

د. عمر كامل حسن

المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية



مراجعة وتقديم

الأستاذ المساعد الدكتور

عطا الله سليمان

المجالات الحيوية
الشرق اوسطية
في الاستراتيجية الإيرانية

د. عمر كامل حسن

مراجعة وتقديم
الأستاذ المساعد الدكتور
عطا الله سليمان


الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

المقدمة

يرى البعض أن موضوع الجيوستراتيجية والسياسة الخارجية، لا يزال حكراً على تخصص العلوم السياسية، لذا لا يزال السياسيون والجيوبولتيكيون يتهيبون من الخوض في هذا الموضوع استناداً إلى الرأي الخاطئ، رغم أن الأسس الجغرافية كانت ولا تزال، تشكل وبعمق الضوابط الراسخة التي تستند عليها أية سياسة خارجية ناجعة والتي يسميها (كنت ثومرسن) بالعناصر الثابتة للسياسة الخارجية.

إن رواد **علم الجيوبولتيكس** والجغرافية السياسية أكدوا هذه الحقيقة منذ فترة بعيدة، ومنهم سبايكمان (1893) على أن **الجيوبولتيكس** هو في حقيقته حقل للسياسة الخارجية، وأن الجغرافية السياسية هي العامل الأساسي الأكثر ثباتاً لتحقيقها.

ومن هنا فإن **علم الجيوبولتيكس** في استخدامه للعوامل الجغرافية يسهم في المساعدة لصياغة سياسة خارجية ملائمة لإنجاز نهايات محددة ومبررة.

وهذا يعني أن **الجيوبولتيكس** كأسلوب في التحليل الجغرافي السياسي له ارتباط وثيق بموقف السياسة الخارجية للدولة، وبمعنى أدق فإن **الجيوبولتيكس** يفسر السياسة الخارجية للدولة على ضوء تأثيرات الجغرافية على ذلك السلوك السياسي.

وقد ذكر قاموس التحليل السياسي في تحديد مفهوم **الجيوبولتيك** (أنها الدراسة التي تهتم بتأثير البيئة الجغرافية في اعتباراتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية والأثنية في سياسات الحكومات وبخاصة السياسة الخارجية وفي الصراعات الناتجة عن ذلك).

وعليه، فإن الدراسة تؤمن بأن السياسة الخارجية المتعلقة بالحيز المكاني للدولة أو مجالها الحيوي وفقاً **(للحدود الشفافة)** هو سلوك **جيوبولتيكي** مبرمج تمارسه الدولة بأمر أو توجيه من صناع القرار فيها، والذي تمارسه خارج حدودها السياسية المحددة بإمكاناتها الجغرافية الذاتية – الطبيعية والبشرية والاقتصادية – والتي تمثل الأرضية التي تستند عليها حسابات صانع القرار السياسي بشكل يتناغم وسلوكيات الكيانات السياسية ومراكز القوى الجيوبولتيكية المتواجدة فوق المسرح الجغرافي العالمي لضمان وبقاء قوة الدولة والمحافظة على سيادتها وضمان مصالحها القومية.

ومن هنا نجد أن دراسة أهم الأقاليم الجغرافية جيوستراتيجية في العالم **(منطقة الشرق الأوسط)** بمنظور جغرافي/سياسي حديث يستلهم المفاهيم السالفة الذكر التي تمتزج جميعها لتعبر بطريقة أو بأخرى عن سلوك الدولة في محيطها الإقليمي والعالمي متخذة من عناصر قوتها الجغرافية كأهم

وسيلة لتحقيق مجالها الحيوي، وهذا المفهوم القديم – الجديد الذي هو تعبير علمي وتطبيقي لسياسة الدول الخارجية في ضوء مصالحها الجغرافية هو فكر **جيوبولتيكي** متجدد في الأساليب والوسائل بأهدافه القديمة المعروفة.

ونحن هنا نعتقد جازمين أن ما يطلق عليه بالشرق الأوسط بامتداداته الهلامية يشكل اليوم أهم الأقاليم الجيوستراتيجية العالمية والتي تسعى القوى الدولية الغربية والشرقية للسيطرة على موارده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفقاً لاستراتيجيات متعددة تهدف جميعها إلى خلق مجالات حيوية شرق أوسطية بوسائل منها ما هو قديم يمثل تطبيقاً لنظرية المجال الحيوي بأسلوبها المعتمد على استخدام القوة كما حصل للعراق وأفغانستان ومنها ما هو بوسائل المجال الحيوي الحديث **(الحدود الشفافة)** على عموم مناطق الشرق الأوسط الأخرى وأحياناً تمتزج الوسائل قديمها وحديثها بتحقيق ذات الأهداف.

وتأتي أهمية الدراسة: – في ضوء ما تقدم من محورين أساسين **الأول:** محور علمي أكاديمي؛ إذ أن الدراسات التي تناولت فكرة أو نظرية المجال الحيوي في حقل الجغرافيا السياسية **والجيوبولتيكس** تكاد تكون معدومة، وخاصة ما يتعلق منها بالجانب التطبيقي كما لم تدرس أي دولة من دول الشرق الأوسط كنموذج لمثل هذه الدراسات في هذا الحقل من الدراسة.

أما **المحور الثاني:** فإن منطقة الشرق الأوسط تعد من أكثر مناطق العالم حيوية، ومن أكبر المجالات الحيوية الخصبة لكل القوى العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وروسيا الاتحادية والصين فضلاً عن دول الاتحاد الأوربي، كما أن الدول الإقليمية المتمثلة في دولة إيران – تركيا – مصر – السعودية، تعد قوى إقليمية لا يستهان بها ولها تأثير كبير في السياسات والاستراتيجيات في الشرق الأوسط.

وتحديد نموذج لهذا التطبيق **(دولة إيران)** يأتي لأهمية هذه الدولة باعتبارها تمثل إحدى القوى الإقليمية المتماسكة والمتميزة جغرافياً والتي ترى أن مجالها الحيوي المتمثل بالخليج العربي والعراق خاصة والشرق الأوسط عامة مهدداً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى، كما أن إيران جغرافياً تمتلك مؤهلات الدفاع عن المناطق الحيوية الداعمة لقوتها الوطنية من خلال **(سلطان الجغرافية لديها)**.

أما **فرضية الدراسة:** – أن الإشكالية أو الفرضيات التي تحاول الدراسة معالجتها وتحليل عناصرها والإجابة عليها من خلال الآتي:

1- إن نظرية أو فكرة المجال الحيوي لم تعد مجرد أفكار **جيوبولتيكية** مرتبطة بعلما وبزمن محدد وكأنها من الفكر الجغرافي القديم أو التأريخ الجغرافي، إنما هي ممارسة وتطبيق عملي لسياسة الدول الخارجية، أو فعل القوة الدولية خارج حدودها.

2- إن منطقة الشرق الأوسط على اختلاف تحديدها تعد أهم مناطق الصراع بين القوى الكونية والقوى الإقليمية كما تعد من بين أهم المجالات الحيوية للقوى العظمى وإسرائيل فضلاً عن القوى الإقليمية المتمثلة بتركيا وإيران ومصر والسعودية.

3- تفترض الدراسة أن إيران أهم القوى الإقليمية استثماراً لقوتها الذاتية وقدرتها على استعمال القوة الناعمة والخشنة لتحقيق أهدافها **الجيوبولتيكية** والحفاظ على مجالاتها الحيوية وفق مفهومة الحديث.

منطقة الدراسة: التي نحن بصدد التعامل معها مع تحفظنا المسبق لتحديد منطقة تحت اسم الشرق الأوسط إلا أن متطلبات الدراسة تقتضي وضع مثل هذا التحديد، وعليه فإن المنطقة المقصودة بالدراسة هي: دولة إيران باعتبارها ا نموذجاً للدراسة واستراتيجيتها في المنطقة العربية التي حددتها الدراسة وفق ثلاث دوائر جيوبولتيكية والتي تقع أيضاً ضمن مخططات القوى الفاعلة الإقليمية والدولية. **ولإثبات صحة فرضيات الدراسة أتبع الباحث ثلاثة مناهج جغرافية سياسية في التحليل والربط والاستنتاج هي المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي (تحليل القوة)، والمنهج الوظيفي البنيوي.**

1- **المنهج التاريخي:** استفاد البحث من هذا المنهج، في تتبع تطور الفكر **الجيوبولتيكي** في موضوع المجال الحيوي، والتراكم التاريخي لسياسة إيران الخارجية على امتداد عشرات القرون غطاها البحث بشكل أو بآخر.

2- **المنهج التحليلي (تحليل القوة):** استفاد البحث من هذا المنهج، في تحليل عناصر القوة الجغرافية التي تتمتع بها إيران وهي عناصر القوة الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية، علاوة على القوة العسكرية مع بيان جوانب القوة والضعف في هذه العناصر.

3- **المنهج الوظيفي – البنيوي:** يعد هذا المنهج مكملاً لمنهج تحليل القوة، إذ استفاد البحث من هذا المنهج في تحليل الدراسة من خلال الوظيفة التي يؤديها في تحقيق إشباع حاجات الدولة كما يتصورها صناع القرار فيها، كما انه يشكل عنصراً من عناصر بناء الدولة وقوتها، كما يؤدي دور الإطار النظري لحركة السياسة الخارجية الإيرانية،

والأخيرة تؤدي دورها في تحقيق المجال الحيوي، والذي يرفد عناصر القوة في الاستراتيجية الدولية.

أما **هيكلية الدراسة:** يقع البحث في خمسة فصول، وفي ضوء متطلبات موضوع الأطروحة وما تتطلبه طبيعة البحث في الجغرافية السياسية، فقد تضمنت الدراسة فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات خمسة فصول تناول **الفصل الأول** التأصيل النظري للمجال الحيوي والشرق الأوسط من خلال ثلاثة مباحث. خصص **المبحث الأول**، لبحث ماهية المجال الحيوي وتطوراته وأهدافه ووسائله، فيما جاء **المبحث الثاني** ليعالج المفاهيم الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية للشرق الأوسط، مع تطور المصطلح ودلالاته الفكرية والتصور الغربي والعربي و"الإسرائيلي" والإيراني لهذا المصطلح أما **المبحث الثالث** فتناول الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال تعريف جغرافي لأهم العناصر الجيوبولتيكية لهذا الإقليم الذي يصعب تحديده والاعتراف به كواقع جغرافي. فيما تناول **الفصل الثاني** عناصر القوة والضعف في هذه العناصر الجغرافية، جاء الفصل في مباحث ثلاثة، تناول **المبحث الأول** تحليل لعناصر القوة الجغرافية الطبيعية، وفي المبحث الثاني تناول تحليل عناصر القوة الجغرافية البشرية، وفي **المبحث الثالث** تناول تحليل عناصر القوة الجغرافية الاقتصادية.

فيما انصبّ **الفصل الثالث**، لتحليل أهداف ووسائل تحقيق المجال الحيوي الإيراني، من منطلق مفهوم المجال الحيوي خصص **المبحث الأول**، لدراسة البعد التاريخي للمجال الحيوي الإيراني، فيما خصص **المبحث الثاني** لتحليل أهداف سياسة المجال الحيوي الإيراني وأبعادها المكانية، أما **المبحث الثالث** فتناول الوسائل المستخدمة لتحقيق المجال الحيوي الإيراني.

وفي **الفصل الرابع**، أنصرف اهتمام البحث لدراسة المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، من منطلق مفهوم المجال الحيوي وفق ثلاثة مباحث، **الأول** ركز على الدائرة الجيوبولتيكية المباشرة، و**الثاني** ركز على الدائرة الجيوبولتيكية غير المباشرة، و**الثالث** ركز على الدائرة الإفريقية الشرق – أوسطية. وفي **الفصل الخامس**، انصرف اهتمام البحث على مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراعات الإقليمية والدولية، إذ ركز **المبحث الأول** على الصراع الجيوبولتيكي بين القوى الإقليمية الفاعلة مع تحليل جغرافي سياسي لصراع هذه القوى مع إيران للهيمنة على المنطقة، فيما انصرف **المبحث الثاني**، لدراسة الصراع الجيوبولتيكي على المنطقة بين القوى الكبرى مع تحليل جغرافي – سياسي لدور إيران في هذا الصراع المحتدم على المنطقة. أما **المبحث الثالث** فقد خصص لدراسة مستقبل سياسة المجال الحيوي الإيراني في ظل الصراعات الإقليمية والدولية على هذه المنطقة

الحيوية.

الفصل الأول
التأصيل النظري للمجال الحيوي
والشرق الأوسط

تمهيد

إن البحث في موضوع **المجال الحيوي، والشرق الأوسط** والتأصيل النظري لكل منهما يقتضي العودة إلى جذور كل من هذين المصطلحين، والتطورات الفكرية والمكانية، إذ إن البحث في **المجال الحيوي وأبعاده الفكرية والتطورات الجيوسياسية**، يتطلب **دراسة المدلول الجغرافي السياسي للمجال الحيوي**، ورواد **الجيوبوليتكس والتطور المفاهيمي للمصطلح، ودراسة وسائل تحقيق المجال الحيوي**، هذه الوسائل التي تطورت وفقا للتطورات الجيوبولتيكية العالمية، لتحقيق مصالح القوى الدولية والإقليمية، إذ إن المصالح الذاتية تعد سبباً أساسياً لسياسات الدول الخارجية فمن العبث أن نتوقع أن الحكومات تعمل بصورة دائبة على أي أرض غير أرض مصالحها الوطنية[1]. من هنا فإن تطور المجال الحيوي من **مفاهيمه القديمة** المرتبطة بالاستعمار القديم وأساليبه إلى **مفهوم الحدود الشفافة** التي أصبحت الدول العظمى تتقاسم النفوذ بموجبه، النفوذ الاقتصادي، والسياسي **وتأتي منطقة الشرق الأوسط بما تمثله من إمكانات جيو – اقتصادية – وثقافية وحضارية من بين أهم مناطق الاصطراع الجيوبولتيكي بين القوى الدولية والإقليمية والسياسات المتلاحقة لإعادة رسم خارطته السياسية بما يتواءم ومصالحة الذاتية (الوطنية)، وكذلك فإن هذا الفصل خصص لبحث ماهية المجال الحيوي وتطوراته وأهدافه ووسائله عالمياً وإقليمياً، وفقاً لمباحثه الثلاثة الآتية:**

المبحث الأول: المدلول الجغرافي السياسي للمجال الحيوي.

المبحث الثاني: المدلول الجغرافي السياسي لمصطلح الشرق الأوسط.

البحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول
المدلول الجغرافي السياسي للمجال الحيوي

أولاً: مفهوم المجال والمجال الحيوي

أ – مفهوم المجال:

قبل تحديد مفهوم المجال الحيوي الذي يشكل ميدان عمل ومنافسة للدول الطامعة والراغبة في اتساع مجالها الأرضي، لابد أولا من تحديد مفهوم المجال. فقد ذكرت بعض **المعاجم القديمة** أن المجال هو موضع الجولان*[2][2]. وجاء في بعض **المعاجم المعاصرة** أن مجال كل شيء، أي ميدانه[3]. وقد فصل **المعجم العربي الأساسي** معاني هذه الكلمة تفصيلاً، إذ جاء فيه: –

1- **موضع الجولان.**

2- **مكان** أو **موضع**، يقال: "لم يبق مجال في هذا الأمر". ويقال: في هذا المجال أي بهذا الصدد.

3- **الحقل** أو **الميدان** أو **النطاق**، يقال:- "أسهم في مختلف المجالات العلمية والإدارية والسياسية".

4- **المجال** (في علم النفس): الحيز الذي تعمل فيه مجموعة من العوامل المختلفة أي تكون موقفاً سيكولوجياً معيناً والمجال الجوي: أي منطقة الفراغ الجوي الذي يتبع بلداً معيناً[4].

أما اصطلاحاً فقد ذكر المجال في **معجم المصطلحات الجغرافية** بالآتي: "يطلق هذا التعبير في الجغرافية البشرية والحيوية للدلالة على ذلك الإقليم الجغرافي الذي ينتشر فيه توزيع نوع معين أو أي وحدة جغرافية معينة، **فالمجال** بهذا المعنى غير المواطن (وهو نوع البيئة الخاصة بوحدة معينة من النبات والحيوان)[5]. فيما يقصد (آرون) بهذا الاصطلاح **(l'espace)** المسرح الواقعي لحركة الدولة **(La sence de l'action de l'Etat)** أو الميدان الذي تتحرك الدولة داخل إطاره. وعده عاملاً أساسياً من العوامل المؤثرة في قوة الدولة في وسط معين، ثم يصبح هو بعينه عامل ضعف في وسط آخر: فاتساع الإقليم الروسي عامل أساسي من عوامل قوة هذه الدولة عندما تتعرض للهجوم،

وقد لعب بالفعل الدور الأساس في انتصارها على نابليون ثم على هتلر، ولكن هذا العامل نفسه قد يصبح عامل ضعف عندما تنتقل الدولة الروسية من موقف المدافع إلى موقف المهاجم لما يترتب عليه من إطالة خطوط الإمداد والتموين[6]. ويرى **(د. محمد سامي عبد الحميد):** إن **المجال** أو ما أطلق عليه **الوسط (lemilieu)** ليس عاملاً من العوامل الثابتة الجامدة بل عامل متحرك يتغير بتغير الظروف[7] إذ إنه في الواقع عامل مرن ونسبي إلى أبعد درجات المرونة والنسبية. إن الارتباط بمجال جغرافي معين **(الإقليم)** هو الظاهرة التي انتقلت بها الجماعات الإنسانية إلى حالة المجتمع السياسي، ذلك لأن ارتباط الجماعة بإقليم معين كان ولا يزال في طليعة أسباب التمييز بين الجماعات البشرية فهي عامل من عوامل إدراك الجماعة لذاتها إزاء ما عداها من الجماعات التي ترتبط بأقاليم أخرى، مهيئاً بذلك لمفهوم **(نحن)** ليعبر بها أعضاء الجماعة عن ذاتها في مواجهة كل من عداهم. وهذا التمييز "**بالأقاليم**" هو الذي أفضى إلى مفهومي "**السلام والحرب**" بين الجماعات المتميزة فيما بينها بأقاليمها وعلى اعتبار أن إقليم الجماعة هو "**دار السلام**"، وأن ما وراءه "**دار حرب**" ومن ثم فأهله أعداء[8]. ولقد مرت المجتمعات السياسية بإطارها الإقليمي هذا بصورة تأريخية من الإمبراطوريات القديمة إلى نظام الإقطاع في العصر الوسيط، إلى الدول الملكية في العصر الحديث، حتى بلغت صورة الدولة القومية المعاصرة ودون أن يمس هذا التطور عنصر **المجال الجغرافي** في شيء حتى في نظام الإقطاع الوسيط حيث تفتت السلطة السياسية بين الأمراء والإقطاعيين فإن مزاولة مظاهر هذه السلطة **(سلطتي القضاء والأمن)**، كانت مرتبطة تماماً بملكية الأرض وكأثر لها[9]. إذن الارتباط بالإقليم هو الذي هيأ لظهور مفهوم **(الوطن Patrie)** كدار للسلام يورثها الآباء للأبناء، وتنعقد بها الآمال في مواجهة هؤلاء المقيمين وراء حدوده، فتظهر الوطنية كمفهوم يعبر عن الترابط الواعي بإطاره الإقليمي. وكذلك الحال بالنسبة لمفهوم **(السيادة Sollverainete)** كصفة قانونية لصيقة بالدولة الحديثة، مرهونة بعنصر **المجال الجغرافي** إن إقليم الدولة هو وعاء هذه السيادة [10] وهي بحق القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة بحيث لا يقابلها إلا الخضوع والطاعة من جانب الأفراد، ثم هي السلطة الدائمة غير المؤقتة التي لا تقبل التجزئة، ولا التقويض والتي لا مجال للمسؤولية عنها أمام سلطة أخرى[11]. وهكذا فإن الوحدات السياسية (أطراف العلاقات الدولية) هي بطبيعتها وحدات إقليمية، في معنى أن كيان كل واحدة منها مرهون بتوفر

عنصر المجال الجغرافي. ولقد عبر **(راتزل)** الألماني **(مؤسس مدرسة الحتم الجغرافي)** عن هذه الحقيقة بقوله "**إن فكرة الدولة لا تنفصل عن فكرة الأقاليم**"[12].

وتقودنا هذه الحقيقة إلى حقيقة جغرافية مفادها أن فكرة **الإقليم** لا تنفصل عن فكرة **المجال.** فقد ذكر معجم المصطلحات الجغرافية أن **(الإقليم):** منطقة جغرافية من سطح الأرض – تتميز عما يجاورها من مناطق – بظاهرة أو ظاهرات أو خصائص معينة تبرز وحدتها أو شخصيتها. وتبعاً لكل منهج أو أساس توصف الأقاليم بأنها **سياسية** أو **نباتية** أو **اقتصادية** أو ما إلى غير ذلك[13]. ينصرف اصطلاح **الإقليم** أيضاً – منظوراً إليه بوصفه عنصراً من العناصر الثلاثة المكونة للدولة – **إلى ذلك الحيز المكاني الذي يستأثر به سكان الدولة وتمارس عليه سيادتها**[14]. ونظراً لأنه لا يمكن تصور قيام الدولة دون أن يكون لها إقليم يتصف بالثبات، فمن المتفق عليه أن القبائل الرحل المتنقلة لا تعد دولاً وإن توافر لها عنصرا الجماعة البشرية والسلطة السياسية المنظمة، وذلك لافتقارها إلى ذلك الحيز المكاني الثابت*. ويلاحظ أن إقليم الدولة يتكون من مجالات برية وبحرية وجوية، **فالمجال البري** يشمل الجزء اليابس الذي تعينه حدود الدولة كما يشمل سطح الأرض وما دونه من طبقات، وما فوقه من مرتفعات كالجبال والهضاب. **أما المجال البحري** فيشمل المياه الموجودة داخل إقليم الدولة كالأنهار والبحيرات والمياه الداخلية إضافة إلى المياه الإقليمية، مع أنظمة خاصة بالجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة[15][15]. **أما المجال الجوي** فهو المجال الذي يعلو الإقليمين البري والبحري وبموجب اتفاقية شيكاغو الموقعة في 7 ديسمبر عام 1944 فإن المجال الجوي يخضع لسيادة الدولة التي تقع تحته[16]. تأسيساً على ما تقدم، فإن الدراسة تنظر **للمجال الجغرافي** إما بوصفه بيئة جغرافية، وإما بوصفه مسرحاً أو هدفاً للسياسات الخارجية للدول والنظر إلى **المجال الجغرافي** بوصفه بيئة يعني محاولة تفسير علاقة البيئة الجغرافية بالجماعة البشرية التي تعيش فيها وباعتبار أن الأولى هي الإطار الجغرافي لحياة الثانية، ومن ثم التعرف على مدى تأثير خصائص المجال الجغرافي في أساليب حياة الجماعة ونظمها إنها إذن دراسة المجتمعات في علاقاتها بالأرض. **وهذه الدراسة من شأن الجغرافية البشرية والسياسية.** وأما النظر في **المجال الجغرافي** بوصفه مسرحاً أو هدفاً فهذا يعني النظر فيه بوصفه مسرحاً للاستراتيجية والدبلوماسية وهدفاً لتحقيق مصالح السياسة الدولية. **وهذا من شأن علم الجيوبولتيك** على أن التمييز بين هاتين النظرتين

على هذا النحو لا يعني انفراد النظرة الثانية – دون الأولى – بتفسير علاقة المجال بالسياسة الخارجية للدول ذلك بأن لكل من النظرتين حظها في هذا التفسير[17].

ب – التطورات المفاهيمية للمجال الحيوي:

قبل دراسة التطورات التاريخية لمفهوم **(المجال الحيوي)** – لابد من الإشارة أولاً لما أوردته المعاجم والقواميس السياسية للمفهوم. يعرف **قاموس المفردات الدبلوماسية** المفهوم بأنه: **نظرية*** **سياسية** ظهرت في ألمانيا تتيح للدول الكثيفة بالسكان والمتقدمة أن تحتل رقعة إضافية من الأرض وتستثمر مواردها[18][18]. فيما يعرف **القاموس السياسي** المجال الحيوي: بأنه نظرية سياسية يعزى ابتداعها إلى الفقهاء الألمان، ولهذا كثيراً ما يرد هذا التعبير في المراجع الأجنبية بلفظها الألماني **lebensvaum**، والمقصود بذلك **المجال الإقليمي** الذي يعد ضرورياً لبقاء دولة كثيفة السكان وذات نشاط اقتصادي واجتماعي كبير بينما تضيق حدودها السياسية المقيدة باتفاقيات دولية عن ممارسة هذا النشاط الضروري لبقائها، بمعنى أن مثل هذه الدولة الكبيرة ترى أنها في حل من مخالفة مبادئ القانون الدولي إذا ما توسعت إقليمياً على حساب جاراتها من الدول الصغيرة، باعتبار أن هذه الدولة التي تمتلك مواد معطلة من الثروات الطبيعية تقيم حصاراً حول الدولة الكبيرة يحرمها من ضروريات البقاء[19]. أما **قاموس وبستر** فقد أستخدم مصطلح **living raum space**، ويعني بها، الاتساع الذاتي الاقتصادي لأرض الدولة أو المجال المطلوب للمجتمع، أو مؤسسة أو منظمة لغرض الحياة، أو الإقليم الضروري للوجود[20]. فيما يشير **(معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية):** إلى أن البعض يستخدم مصطلحي **living space** و**Vital space** كمرادفات بنفس المعنى لمصطلح **lebensraum**[21]. ويطلق **خبراء الاستراتيجية والعلاقات الدولية** على المصطلح **lebensraum** بـ (المنطقة الحيوية ومنطقة الحياة ومنطقة البقاء)[22] أما **(بيتر تايلور)** فيرى: أن فكرة **(lebensraum)** كلمة صكها راتزل وتعني حرفياً (مكاناً للعيش) والتي فسرت مشكلات ألمانيا على أنها ترجع إلى فرض حدود قاصرة وغير عادلة عليها وكان الحل هو التوسع[23]. فيما يرى **(د. عبد المنعم عبد الوهاب)** أن مصطلح **lebensraum** لا يعني تصحيح خطأ معين أو حتى طلب ضم مقاطعة معينة بل إنه يشمل طلبات مختلفة لا حصر لها من أجل الحصول على مجالات

مختلفة لا حصر لها[24]. كذلك يشير **(د. سيار كوكب الجميل)** إلى المصطلح بقوله "إن لمصطلح المجال الحيوي **(lebensraum)** فلسفته ومفهومه ومضمونه، ويعرفه ببساطة بأنه النطاق الاستراتيجي أو الحيز الجغرافي الخصب الجاذب للقوى الدولية دوماً ليس في التحرك والتفاعل فحسب، بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والمنظومات والارتكازات. **وهو الدائرة الجغرافية الكبرى التي لها تصانيفها ومقوماتها الحقيقية،** والتي تتضمن المركزية بكل ما تتصف به من الجاذبية والفاعلية والحركة والقوة والاستقطاب، كما تتضمن أيضاً الأطراف المحيطة بالمركزية والمنجذبة إليها دوماً"[25]. كما أشار الباحث نفسه إلى أن **الإطار الجغرافي لأي مجال حيوي كان دائماً بؤرة للصراعات والمشكلات الدولية** بقوله: أثبت التاريخ الحديث أن المجالات الحيوية في العالم كانت دوماً بؤراً للصراعات والمشكلات والأزمات الداخلية والخارجية. وأنها بحاجة إلى رجالات أذكياء وساسة عقلانيين في قيادة دفة بلادهم الواقعة ضمن حزامات المجالات الحيوية، والحفاظ عليها بكل مجاميعها ومواريثها ومواردها واقتصاداتها.. وعلى تمتين العلاقات المركزية للمجال الحيوي بالدوائر الإقليمية المحيطة به، وهي التي تسمى (العلاقات البونية)* التي تخدم البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لذلك المجال أكثر مما تخدم الإدارات والحكومات والأنظمة والكيانات السياسية[26][26].

حقيقة الأمر أن فكرة المجال الحيوي **lebensraum** أو **livin** space هي فكرة قديمة قدم الصراع للحصول على القوت، ونشوء الملكية، والإقطاعيات، والإمبراطوريات، حتى أصبحت محركاً للظاهرة الاستعمارية منذ نشوئها فقد أدى تطور المعرفة البشرية وتزايد الحاجات المعيشية لمواطني دول المدن إلى التوسع تدريجياً على الأراضي المحيطة بها وغير الخاضعة لسلطانها عن طريق القوة، ونتيجة لتوسع المجال السياسي التابع لدول المدن على حساب بعضها أدى إلى قيام إمبراطوريات كبيرة في مناطق مختلفة في بلاد ما بين النهرين كالدولة السومرية – الأمورية – البابلية – الأشورية، وعلى أرض وادي النيل قامت الإمبراطورية المصرية، وقامت هناك دول في أحواض نهر الفانج في الهند ونهر هوانغ في الصين، وقامت أيضاً في أمريكا اللاتينية حضارتان لدولتي الأزتيك – الآنكا وقد بقيت هاتان الدولتان حتى جاء الإنسان الأوروبي إلى العالم الجديد ودمرهما تدميراً كاملاً مع القضاء على السكان الأصليين (الهنود الحمر) بكل وحشية وقسوة وبعيداً عن القيم الإنسانية[27]. لذلك لا غرابة أن نجد جذور هذا المصطلح في كتابات **(أرسطو)** "أن الدولة القوية هي التي يزداد عدد

سكانها، والمساحة المثلى، هي التي توفر الاكتفاء الذاتي، وأن الحجم المثالي للدول هو الذي يساعد على الدفاع عنها، ويسهل عملية انتقال الجند من مكان لآخر، ومن إقليم لآخر... من جهة أمن الدولة، الأفضل أن يكون للدولة ومواطنها موقع بحري، إن كانت جريئة طامعة لزمها بالضرورة أن تكون بحريتها مناسبة لمشروعاتها"[28]. أما (**أفلاطون**) فهو الآخر قد نادى بضرورة توسيع المجال الحيوي للدول في كتابه (**جمهورية أفلاطون**) عندما تحدث عن المساحة اللازمة للدولة إشارة إلى أن مساحتها يجب أن تزيد طالما كان ذلك متوافقاً مع بقاء وحدتها فيما أشار (**ابن خلدون**) في موضوع عوامل قيام الدولة ونهضتها وسقوطها، على خطورة اتساع المجال الحيوي على وحدة الدولة بالقول "إن الدولة تتوسع شيئاً فشيئاً إلى أن تشق الهوامش والأطراف عصا الطاعة عليها فتبدأ بالتفكك" ويمكن أن نتلمس فكرة المجال الحيوي في نهج روسيا القيصرية التي حاولت إقرار سلطتها في بلغاريا بين أعوام 1879–1887 للامتداد إلى البلقان وتدخل اليابان في كوريا عام 1894 بحجة سعيها تجنب وقوع كوريا تحت السيطرة الروسية، لأنها كانت تتحاشى مجاورة دولة أوروبية كبرى[29].

ويعد (**ديتير شفون بلو**) واضع حجر الزاوية لسياسة التوسع الأرضي من أجل الحصول على أجواء جغرافية جديدة من قبل الدولة الأقوى على حساب جيرانها الأضعف باستخدام القوة العسكرية، من خلال دعوته في كتابه (روح النظام الجديد) الذي نشره عام 1799، بالقول "إنه طالما هناك شيء يقتسم أو يأخذ فسوف تقع الحرب وهذه الحروب سوف لا تتوقف حتى تبلغ الدول الموجودة الآن حدودها الطبيعية"[30]. كما يعتقد أن أول من استعمل عبارة **lebensraum** هو الكاتب الألماني **تريتسكي** حيث ادعى "أن الدولة هي قوة" وآمن تريتكسي بفكرة التوسع عن طريق الحرب[31]، واقتبس من (**ميكافيلي**) فكرة عدم الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية إذا ما وجدت الدولة لديها القوة في ذلك تمشياً مع مصالحها الخاصة التي تتناقض مع مصالح الدول الأخرى، إذ يقول (**ميكافيلي**) "لو كان الناس جميعاً طيبين، لما كان هذا المبدأ جيداً إما باعتبارهم سيئين، ولن يحافظوا على عهدهم معك، فليس عليك أن تحافظ على عهدك معهم"[32].

كما يعتقد (**د. عبد الرزاق عباس حسين**) أن المفهوم قد ابتكر قبل ابتكار الفرضية الجيوبولتيكية، وكذلك قبل ابتكار عبارة النازية، أن مفهوم مجال الحياة اقترن بالفكر الجيوبولتيكي وبأن الجنس الآري هو أرقى الأجناس[33]. أما (**فرد ريك لست**) فقد أكد على اتساع مفهوم المجال الحيوي وضرورة

تطبيقه في ألمانيا ورأى ضرورة توسيع المجال الحيوي لألمانيا وجعل حدوده من بحر الشمال وبحر البلطيق إلى البحر الأسود وبحر الادرياتيك في الجنوب. كما أننا نجد في كتابات **(ريتر)** والجيل الذي أعقبه إشارات لفكرة المجال الحيوي وتبريراً لسياسة التوسع الإقليمي، ومن آرائه المهمة في هذا المجال ما أورده في مقدمة الجزء الأول من مؤلفه **(الجغرافية المقارنة):** أن الكرة الأرضية بكاملها بمثابة كائن حي، وأن القارات بمثابة أعضاء رئيسة لذلك الكائن الحي... أنه سوف يأتي الوقت الذي يظهر فيه رجال ذوو عقول جبارة يستطيعون، عن طريق فهمهم للجوانب المعنوية والطبيعية للعالم، رؤية وتوجيه تطورات المستقبل لكل شعب على الكرة الأرضية. وكان من نتيجة اعتباره الكرة الأرضية كائناً حياً أن ظهرت فكرة تعد الدولة كائناً حياً ومن ثم تبعتها **فكرة الرجل الكامل superman**، أو **القائد**، وقد منح معهد الجيوبوليتكس الألماني هذا اللقب فيما بعد إلى فوهيرو النازي تأسيساً على فكرة **(ريتر)** "الدولة كائن حي" قال **الجيوبولتكيين الألمان** الذين جاؤوا من بعده، إذا كانت الدولة مجرد كائن حي فإن هذا يعني أن كل القوانين التي تتحكم بعمليات التطور تنطبق عليها أيضاً. وان العلاقة بين الدولة والأرض التي تحتها مثل علاقة أي كائن عضوي بالنسبة لبيئته التي يعيش فيها. ثم حاولوا أن يطبقوا ما كتبه **داروين** سنة 1856، وخلصوا إلى نتيجة مؤداها (... مع أن العزلة لها أهمية بالغة في إنتاج فصائل جديدة من الكائنات الحية إلا أن سعة المنطقة، على وجه العموم، أكثر أهمية في إنتاج فصائل أطول عمراً ولها قدرة على الانتشار انتشاراً واسعاً)[34]. لقد كانت هذه التفسيرات ذات الصبغة البايولوجية لأطوار نمو الدولة ككائن حي يتفاعل في مجال طبيعي، الأساس الذي انبنت عليه فيما بعد العقيدة التوسعية لألمانيا النازية. **وقد تصدرت فكرة المجال الحيوي تحليلات عالم الجيوبوليتكس الألماني راتزل** وإتباعه **كيلين وهوسهوفر**، فقد أعد راتزل نظرية حقيقية للدولة مؤداها ان الدولة كائن حي (عضوي)، تضم جزءاً إنسانياً، على جزء من الأرض، ويعد المالكون لتلك الأرض وذلك الشعب لتلك الدولة، حسبما جاء في كتابه الأساس المعنون **(الجغرافية السياسية Geographique politique** الصادر عام 1887)، وحدد فيه **راتزل**، الشعب كمجموع سياسي، يتألف من مجموعات من الأفراد، الذين ليسوا بحاجة إلى أن يكونوا مرتبطين، لا من الناحية العرقية، ولا باللغة لكن بأرض مشتركة [35]، وطبقاً **لراتزل، لكل مجال قيمته السياسة. إذا إن ضعف كل دولة يعود إلى تدهور إدراك المجال**[36]. ويسعى **راتزل**، عبر الدراسة عن علاقة الدولة مع أرضها، إلى تمييز **الجغرافية السياسية**، عن **التاريخ السياسي**، لأن الأولى توجه عنايتها إلى الثوابت التي تهتم بالأرض. ومن

هنا، بلا شك، قام بتوجيه الجهود الأساس لبناء علم جيوسياسي خطر، مع قرار بالتحرر من كل احتمال وقوع في صالح الزمن، وبهذا، ولهذا السبب يوجه اللوم لراتزل، بسبب الجيوسياسية الجديدة ومفاهيمها في النصف الثاني من القرن العشرين، مع عدم الخضوع للحتمية أو الأحادية[37].

أما عالم الجيوبوليتكس الأمريكي **صموئيل فالكبزج**، فإنه حاول أن يتوصل إلى تحديد الأسباب التي تكمن وراء تغيرات الحدود وتدفع إلى امتلاك المجال الحيوي. وقد ارتكز تفسيره على ما أسماه بمفهوم الدورة وفيه ميز أربعة أدوار تمر بها الدولة وحدد في كل دورة من الدورات ميل الدول نحو امتلاك المجال الحيوي من عدمه. وفيما يأتي الأدوار التي تمر بها الدولة[38]: -

1- **دور الصبا:** ويأتي هذا الدور بعد مولد الدولة مباشرة ويتميز بالاتجاه نحو العمل على توحيدها داخلياً، ونتيجة لهذا الاستغراق الكامل في أعباء التنظيم الداخلي، فإن ميل الدولة إلى التوسع الإقليمي ضعيف جداً أو حتى غير موجود، بالإضافة إلى أن حدود الدولة في هذه المرحلة تتصف بالثبات والميل نحو الاستقرار ما لم تكن الدولة عرضة للهجوم الخارجي.

2- **دور المراهقة:** ويمتاز هذا الدور بالتوسع الإقليمي، بعد أن تكون الدولة قد أنجزت توحيدها وأتمت عملية تنظيمها الداخلي، ولأن الدولة في هذا الدور تكون في حركة ديناميكية توسعية، فإنها تشكل خطراً يهدد السلم العالمي لأن التوسع لابد أن يؤدي في النهاية إلى التصادم والحرب. ولذا فقد وجد فالكنبرج أن الخطر على السلم يأتي من الدول التي تمر بهذا الدور الذي يتلازم مع هذه المرحلة التوسعية في تطورها.

3- **دور النضج:** وتتصف الدول التي تمر بهذه المرحلة بأنها قليلة الرغبة في اكتساب أراضي جديدة، بل وقد تكون راغبة في ترك بعض أجزائها إذا لم تنسجم مع باقي الدولة أو لأنها بعيدة وأن التنازل عنها يقلل من كلفة الإدارة. وتحاول الدولة أن تتفرغ لكي تحافظ على منطقتها الرئيسة ضد الأطماع الخارجية. ولذلك تصبح قوتها العسكرية وسيلة للدفاع وليست للهجوم. والدول في هذه المرحلة تفضل التعاون الدولي ليس على أساس الأهداف التوسعية وإنما التعاون مع سياسات الدول الرامية إلى تحقيق أهداف التطور الاقتصادي.

4- **دور الشيخوخة:** وفيه تضعف قوة الدولة وتعجز عن الدفاع عن أراضيها

وحماية ممتلكاتها. وتخفق الدولة في التنظيم الداخلي في هذه المرحلة بسبب هرمها وقد تظهر محاولات إقليمية انفصالية وتعمل هذه القوى الجديدة على إضعاف السلطة المركزية بشكل تدريجي. وقد يتضمن هذا الدور النكوص والعودة إلى مرحلة الصبا مرة ثانية. وقد زعم **فالكنبرج** أن الدولة التي تكمل هذه الدورة قد تمر بها مرة أخرى، وقد تنقطع هذه الدورة أيضاً في أي وقت وترجع الدولة إلى مرحلتها السابقة. كما أن الوقت الذي تستغرقه كل مرحلة يختلف من شعب إلى آخر، وكذلك لا يمكن التنبؤ بطول فترة الانتقال التي تنقضي بين مرحلتين.

ثانياً: المجال الحيوي في الفكر الجيوبولتيكي

بعد أن عرضت الدراسة مفهوم ومضمون فكرة المجال الحيوي، أجد من الضروري أن نخرج بإيجاز إلى أبزر رواد هذه الفكرة التي أصبحت نتيجة لتنظيراتهم الجيوبولتيكية لها بمثابة عقيدة ألمانيا النازية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. وفيما يأتي ذكر لأبرز رواد الفكر الجيوبولتيكي وتنظيراتهم الجيوبولتيكية لفكرة المجال الحيوي:

أ – التنظير الجيوبولتيكي لفكرة المجال الحيوي عند راتزل:

ارتبطت فكرة المجال الحيوي **(lebensraum)** التي اعتنقتها وطبقتها ألمانيا النازية وكانت السبب وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية، بنظرية راتزل، نظرية الدولة العضوية والحدود الديناميكية القابلة للحركة والتغيير[39]. إذ قادت السياسة الجرمانية التي تمتاز بأنها مادية وأسطورية بالوقت نفسه، قادت هذه العقيدة **(راتزل)** إلى بناء مذهبه كأسلوب للعمل السياسي القومي، ومن هنا نشأت نظرية المجال الحيوي الخطيرة[40].

نستطيع أن نتلمس الروح العنصرية أو التفوق العنصري عند راتزل من خلال اعتماده في نظريته على النظرية الدارونية **التي ترى:** – "أن الأجناس المتفوقة يجب ألا تتنازل عن حقها في ضم أراضي جديدة إليها، وإلا فإنها تكون قد سمحت بنقل قيادة العالم إلى الشعوب المتخلفة ثقافياً والمتدنية حضارياً... كما أنها تمجد الصراع وتركز على فكرة التفاوت العنصري والحضاري بين الجماعات البشرية والإنسانية المختلفة، وهي تقدم تفسيراً مبسطاً لحركة التاريخ يقوم على ترشيد الدافع إلى العدوان الذي تعده قانوناً طبيعياً أساسياً من قوانين الحياة والتطور الإنساني"، كما تعتقد هذه النظرية

أن المجتمعات الإنسانية شأنها كالكائنات **living species** تنمو وتتطور من خلال عملية الصراع أو المنافسة بحيث يكون البقاء في النهاية للأقوى[41]. قدم **راتزل** نظريته بعد إتمام الوحدة الألمانية 1870 بنحو عقدين ونيف من السنين، فظهرت متأثرة بجملة الظروف السياسية والتيارات الفكرية التي أوروبا آنذاك، ومشبعة أيضاً بما انطوت عليه الدولة الألمانية ذاتها من توثب وحيوية واندفاع، وبقدر ما عكست فلسفة القوة والتفوق الجرماني، بقدر ما طوعت من فروض التطورية لمصلحتها، وأبرزت فكرة "الدولة كائن حي" باعتبارها الأساس النظري لما عرف (**بالجيوبولتيكا العضوية Bio- Greopolitica**) هذه التي تبرز الصراع والتوسع في إطار من مقولة "**البقاء للأقوى**"، فالدولة – شأنها شأن الكائنات الحية – تحتاج إلى مقومات أساسية لوجودها، ثم هي أيضاً في حاجة للمجال الحيوي اللازم لنموها[42]. ومع أن (**راتزل**) اتخذ لنفسه صنعة الجغرافي السياسي إلا أن أتباعه فسروا تعاليمه على أنها جيوبولتيكية. وتبرز الخطوط الرئيسة للنظرية في الورقة البحثية الموسومة (قوانين النمو المساحي) نشرت عام 1896 في مجلة (**peter manns mitteilunqen**) وها هي القوانين السبعة التي وضعها لهذا النمو الأرضي[43]: –

1- "إن رقعة الدولة تنمو بنمو الثقافة"، "**kultur**" (فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً خاصاً للثقافة فإن الأراضي الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد في مساحة الدولة).

2- إن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف مظاهر نمو سكانها – ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة في التوسع – (فهو يسلم بصحة نظرية أن العلم يتبع التوسع التجاري والنشاط التبشيري).

3- "إن نمو الدولة يستمر حتى تصل إلى مرحلة الضم، وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها" (وأن التربة ومن عليها من السكان يجب أن يمتزجا بعضها البعض إذا ما أريد إتمام عملية الضم).

4- "إن حدود أية دولة هو العضو الحي المغلف لها" (وأن الحدود لا تعين مدى ضمان سلامة الدولة فحسب بل إنها تعين أيضاً مدى نموها).

5- "إن الدول في نموها تسعى إلى امتصاص الأقسام ذات القيمة السياسية" (وهذه الأقسام ذات القيمة قد تكون سهولاً أو أنهاراً أو مناطق ساحلية أو مناطق غنية بثروتها المعدنية أو بزيت البترول، أو ذات قيمة في إنتاج الغذاء).

6- "إن الدافع الأول للتوسع الأرضي يأتي للدولة البدائية من الخارج" (ومعنى هذا أن الدول الكبرى ذات الثقافة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها إلى زيادة عدد السكان إلى الشعور بالحاجة إلى التوسع).

7- "إن الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة إلى دولة ثم يتزايد ويشتد" (فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام).

وفي كتابه **الجغرافية السياسية** 1897، والذي يعد أول معالجة أكاديمية لعلم الجغرافية السياسية. أكد **راتزل** "إن الدولة مثل سائر الكائنات الحية تمر خلال عملية تطورية، وإنها إما أن تنمو أو أن تنحل وتتلاشى حيث إنها بطبيعتها لا تستطيع أن تظل ساكنة". **وكتب:** "إن الدولة القوية يجب أن تكون لها مساحة أكبر لكي تستطيع البقاء، وأن امتداد أطراف الدولة هو دليل على قوتها الداخلية ونمو تزايد السكان بها"[44].. إن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي، للدفاع عن الفراغ الذي تشغله، وكل دولة متينة التنظيم، تحاول زيادة فراغها سواء أكان هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارة، أم لأنه يؤمن لها سلامة أكبر أن سعة الأرض عامل جوهري في الإدراك الذي يكونه كل شعب عن مصيره".

إن هذا الإحساس "**بالفراغ**" هو **مركز النظرية الراتزلية** برأي رينوڤـان؛ "لأن للمواطنين في كل دولة ذات رقعة فسيحة، تطلعات واسعة؛ لأنهم يتصرفون بوسائل حياتية مختلفة وحرية كبيرة في الحركة، في حين أن للشعوب التي تشغل "فراغاً صغيراً" استعدادات فكرية أكثر تهيباً أو تواضعاً". "**فالفراغ إذن قوة سياسية**" ويستند رينوڤان في تفسيره إلى قول **راتزل:** "لم تعد الدولة الصغيرة في العالم الحاضر تأمل في التوسع وهي التي لا تكاد توفق في صيانة استقلالها الكامل، بينما نرى شعب الدولة الكبرى في أغلب الأحيان، دائم التعطش للتوسع"[45]. من هنا يبدو اتجاه راتزل التوسعي وتحبيذه لمبدأ التوسع الإقليمي للدولة على حساب الدول المجاورة، بل أنه رأى بأن انهيار الدولة يكون نتيجة لانهيار مجالها الحيوي، إذ يقول في ذلك "**أن تدهور كل دولة هو نتيجة لتدهور وضعف فكرة المجال الأرضي عندها**" كما إنه يرى أن **الحدود السياسية** ليست خطوطاً ثابتة ولكنها **منطقة استيعاب متنقلة shifting zone** of **assimitation** وإنها لا بد وأن تتجاوب باستمرار مع احتياجات الدولة[46]. وعلى هذا شبهها بالأفعى بقوله "**كالأفعى التي ينسلخ جلدها سنوياً عنها نتيجة للنمو الذي طرأ على جسم الأفعى**" أما التخوم فإنها مرغوبة وضرورية، في نظر راتزل؛ لأنها تقدم للدولة إمكانية النمو

والتوسع[47]. فالدولة إذن في نظره كالكائن الحي كل منهما يولد، وينمو ويعتمد الثاني على تناول غذائه العادي كي ينمو. أما الدولة فتنمو بإضافتها لمساحات جديدة لها. ولكن في واقع الحال أن **راتزل** ما كان يرمي إلى تماثل الدولة والكائن الحي بالمعنى الإحيائي. وإنما كان ينشد الإفادة من أسلوب التحديد ليس إلا، ومما لا ريب فيه أن الأخذ بضرورة الصلة الوثقى بين الدولة كبناء اجتماعي وبناء سياسي من ناحية وبين الدولة كنظام وككائن حي يقود إلى مسألة النمو، ولا يقف الأمر عند هذا القدر وإنما يستدعي التأمل في النمو والبحث في اتجاهه وشكله ودوافعه وأساليبه ووسائله وغايته[48].

على الرغم من أن **راتزل** لم يشر في كتاباته صراحة إلى أن الحرب هي الوسيلة لضم الأراضي والتوسع الكلي للدول، إلا أن فحوى كتاباته تشير إلى تلك النتيجة[49] فماذا يعني إذاً مفهوم **راتزل** أن الدولة يجب أن تتمدد جغرافياً؟ ألا يعني أنها ستتمدد على حساب دول أخرى وأن دولاً ستكون خاسرة للأراضي وأخرى كاسبة لها.

وهكذا كانت **الجيوسياسية الراتزلية**، تمثل الخطر، بإعطاء حجج وذرائع علمية ومشروعة لكل محاولة حربية توسعية **إذ يحدد راتزل ديناميات التوسع ويبرره**، باعتبارها عملية تتم تحت دوافع النمو الاقتصادي للدولة، وبحث سكانها عن مجالات أخرى لاستثماراتهم، وبضرورة تحركهم نحو هذه المجالات، إذ إن أي توقف في الحركة.. يعني أن الدولة فقدت القدرة على المنافسة، وتحولت من التوسع إلى الانكماش، ومن الهجوم إلى الدفاع، حيث إن الدائرة حتماً ستدور عليها، وستبدأ حدود دولة أخرى – أكثر قدرة منها – في الاقتراب منها، ثم التهامها بعد ذلك[50]، فالقانون الأساس عند **راتزل** هو البقاء للأقوى والأكثر قدرة على التمدد والنمو. ومع ذلك، لم تكن آراء **راتزل**، تستهدف الإشارة إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الثوابت في الجيوسياسية، وتحديد السياسات الخارجية لدى صانعي القرار السياسي، في نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، وتنطلق من هذه الثوابت السياسة الواقعية (**Real Politik**) التي ترتبط بأن تضمن للشعب الأرض التي يحتاجها من أجل أن يتطور.

ب – التنظير الجيوبولتيكي لفكرة المجال الحيوي عند كيلين:

آمن **كيلين** مثل **راتزل** بفكرة الدولة كائن حي. واتفق كذلك على أن الهدف النهائي من نمو الدولة أنها تسعى لتحقيق القوة. وأنها في سعيها لتحقيق القوة عليها أن تستعين بالتقدم الحضاري والتقني

وأساليبه لتحقيق هذا الهدف[51]. إلا أنه **خالف راتزل** بدعوته صراحة أن الحرب هي الوسيلة للحفاظ على التوسع كما نبه كيلين على أن هناك بدائل أخرى في وسع الدولة الاعتماد عليها لبلوغ مجالها الحيوي كالأساليب الثقافية مثلاً[52]. وناقش **كيلين** مشكلة التناقض بين **(التوسع والقانون الدولي)**، وذلك تحت عنوان "**العلاقة بين قوى النمو وقوة القانون**" وتساءل: أيهما الأجدر بالمراعاة قوانين الطبيعة أم قوانين البشر؟ وأجاب أن قوانين الطبيعة كما تتمثل في النمو واحتياجاته هي الأجدر بذلك من قوانين البشر المنظمة للعلاقات السياسية وغيرها[53]. وبذلك يرتكز **كيلين** شأنه شأن **راتزل** على **النظرية الدارونية** التي لا ترى في القانون الدولي والدبلوماسية غير أنهما مجرد أدوات لصالح الأفضل والأقوى على حساب الأدنى والأضعف، مما ينتج عنه في النهاية نظام سياسي عالمي يخضع لهذا المبدأ الأساس[54]. فيما نظر **كيلين** إلى توسع الدول **بالشكل الآتي:** "إن الدول التي تتصف بالمساحة المحدودة تسيطر عليها الحاجة السياسية الملحة لكي توسع مساحتها عن طريق الاستيطان أو الاستعمار أو الوحدة مع الدول الأخرى، أو بواسطة إتباع أشكال السيطرة الأخرى... وأن التوسع هو اتجاه طبيعي ووسيلة ضرورية للبقاء... أما الدول الصغرى فإن موقفها في عالم السياسة كموقف البشر البدائيين في عالم الحضارة، حيث إنها دفعت إلى الأطراف، وبقيت في المناطق الحدية أو أنها تختفي... وكلما يزداد نمو الدول الكبرى، تقل أهمية الدول الصغرى"[55]. ومن آرائه الأخرى أن من أهم ما تعنى به الدولة هو القوة، وأن حياة أية دولة من الدول يجب أن تعتمد على الاقتصاد والسلطان والحكومة والتربة والثقافة[56]. وقد استعان محررو مجلة **Zeltsehriftfur Geopolitik** الألمانية بما كتبه كل من "**راتزل وكيلين**" حتى جاء تعريفهم الرسمي الذي وضعوه **لعلم الجيوبولتيك***.

ت. التنظير الجيوبولتيكي لفكرة المجال الحيوي عند هوسهوفر:

هوسهوفر مفكر جيوبولتيكي، غادر الجيش الألماني بعد الحرب العالمية الأولى، حيث صدم بسبب الإذلال الذي لحق بألمانيا، نتيجة معاهدة فرساي، كالعديد من الرجال من جيله، وقرر أن يوقف نفسه لدراسة الجيوسياسية التي تدرك ك. **(وعي جغرافي للدولة)**. بصورة عامة، وطريقة أكثر لتحرير ألمانيا من هزيمتها، بشكل خاص. وقد أخذ **هوسهوفر** فكرته الأساسية التي تدور حول الدولة وقوتها ونظرتها إلى المجال الجغرافي وصولاً إلى القوة التي ستكون العامل الأساس في التوسع على

الإمدادات الجغرافية التابعة إلى دول خارج حدود المدى الجغرافي الألماني بعد قراءته كتاب **(الدولة كشكل للحياة l'etat comme forme de vie)** الصادر عام 1916 لرودلف **كيلين**، وكتاب **(الرؤيا فوق voir-supra) لراتزل** كرس **هوسهوفر** عمله لأهداف **العقيدة النازية:** وهي أن الجيوسياسية مرتبطة بالقوة والتغيرات العالمية، وأن الشعب الألماني بحاجة ملحة للتوسع في مناطق جديدة للعيش والنمو فيها[57][57]. **فالدولة برأيه:** هي وجود ديناميكي، وفي حالة كفاح من أجل الحصول على المجالات الحيوية. إن أخطر ما كان في **فلسفة هوسهوفر السياسية**، (الدعوة إلى التوسع الألماني والصراع والحرب الشاملة). إذ تحول مفهومه في الجيوبولتيكا إلى خدمة الأغراض القومية لألمانيا أي أصبحت دراسة المجال الحيوي من وجهة نظر الدولة ذاتها. وأن الدولة ينبغي أن تحقق المطالب القومية وأن تناضل في سبيل تحقيق هذا المجال الحيوي الذي يعد مرادفاً للتوسع العسكري وقد أصبحت هذه الفكرة الخطيرة في الواقع من الدعاوى الرئيسة التي ارتكزت عليها ألمانيا النازية في توسعها الإقليمي في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى[58]. وقد تجلى ذلك في استلهام هتلر لأفكار هوسهوفر التوسعية التي ظهرت في الفصل الثالث من كتاب كفاحي فقد أعلن هتلر أن لألمانيا مصلحة محددة لا يمكن التخلي عنها والتي تتلخص في: **أولاً:** مسح آثار معاهدة فرساي سنة 1919. **ثانياً:** توحيد الشعوب التي تتكلم الألمانية بما في ذلك الكرواتيين والسلوفاكيين. **ثالثاً:** التوسع الجغرافي بالاستيلاء على أراضي دول مجاورة[59]. ولعل ضم النمسا في سنة 1938 كان مقدمة لتلك الخطة ويستفيض **هوسهوفر** في رؤيته **(للمجال الحيوي)**، فالمجال على حد قوله يتحكم في تاريخ البشرية[60]، وقد شارك **راتزل** عقيدته بأن تدهور الدولة يأتي نتيجة تدهور وضعف فكرة المجال الأرضي عندها، وكان من المؤمنين بأن الدولة يجب أن تتسع أو تهلك، وكان تطبيق هذا المبدأ يعني أن قيام الدولة العملاقة أو الضخمة لابد أن يترتب عليه زوال الوحدات الصغيرة[61].

ومن الآراء الأخرى التي اعتنقها **هوسهوفر** مبدأ **(الكفاية الذاتية الاقتصادية)**[62]. لما لها من دور في انبساط المجال الحيوي، إذ يعتقد بأن الدولة يجب أن تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي إذ إن التحكم في الموارد الحيوية والصناعية المختلفة من ألزم الأمور لمساندة القوة والعظمة، ناظراً بذلك إلى سلاح التحكم الاقتصادي في كل توسع سياسي[63]، كذلك ترسخ في عقلية هوسهوفر التوسعية أن التغلغل الاقتصادي الكامل ينتهي بالنتيجة نفسها التي ينتهي إليها الاحتلال العسكري سواء بسواء

واتخذ هوسهوفر مسألة العلاقة بين المجال الأرضي وعدد السكان وسيلة لطرح أفكاره حول المجال الحيوي. إذ عُدّ أن من بين مقومات الدولة الأساسية هو: عدد وفير من السكان ونسبة عالية من المواليد وأن لهاتين المسألتين صلة وثقى بقوة الدولة وحيويتها[65]. وهنا يستلهم **هتلر** مرة أخرى أفكار **هوسهوفر** ويتخذها تبريراً لتوسيع رقعة الرايخ، فقد رأى هتلر أن توفير المواد الغذائية للشعب الألماني الذي كان يزداد بنحو مليون كل سنة. يتطلب زيادة المستوطنات الألمانية في الخارج من خلال وسائل التجارة والاستعمار أو الحصول على أراضٍ جديدة. واختار هتلر الوسيلة الأخيرة، حيث يتم استيلاء الشعب الآري المتفوق على الأراضي الشاسعة التي تقطنها الشعوب السلافية. ولما كان التوسع مصدر قوة فلا دخل للعدالة الدولية فيه، إذ إن الحق للأقوى[66].

ثالثاً: الأبعاد الجيوسياسية للمجال الحيوي

كان للإسهام النظري لرواد الفكر الجيوبولتيكي **(راتزل – كيلين – هوسهوفر)** ما يشير إلى أن للمجال الحيوي أبعادا أو صوراً متعددة **(جغرافية – استراتيجية، سياسية، اقتصادية)**.

أ- **المجال الحيوي الجغرافي:** هو المنطقة الجغرافية التي ينمو الكائن الحي، في داخلها أو أي قطعة من الأرض تعيش عليها الدولة. وأن كلمة منطقة يمكن أن تنصرف إلى كل الموارد البشرية والطبيعية التي توجد في أي منطقة تعدها الدولة حقاً حيوياً لها. إذن مجال الحياة أو المجال الحيوي هنا يتضمن التوسع في المساحة وكسب الموارد الأولية الضرورية لتطور الدولة. وباعتماد **راتزل** في نظريته على عناصر جغرافية تبرز لنا **(جغرافية المجال الحيوي)** أو **(ارتباط المجال الحيوي بالجغرافيا)** فقد اعتمد **راتزل** في نظريته قبل كل شيء، على **عنصرين أساسيين تقدمهما الجغرافيا السياسية**، وهذان العنصران هما: **المكان أو المجال** محدود الاتساع ومميزاته الطبيعية، ومناخه... الخ، **والموقع** الذي يحتله المكان المحدد فوق الكرة الأرضية[67]، فعلاقة الدولة بالأرض يبين لنا كيف يجري النمو وما هو مساره والآثار المترتبة عليه. **ومن خلال دراسته للمكان من حيث الموقع والحجم والبيئة الطبيعية وتاريخ الدول صاغ راتزل القوانين السبعة بشأن النمو الأرضي للدولة**[68]. وبدراسة **راتزل** لموقع الدولة ومساحتها مع الربط بين الموقع والمساحة فإنه قد

يكون ناقش الدومين الجغرافي للدولة الذي تحيطه من الخارج الحدود السياسية[69].

ب- **المجال الحيوي الاستراتيجي:** هو رقعة من الأرض لها من اتساعها وبما فيها من مصادر الطاقة سريعة المنال، سواء ما يتصل منها بالمواد الأولية أو بالغذاء ما يتيح لساكنيها وسائل الحماية ضد أي تسلط يمكن أن تفرضه قوة أخرى.

ت- **المجال الحيوي السياسي:** وهو إقليم يمكن أن تؤدي فيه سياسة "حسن الجوار" إلى قيام الثقة المتبادلة بين الدول التي ترتبط مع بعضها بعضاً بروابط التعاون والتآخي، فيسود التفاهم بينها وتقدم كل منها إلى الأخرى شتى الضمانات على دوام صداقتها. كما تتعهد كل منها بعدم عقد الاتفاقات أو المعاهدات الضارة بمصالح الآخرين، لا سيما تلك المعاهدات التي تكون فيها هذه الدولة طرفاً ثانياً مع دولة خارجة عن هذا التعاون، ذلك أنه لا سبيل إلى قيام سلام دائم وتبادل حر للتجارة العالمية إلا بتنفيذ المناهج الإنشائية للتكتلات الإقليمية تنفيذاً تدريجياً. والضمان الإقليمي هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن تقوم عليه دعائم السلام العالمي والحرية الكاملة لدول العالم كلها[70]. **يقترب هذا المفهوم من مفهوم السياسة الخارجية لدولة ما بقصد تحقيق مصالحها الحيوية.** يمكن أن نتلمس المقاربة بين المفهومين من تعريف د. **مازن إسماعيل الرمضاني** للسياسة الخارجية بقوله "... مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة"[71]. وتيسر هذه الاستراتيجية السياسية برأي **د. كاظم هاشم النعمة** ذراعاً إضافياً يأخذ بها إلى تهيئة البيئة الملائمة لتحقيق النصر فتطويق الأعداء وحرمانه من الحلفاء وتحييدهم في المحافل الدولية وإرباكهم في أوساط الرأي العام، في مقابل كسب الأصدقاء أو تحييد بعض الأطراف كلها شرائط تعيين على تحقيق النصر سواء أكان هناك مدعاة للجوء للعنف أو من دونه[72].

وهنا نقترب من مفهوم القدرة **puissance** كمفهوم من المفاهيم الأساس في العلاقات الدولية التي تعني عند **آرون** "مقدرة الوحدة السياسية **(الدولة)** على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى"[73] **من كل ما تقدم يمكن القول إن المجال الحيوي السياسي هو: برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي. أو أنه الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة**

الخارجية. أو الغايات التي ترنو الدولة إلى إنجازها والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، وفي كل ذلك تكون الجغرافيا هي الحاضر الدائم لكل هذه الاستراتيجيات.

ث- المجال الحيوي الاقتصادي: هو تلك الوحدة الجغرافية التي لها من الاتساع في رقعتها والتنوع في تكوينها ما يهيّئ مستوى مقبولاً للحياة، وان تكون هذه المساحة بالقدر الذي يساعد القوميات المتعاونة والتي تسكن هذه الأراضي على التعاون فيما بينها في سياسة اقتصادية واحدة لكي تستغني عن الدول المتحكمة في مصادر المواد الأولية[74]. في هذا المجال يمكن أن نميز بين **نوعين من المجال، المجال الحيوي الاقتصادي الوطني،** والثاني **المجال في بعده الخارجي. المجال الأول** نعني به: ما يضمن للأمة (الدولة) استقلالها الاقتصادي كاملاً، ويتحدد هذا المجال بنوع وحجم الموارد البشرية والطبيعية التي تقع ضمن حدود أي منطقة تعدها الدولة حقاً لها كمنطقة حيوية. أما ما يمثل هذا **المجال في بعده الخارجي:** فهو الإطار الذي يتضمن كل جوانب العلاقة والتعامل الاقتصادي للدولة مع الدول الأخرى من حيث التجارة الخارجية (تصديراً واستيراداً) الأسواق للسلع والخدمات، حركة رأس المال، مصدر خبرة وتدريب، جبهة اقتراض وتمويل، مشاركة بالمشاريع في كلا البلدين، المشاركة بالموارد المائية أو المنافذ التجارية والبحرية والعاملين في الخارج وتحويلاتهم... الخ. أي كل ماله صلة وتأثير على جوانب الاقتصاد للدولة ويهدد أمنها القومي، أو ينعكس عليها بآثار سواء كانت إيجابية أو سلبية؛ لأنها تؤثر على وضعها الاقتصادي وبالتالي على الأمن القومي[75].

رابعاً: دوافع المجال الحيوي

أ – الدوافع الجغرافية:

"لقد أولت المدرسة الجيوبولتيكية لدور وتأثير الجغرافيا في انبساط المجال الحيوي لدولة ما أهمية خاصة. إذ رأت فيه المسبب الأساس والحتمي الذي يقف وراء أنماط السلوك السياسي لخارجي للدول[76] بهدف تحقيق مجالها الحيوي. وينبع دور العامل الجغرافي في المجال الحيوي لأية دولة من مجمل خصائصها الجغرافية. ولتنوعها وتباين درجة تأثيرها، سيتم في أدناه التركيز على أثر كل من الموقع والمساحة.

1- **الموقع:** كما هو معروف أكدت العديد من **النظريات الجيوبولتيكية** على أن للموقع الجغرافي تأثيراً حتمياً في حركة الدول نحو مجالها الحيوي، منها رؤية **راتزل "أن من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية"**[77]. أن رؤية **راتزل** هذه التي أبداها في نهاية القرن التاسع عشر، لا تزال تحتفظ بكثير من حجيتها، فقد ثبت أن الدول التي تسعى للتوسع والنمو تبدأ باحتلال المناطق ذات الموقع الاستراتيجي، والتي تضيف مميزات إلى قوتها. وهذا ما يؤكده التاريخ. فالدول المستعمرة بدأت بفرض سيطرتها على سواحل البحار في المناطق ذات البعد الاستراتيجي المؤدي إلى سهولة فرض السيطرة والهيمنة على كافة الإقليم*. أو يمتد النفوذ إلى مناطق السهول الخصبة أو مناطق الإنتاج المعدني لاسيما إذا ما كانت قريبة من الحدود أو من خط الساحل. أما الأشكال السياسية، التي لا ترغب في التوسع فقد بقيت في الصحاري والمستنقعات والجبال. أي في المناطق الداخلية غير المرغوبة والأقل انفتاحاً[78][78].

2- **المساحة: تعد سعة المجال الحيوي** إحدى عناصر القوة المكانية للدولة. ومن الناحية العسكرية فإن **سعة المجال الحيوي** تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية، لاسيما الصناعية على امتداد إقليمها، وما يترتب عليه من نشر مراكزها السكانية والمناطق الحيوية الأخرى الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف استراتيجية إيجابية لصالح الدولة ويتيح **سعة المجال الحيوي** فرص الدفاع بالعمق ويلعب دوراً بارزاً في إحراز النصر النهائي، إذ يمكن أن تتمتع الدولة ذات المساحة الكبيرة سياسة إخلاء الأرض وتعمل على تطبيق **المبدأ المعروف (ببيع الأرض وشراء الزمن)**. وهو ذات المبدأ الذي اعتمدته روسيا في حربها مع فرنسا في زمن نابليون 1810-1812 وكذلك مع ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية وتمكنت من الصمود وان تعمل على طرد الغزاة وإلحاق الهزيمة بهم[79]. وفي ذلك أشار **هوسهوفر**: "أن البلاد ذات الرقعة الكبيرة تساعد في الدفاع"، أما الدول ذات المساحة الصغيرة فأنها لا تلبث أن تنهار بسرعة فائقة أمام جارة قوية لها. فقد اضطر الجيش الهولندي في الحرب العالمية الثانية إلى الاستسلام بعد أربعة أيام من القتال فقط[80]. وفق هذا المعنى أشار **راتزل** "أن **المجال الكبير يحفظ الحياة**" وعليه فان الدوافع

الجغرافية – الاستراتيجية تأخذ أبعاداً توسعية لأسباب تتعلق بتعديل الحدود السياسية والتوسع فيما وراءها لاعتبارات استراتيجية – عسكرية، إضافة إلى اعتبارات أخرى لا تقل عنها أهمية، **وهكذا نلاحظ أن فكرة المجال الحيوي، جغرافية المظهر، ذات طابع سياسي – عسكري**، تقدم "دعامة علمية للرغبة في الغزو هذه الرغبة المتأصلة في كثير من الحكومات" [81].

ب – الدوافع السكانية:

على الرغم من أهمية حجم السكان في قوة الدولة، إلا أن هذه الأهمية لا تظهر إلا إذا تلاءم عدد السكان مع مساحة الإقليم وموارده الطبيعية. أما إذا اختل هذا التوازن فإن عدد السكان قد يكون عامل إفقار وتخلف وما ينتج ذلك من مضاعفات خطيرة بالنسبة لمستوى المعيشة وقد لخص الزعيم الصيني الراحل **(ماوتسي تونغ)** المشكل السكاني عندما قال: أن أية ولادة هي فم جديد يجب تغذيته، لكنها أيضاً ساعدان إضافيان في العمل[82]. بشكل عام إن للمسألة السكانية أبعاداً جيوبولتيكية واقتصادية بارزة. إذ يعتقد الباحثون في الشأن السكاني أن الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيس وراء تفجر الصراعات والحروب الدولية، **ويعللون ذلك بأن هذه الزيادات تدفع الدول للحصول على مجال حيوي يمكنه استيعابها**، كما أن الدول القليلة العدد بالسكان تجد نفسها مضطرة هي الأخرى للدفاع عن نفسها ضد الخطر الذي تواجهها به الدول المكتظة سكانياً ضمن هذا الإطار يشير عالم الاجتماع الأمريكي **(بول هاوزر)** إلى ما يسميه **بالثورة الديموجرافية** التي يعتقد أنها سوف تقود إلى أزمة عالمية **ويعلل ذلك بقوله إن الكرة الأرضية محدودة، والمجال الحيوي ضيق ويعجز عن استيعاب كل تلك الضغوط والزيادات السكانية الهائلة**[83]. ويرتكز **هاوزر** في تحليله على **النظرية المالثوسية** التي تقول: إن سكان العالم يتزايدون وفق سلسلة هندسية، في حين تتزايد كمية المواد الغذائية على شكل سلسلة حسابية. وان ضغط السكان لشعب ينمو يجب أن يقوده إلى صراع من أجل الحفاظ على وجوده على الرغم من وحشية هذا الصراع وعدم قانونيته. وأن هذا الصراع هو حق طبيعي لذلك الشعب من أجل تأمين حقه بالبقاء[84].

بالإضافة إلى **(نظرية الدورات الديموجرافية)** التي تقول: إن كل الدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل متميزة هي: **مرحلة النمو البطيء**، ثم **مرحلة الانفجار** وهي مرحلة انتقالية، ثم **مرحلة**

الاستقرار والتوازن وإن كانت تبقى فيها معدلات الزيادة السكانية عالية بشكل عام. وفي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكاني بهذه الدول إلى شن حروب عدوانية للحصول على مجال حيوي كاف. وهذا ما يسمى بديناميكيات العملية الديموجرافية التي تنظر إلى الدولة على أنها كائن عضوي أو على أنها حقيقة بيولوجية، من حيث عمليات النمو والتفاعل والاتساع[85]. ومن أجل أن يلبس الجيوبولتيكيون فكرة المجال الحيوي لباساً منطقياً استندوا إلى حقيقة زيادة السكان. فالدولة الفتية تنمو بسكانها مما يملي عليها أن تتوسع في مجالها الحيوي لإيواء الزيادة الحاصلة في سكانها. ويرى **آخرون:** أن ربط المجال الحيوي بمشكلة زيادة السكان يؤدي غرضه الإعلامي[86]. واتضح ذلك من خلال الدعاية النازية (**المضللة**)* التي اتخذت من حجة (النمو السكاني) تدعيماً لمطالبتها (بمكانها اللائق تحت الشمس). وقد بلغت هذه الحجة صيغتها النهائية ضمن **الإيديولوجيات الهتلرية،** إذ يقول هتلر: إنه يتعين على السياسة الخارجية للدولة أن تكفل وسائل الوجود للجنس الذي تضمه، وذلك بإقامة توازن صحيح قادر على الاستمرار بين عدد السكان ونموه من ناحية وبين مساحة الإقليم وقيمته من ناحية أخرى كذلك فعلت السياسة التوسعية في إيطاليا حتى ما قبل **موسوليني** لقد تابع **موسوليني** تلك السياسات فكان يردد دائماً فكرة الارتباط بين التوسع السكاني والتوسع الإقليمي، مبرراً بذلك **سياسة القوة التوسعية** التي ربط بها نظامه الفاشي منذ البداية. ونفس الشيء بالنسبة **لليابان** فيما بين عام 1919 و1939 فقد وجدت سياسة التوسع في الانفجار السكاني خير حجة لدعم تطلعاتها الإمبريالية[87][87]. إن الحقائق العديدة التي قدمت بصدد الأوضاع السكانية تقنع بما انتهينا إليه من أنه لا حتميات البتة للكم السكاني وإنما الثابت **أن من الحكام المؤمنين بفكرة المجال الحيوي من وجد في "الكم السكاني"، "تبريراً إيديولوجياً لتطلعاته الإمبريالية"، فراح يتخذ من ذلك "الكم" عاملاً محتماً لسياسة التوسع.**

ت – الدوافع الاقتصادية:

ترتبط اتجاهات توسع الدولة صوب مجالها الحيوي بمحاولات اكتساب أراضي جديدة غنية بالموارد الطبيعية وليست فقيرة. وفق هذا المعنى كانت **تركز التنظيرات الجيوبولتيكية لمعهد ميونخ:** على أن التوسع يجب أن يكون نحو جهات غنية بالموارد الطبيعية وتسخيرها في خدمة أغراض القوة العسكرية والسياسية للدولة[88]. وحدد **راتزل** تلك المناطق الغنية بالقول: "إن الدول في نموها تحاول

أن تمتص المناطق الهامة مثل السهول وأوديه الأنهار والسواحل والأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية على اختلاف أنواعها".

وفق تلك الرؤى تفسر **(المدرسة الماركسية)** دوافع وأسباب الصراع على المجالات الحيوية. إذ ترى: أن وراء كل سياسة على المسرح الدولي دافعاً اقتصادياً كامناً كان أو ظاهراً. وترى أيضاً: أن الحروب والاستعمار وسياسة الهيمنة والنفوذ إنما هي حصيلة أغراض اقتصادية[89]. وغالباً ما تتخذ مسألة الضغط السكاني وعدم كفاية الموارد الغذائية ذريعة وحججاً نحو الوصول إلى مجال حيوي يلبي احتياجات السكان. وهو ما برز في إيديولوجية هتلر في كتابه "كفاحي" حين قال: "على ألمانيا أن تسعى لتحقيق سياسة التوسع الأرضي من أجل تأمين الغذاء للشعب الألماني الأخذ في النمو..." [90]، وقد تجسدت تلك الرؤية الجيوبولتيكية لهتلر في اندفاع ألمانيا باتجاه دول البلقان على الخصوص ودول أوروبا الشرقية في الجملة، إذ اعتبرت هذه الأقاليم مكملة للاقتصاد الألماني ومعيناً يمده بالمواد الأولية والزراعية*.

ث – الدوافع الدينية:

يعد الدين عاملاً من العوامل التي تؤثر بشكل متميز في السياسة الدولية، وإذا كان العالم تسوده أديان مختلفة فلا شك أن هذه الأديان تؤثر على اتجاهات وسلوك معتنقيها في السياسة الدولية.

وإذا رجعنا إلى السوابق التاريخية فأننا سنجد أن الصراع الديني بين الأديان المختلفة بل وداخل بعض الأديان ولا سيما الديانة المسيحية كان من العوامل المؤثرة بشدة في السياسة الدولية، وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر الحروب الصليبية حيث كانت المواجهة التي قامت بها المسيحية للتصدي للإسلام. وبالعودة إلى الحركة الاستعمارية التي سيطرت على العالمين العربي والإسلامي. فأنها تفسر في أحد جوانبها بالعامل الديني المتمثل في مواجهة المسيحية الأوروبية للإسلام وجانب آخر متمثل في أن المنطقة تعد مجالاً حيوياً مهماً لتلك الحركة. وإذا استعرضنا التوسع السوفيتي الشيوعي في آسيا الوسطى ومواجهته للإسلام نجد أن الدافع الديني كان أحد أهم الأسباب في ذلك لأن الإيديولوجية الماركسية تعد الإسلام اخطر الأديان التي تواجهها[91][91]. **من هنا يمكن القول: إن الدوافع الدينية شكلت مظهراً من مظاهر الصراع الدولي، ودافعاً للدول نحو مجالاتها الحيوية، وتبدو في عصرنا الحاضر أكثر حضوراً عندما تصبح الأكثر فاعلية في أقاليم معينة ومنها الشرق**

الأوسط.

ج – الدوافع التاريخية:

تعد الدوافع التاريخية إحدى الركائز التي تبنى على أسسها سياسات المجال الحيوي إذ تسعى بعض من الدول إلى توسيع مجالها الحيوي، أو المطالبة بمنطقة معينة، تحت ذريعة مفادها أن هذه المنطقة تعود تاريخياً للدولة التي تطالب بها وسواء كانت هذه المطالبة تستند إلى حقائق تاريخية وجغرافية ثابتة أو تستند إلى تزييف الحقائق التاريخية وتوظفيها لخدمة سياسة الدولة الراغبة في التوسع. وعلى سبيل المثال الحجج التاريخية المضللة لأحقية اليهود في فلسطين، والحجج الإيرانية التاريخية في مملكة البحرين.

ح – الدوافع الثقافية:

لا شك أن الدوافع الثقافية تشكل مرتكزاً هاماً من المرتكزات الأساسية للدولة الساعية لامتداد مجالها الحيوي في الدول الأخرى؛ لذلك يمكن أن يرتكز الدافع الثقافي على **ثلاثة عناصر أساسية** هي:

العنصر الأول: – الرسالة الثقافية التي يحملها شعب معين والتي تبحث عن مجال[92]. كالدعوة التي أطلقها الرئيس الأمريكي بوش في خطابه حول حالة الاتحاد "يناير 2004" من أجل نشر الحرية والديمقراطية وفق الأنموذج الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ضمن إطار مشروع أطلق عليه ب. "**مشروع الشرق الأوسط الكبير**" بهدف خلق مجال حيوي لأمريكا في هذه المنطقة الحيوية من العالم، معللاً ذلك بالقول: "إذا كان الشرق الأوسط سيبقى موطناً للديكتاتورية واليأس والغضب فسوف يستمر في خلق أفراد وحركات تهدد أمن الولايات المتحدة وأصدقائها. ولذلك تواصل أمريكا استراتيجية متقدمة لإقرار الحرية في هذا الشرق الأوسط المترامي[93]، **والهدف جغرافي بلا شك** وهو احتواء أهم مناطق العالم وأغناها مجالاً حيوياً لأمريكا. وقد أضحى هذا العنصر الآن المحور الأساس لعملية التفاعل الحالي حيث يسعى النموذج الغربـي المهيمن إلى أن تصبح مفاهيمه وقيمه وسلوكياته هي القيم والمفاهيم والسلوكيات الشائعة والمتبناة بلا منازع. بمعنى آخر: السعي إلى أن تصبح هذه الثقافة الغربية وهي العالمية فوق الثقافات القومية والمحلية، بما يشكل خطراً على خصوصيتها، وعلى المدى البعيد قد يؤدي إلى ابتلاعها والحلول محلها، ضمن هذا الإطار كتب

(ريتر)، أن الحضارة والثقافة لكي تعيش وتبقى حية لابد لها من أن تتصارع مع غيرها، من أجل المجال الذي تحيا فيه، وعليها أن تسحق في طريق صراعها كل العناصر الضعيفة التي تدخل في منافستها[94].

العنصر الثاني: – الوعي الثقافي، بضرورة وأهمية المجال الحيوي.

العنصر الثالث: – امتداد المجال إلى المناطق التي تتكلم بلغة الدولة الباحثة عن المناطق. بدا هذا واضحاً من دعوة راتزل بضرورة مد ألمانيا لنفوذها الثقافي في شرق أوروبا والنمسا وجنوب الدنمارك وشمال سويسرا وشرق فرنسا وهولندا وبلجيكا، على اعتبار أن هذه المجتمعات هي مجتمعات ألمانية تشترك معها باللغات والأديان والثقافة والعادات والتقاليد[95].

خ – الدوافع العنصرية:

تشكل أفكار **(النظرية الدارونية والدارونية الاجتماعية)** دافعاً قوياً للمؤمنين بها في البحث عن مجال حيوي للحصول عليه وفرضه على الشعوب الأدنى منهم حسب رؤيتهم. فطبقاً لمنطق **النظرية الدارونية** فإن الأجناس المتفوقة يجب ألا تتنازل عن حقها في ضم أراضي جديدة إليها، وإلا فأنها تكون قد سمحت بنقل قيادة العالم إلى الشعوب المتخلفة ثقافياً والمتدنية حضارياً أما **الدارونية الاجتماعية الدولية** فهي فضلاً عن تركيزها على فكرة التفاوت العنصري والحضاري بين الجماعات البشرية والإنسانية المختلفة فهي تمجد الصراع، وتقدم تفسيراً مبسطاً لحركة التاريخ يقوم على ترشيد الدافع إلى العدوان الذي تعده قانونياً طبيعياً أساسياً من قوانين الحياة والتطور الإنساني[96]. استثمر معهد ميونخ للجيوبولتيكا وهتلر تلك الأفكار في زرع الغرور في الفرد الألماني بآراء فكرية مزيفة لا تستند إلى أرضية علمية أو منطق عقلاني على سبيل المثال، (ألمانيا فوق الجميع وقدرة وسمو الجنس الآري على غيره، ألمانيا هي التي يجب أن تسود العالم لأن باقي البشر هم كتلة بليدة ولابد أن تعتمد على ألمانيا في أعمالها الدنيا... إلخ) وهكذا نستطيع بلورة "**إيديولوجية المجال الحيوي**" **الهتلرية في أنها** "إيديولوجية مزدوجة" إنها إيديولوجية ذات أهداف اقتصادية تنحصر في تمكين الشعب الألماني من الموارد التي يقتضيها نموه، وبسند مزدوج، فهي تستند إلى سمو الجنس الألماني ومن ثم إلى حقه في البقاء ولو على حساب ما عداه من الشعوب السفلى من ناحية، وإلى أن المجال قوة في ذاته، وباعتبار القوة أمراً تقتضيه عظمة الجنس، أنها إيديولوجية المجال بسندها الجغرافي

والبيولوجي معاً من هنا يمكن القول إن المجال الحيوي ينم عن غطرسة عرقية، بل إنه هوية للشعوب التي تبني فلسفتها على العنصرية والتسامي المسنود إلى ترجيح تاريخي أو سمات قومية متعالية على بقية الشعوب ومتميزة عنها، فالنازيون الألمان والصهاينة ينظرون من ذات الافتراض في مسألة المجال الحيوي[97].

خامساً: وسائل تحقيق المجال الحيوي

أ – الآليات السكانية:

لا شك أن العامل السكاني يشكل الركيزة الرئيسة والمحرك الأساس والأداة لكافة أنواع التوسع، إذ يتميز سكان الدولة بحركة داخلية مستمرة تنعكس في حركة خارجية لهم من خلال **أربعة عوامل** هي: **التوسع الديني والنشاط التبشيري والتجاري والعسكري**، حيث يركب رجال التبشير الديني لدولة ما نفس القارب الذي يركبه تجارها. فكل منهما يسعى لتحقيق التوسع للدولة وكل منهما يسلك نفس الطرق الممكنة لتحقيق الهدف المنشود وهو توسيع نفوذ الدولة. وكل منهما يمتلك ذات الأفكار والأدوات. ومن ثم يمهد رجال التبشير الديني والتجار الطريق لتوسع الدولة[98] بالإضافة إلى المزايا العسكرية المباشرة التي يمكن أن تنتج عن كبر حجم السكان. لهذا أدركت النازية والفاشية واليابانية أهمية الوسائل السكانية ودورها الحاسم في كل أنواع التوسع وخاصة العسكرية منها. لهذا راحت تمارس سياسة تشجيع النسل بل والدفع إليه دون أن يشغلها أمر مقتضياته الاقتصادية، مما يوحي بان سياسة الدفع إلى التكاثر في ذلك السياق إنما كانت تستهدف كماً بشرياً كافياً لتطلعاتهم الإمبريالية. وهكذا في الوقت الذي كانت تسعى فيه كل دولة من هذه الدول الثلاث إلى إنماء "**الكم البشري**" بالحض على التكاثر في الداخل وباعتباره عاملاً من عوامل قوة الدولة، راحت تدعي القلق من ضغط سكاني يبرر لها سياساتها التوسعية.

ب – الآليات الاقتصادية:

ليس شرطاً أن تحقق الدولة قوتها خارج حدودها عن طريق السياسة العدوانية لاحتلال أراضي الغير لتأمين مديات جغرافية أوسع من أجل استغلال موارد اقتصادية جديدة وإضافية الهدف منها تأمين الرفاه لسكانها. فالدولة القوية بجغرافيتها الواسعة ومواردها الاقتصادية وطاقتها البشرية الكبيرة

في الكم والنوع وامتلاكها ناصية العلم والتطور التقني تستطيع أن تسخر الاقتصاد الأضعف من اقتصادها لصالحها عن طريق التغلغل الاقتصادي عن طريق التبادلات التجارية والمعاهدات الاقتصادية التي تبرمها هذه الدولة القوية مع الدول الأضعف منها. فالتغلغل الاقتصادي الكامل برأي **أوتوماول** له نفس الآثار تماماً التي تترتب على الاحتلال الأرضي[99]. ويذهب – **جون بانيدر** – إلى ابعد من ذلك قائلاً: أن الوسائل الاقتصادية أصبحت متفوقة بمقياس الفاعلية والتأثير على الوسائل الاستراتيجية ذات الثقل في العلاقات بين الدول. ويؤكد – **جوزيف ناي** – في هذا المعنى عندما يقول: أن ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول، وإنما ظهرت أنماط جديدة للعلاقات التي تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة. وهو بهذا يشير إلى فعالية الآليات الاقتصادية في تحقيق القوة والنفوذ[100].

ولعل من أهم الآليات التي تتبعها الدول في النفوذ والتوسع التجاري هي[101]:

1- التبادلات التجارية والمعاهدات الاقتصادية.

2- الحصول على الامتيازات **concessions** وغالباً ما تقوم الشركات الخاصة بهذ الدور بدلاً من الحكومات. وغني عن القول إن تلك الشركات تتمتع بتأييد قوي من حكوماتها، وتتميز هذه الطريقة عن الاحتلال المباشر في أنها أقل استفزازاً للشعور القومي في تلك المناطق، ومن ثم يكون الاستغلال الاقتصادي أقل تعرضاً للهزات والمقاومة التي يخلقها وضع الدولة كمستعمرة تستعمل لحساب دولة أخرى.

3- تقديم المعونات الاقتصادية حيث تمثل المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً أداة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول. ولا جدال في أن الهدف الأساس من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الأجنبية هو دعم المصالح الذاتية للدول التي تقدمها بالدرجة الأولى. وعادة ما تقدم هذه المعونات ضمن إطار من الترتيبات الثنائية بين الدول المانحة **(donor)** والدول المتلقية لها **(recipient)** وبمقتضاها يتحدد حجم المعونة ومداها وكيفية الاستفادة منها وطريقة سدادها والفوائد المستحصلة عليها.. إلخ.

وبمقتضى هذه الترتيبات الثنائية تعطى الدولة المانحة للمعونة الاقتصادية السيطرة المباشرة على الكيفية التي تستخدم بها هذه المعونة مما يضيق من حرية التصرف والاختيار أمام الدول المتلقية ويجعلها في مركز المضطر إلى إنفاق المعونة بالكيفية التي تحددها هذه الاتفاقات التي تلعب فيها

الدول المانحة الدور الأكبر بالطبع. وفي حالات أخرى وهي الأخطر تستخدم هذه المعونة كأداة للضغط والمساومة من قبل الدول المانحة لجعل الدولة المتلقية تغير من اتجاهاتها وسياساتها في المواقف التي تشتمل على مساس بمصالح الدولة المانحة[102]. وبذلك تعمل تلك الآليات الاقتصادية على ما يطلق عليه في أدبيات السياسة والاقتصاد ب. **(التبعية الاقتصادية)** التي تعد بحق المرتكز الأساس للقوة والنفوذ والتوسع **(المجال الحيوي)**.

ت – الآليات الثقافية:

وتعني السيطرة على العقول والأفكار إذ كانت الوسيلة الثقافية إحدى مظاهر الاستعمار التقليدي وان كان الاستعمار الفرنسي هو الذي ركز على هذه الوسيلة وتميز بهذه الصفة عن غيره من القوى الاستعمارية الأخرى ولذلك سعى هذا الاستعمار لما يسمى **(بسياسة الاندماج assimiliration)** وتطورت هذه السياسة من خلال التجربة إلى ما يسمى ب. "**فرسنة النخبة**" أي التركيز على النخبة في المستعمرات والعمل على تشبعها بالثقافة الفرنسية، وقد وصلت هذه الممارسة إلى حد عدم اختلاف هذه النخبة في فرسنتها عن الفرنسي، إلا في اللون فقط. وكان هذا أحد العوامل التي لا زالت تفسر لنا حتى اليوم طبيعة العلاقة الخاصة نسبياً بين فرنسا، وبين دول الفرانكفون غير العربية، ومن هنا نجد أن **الغزو الثقافي** من الوسائل البارزة في استراتيجيات الدول الساعية نحو مجالاتها الحيوية وشكل من أشكال السيطرة الاستعمارية فالجامعات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم والمؤسسات التعليمية الألمانية الغربية هي في أحد مظاهرها مظهر من مظاهر **الغزو الثقافي**[103]. ويتعمق الخطر عندما تلجأ الدول إلى استخدام وسائل الإعلام كوسيلة ضمن استراتيجياتها الثقافية تحاول من خلالها اختراق العقل، والتأثير عليه وتطويعه لتقبل هيمنتها وسيطرتها والقبول بها كأمر واقع فنتيجة للتطور الكبير الذي طرأ على **وسائل الإعلام** من تلفزيون وإذاعة وصحف، مع تطور أساليب وفنون مخاطبة المتلقي والتأثير عليه وإقناعه بالأفكار التي تطرح عليه. أصبح الإعلام حجر أساس وعاملاً أساسياً في التأثير على الأفكار وصياغة الاتجاهات لدى الأفراد وفي صنع الرأي العام، وأداة من أدوات السيطرة والنفوذ، على سبيل المثال في هذا ما أشار إليه الرئيس الأمريكي الأسبق **(نيكسون)** في كتابه "**نصر بدون حرب** عام 1999" إذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون زعيمة للعالم عليها أولاً نشر القيم الأمريكية. بنفس المعنى يشير **(بريجنسكي)** مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق (كارتر) للأمن القومي بقوله: "إن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تمتلك النسبة الكبيرة من السيطرة على

الإعلام الدولي أن تقدم للعالم أجمع أنموذجاً كونياً للحداثة بمعنى نشر القيم والمبادئ الأمريكية" [104].

ث – الآليات الدينية:

ترى "**المدرسة الشتراوسية**" أن الدين يجب أن يبقى من دعائم المجتمع ومؤسساته، نظراً لأن الدين برأي "**شتراوس**" رائد المدرسة: يعد عاملاً مهما لملء فراغ الشعوب، وهو الذي يمكنه أن يوجه الجماهير ويجعلها تحت السيطرة، بخلاف العلمانية التي تخرج الجماهير عن إطار السيطرة، ولذلك يقول: "المجتمع العلماني هو أسوء الأشياء الممكنة، لأنه يقود إلى الفردية، كما أن الليبرالية تقود إلى المعارضة، وكلا الأمرين يضعفان قدرة الدولة على التعامل مع التهديدات الخارجية" وضمن هذا الإطار ينتقد **(افرين كيستول)** أحد طلبة "المدرسة الشتراوسية" عملية فصل الدين عن الدولة، لأن الدين برأيه أساس لحركة الشعوب. وبنفس المعنى يشير **(مايكل لادين)** إلى أن الدين شيء مهم للمشاريع العسكرية، يعلل ذلك بقوله: "إن الرجال لا يجازفون بأرواحهم، إلا إذا اعتقدوا أنهم سوف يكافئون بحياة أبدية مقابل تضحيتهم بأرواحهم"[105]. **استناداً لما تقدم تستطع الدول الباحثة عن مجلاتها الحيوية استخدام العقيدة الدينية في تحريك شعوبها لمساندة الحكومة في مد النفوذ والتوسع.**

ج – الآليات العسكرية:

منذ القدم والعلاقات الدولية تقوم على مبدأ التنافس في عملية الحصول على مكاسب اقتصادية للدولة الأقوى على حساب الدولة الأضعف. ولهذا فإن العلاقات القائمة بين الدول قد أولت – **القوة** – مكان الصدارة من أجل امتلاك القدرة على التأثير في سلوك الآخرين بالاتجاه الذي يريده مالك تلك القوة. إن مبدأ **سياسة القوة** يقوم على العديد من المعتقدات المشتركة التي تجعل من الدول ذات طابع توسعي مفروض عليها أن تكتسب قدر ما تستطيع من القوة وصولاً إلى الهدف. وفي هذا المجال أكد **(الموند): أن الحصول على مجال حيوي يتطلب القوة** فمن خلالها يمكن الحصول على مكاسب خارج الحدود السياسية، وحدد **(الموند)** الطريقة لهذا الهدف وهو **الإكراه والقسر**، من خلال الحرب، **فالحرب وحدها التي تقرر من هو الأقوى**[106]. وما دامت الطريقة هي الإكراه والقسر، فلا بد لهذه القوة من قوة عسكرية تعتمد على بناء القوات المسلحة. وفق هذه الرؤية، فإن فكرة نمو الدولة وفقاً

لمستلزمات **القوانين السبعة لراتزل**، أن تصبح الدولة دولة عسكرية. وحتى إذا ما اعتمدت الدولة نهجاً سياسياً يتماشى مع أطروحة **راتزل ويوظف معطيات الجغرافية في سياسته الخارجية** فان العلاقات الدولية لهذه الدولة (برأي خبراء الاستراتيجية) يجب أن تكون علاقات مبنية على **التأهب العسكري** من أجل تلبية متطلبات النمو ولقد بلغت هذه الاتجاهات ذروتها بعد الحرب العالمية الأولى عندما أدركت ألمانيا أنها من ناحية كانت قد حرمت من تحقيق نموها ومن ناحية أخرى فرض عليها صلح فرق وحدتها وجعلها في مرتبة دنيا بالمقارنة مع بريطانيا وفرنسا. **وبهذا فإن المسافة جداً قريبة إن لم تكن متداخلة بين المجال الحيوي والنـزعة العسكرية لدى الدولة**[107]. مع خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية ظهر على المسرح الجغرافي مفهوم جديد للجيوبولتيك وهو "**الحدود الشفافة**"، التي يقصد بها الهيمنة الاقتصادية والعسكرية دون حدود خرائطية للدولة، أو ما يسميه تايلور – أشهر باحثي الجغرافية السياسية في العقدين الأخيرين ب. "**جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية**" والسيطرة من دون إمبراطورية هي أفضل تجسيد لتطوير الأفكار الجيوبولتيكية بعيداً عن الأطر التقليدية للنمو العضوي للدولة وهذا التطوير يسمح بأن يصبح العالم كله المجال الحيوي للولايات المتحدة بعدما عاشت حتى الحرب العالمية الثانية في عزلة جغرافية اختارتها لنفسها وأهم سمة من سمات هذا المجال الحيوي هو: – "**اللامواجهة**"، استناداً إلى مزايا الحرب الالكترونية، وتوظيف الخصوم المتناحرين في إدارة الحرب بالإنابة، أو التدخل في لحظة محددة باعتباره تدخلاً إنسانياً لصالح العدل والحرية ومكافحة الإرهاب، ويمكننا النظر إلى الحملتين الأمريكيتين في أواخر العام 2001 ضد حركة طالبان، وفي العام 2003 ضد العراق كأنموذج أولي للتدخل العسكري المباشر بهدف تأمين مجالاتها الحيوية[108]. وفي نفس الوقت تدفع الولايات المتحدة في هذا المجال الحيوي دون الحاجة لتوسيع الحدود من خلال دعم النظم والحكومات التي تسير وفق رؤاها ومنهجها، حتى تحقق من خلالها السيطرة المبتغاة على مجالها الحيوي، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية المتمثلة ببيع الأسلحة وغيرها، وحصول شركاتها على أفضل فرص "إعادة الإعمار" وحقوق التنقيب عن الثروات ناهيك عن الانفراد بغسل الأدمغة بأفكار جديدة أعد لها سلفاً[109]. ويعد **جون بولتون ولويس لبي وبول ووفتيز** منا أبرز **الدعاة** حالياً إلى إقامة إمبراطورية أمريكية تتجاوز الأطر الدولية، لان أمريكا هي القوة العظمى بلا منازع، وينهل هؤلاء الدعاة القوميون المتعصبون من المدرسة الجيوبولتيكية الألمانية رؤاها بتفوق العرق والجنس والنظرة

العنصرية. إذ يؤمن هؤلاء بتمييز وتفوق الأمة الأمريكية على باقي الأمم، وبأن القيم الأمريكية المتمثلة بالديمقراطية والحرية المتعارف عليها في بلادهم هي العليا، وهي الحقيقة التاريخية التي تنتهي إليها كل القيم، وبأن النظام الاقتصادي الذي يتبنى قيم السوق هو الأنسب لكل الأمم، وأن الرأسمالية التحررية الجديدة (**leneral capitalism**) هي قدر كل الأمم[110]. ولا شك إن هذا المفهوم أصبح الآن الوسيلة الحديثة الناجحة لتطبيقات المجالات الحيوية.. ومن هنا أصبح للدول الكبرى مجالاتها الحيوية الموزعة على الخارطة السياسية العالمية فالدولة الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية) لا شك إنها تمتلك أعظم مجال حيوي عالمي، ينافسها في ذلك بدرجة أو أخرى دول عالمية كبرى (**اقتصادياً**) الصين، اليابان، ألمانيا.، وعسكرياً الاتحاد الروسي، كما أن للدول ذات الوزن الإقليمي ذات السياسة في حيزها الجغرافي الممكن، **وإيران من الدول الساعية لفرض هيمنتها وفق هذه النظرية على أهم مناطق العالم جيوستراتيجية "الشرق الأوسط"، أو كونها قوة إقليمية أساسية شرق أوسطية تحاول استخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق مجالها الحيوي الشرق أوسطي ومحاولة الحد من تأثير القوى العالمية والإقليمية في هذه المنطقة الجيوستراتيجية الهامة.**

المبحث الثاني
المدلول الجغرافي السياسي
لمصطلح الشرق الأوسط

أولاً: نشأة المصطلح وتطوره

نشأ مصطلح الشرق الأوسط في ظل المركزية الأوروبية المرتبطة بالنشاط الاستعماري الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، في إطار تقسيم **الجغرافيين** وبعض **التاريخيين** في أوروبا "**الشرق**" إلى ثلاث مناطق، فقد وصفت المنطقة البعيدة عن أوروبا، والتي تمتد من الهند غرباً حتى شواطئ المحيط الهادئ "**بالشرق الأقصى**" (**The Far East**) (أي البعيد عن أوروبا)، أمّا المناطق القريبة من أوروبا في شرق المتوسط، والممتدة حسب دائرة المعارف البريطانية – من البحر المتوسط حتى الخليج العربـي، فإنّها سميت **بالشرق الأدنى** (**The Near East**)، وأطلق تعبير **الشرق الأوسط** (**The Middle East**) على المنطقة التي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى، وهي المنطقة الواقعة بين الخليج العربـي وجنوبـي آسيا[111]. مع وجود مصطلحات فرعية أخرى مثل: المشرق (**Levant**) والشرق القديم أو الأقدم (**Most**) (**Ancient East**) والصحاري الكلاسيكية (**Classical Deserts**) جنوب غرب آسيا (**-South West Asia**)[*]. أول إشارة إلى مفهوم الشرق الأوسط وردت من بريطانيا، إذ وردت في مراسلات **الكولونيل هنل Hennel** القنصل البريطاني العام في مسقط عند منتصف القرن التاسع عشر، كذلك استخدمها "**المعهد الملكي للشؤون الدولي**"، في لندن الذي كان أول مؤسسة غربية تعنى بالكتابة عن الشرق الأوسط، ضمن بحوثها عن الشؤون الدولية[112][112].

وأشار إلى المفهوم ضابط المخابرات البريطانية توماس غورت عام 1900م في سياق تنبيهه بريطانيا من الخطر الروسي على مصالحها الهندية[113]، ثم عاد الضابط والمؤرخ البحري الأمريكي (**الفرد تييرماهان**) لاستخدام المفهوم عام 1902م لتحديد المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند، وكان ذلك لدى مناقشته للاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة التحرك الروسي في إيران، ومخطط ألمانيا في إنشاء خَط للسكك الحديدية – وقتذاك – يربط بين برلين وبغداد

(العثمانية)، حيث شمل المصطلح تركيا وإيران وبلدان الخليج العربـي[114]. وقد استخدم الجيوسياسي **ماهان** المصطلح ليصف المنطقة التي تقع بين شبه الجزيرة العربية والهند، والتي تحمل أهمية كبيرة بالنسبة للاستراتيجية البحرية، واكتسب المصطلح انتشاراً واسعاً بعدما اسْتُخْدِمَ في عبارة "**قيادة الشرق الأوسط**" خلال الحرب العالمية الأولى كصفة استراتيجية كذلك[115]. وتعد بريطانيا أول البلدان أيضاً التي روجت لهذا المفهوم إعلامياً، عندما استخدمه "**فالنتاين شيرول**" مراسل الشؤون الخارجية لجريدة التايمز في سلسلة مقالات عن "**المسألة الشرق أوسطية**"[116]، ثم صدور كتاب هاملتون الموسوم "**مشاكل الشرق الأوسط**" في لندن عام 1909م[117]. شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تطورات دفعت في اتجاه ظهور تعريفات سياسية – اقتصادية للشرق الأوسط، تختلف عن التعريفات الجغرافية – التاريخية للشرق المرتبطة بالمركزية الأوروبية، فقد بدأت هذه التعريفات (السياسية – الاقتصادية) تحتل أولوية مع ظهور الدول العربية (والنفط) على الخريطة السياسية بعد الحرب العالمية الأولى، إلاّ أنَّ الإقليم لم يتزحزح بشدة في هذه المرحلة، إذ ظل ينظر إلى حدود المنطقة – كقاعدة – على أنَّها تمتد من مصر شرقاً إلى إيران غرباً، ومن السودان جنوباً إلى العراق شمالاً[118]. وبعد الحرب العالمية الثانية أدت عوامل سياسية واقتصادية إلى تشكيل ملامح شرق أوسطية جديدة دفعت في اتجاه إعادة تعريف للإقليم، فقد أدى ظهور "إسرائيل" وقيام جامعة الدول العربية إلى ظهور حدود جديدة للشرق الأوسط تمتد من الخليج العربـي إلى المحيط الأطلنطي، وقد اسْتُخْدِمَ تعبير مركب أحياناً للإشارة إلى تلك المنطقة هو "**الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**" (باعتبار أنَّ حدود الشرق الأوسط وفق معظم المفاهيم الجغرافية تتوقف عند مصر)، وأصبح النفط عامل دمج نسبياً بين عنصري هذا المفهوم، خاصة بعد عام 1973م الذي تصاعدت فيه أهمية هذا العامل، بحيث أصبح مفهوماً، في أنَّ شمال أفريقيا يشكل جزءاً لا يتجزأ من تلك الهوية[119].

في ظل الواقع الدولي المغاير الذي ساد في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنّ القوتين العظيمتين الجديدتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) قد ورثتا التسميات القديمة تقريباً، إلاّ أنَّ ذلك قد حدث بموازاة تبديل واسع في المفاهيم الجيوسياسية، فقد بدأ **الشرق الأقصى** يغيب عن الأذهان، كما تراجع **الشرق الأدنى** لصالح **الشرق الأوسط**، أمّا **المشرق** فقد حلّ محله – في الأدبيات السياسية العربية – مصطلح ذو مدلول خاص بالعالم العربـي هو **المشرق العربـي** الذي

يقابله حكماً "**المغرب العربـي**" من دون أنْ يؤثر ذلك في مصطلح **الشرق الأوسط**[120]. من الملاحظ أنَّ تعبير "الشرق الأوسط" الذي استخدم في الحربين العالميتين الأولى والثانية كتعبير جيوسياسي، لم يستمر استخدامه لاحقاً إلاّ للتعبير عن وجود أزمة أو طرح موضوع – أي موضوع سياسياً كان أم ثقافياً – يمت بصلة إلى العالم الإسلامي، أو أي مكان يراوح موقعه بين إيران وتركيا ومصر والمغرب، وأحياناً تمتد الدلالة إلى الباكستان وبعض مناطق الشرق الأقصى[121]، ولعل هذا ما نلاحظه في مصطلحات أخرى ظهرت بالتوائم مع مشاريع معدة للمنطقة معرفة كمصطلح "**الشرق الأوسط الجديد**" الذي طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق **بيريز** عام 1995م ومصطلح "**الشرق الأوسط الكبير**" الذي طرحه الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في 2004م. بقي مصطلح الشرق الأوسط مستخدماً في الدوائر الرسمية الغربية ووسائل الإعلام الغربية للدلالة على منطقة جغرافية بعينها من العالم، وهي التي تسكنها شعوب يربطها فيما بينها رباط الدين والعقيدة مع اختلاف عناصرها القومية، من هنا كان مصطلح **(الشرق الأوسط)** اصطلاحاً سياسياً منذ بدايته، أطلق على المنطقة العربية وما جاورها من بلدان شرق العالم الإسلامي، وقد شاع استخدامه للدلالة على هذه المنطقة في المخططات الغربية، وذلك تجنباً لاستخدام مصطلح الشرق الإسلامي أو الوطن العربـي، حتى لا يستثير الروح الإسلامية في المنطقة ضد الغرب المسيحي، وحتى لا تقوى النزعة الداعية إلى إقامة الجامعة الإسلامية أو الوحدة العربية التي كان يدعو لها التيار القومي العربـي في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وما زال[122]. وعليه فإنّ من غايات إطلاق المصطلح إسقاط القوام الماهوي عن المنطقة وهو العروبة والإسلام، وتبديده داخل تعريف بديل تكون فيه **الجغرافيا هي الاسم الحركي للسياسة،** بالمعنى الذي يتحول فيه الأمر **الواقع الجغرافي الصهيوني، إلى حقيقة سياسية وكيانية في المنطقة،** هذه هي إذاً البنية التحتية الدلالية لمفهوم الشرق الأوسط، **استبدال الثقافة والحضارة بالجغرافيا** من أجل إعادة صياغة هوية المنطقة على نحو جديد، ولعل هذا يضع في حوزتنا الأدوات الكافية لبناء إدراك صحيح للأهداف المطلوبة من إقامة "**نظام الشرق الأوسط**"[123]. وهكذا يمكن القول إنَّ تعبير الشرق الأوسط تعبير مضللاً، فنحن دائماً شعوب شرقية بالنسبة إلى جيراننا الغربيين، وغربيون بالمقارنة إلى الشعوب التي تعيش شرقنا وهكذا.

ثانياً: الشرق الأوسط بين التحديد الجغرافي – السياسي ومديات المصالح

على الرغم من وضوح المرمى السياسي والاستراتيجي للمصطلح إلا أن الشرق الأوسط صعب التحديد بصورة قاطعة وواضحة، كما هو الحال في بعض أقاليم جغرافية أخرى. ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن التاسع عشر. فالإقليم له كيان جغرافي حقيقي، بكل ما تعنيه الجغرافيا من صفات وتفاعلات طبيعية وبشرية وتاريخية وسياسية. ولكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه باحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم[124]. وتكمن الصعوبة في التحديد الجغرافي للإقليم أيضاً برأي الباحث إلى العديد من العوامل الأخرى منها: – الدور الذي لعبته القوى الدولية في الإقليم والذي جعلها تحدد حدوده وفقاً لحدود استراتيجيتها ومديات مصالحها، واختلاف المصالح الخاصة التي فشلت في بناء سجل للتعاون الإقليمي فضلاً عن شدة حركة أوضاعه وتصاعد نزعات التغيير فيه. وهذه الصعوبة في تحديد الشرق الأوسط نابعة من أن هذا الإقليم يتكون من عدة متداخلات طبيعية وبشرية، ذات طبيعة انسياحية، شأنها في ذلك شأن معظم الأقاليم. وأنه على هذه المتداخلات يمتد بعد زمني هو أطول بعد تأريخي نعرفه عن أي إقليم آخر في العالم وبالإضافة إلى ذلك يرتبط الإقليم **بعامل جغرافي** واضح الأثر في كل أرجائه: ذلك هو **عامل المكان والعلاقات المكانية** التي ميزت وتميز، الشرق الأوسط كمنطقة مركزية منذ القدم في علاقات الشرق والغرب القديم، وحديثاً **المشرق** بمضمونه الحضاري الاقتصادي عامة في آسيا وأفريقيا الشمالية والشرقية، والغرب بالمضمون الحضاري الصناعي العام في أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية[125]. **وعلى هذا الأساس بقيت حدود الشرق الأوسط حدوداً قابلة للتغير تبعاً لرغبة رجال السياسة والحرب أو حسب الهدف الذي يسعى إليه كل باحث وحسب اختصاصه، أو حسب التصنيف الذي تتخذه هيئة دولية خاصة أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.**

أ – التحديد الجغرافي السياسي الغربي للشرق الأوسط:

حاول الكثير من الباحثين الغربيين تحديد الموقع الجغرافي لإقليم الشرق الأوسط على الخريطة الجيوبولتيكية العالمية. ويأتي الباحث الأكاديمي الأمريكي **(ل. كارل براون)** المتخصص بدراسات الشرق الأوسط من أبرز الباحثين الذين تناولوا تحديد هذا الموقع بدقة على الخريطة الجيوبولتيكية

العالمية، وقد استند براون في تحديده لموقع الشرق الأوسط، إلى السياسة والدبلوماسية الأوروبية المميزة لما كان يعرف بـ (**المسألة الشرقية**)، حيث شمل الشرق الأوسط المعرف بهذه الطريقة كافة المنطقة الأفرو – آسيوية التي شكلت في أحد الأوقات جزءا من العالم السياسي العثماني بتنوعها وتغيراتها وهي [126] :

1- المناطق التي كانت تدار مباشرة من إسطنبول.

2- تلك المناطق التي كانت اسمياً جزءاً من الإمبراطورية ولكنها تتمتع بحكم ذاتي فعلي (كالجزائر حتى عام 1830، طرابلس حتى عام 1835، تونس حتى عام 1881، ومصر حتى عام 1882).

3- المناطق التي خسرتها في أوقات متباينة لصالح السيطرة الأجنبية، ولكنها لم تتنازل عنها شرعياً (تونس، الجزائر، مصر، السودان المصري – الإنكليزي، ليبيا).

4- المناطق الخاضعة لحماية أوروبية (مثل لبنان منذ أربعينيات القرن التاسع عشر).

5- المناطق التي لم تذب فعلياً في الإمبراطورية ولكنها موجودة ضمن العالم السياسي العثماني (معظم شبه الجزيرة العربية). أما الباحثان (**سيجل وكالنتوري**) فقد قاما بتقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى منطقتين الأولى، مركز المنطقة وتشمل (مصر – العراق – لبنان – السودان – الأردن – سوريا – شبه الجزيرة العربية). والثانية، حدود خارجية للمنطقة وتشمل (إسرائيل – تركيا – إيران – أفغانستان) [127] .

خريطة (1)

حدود الشرق الأوسط حسب رؤية الباحثين سيجل وكالنتوري



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

فيما يوسع الباحث **(مايكل برتشو)** حدود الشرق الأوسط، ويقسمه إلى ثلاث مناطق المركز (بلاد الشام، وإسرائيل) والدول الخارجية (دول الخليج العربي والجزيرة العربية، والجزائر، وتركيا، وأثيوبيا وقبرص) وإطار محيط (الصومال، والسودان، واليمن، والصومال، والمغرب، وتونس) [128].

خريطة (2)

حدود الشرق الأوسط حسب رؤية الباحث مايكل برتشو



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

ويحدد **(ليوناربيندر)** موقع الإقليم من المنطقة الممتدة من ليبيا وحتى إيران إلى جانب مناطق أطراف تضم باكستان وأفغانستان وبقية دول المغرب العربـي ومنطقة مركزية تشمل دول شبه الجزيرة

[129]
العربية وإسرائيل .

خريطة (3)
حدود الشرق الأوسط حسب رؤية ليوناربيندر



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

وإذا ما انتقلنا إلى تحديد الإقليم جغرافياً عند صانعي القرار السياسي، نجد أن التحديد يخضع أيضاً للتخطيط الاستراتيجي للسيطرة على الإقليم. ففي إطار مبادرته للحد من التسلح في الشرق الأوسط، التي أعلنها بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 وتدمير قوة العراق العسكرية حدد الرئيس الأمريكي **(بوش الأب)** حدود الشرق الأوسط جغرافياً (بالمنطقة التي تمتد من إيران شرقاً حتى المغرب غرباً) [130]، مضمناً "إسرائيل" كدولة من دول الإقليم. إلا أنه استثناها من مبادرته لوجودها في بيئة جغرافية محايدة بحسب رأيه.

خريطة (4)
حدود الشرق الأوسط حسب رؤية الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وفي إطار استراتيجيتها الكونية الجديدة ضد ما أطلقت عليها "**استشراء ظاهرة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل**" اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية حدوداً أوسع لإقليم الشرق الأوسط وبما يتواءم مع استراتيجيتها الكونية الجديدة ليضم كل من (إيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية الغنية بالبترول والسوق الضخمة المرتقبة للسلع الأمريكية). وهو ما أكدته في خطتها المعلنة الآن والمعروفة بمشروع **الشرق الأوسط الكبير** والذي يشمل (إسرائيل، تركيا، وإيران، وأفغانستان، وباكستان، وبلدان العالم العربي) [131]. **ومن هنا فإن التخطيط للسيطرة على المنطقة هو ما أدى إلى التغيير لحدود المنطقة والإقليم**. وكما أشارت إلى ذلك لجنة (**هارت – رودمان**) التي شكلت برئاسة كل من السناتور (**غاري هارت**) والسناتور (**وارن رودمان**) وتحت إشراف وزير الدفاع الأمريكي آنذاك (**رامسفيلد**) والتي تحظى برعاية مباشرة من الرئيس بوش الابن والكونغرس انتهت منذ وضع تقرير كبير في شباط عام 2001 بعنوان: (**البيئة الأمنية الكونية الجديدة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين**)، إلى أن منطقة الشرق الأوسط الكبير هي تلك المنطقة التي تضم كل من (العالم العربي، "إسرائيل"، تركيا، إيران، وآسيا الوسطى والقوقاس ومنطقة شبه القارة الهندية) [132].

خريطة (5)

حدود الشرق الأوسط حسب رؤية لجنة هارت – رودمان



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

وتمثل هذه المنطقة، كما ورد في التقرير ساحة نزاع بين قوى طموحة عدة تسعى للسيطرة على ثروتها النفطية الهائلة، كما أن المنطقة تشهد تطوراً واسع النطاق لأسلحة الدمار الشامل، لذلك فإن التخطيط للاستقرار والأمن في هذه المنطقة الحيوية يعد ضرورة حياتية واستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[133]. **أما الدوائر الرسمية ووزارات الخارجية الغربية فهي الأخرى تختلف في تحديد الحدود الجغرافية للإقليم الشرق – أوسطي**، إلا **أنهم يتفقون على اعتبار "إسرائيل" جزءاً من ذلك الإقليم**. إذ تحدد **الخارجية الروسية** الشرق الأوسط ليشمل كل من (سوريا، ولبنان والأردن، ومصر، و"إسرائيل")، وتستبعد كل من شمال أفريقيا والخليج العربي من مفهومها وتحديدها للشرق الأوسط[134].

خريطة (6)

حدود الشرق الأوسط حسب رؤية الخارجية الروسية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص .95

أما وجهة النظر **الفرنسية** حول التحديد الجغرافي للإقليم فهي متباينة أيضاً فقد أطلقت دائرة المعارف الفرنسية (لاروس) تسمية الشرق الأوسط على:(العراق، سورية، الخليج العربـي واليمن، مصر، تركيا، إيران، إسرائيل) وتتسع التسمية لتشمل أحيانا (السودان وليبيا) وتضاف أحياناً كل من (أفغانستان والباكستان والهند) [135] .

خريطة (7)
حدود الشرق الأوسط حسب وجهة النظر الفرنسية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص .95

فيما تعرف **وزارة الخارجية البريطانية** مصطلح الشرق الأوسط على انه يشمل منطقة جغرافية

تضم (سوريا ولبنان "وإسرائيل" والأردن والعراق والخليج العربي واليمن ومصر وتركيا وإيران)، وتتوسع دلالة المصطلح لتشمل أحيانا أفغانستان وقبرص وحتى ليبيا [136].

خريطة (8)

حدود الشرق الأوسط حسب رؤية الخارجية البريطانية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط2010،4، ص 95.

وتعود عملية التحديد الجغرافي للإقليم في بريطانيا إلى العام 1951 عندما دارت نقاشات في

مجلس العموم البريطاني حين وجّه أحد النواب سؤالاً للحكومة عن البلاد التي تدخل ضمن اصطلاح الشرق الأدنى، فأجابه وكيل وزير الخارجية آنذاك قائلاً: "إن تعبير الشرق الأدنى الذي لازم السلطة العثمانية يُعَدٍّ الآن في بريطانيا العظمى مما فات أوانه في اللسان الرسمي، ويستعاض عنه الآن بتعبير الشرق الأوسط ومجموعة البلاد التي يشار إليها بهذا التعبير تشمل حالياً: (مصر، العراق، سوريا، لبنان، "إسرائيل"، العربية السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عُمان، اليمن). أي ما يعرف بالوطن العربي مع اقتطاع المغرب العربي الكبير والسودان، ومع إضافة "إسرائيل" بديلاً عن فلسطين [137]. وعليه فإن تسمية هذه المنطقة بالشرق الأوسط في الأوساط الرسمية وكتابات المفكرين الغربيين لا ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، ولكن سميت دائماً من حيث علاقتها بالغير، وإن هدف ذلك سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة وفي أغلب الأحيان

إخراج دول عربية منها. إضافة إلى إضفاء صفة التنوع والتعدد وليس الوحدة والتماثل، أي أنها خليط من القوميات والأديان التي تسهل تفتيتها وتجزئتها من أجل السيطرة والهيمنة عليها وفق ما تتطلبه استراتيجيات القوى الكبرى ومصالحها الحيوية، ولا سيما في العالم العربي التي تحاول هذه التسمية تمزيقه إلى أجزاء ومناطق ولا تعامله على أنه وحدة متميزة ما عدا أنها تشترك في نقطة واحدة، وبالإجماع، هي اعتبار "إسرائيل" قلب هذا الإقليم – بالإضافة إلى مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن ويجب أن تكون عنصراً فعالاً في تقرير ترتيباته الأمنية ورسم فضاءاته الاقتصادية وسوقه الواسعة.

ب – التحديد الجغرافي السياسي للشرق الأوسط في المنظمات الأممية:

تتفق وجهات النظر الأوروبية والأمريكية مع المنظمات الأممية في إطلاق تسمية الشرق الأوسط على المنطقة العربية وبعض من جوارها. والهدف من ذلك بالطبع إسقاط الصفة الثقافية والحضارية (العروبة والإسلام) على المنطقة العربية وتبديدها داخل تعريف بديل تكون فيه الجغرافيا هي الاسم الحركي للسياسة. وهذا التوافق في إطلاق التسمية نابع من أن هذه المنظمات تخضع كليا لتلك القوى الأوروبية والأمريكية وتعد من أدواتها في السيطرة والهيمنة والاحتواء للمنطقة الشرق – أوسطية برمتها ولعل أهم المنظمات الدولية التي تداولت المصطلح وحددت جغرافيته السياسة.

- **منظمة الأمم المتحدة:** عرفت منظمة الأمم المتحدة منطقة الشرق الأوسط على أنه يشمل جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية[138]. هذا التعريف معدل لتعريف سابق للمنظمة نفسها نشر في عام 1975 عرف منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الممتدة من سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا ومن ليبيا غربا وحتى إيران شرقاً[139].
- **البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط على أنها المنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غرباً وحتى إيران شرقاً[140].

خريطة (9)

حدود الشرق الأوسط حسب تعريف البنك الدولي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

- **وكالة الطاقة الذرية:** قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية. **(IAEA)** عام 1989 تعريفاً للشرق الأوسط وحددت جغرافيته السياسية بالمنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى شرقاً ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا، ولكن هذا التحديد الجغرافي للمنطقة وجدته الدراسة المقدمة من هيأة الأمم المتحدة حول نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط تحديداً جغرافياً قاصراً؛ لأنه يحد من مهمتها، ومن ثم اقترحت ضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وإيران "وإسرائيل" إلى منطقة الشرق الأوسط[141].

ت – التحديد الجغرافي السياسي العربي للشرق الأوسط:

لقد ظل الموقف الرسمي العربي ولفترة طويلة يرفض إطلاق تسمية الشرق الأوسط على المنطقة العربية وجوارها الجغرافي كونه برأيهم مصطلحاً سياسياً استراتيجياً في نشاطه واستخدامه ومراميه يمزق الوطن العربي ويحوله إلى كيان مفكك يضم دولاً غير عربية كما أن حدود (الشرق الأوسط) إنما تتبلور حول مفهوم (إسرائيل الكبرى) إن لم تكن متطابقة معه. بيد أن التغيرات في التوازنات الإقليمية لصالح "إسرائيل" بسبب نتائج حرب الخليج الثانية عام 1991م وفرض الحصار على العراق وإخراجه من معادلة الصراع مع "إسرائيل"، فضلاً عن دخول بعض العرب في مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام وما تلاها من عقد اتفاقيات سلام مع العدو التأريخي للأمة العربية، وفتح ملحقيات اقتصادية "إسرائيلية" في عدد من الدول الخليجية، أدى إلى تراجع رسمي عربي بخصوص العلاقة مع "إسرائيل"، وهو ما أدى إلى شرعنة الوجود الإسرائيلي في

منطقتنا العربية. وقد عبرت الجامعة العربية عن الموقف الرسمي العربي في هذا الصدد خير تعبير. ففي المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية بواسطة الأمانة العامة وبناء على توصية وقرار مجلس الجامعة في آذار 1995، وهو المشروع الذي طرح وتمت مناقشته في دورة انعقاد جامعة الدول العربية رقم (103) في عام 1995، جاء في مادته الأولى من الديباجة تعريف الشرق الأوسط: (الأقاليم الخاضعة لسيادة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية فضلاً عن إيران و"إسرائيل")، واستبعد التعريف تركيا لكونها عضواً في حلف الناتو [142].

خريطة (10)

حدود الشرق الأوسط حسب تعريف الجامعة العربية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

ويتعامل **التقرير الاستراتيجي العربي** الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (الذي يعد إحدى المؤسسات البحثية المرتبطة بالنظام المصري السابق الذي تربطه بإسرائيل معاهدة سلام منذ عام 1980)، يحدد الشرق الأوسط على أنه يضم كل الدول العربية (باستثناء جزر القمر) ويضاف له "إسرائيل" وأثيوبيا وإيران وتركيا [143].

خريطة (11)

حدود الشرق الأوسط حسب تحديد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

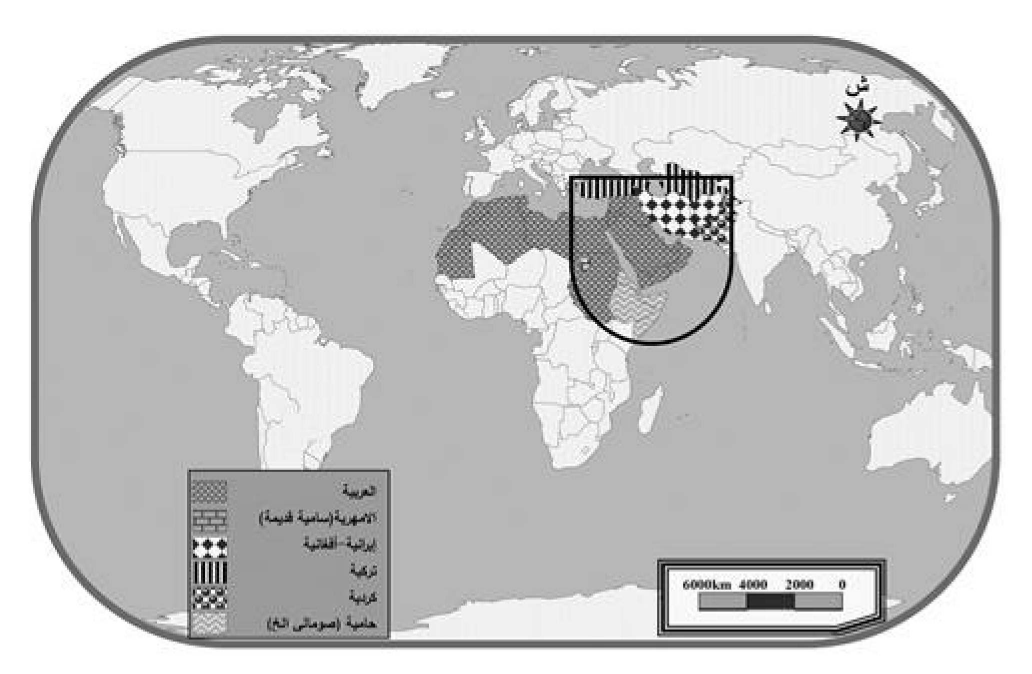
أما المفكرون والباحثون العرب فقد اختلفوا في نظرتهم لتعريف المنطقة وتحديدها جغرافياً تحت مسمى (**الشرق الأوسط**) ولصيغة **بيريس** التي تقدمها الدراسة لاحقاً فهناك من يحبذها وهناك من يرفضها. **فالرأي المؤيد لإطلاق المصطلح رغم أنه يرمي إلى تفريغ الأمة أرضاً وشعباً برأيهم؛ إلا أنه سيسهم في بلورة نظام أمني وسياسي جديد في الشرق الأوسط وأن كل ما تقدم في مسار التفاهم العربي – "الإسرائيلي" سيسهم في التخلص من مفاهيم الأمن السائدة في المنطقة الآن**. وفق تلك الرؤية يقدم الأمير الحسن بن طلال (ولي عهد الأردن الأسبق) مشروعاً للأمن والتعاون العربي الإقليمي في المنطقة مشابها لصيغة هلسنكي للوحدة الأوروبية. ويتلخص المشروع بالدعوة لقيام نظام شرق – أوسطي ليحقق الشعور بالأمن للعرب ككل، و"إسرائيل" يتيح لها إمكانية التحول من الصراع العدائي إلى التعايش المشترك والتفاعل الحضاري ويدعو إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون والتنمية في الشرق الأوسط وأن يدخل العرب إلى هذا المؤتمر بمقترحات ومواقف يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات عربية – عربية وبذلك يكون الجانب العربي فاعلاً لرسم مستقبل المنطقة[144].

فيما **يرى الاتجاه الرافض لمنطق التسمية الشرق أوسطية على منطقتنا أن التسمية ما هي إلا مؤامرة أوروبية – أمريكية – "إسرائيلية" لتمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على أنه وحدة متميزة**. فهي تدخل فيه باستمرار دولاً غير عربية. مثل إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وقبرص و"إسرائيل". فيرى **غسان سلامة** أن المفهوم أو المصطلح يثير الشكوك كونه يمزق الوطن العربي ويدخله مجزءاً في نظم إقليمية مع دول غير عربية، ويفضي كذلك إلى إضفاء الشرعية على وجود

الكيان الصهيوني [145] . وقد ميز المفكر العربي **جميل مطر** بين المفهوم الغربي والمفهوم العربي لهوية المنطقة من العالم. إذ يستند التصور الغربي إلى مسلمة تقول بأنها منطقة فسيفسائية Mosaic تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية [146] .

خريطة (12)

الشعوب والجماعات الثقافية والقومية في الشرق الأوسط



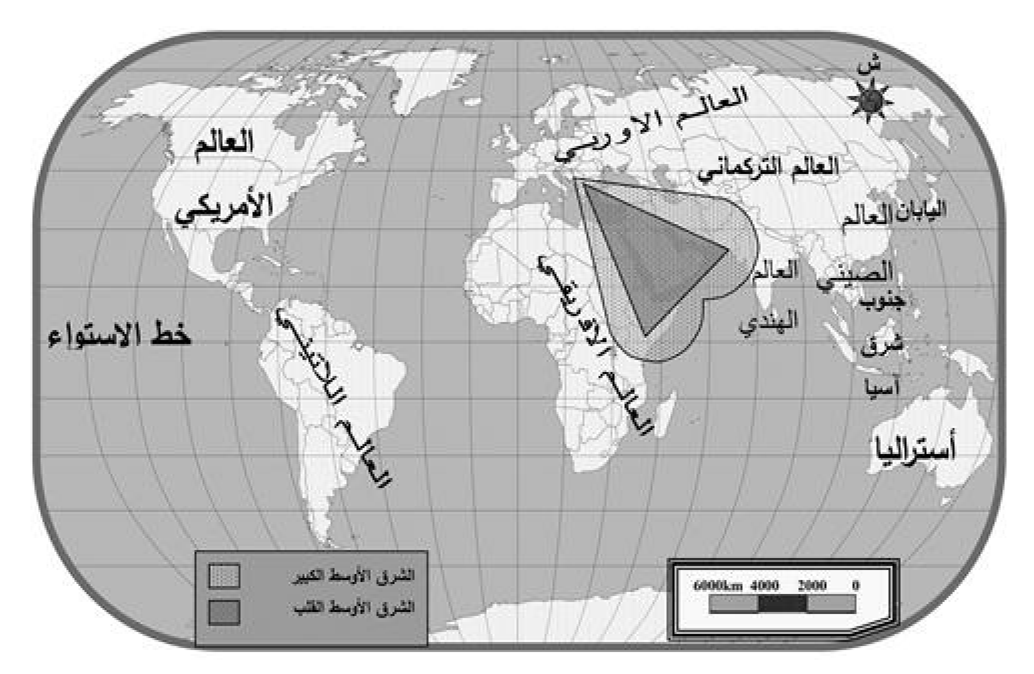
المصدر: محمد رياض، الشرق الأوسط: دراسة في التطبيق الجيوبولتيكي والسياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1974، ص .29

أما **المفهوم العربي فإنه يرتكز على التأريخ والثقافة؛ أي وجود أمة عربية**. إذ إن النظام الإقليمي العربي، بهذا المفهوم، تنطبق عليه المناهج الثلاثة الرئيسة في تعريف النظم الإقليمية **(التواصل الجغرافي والتماثل وحجم التفاعلات)**: فمن **الناحية الجغرافية** تمثل البلاد العربية (باستثناء الصومال وجيبوتي) إقليماً ممتداً، ومن **ناحية التماثل** تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ومن **ناحية التفاعلات** فإن هذه البلاد تشهد تدفقاً مستمراً وكثيفاً للتفاعلات فيما بينها يضاف إلى ذلك بعد رابع ينفرد به النظام العربي عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى في العالم. وهو **اعتبار معنوي ونفسي له نتائج سياسية**. ونعني بذلك **(القومية العربية)** التي تتبلور في **تيار فكري**، من ناحية، وفي **حركة سياسية** من ناحية أخرى. بعبارة أخرى فإن النظام العربي ليس نظاماً إقليمياً وحسب بالمعنى ولكنه نظام إقليمي قومي[147]. على الرغم من الرفض العربي غير الرسمي لتسمية الشرق أوسطية على منطقتنا العربية. انبرى كثير من الباحثين العرب نحو تحديد منطقة الشرق الأوسط بحسب الأهداف المرجوة من الدراسة أو الغرض منها ومن هؤلاء الباحثين الجغرافي العربي (محمد رياض) وقد حدد بموجبه أن الشرق الأوسط يتداخل في

قارات العالم القديم الثلاث. ففي أوروبا تدخل اليونان وتركيا الأوروبية، وفي آسيا تركيا وإيران وأفغانستان والجزء الغربي من باكستان وكشمير بالإضافة إلى كل الدول العربية في الجزيرة العربية والهلال الخصيب وفي أفريقيا مصر وشرق ليبيا ومعظم السودان ومعظم أثيوبيا والصومال وفي داخل الشرق الأوسط "**الكبير**" هذا يحدد الباحث **مثلثاً آخر صغير**، يحتل **قلب الشرق الأوسط** بصفاته المكانية وسماته الطبيعية والحضارية. **وقاعدة المثلث القلب** هذا تمتد في شمال البحر العربي إلى جزيرة سقطرة، بحذاء الساحل الجنوبي الغربي للجزيرة العربية، مشتملاً على خليجي عُمان وعدن، والخليج العربي والبحر الأحمر. ويمتد ضلعه الأيمن مع جبال زاجروس موازياً للساحل الإيراني على خليجي عُمان والعربي، ومكملاً سيره مع جبال كردستان وبموازاة الحدود العراقية الإيرانية، ثم يخترق هضبة الأناضول في اتجاه الشمال الغربي إلى أن نجد رأس المثلث في منطقة المضايق التركية (البسفور والدردنيل) أما **الضلع الأيسر للمثلث** فيمتد من خليج عدن مشتملاً على شمال الصومال وكل البحر الأحمر ووادي النيل ودلتاه في مصر. ويعبر البحر المتوسط وبحر إيجة ليلتقي برأس المثلث في تركيا الأوروبية. وبذلك فإن الشرق الأوسط "القلب" يضم كل دول الجزيرة العربية والعالم العربي الآسيوي وقبرص، وأجزاء من إيران في الشرق، ومعظم تركيا في الشمال، ومعظم المعمور من مصر في الغرب وأجزاء السودان وأثيوبيا والصومال المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

خريطة (13)

التحديد المكاني لإقليم الشرق الأوسط بين العوالم الحضارية والجغرافية



المصدر: محمد رياض، الشرق الأوسط: دراسة في التطبيق الجيوبولتيكي والسياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1974، ص 29.

ث - التحديد الجغرافي السياسي الصهيوني للشرق الأوسط:

كذلك في تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة الإقليمية للشرق الأوسط "الإسرائيليون" مختلفون على الرغم من أنهم يتفقون على اعتبار "إسرائيل" جزءاً من تلك المنطقة. ولا يتسع المجال هنا لجرد الأفكار والتصورات الصهيونية بخصوص الشرق أوسطية، بدءاً من أطروحات بن جوريون، وارنست برجمان، وشيفر، وديفيد هورفيتز مروراً بكراس الشرق الأوسط عام 2000م الذي وضعه مجموعة أكاديميين صهاينة، وصولاً إلى كتاب **بيريس (الشرق الأوسط الجديد)** في أبعاده السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وجملة المشاريع التي تضمنها في إطار ما سماه التعاون الإقليمي لتنمية البنية الأساسية لدول المنطقة. ولكننا نُجمل بعض هذه الطروحات؛ فمنها ما طرحه **الصهيوني العتيد "بيريس"** في السنوات الست عشرة الماضية؛ حتى باتت تنسب إليه؛ ويرمى "بيريس" بالدرجة الأولى إلى فرض "**إسرائيل**" بعدوانيتها وأطماعها وسياستها الفوقية والاستفزازية على المنطقة، وإطلاق يدها لتفعل ما تريد. وفق تلك الرؤية الجيوبولتيكية للمنطقة الشرق أوسطية يرى بيريس أن خارطة الشرق الأوسط تمتد من حدود باكستان الشرقية وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً حتى المحيط الهندي، وشمال السودان جنوباً[148].

خريطة (14)

حدود الشرق الأوسط حسب نظر شمعون بيريس



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

وتبعاً لذلك قدم **(مركز جافي للدراسات الاستراتيجية)** تحديداً جغرافيا للشرق الأوسط يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء، موريتانيا والصومال بالإضافة إلى "إسرائيل" وإيران.

خريطة (15)

حدود الشرق الأوسط حسب تعريف مركز جافي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

فيما يحدد **(مركز موشي دايان)** حدوداً شرق أوسطية مغايرة لما حدداه **(بيريس ومركز جافي**

للدراسات الاستراتيجية) بأن جعل الإقليم الشرق أوسطي يضم دول الخليج العربية ومصر فضلاً عن "إسرائيل" وتركيا[149].

خريطة (16)

حدود الشرق الأوسط حسب تحديد مركز موشي دايان

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010، ص 95.

وترمي "إسرائيل" من وراء التمسك بالمصطلح **(الشرق الأوسط)** وإطلاقه على المنطقة هو لتبرير شرعية وجودها في المنطقة، فالمنطقة كما ذكرنا طبقاً لهذا التصور هي خليط من القوميات والشعوب واللغات وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من المحال ومن ثم فإن النتيجة المنطقية هي أن تكون لكل قومية من هذه القوميات دولتها الخاصة بها، وفي هذا الإطار تكسب إسرائيل شرعيتها، بوصفها إحدى الدول القومية في هذه المنطقة. ولعل هذا ما يفسر تشجيع الفكر الإسرائيلي لمنطق الأقليات في المنطقة، وطرحه بين الحين والآخر فكرة إقامة دويلات درزية أو مارونية على حدود "إسرائيل"، تكون بمثابة مناطق أمن تكسب "إسرائيل" الاطمئنان، ويشكل حاجزاً معنوياً ومادياً يفصل بينها وبين الأقطار العربية[150]. وبهذا الخصوص يقول **بيريس:** "إن المنطقة تتألف من قوميات مختلفة وليس من العربية وحدها، كما إنها تضم أدياناً أخرى، بالإضافة إلى الإسلام.... إن سبب عدم استقرار المنطقة يعود إلى المد القومي والهاجس الوحدوي العربي... إن سبب الحروب والاضطرابات والتباين العرقي

واختلاف الفجوات الاجتماعية والانقسامات السياسية هو القومية العربية"[151]. ويعبر **أبا ايبان** عن الفكر الإسرائيلي في هذا الصدد خير تعبير ففي مجموعة كتاباته التي نشرت في كتاب بعنوان "صوت إسرائيل" يعترض على الافتراض القائل إن الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وإن على إسرائيل أن تتكامل مع هذه الوحدة. ويوضح أن العرب عاشوا دائماً في فرقة عن بعضهم، وأن فترات الوحدة القصيرة كانت تتم بقوة السلاح، ومن ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار وان روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلاد لا يمكن أن تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية[152]. ويضيف **أبا ايبان:** "إن الشرق الأوسط لم يكن في الماضي ولا في الحاضر ولا يمكن أن يكون في المستقبل ملكاً خالصاً للعرب"[153].

ج – الشرق الأوسط في المفهوم الجيوبولتكيي الإيراني:

يشير الموقف الإيراني الحالي إلى أن مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات في الأدبيات السياسية إبهاماً، وأن هذا الاصطلاح لم يطلق منذ ظهوره حتى الآن على منطقة جغرافية محددة بدقة؛ لأنه خضع لتفسيرات مختلفة ترفض إيران من خلاها النظر إلى هذه المنطقة بمنظار المصلحة الاقتصادية أو السياسية أو الاستراتيجية فضلاً عن أنه متغير غير قابل للتحكم فيه كما أن إيران ترفض المصطلح وترى أنه محاولة من قبل الولايات المتحدة و"إسرائيل" لمعالجة التغيير الجديد في هذا الجزء المهم من العالم، إذ إن وجهة النظر الإيرانية تبين أن المصطلح جاء مصحوباً بجملة من المخططات تعمل على إحداث تغيرات كبيرة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري في المنطقة تبدو شواهدها جلية في سلسلة الاتفاقيات المعقودة بين دول المنطقة ابتداءً من كامب ديفيد وصولاً إلى مباحثات السلام في أوسلو وتطبيق العلاقات بين العرب و"إسرائيل" وكذلك تطبيقاً لسياسة الاحتواء المزدوجة لكل من العراق وإيران[154].

كما ترفض إيران دعوة الشرق أوسطية، استناداً إلى نظرة واقعية شاملة لا ترتبط بالعوامل الإيديولوجية فحسب بل ترتبط بطبيعة النظرة الإيرانية للتحولات الإقليمية. فهي وإن كانت ترى تفكيك وانهيار النظام الإقليمي العربي مصلحة قومية إيرانية مدخلاً لدورها الإقليمي، إلا أنها لم ترَ بالدعوة الشرق أوسطية مدخلاً لهذا الدور[155]. فهذا المشروع في حال نجاحه سيربط دول الخليج العربي ب. **(الشرق الأوسط)**، الأمر الذي يهدد المركز النسبي لإيران في الخليج، كما سيؤدي إلى تقوية الدور الإسرائيلي والتركي في الخليج على حساب دورها، مما يعني من وجه نظر الساسة الإيرانيين تهديداً لثورتهم الإسلامية. وترتيباً لما تقدم فإن الباحث يتعامل مع المنطقة الجغرافية للشرق الأوسط باعتبارها منطقة جغرافية سياسية وإن اختلفت مضامين هذه المنطقة والأهداف المتوخاة منها.

المبحث الثالث
الأهمية الاستراتيجية
لمنطقة الشرق الأوسط

تعدّ منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية استثنائية، بل وفريدة من نوعها، بالنسبة إلى العالم أجمع، كما أنَّها منطقة تتداخل فيها عوامل التأثير السياسية والاقتصادية والأمنية بشكل لا مثيل له في الأقاليم والمناطق العالمية الأخرى، وهذا ما يجعل من هذه المنطقة، وما يحدث فيها من تطورات، وما يدور داخلها وفي جوارها ومحيطها من أزمات ونزاعات محط أنظار المجتمع الدولي ومحوراً متميزاً لاهتماماته وتركيزه. إنِّ أهمية المنطقة تنبع من العديد من الأسباب والعناصر الجوهرية، وربما اعتقد البعض أنَّ المردّ الأول والأخير لهذه الأهمية يعود إلى ما تتمتع به هذه المنطقة من موارد أولية غنية وحيوية للعالم واقتصاده وديمومته، كالنفط الخام والغاز الطبيعي، وهذا بالطبع صحيح وثابت، لكنه ليس العامل الوحيد، فهذه المنطقة تتميز أيضاً بموقع جغرافي فريد من نوعه، حيث إنَّها تشكل صلة الوصل بين قارات العالم ومحيطاته وحضاراته وثقافاته، كما أنَّها تقع في مركز وسطي يتحكم بخطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية التي تربط بين أرجاء العالم المختلفة، ومنها أيضاً تنطلق التأثيرات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية التي لا يقتصر مفعولها على داخل هذه المنطقة فحسب، بل يتجاوز ذلك ليصل إلى ما هو أبعد من حدودها وجوارها. **تأسيساً على ما تقدم تتطلب الدراسة هنا بيان الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال تعريف وتحليل الجغرافيا الاستراتيجية للمنطقة التي كانت ولا تزال تشكل بؤرة الصراع والاحتدام الجيوبولتيكي بين القوى الطامعة نفسها: من أجل احتوائها وإحكام السيطرة عليها.**

أولاً: الجغرافيا الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

قبل الحديث عن الجغرافيا الاستراتيجية للشرق الأوسط، كان لزاماً التطرق إلى التعريف العلمي للجغرافيا الاستراتيجية التي تعدّ الشقيقة الثانية للجغرافيا السياسية، والتي تشكل معها، لوحة مزدوجة ومنسجمة، تزود القائد السياسي والقائد العسكري بأسلوب موحد للاقتراب من المشاكل المترابطة بالضرورة في العالم الراهن، كما أنَّها تدرك بعمق العوامل التي تقوم عليها الجغرافيا السياسية، وتستغلها بالروح نفسها.

تعرّف **الجغرافيا الاستراتيجية:** إنَّها العلم، الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الاستراتيجية في مختلف المجالات وخصوصاً تلك المعنية بالحروب، وفي معنى آخر تعرّف بأنّها: فن استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب[156]، غير أنَّ مفهومها قد تطور واكتسب قاعدة علمية شمولية، وأصبحت تدرس خارطة النزاع الدولي وعناصر الاستراتيجية والأمن والحرب، بالإضافة للموضوعات الأساسية (أثر الموقع الجغرافي النسبي للقوى المتصارعة، والممرات والمعابر الاستراتيجية العالمية البرية والبحرية، والأهمية الاستراتيجية للثروات والمصادر المعدنية، وتوزيعها الجغرافي وإمكانية الحصول عليها). كما يدرس هذا الفرع الأقاليم الاستراتيجية (المناطق الجيوستراتيجية) وهي أقاليم التأثير بالنسبة للقوى العالمية[157]. وبذلك تعدّ **(الجغرافيا الاستراتيجية)** أكثر شمولاً وتوسعاً من الجغرافية السياسية والجيوبولتيك.

إنَّ إلقاء نظرة تأملية معمّقة على خريطة الشرق الأوسط وربط جغرافيتها الاستراتيجية بتواريخها الحديثة يجعلنا نستنبط جملة من المفاهيم التي تؤيد ما تم الاعتماد عليه من العلل في رسم هذه الأطروحة، حيث نجد **مربعاً جغرافياً كبيراً** تشكله زوايا قائمة أربع، كل زاوية منها تصل أحد البحار الأساسية الخمسة: بحر قزوين والبحر الأسود والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وعليه فلقد ازدادت الأهمية الجيوستراتيجية لقلب الشرق الأوسط، إذ شكلت زواياه الأربع ما سمي بـ **مربع الأزمات (للمجال الحيوي)** في الشرق الأوسط والزوايا كما هي موضحة في خريطة (17).

خريطة (17)

المجال الحيوي للشرق الأوسط



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: سيار كوكب الجميل، المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيوستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص 71-72.

1- **الزاوية الشمالية - الشرقية:** زاوية الموارد النفطية والزراعية في قوقازيا وما وراء قوقازيا وبحر قزوين، عند ميناء كرادسنوفودستك (ذلك أنَّ عالم القوقاز ينقسم جغرافياً إلى قسمين، أولهما قوقازي جنوبي ضمن قارة آسيا، وثانيهما ما وراء قوقازيا شمالاً ضمن قارة أوروبا).

2- **الزاوية الشمالية - الغربية:** زاوية الموارد المائية والمشروعات الزراعية والإروائية التركية الكبرى في الأناضول وصولاً إلى البحر الأسود، عند ميناء طرابزون، (والضلع الذي يجمع الزاويتين تمثله منابع وأحواض وخزانات وسدود مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم مشروع (الكاب) على نهري دجلة والفرات).

3- **الزاوية الجنوبية - الشرقية:** زاوية الاحتياطات النفطية الكبرى في الدائرة الخليجية الاستراتيجية (التي تجمع فيها: المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وجنوبي العراق وجنوب غرب إيران) ومركزيتها عند مينائي البصرة - الكويت.

4- الزاوية الجنوبية - الغربية: زاوية انفجار الديموجرافيا العربية والقوى العاملة البشرية التي تمثلها البؤرة المصرية عند منطقة الدلتا السفلى من نهر النيل والمنطقة الساحلية من بلاد الشام عند ميناء العقبة - السويس.

أ – الشرق الأوسط في النظريات الجيوبولتيكية:

تحتل منطقة الشرق الأوسط أهمية سياسية جغرافية بارزة بفضل موقعها الدولي وشكلها الإقليمي، وبسبب إحاطتها ببحار عدّة (بحر قزوين والبحر الأسود والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب).

خريطة (18)

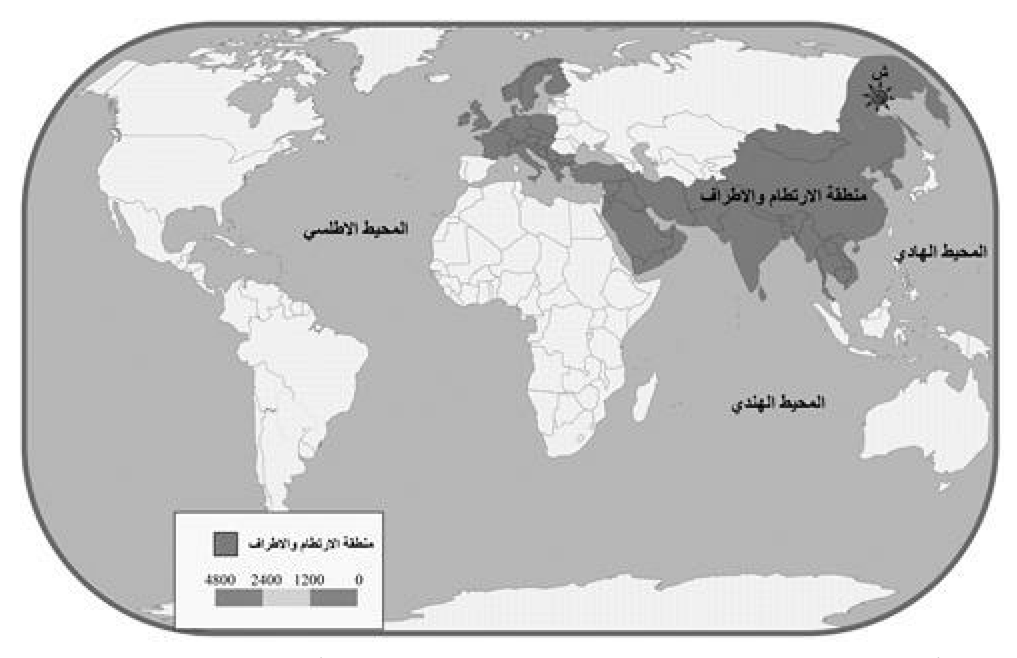
المضائق والممرات المائية الستريتيجية في الشرق الأوسط

المصدر: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 2010، ص 1.

من نظرة إلى خريطة الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، تبرز حقيقة جغرافية مهمة وهي أنَّ المنطقة تعدّ من أهم المناطق في العالم من ناحية استراتيجية المواصلات في الجو والبر والبحر، وأنَّها حلقة الوصل بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا. وقد طرحت العديد من النظريات التي تبيّن أهمية المنطقة منها ما قدمه أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي **نيوكولاس سبايكمان**، إلى أنَّ السيطرة على هذه المنطقة التي تقع ضمن منطقة الحافة التي نادت بها النظرية تدفع إلى السيطرة والتحكم في علاقات القوة في العالم.

خريطة (19)

منطقة الحافة لسبايكمان

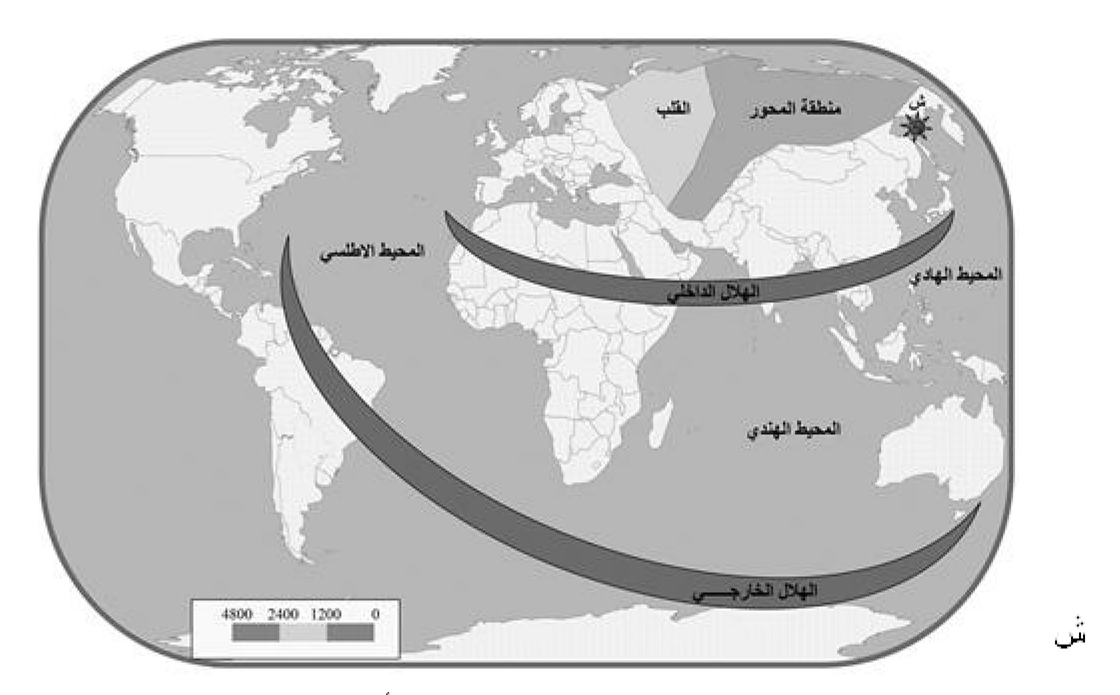


المصدر: محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1974، ص 3.

وأشارت النظرية الجيوبولتيكية التي قدمها **هالفورد ماكندر** في نظريته **(قلب الأرض)**، على اعتبار أنَّ العالم القديم عبارة عن قارة واحدة ذات ثلاثة أقسام متلاصقة يتوسطها البحر المتوسط والتي أطلق عليها **(الجزيرة العالمية)** ويضع **ماكندر** بين قلب العالم والهلال الخارجي الذي تمثله القارات أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا ويضع نطاقاً وسطياً يغلق القلب أسماه **(الهلال الداخلي)** ويشمل ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين. وانطلاقاً من هذا التشخيص وضع **ماكندر** معادلته، من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

خريطة (20)

الشرق الأوسط في قلب العالم (نظرية ماكندر)



المصدر: محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1974، ص 1.

إنَّ هذه الحقيقة الجغرافية تفسر قبل كل شيء التاريخ الطويل للتدخل الأجنبي في الشرق الأوسط خاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين، وحالياً في القرن الحادي والعشرين. كما تتعاظم الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، لما تتمتع به ممراته ومعابره المائية من قدرة على التأثير في العلاقات الدولية والتوازنات الإقليمية، ولما لها من خاصية مؤثرة إلى حد كبير في تحديد مسار التجارة الدولية والمواد الخام وخطوط النقل الجيو – اقتصادية ومناطق التأثر ما بين القارات واستراتيجيات الأمن العالمة والإقليمية. وهذه المعابر هي[158]:

- **مضيق هرمز:** الذي يصل بين الحزام الهندي الجنوبي للقارة الآسيوية وبين شبه الجزيرة العربية، ويصل الخليج العربي الغني بالمواد الخام مع المحيط الهندي.
- **مضيق باب المندب:** الذي يصل آسيا بأفريقيا ويربط الخليج العربي بالمحيط الهندي.
- **قناة السويس:** التي تصل قارة آسيا بأفريقيا وتربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر. تكمن الصفة الاستراتيجية للقناة كأحد أهم الممرات العالمية؛ كونها الطريق الأقصر، والأسرع، للسفن التجارية، والعسكرية والغواصات الحربية في حال نشوب حرب في المنطقة، وليس أدل من ذلك من استخدام القطع البحرية الأمريكية للقناة (استناداً لمعاهدة

قسطنطينية)* قبل وأثناء حربـي الخليج الثانية والثالثة.

- **مضائق تيران:** تقع مضائق تيران عند مدخل خليج العقبة في البحر الأحمر وتعدّ ممراً ضيقاً يربط البحر الأحمر مع خليج العقبة، حيث تقع جزيرتا تيران وضافير عند مدخل الخليج، وتسهل أمر السيطرة عليه، وتبلغ مساحته الفاصلة بين الجزيرتين (2,5) كم مما يقسم مدخل الخليج إلى ثلاثة ممرات ضيقة، يبلغ طول المضيق الصالح للملاحة نحو (11) كم، وعرضه ما بين (19–32) كم، ويصل إلى (1,1) كم في أضيق نقطة له، وعمقه بين (73–183) م، يلامس المضيق شبه جزيرة سيناء من جهة، ومن جهة أخرى يتصل بحافة الجزء الشمالي الغربـي للعربية السعودية، ويتبع المياه الإقليمية لكلا البلدين، ويسيطر حصن سيناء في شرم الشيخ على المضيق، وهو حيوي لاستخدام الملاحة بالنسبة لميناء العقبة الأردني كونه المنفذ الأردني الوحيد على البحر، غير أنَّ الأهمية الجيوستراتيجية للمضيق تتضاءل بالنسبة "لإسرائيل" نظراً لتوفر بدائل لميناء إيلات على البحر المتوسط.

- **مضيق جبل طارق:** الذي يصل أوروبا بأفريقيا، ويربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي.

- **مضيقا البسفور والدردنيل:** اللذين يربطان البحر الأسود مع البحر المتوسط ويفصلان القارة الأوروبية عن الآسيوية. على الرغم أن هذين المضيقين الاستراتيجيين يقعان ضمن المياه الإقليمية التركية، غير أن قربهما من أراضي الوطن العربـي أكبسها أهمية جيوبولتيكية مضافة.

ب - مصادر الطاقة:

1 - النفط:

يعد الشرق الأوسط من أوفر المناطق في العالم التي تحتوي على احتياطي النفط الخام، إذ تمتلك حوالي 65% من إجمالي احتياطي العالم في 1995، كما أن لديه أعلى نسبة من الاحتياطي إلى الإنتاج بالعالم[159][159].

وهذا الاحتياطي الضخم من النفط والإنتاج في المنطقة لوحظ أنَّه أخذ في الزيادة وكما هو مبين في الجدول (1) وبحسب المعلومات التي أوردها معهد المسح الجيولوجي الأمريكي، إنِّ حقول النفط الضخمة في الشرق الأوسط تتركز ضمن ما يسمى بمنطقة أو إقليم النفط العربي - الإيراني، التي تبلغ مساحتها 1200 كم طولاً و800 كم عرضاً حول منطقة رأس الخليج[160]. وهناك أربع دول في المنطقة يتجاوز الاحتياطي النفطي لكل منها (100) مليار برميل أو يقرب منها، وهي المملكة العربية السعودية (والعراق) والإمارات والكويت، بل إنِّ الاحتياطي السعودي بمفرده يصل إلى نحو (257,6) مليار برميل، ليساوي بذلك أكثر من ثلاثة أمثال الاحتياطي النفطي لدى الولايات المتحدة والمكسيك مجتمعتين، وأكثر من أربعة أمثال احتياطي فنزويلا، أحد أهم البلدان المصدرة للنفط بالنسبة للولايات المتحدة وأيضاً أكثر من أربعة أمثال الاحتياطي النفطي لروسيا ودول أوروبا الشرقية معاً[161]. ويعتقد معهد البترول الفرنسي أنَّ المراجعة المنسقة للإمكانات الحقيقية لكافة البنى في الشرق الأوسط يمكن أنْ يفرز العديد من المفاجآت ولا سيما أنَّ وجود احتياطي ضخم وكثيف جعل من غير الضروري في الماضي استخدام طرق تقنية متقدمة، فالاحتياطي الثابت في المنطقة قد يكون أعلى بكثير عندما تطلق تكنولوجيا جديدة محسنة، ففي بحر الشمال، على سبيل المثال، ساعد هذا النوع من الطرق على مضاعفة الاحتياطي القابل للإنتاج ولتحديد النشاط، وبدون إجراء مقارنة مع هذه المنطقة فمن المعقول افتراض أنَّ هذه الطريقة لابدّ وأنْ تفيد في الشرق الأوسط أيضاً[162].

الجدول (1)

احتياطي البترول الخام وإنتاجه في الشرق الأوسط للأعوام (2002-2009)

الدولة	2002			2009		
	الاحتياطي	الحصة من الإنتاج	الحصة	الاحتياطي	الحصة من الإنتاج	الحصة

	الثابت مليار برميل عند نهاية السنة	الاحتياطي العالمي (%)	الف برميل/ اليوم	من الإنتاج العالمي %	الثابت مليار برميل عند نهاية السنة	الاحتياطي العالمي (%)	الف برميل/ اليوم	من الإنتاج العالمي %
الأردن	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	3,70	0,33	751,3	1,14	4,40	0,37	662	0,93
سوريا	3,15	0,28	508,3	0,77	2,25	0,19	376	0,53
العراق	115,00	10,32	2126,5	3,24	115,00	9,75	2,400	3,40
لبنان	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	262,79	23,60	7093,0	10,81	264,06	22,40	8,190	11,50
الكويت	96,50	8,67	1745,9	2,66	101,50	8,61	2,260	3,20
قطر	15,21	1,36	568,0	0,86	25,41	2,15	843	1,19
البحرين	0,13	0,01	186,1	0,28	0,12	0,01	182	0,25
الامارات	97,80	8,78	1900,3	2,89	97,80	8,29	2,271	3,21
عمان	5,70	0,51	897,0	1,36	5,50	0,46	813	1,15
اليمن	4,00	0,36	435,0	0,66	3,00	0,25	284	0,40
السودان	0,81	0,07	230,0	0,35	5,00	0,42	500	0,70
ايران	130,69	11,74	3430,0	5,22	137.62	11,67	3,725	5,27

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 2002، ص 314، 316. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2010، ص 356، 358.

ولأنّ معظم النفط الشرق أوسطي يقع ضمن بضع حقول ضخمة ومتصلة وذات ضغط عالٍ وضمن منطقة صغيرة وقريبة من الموانئ، وبسبب توفر البنية التحتية النفطية في كل منطقة مصدرة للنفط تقريباً في المنطقة، فإنّ تكاليف التنقيب والإنتاج منخفضة بشكل غير عادي. لذلك تدرك جميع الدول الرأسمالية أهمية نفط منطقة الشرق الأوسط، ولا يغير من الأمر شيئاً اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، لسبب بسيط هو أنَّ كلفة استخراج وإنتاج برميل نفط في بحر قزوين تكلف (7–8) دولارات، بينما كلفة استخراج وإنتاج برميل نفط في منطقة الشرق الأوسط (العربي تحديداً) تتراوح بين (3–5 دولارات)[163]. بالإضافة إلى تلك الميزات المطلقة لنفط المنطقة، هناك الربحية الهائلة في الاستثمار في هذا القطاع، خاصة أنَّ حقول النفط العربية تُعَدّ من

أغزر الحقول في العالم وأكثرها قرباً من سطح الأرض؛ مما يوفر نفقات ضخمة في عمليات التنقيب والاستخراج[164]. ووفقاً لدراسة مقارنة أجراها معهد المسح الجيولوجي الأمريكي الذي يصدر أرقامه مرة كل ثلاث سنوات، يبلغ معدل حجم حقل نفط واحد في منطقة الشرق الأوسط بحوالي (100) مليون برميل، أو ما يعادل عشرين مرة حجم بئر نفط في أمريكا اللاتينية، وألف مرة في أوروبا الشرقية، ويبلغ معدل حجم بئر النفط في الخليج العربـي حوالي (370) مليون برميل، علاوة على ذلك، فإنّ البئر في السعودية ينتج بمعدل (5580) برميل في اليوم، في حين يبلغ في الولايات المتحدة (11,4) برميل فقط في اليوم[165]. ومما يزيد من أهمية النفط كمصدر أول للطاقة، وأهمية نفط الشرق الأوسط بصورة خاصة، أنَّ مصادر الطاقة الأخرى البديلة لا تزال ضعيفة؛ لأنّها غير اقتصادية وغير فعالة أو أنَّها غير آمنة وغير ملائمة*. كما إنَّ التقديرات تشير إلى أنَّ الطلب العالمي على النفط سيزداد خلال السنوات المقبلة، ليرتفع من (77) مليون برميل يومياً عام 2000 إلى (112,9) مليون برميل يومياً عام 2020، أي بزيادة نسبتها 46.5% تقريباً عما هو عليه الآن، جدول (2) يوضح هذه المسألة.

الجدول (2)

حجم الطلب العالمي على النفط خلال العقد القادم (مليون برميل/يومياً)

الدول	2000	2005	2010	2015	2020
الدول الصناعية	44,4	47,3	49,9	52,3	54,5
دول الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا	6,1	6,0	7,0	8,1	9,4
الدول النامية	26,5	30,6	36,6	43,0	49,0
إجمالي العالم	77,0	83,9	93,5	103,4	112,9

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والعشرون، ع 100، 2002، ص 87.

ويتركز أغلب العجز البترولي حسب التقارير والدراسات النفطية المتخصصة في الدول الصناعية الغربية التي تتوقع أنْ يرتفع استهلاكها البترولي إلى (54,5) مليون برميل عام 2020، وكما مبين في الجدول (2)، ويتوزع هذا العجز حسب التقديرات بمقدار النصف تقريباً في الولايات المتحدة

الأمريكية، والنصف الآخر في باقي دول المجموعة وهي أساساً أوروبا الغربية واليابان[166]

[166]. وإذا كانت التقارير والدراسات النفطية تشير إلى أنَّ العجز البترولي سيتركز في الدول الصناعية الغربية، وأنَّ منطقة الشرق الأوسط تمتلك هذا الاحتياطي النفطي الهائل، فإنّ أهمية نفط المنطقة تكون في البؤرة؛ مما جعله يحتل أهمية قصوى في استراتيجية صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولهذا ليس أمامها – بمنطق الهيمنة والتسلط – إلاّ أنْ تضع يديهما مباشرة على ما تبقى من الاحتياطي النفطي العالمي لاستثماره لمصلحة اقتصاديهما بالدرجة الأولى، وأنْ يكون لها تواجد في هذه المنطقة الحساسة من العالم[167]؛ لذلك جاء احتلال العراق للسيطرة على ثروته النفطية الهائلة.

ويُعلمنا تاريخ الشرق الأوسط حقيقة مهمة تقف وراء إدراك الدول الرأسمالية لأهمية الثروة النفطية العالمية عموماً، وثروة الشرق الأوسط خصوصاً وهي: أنَّ من يتحكم بثروة منطقة الشرق الأوسط هو الأقدر على التحكم باقتصاديات الدول الصناعية، **فالبترول** يعني **الثروة**، **والثروة** تعني **القوة**، **والقوة تعني السيطرة على العالم**.

2 – الغاز الطبيعي:

يحتوي الشرق الأوسط على كميات ضخمة من الغاز الطبيعي، بحيث يمكنه أنْ يغير صورة التزويد الدولي بهذه المادة بصورة أساسية. والعامل المساعد هو وجود مصدر ضخم للغاز في المنطقة في ما يتعلق بمستوى الطلب الراهن والمتوقع، مع أن الغاز الطبيعي كان نادر الوجود من قبل في دول المنطقة. وقد انعكس هذا من واقع أن معظم الغاز المكتشف في المنطقة مرتبط بالنفط الخام. وفي بداية عام 1996، قدر احتياطي الغاز في الشرق الأوسط بحوالي (30,5%) من الإجمالي العالمي، وحوالي (45,900) بليون متر مكعب. وقد منح هذا الرقم المنطقة بالمرتبة الثانية بعد (رابطة الدول المستقلة أو الاتحاد السوفيتي السابق) في العالم، الذي قدر احتياطي الغاز لديه بحوالي (85,500) بليون متر مكعب. وفي عام 1996 كان غاز الشرق الأوسط كافياً تماماً، وحتى لو لم يتم اكتشافات جديدة له، لتغطية الاستهلاك العالمي لأكثر من عشرين سنة قادمة فاحتياطي الغاز لستة دول في المنطقة، وهي إيران، قطر، الإمارات، السعودية، العراق، والكويت، يمثل حوالي (96%) من إجمالي المنطقة. وتتوزع بقية الكمية ما بين تسع دول، العديد منها يحوي على احتياطات

صغيرة، بيد أنها غالباً ما تكون كبيرة بالنسبة لأسواقها المحلية[168]. يوضح جدول (3) تطور احتياطي وإنتاج الغاز والمسوق منه عالمياً للعامين، 2002، و2008.

الجدول (3)

احتياطي وإنتاج الغاز السوق عالمياً في الشرق الأوسط للعامين

(2002-2009)

	2002				2009			
الدولة	الاحتياطي الثابت مليار م3 عند نهاية السنة	الحصة من الاحتياطي العالمي (%)	الغاز المسوق عالمياً مليون م3/سنة	الحصة من الإنتاج العالمي%	الاحتياطي الثابت مليار م3 عند نهاية السنة نهاية السنة	الحصة من الاحتياطي العالمي (%)	الغاز المسوق عالمياً مليون م3/ سنة في اليوم	الحصة من الإنتاج العالمي%
الأردن	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	1,657	0,92	26,474	1.01	2,128	1,13	58,900	1,92
سوريا	371	0,20	6,800	0,26	285	0,15	5,500	0,17
العراق	3,190	1,78	2,360	0,09	3,170	1,69	1,880	0,06
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	6,646	3,72	57,320	2,20	7,447	3,97	80,440	2,62
الكويت	1,557	0,87	8,000	0,30	1,784	0,95	12,700	0,41
قطر	25,783	14,45	29,500	1,13	25,466	13,60	76,981	2,51
البحرين	92	0,05	9,460	0,36	92	0,05	13,400	0,43
الامارات	6,060	3,39	43,390	1,66	6,091	3,25	50,240	1,63
عمان	829	0,46	14,914	0,57	950	0,50	24,156	0,78
اليمن	453	0,25	-	-	479	0,25	-	-
السودان	85	0,04	-	-	85	0,04	-	-
ايران	26,690	14,96	75,000	2,88	29,610	15,82	116,300	3,79

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 2002، ص 315، 317.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 2010، ص 357، 359.

وتتزايد الأهمية الاستراتيجية لغاز الشرق الأوسط مع تأكيد خبراء الاقتصاد تزايد الطلب على الغاز الطبيعي للمنطقة الشرق أوسطية خلال السنوات القادمة ليرتفع من 2,5 تريليون متر مكعب عام 2000 إلى 2,7 تريليون متر مكعب عام 2020، أي بنسبة زيادة تصل إلى 88%، الجدول (4) يوض هذه المسألة.

جدول (4)

حجم الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال العقد القادم تريليون/م^3 سنوياً

الدول	2000	2005	2010	2015	2020
الدول الصناعية	1,3	1,4	0,9	1,8	2,0
دول الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا	0,7	0,8	0,9	1,0	1,2
الدول النامية	0,5	0,8	1,0	1,2	1,6
إجمالي العالم	2,5	3,0	3,5	4,0	4,7

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والعشرون، ع 100، 2002، ص 93.

ويعكس هذا الازدياد في الطلب العالي على الغاز النمو المضطرد في العالم المتقدم الذي يحتاج إلى الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، والنزعة المتصاعدة لاعتماد الغاز أكثر فاعلية وأقل كلفة من النفط.

الفصل الثاني
عناصر القوة الجغرافية الإيرانية

تمهيد

تشكل كل دولة state حيزاً محدداً من سطح الأرض لها السيادة التامة عليها وبالتالي فالدولة تعد **ظاهرة مساحية** فلا توجد دولة بدون أرض **home base** وفيها يقوم أفراد الأمة، ومن خلال ارتباطهم التاريخي فيها يكونون الوطن الأم [169]**Motherland**. وكلمة الأرض لا تعني الحيز والامتداد المساحي للدولة فقط؛ بل تتضمن إضافة إلى تلك الملامح الطبيعية التي تميز هذا الامتداد الجغرافي للمساحة أي **جغرافية الدولة** وهذه الملامح تتضمن كل من موقع الدولة وشكلها وحجمها فضلاً عن المناخ وشكل سطح الأرض والتربة والنبات الطبيعي، وخصائص المياه والموارد الطبيعية تحت سطح الأرض ولا سيما المعادن وموارد الغذاء والمواد الخام والطاقة. هذه الملامح الجغرافية منفصلة أو مجتمعة تحدد مع السكان وأنظمة الحكم ماهية **(قوة الدولة)** وفعلها السياسي في المنظومة الإقليمية والدولية[170]. إن **القوة** مفهوم معقد ومتعدد الجوانب، ومن المفيد التفكير بهذا المصطلح من خلال عنوانين مع الأخذ بعين الاعتبار دائماً أن الفئتين اللتين ستولد عن ذلك مترابطة ترابطاً وثيقاً، القوة هي "**نعت**" يمتلكه الشعب أو الجماعات أو الدول أو يمكنهم الوصول إليه وهو في متناولهم لبسطه في العالم، **والقوة** هي "**علاقة**" وهي القدرة التي يمتلكها الشعب أو الجماعات أو الدول لممارسة النفوذ على الآخرين، لتحقيق مآربهم في العالم، هي "**فن استخدام القوة للوصول إلى الأهداف**" ومن الواضح أن هذين البعدين للقوة لا يمكن فصل احدهما عن الآخر، **وثمة بُعد آخر للقوة مفاده أن القوة لا يمكن ممارستها إلا من قبل فاعل أو وكيل**[171].

إن الفكرة التي مفادها أن **القوة** "**نعت**" للدول مفهوم مألوف جداً في الأوصاف التقليدية لعلم الجيوبولتيك، فمعظم الكتب الجامعية القديمة وكثير من الكتب الحديثة تتضمن قائمة بمكونات القوة الوطنية، وهي سمات بلد ما تؤهله لأن يعد "قوة كبيرة" **(great power)** أو **قوة** "**متوسطة**" أو في الفترة الأقرب عهداً، "قوة عظمى" **(super power)** وهذه القوائم تحدد بصفة عامة عدداً من أنواع النعوت المختلفة التي قد تنطبق على دولة ما لكي تؤهلها للادعاء بمركزها في مراتب القوة العالمية [172]. وقد تتضمن هذه النعوت: قاعدة مواردها من حيث المواد الأولية وموقعها ونطاقها الجغرافي وعدد سكانها ومهاراتهم وقاعدتها الإنتاجية وفاعلية مؤسساتها الحكومية ونوعية زعامتها وحجم ونوعية قواتها المسلحة[173]. وبعض هذه العوامل ثابتة لا يتغير **فالموقع والنطاق الجغرافي** مثالان

بدهيان على ذلك، وثمة عوامل أخرى تتغير ببطء (عدد السكان والنمو الاقتصادي) في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة كبيرة (حجم القوات المسلحة ونمط السياسات وأنظمة الحكم)، هذه النقاط تمكننا من التمييز بين القوة "**الفعلية**" **والقوة** "**الكامنة**" أو "**المتأصلة**" أي القوة التي تمتلكها دولة بالفعل في أي فترة زمنية مقابل القوة التي تستطيع توليدها في فترة زمنية أخرى[174]. ومن هنا فإن إمكانية البحث في مكامن القوة الإيرانية ذات الصلة الوثيقة بالعوامل الجغرافية وتمكننا من الوصول إلى ملامح قوتها الكامنة، وأن بحث عناصر قوتها الأخرى سيضع الدراسة أمام حقيقة إجمالي القوة الإيرانية وحجم تأثيرها الإقليمي والدولي وما يترتب على ذلك من تفاعلات جيوبولتيكية ذات أبعاد جيوستراتيجية على خارطة الشرق الأوسط التي تتقاذفها قوى عديدة عالمية وإقليمية.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الفصل سيتناول بالبحث والتحليل وفق الآتي:

المبحث الأول: عناصر القوة الجغرافية الطبيعية.

المبحث الثاني: عناصر القوة الجغرافية البشرية.

المبحث الثالث: عناصر القوة الجغرافية الاقتصادية.

المبحث الأول
عناصر القوة الجغرافية الطبيعية

تؤدي **العناصر الجغرافية** دوراً مهماً في دراسة قوة الدولة من خلال تحليل عوامل القوة والضعف فيها للوصول إلى تحليل جيوستراتيجي لهذه الدولة، والمقصود بالعناصر الجغرافية الطبيعية: هي العناصر التي تتعلق بالأرض أو الإقليم الطبيعي الذي تقوم الدولة على جزء منه وهذه العناصر من شأنها التأثير في الجغرافية السياسية للدولة، وتظهر أهمية الإقليم أو بالأحرى الوضع والوصف الجغرافي لهذا الإقليم في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية عندما نقارن تطور الحضارات المختلفة ونمو وازدهار دولة ما في عصر معين ومن ثم انهيارها. فحضارات وادي الرافدين ووادي النيل نمت وتعاظمت في بيئة جغرافية تميزت عن غيرها. وقد انعكست المعطيات الجغرافية في التنظيم السياسي والفكري والاقتصادي للحضارات، وقد صاغ بعض الباحثين الجغرافيين نظريات لتفسير دور قوة دولة ورسم السياسة المستقبلية لها وذلك بتنبيه سياستها إلى التطورات التي ستحدث في العالم من الناحية الجغرافية[175]. فمن وجهة نظر **الجغرافية السياسية** فإن التنبؤ بمستقبل أية منطقة جغرافية يتطلب معرفة كل عنصر من عناصر جغرافيتها الطبيعية وتعميمه لبيان دور تلك العناصر في بناء المركز السياسي لأية دولة؛ لأن معظم المعطيات الطبيعية في البيئة الجغرافية للدولة تشكل مورداً يمكن تحويله إلى ثروة في عالم الاقتصاد ليكون بعد ذلك عنصراً من عناصر القوة في عالم العلاقات الدولية. **ومن هذه العناصر التي تؤثر في الجغرافية السياسية لدولة إيران**":

أولاً: موقع الدولة location of the state: أكدت العديد من **النظريات الجيوبولتيكية** على أن للموقع الجغرافي تأثيراً حتمياً في حركة الدول، ويكفي أن نتذكر آراء **ماكندر وماهان** وكذلك إشارة **راتزل** في هذا المجال بقوله: "**إن من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية**"[176]، رغم أن العديد من الجغرافيين السياسيين اليوم يذهبون في اتجاه آخر وهو: **(أن متغيرات عالم اليوم سحبت عن الآراء الحتمية السابقة مصداقيتها)**، إلا أنهم يعترفون بأثر الموقع الجغرافي، بيد أنهم يؤكدون على ضرورة إدراك قيمته الفعلية إدراكاً مرناً يأخذ بالحسبان جملة تلك المتغيرات المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه القيمة[177]. إن ملاحظة **راتزل** وآراء **ماكندر وماهان** وغيرهم من علماء الجيوبولتيك لازالت تحتفظ بكثير من حجيتها، وذلك على الرغم التغيير الجذري الذي تم في تكنولوجيا

الاستراتيجية في عصرنا. **والسؤال هنا: هل إيران تشكل بمساحتها وموقعها البؤري ما يمكن وصف الموقع الإيراني بأنه الأكثر جيوبولتيكية في الشرق الأوسط؟ هذا ما تحاول الدراسة الإجابة عنه من خلال تحليل جيوبولتيكي لموقع إيران الجغرافي.**

أ- الموقع الفلكي: Astronomical location: تقع إيران في غرب آسيا بين دائرتي عرض 29، 40 شمالاً، وخطي طول 54، 63 شرقاً. خريطة (21) وهذا يضع إيران في المنطقة المعتدلة الشمالية، إلا أن بعد مساحات واسعة من أراضيها عن البحر، ووجود الإطار الجبلي المحيط بها أدى إلى حرمانها من تأثير الرياح الرطبة الهابة على أراضيها وبالتالي حرمانها من خصائص المنطقة المعتدلة، وتنوع الأقاليم المناخية فيها[178].

خريطة (21)
موقع إيران الفلكي



المصدر: أطلس إيران، راهواي، مؤسسة جغرافيا يي وكارتو كارافي كيتا شناسي، تهران، ص 1.

ب. الموقع البحري والقاري: Maritime and Continental Location: يعلق أتباع مدرسة الجيوبولتيك أهمية سياسية خاصة للمواقع الجغرافية التي تُمكن الدول من التحكم في طريق المرور الدولي، فالدولة التي تقطع أراضيها طريق عبور طبيعية، تحتل مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية عندما تكون على قدر من القوة يساعدها على منع استعمال ذلك الطريق[179]. كما تتمتع تبعاً لذلك بنفوذ سياسي في مواجهة الدول التي لا مناص أمامها من الالتجاء إلى هذا الطريق، لذلك تصبح الدول التي تستفيد من هذا المعبر بحاجة إلى مرضاتها، وهي مرضاة عظيمة الفائدة؛ لأن العبور **(الترانزيت)** قد يؤدي إلى استيفاء رسوم، وقد يصبح مرور الأشخاص والسلع فرصة كسب مواتية لسكان الإقليم، وبذلك يمكن أن تصبح طريق العبور الطبيعية، نقطة جذب بل مركز يدعم ويثبت أركان الدولة[180]. يتقابل ما تقدم مع حالة أخرى، مؤداها الانفتاح والاندفاع الخارجي، ولنتذكر أن المملكة المتحدة واليابان، وهما من الدول الجزرية، عملتا ولفترة طويلة سابقة، على أن يكون كل منهما في مقدمة الأمم الأقوى بحرياً، ولعل اهتمام (الاتحاد السوفياتي السابق) في بناء قوة بحرية فاعلة وتطويرها وإعطائها أولوية خاصة مما جعلها إحدى الركائز الأساسية لحركة السياسة الخارجية[181].

وإذا حاولنا أن نطبق هذه المعايير على إيران وجدنا أن إيران تتمتع بموقع بحري مؤثر وخطير في منطقة تعد من أكثر المناطق القلقة جيوبولتيكياً في الشرق الأوسط؛ إذ تطل من **الجنوب** على خط تصدير النفط وعلى عبور ناقلاته إلى دول العالم كافة المعنية بمستقبل هذا النفط، ومن **الشمال** على بحر قزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز... وبسبب هذا الموقع علاوة على الثروات والقدرات البشرية والاقتصادية، لا يمكن تجاوز إيران في أي مشروع إقليمي أمني أو سياسي أو اقتصادي؛ لأن بمقدورها أن تعرقل، على الأقل – ما لا تشعر معه بالاطمئنان أو ما ينذرها بالتهميش والاستبعاد.

وحتى يمكننا أن نبين قيمة الموقع البحري البؤري لإيران (والموقع البؤري **central** يكتسب أهمية وصلاحية بسبب سهولة الاتصال) لا بد من دراسة سواحلها المطلة على الخليج العربـي ومضيق هرمز وخليج عُمان وبحر قزوين وبيان القيمة الجيوستراتيجية لهذه الإطلالة البحرية من جهة الجنوب تمتلك إيران ساحل بحري طويل يشمل كامل ساحلي الخليج العربـي وخليج عُمان، يرينا الجدول (5). عناصر تفعيل الموقع الجغرافي البحري لإيران وجوارها الإقليمي والخليجي.

الجدول (5)

عناصر تفعيل الموقع الجغرافي البحري لإقليم الخليج العربي

الدولة	طول الساحل على الخليج (كم)	نسبة طول الساحل	الترتيب	المساحة كم2	نسبة المساحة%	الترتيب
الإمارات	800	24	2	83 ألفاً	1,7	5
البحرين	130	4	6	600 ألفاً	0,1	8
العراق	60	0,4	8	450 ألفاً	10	3
عمان	90	2,6	7	300 ألف	6	4
الكويت	200	6	5	17 ألفاً	0,3	6
قطر	380	11	4	11 ألفاً	0,2	9
السعودية	550	16	3	2,2 مليون	49	1
إيران	1200	36	1	1,6 مليون	35	2
الإجمالي	3365	100		4,66 مليون	100	
العالم				140 مليوناً	4	

المصدر: عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2006، ص 34.

من دراسة الجدول أعلاه يتضح لنا، تفوق الموقع الجيوستراتيجي الإيراني مقارنة بجواره الخليجي، ما عدا عُمان إذ تتمتع كل من إيران وعُمان بخاصية الإطلالة المباشرة على البحر المفتوح وراء مضيق هرمز وإطلالتهما المباشرة على المضيق وهو أمر تفتقر إليه الدول الخليجية الأخرى، مع التحفظ بأن للإمارات إطلالة على خليج عُمان وراء مضيق هرمز لساحل يناهز طوله 100 كم؛ إلا أنه غير مستغل استراتيجياً. فيما تطل إيران على هذا الخليج بساحل طوله (700) كم، يبدأ من ميناء بندر عباس عند مضيق هرمز حتى ميناء كواتر على الحدود الباكستانية – الإيرانية، تقيم إيران ثلاثة موانئ على هذا الساحل هي **(جاسك وكواتر وجاه بيهار)**، إلا أن أهمها جميعاً هو الميناء الأخير، الذي أنشأ فيه (الشاه محمد رضا) قاعدة بحرية، من أجل إظهار القوة الجيوبولتيكية الإيرانية في المحيط الهندي[182]. تتفاوت الدول الخليجية الأخرى بالتأثيرات السلبية الناتجة عن الموقع البحري الإيراني تبعاً لطول سواحلها وإجراءاتها المقابلة ولعل العراق هو البلد الأكثر تضرراً من تشغيل عامل طول الساحل لقصر ساحله وطول المسافة التي ينبغي على سابلته البحرية قطعها في مسلك يمكن

إيران من مقاطعته طيلة فترة الإبحار لأن عملية التقاطع ستكون عمودية عليه*. كما يظهر من الجدول أن كلاً من إيران وعُمان تسيطران على مضيق هرمز لوقوعهما عليه مما يعطيهما إمكانية التدخل فيه وعرقلة سابلته الملاحة. تكمن الأهمية الجيوبولتيكية للمضيق بأنه الممر المائي الوحيد المؤدي إلى خارج الخليج، ويتعين على جميع الناقلات النفطية المرور عبره لتحميل النفط أو تفريغه في الموانئ المطلة على ساحل الخليج، إذ أن نحو (90%) من إجمالي نفط الخليج يغادر المنطقة في ناقلات يتعين عليها أن تمر خلال هذا الممر الضيق، حيث لا توفر خطوط الأنابيب على اليابسة بدائل كافية للتصدير الجدول (6).

الجدول (6)

أطول أنابيب نقل النفط والغاز ونسبتها من إجمالي الأنابيب

في العالم في منطقة الخليج العربي (كم)

أنابيب نفط خام		أنابيب مشتقات نفطية		أنابيب غاز طبيعي	
الطول	النسبة%	الطول	النسبة%	الطول	النسبة%
20592	10,7	4863	1,2	10617	1,3

المصدر: عمار علي حسين، ممرات غير أمنة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2003، ص 69.

وتمتلك إيران أيضاً في الخليج عدداً من الجزر والموانئ المهمة لتبادل الحمولة والتجارة البحرية، وأهم هذه الجزر (**هرمز وهينجام ولأراك**)، إلى جانب جزيرة (**قشم**) وجزيرتي (**سيري وبني فرور**) اللتين تشكلان مدخله الغربي، الأمر الذي يمنحها التحكم في المسار البحري للسفن الداخلة والخارجة منه، في الوقت الذي تحكم فيه سيطرتها على الجزر العربية (**طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى**) التي تعد بمثابة عنق الزجاجة لمضيق هرمز بالإضافة إلى جزيرتي **خرج وبندر خميني** (تقوم بتغطية المياه المقابلة للعراق ومدخل شط العرب). نتيجة لإدراك إيران أهمية المضيق من الناحية الاستراتيجية، عملت على تكثيف وجودها العسكري على مشارفه، لذا تمتلك البحرية الإيرانية حالياً قواعد على طول الساحل، بما في ذلك محطة جوية كبيرة للقوات البحرية، ومقرات لقيادة العمليات في بندر عباس شمال المضيق مباشرة. كما تملك بحرية الحرس الثوري قواعد عسكرية أمامية على جزر قريبة من المضيق وهي (**صري ولأراك وأبو موسى**) وتستخدمها كقواعد أمامية لدورياتها قرب السواحل، كما كثَّفت تواجدها في جزيرة قشم (التي تقع على بعد 12 كم من سواحلها بجوار المضيق مباشرة)

فضلاً عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى (اللتين تقعان بين المسارين الملاحيين في الغرب) [183][183].

تأسيساً على ما فرضه الواقع الجغرافي للمضيق من قرب للساحل الإيراني منه، فضلاً عن التواجد العسكري الكثيف على طول الساحل والجزر القريبة منه، ترى إيران أنها يمكن أن تتحكم بإمدادات الطاقة في العالم من خلال إشرافها على هذا الممر الحيوي، وتزداد المخاوف الغربية من احتمال استخدام إيران لموقعها الجغرافي المهم في هذه المنطقة للتلويح بسلاح النفط وإغلاق المضيق، في حالة وجود حرب أمريكية أو غربية مع إيران. خصوصاً أن إيران تملك مخزوناً كبيراً من الصواريخ والألغام حديثة الصنع مما يمكنها من التأثير على السيطرة الفعلية على الملاحة، حتى وإن لم يتم إغلاق المضيق، بمعنى أن إيران لها القدرة على السيطرة عن بعد دون الحاجة إلى إغلاقه بالطرق التقليدية، فإن الاحتدام العسكري في منطقة الخليج يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سريع في أسعار النفط تحسباً لانقطاع الإمدادات، وأن تبقى الأسعار مرتفعة إلى أن تطمئن الأسواق إلى استعادة تسويق النفط. لذا يمثل الخليج بالنسبة لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية واستراتيجيتها العسكرية، ليس فقط بحكم الموقع الاستراتيجي، وإنما بالنظر إلى المنطقة التي تمثل مستودعاً للطاقة العالمية، وتمثل المركز الرئيس لثقل الدور الإيراني في المنطقة والعالم، خاصة وأن **صناع القرار** في دولة إيران القديمة والحديثة يتبنون سياسة الهيمنة على الأضعف من الجوار الجغرافي يدفعهم في ذلك **شخصية إيران الجغرافية**.. ويبدو أن هذه السياسة أصبحت أكثر وضوحاً في سلوك الدولة الإيرانية بعد التغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، وظهور مستجدات جيوبولتيكية هامة منها: التواجد الأمريكي على حدود دولتين من دول الجوار الجغرافي الإيراني... وإحساس إيران بأنها أصبحت **منطقة الطوق الجيوبولتيكي الأمريكي**.. مما أعطاها فضلاً عن أهدافها في المجالات الحيوية المعروفة مبررات لسلوك من نوع آخر لإشعار الأطراف المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية) بإمكانية التأثير على قواتها في هاتين المنطقتين، فضلاً عن أن **مبدأ نظرية (التخادم)** قد أفادت كثيراً دولة إيران بإفراغ القوتين الشرقية والغربية والمتمثلة في تدمير الدولتين العراقية والأفغانية مما أدى إلى وجود قوة إيرانية تفوق قوة جوارها.

أما في **الشمال** فتطل إيران على **(بحر قزوين)*** بساحل طوله (702 كم) خريطة (22) **وهي إطلالة زادت من قدرة وأهمية إيران من الناحية الجيو – اقتصادية**؛ لما يحتويه هذا البحر من

مخزونات نفطية وغازية هائلة يتراوح الاحتياطي النفطي ما بين 40-60 مليار برميل، يشكل ما نسبته (5,3%) من الاحتياطي العالمي، أما احتياطي الغاز الطبيعي فيتراوح ما بين (6007-9002) مليار م^3، يشكل ما نسبته (5,2%) من الاحتياطي العالمي[184][184]، وهذا يعني أن المنطقة تحولت إلى مركز لجذب القوى الدولية التي تزداد حاجتها من استهلاك النفط والغاز، ونتيجة لذلك بدأ الحديث عن "**لعبة كبيرة جديدة**" و"**تدافع نحو الذهب الأسود**"، وفتحت أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان أبوابها لشركات النفط العالمية، ومع هذا الواقع الجغرافي – السياسي لجيوبولتيكيا النفط الذي انفتح على مصراعيه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تخوض الدول المتشاطئة لهذا البحر منافسة محمومة لتوفير المسارات التي ستمر عبرها خطوط نقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، كما تخوض الدول ذاتها صراعاً من أجل تقسيم هذه الثروة الهائلة حيث ترى إيران إن استغلال موارد بحر قزوين من النفط والغاز يجب أن يكون بشكل جماعي من قبل الدول المتشاطئة عليه وتوزيع ثرواته وعائداته عليها جميعاً وبصورة متساوية أي بنسبة (20%) لكل دولة من دوله الخمس مع مياه إقليمية حتى (20 ميلاً) من الشاطئ ومنطقة اقتصادية عرضها (30) ميلاً بحرياً من حق كل دولة أن تجري التنقيب في مساحتها المائية وتؤيدها في هذا روسيا الاتحادية، فيما (تعارض هذا التقسيم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق)*.

خريطة (22)

الساحل الإيراني على بحر قزوين



المصدر: أطلس إيران، راهھاي، مؤسسة جغرافيا يي وكارتو كرافي كيتا شناسي، تهران، ص 7.

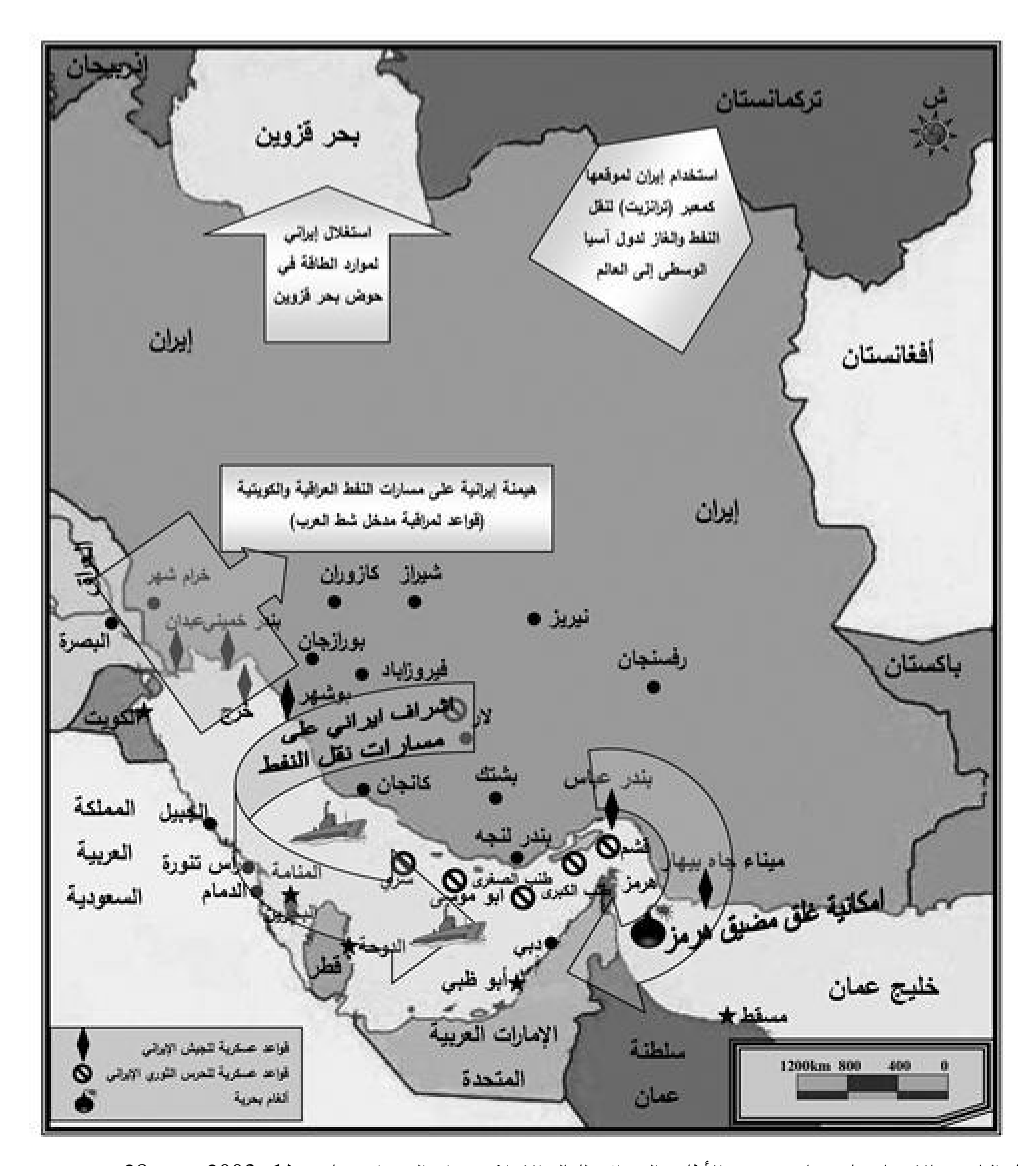
وتعود دعوة إيران إلى هذا التقسيم إلى العديد من الأسباب هي: الأول: إن تمكنت من فرض رؤيتها وفي ضوء الوضع الجيوبولتيكي المميز لها ما بين بحر قزوين والخليج العربي سوف تزيد من قدرتها الجيو – اقتصادية وقيمتها الدولية كمنتج ومصدر للنفط، وهو الدور الذي تحتاج إليه بقوة لدعم موقفها السياسي من البرنامج النووي الخاص بها، حيث إن النسب التي تقترحها إيران تجعل نسبة إيران تفوق كثيراً النسبة التي حددها الاتحاد السوفيتي (السابق) لها وهي (11,5%). **الثاني:**

الإدراك الإيراني لحقيقة تركز النفط والغاز خارج مياهها الإقليمية وهو ما يحرمها من إمكانية الاستفادة من هذه الموارد مقارنة بدول الجوار الجغرافي وخاصة منها أذربيجان التي تخشى من أن يؤدي استغلالها لحقول النفط والغاز فيها إلى زيادة وزنها الإقليمي والدولي وإمكانية استثمار الموارد المالية والدعم الخارجي في إثارة المشكلة الأذربيجانية في إيران وهو ما يقع بالنتيجة ضد مصالح الأمن القومي الإيراني[185][185].

الثالث: إمكانية استخدام إيران لموقعها كمعبر أو ترانزيت لنقل النفط والغاز لهذه الدول (الدول المستقلة) بوصفها دولاً مغلقة ومن ثم تستفيد إيران من هذه الناحية بحصولها على فوائد اقتصادية، فضلاً عن تجاوزها للحصار المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وخروجها من نطاق العزلة[186]، ومنحها كذلك أهمية إقليمية كبرى خريطة (23). **إذ ترى إيران أن بإمكانها نقل نفط بحر قزوين بطريقتين: الأولى:** بواسطة نظام خط أنابيب واسع تمتلكه إيران لينقل مباشرة إلى الأسواق العالمية. **الثانية:** بواسطة (**النقل التبادلي**) حيث تستطيع إيران أن تتلقى نفط بحر قزوين من أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان في مينائها (نيكا) على بحر قزوين ومن ثم ينقل عبر الأنابيب أو السكك الحديدية إلى مصافي النفط في شمال البلاد، وبالمقابل تقوم إيران بضخ كمية مماثلة من النفط في شبكة أنابيبها إلى الخليج العربي لتصديره[187]. غير أن ما يثير قلق إيران في هذا المجال هو الدخول الأمريكي على خط التنافس والتأثير، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتمد في سياسة الطاقة على المستوى القومي التوسعي في زيادة إنتاج النفط خارج أراضيها وتنويع مصادر إمداداتها منه، ومن الواضح أن نفط بحر قزوين يلبي هذه المتطلبات.

خريطة (23)

الموقع البحري الاستراتيجي الإيراني



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: ماجد حمود، الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي، دار الرضوان، حلب، ط1، 2003، ص 28.

فالولايات المتحدة تعارض بشدة أي مشروع لمرور أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين وجواره عبر الأراضي الإيرانية إلى أوروبا والعالم؛ **لأن هذا الأمر سوف يعزز من وضع إيران الإقليمي، ويحسن قدرتها الجيو – اقتصادية، ويجعل العالم أكثر حرصاً على الاستقرار فيها**، وهي بسبب خلافها مع إيران تريد أن تمر تلك الخطوط عبر أفغانستان أو باكستان (حليفها الاستراتيجي) لكن المشكلة في هذا الخيار أن إيران هي أقصر الطرق وأفضلها (خط مستقيم) في حين أن الطرق الأخرى المقترحة، بما فيها الطريق عبر تركيا، أكثر كلفة وأكثر صعوبة من الناحية الجغرافية [188]، ومن المؤكد في هذا المجال أن أي حوار أو أي تفاهم إيراني أمريكي لا بد من أن يشمل

هذا الخط من الأنابيب من ضمن المسائل الأخرى.

ت– موقع الجوار Vicinal location: من **الحقائق الجغرافية** المؤثرة في قوة وحركة كل دولة تقريباً؛ مدى **قربها الجغرافي** من غيرها، وحول تأثيره السياسي الخارجي تتضارب الآراء بين اتجاهين:– **الأول:** يؤكد أن القرب الجغرافي يؤدي إلى تغذية نقاط الاختلاف وأسباب التنافس بعنصر فاعل مضاف. الأمر الذي يجعل من الدول المجاورة أعداءً لبعض، أما الاتجاه **الثاني:** فيذهب إلى العكس ويرى تبعاً لذلك أن الجوار الجغرافي يدفع إلى احتواء التنافس أو الحد منه على نحو يدفع إلى التعاون بدلاً من الصراع[189]. ولا يقتصر تأثير القرب الجغرافي على العلاقة بين دولتين فحسب، وإنما يشمل كذلك تلك الحالة التي مؤداها ارتباط دولة واحدة بعلاقات مختلفة المضمون مع العديد من الدول المجاورة لها في آن واحد. فالعلاقة إذا كانت من نمط تصارعي، لا تتوانى هذه الدولة من بناء قوة عسكرية ضخمة لأغراض الردع والهجوم. والسياسية الإسرائيلية حيال العرب مثال واضح على ما تقدم، بيد أن العلاقة عندما تتسم بخصائص التعاون يصبح القرب الجغرافي عاملاً دافعاً نحو العلاقة الخاصة والتكامل الإقليمي، ولنتذكر أن عوامل التشابه بين دوائر مجلس التعاون الخليجي وأسباب تعاونها كانت إحدى المتغيرات الأساسية وراء تكوينها لهذا المجلس عام 1981[190]. **حقيقة الأمر** كلا الاتجاهين يسهم في تنامي قوة الدولة فعندما تشرع الدولة في بناء قوة عسكرية ضخمة فهذا عامل من عوامل قوة الدولة العسكرية. فيما يؤدي توجه الدولة نحو التعاون الثنائي والإقليمي إلى بناء قوة جيو – اقتصادية للدولة، وهي بلا شك قوة تغذي بمواردها القوة العسكرية للدولة.

وفق ما تقدم، تتناول الدراسة ضمن إطار تحليلي جغرافي/سياسي، لنبين مدى تأثير ذلك القرب الجغرافي على إيران.

تجاور إيران براً دول هي: العراق من الغرب وأفغانستان وباكستان من الشرق ودول (أرمينيا – أذربيجان – تركمانستان) وتركيا من الشمال الغربـي. الجدول (7).

الجدول (7)

أطول ونسب الحدود البرية لدولة مع الدول المجاورة لها (كم)

منطقة الحدود	طول الحدود	النسبة المئوية	منطقة الحدود	طول الحدود	النسبة المئوية
إيران – العراق	1280	24	إيران – أذربيجان	701	13
إيران – أفغانستان	936	18	إيران – تركمانستان	933	17

إيران – باكستان	939	18	إيران – تركيا	499	9
إيران – أرمينيا	35	1	المجموع	5323	100%

المصدر: طلال عتريسي، جيوستراتيجيا الهضبة الإيرانية، إشكاليات وبدائل، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2009، ص 129-131.

من جهة **الغرب،** تشكل حدود العراق وإيران إحدى المسائل التي تسببت في إثارة الكثير من النزاعات في تاريخ الدولتين، لا سيما أن العلاقات بينهما اتسمت وعبر التاريخ بالشد والجذب وغلب عليها التوتر والعداء في مراحل كثيرة ابتداء من العهد العثماني حيث كان العراق تحت السيطرة العثمانية وحتى اليوم. ترجع أصول الخلافات العراقية – الإيرانية إلى الخلافات الناشئة حول ترسيم الحدود بين البلدين، وقد بقيت هذه الخلافات مشكلة عالقة في العلاقات بين الدولتين، لا سيما حول السيادة الكاملة على (شط العرب)، وتشمل الخلافات أيضاً، مسألة إقليم الأحواز والعديد من المدن والبلدات الحدودية التي اقتطعتها إيران بالحرب تارة وبالاتفاقيات تارة أخرى[191]. ظلت مشكلة ترسيم الحدود بين الدولتين، لا سيما في (شط العرب) مصدر التوتر الرئيس بينهما ومنبع الكثير من الخلافات والتصادمات التي بلغت ذروتها في حرب دامية تواصلت لثمانية أعوام. من جهة أخرى حتم التجاور الجغرافي بين الدولتين تأثر أحداهما بما يدور في الدولة الأخرى **خاصة في المجال السياسي،** على الرغم من استمرار الجوانب السلبية التي طغت على علاقاتهما الثنائية، وقد ازداد التأثر والتأثير المتبادل بعد غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ شعرت إيران بالقلق من الوجود العسكري الأمريكي في العراق، **وبالمخاوف من تطويقها** بعد الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان وفي بعض دول آسيا الوسطى وفي أثناء التحضير لغزو العراق تبنت إيران سياسة تخدم مصالحها القومية ومفاد هذه السياسة **هو ما تتضمنه نظرية التخادم في السياسة الدولية، وهي الإفادة من الحدث بما يخدم المصالح الجيوبولتيكية لها،** وهكذا فإن سياسية إيران كانت مع إجهاض القوة العراقية المنافسة لإيران في المنطقة، مع خلق تصور لدى القيادة الأمريكية بأن قواتها في العراق يمكن أن تقع تحت تأثير الضربات الإيرانية القريبة منها. وبالانتقال إلى **الشرق** نجد الصراع الحدودي الإيراني – الأفغاني الذي يعد واحداً من الصراعات الجيوبولتيكية الخطيرة في منطقة الشرق الأوسط. يرجع الصراع بين الدولتين إلى التداخل القومي الحدودي بين البلدين ثم مشكلة الموارد المائية. **فيما يخص التداخل القومي:** هو ما يتعلق بالقومية البلوشية التي تمتد في أراضي كل منهما، إذ يتركز البلوش في منطقة تتقاسمها ثلاث دول هي: باكستان من جهة حدودها الغربية وأفغانستان من جهة

حدودها الجنوبية، وإيران من جهة حدودها الجنوبية الشرقية. وللبلوش في هذه المناطق اتصالات وثيقة فيما بينها، وتعد مناطقهم من أفقر المناطق ومن أكثرها تخلفاً في الدول الثلاث[192]. وترى إيران أن هذه المنطقة من أفغانستان التي تقطنها القومية البلوشية هي جزء مختطف من إمبراطوريتهم الفارسية*.

وأما فيما يتعلق بمشكلة **الموارد المائية:** فهي تتمثل **(بنهر هلمند)** والذي يشكل حدوداً مشتركة بين الدولتين تمتد لمسافة 120 كم. وما يزيد المشكلة صعوبة هو أهمية **(هلمند)** لإيران وسيطرة أفغانستان على منابع النهر ومقدرتها في التحكم بمياهه. كما إن إيران تشعر بأنها فقدت مساحة كبيرة من منطقة **(سيستان)** باستيلاء أفغانستان عليها، وإنها لم تعوض نتيجة لهذه الخسارة، ولذا فإنها تكرر المطالبة بالمنطقة وتثير المشكلات حولها أما بالتهديد باستخدام القوة العسكرية أو الرغبة بالمفاوضات السلمية[193][193]. غير أن إيران تدرك تماماً_أن الوضع الدولي لا يمكنها من استعادة المناطق التي تدعي عائديتها، لذلك اتبعت وسيلة الدعم والإسناد من أجل اقتطاع مناطق نفوذ لها من خلال مد أذرع جيوبولتيكية عن طريق دعم وتمويل جماعات موالية لإيران والناطقة بالفارسية (مثل تحالف الشمال وحزب الوحدة) ضد جماعات الباشتون (مثل حركة طالبان) **وبالتالي تخوض القوى الموالية لإيران حرباً بالوكالة من أجل بسط هيمنة جيوبولتيكية على الأراضي الأفغانية.** وقد بلغت العلاقات الإيرانية – الأفغانية إبان حكم طالبان حداً من التوتر الذي وصل إلى حافة الحرب بين الدولتين وهذا يعني أن هذا الجوار لم يكن مطمئناً لإيران ولأمنها القومي لا في سنوات الاحتلال السوفيتي لأفغانستان (1980–1990) ولا في أثناء اقتتال الفصائل فيما بينها للسيطرة على السلطة، ولا في السنوات التي حكمت فيها طالبان، وبعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان استمر القلق الإيراني والمخاوف من التهديد الجديد على حدودها الغربية[194].

ومع **باكستان** تتسم المنطقة الحدودية بين الدولتين، بالتداخل القومي، الذي جاء نتيجة لتقسيم منطقة (بلوجستان) بين الدول الثلاث المتجاورة (إيران – باكستان – أفغانستان)[195]. وقد أثر هذا التقسيم في طبيعة العلاقات بين الدول الثلاث المتجاورة. استمرت علاقة إيران مع باكستان بالتعاون وحسن الجوار، فهي تتداخل مع باكستان اجتماعياً واقتصادياً وسياسيا، ولعبت كل منها دوراً في العمل السوقي للآخر في تاريخ علاقاتهما الثنائية وخاصة في أثناء الحرب الباردة، ففي عام 1986، وقعت

الدولتان اتفاقاً للتعاون في المجالات النووية العسكرية تقوم بموجبها باكستان بتدريب العلماء والفنيين والإداريين وإعطائهم معلومات مهمة في بناء الأسلحة النووية وذلك من خلال إشراكهم عملياً في مفاعل **(كاهوتا)** الباكستاني[196]. كما إن التعاون والتنسيق كان قائماً بينهما على دعم الفصائل الأفغانية المقاومة للاحتلال السوفياتي السابق، وتوسيع التعاون بينهما ليشمل القوات المسلحة، إلا أنه في فترة حكم حركة طالبان أصابت العلاقة بينهما نوعاً من الفتور والحذر، حيث دعمت باكستان عام 1996 حكومة طالبان، التي كانت على خلاف مع إيران، في حين قدمت إيران دعماً لتحالف الشمال الدعوة الموالي لها[197]. إلا أنه وبعد سقوط حكومة طالبان دخلت باكستان كشريك أساسي في الحرب على ما يسمى ب. (الإرهاب) إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثار هواجس إيران التي بدت تشعر أن هذا التحالف يشكل استكمالاً للطوق الأمريكي المفروض حولها بهدف عزلها بيد أن الهواجس والمخاوف الإيرانية لم تمنع قيام علاقات اقتصادية بين البلدين. إذ بلغ حجم التبادل التجاري (200) مليون دولار سنوياً[198].

أما من جهة **الشمال** فتظهر مناطق الحدود الإيرانية – الأرمينية، والإيرانية – الأذربيجانية التي تتميز **(بالتداخل القومي)**. إذ تقطن أقلية أذربيجانية في محافظتي أذربيجان الشرقية وأذربيجان الغربية في شمال غرب إيران بمحاذاة خط الحدود الإيراني – الأذربيجاني. فيما تقطن أقلية أرمينية شمال غرب إيران بمحاذاة خط الحدود مع جمهورية أرمينيا[199]. وتتبع إيران في تعاملها مع الجمهوريات الجديدة على طول الحزام الجنوبي المحيط بالاتحاد السوفيتي السابق أسلوباً تكتيكياً يراعي القلق الجيوبولتيكي السائد في هذه المنطقة مما أدى إلى إتباع إيران لسياسة تراعي مصالحها الاقتصادية وهواجسها الأمنية، بعيدة عن الواقع الإيديولوجي المشترك لإيران مع بعض شعوب هذه الدول، **وقد أسهمت العوامل الآتية في انتهاج الإيرانيين لهذا الأسلوب الذي تميز بمزيد من الواقعية والإيجابية.**

العامل الأول: عندما برزت هذه الدول في البداية على المسرح الإقليمي كانت إيران ما تزال تعاني من آثار الحرب مع العراق، وآثار النزاع الأفغاني، ولا سيما تدفق أكثر من مليوني لاجئ أفغاني عليها كان لا بد لها من إيوائهم دون أي مساعدات خارجية كبيرة، سواء كانت مالية أو غير ذلك.

العامل الثاني: أرادت إيران المحافظة على علاقات طيبة مع روسيا الاتحادية، حتى في الأوقات

التي كانت فيها روسيا تتصرف بحذر تجاه طهران، غير أنها لم تكن لتفلح في ذلك لو لم تتبع أسلوباً براجماتياً حيال الدول التي ظهرت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وقد أدركت إيران بالفعل أن اتخاذ مواقف إيديولوجية سيجلب عليها عداوة روسيا.

العامل الثالث: أرادت إيران أن تصبح قوة اقتصادية كبرى في المنطقة وشريكاً موثوقاً به للدول الواقعة جنوبي منطقة القوقاز وفي آسيا الوسطى، ولكي تحقق إيران هذا الهدف كان عليها أن تبدد الشكوك التي ربما كانت تشعر بها هذه الدول حول نيتها الإيديولوجية في المنطقة[200]. **ولذلك كان عليها أن تركز على فائدتها لهذه الدول بصفتها طريقاً للعبور ومنفذاً لها إلى البحار المفتوحة وشريكاً اقتصادياً وتجارياً. ولذلك يمكن القول: إن إيران حرصت من خلال إتباع الأسلوب البراجماتي مع جوارها الجغرافي الشمالي إلى: (1) تعزيز النفوذ الإيراني بطريقة لا تؤدي إلى إثارة الصراع مع روسيا الاتحادية أو أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات، (2) المساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية أو الإيديولوجية أو القومية، التي يمكن أن تمتد إلى داخل الأراضي الإيرانية، أو تتسبب في تدفق المزيد من اللاجئين إلى إيران، (3) تعزيز الأمن في حدودها الشمالية بحسب إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والتقنية، من خلال إقامة علاقات قوية مع هذه الدول أو بعضها إلى مرحلة درجة التحالف**[201]. إزاء المحاولات الإيرانية لتعزيز علاقاتها مع جوارها الشمالي وتأمين ظهيرها الجيوبولتيكي تقف الولايات المتحدة الأمريكية عائقاً أمام التطوير الكامل لهذه العلاقات، فعلى سبيل المثال، عرضت أذربيجان في عهد الرئيس (حيدر علييف) التعاون مع إيران في قطاع النفط، إذ عرضت أذربيجان على إيران حصة بنسبة 10% في الكونسورتيوم (اتحاد الشركات) المشكل لاستغلال جزء من احتياطاتها النفطية، لكن الضغوط الأمريكية – أجبرت أذربيجان على إلغاء هذا العرض، وتوزيع الحصة بين تركيا (3%) وشركة اكسون (**Exxon corporation**) عملاق النفط الأمريكي (7%). وحتى أرمينيا التي تتمتع بأمتن العلاقات مع إيران، كان عليها أن تحذر الاقتراب كثيراً من إيران لئلا تتأثر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ميل الولايات المتحدة المتزايد لصالح أذربيجان دفع أرمينيا إلى الاعتماد أكثر فأكثر على روسيا، وكذلك العمل على توسعة علاقاتها بإيران، بما في ذلك التعاون العسكري[202].

وبالانتقال إلى **الشمال الغربي** تبدو حدود إيران مع تركيا، إذ ورثت الدولتان الإيرانية والتركية عداءً تقليدياً مستحكماً خلال العصور المختلفة انعكس على العلاقات بينهما، وأن الخلافات بينهما

ربما كانت تعود في أحد أسبابها إلى كون تركيا (الدولة العثمانية) **تسيطر على معظم مناطق المجال الحيوي الإيراني وخاصة العراق**، وعندما زالت السيطرة بعد الحرب العالمية الأولى زال سبب الخلاف، وتوجهت علاقات البلدين نحو التعاون وحسن الجوار إثر قيام نظم حكم جديدة في كل منهما وتوجههما نحو تبني العلمانية[203]. وعندما حدثت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 كانت تركيا قلقة بشأن هذه الثورة، وذلك لسببين رئيسيين، **أحدهما:** الخوف من تأثيرات الثورة على التيارات الإسلامية التركية في تركيا، **وثانيهما:** خوفها من فشل الثورة وما يترتب عليها من تفكك إيران لما يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة كردية، عليه كانت سياسة تركيا تجاه الثورة الإيرانية تقوم على عدم السماح لأي من هذين التهديدين بإصابة الهيكل السياسي التركي[204]. لذلك كانت سياستها مبنية على الحذر والمراقبة تجاه الثورة.

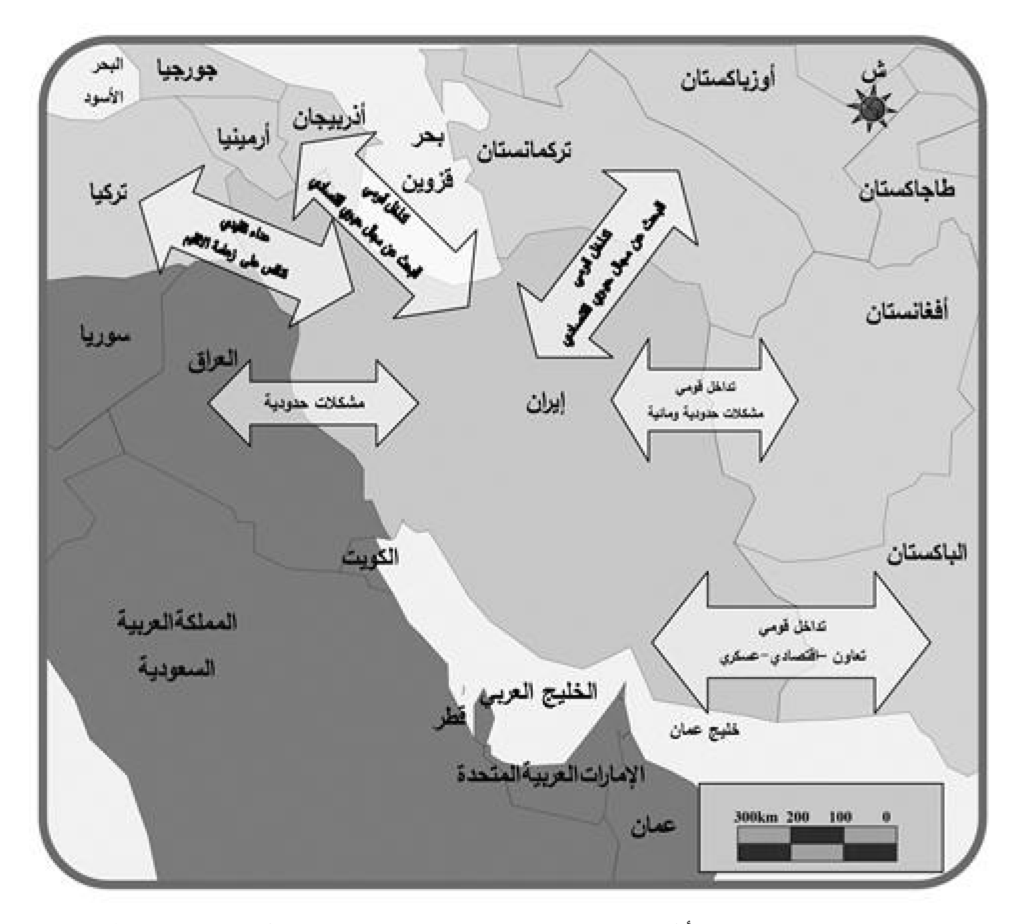
فيما شكلت العلاقات القوية لتركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية و"**إسرائيل**" مبعث قلق لإيران. إلا أن صناع القرار الترك اتبعوا سياسة ذات بعد جيوبولتيكي، محورها الأساس مصالحها في الشرق الأوسط وملء الفراغ الحاصل والحد من الانفراد الإيراني في هذه المنطقة الهامة، كما أن سياستها الجيوبلتيكية هذه قد تبدو أكثر حكمة من السياسات التركية السابقة على الرغم من ثبات المصالح التركية. ورغم تزايد وتيرة العلاقات مع إيران، فإن صناع القرار في تركيا يدركون الخطورة الجيوبولتيكية من محاولات إيران الحصول على تكنولوجيا نووية[205]، إذ يُخشى من أن يؤدي حصول إيران على أسلحة نووية إلى اختلال توازن في ميزان القوة الجيوبولتيكي في منطقة الشرق الأوسط المضطربة تتولى فيها دولة واحدة وضعاً مهيمناً، وفي الوقت نفسه لا تريد تركيا الإخلال بعلاقة متوازنة مع إيران، وفي ضوء لعبة التوازنات الجيوبولتيكية الحساسة تلك، بذلت تركيا جهوداً دبلوماسية لإيجاد حل للمأزق النووي الإيراني مع تأكيدها على عدم السماح باستخدام أراضيها في عمليات عسكرية ضد إيران. خريطة (24).

ث- الموقع الاستراتيجي strategic location: الموقع الاستراتيجي: هو الموقع الذي يضيف للمنطقة التي تسيطر عليها ميزة عسكرية وسياسية واقتصادية عن منافسيها.. وأعلى درجات الأهمية الاستراتيجية تتمثل بالمضائق المائية التي تهيمن على الطرق التجارية فضلاً عن القنوات الملاحية ومن هنا جاء التملك الإيراني لساحل الخليج العربي الشرقي ولساحل خليج عُمان الشمالي، والإطلالة على بحر قزوين، وإذا كان الجيوبولتيكيون الغربيون ينسبون إيران إلى إقليم الشرق الأوسط،

فإنها وبالوقت نفسه تربط هذا الإقليم بالأقاليم المحيطة التي تتمايز عليه، فهي تربط الشرق الأوسط بجنوب آسيا عبر باكستان وبآسيا الوسطى عبر الجمهوريات الإسلامية (تركمانستان على وجه الخصوص) وبإقليم بحر قزوين عبر بحر قزوين نفسه وبإقليم القفقاس التي تطل عليه عبر أذربيجان، وبأوروبا الشرقية والجنوبية عبر إقليم القفقاس والجوار التركي ومع المشرق العربي عبر العراق والشراكة في الخليج العربي ومع الصين ومجالها الجنوبي عبر أفغانستان. ويضفي هذا التنوع الإقليمي أثراً واضحاً على السلوك الإيراني في المجال الدولي من جهة ويؤمن لها من الناحية الجيوبولتيكية تنوعاً لا مثيل له.. ويملي تنوع التضاريس الإيرانية أهمية كبيرة على إنشاء بنية ارتكازية على مستوى رفيع للنقل من طرق مواصلات برية وسكك حديد وموانئ ومطارات وما إلى ذلك. كذلك يملي تنوع الجوار الجغرافي الإقليمي والإرث التاريخي الإيراني الاستعماري نشوء احتكاكات متوالية على الملكية والعائدية والسيادة[206].. وهو أمر يقود بدوره إلى ضرورة تأمين متطلبات الأمن والقوة اللازمة لحماية المطالب للمجالات الحيوية الإيرانية، ومن هنا نستطيع القول بأن القوة الجغرافية الإيرانية تستحق أن تسمى **(بسلطان الجغرافيا في الشرق الأوسط)**.

خريطة (24)

موقع الجوار الجغرافي الإيراني



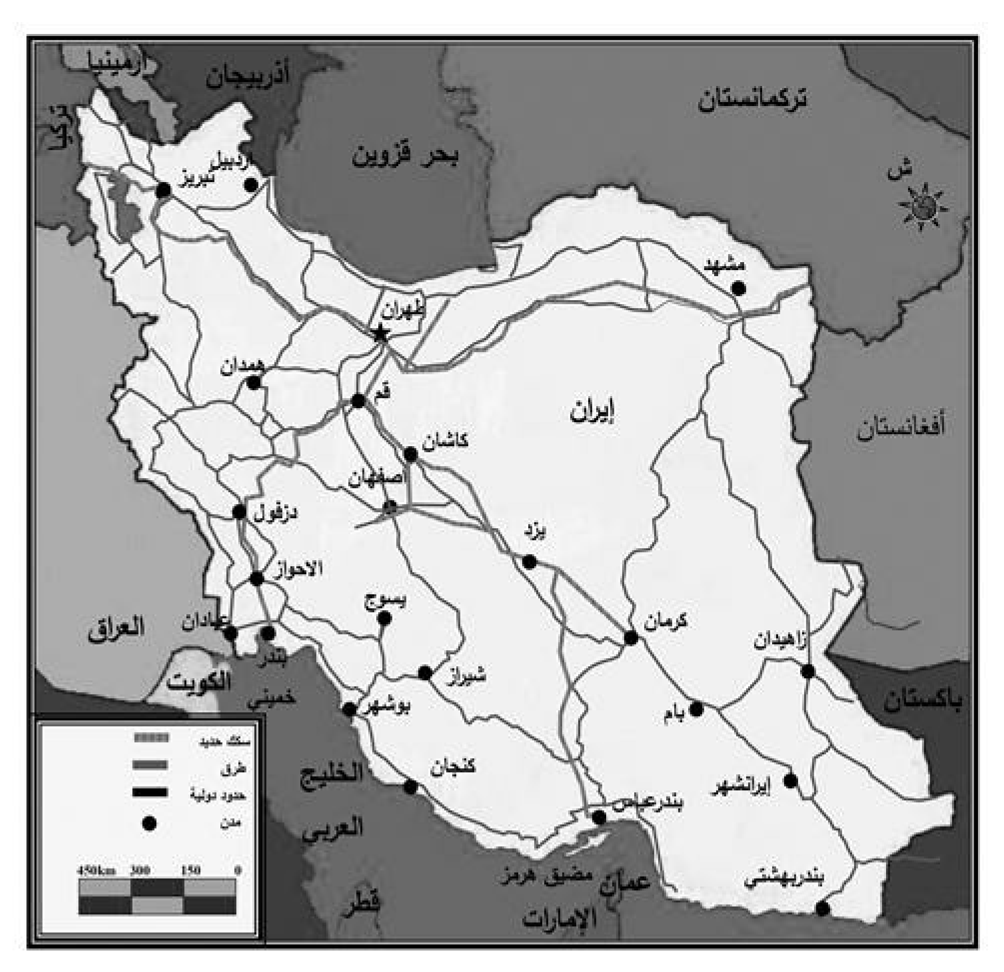
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: ماجد حمود، الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي، دار الرضوان، حلب، ط1، 2003، ص 56.

ثانياً: مساحة الدولة وشكلها الجغرافي: تعد **مساحة الدولة وشكلها الجغرافي** ثاني الأسس التي تقوم عليها جيوبولتيكيا دولة من الدول، إذ يعد العامل المكاني أو بالأحرى مساحة البلاد أحد العوامل التي تحدد مصير الدولة، حيث يرتب اتساع الدولة جملة مزايا سكانية واقتصادية وعسكرية. فهو يساعد على إيواء إعداد كبيرة من السكان، ويمنح الدولة وفرة وتنوعاً في المصادر الطبيعية، فضلاً عن ذلك أن **الاتساع الكبير للدولة من وجهة النظر الجيوبولتيكية، قد يكون عنصراً حيوياً في قدرتها على مقاومة الخصم من حيث إنه يوفر ميزة الدفاع في العمق – Delence in Depth)** وهو مبدأ يمكن تطبيقه سواء بسواء على البلاد ذات المساحة الأرضية الشاسعة، أو تلك التي تستطيع بما لها من قوة بحرية، التحكم في مسطحات مائية كبيرة، فضلاً عن تسهيل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية على مناطق متباعدة عن بعضها تجنباً لتدميرها في حالة الاختراق العسكري الخارجي. وإضافة إلى ذلك فإنه يحول دون إمكانية احتلالها والسيطرة عليها[207]. **وإذا ما حاولنا تطبيق هذه الحقائق الجيوبولتيكية على دولة إيران**، نرى أن (مساحة إيران الكبيرة جداً)*

أتاحت لها ميزات ذات قيمة جيوستراتيجية عالية تمثلت في إيواء عدد كبير من السكان، ووفرت تنوعاً في المصادر الطبيعية، فضلاً على توزيع منشأتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية على مساحتها الشاسعة وخصوصاً منشآتها النووية، مما يجعل أية ضربة استباقية يمكن أن تقوم بها "**إسرائيل**" أو الولايات المتحدة الأمريكية غير مجدية. وعند تطبيق مبدأ "**الدفاع في العمق**" على إيران، نرى أن هذا المبدأ يشكل عامل قوة لها، إذ استفاد صناع القرار السياسي والعسكري من ميزة سعة الدولة الإيرانية في معظم صراعاتها مع القوى الأخرى ولعل أوضح مثال على ذلك في الحرب الإيرانية/العراقية، كما إن مثل هذه الحقيقة غير غائبة عن استراتيجيات القوى الكبرى رغم تطور الأسلحة والمعدات إذ ثبت في الحرب الحديثة (العراق، وأفغانستان) أن الجغرافية تعد عنصراً في معظم صفحات الصراع، وأن قوة الجغرافيا تفوق أحياناً قوة الأسلحة الفتاكة. كما **لشكل الدولة** أثره في قوة الدولة وتوجيه سياستها الخارجية، لأن الدولة إما أن تكون مندمجة متماسكة الأجزاء، وإما أن تكون ذات امتداد طولي. ومن مزايا الاندماج، كما هو معروف، قصر الحدود بالنسبة لجملة المساحة.. وعلى العكس من هذا نجد أن ذات الامتداد الكبير تطول حدودها[208][208]. **وبتطبيق هذه الحقيقة الجيوبولتيكية على دولة إيران**، نرى أن شكل إيران يحمل في طياته نقاطاً واهنة؛ كون إيران ذات شكل طولي يستدق عند طرفيه. إذ يبلغ طولها من أقصى شمالها الغربـي إلى أقصى جنوبها الشرقي نحو 1450 ميلاً (2320) كم. أما حدودها بالاتجاه المعاكس، أي من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربـي فهي 830 ميلاً (1328) كم[209]، وهذا الشكل يبعد كثيراً عن الشكل الدائري المثالي الذي تحتل فيه العاصمة موقعاً مركزياً، وتقل فيه أطوال الحدود إلى حدها الأدنى، ولذا فإن شكل إيران يحمل في ثناياه نقاطاً واهنة إذ يزيد من أطوال الحدود بالنسبة لمساحتها ويترك أراضيها مكشوفة فيصعب الدفاع عنها[210]، ولذا فإن موقع العاصمة (طهران) في الشمال الغربـي من البلاد يجعلها على مسافة بعيدة من مناطق البلاد في الجنوب الشرقي وجنوبها الغربـي، ويعكس السلبيات الناشئة عن بعد المسافة وضعف الاتصال بين أطراف البلاد والعاصمة، من الناحية الاقتصادية والوحدة الوطنية خريطة (25).

خريطة (25)

شكل دولة إيران وموقع العاصمة



المصدر: أطلس إيران، راههاي، مؤسسة جغرافيا يي وكارتو كارافي كيتا شناسي، تهران، ص 12.

ثالثاً: المناخ: تعاني إيران من المناخ المتطرف الجاف الذي يعزى إلى أثر القارية وسيادتها، وإلى البعد عن المؤثرات البحرية الملطفة، فالصيف حار شديد الحرارة حيث تصل درجة الحرارة القصوى في الداخل (50م)، بينما الشتاء قارس البرد تنخفض خلاله الحرارة إلى (–20م) في أماكن متعددة من البلاد وتصل إلى (– 30م) على المرتفعات في شمال غربـي زاجروس، كما تعاني معظم إيران من الجفاف إلا أن الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية تتلقى كميات من المطر تصل إلى (20 سم) في السنة وبخاصة على سواحل بحر قزوين التي تشتهر بالزراعة وبكثرة السكان والعمران. أما منطقة زاجروس الوسطى وكذلك المناطق الغربية من الهضبة الداخلية حول أصفهان وهمدان وشيراز وكرمنشاه مع الامتداد حتى طهران فإنها ذات أمطار قليلة (13 سم) ويندر المطر والسكان في الجهات الشرقية والجنوبية من إيران[211]. إن ثلثي الأراضي الإيرانية يسود فيها المناخ الجاف، في حين يسود في الثلث الآخر المناخ الرطب الذي ينحصر في شمال البلاد. وبسبب اصطدام

السفوح الغربية بجبال زاجروس وهي محملة ببخار الماء لذا فأنها أكثر مطراً من السفوح الشرقية، مما جعلها تشكل المنابع الرئيسة للأنهار الحدودية التي تتجه عموماً نحو الغرب. **اعتماداً على الأسس التي حددها (كوبن) في تقسيم مناخ العالم، يمكن تحديد الأقاليم المناخية الرئيسية في إيران، وهي على النحو الآتي:-**

1. الإقليم الصحراوي الجاف. 2. الإقليم شبه الجاف. 3. إقليم البحر المتوسط.

4. إقليم السهل الساحلي لبحر قزوين. 5. الإقليم البارد.

وهناك تقديرات لمساحة الأقاليم المناخية في إيران وهي على النحو الآتي[212]

1- الإقليم الصحراوي الجاف (700,000) كم ^{2} ويشكل 42,5% من مجموع مساحة إيران

2- الإقليم شبه الجاف، (500,000) كم ^{2} ويشكل 30,3% من مجموع مساحة إيران.

3- مناخ البحر المتوسط، (380,000) كم ^{2} ويشكل 23,1% من مساحة إيران.

4- إقليم السهل الساحلي لبحر قزوين (28,000) كم ^{2} ويشكل 1,7% من مجموع مساحة إيران.

5- الإقليم البارد، (40,000) كم ^{2} ويشكل 2,4% من مجموع مساحة إيران.

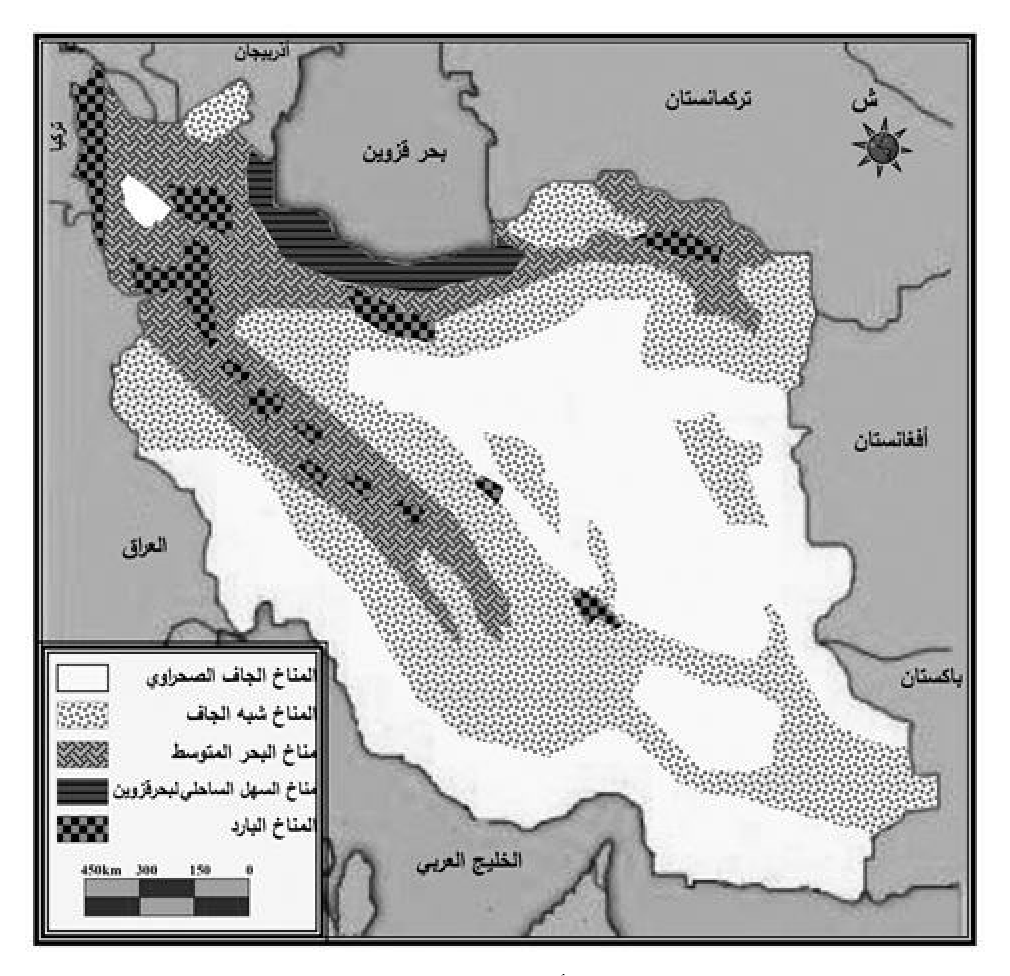
خريطة (26). من خلال هذا العرض للأقاليم المناخية والمساحات التي تغطيها في إيران نستنتج أن (المناخ) قد شكل عامل ضعف في الدولة الإيرانية تمثل في التأثير على الجانب الزراعي وجانب توزيع السكان. ففي الجانب الزراعي تسبب المناخ كذلك التضاريس في عدم وجود مساحات زراعية ضخمة باستثناء سهول بحر قزوين.

وباستثناء الأراضي المزروعة المتناثرة في المحيطات الصحراوية والجبلية تبلغ مساحة الأراضي الممكن زراعتها نحو 170 مليون فدان، تبلغ المساحة المزروعة منها فعلاً 40 مليون فدان نصفها يتبع طريقة الزراعة الجافة، في حين تتركز الزراعة المطرية في الأقاليم الغربية في كردستان وأذربيجان وكرمنشاه، وأما زراعة الري فتسقى أما من نظام "**القنوات**" وهو النظام القديم الذي يعتمد على القنوات التي تجري تحت سطح الأرض، وان كان هذا النظام قد أهمل في الفترة الأخيرة وزاد الاعتماد على الري الحديث من الخزانات، فقد أقيم في إيران عدة سدود على المجاري المائية بغرض ري مليون

هكتار عام 2004. وتسبب الجفاف في إعاقة إقامة السدود على الأنهار مثل كاراج وأراسي لتزويد المدن بالمياه وتوليد الكهرباء[213]. أما فيما يخص جانب توزيع السكان، فقد انعكس تأثير ظروف المناخ السائد وطبيعة السطح المعقدة على تركز السكان، فازداد تركزهم في الأقسام الشمالية والغربية من البلاد من ثم كانت مناطق الاستقرار مستقرة في المنطقة الساحلية المحاذية لبحر قزوين، ومبعثرة بالقرب من الموارد المائية أو حيث توجد ظروف طبيعية جيدة كتربة جيدة، أو على صلة بطرق النقل، في حين قل تركزهم في الأقسام الشرقية، كما وإن بعض الجهات الصحراوية في الداخل تخلو تماماً من السكان. وبذلك يمكن القول: إن الموقع الجغرافي بجانبه المتعلق بالمناخ وما يترتب على ذلك من خصائص كانت على الدوام عاملاً محفزاً للدولة الإيرانية للوثوب على مناطق الخصب وخاصة تلك التي تجاورها غرباً، وهذه حقيقة جغرافية لا مناص منها مثلما أن الجوار الجغرافي هو حقيقة لا مناص منها أيضاً... فالجغرافيا وضعت بصماتها على مدى التأريخ في نمط العلاقات الدولية لدولة فارس وما بعدها من مسميات على هذه الرقعة الجغرافية المجاورة لأرض العرب.

خريطة (26)

الأقاليم المناخية في إيران



المصدر: بهاء بدري حسين، التعدد القومي وآثره في البيئة السياسية لإيران، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد 1989، ص 51.

رابعاً. الموارد المائية: تمتلك إيران مصادر مياه متنوعة. يعد التساقط بأنواعه المصدر الأساس للموارد المائية، لذا فإن نصيب الفرد من الموارد المائية الإيرانية البالغة نحو 129 مليار م^3 تبلغ 1800 م^3[214]. وهي أدنى من نصيب الفرد في معظم دول الجوار الجغرافي الإيراني باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي[215]. وبحسب المقياس العالمي لحصة الفرد من المياه الداخلية المتاحة، تعد حصة الفرد الإيراني قليلة جداً. كما إنها أدنى من المعدل الوسطي العالمي للفرد الذي حدده التصنيف بنحو 12900 م^3/سنة[216]. وتشير بيانات الجدول (8) إلى التصنيف الدولي لحالة المياه حسب حصة الفرد منها.

الجدول (8)

تصنيف كمية المياه المتاحة حسب حصة الفرد

التصنيف (المياه المتاحة)	نصيب الفرد من المياه المتاحة م^3/سنة	التصنيف (المياه المتاحة)	نصيب الفرد من المياه المتاحة م^3/سنة
نادرة	اقل من 1000	**فوق المتوسط**	10000–20000
قليلة جداً	1000–2000	**كثيرة**	20000–50000
قليلة	2000–5000	**كثيرة جداً**	فوق 50000
متوسطة	5000–10000		

المصدر: أحمد عمر الراوي، هل نبغي أن نقلق على مستقبل الموارد المائية العربية، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ع 7، 1999، ص 5.

أما احتياجاتها من المياه المتاحة لها فهي مقسمة كالآتي: 91% زراعية و7% أغراض منزلية و2% صناعية[217].

ويأتي (53%) من مجموع حجم المياه المستخدمة في نشاط الإنسان، من **المياه الجوفية**، وتسهم **المياه السطحية** ب. (47%) فقط من حجم المياه المستخدمة وأغلب هذه المياه السطحية تأتي من المصادر الآتية[218]:

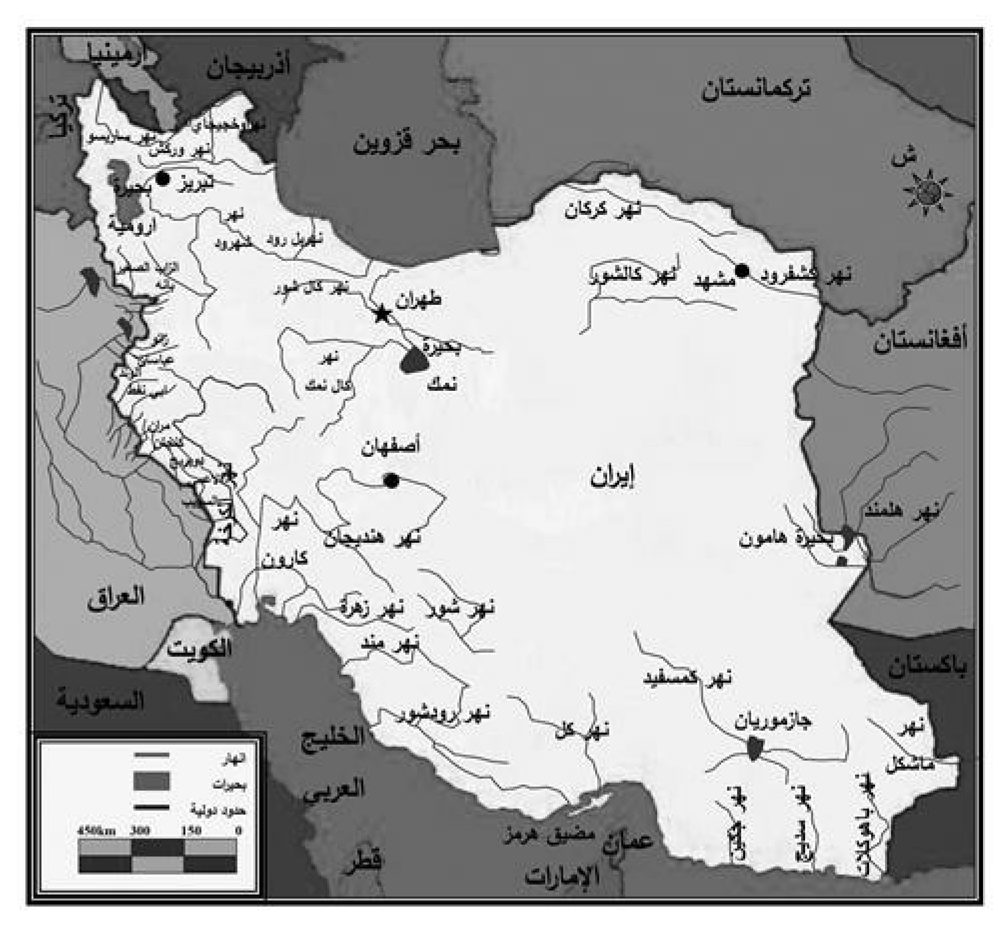
1- (11,1%) سنويا من مياه الأمطار ومياه الصرف من السهول.
2- (3,2%) سنويا عن طريق التدفقات الحاصلة من حدودها مع الدول المجاورة.
3- (50,8%) سنويا عن طريق التدفق الفيضي.
4- (34,9%) سنويا من المياه السطحية على شكل تدفق أساسي.

وتحتضن إيران داخل أراضيها بحرية كبيرة من المياه السطحية العذبة، تمتد شرايين **أنهارها** داخل العراق وأفغانستان وتركيا وأرمينيا، إضافة إلى **أنهارها الداخلية**. أما **البحيرات** فهي عموماً مالحة وقليلة المياه، ويجف الكثير منها أو يتحول إلى مالح وسباخ. وتعد بحيرة (رضائية) من أكبر البحيرات المالحة، فيما تعد بحيرة (هامون) من أكبر البحيرات العذبة[219]. استطاعت إيران أن تسوي معظم مشاكلها المائية مع الدول المجاورة لها عدا أفغانستان كما أسلفنا والعراق الذي بقيت مشكلات إيران تجاهه حتى الوقت الحاضر. في الماضي كانت مشكلة المياه التي كانت تعاني منها إيران سبباً رئيساً في الاندفاع الإيراني نحو جوارها الجغرافي لكسب المياه والأرض معا ويعد **العراق** – أحد الدول التي اندفعت إيران نحوه لتخفف من مشكلتها المائية. إذ كانت إيران ولفترات طويلة تقتضم الأرض العراقية حتى خلقت تخصرات في القسم الوسط من العراق بحيث استطاعت من خلال هذه الإجراءات

الاستفادة من الأنهار الحدودية فهي بالاستحواذ على الأرض استحوذت على أجزاء أخرى من الأنهار لتخفف من أزمتها المائية[220]. لقد عمدت إيران ومنذ العهد الصفوي إلى السيطرة على المناطق المرتفعة، والتحكم في الموارد المائية والضغط على العراق من خلال الاستيطان في هذه المنطقة بصورة مستمرة[221] تحاول إيران استثمار ما توفر لديها من المياه لتحقيق فعلها الاستراتيجي في محيطها الجغرافي الإقليمي **(العراق ودول مجلس التعاون الخليجي)**. بالنسبة **للعراق**، تحاول إيران استغلال الأنهر الصغيرة والوديان والسواقي المشتركة ذات المنبع الإيراني على خمس محافظات عراقية ويصل مجمل عددها إلى (42) نهراً كوسيلة ضغط جيوبولتيكية على العراق. **حيث حذت إيران – حذو جارتها تركيا في حبس المياه من خلال السدود والسماح بتدفق المياه ذات النوعية المتدنية واستعمال مجاري الأنهار لتصريف المياه الملوثة التي تضاف إلى المياه المتدفقة إلى العراق.** أما بالنسبة **لدول مجلس التعاون الخليجي،** فيعتمد **صانعو القرار** في إيران على أن في الإمكان تصدير أكثر من مليار متر مكعب، من مياه الأنهار سنوياً إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تأمل إيران وعلى المدى الطويل أن تصدير المياه إلى دول مجلس التعاون سيجعلها معتمدة عليها في سلعة استراتيجية، ما سيمنح إيران نفوذاً على الضفة الأخرى من الخليج[222]. وهو ما سيتم تناوله بالبحث والتحليل في الفصل الثالث من الدراسة. تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول: أن الموارد المائية الإيرانية تعد أحد عناصر القوة الجغرافية الإيرانية في محيطها الجغرافي الإقليمي خريطة (27).

خريطة (27)

الموارد المائية السطحية في إيران



المصدر: أطلس إيران، راههاي، مؤسسة جغرافيا يي وكارتو كارافي كيتا شناسي، تهران، ص 108.

المبحث الثاني
عناصر القوة الجغرافية البشرية

مما لا شك فيه أن الإمكانية الديموجرافية (**Demographic capability**) تعد معياراً مطلقاً كأحد العناصر الرئيسة التي يعول عليها في تحليل عناصر القوة، وأن أهمية القوة البشرية للدولة تتبع بشكل خاص من الناحيتين: **الاقتصادية والعسكرية**، فمن **الناحية الاقتصادية** التي تتعلق بأهمية القوة البشرية، فيمكن إجمالها في أن الدولة التي تضم عدداً كبيراً من السكان يكون بوسعها إنجاز تنمية نظامها الاقتصادي وتقويته بكفاية إذ إن حجم القوة العاملة يعد أحد العوامل التي يرتكز عليها حجم الناتج الاقتصادي للدولة، والذي يعد من جهته عاملاً مهماً للقوة العسكرية، ناهيك عن كون هذا الحجم السكاني هو مصدر طلب و(سوق) للسلع والخدمات.

أما من **الناحية العسكرية**، فإن العدد الكبير من السكان ضروري لتكوين قوة عسكرية فعالة. فلا توجد قوة عسكرية حديثة ذات تأثير إقليمي إذا لم يكن وراءها عدد كبير من السكان. وعلى الرغم من تقدم التكنولوجيا فإن الأعداد الكبيرة من السكان تبقى تقاتل وتستمر[223]. ويعد العامل البشري ذا أثر جيوبولتيكي في قوة الدولة وضعفها، لأن الإمكانات الاقتصادية والعسكرية لأية دولة تعتمد بشكل كبير على حجم السكان وخصائصهم ومدى تجانسهم وتوزيعهم على أرض الدولة. وإيران التي تمتلك هذا المصدر الكبير يهمها تطويع قوتها المادية التي تتمثل في تركيبه النوعي والعمري لصالح تدعيم قدرتها الاستراتيجية الشاملة، حيث تبنت منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام 1979، سياسة تشجيع الإنجاب وزيادة معدلات النمو السكاني الذي أسهم في تدعيم قوتها البشرية.

وبغية الوقوف على حقيقة سكان دولة إيران والوصول إلى حقيقة قوة أو ضعف هذه العناصر سنقوم بدراستها من حيث حجمها وتوزيعها الجغرافي وتركيبتها السكانية.

أولاً. أصل السكان: يعد الجنس أو السلالة من الطبيعة البيولوجية التي تولد مع الإنسان ولا دخل له فيها فلا يستطيع المجتمع أن يغير من هذه الصفات التي يمتاز بها.

وعند ملاحظة خارطة لتوزيع أنواع الجنس أو السلالة التي ينتمي إليها سكان العالم نرى إيران تقع ضمن الإقليم الذي يسود فيه الجنس القوقازي أو الآري، أو كما يطلق عليه اسم الجنس (الأبيض) أحياناً، وإن كان ينتمي لهذا الجنس ثلاث مجموعات هي[224]:

المجموعات الآرية (القوقازية)

المجموعات الأوربية

المجموعات الهندية و الإيرانية

المجموعات السامية والحامية

إذن ينحدر سكان إيران من مجموعات الآريين الذين دخلوا إيران في الألف الثاني قبل الميلاد في موجات متعاقبة اندمجت مع الأقوام التي سبقتهم والذي كان منهم العيلاميون ومن قبائل الآريون الفرس والميديون والفريثيون وغيرهم، ولقد حكم هؤلاء أجزاء من إيران ولفترات مختلفة وكان لدخول العرب في القرن السابق الميلادي تأثير واضح في التكوين الأثنوغرافي لسكان إيران. وفي الفترة من القرن الرابع عشر الميلادي هاجرت أقوام تركية ومنغولية بأعداد كبيرة هذه الهجرات للأقوام المختلفة واستيطانها في هذه المنطقة قد جعل من المسائل المتعلقة بالجنس واللغة مسألة معقدة. وهذا ما يدعو للقول إن سكان إيران يفتقرون اليوم إلى الوحدة الأثنوغرافية واللغوية، ويفتقر أيضاً إلى إحصاء دقيق لهذه المجموعات، إن أكبر اختلاط عرقي في إيران قد حصل في الأجزاء التي كانت ممراً للجيوش الغازية أو القبائل المهاجرة مثل سيستان وكرمنشاه وعربستان وخراسان وأذربيجان[225].

ثانياً. تطور حجم السكان ونموهم: لعدد السكان ومعدلات نموهم السنوي وزن كبير في وجود الوحدة السياسية وتحديد مكانتها، بل قد يكون واحداً من أهم المتغيرات التي تلعب دوراً في وضع الدولة وما قد تنزلق إليه من مشكلات تؤثر على كيانها وعلى الأمن والاستقرار، وعلى درجة الرخاء والرفاهية فيها، إلا أن تعزيز هذا الوزن يتطلب أن يكون للكيف المتاح أهمية نسبية متميزة تكفل تعظيم الوزن الجيوبولتيكي لتلك الوحدة السياسية[226]. وبغية الكشف عن الوزن السكاني لإيران، لا بد من متابعة تطور حجم ونمو السكان فيها بأقرب فترة زمنية توافرت لها تعدادات أو تقديرات سكانية، لذلك تركزت هذه المتابعة على دراسة النمو السكاني منذ عام 1956؛ حيث بداية العد السكاني، نظراً لعدم وجود بيانات شاملة وميسورة على مستوى القطاعات أو المناطق قبل عام 1956، فقبل هذا التاريخ كان هناك تنوع في المصادر التي يستعان بها في الدراسة، وكان من أهم تلك المصادر الرحالة والدبلوماسيون من مختلف الجنسيات، وبعض الجغرافيين العرب، وهي تبين أعداد وتوزيع السكان في الدولة على أسس غير أكيدة منها عدد الخيام أو المنازل، ويبين الجدول (9) والشكل (1) تطور حجم السكان في إيران خلال الفترة 1900-2010.

الجدول (9)

تطور حجم السكان وكثافتهم في إيران خلال الفترة
1900–2020 (مليون نسمة)

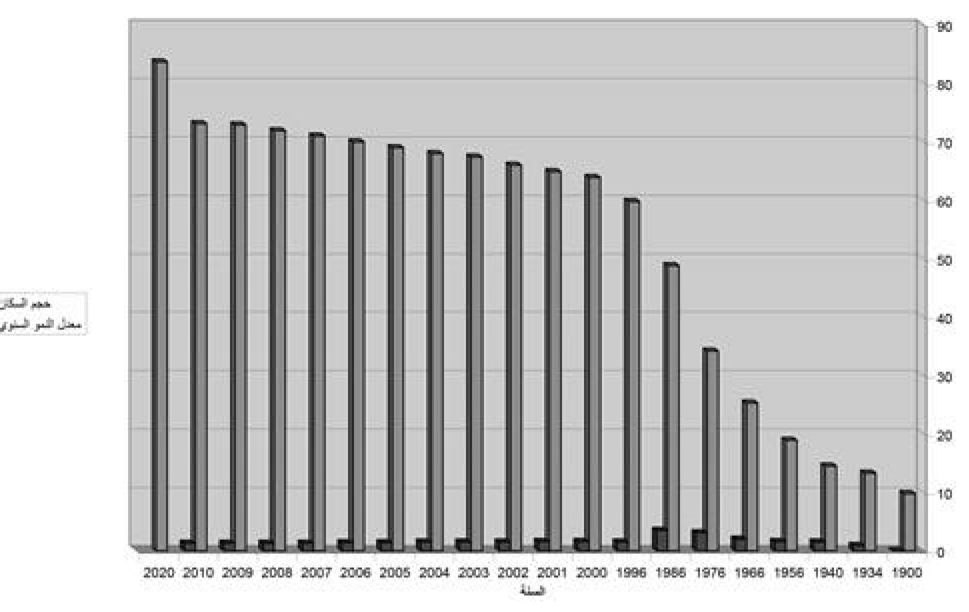
السنة	حجم السكان	معدل النمو السنوي (%)	السنة	حجم السكان	معدل النمو السنوي (%)
1900	9,8	–	2003	67,4	1,6
1934	13,3	0,9	2004	68,0	1,5
1940	14,5	1,5	2005	69,0	1,4
1956	18,1	1,6	2006	70,0	1,4
1966	25,3	2,7	2007	71,0	1,3
1976	34,2	3,1	2008	71,9	1,3
1986	48,8	3,5	2009	72,9	1,3
1996	59,8	1,5	2010	73,1	1,3
2000	63,9	1,6	2020	83,7	-

المصدر: 1. United Nations, Prospect of Word Urbanization 1988, Population Studies, no. 112, New York 1948, p. 212-213.

2. United Nations demographic year book 1996, New York, 1998, p. 168و

3.تقرير التنمية البشرية للأعوام (2002 – 2003 – 2004 – 2005 – 2006 – 2007/2008 – 2009–2010) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي Undp، نيويورك.

شكل (1)
تطور حجم السكان في إيران للفترة (1900–2020)



المصدر : بالاعتماد على جدول رقم ((9

من ملاحظة الجدول السابق والشكل (1) يتضح أن السكان نما بشكل كبير، ويشير الجدول السابق إلى أن سكان إيران قبل عام 1956 قدر بنحو 9,8 مليون نسمة لعام 1900 زاد إلى نحو 13,3 مليون عام 1934 وبمعدل نمو سنوي بلغ 0,9% وان هذا النمو البطيء يعكس مرور إيران **بالمرحلة الأولى من النظرية الديمغرافية الانتقالية أو نظرية النمو الطبيعي للسكان.** حيث الارتفاع بنسبة المواليد وكذا الحال في نسبة الوفيات، وارتفع حجم السكان إلى 14,5 مليون عام 1940، وبمعدل نمو بلغ 1,5%. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بداية التعداد السكاني عام 1956، أظهر حجم السكان ارتفاعاً بلغ 18,1 مليون وبمعدل نمو سنوي بلغ 1,6% ويبدو أن هذا الانخفاض في المعدل السنوي قد يعكس عدم صحة أرقام هذا التعداد، بسبب أن هنالك الكثير من الهيئات التي تَعدّ تعداد عام 1956 غير صحيح وأنه تم تصحيحه بزيادة مقدراها 2,6% أو 5% أو 7%. وفي تعداد عام 1966 أصبح عدد سكان الدولة الإيرانية نحو 25,3 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ 2,7% وبذلك فإن إيران دخلت في بداية النصف الثاني من القرن العشرين في **المرحلة الثانية من النظرية الديمغرافية الانتقالية، وهي مرحلة التزايد السكاني المبكر**، وتزايد النمو السكاني في السبعينيات ليصل حجم السكان وفقاً لتعداد عام 1976 نحو 34,2 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ 3,1% وبسبب انشغال إيران بالحرب مع العراق أدى إلى عدم إجراء تعداد سكاني خلال هذه الفترة المقررة للتعداد وهي عام 1986، إذ كان تقدير سكان إيران نحو 48,8 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي بلغ 3,5 وتعود هذه الزيادة إلى تغيير في سياسات إيران الديمغرافية بعد ثورة عام

1979، إذ تبنت الحكومة الإسلامية هناك سياسات تشجيع الإنجاب، وإلغاء الخطط المتعلقة بالعائلة ال
تبنتها حكومة الشاه السابقة، وشجعت زيادة الإنجاب، وخفض السن القانوني/الأدنى لزواج الفتيات*.
ثم تطور حجم السكان بشكل كبير حسب تعداد 1996 ليصل إلى 59,8 مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني بلغ 1,5%، على الرغم من التغير الذي طرأ في سياسات إيران الديمغرافية بعد نهاية حربها مع العراق لتعيد بناء اقتصادها، إذ اعتبر النمو السكاني السريع على أنه عقبه أمام التطوير الاقتصادي، فتراجعت الحكومة عن سياستها وأصبحت تلك السياسة تميل إلى خفض النمو السكاني، ونسجت سياسات كانت ممنوعة سابقاً ومنها وسائل تحديد النسل(**). وفي عام 1993 أقرت الحكومة الإيرانية مشروع قانون لتشجيع الأزواج على الاكتفاء بثلاثة أبناء فقط. على الرغم من تلك السياسة واصل حجم السكان ارتفاعه ليقدر في مطلع الألفية الثالثة، أي عام 2000 نحو (63,9) مليون نسمة، وبمعدل سنوي بلغ 1,6%، وواصل حجم السكان ارتفاعه ليقدر في عام 2010، ما مقداره (73,1) نسمة، وتقدر الإسقاطات السكانية عدد وحجم عام 2020 بنحو (83,7) مليون نسمة. ويبين الجدول (10) والشكل (2) تطور حجم سكان إيران ودول الشرق الأوسط ونسبتها خلال عامي 1990 و2010.

الجدول (10)
تطور حجم سكان إيران ودول الشرق الأوسط
ونسبتها لعامي 1990 و2010

الدولة	1990		2010		الدولة	1990		10	
	العدد	%	العدد	%		العدد	%	العدد	
إيران	56,5	22,82	73,1	20,24	مصر	57,8	23,28	84,5	
تركيا	56,1	22,61	75,7	20,40	السعودية	16,3	6,56	26,3	
سوريا	12,7	5,11	22,5	6,06	الكويت	2,1	0,84	3,1	
الأردن	3,3	1,33	6,5	1,75	الإمارات	1,9	0,76	4,7	
لبنان	4,5	1,81	7,3	1,96	البحرين	0,5	0,20	0,8	
"إسرائيل"	4,5	1,81	7,3	1,96	قطر	0,5	0,20	1,5	

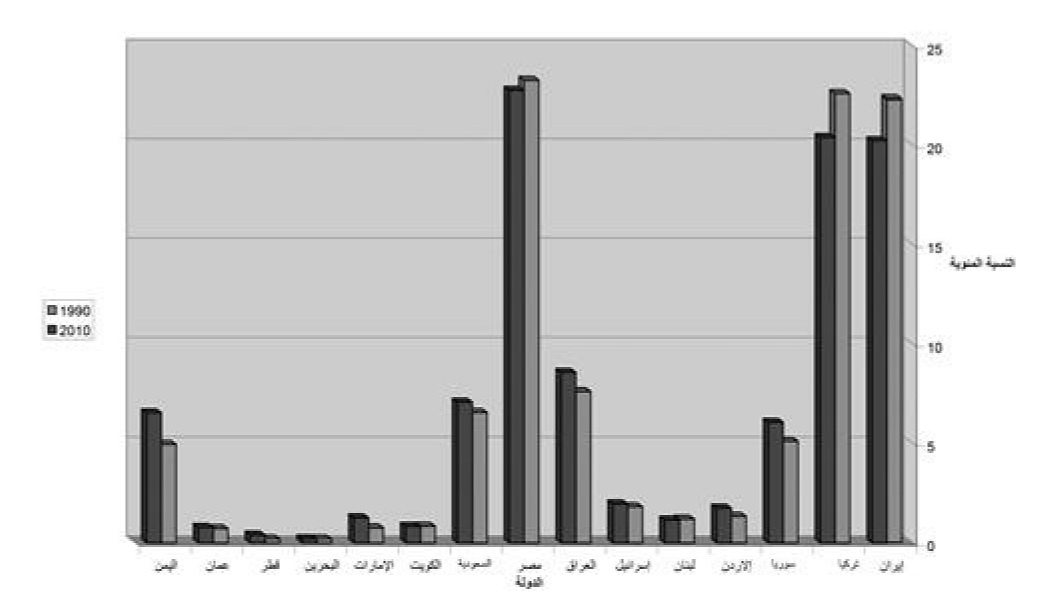
العراق	18,9	7,61	31,5	8,57	**عُمان**	1,8	0,72	2,9	
					اليمن	12,3	4,95	24,3	

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUndp، نيويورك.

شكل (2)

تطور حجم سكان إيران ودول الشرق الأوسط ونسبتها

لعامي 1990 و2010



وفقاً لهذه الإحصاءات تعد إيران أكثر دول المنطقة ثقلاً، إذ يفوق عدد سكانها سكان باقي الدول الشرق أوسطية الأخرى باستثناء مصر وتركيا أيضاً، ويفوق عدد سكانها سكان دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة (23,1) و(36,3) وهو مؤشر إيجابـي لإيران في السيطرة على المنطقة من خلال هذا العامل المهم، الذي يعد اختلالاً في ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران.

ثالثاً. الكثافة السكانية: مقياس يستخدم لقياس معدل تواجد السكان في منطقة ما. أي العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها وهي تعبر عن ضغط السكان على ما تقدم المساحة من موارد مادية واحتمالات مستقبلية، أي أنها ليست عنصراً ثابتاً بل هي عنصر متغير باختلاف الزيادة الطبيعية للسكان سنة بعد أخرى. إلا أن الكثافة العامة للسكان كثيراً ما توصف بأنها مضللة، وذلك لأنها تركز على المساحة بغض النظر عن الإمكانات الاقتصادية لهذه المساحة ومقدار إنتاجيتها[227][227][227]. إلا أنها على وفق منهجية تحليل القوة في الجغرافية السياسية

مهمة جداً، إذ أن الدفاع عن الدولة يشمل أراضيها كلها ولا يعرف التعامل مع جزء دون آخر. **وفي إيران لا يتوزع السكان توزيعاً منتظماً، حيث يرتبط ذلك بالعوامل المؤثرة في التوزيع وفي مقدمتها الماء وشكل الأرض إضافة إلى نمو المدن الكبيرة التي أسهمت في نمط التوزيع بعد تزايد حركة الهجرة من الريف إلى المدينة خاصة فترة ما بعد الخمسينيات من القرن الماضي.** فإيران كما أشرنا عبارة عن هضبة تحيطها جبال مرتفعة وهذه الجبال المرتفعة تشكل حدوداً فاصلة بين إيران وجيرانها. أما الهضبة فتشكل القسم الداخلي لإيران وتؤلف نحو نصف مساحة البلاد وتضم مجموعة من الأحواض المقفلة ذات التصريف الداخلي كما تتميز بمستنقعاتها الملحية الرخوة للتربة وكثرة مياهها وقد أدى ذلك إلى قلة أو انعدام السكان في هذه المناطق في حين تصبح المناطق الأخرى مناطق صحراوية تتخللها الكثبان الرملية ومن هنا فإن الاستيطان يقتصر على هوامش الهضبة أي قواعد الجبال المحيطة بها. أما الجبال، تظهر سلاسل جبال زاكروس التي تفصلها عن سهول الرافدين وتطل على الخليج العربي والتي تتميز بقساوة مناخها ووعرتها مما أدى إلى صعوبة الاستيطان فأصبح التنقل هو السمة السائدة باستثناء مراكز الاستيطان الدائم عند الجداول والأنهار الصغيرة[228]. وتتميز المرتفعات الشمالية والشمالية الشرقية بغزارة أمطارها عند سفوحها الشمالية حيث يتركز السكان عند السهل الفاصل بينها وبين بحر قزوين. أما المرتفعات الشرقية فهي إقليم مقفر لوعورته وقساوة مناخه فأصبح قليل السكان. **لهذه العوامل والخصائص أصبحت إيران تتصف بانخفاض كثافتها السكانية إذا ما قورنت بأقطار العالم الأخرى على الرغم مما تتميز به من ثقل سكاني إلا أن الكثافة هذه في ارتفاع مستمر لارتفاع عدد السكان**[229]. وكما تشير – بيانات الجدول (11). إذ لم تزد على 6 نسمة في الكيلو متر المربع الواحد عن 1900 بعدها ارتفعت إلى 15 نسمة عام 1966 ثم إلى 37 نسمة عام 1996 وإلى نحو 43 نسمة عام 2005 ثم إلى 45 نسمة عام 2009 ومن المتوقع أن تصل إلى 52 نسمة عام 2020. وحيث يتميز السكان بعدم الانتظام في التوزيع لذا فإن الكثافة السكانية تتباين بين مناطق وأقاليم إيران المختلفة وذلك تبعاً لتوافر الموارد المائية والظروف الطوبوغرافية وخصوبة التربة إضافة إلى العوامل الأخرى، حيث تزداد الكثافة السكانية في الجهات الشمالية والشمالية الغربية وخاصة في المناطق المطلة على بحر قزوين ومنطقة أذربيجان بسبب غزارة الأمطار في حين تنخفض في الجهات الجنوبية الشرقية وفي الجهات الوسطى القاحلة وعلى العموم يمكن تحديد مناطق تركز السكان في إيران بالسهول والأحواض الواقعة في الأقسام الشمالية

من جبال زاكروس والسهول المحيطة بمدينة طهران والأحواز وكذلك في الأحواض التي تبدو على شكل واحات والتي قامت بها مدن شيراز وأصفهان وكرمان ومشهد[230].

الجدول (11)

الكثافة السكانية في إيران للفترة (1900–2020)

السنة	الكثافة (نسمة/ كم^2)	السنة	الكثافة (نسمة/ كم^2)	السنة	الكثافة (نسمة/ كم^2)
1900	6	1996	37	2006	44
1934	8	2000	40	2007	44
1940	9	2001	40	2008	45
1956	12	2002	41	2009	45
1966	16	2003	42	2010	45
1976	21	2004	42	2020	52
1986	30	2005	43		

المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (9).

استخرج الباحث الإحصائيات المتعلقة بالكثافة لعامة لسكان إيران باستخدام المعادلة الآتية:

الكثافة السكانية = عدد السكان/مجموع مساحة القطر.

رابعاً. توزيع السكان حسب البيئة (سكان الحضر والريف): يوزع السكان في إيران بحسب مناطق سكناهم وطراز معيشتهم وعلى ضوء ما يتوافر من بيانات إلى ثلاثة أنماط وهم **السكان البدو والقبائل الرحالة والسكان الريف ثم السكان الحضر** ولغاية عام 1966فأن البيانات تظهر هذه المجموعات الثلاث من السكان حيث تتميز كل مجموعة ونمط بخصائص ديموغرافية واقتصادية واجتماعية معينة[231]. إلا أن البيانات اللاحقة تظهر أن هناك نمطين فقط وهما سكان الريف وسكان الحضر حيث تم دمج بيانات (السكان الرحل مع السكان الريف). ويبين الجدول (12) والشكل (3) تطور توزيع السكان في إيران حسب البيئة خلال الفترة 1900–2010.

الجدول (12)

تطور توزيع السكان في إيران حسب البيئة للفترة 1976-2010 (%)

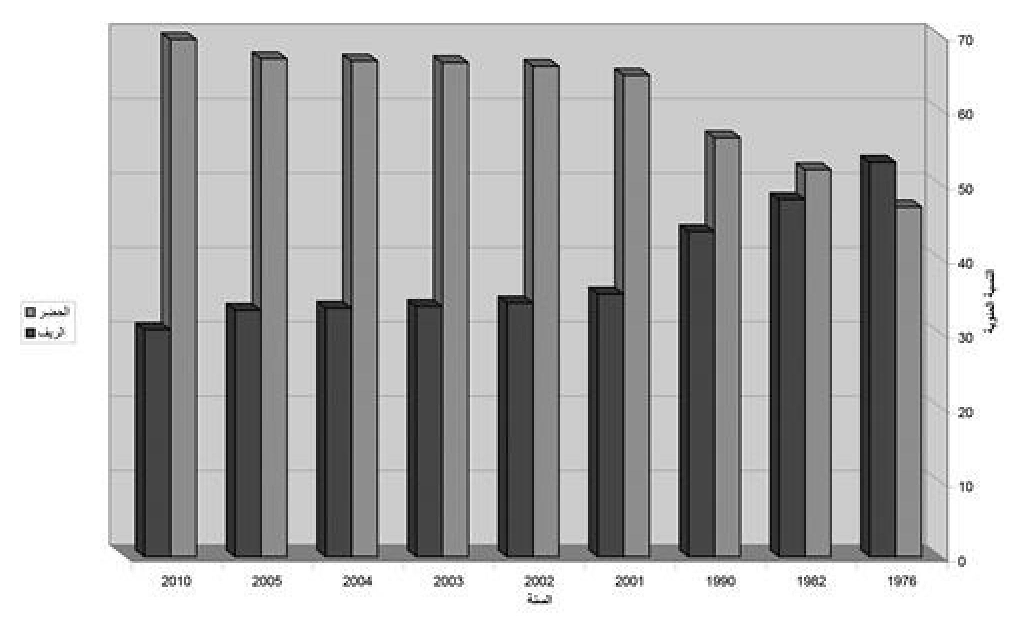
السنة	نسبة السكان (%)	
	الحضر	الريف
1976	47	53
1982	52	48
1990	56,3	43,7
2001	64,7	35,3
2002	65,9	34,1
2003	66,4	33,6
2004	66,6	33,4
2005	66,9	33,1
2010	69,5	30,5

المصدر: 1. United Nations, Prospects of Word Urbanization 1988 Population Studies, No. 112, New York 1989, p. 138.

(2)تقرير التنمية البشرية للأعوام (2003 - 2004 - 2005 - 2006 - 2007/2008 - 2009)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي Undp، نيويورك.

شكل (3)

تطور توزيع السكان في إيران حسب البيئة



المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (12).

يتضح مما تقدم، وكما هو واضح من الجدول والشكل السابق. تناقص سكان الريف وازدياد سكان الحضر بصورة مستمرة هذه الزيادة في نسبة السكان الحضر يرجع إلى تزايد حجم الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية والناجمة عن تناقص معدلات الوفيات لتحسن الظروف الصحية والمعاشية للسكان. إن ما شهدته إيران من نمو سريع للسكان الحضر يعكس عملية التحضر المعاصرة والتي تتمثل في تزايد عدد وحجم المدن وأدائها الوظيفي، فقد نمت المدن الكبيرة نمواً متزايداً وسريعاً، وتأتي أهمية هذه المدن في كونها عواصم إقليمية أو تقدم وظائف رئيسة إدارية وتجارية مما يمكن اعتبارها أقطاباً اقتصادية. وتعد **طهران** مثلاً لنمو المدينة السريع حيث تعد المدينة الرئيسة في إيران إذ نمت بخطى سريعة خلال القرن الماضي بينما قدر عدد سكانها عام 1900 بنحو 200 ألف نسمة ارتفع إلى نحو 500 ألف نسمة عام 1940 وإلى 1,5 مليون نسمة عام 1956 وإلى 2,7 مليون نسمة عام 1966. وإلى 5,7 مليون نسمة عام 1982، وإلى 14 مليون نسمة حسب تعداد عام 2007. وتعد مد **أصفهان** ثاني مدينة في عدد سكانها بعد طهران إذ بلغ عدد سكانها حسب تعداد عام 2007 (3,4) مليون نسمة وترجع أهمية مدينة أصفهان إلى كونها مركزاً لحوض زراعي بالإضافة إلى موقعها بين قمم الجبال والصحراء مما جعل لها أهمية بالنسبة إلى طرق المواصلات والتجارة إضافة إلى كونها مركزاً صناعياً. أما **مشهد** فأصبحت المدينة الثالثة والتي بلغ عدد سكانها (2,4) مليون نسمة عام 2007، ترجع أهميتها إلى كونها مركزاً دينياً وتجارياً. وتحتل **تبريز** المدينة الرابعة حيث يبلغ عدد سكاذ

نحو (1,6) مليون نسمة وهي بذلك تعد اكبر مدن أذربيجان حيث تعد مركزاً زراعياً وصناعياً بالإضافة إلى أهمية موقعها القريب من الحدود التركية. وهناك مدن أخرى يزداد عدد سكانها على مليون نسمة مثل **كرج** (1,3) **وشيراز** (1,2)[232].

خامساً. التركيب العمري – النوعي: تعد دراسة التركيب العمري والنوعي على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، ذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً وتحديد الفئات المختلفة التي لها ارتباط بقوة الدولة، لذلك تضييق دائرة النظرة الجغرافية السياسية في مثل هذه الظاهرة لتتسع في جوانب يتم التركيز عليها مثل تحديد حجم الذكور أو حجم الفئات القادرة على العمل وحمل السلاح أو إبراز صورة الأنشطة الاقتصادية وحجمها واتجاه مسارها المستقبلي[233]. وفيما يخص التركيب العمري تلجأ الدراسات السكانية إلى التصنيف الشائع ذي الفئات العمرية الثلاث وهي:

أ- فئة السكان أقل من (15) سنة.

ب- فئة السكان بين (15-65) سنة.

ج- فئة السكان (65) سنة فأكثر.

ويبين الجدول (13) والشكل (4) التركيب العمري لسكان إيران للفترة (2001-2020).

الجدول (13)

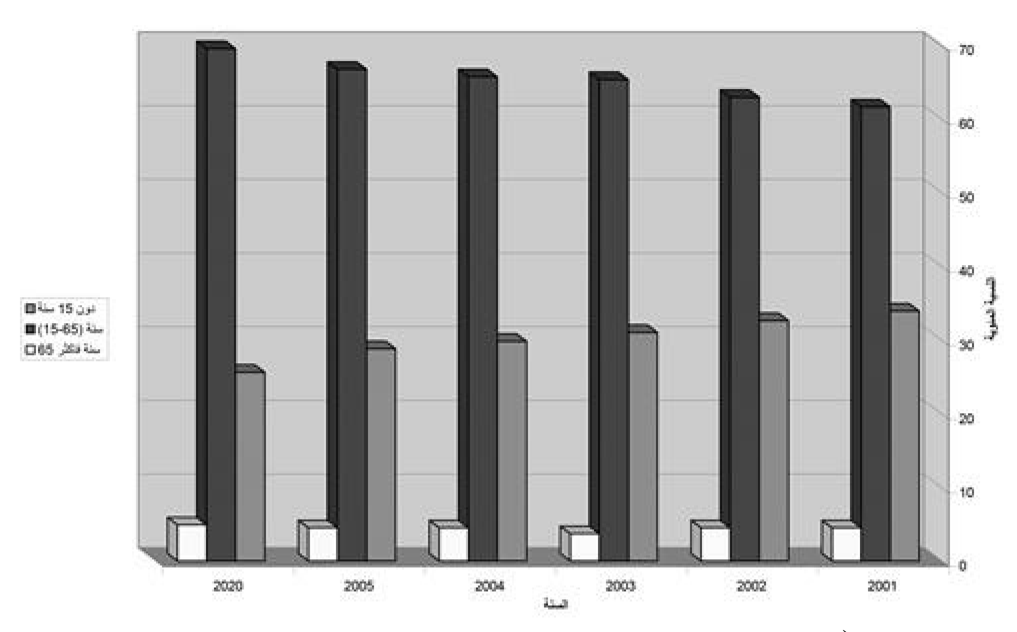
التركيب العمري لسكان إيران للفترة من 2001-2020

الفئات العمرية	السنوات					
	2001	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2020**
نسبة السكان دون 15 سنة	33,9	32,6	31,0	29,8	28,8	25,6
نسبة السكان بين (15-65) سنة	61,6	62,9	65,3	65,7	66,7	69,5
نسبة السكان من عمر (65) سنة فأكثر	4,5	4,5	3,7	4,5	4,5	4,9

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأعوام (2003، 2004، 2005، 2006، 2007/2008) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي Undp، نيويورك.

شكل (4)

التركيب العمري لسكان إيران للفترة (2001–2020)



المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (13).

يتضح من الجدول والشكل أعلاه ارتفاع الفئة العمرية الوسطى للسكان وبالتالي يمكننا القول **إن المجتمع الإيراني هو مجتمع شاب** وهذا يعني بأنه مجتمع يتمتع بقدرات وطاقات بشرية فعالة ونشيطة تمكنه من القدرة على النهوض والتطور في المستقبل، فارتفاع نسبة حجم الفئة الوسطى، والتي تشكل أكثر من نصف أجمالي عدد السكان الإيراني يدل على ارتفاع فئة المنتجين اقتصادياً وبالتالي تتعاظم قوة الدولة طالما أن السكان هم المنتجون وهم المستهلكون والمحاربون. وتشير الدراسات المستقبلية كما مبين في الجدول أعلاه إلى ارتفاع نسبة الفئة السكانية الوسطى على نسبة الفئتين الأولى والثالثة، **وبالتالي بقاء المجتمع الإيراني مجتمعاً شاباً**، إذ من المتوقع في عام 2020 أن ترتفع نسبة الفئة السكانية الوسطى إلى (69,5%) في حين ستكون نسبة (فئة السكان أقل من 15سنة) (25,6%) أما نسبة فئة السكان من عمر 65 سنة فما فوق فستبلغ نحو (4,9%). أما **التركيب النوعي** والذي يعني تقسيم السكان إلى ذكور وإناث، وما اصطلح عليه ديموغرافياً **بنسبة النوع** أو **الجنس** وضمن ما اتفق عليه عالمياً وهي أن **نسبة النوع** تكون طبيعية في حالة عدم تجاوز الذكور (104,5) مقابل (100) أنثى وتظل منطقية إلى حد ما كان الذكور (107) مقابل (100) من الإناث. وتشير بيانات – الجدول (14) نسبة النوع لسكان إيران.

الجدول (14)

نسبة النوع لسكان إيران للفترة (1976-2010) (%)

السنة	عدد الذكور (مليون نسمة)	النسبة المئوية	عدد الإناث (مليون نسمة)	النسبة المئوية	إجمال عدد السكان (مليون نسمة)	نسبة النوع
1976	17,7	51,75	16,5	48,25	34,2	106
1986	24,6	51,45	23,4	48,55	48,2	104,7
1996	30,65	51,25	29,15	48,75	59,8	103,9
2006	36,1	51,49	34,0	48,51	70,1	105,2
2010	37,1	50,75	36,0	49,25	73,1	105,08

المصدر.1 : United Nations, Demoqraphic Year Book, 1998, p. 18.

2)تقرير التنمية البشرية لعامي 2006، 2010 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي Undp، نيويورك.

تبين بيانات الجدول أعلاه زيادة طفيفة في نسبة عدد الذكور من إجمالي عدد السكان. وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تشكل عائقاً أمام تكوين قوة عسكرية تقليدية – اقتصادية إيرانية لا يستهان بها في منطقة الشرق الأوسط.

سادساً. التركيب الإثني: يتصف المجتمع الإيراني بتنوع في قومياته ولغاته ولهجاته مما جعل منه تركيباً اثنياً غير متجانساً بحيث خلف – بدوره – مشاكل سياسية واجتماعية مستديمة غير قابلة للحل بشكل ديمقراطي أو حلول منصفة لصالح التركيب القومي في موازنته لعناصره المكونة له وعندما يتشكل بناء إثني متنوع في قومياته من الطبيعي أن يصبح متبايناً في لغاته ولهجاته؛ لأن لكل قومية لغة خاصة بها تعكس أصلها العرقي وتراثها الاجتماعي ولكل قومية طائفة دينية تعرض معتقداتها الروحانية وتساعدها في ضبط أو تحديد أنماط سلوك بنائها الاجتماعي ومعتقداتهم الروحية [234]. وتوضيحاً لما تقدم نذكر التركيب الإثني للمجتمع الإيراني بالصورة الآتية:

أ- **التركيب القومي:** تتسم قاعدة القوى البشرية في إيران بوجود انقسامات عرقية عميقة الجذور، حيث لا يظهر الانسجام الإثنوغرافي واللغوي بين القوى التي تكون الشعوب الإيرانية لأنها تضم عدة

قوميات متباينة تتداخل فيما بينها. ومما يؤدي إلى ازدياد الانقسام بين تلك القوى ويعكس حالة الضعف في التركيب البشري هو التباين الجنسي والتباين الاجتماعي فالأكراد مثلاً (أرمن) في الأصول من الناحية الجنسية وهم (آريون) من الناحية اللغوية. في حين ينتمي (القاشقاني) إلى الجنس المغولي بينما لغتهم هي اللغة التركية. وقبائل (البختياري) تنتمي إلى (النرديين) في حين أن لغتهم الآرية، وهكذا بالنسبة للقوى أو الجماعات الأخرى[235]. **ولعل للموقع الجغرافي أثراً في هذا الانقسام والتعقيد حين كانت هذه البلاد منطقة التقاء عدد كبير من الشعوب بوصفها جسراً برياً يربط بين الشرق والغرب في العالم القديم ومنذ أقدم العصور التاريخية**. ويبين الجدول (15) والشكل (5) القوميات الرئيسة في إيران ونسبتها من إجمالي عدد السكان.

الجدول (15)

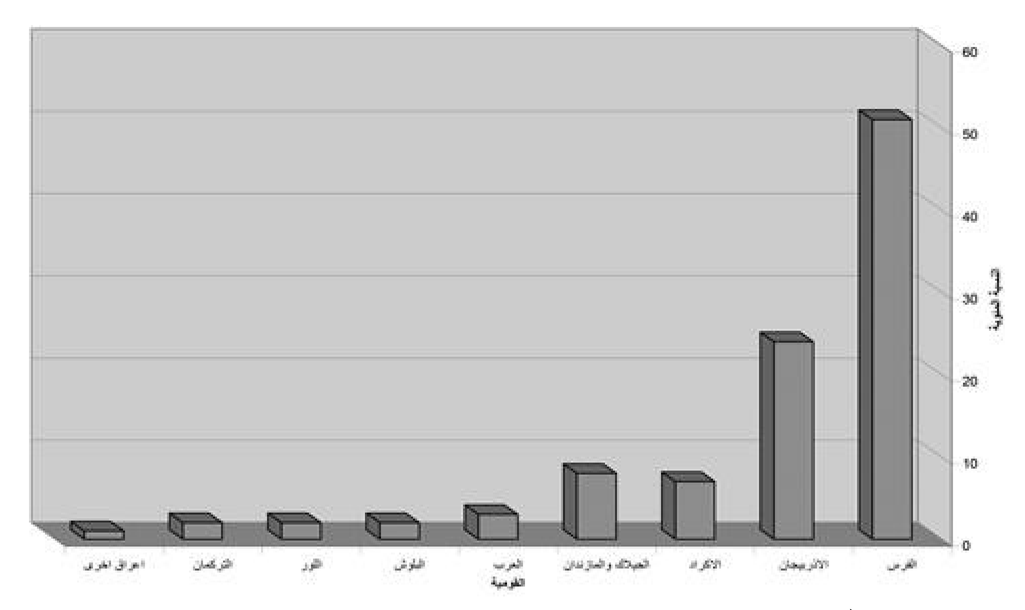
حجم القوميات ونسبتها في إيران حسب تقديرات الأمم المتحدة عام 2010

القوميات	نسبتها من إجمالي سكان إيران%	القوميات	نسبتها من إجمالي سكان إيران%	القوميات	نسبتها من إجمالي سكان إيران
الفرس	51	الجيلاك والمازندان	8	اللور	2
الأذربيجانيون	24	العرب	3	التركمانيون	2
الأكراد	7	البلوش	2	أعراق أخرى	1

المصدر: التقرير الاستراتيجي الخليجي 2009-2010، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2010، ص 140.

شكل (5)

حجم القوميات ونسبتها في إيران حسب تقديرات الأمم المتحدة عام 2010



المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (15).

يظهر من التركيبة السكانية الأثنية في إيران، أن الدولة متعددة القوميات، مع وجود قومية مهيمنة وهي الفارسية وهذا يشكل عامل ضعف في جسد الدولة الإيرانية، خاصة في منطقة قلقة جيوبولتيكيا تتداخل فيها مشاكل القوميات وتستغل لغير صالح الدولة من قبل دول الجوار والقوى العالمية، وتشير هذه الإحصاءات إلى أن إيران تضم نحو (49%) من غير الفرس، وهذا يخلق للدولة مشكلات جيوبولتيكية متعددة لا سيما وان سياسة القومية المهيمنة التي تتبعها الدولة تساعد على التنافر بين هذه القوميات وبالتالي إلى تفتت الدولة خاصة عندما يكون هناك صراعات لهذه الدولة مع قوى عالمية وإقليمية، وقد لا تظهر هذه المشكلات في حالة السلم ولكنها ستكون واضحة المعالم عند وجود حالة ضعف في الدولة المركزية. فضلاً **عن ذلك، تسبب التوزيع الجغرافي لعدد من القوميات في أطراف إيران في إحداث تداخل بين التكوين الديمغرافي ومحيطها الجغرافي العربـي** منه وغير العربـي. حيث إن إيران تشتبك ديموغرافياً مع محيطها الجغرافي على ستة محاور هي: (محور الأكراد، محور العرب، محور الأرمن) محور الأذربيجانيين، محور البلوش، محور التركمان). **توضيحاً لما تقدم، تُظهر الدراسة التوزيع الجغرافي للقوميات في إيران وما أحدثته من مشكلات جغرافية سياسية، فضلاً عن تحليل السلوك السياسي الإيراني في التعامل معها** خريطة (28).

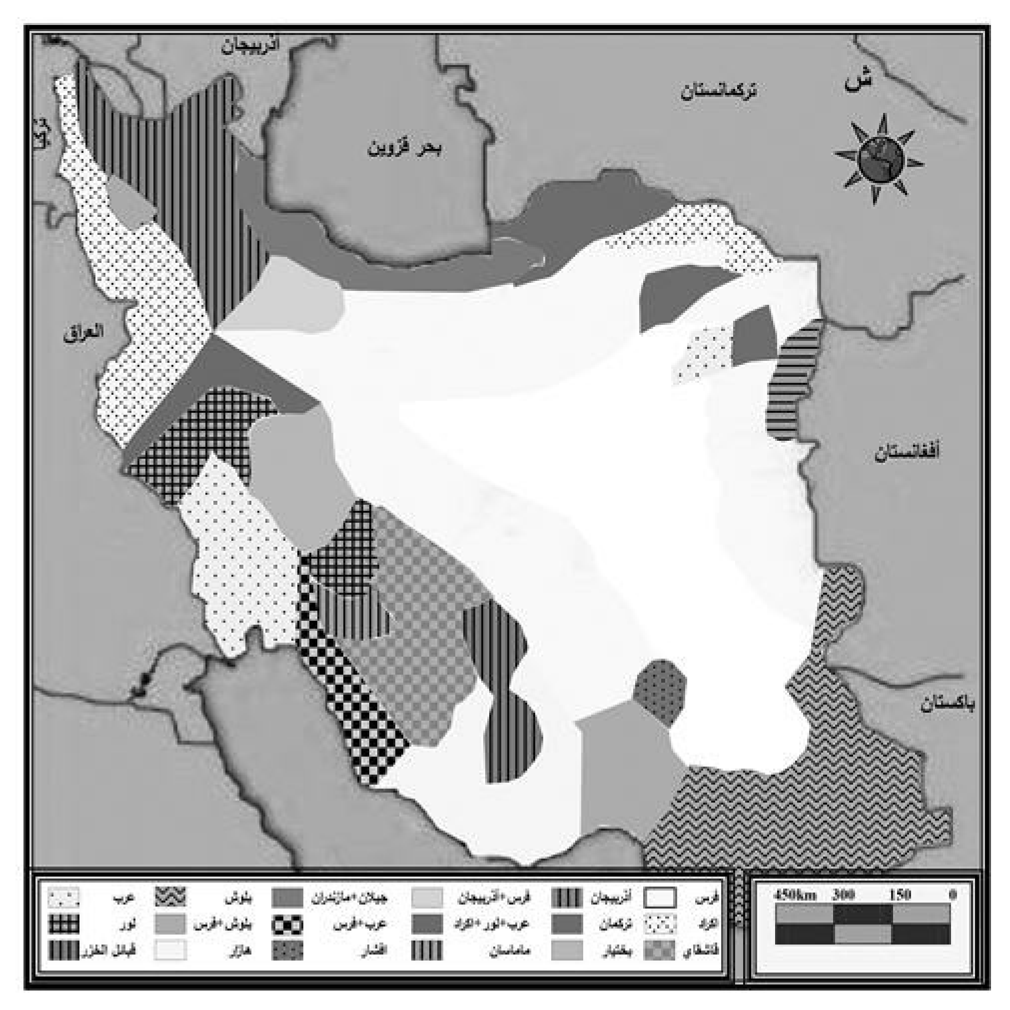
- **الفرس:** يتمركز الفرس الذين يشكلون النسبة الغالبة من مجموع السكان في إيران في وسط زاكروس والبرز ومنخفضات قزوين، احتل الفرس وعلى مر العصور موقعاً متميزاً في إدارة شؤون إيران سواء في المواقع السياسية أو في المؤسسات العسكرية، مما ولد

لديهم عقدة التفوق العنصري وجعلهم يضطهدون القوميات الأخرى، ويستحوذون على مجمل الوظائف المهمة الرئيسة في إيران[236]. ويبدو أن سيادة الدين الإسلامي في الدولة الإيرانية لم يكن العامل الحاسم في خلق الوحدة الوطنية، إذ ساد الشعور القومي على مدى التأريخ الإيراني، مما ولد رد فعل لدى القوميات الأخرى، ترى الدراسة بأن الخارطة السياسية الشرق أوسطية يغلب عليها الشعور القومي، وقد يتعدى ذلك إلى عموم العالم الإسلامي.

- **الأذربيجانيون:** يكثر وجود الأذربيجانيين أو الأتراك الأذريين كما يطلق عليهم بشكل عام في إقليم أذربيجان الشرقية والغربية، كما يسكن قسم منهم شمال مدينة طهران[237]. وكان التاريخ الحديث للأذربيجانيين تاريخاً عنيفاً ومضطرباً. ففي عام 1917، عندما قسمت بلاد فارس (إيران) ما بين البريطانيين والروس، وقع الأذربيجانيون الإ تحت منطقة النفوذ القيصري الروسي لغاية 1918. وفي أعقاب استقلال إيران، وقع الأذربيجانيون مرة أخرى تحت سيطرة النفوذ السياسي السوفيتي، وذلك مع احتلال شمال إيران من قبل الجيش الأحمر عام 1942، وعدّ قيام جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية في عام 1945 بمثابة اعتراف رسمي فقط بالمطالبة الأذرية بقوميتهم، وإن كان ذلك ضمن بنية دولة سوفيتية، **وفي إيران** قامت حركات المقاومة المحلية بثورتين أحبطتا في عامي 1920 و1945، وكانت غير قادرة على استخلاص أية تنازلات سياسية من الحكومة المركز وعلى العكس من ذلك، فالخوف من التجزئة القومية شجع الحكومة المركزية تحت حكم زمن الدولة

خريطة (28)

التوزيع الجغرافي للقوميات في إيران



المصدر: بهاء بدري حسين، التعدد القومي وأثره في البيئة السياسية لإيران، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد 1989، ص 90. أطلس إيران، راههاي، مؤسسة جغرافيا يي وكارتو كارافي كيتا شناسي، تهران، ص 12.

الشاهنشاهية على تحريم استخدام اللغة الأذرية التركية في المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام[238]. ويبدو أن التطورات التي حدثت مؤخراً في الجمهوريات السوفيتية السابقة وظهور جمهورية أذربيجان المستقلة، قد أحيت من جديد القومية الأذرية الإيرانية، في وقت تحاول فيه كل من إيران وتركيا كسب النفوذ والسيطرة على كامل المنطقة وقد دعمت أذربيجان المظاهرات الجماهيرية التي حدثت في أوائل عام 1994 في (المنطقة الأذرية الإيرانية) والتي طالبت بمزيد من الحكم الذاتي[239].

- **الأكراد:** تمتد مناطق الأكراد في الأقاليم الغربية من إيران، ويتركز وجودهم في إقليم كردستان وأذربيجان الغربية وكرمنشاه ولورستان كامتداد للمنطقة الكردية في العراق

وتركيا وفي بعض مناطق من شمال خراسان وفارس وكيرمان وبلوخستان. يذكر أن الأكراد محرومون من المشاركة في الحكم، فلم يمثلهم سوى أربعة نواب (في عهد الشاه) وقد انتفض الأكراد أكثر من مرة لنيل حقوقهم التي يرون أنها مشروعة. إلا أن الحكومات الإيرانية كانت حازمة مع الجماعات المناهضة والثائرة ومن أشهر ثوراتهم تلك التي توجت بإقامة جمهورية مهاباد بمساعدة (الاتحاد السوفياتي السابق) في أعقاب الحرب العالمية الثانية بيد أن هذه الجمهورية لم تدم سوى اقل من سنة قبل أن تحتل من قبل الجيش الإيراني. على الرغم من إتباع الشاه سياسات شجعت الأكراد على الانخراط في المجتمع الإيراني إلا أن الضغوط الإيرانية لاستيعابهم لم تكن متماسكة، وكانت شديدة الوطأة كالتي في تركيا. وفي عام 1979، حاول الأكراد الإيرانيون تنظيم أنفسهم في منطقة ذات حكم ذاتي غير أن محاولتهم أمام إصرار الحكومة الإيرانية على رفض مطالبهم[240].

- **العرب:** يكثر وجودهم في الأجزاء الجنوبية الغربية من إيران في منطقة عربستان وفي أجزاء من إقليم فارس، اتسم السلوك السياسي الإيراني تجاه هذه الأقلية القومية بالإهمال والتهميش الأمر الذي أدى بأبناء هذه الأقلية إلى تشكيل حركات معارضة لعل من أهمها (**جبهة تحرير عربستان**) التي تأسست عام 1964، تتلخص مطالبها بالحصول على مكاسب سياسية وممارسة حقوقهم القومية أو المطالبة بالحكم الذاتي[241].
- **البلوش:** ينتشر البلوش في الجزء الجنوبـي الشرقي وقسم من الصحراء الشرقية المتاخمة لحدود باكستان وأفغانستان تتبع في مناطق البلوش السياسة نفسها المتبعة في منطقة عربستان، وتعد مناطقهم ومناطق الأكراد والعرب من أكثر المناطق المتخلفة والمهملة من جانب الحكومات الإيرانية المختلفة.
- **التركمان:** يقطن التركمان في المناطق الشمالية الشرقية من إيران وفي المناطق المتاخمة لدول آسيا الوسطى المجاورة لإيران.
- **الأرمن:** ينتشر الأرمن في شمال غربـي إيران جوار جمهورية أرمينيا كما يتركز جزء منهم في المراكز الحضرية[242].

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول: إن السلوك السياسي لصناع القرار في إيران اتسم وفي كل

المراحل على تحجيم دور هذه الأقليات بإجراءات متعددة مما ولد شعور بالاضطهاد لدى هذه القوميات وإلى سلوك معارضة تطالب بحقوقها. **وتعد مثل هذه المناطق مواطن ضعف جيوبولتيكية في جسد الدولة الإيرانية من خلال دعم القوى الخارجية لهذه الأقليات.**

ب- التركيب اللغوي: صاحب التنوع القومي في إيران تنوع لغوي، زاد من التباعد بين القوميات، بدلاً من أن يساعد على التآلف والتقارب. نظراً لما يشكله الفرس من ثقل ديموغرافي جعلت **اللغة الفارسية** اللغة الرسمية للدولة وإلى جانبها **توجد عدة لغات متنوعة وقريبة الشبه باللغة الفارسية** تنتشر في شمال مرتفعات البرز في كل من مازندان وكيلان كما تتحدث بها قبائل اللور البختيارية. وتنتشر **اللغة التركية** بين جماعات العزيري في أذربيجان وبعض قبائل الخمسية في فارس والتركمان في خراسان إضافة إلى جماعات القاشقائي الذين يسكنون في شيراز وأواسط زاجروس. وتنتشر اللغتان **الكردية والبلوشية** وهما تنتميان إلى اللغات (الهندو – أوروبية) في الجهات الزراعية والمراكز الحضرية معاً حيث ينتشر الأكراد والبلوش في الغرب الإيراني. ويتكلم الآثوريون الذين تتركز معظم أعدادهم بالقرب من بحيرة رضائية اللهجات الأرمينية والفارسية أيضاً. وتنتشر **اللغة الدارفيدية** في بولجستان في الشرق وتنتشر **اللغة العربية** في منطقة الأحواز وعلى طول الساحل الموازي للخليج العربي[243]: ويظهر الجدول (16) المجاميع اللغوية ونسب المتكلمين فيها لمجموع السكان.

الجدول (16)

المجاميع اللغوية ونسب المتكلمين فيها لمجموع السكان في إيران

اللغة	نسبة المتكلمين فيها	اللغة	نسبة المتكلمين فيها
الفارسية	58	**الكردية**	9
التركية	26	**(5) لغات أخرى**	7

المصدر: التقرير الاستراتيجي الخليجي 2009–2010، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2010 ص 140.

ت- التركيب الديني: كما اتصف المجتمع الإيراني بتنوع قومياته ولغاته اتصف أيضاً بتنوع دياناته، وينقسم سكان إيران إلى **أقلية غير مسلمة وأغلبية مسلمة، الأقلية غير المسلمة** تشتمل على[244]:

- **الآثوريين:** من النسطوريين والكاثوليك متمركزين في غرب أذربيجان.

- **الزوروسترانيين:** وهم أقلية باقية من دين إيراني قديم متواجدين في كرمان ويزد وطهران.
- **الزرادشتيين:** ويقيمون في طهران ويزد وكرمان وشيراز وأصفهان.
- **المسيحيين:** يتركز معظمهم في الجهات الشمالية من إيران كما يتركز قسم منهم في المراكز الحضرية الكبيرة مثل طهران وأصفهان وتبريز.
- **اليهود:** يتركز معظمهم في طهران، معترف بهم دستورياً إذ كان لهم مقعد وأحد في البرلمان الإيراني قبل عام 1979. وقد تقلص عددهم على اثر الهجرة التي توجهت إلى فلسطين المحتلة.

أما **الأغلبية المسلمة** فإن أغلبيتهم يعتنق **المذهب الجعفري** (الاثني عشرية). والأقلية هم **السنة** الذين ينحدرون من قبائل عربية وكردية وتركمانية وبلوشية وهزارية. ويظهر الجدول رقم (17) التركيب الديني في إيران (%).

الجدول (17)

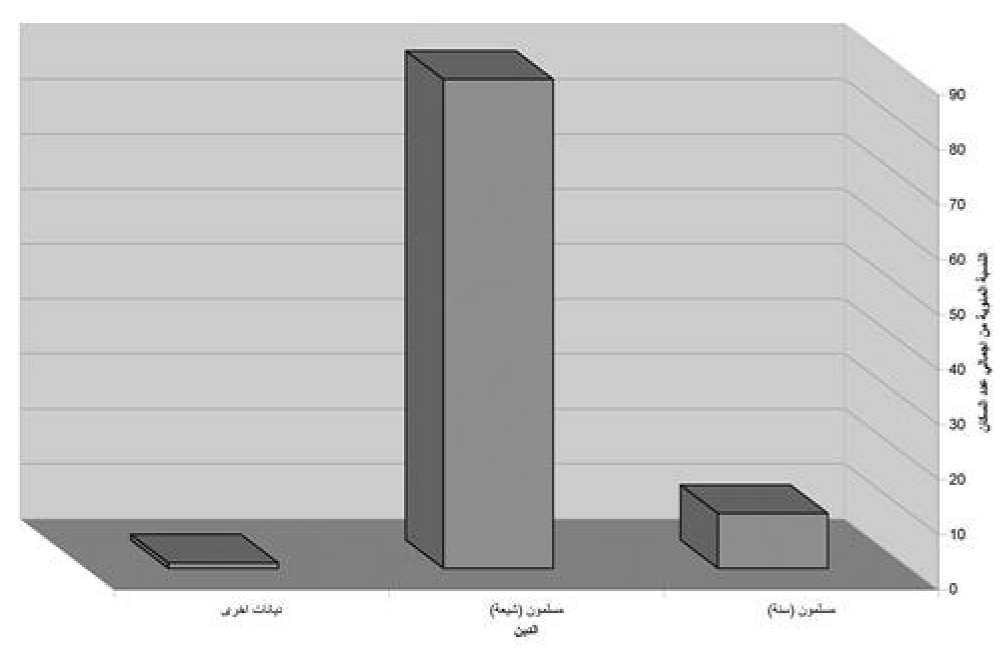
التركيب الديني في إيران (%)

الدين	النسبة المئوية من إجمالي عدد السكان
مسلمون (سنة)	10
مسلمون (شيعة)	89
ديانات أخرى	1

المصدر: أنتوني كورد سمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد (إيران والخليج: البحث عن الاستقرار) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، 2008، ص 325.

شكل (6)

التركيب الديني في إيران



المصدر: بالاعتماد على جدول (.(17

ويتبين من الجدول أعلاه أن نسبة المسلمين في إيران تكاد تكون مطلقه إذ وصلت إلى نحو 99% من إجمالي السكان في إيران، **وهذا في مفهوم الجغرافيا السياسية يعد عامل قوة للدولة الإيرانية** إذ أن وحدة الدين عامل مهم في تماسك الدولة جيوبولتيكياً، **وحتى على مستوى المذاهب الإسلامية نجد سيادة المذهب الجعفري بنسبة تصل إلى نحو 89%، وهذه النسبة تشكل انسجاماً كبيراً في توجيه السياسات الخارجية والداخلية**، إذ أن المعروف أن الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط تتأثر كثيراً بمحاور الأقطاب الطائفية مما يجعل منها عنصر توازن في المنطقة، والمتتبع للخارطة الجغرافية السياسية للعالم الإسلامي ما قبل الحرب العالمية الأولى نجد أن خلق مثل هذه المحاور الجيوبولتيكية، كانت منطلقاً من رؤية مستقبلية لحتمية الصراع بين القوى الفاعلة في المنطقة، مثل تركيا (الدولة العثمانية سابقاً) والمنطقة العربية خاصة الجزيرة العربية.

سابعاً. التركيب الاقتصادي: يهدف التركيب الاقتصادي إلى معرفة حجم ومستقبل القوة العاملة والقوة العاملة الفعالة التي تمارس نشاطها فعلاً في النشاطات الاقتصادية في الدولة. ففعالية السكان لا تقل أهمية عن عدد السكان؛ لأن قدرة السكان على المشاركة في بناء دولتهم وتطويرها وتقدمها تعد من أهم عناصر قوة الدولة ومن العوامل التي تساهم في ذلك ارتفاع المستوى التعليمي والتدريب التقني. وبتحديد ملامح النشاط الاقتصادي للسكان نستطيع أن ندرك أهمية عناصرها وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية وكذلك الوقوف على نسبها وحجمها وأثرها وتوزيعها على القطاعات

الاقتصادية المختلفة أيضاً ومعرفة حجم القوة العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية ومدى إسهام المرأة في القوة العاملة ومستوى التعليم للسكان[245]. وفي الحقيقة هناك اختلافات كثيرة لمضامين ومفاهيم السكان في سن العمل وقوة العمل المشتغلة أو العاطلة وذلك لاختلاف الدالات والحدود والمقاييس والأعمال التي اتخذتها وتبنتها كل دولة. والمعروف أن سن العمل أو التشغيل تنحصر في الغالب بين سنة الخامسة عشرة والستين من العمر حيث تمثل هذه الفئات مجموع الطاقة البشرية التي يمكن الانتفاع من قدراتها العقلية والجسدية في مجالات العمل المتنوعة. أما غير العاملين والفئات العاجزة فهم الأطفال والإحداث دون السن المذكورة، والكبار الذين تجاوزوا سن الستين. **ولأجل تحديد طاقة العمل البشرية لا بد من الاعتماد على عموم السكان لتحديد الفئات الثلاث الرئيسة وهي**[246]:

1- فئة الأطفال والأحداث وهم عادة من تتراوح أعمارهم بين (0–14) عاماً وتحسب أحياناً بين (0–19) عاماً.

2- فئة الشباب والقادرين على العمل وهم من تتراوح أعمارهم عادة بين (15–60) وتحسب أحياناً بين (20–65) عاماً.

3- فئة الشيوخ والعاجزين عن العمل ممن تتراوح أعمارهم بين (60 – فأكثر) وأحيانا تحسب (65 فأكثر).

وفي إيران ومعظم دول الشرق الأوسط نظراً لما حصل فيها من توجه نحو التعليم لا سيما في مراحلها الأولى من ذلك ترى الدراسة أن التوجه إلى العمل في الغالب هو بعد العشرين من العمر. على الرغم من أن هذا الافتراض لم يكن دقيقاً فهو يختلف بين الريف والحضر كما يختلف بين الحضر حسب المستوى المعاشي للعائلات وأخيراً يختلف من دولة لأخرى، ولعل تحقيق هذا الافتراض ضعيف في إيران وعلى وجه الخصوص في الريف الذي لا يزال يعاني كثيراً من أسباب التخلف. وفي ضوء المعطيات المتاحة ترى الدراسة أن حساب طاقة العمل تتركز ما بين (20–65) سنة، وهو الأقرب إلى الدقة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية باعتبار أن هذا العامل يُعد سمة في قوة الدولة، ووفق معطيات الجدول (18) يتبين ارتفاع الفئة العمرية الوسطى للسكان (وكما بينت الدراسة دلك في موضوع التركيب العمري للسكان). لأن النسب التي حددت الدراسة بموجبها طاقة العمل البشرية تمثل الواقع الديموغرافي ولا تمثل الواقع الفعلي والاقتصادي لهذه الطاقة حيث توجد نسبة كبيرة من هؤلاء

القادرين على العمل ديموغرافياً هم غير قادرين عليه فعلياً بشكل مؤقت وأحياناً بصورة دائمية وهم عادة طلاب المراحل الثانوية وطلاب الجامعات والمعوقين والسجناء والعاطلون عن العمل وربات البيوت. ويبين الجدول (18) قوة العمل، التي يقع على عاتقها النشاط الاقتصادي في إيران للفترة (1956-2009).

الجدول (18)
قوة العمل، التي تقع على عاتقها النشاط الاقتصادي في إيران للفترة
(1956-2010) (مليون نسمة)

السنة	قوة العمل (مليون)	النسبة من إجمالي عدد السكان	السنة	قوة العمل (مليون)	النسبة من إجمالي عدد السكان
1956	5,9	31,20	2000	24,2	37,02
1966	6,8	27,12	2007	27,71	38,27
1985	11,2	25,82	2010	29,23	38,92

المصدر: (1) عباس فاضل السعدي، سكان إيران والتنوع الأثنولوجي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد 15، 1985، ص 232.

(2)منظمة العمل الدولية، (ILO)، الأمم المتحدة قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة السكان الذين يقعون خارج النشاط الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع نسبة الإعالة بينهم، وبذا يقع على الشباب الذين يمارسون النشاط الاقتصادي العبء الأكبر في سبيل توفير مصادر العيش لهؤلاء، ويعني أيضاً وجود ضغط متزايد على نظام التعليم. أما عن توزيع العاملين على النشاطات الاقتصادية فتظهر الدراسة هنا الفعاليات الأساسية وهي الزراعة والصناعة والخدمات ويبين الجدول (19): النسبة المئوية للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في إيران لأعوام (1999 - 2004 - 2007).

الجدول (19)
النسبة المئوية للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في إيران الأعوام
(1999 - 2004 - 2007) ومعدل التوظيف للفترة (1996-2005)

القطاعات	1999	2004	2007	معدل التوظيف وفقاً للنشاط الاقتصادي للفترة

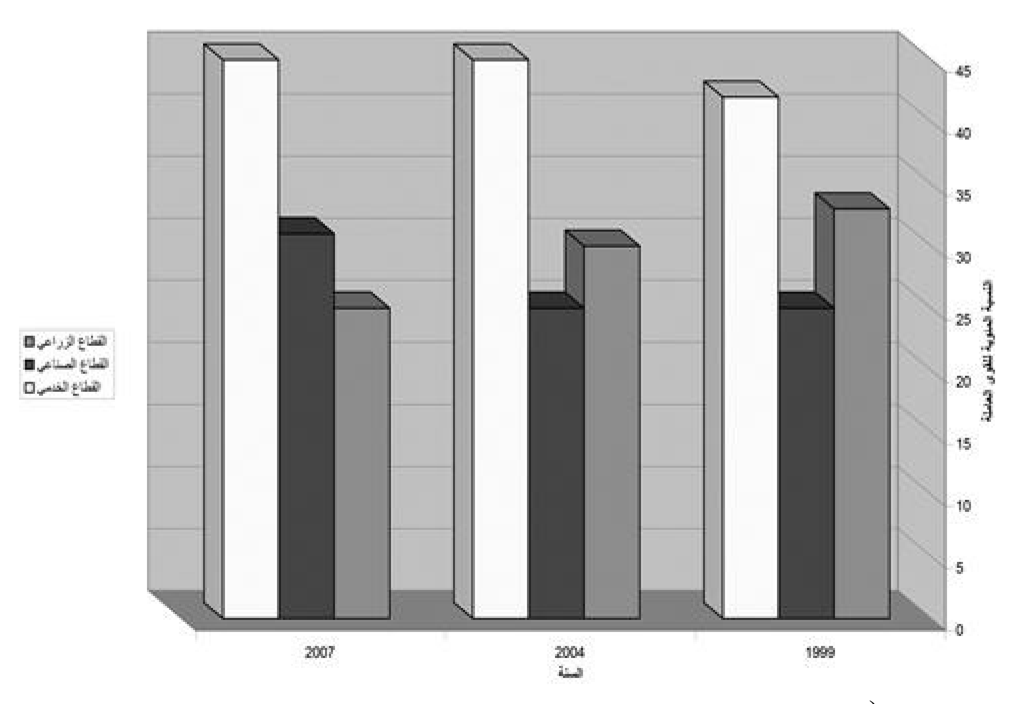
	%	%	%	(2005-1996)
القطاع الزراعي	33	30	25	25
القطاع الصناعي	25	25	30	30
القطاع الخدمي	42	45	45	45

المصدر: (1) منظمة العمل الدولية(ILO) ، الأمم المتحدة قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

(2)تقرير التنمية البشرية للعام 2007/2008 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(Undp) ، نيويورك.

شكل (7)

النسب المئوية للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية



المصدر: بالاعتماد على جدول (19).

ومن مؤشرات الجدول السابق يمكن ملاحظة هيمنة **القطاع الخدمي** على نسبة القوى العاملة إذ احتل المرتبة الأولى بنسبة 45% على التوالي لعامي 2004، 2007، فيما شهد **القطاع الزراعي** انخفاضاً من 30% إلى 25% من إجمالي القوى العاملة للفترة نفسها، وقد يكون سبب هذا الانخفاض

الاعتماد على التطبيقات الزراعية بشكلٍ أوسع من السابق، فيما زادت نسبة العاملين في **القطاع الصناعي** من 25% إلى 30% للفترة ذاتها – مما يعني التوسع في الأنشطة الصناعية.

ثامناً. معدل الفقر والبطالة والأمية: تبين أرقام البنك الدولي أن (معدل الفقر)* في إيران انخفض من ما يقرب ب. (40%) قبل الثورة الإسلامية في عام 1979 إلى حوالي (20%) في عام 2007، فيما انخفض إلى (8.1%) في عام 2005 وذلك مع وجود اختلافات بسيطة نسبياً بالنسبة لمعدل الفقر في المناطق الحضرية والريفية حيث بلغت تلك النسبة (7%) و(10%) على التوالي ومع ذلك تبقى معدلات الفقر متباينة بصورة كبيرة بين المحافظات، إذ تتراوح ما بين (1,4%) إلى (23%)[247]

[247]. جاء هذا الانخفاض في معدلات الفقر على الرغم من الحرب والعقوبات الاقتصادية وانخفاض الدعم الدولي إذ حققت الحكومات الإيرانية إدارة جيدة للموارد وتحقيق أقل نسبة من الهدر مع نظام رعاية اجتماعية جيدة. فيما بلغت قيمة الدخل التقديرية (معدل قوة الشراء بالدولار الأمريكي) في عام 2003 (3,094) دولار للإناث و(10,856) دولار للذكور ارتفعت في عام 2005 إلى (4,478) دولار للإناث و(11,363) دولار للذكور[248]. ومن ناحية أخرى، تواجه إيران مشكلة (البطالة)*، ففي سنة 1998 كانت تواجه على الأقل ما يقارب من 3 ملايين شخص بلا عمل، حيث بلغ معدل البطالة 13,5%[249][249]. وطبقاً لبيانات منظمة العمل الدولية بلغ معدل البطالة الإجمالي 11,5% في عام 2004، انخفضت إلى 10,6% و10,5% في العامين 2007 و2008 على التوالي، ثم ارتفعت إلى 14,6% في عام 2010[250]. وتفوق نسبة البطالة بالنسبة للإناث ء بالنسبة للذكور وكما تشير – بيانات جدول (20).

الجدول (20)

نسبة البطالة بحسب الجنس في إيران للعامين 2007-2008

السنوات	بطالة إناث (% من الإناث في القوى العاملة)	بطالة ذكور (% من الذكور في القوى العاملة)
2007	15,9	9,3
2008	16,8	9,1

المصدر: منظمة العمل الدولية(ILO) ، نيويورك قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

وإن كان معدل البطالة في العالم يصل إلى 9,7%[251]. فإن مؤشرات البطالة في إيران تفوقها. وبالتالي يمكن القول: **إن تفشي البطالة في إيران يعد نقطة ضعف لديها**؛ لذلك أولت الحكومات التي توالت على السلطة في إيران اهتماماً خاصاً بالتعليم، فعملت على مكافحة الأمية والقضاء عليها فأسست لذلك مجموعة من المؤسسات منها: اللجنة الوطنية لمكافحة الأمية، ومؤسسة الجهاد الوطني لمكافحة الأمية وغيرها. وعندما قامت الثورة الإيرانية عام 1979 عدة نفسها ثورة ثقافية تهدف إلى التأثير بشكل فعال في قيم أفراد المجتمع، إذ أنشأت الدولة ما سمي ب. (المجلس الأعلى للثورة الثقافية). في سبيل القضاء على الأمية، ورفع مستوى التعليم بما يتواكب مع المستجدات على الساحة الإيرانية، وقامت المنظمة بالتعاون مع جهات أخرى ورجال الدين بمهام تعليم الذين لم ينخرطوا في النظام التعليمي الأساسي في عموم إيران فمنهم في سن التعليم، وتعليم الكبار المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وإعداد كتب دراسية ومواد تعليمية تتوافق مع الثقافة الإيرانية، وتحفيز المواطنين عبر الوسائل المادية والروحية لجذبهم لفصول محو الأمية. وحققت إيران بهذا انخفاضاً ملحوظاً في معدل الأمية لدى نسبة كبيرة من الإيرانيين حيث انخفضت من 52% قبل قيام الثورة الإسلامية إلى 8,1% في عام 2008[252]. ونتيجة لهذه الجهود أيضاً ارتفع معدل المتعلمين المجتمع الإيراني البالغين من عمر 15 عاماً فما فوق للفترة (1995-2005) إلى (76%) للإناث و(88%) للذكور[253]. كما بذلت وزارة التربية والتعليم في إيران جهوداً كبيرة لجعل المجتمع الإيراني مجتمعاً متعلماً، الجدول (21).

الجدول (21)

مجموع نسب الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي

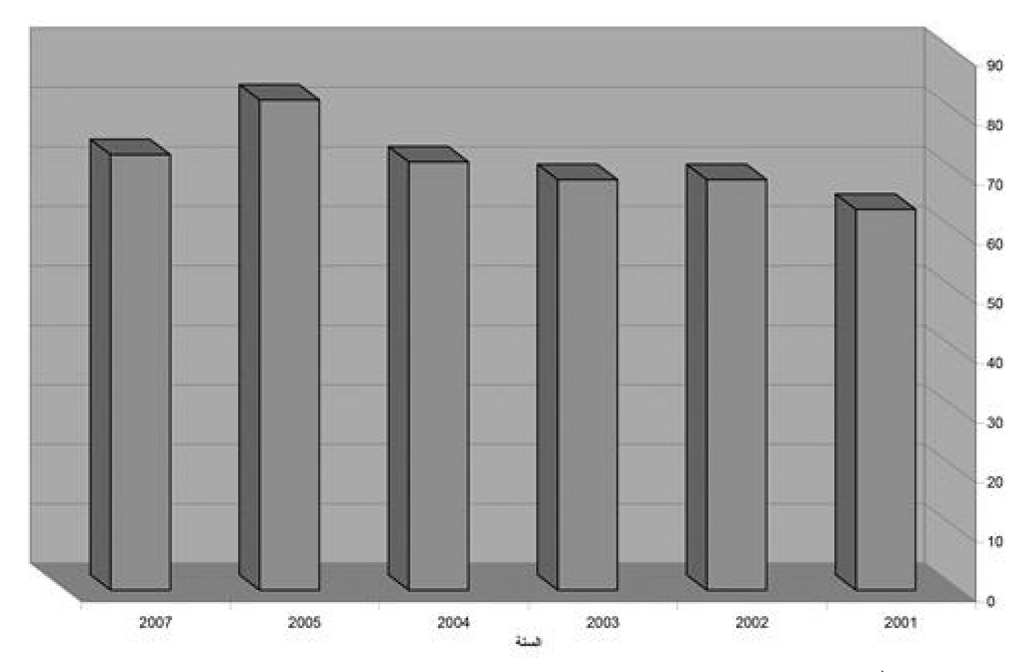
للأعوام (2001- 2007)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2007
مجموع نسب الالتحاق الإجمالية	64	69	69	72	82,4	73,2

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأعوام (2003-2004-2005-2006-2008/2007) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (Undp)، نيويورك.

شكل (8)

مجموع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي للأعوام 2001-2007



المصدر: بالاعتماد على جدول (21).

ولأجل تحقيق أهدافها في مجال التعليم، خصصت إيران جزءاً من الناتج القومي بلغت نسبته عام 1990 (4,1%) وفي عام 2005 (4,7%)[254]. ومع هذه الجهود التي تبذلها منظمة محو الأمية ووزارة التربية والتعليم في إيران إلا أن الإحصائيات والأرقام تشير إلى أن إيران لا تزال تواجه مشاكل في ارتفاع أعداد الأميين، فلا يزال في إيران حالياً (14) مليون أمي[255]. مما يتضح أن إيران أدركت أهمية العامل البشري كـ (عنصر قوة) من حيث تفوقها العددي، وتميز التركيب العمري بالفتوة، فعملت على تجسيد هذه القوة البشرية وتحويلها إلى قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة وهذا ما يمنحها تفوقاً بالمقارنة مع الدول المجاورة.

تاسعاً. دور السكان في القدرة العسكرية الإيرانية: على الرغم مما تعانيه إيران من انقسامات عرقية ولغوية فإن القوة البشرية الكبيرة وفرت لإيران فرصة إعداد مؤسسة عسكرية مهيمنة وفعالة في جانبها البشري الذي ترك آثاره بتضافره مع عوامل أخرى في رسم السياسة الإيرانية ونزوعها نحو الهيمنة والتوسع باتجاه الدول التي تراها مجالاً حيوياً لها. حيث أظهرت إيران قدراً من التماسك الملحوظ على الرغم من انقساماتها، إذ تمكنت من ضبط الحركات الانفصالية ومنع تنامي تأثير حركة الأقليات القومية خارج حدودها إلى تلك التي تماثلها في الداخل، كما تجنبت تأثير التطورات التي

أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي والمشاكل التي تلت ذلك بين الجمهوريات الجديدة وخاصة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، واستطاعت تطويق الأزمة مع أفغانستان[256]. ومن أجل استخراج القيمة النوعية لناتج التأثير السوقي الذي تمثله القوة البشرية العسكرية الإيرانية بغض النظر عن قيمتها الكمية، لا بد من الإشارة إلى بعض العوامل الضرورية التي تزيد من فاعلية القوة البشرية من ناحية، وتترك أثارها في الوقت نفسه في الفئات العسكرية منها، من ناحية أخرى، ولعل من أهم هذه العوامل **(الحالة المعنوية للسكان)** التي تتأتى من مدى إيمانهم بالأهداف المعلنة، وإمكانية زجهم وإشراكهم للدفاع عن تلك الأهداف، لذا نلاحظ أن النظام السياسي عمل على ترسيخ وتوسيع دائرة الإيمان بطروحاته الفكرية[257]. وهو ما وفر له طوال السنوات منذ انتصار الثورة الإسلامية تأييداً واسعاً بين مختلف شرائح المجتمع الإيراني من خلال تبنيه لمشروعات تتلامس في نتائجها مع الشعور الوطني الإيراني، وهذا ما نجد مصداقيته في عدم التخلي عن البرنامج النووي الذي يعده الإيرانيون جميعاً مشروعاً وطنياً وقومياً، وبالتالي يمكن القول: إن هذا العامل أعطى قدرة لإيران في إمداد قواتها المسلحة بإعداد بشرية كبيرة عن طريق التأثير في حالتها المعنوية إيديولوجياً. ويبين الجدول (22) والشكل (9) تطور حجم القوة البشرية العسكرية الإيرانية في عقد التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي.

الجدول (22)
تطور حجم القوة البشرية العسكرية الإيرانية
للفترة (1990–2009) (ألف فرد)

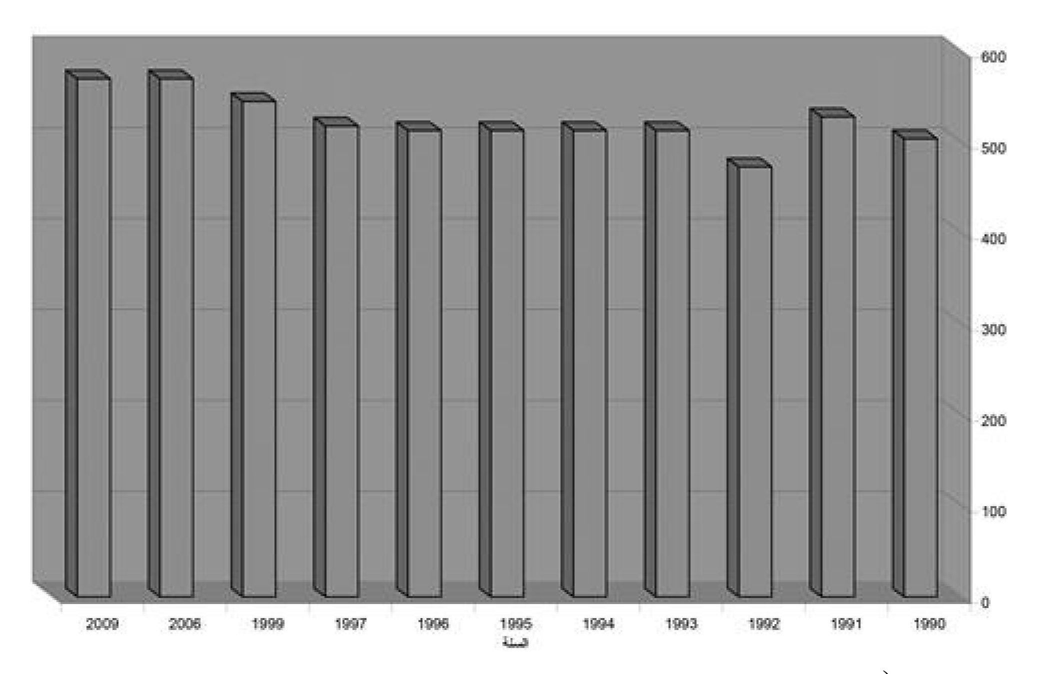
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	99
مجموع القوة البشرية العسكرية العاملة	5,4	528	473	513	513	513	513	518	45

المصدر: (2) Anthony cordsman H, The Conventional Military Balance In The Gulf In 2000, op. cit., 27.

(3)المصدر: شيماء علي قناوي، محددات القوة العسكرية الإيرانية 1979-2009، مركز البحوث الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 2009، ص 116. نقلاً عن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

شكل (9)

تطور حجم القوة البشرية العسكرية الإيرانية للفترة (1990-2009)



المصدر: بالاعتماد على جدول (22).

يتبين من الجدول والشكل أعلاه تطور ملحوظ في حجم القوة البشرية العسكرية العاملة وصلت عام 2009 إلى (570) ألف فرد، ومن خلال ما تقدم يمكن القول: إن الإمكانيات البشرية الإيرانية تمنح إيران مكانة متقدمة على صعيد منطقة الشرق الأوسط بالمقارنة مع بقية دوله، علاوة على ذلك قدرتها على حشد طاقات بشرية إضافية كبيرة في حالة التعبئة العامة، وقد كان للجغرافيا السياسية الإيرانية دور مهم في الحرب مع العراق من خلال استغلال عنصري التفوق في الحجم السكاني والمساحي، مما مكن صناع القرار في إيران من استخدام ذلك لكسب منافع حربية مثل استخدام الكتل البشرية الكبيرة، مثلما استخدمت التفوق المساحي وفق الاستراتيجية التي تتبعها الدول كبيرة المساحة في ترك الأرض وشراء الزمن.

المبحث الثالث
عناصر القوة الاقتصادية الجغرافية

لا شك أن للقوة الاقتصادية أهمية تكاد تكون خاصة. إذ إن غياب أساس اقتصادي متين يؤدي بالضرورة إلى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة بإمكانية ذاتية، ودعم عملية التنمية، فضلاً عن إشباع الحاجات الغذائية للسكان. فبدون هذه الأسس تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معاً بالانعكاسات المماثلة التي تترتب عما تقدم على فعالية سياستها الخارجية، لا سيما إن هناك علاقة وطيدة بين تعاظم القدرة الاقتصادية والإنتاجية والمركز الذي تحتله الدولة في النظام السياسي الدولي في وقت محدد[258]. من هنا أضحى فعل كل دولة، وفي جوانب أساسية منه، يتوقف على قدرة قوة جسدها الاقتصادي وسلامته، **وتبعاً لذلك لم يعد من الممكن الفصل في عالم اليوم، بين الحركة الاقتصادية والحركة السياسية الخارجية**[259]. وتعرف **القوة الاقتصادية** بأنها: امتلاك المواد الخام ومصادر الغذاء والقدرة التكنولوجية على استغلالها. **كما تعرف:** بما هو متاح للدول من ثروات اقتصادية كالموارد المعدنية والطاقة والصناعات الثقيلة والأغذية والأيدي العاملة[260].

أما إشكالية القوة الاقتصادية فتتمثل في أن امتلاك المواد الاقتصادية لا يساوي شيئاً، ما لم تحدد الدولة ماذا تريد من قوتها الاقتصادية وكيف تحقق ذلك وان الحل المعاصر لهذه الإشكالية يتم في إطار فلسفة اقتصادية مفادها العمل على ضغط التكاليف لزيادة الطلب على السلع[261]. الأمر الذي سيفضي إلى التوسع في الأسواق الخاصة بتصريف هذه السلع، وتؤدي القوة الاقتصادية في ضوء هذه الفلسفة ثلاثة أدوار وظيفية هي **أولها** وسيلة للتفوق على الدول الأضعف اقتصادياً، **وثانيها** وسيلة للتقارب مع حلفائها، **وثالثها** كأداة للتنافس في الصراع مع القوى المساوية لها[262]. وعليه تؤدي القوة الاقتصادية دوراً مهماً وأساسياً في توجيه سلوك صانع القرار في دولة ما كما تشكل بحد ذاتها قوة سياسية للأمة بما توفره من وسائل ضغط وإغراء للدول الأخرى ومنعها من الإضرار بمصالح الأمة.

ولغرض تلمس مظاهر الاقتصاد الإيراني ستناقش الدراسة وفق الآتي:

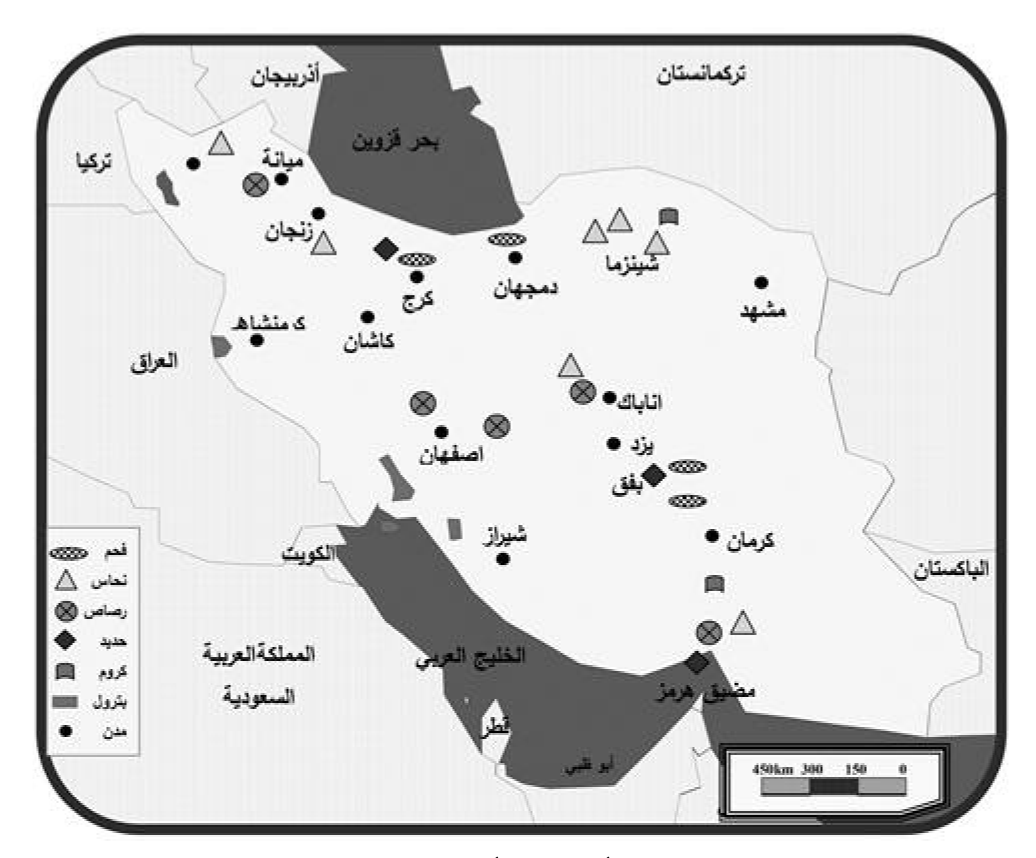
أولاً. الثروة المعدنية:

تضم أراضي إيران عدداً من الموارد المعدنية التي تستغل على نطاق تجاري. من أهمها النفط والغاز فضلاً عن معادن أخرى كالفحم والنحاس والرصاص والحديد والكروم. خريطة (29).

أ. **النفط:** يعد نفط إيران حالياً ومستقبلاً أهم مرفق اقتصادي إيراني، فهو مزدوج أو مركب الأهمية، مصدر للطاقة الداخلية وكذلك مصدراً لجلب العملات الصعبة، فضلاً عن كونه أهم مصدر جيوبولتيكي بمعنى ارتباطه الوثيق بذراع إيران الأقوى في علاقاتها الخارجية مع الصين والغرب واليابان وغيرها، إذن فهو عنصر قوة متعدد التأثير. لا يعرف على وجه الدقة حجم احتياطات إيران الفعلية، أو مقدار الكميات التي يمكن استخراجها منها. فهي تتباين من سنة لأخرى ومن دراسة لأخرى. **غير أن كافة الدراسات تكاد تجمع أن احتياطات إيران المؤكدة من النفط هائلة**، وبحسب دراسة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 أنها تبلغ 137 مليار برميل مما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها في العالم سوى احتياطات المملكة العربية السعودية، التي تبلغ احتياطاتها 264 مليار برميل. غير أن دراسة (المعهد الفرنسي للبترول) تضع إيران في المرتبة الثالثة بعد السعودية والعراق الذي قدرت الدراسة احتياطاته ب (200) مليار برميل. والأهم من ذلك أن احتياطات إيران التي لم يتم اكتشافها بعد، مثل تلك الموجودة في العديد من الدول الأخرى، ربما تكون أكبر، وفي هذا السياق يشير التقرير السنوي الصادر عن شركة "برتش بيتروليوم" إلى أن مصادر النفط الإيرانية ستبقى نحو 93 سنة أخرى[263]. الجدول (23).

خريطة (29)

التوزيع الجغرافي للثروات المعدنية في إيران



المصدر: محمد عبد الغني سعودي، آسيا في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 2008، ص 223.

الجدول (23)
احتياطي النفط الخام الإيراني ونسبته من احتياطي النفط العالمي
(مليار برميل) للفترة (2000-2009)

السنة	احتياطي النفط الخام الإيراني	احتياطي النفط العالمي	نسبة احتياطي النفط الإيراني من إجمالي الاحتياطي العالمي
2000	89,7	1035,5	8,66
2001	99,08	1081,65	9,16
2002	130,69	1113,47	11,74
2003	133,25	1126,59	11,83
2004	132,46	1128,62	11,74
2005	132,46	1131,54	11,71
2006			

11,87	1165,59	138,40	
11,57	1177,14	136,15	2007
11,68	1177,82	137,62	2008
11,67	1178,84	137,62	2009

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2001، 2006، 2010)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2001، 2006، 2010.

ومما يزيد من أهمية وقوة إيران هو حجم الاحتياطي والإنتاج ومن ثم الصادرات حال التحقق من نصيب إيران من ثروات بحر قزوين الذي ينتظر فض الخلاف القانوني بين الدول المتشاطئة له من أجل البدء في عمليات الإنتاج على نطاق واسع، **الأمر الآخر** الذي يمكن أن يزيد من قوة وأهمية إيران هو حجم الاحتياطات المؤكدة لنفط الدول المطلة على البحر نفسه، لما يمثله من ركيزة اقتصادية يمكنها أن تغير معالم المنطقة بما ستوفره من إمدادات لأسواق النفط العالمية، ولهذا فإن إيران ستحتل موقعاً مهماً فيما لو اختيرت بشكل نهائي كونها الطريق الأفضل لخط أنابيب نقل النفط من القوقاز، إذ لم تعد إيران بذلك فقط دولة نفطية اعتيادية بل دولة مصدرة لنفط بحر قزوين. لتوضيح ذلك يبين الجدول (24) مدى الأهمية الاقتصادية لمنطقة بحر قزوين من حيث احتياطي النفط وإنتاجه وتسويقه.

الجدول (24)

احتياطي النفط وإنتاجه وتصديره في منطقة بحر قزوين

الدولة	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)			إنتاج النفط (مليون برميل سنوياً)			الصادرات النفطية برميل سنوياً)	
	مؤكد	محتمل	مجموع	1990	2001	2010	1990	2001
إيران	0,1	15	15,1	0	0	0	0	0
روسيا	2,7	14	16,7	144	11	300	0	7
كازاخستان	5,4	92	97,4	602	811	2000	109	631
تركمانستان	2,6	80	80,6	125	159	200	69	107
أذربيجان	1,2	32	33,2	259	311,2	1200	77	175,2

المجموع	10,0	233	243	1130	1292,2	3700	255	920,2

المصدر: عمار علي حسين، ممرات غير آمنة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2003، ص 14-15. نقلاً عن: Oil And Gas. Journal
Energy Information Administration. U.S.A

يوضح الجدول أعلاه أن **الاحتياطات النفطية المؤكدة** في هذه المنطقة **(بحر قزوين)** إن كانت لا تزيد عن 10 مليارات برميل، فإن الاحتياطات المحتملة تصل إلى 223 مليار برميل، ما يعني أنها ستكون محل اهتمام دولي كبير، لتحويل الاحتياطي المحتمل إلى احتياطي مؤكد، من خلال مواصلة عمليات التنقيب والاستخراج، ناهيك عن الاستمرار في عمليات الاستكشاف في سبيل زيادة حجم الاحتياطات بشكل عام[264]. **أما من حيث الإنتاج** فإن منطقة بحر قزوين، وحسبما يوضح الجدول، أنتجت طيلة عام 1990 نحو 1130 مليون برميل، زادت إلى 1292,2 عام 2001، ومن ثم إلى 3700 عام 2010، الأمر الذي يعني أن المنطقة ستصدر 10 ملايين برميل يومياً إلى العالم الخارجي، وهو ما يكافئ إنتاج المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من النفط. **وهذا يعني أن منطقة بحر قزوين ومنها إيران ستصبح ذات أهمية قصوى بالنسبة للدول المستهلكة للطاقة**. وبالتالي تصبح أهمية وقوة إيران مركبة، **أولاً** مصدر رئيسي مهم للطاقة في العالم. **وثانياً** فيما لو اختيرت بشكل نهائي كونها الطريق الأفضل لخط أنابيب نقل النفط من القوقاز. كما إن إيران هي ثالث دولة منتجة للنفط بعد السعودية وروسيا[265]، إذ يشكل الإنتاج النفطي الإيراني نحو (5%) من الإنتاج النفطي العالمي. وكما هو مبين في الجدول أدناه، وهي نسبة يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها، خاصة وإن الغالبية من الإنتاج النفطي الإيراني يذهب للتصدير.

الجدول (25)

إنتاج النفط الخام في إيران ونسبته من إنتاج العالم الإجمالي للفترة

(2000-2009) (ألف برميل/يوم)

السنة	حجم الإنتاج الإيراني	حجم الإنتاج العالمي	نسبة إنتاج إيران من إجمالي الإنتاج العالمي
2000	3501,1	66863,1	5,24
2001	3707,0	67037,4	5,53
2002	3430,0	65613,9	5,23

2003	3784,2	68212,9	5,55
2004	3834,2	71242,5	5,38
2005	3782,5	72121,1	5,24
2006	4073,0	81562	4,99
2007	4013,0	86346	4,65
2008	4056,0	85053	4,77
2009	3725,0	70608	5,27

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2001، 2006، 2010)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2001، 2006، 2010.

ب. الغاز: إلى جانب النفط، تضم أراضي إيران أيضاً احتياطات ضخمة من سلعة أخرى تكتسب أهمية استراتيجية للعالم الخارجي، ألا وهي الغاز الطبيعي وتشير التقديرات إلى أن احتياطيات الغاز الطبيعي الإيراني، هي الثانية من حيث الحجم بعد احتياطيات روسيا[266]، الجدول (26).

الجدول (26)

احتياطي الغاز الطبيعي الإيراني ونسبته من احتياطي الغاز العالمي للفترة (2000-2009) (مليار م^3)

السنة	احتياطي الغاز الإيراني	احتياطي الغاز العالمي	نسبة احتياطي الغاز الإيراني من الاحتياطي العالمي
2000	23,002	155,207	14,82
2001	26,600	176,988	15,02
2002	26,690	178,375	14,96
2003	27,570	179,886	15,32
2004	27,500	181,717	15,13
2005	27,500	180,239	15,25
2006	26,850	180,987	14,83

2007	26,850	175,158	15,32
2008	29,610	179,289	16,51
2009	29,610	187,158	15,81

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2001، 2006، 2009)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2001، 2006، 2010.

فضلاً عن هذا الاحتياطي الهائل فإن لإيران احتياطات أخرى من الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين تقدر ب. (11) تريليون قدم مكعب. على الرغم من محدودية هذا المخزون بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى المطلة على هذا البحر، فهي بلا شك تزود إيران بقوة اقتصادية، وقوة مساومة سياسية تستطيع التأثير على الحلفاء ودعم نظامها الحالي، الجدول (27)

الجدول (27)

احتياطي الغاز وإنتاجه وتصديره في منطقة بحر قزوين

الدولة	احتياطي الغاز الطبيعي (ترليون قدم مكعب)			إنتاج الغاز (مليار قدم مكعب سنوياً)			صادرات الـ (مليار قدم مكعب	
	مؤكد	محتمل	مجموع	1990	2001	2010	1990	2001
إيران	0	11	11	0	0	0	0	0
روسيا	غير معروف	غير معروف	غير معروف	219	30	غير معروف	غير معروف	غير معروف
كازاخستان	65	88	153	251	314,3	1100	257	176,6
تركمانستان	101	159	260	3100	1642	3900	2539	1381
أذربيجان	4,4	35	39,4	350	20	1100	272	0
المجموع	170,4	293	416,4	3920	2072	6100	2010	1204,4

المصدر: عمار علي حسين، ممرات غير آمنة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2003، ص 14-15. نقلاً عن:

Oil And Gas. Journal Energy Information Administration. U.S.A

أما من حيث الإنتاج، فتأتي **إيران** في المرتبة الثانية بعد روسيا، إذ تنتج (11) مليون متر مكعب

يومياً ويستخرج من حقول الشواطئ الإيرانية بالقرب من (بوشهر) على الخليج العربي، وفي منطقة سراخس في الشمال الشرقي. فضلاً عن حقول تانبك وجزيرة لامانج وبارس[267]، ويشير الجدول الآتي إلى نسبة إنتاج إيران من الغاز العالمي وحجم الغاز المسوق عالمياً.

الجدول (28)

الغاز الطبيعي الإيراني المسوق عالمياً ونسبته من إجمالي الغاز العالمي المسوق عالمياً للفترة (2000-2008)

(مليون م^3/سنة)

السنة	حجم الإنتاج الإيراني	حجم الإنتاج العالمي	نسبة إنتاج إيران من الإنتاج العالمي
2000	52,950	2,397,380	2,21
2001	69,145	2,553,830	2,71
2002	75,000	2,600,351	2,88
2003	81,500	2,697,937	3,00
2004	89,663	2,818,376	3,18
2005	103,500	2,852,405	3,63
2006	108,600	2,993,916	3,63
2007	111,900	2,941,647	3,80
2008	116,300	3,065,600	3,79

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2001، 2006، 2010)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القاهرة، 2001، 2006، 2010.

ت. اليورانيوم: يعد من أهم المعادن التي تبحث عنها إيران لغرض إكمال برامجها النووية، أثمرت جهود إيران في البحث عن هذا المعدن ذات القيمة الاستراتيجية عن وجود (5) آلاف طن في منطقة ساغند في إقليم يزد. لذلك أنشأت إيران مصنعاً لمعالجة اليورانيوم بالقرب من مناجمه في تلك المنطقة.

ث. معادن أخرى: وتشمل **الحديد** الذي تتوافر خاماته قرب كراج، حيث توجد أفران لصهره حول أصفهان وكيرمان، وتقدر احتياطاته ب. (مليار) طن. و**الفحم** الذي يوجد في مناطق عدة من مرتفعات

البرز وتحديداً في شمال شرق طهران وشمال دامغان وبمعدل إنتاج سنوي يزيد على (1000) طن، **والنحاس** في جنوب كيرمان وقرب زهيدان واراك وعباس أزاد وتقدر احتياطاته ب. (800) مليون طن. كما تتوزع جغرافياً في إيران معادن **المايكا والرصاص والمنغنيز والقصدير والمغنيسيات والفيروز** فضلاً عن **الشب والمرمر**، حيث بلغ حجم احتياطي إيران من هذه المعادن عام 2005 (28,600) ما طن[268].

ثانياً. جيوبولتيكية السياسة النفطية الإيرانية وأثرها في قوة إيران:

يعد نفط وغاز إيران حالياً ومستقبلاً أهم مرفقين اقتصاديين إيرانيين كما سبقت الإشارة، فهما مزدوجا أو مركبا الأهمية، فهما مصدران للطاقة الداخلية وكذلك مصدران لجلب العملات الصعبة، فضلاً عن كونهما أهم مصدر جيوبولتيكي بمعنى ارتباطهما الوثيق بذراع إيران الأقوى، في علاقاتها الخارجية مع الصين والغرب واليابان وغيرها، إذن فهو عنصر قوة متعدد التأثير. **لغرض تلمس قوة تأثير هاتين السلعتين الاستراتيجيتين في البناء الداخلي للدولة وسياستها الخارجية ستناقش الدراسة ذلك عبر محورين هما:**

المحور الأول: دور النفط والغاز في البناء الداخلي لدولة إيران

يشكل النفط والغاز المورد الرئيس لدخل إيران، إذ تمثل عوائد النفط (80%) من دخل صادرات إيران، بما يؤمن أكثر من (72%) من النقد الأجنبي سنوياً[269]. ويظهر الجدول (29) مؤشرات الصادرات النفطية الإيرانية من إجمالي الصادرات الأخرى.

الجدول (29)

مؤشرات الصادرات النفطية الإيرانية من إجمالي الصادرات الأخرى

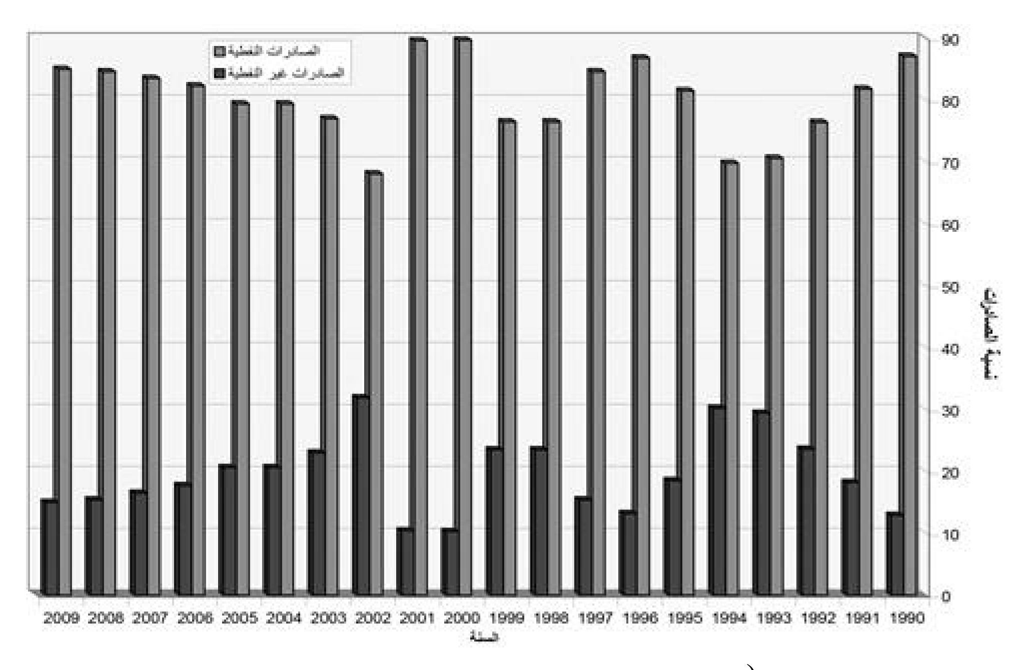
السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية
1990	87,1	12,9	2000	89,7	10,3
1991	81,80	18,2	2001	89,6	10,4
1992	76,4	23,6	2002	68,1	31,9

1993	70,6	29,4	2003	77,0	23,0
1994	69,8	30,2	2004	79,4	20,6
1995	81,5	18,5	2005	79,4	20,6
1996	86,8	13,2	2006	82,3	17,7
1997	84,6	15,4	2007	83,5	16,5
1998	76,5	23,5	2008	84,6	15,4
1999	76,5	23,5	2009	85,0	15,0

المصدر: Opec, Annual Statistical Bulletin, 2002 (Austria, opec, 2010, p. 11-12.

شكل (10)

مؤشرات الصادرات النفطية الإيرانية من إجمالي الصادرات الأخرى للمدة (1990-2009)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (29).

وعند مراقبة نسبة الفائض في ميزان الحساب الجاري في إيران، الذي يشمل تعاملات الدولة مع الخارج. من سلع وخدمات، نجد أنه حقق الانتعاش في ظل الطفرة النفطية أو سعر الرواج النفطي من عام 2004 حتى عام 2008 ارتفاعاً من 0,6% من الناتج عام 2004 إلى 8,8% عام 2005، ثم 9,2% عام 2006 حتى وصل إلى 11,9% عام 2007 و7,2% عام 2008[270]. ومن الطبيع

يهيئ هذا الدخل لإيران فرصة عظيمة لتكوين نفسها وبناء مستقبلها، مما جعلها قادرة على تمويل برنامجها النووي في ظل سباق التسلح النووي في منطقة قلقة من الناحية الجيوبولتيكية، وتحفل بالتهديدات وذلك في إطار سعيها الواضح لخلق التوازن الإقليمي في مناطق تعدها مجالاً حيوياً لها، وتعزيز دورها الإقليمي في المنطقة، على الرغم من حرص صانعي القرار الإيراني دائماً على ضرورة امتلاك التكنولوجيا النووية وتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية.

المحور الثاني: دور النفط والغاز في السياسة الخارجية الإيرانية والصراع مع القوى الكبرى

يسعى صناع القرار السياسي الإيراني إلى استخدام سلاح النفط والغاز في سياسة إيران الخارجية وفي صراعها مع القوى الكبرى عبر استخدامهما كأداة ترغيب وترهيب متى ما تعرضت إيران إلى ضغوط السياسة الخارجية. إذ يعرف الإيرانيون تماماً الخلافات السياسية التي يمكن استغلالها باستخدام مواردهم الطبيعية وتمثلت تلك المعرفة في اعتمادهم لتكتيك يفرض نظام مكافآت وعقوبات يعتمد على مصادر الطاقة التي يتمتع بها بلدهم مقابل تعاون العالم الخارجي في القضايا الساخنة. وظهر هذا الأمر بوضوح حين أعلن كبير المفاوضين الإيرانيين السابق علي رايجاني – في أيلول عام 2005، بعد موافقة مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قرار حاسم بالنسبة لإيران، ملاحظة القوة عندما تحدث حول الدول التي صوتت ضد بلاده – قائلاً "لم تظهر بعض الدول التي لديها مصالح اقتصادية، خصوصاً في مجال النفط، أي إحساس بالمسؤولية.. إن مجلس الأمن القومي الأعلى مصمم على تحقيق التوازن وتقديم الأرضية لمشاركتهم في مشروعات الطاقة بناء على ذلك" أثارت ملاحظات المسؤول الإيراني علامات استفهام كبيرة حول العقود الحالية والمستقبلية، خصوصاً تلك الصفقات التي تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات مع شركة شل الهولندية، وريسول، وتوتال، والتي تم الاتفاق لتطوير حقول بارس الجنوبية، وحتى قبل انهيار المحادثات النووية مع الاتحاد الأوروبي خلال الصيف من العام 2005، انتقد بعض البرلمانيين الإيرانيين بشدة السياسة السابقة التي انتهجتها إدارة خاتمي، والمتمثلة ببيع الغاز لأي سوق أجنبي، وجادلوا بأنه ينبغي حقنه في حقول النفط الوطنية لزيادة إنتاجيتها. وأصبحت تلك الأصوات أعلى بعد تصويت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أكد برلمانيون آخرون على ضرورة عدم توقيع أي عقد بيع أو استثمار أي حقل لأي طرف ما لم يحدد موقفه من القضية النووية الإيرانية، وكان توقيت مثل تلك الإشارات مناسباً تماماً للعب على مخاوف منتقدي إيران بشأن ملفها النووي[271]. كذلك مكنت احتياطات إيران

الضخمة من النفط والغاز الطبيعي إيران على تحدي الإدارة الأمريكية، ووضع ضغوط متزايدة على نفوذ أمريكا الدولي، حيث أصبحت محاولات الولايات المتحدة لعزل إيران عن الاستثمارات الأجنبية، وبناء جبهة موحدة يمكن من خلالها مواجهة طموحات إيران النووية أكثر صعوبة نتيجة الإغراء الذي تمثله تلك الاحتياطات للقوى العظمى الأخرى، المنافسة اقتصادياً للولايات المتحدة، وحتى سياسياً على المدى المتوسط والبعيد. **لتقويض قوة الولايات المتحدة ضدها، اتبعت إيران ثلاثة استراتيجيات نفطية، هي:-**

الأولى: وضع ضغوط متزايدة على علاقة أمريكا مع الكثير من حلفائها عبر العالم، وأهمهم الاتحاد الأوروبي واليابان وباكستان، على الرغم من أن كل هذه الدول لديها نفس حاجة الولايات المتحدة المتزايدة للنفط والغاز الإيرانيين إلا أن أحداً من حلفاء واشنطن – باستثناء "إسرائيل" – لا يضمر نفس درجة العدائية تجاه الإيرانيين، ولهذا هم أحرار في التعامل تجارياً مع نظام يرفض الأمريكيون التعامل معه. والنتيجة أن هذه الدول تحاول بناء علاقات استراتيجية مع إيران، وهي وجهة نظر لا تؤيدها الولايات المتحدة التي ترغب بشدة في إيقاف الآخرين عن القيام بذلك[272].

الثانية: بناء علاقات استراتيجية مع منافسي الولايات المتحدة مثل روسيا والصين والهند. وفي حالتي الصين والهند تعكس هذه العلاقات خصوصاً الدور الهام الذي يلعبه النفط والغاز الإيرانيان في النمو الاقتصادي السريع للبلدين. فعلى سبيل المثال، لا تزال علاقة الصين التجارية والسياسية الجديدة نسبياً مع إيران في مراحلها الأولى، وساهم في بنائها والمحافظة إليها حاجة الصين للنفط الذي فشل إنتاجها المحلي في الوفاء بمتطلباته منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي[273]. وفي حالة روسيا تعد موارد إيران الطبيعية مهمة بطريقة أخرى غير مباشرة، لأنها تقدم فرصاً تجارية مربحة للشركات الروسية المتلهفة على استثمارها، وهي فرص تفي بمتطلبات إيران لتطوير بنيتها التحتية القديمة في مجال الطاقة إضافة إلى المتطلبات الأخرى التي أثارتها المكتسبات المادية الهائلة من مبيعات النفط والغاز الدولية.

الثالثة: أمنت مبيعات تلك السلعتين الاستراتيجيتين مقادير كبيرة من الأموال سمحت للنظام بشراء الدعم السياسي، مع قيامه بتطبيق سلسلة من الإجراءات لزيادة حجم وقوة نظامه الأمني، ومتابعة العمل في برنامجه النووي المكلف جداً. ووفقاً لهذا يمثل النفط والغاز الإيرانيان تحدياً واضحاً للولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك مكن ارتفاع سعر برميل النفط إيران من تقوية اذرعها العسكرية في

منطقة الشرق الأوسط. من هنا نفهم تصريح رفسنجاني بأن إيران تمتلك اليوم مفتاح أمن المنطقة [274]. ويمكن فهم تصريح صناع القرار في إيران بأنها تمتلك مفتاح أمن المنطقة على أنها استخدام فن القوة للوصول إلى أهداف إيران، وأنه في عرف **الجغرافيا السياسية والحيوبولتيك** فهم متقدم في قراءة الخارطة الجيوستراتيجية للمنطقة خاصة بعد احتلال العراق ووضع واشنطن خطة لبناء إمبراطورية عملاقة تسيطر خلالها على الحزام النفطي وعلى قلب العالم الغني بثرواته والأيدي العاملة الرخيصة، ومن هنا ندرك أهمية استخدام جغرافية القوة الإيرانية لخلق التوازنات الجيوبولتيكية في المنطقة ومع القوى الكبرى.

ثالثاً. واقع الأمن الغذائي الإيراني

رغم ما تسهم به الزراعة في إيران من نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وكما مبين في الجدول (30) إلا أن الإهمال الذي تعرض له هذا القطاع، والمتمثل في قلة الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع حتم على إيران أن تستورد كثيراً من غذائها لسد احتياجات الطلب المحلي وبالتالي ظهور اختلال في ميزان الأمن الغذائي الإيراني. إذ تعد إيران أكبر مستورد للحبوب، وبالتحديد للذرة والأرز والشعير والقمح، كما تستورد اللحوم. ومن أهم الدول التي تستورد إيران منها احتياجاتها من السلع الغذائية والزراعية البرازيل وسويسرا وتايلند وأوكرانيا، بينما تصدر الفستق والزبيب والتوابل، وتتوجه بصادرتها منها إلى الإمارات وألمانيا والعراق وروسيا وإسبانيا وغيرها من الدول[275]. وتشير بيانات – الجدول (31) الواردات الرئيسية للسلع الغذائية التي تستوردها إيران.

الجدول (30)
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي
للفترة (1980–2007)

السنة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي %	السنة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي %	السنة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي %
1980	16,47	1998	17,27	2003	11,97
1985	19,44	1999	15,06	2004	11,22
1990	19,10	2000	13,72	2005	10,18

1995	18,37	2001	12,82	2006	10,36
1997	14,79	2002	12,03	2007	10,21

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التطورات الاقتصادية الدولية، واشنطن، دي سي، ص 395.

الجدول (31)

الواردات الرئيسية للسلع الغذائية لدولة إيران لعام 2009

السلعة	الكمية (طن)	القيمة (ألف دولار)	قيمة الوحدة (طن/دولار)
حنطة	5197370	1801340	347
رز	1125050	1142480	1015
ذرة	2971030	720518	243
زيت نباتي	679991	650703	957
زيت الصويا	392491	417675	1064
شعير	1415930	387062	273
لحوم معلبة	81225	361717	4453
فول الصويا	773155	344709	446
شاي	74225	284873	3838
مطاط	1057200	222000	210
زيت عباد الشمس	79893	87978	1101
سكر منقى	148907	58671	394
غذاء أطفال رضع	6269	45556	7267

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية – الفاو، الأمم المتحدة، نيويورك.

لمعالجة الاختلال في ميزان الأمن الغذائي لجأ صانعو القرار في إيران إلى تبني استراتيجيات زراعية تمثلت في[276] :

1- **إدخال الاستثمارات:** إذ قامت الحكومة الإيرانية بمحاولات لإدخال الاستثمارات

الخليجية للقطاع الزراعي، وتوسيع دائرة التعاون في هذا المجال الذي تعول عليه إيران كثيراً في علاقاتها مع الدول الخليجية لحاجة هذه الدول للمنتجات الزراعية الإيرانية.

2- **الاستفادة من الموارد الأساسية المتوفرة في إيران** من أجل تنمية وتطوير القطاع الزراعي والاعتماد على الغاز والنفط في إكمال احتياجات الزراعة الحديثة.

3- **دعم الأبحاث والاكتشافات العلمية في المجالات الزراعية.**

4- **زيادة دخل الفلاحين وتحسين حالتهم المعيشية وزيادة العناية بعوامل الإنتاج.**

5- **تقليل الاستيرادات للمحاصيل الزراعية والمواد الغذائية وتوسيع الصادرات وتأمين حاجات المجتمع الإيراني من المنتجات الزراعية.**

رابعاً. واقع الصناعة في إيران

يعد قطاع الصناعة ومستوى تطوره وتنوعه وقدرته على النمو الذاتي ومستوى إنتاجية العمل ورأس المال فيه مؤشراً أساسياً أو ربما يكون المؤشر الأكثر أهمية عن كل ما عداه في تحديد قدرات ومدى تطور أي اقتصاد؛ لذلك اهتمت إيران ومنذ الستينيات من القرن الماضي بهذا القطاع، وركّزت على الاهتمام في الصناعات الخفيفة والمتوسطة، لتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على البترول. وخلال العقد السابع من القرن نفسه اهتمت إيران بالتصنيع نحو التصدير بهدف تشجيع تصدير السلع على شكل مصنوعات بدلاً من تصديرها على شكل مواد خام أولية للحصول على أكبر قيمة مضافة، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تؤدِ إلى النهوض بالصناعة الإيرانية وتطويرها لعدم توافر قدرة إيران على التعامل مع التقنية المتقدمة وتوطينها محلياً. وفي بداية التسعينيات أدخلت إيران تعديلات مهمة على سياستها الاقتصادية من خلال التحريك الجزئي لتجارتها الخارجية واعتماد نظام التصريف المرن نسبياً لعملتها المحلية (الريال) والسماح بصورة جزئية لدخول الاستثمار الأجنبي، وأدت هذه السياسة إلى نمو الإنتاج الصناعي بوتائر عالية وصلت إلى (3,7%) خلال المدة من 1990-1999[277]، وفي بداية الألفية الثالثة وبهدف تطوير هذا القطاع الحيوي اعتمدت إيران استراتيجية صناعية أكثر انفتاحاً نحو الاستثمار الأجنبي لما له من تأثير في تطوير وتفعيل هذا القطاع. تهيمن **الصناعات الاستخراجية** الأولية وتحديداً استخراج النفط والغاز والحديد على هيكل

الصناعة الإيرانية، ونظراً لتذبذب سعر النفط وعائدات إيران منه، فإن السنوات التي ترتفع فيه أسعار النفط الذي هو عماد الصناعة الاستخراجية، تشهد زيادة في حصة تلك الصناعة على حساب الصناعة التحويلية، وعندما يحدث العكس، أي تنخفض أسعار النفط، فان قيمة وحصة الناتج من الصناعة الاستخراجية تتراجع لصالح زيادة حصة الصناعة التحويلية، لكن في كل الأحوال هناك هيمنة للصناعات الاستخراجية والأولية عموماً على هيكل الصناعة في إيران[278]. ومن الصناعات الأخرى التي أقيمت لسد الاحتياجات المحلية والتصدير **صناعة البتروكيمياويات** وتتمثل في صناعة الأسمدة والبلاستيك والبوليستر والميثانول فضلاً عن **صناعة السيارات والجرارات والمكائن الإنتاجية والزراعية وصناعة العدد والأدوات المعدنية**، وتشير الإحصائيات إلى إن إيران تحتل المرتبة السادسة عشر في صناعة السيارات بالعالم، حيث تبلغ صادرات إيران من السيارات أكثر من (80) مليون دولار سنوياً كما عمدت إيران إلى فرض قيود شديدة على استيراد السيارات وذلك لإتاحة الفرصة لتنشيط الصناعة المحلية والنهوض بها، إذ وصل إنتاجها إلى مليون سيارة – سنوياً. فضلاً عن تلك الصناعات تتزعم **صناعة السجاد** الصناعات التقليدية في إيران وتسهم بدرجة كبيرة في صادرات إيران غير النفطية، إذ تبلغ صادراتها من هذه الصناعة أكثر من خمسة ملايين دولار سنوياً[279].

على الرغم من سنوات التصنيع الطويلة، لم تتمكن الصناعة المساهمة بصورة فاعلة في نمو قطاعات الاقتصاد الإيراني المختلفة من خلال تعميق التشابكات الأمامية والخلفية، ولهذا السبب لم تستطع إيران التخلص من التبعية الاقتصادية والتقنية للبلدان الرأسمالية. إذ لم تتحسن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بل ظلت تتراوح على الرغم من النسبة الجيدة التي يحوز عليها من الاستثمارات. كما يوضحه الجدول (32).

الجدول (32)
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
للفترة (1996– 2010)

السنة	نسبة مساهمة القطاع الصناعي (%)	السنة	نسبة مساهمة القطاع الصناعي (%)	السنة	نسبة مساهمة القطاع الصناعي (%)

1980	30,75	1999	33,26	2004	42,73
1985	26,67	2000	36,74	2005	44,70
1990	28,70	2001	35,39	2006	43,64
1995	34,20	2002	41,38	2007	44,47
1998	27,57	2003	40,95		

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التطورات الاقتصادية الدولية، واشنطن، دي سي، ص 395.

خامساً. تقويم سياسي للاقتصاد الإيراني

يواجه الاقتصاد الإيراني العديد من المعضلات لعل من أهمها:

أ. **التضخم**: يعاني الاقتصاد الإيراني من نسبة (تضخم)* متفاوتة، ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي رافق الاقتصاد الإيراني نموا تدريجياً في نسبة القيم النقدية للسلع والخدمات، ومع أواخر سنة 1971 ازداد هذا النمو بسبب الدخل الناتج من تصدير النفط، فبدأت ضغوط التضخم في إيران منذ سنة 1974 التي وصل فيها الدخل النفطي أربعة أضعاف، ومع هذا فإن 66% هي الزيادة في الميزانية العامة للأعوام 1974–1977 فمتوسط النمو النقدي للسلع والبضائع والخدمات كان يعادل 15,1%. وفي سنة 1978 وبسبب انخفاض مستوى النشاطات الاقتصادية صار نمو القيم بحدود 10 أما في سنة 1979 وبسبب تحديد الاستيرادات للسلع والبضائع التي تحتاجها مختلف القطاعات الاقتصادية وعدم وضوح السياسات والبرامج الحكومية مع عدم رغبة القطاع الخاص في استثمارات جديدة وظهور اختناقات في إنتاج وتوزيع وزيادة حجم النقود بحدود 35%. وزيادة المدفوعات الحكومية بما يعادل 12,2% وقيم البيع بالجملة 19,8% وقيم البضائع والخدمات الاستهلاكية 11,4%[280][280]. لذلك ارتفعت نسبة التضخم حتى وصلت في سنة 1980 إلى 22,30%. ويوضح الجدول أدناه نسب التضخم في إيران للأعوام 1980–2009.

الجدول (33)

نسبة التضخم في إيران للفترة 1980–2009

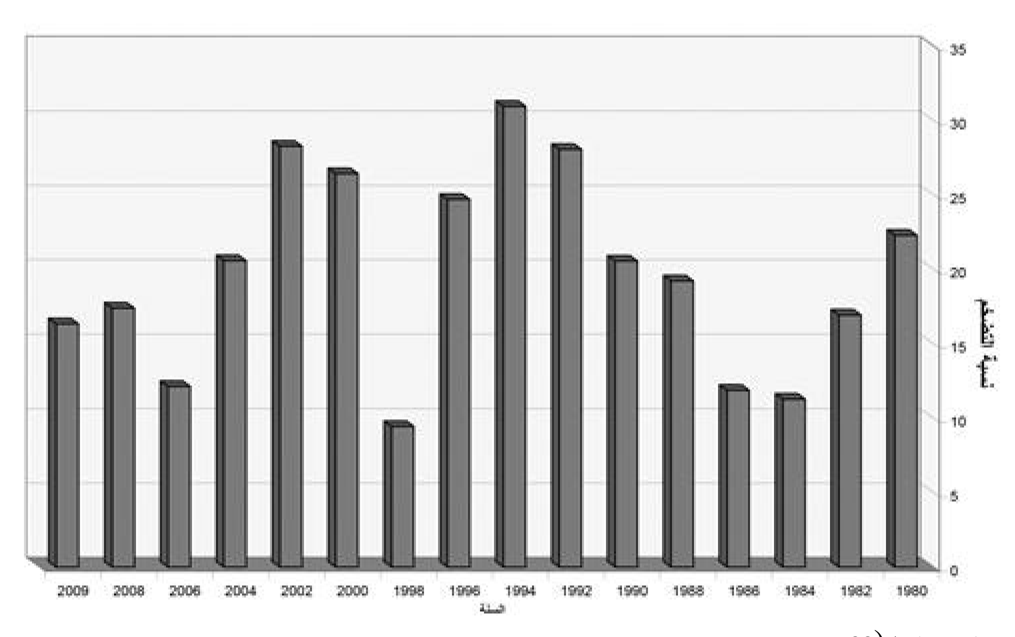
السنة	نسبة التضخم%	السنة	نسبة التضخم%
1980		**1996**	

	22,30		24,71
1982	16,94	**1998**	9,45
1984	11,29	**2000**	26,44
1986	11,88	**2002**	28,28
1988	19,23	**2004**	20,59
1990	20,56	**2006**	12,14
1992	28,07	**2008**	17,40
1994	30,96	**2009**	16,34

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التطورات الاقتصادية الدولية، واشنطن، دي سي، ص .396

شكل (11)

نسبة التضخم في إيران للفترة 1980-2009



المصدر: بالاعتماد على جدول (33).

من ملاحظة مؤشرات الجدول (33) يتضح بأن الاقتصاد الإيراني يعاني من نسبة تضخم متفاوتة بدء آخر 1980 حتى عام 2009. إذ انخفضت نسبة التضخم من 22,3% إلى نحو 11,88% عام 1986، وعادت للارتفاع حتى وصلت نحو 30,96% لعام 1994. فيما شهدت انخفاضاً إلى دون ذا

للأعوام 1998، 2006، و2009 مما يدل على تحسن الوضع الاقتصادي*.

وقد تأثرت إيران خلال هذه الفترة بثلاثة عوامل في إدارة الاقتصاد هي:

أولاً: الحرب مع العراق عطلت الاقتصاد إلى حد خطير، إذ تحول الاقتصاد الإيراني إلى اقتصاد حرب فقد استنزفت عملية التسليح معظم عوائد البترول المتحققة لإيران خلال عقود طويلة.

ثانياً: تأثر الاقتصاد الإيراني بعدم التوازن في علاقاتها الدولية والعقوبات الغربية على الاقتصاد الإيراني الناجم عن الخلافات حول البرنامج النووي، وفي ظل هذه الظروف كان شركاء إيران الأساسيون هم من الدول محدودة الإمكانيات مثل الصين والهند فيما كان الشريك الروسي يستخدم الدول الشرق أوسطية ومنها إيران وفق مفهوم جيوسياسي للحصول على مكاسب من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: استرشد صانعو القرارات الاقتصادية، منذ الثورة، إلى حد بعيد بالاعتبارات السياسية أكثر من استرشادهم بالاعتبارات الاقتصادية فقد احتفظ الرسميون الحكوميون، بسيطرة محكمة على الاقتصاد، حيث تركوا معظمه بين يدي الدولة وأحالوا القطاع الخاص، بدرجة كبيرة، إلى نشاطات خارجية، كتجارة البناء والتجزئة، واتجه الإنفاق العام نحو إعادة التوزيع وأهداف سياسية أخرى، مما أدى إلى إعانات مالية ضخمة ونفقات أخرى استنزفت الخزانة العامة وإفساد الأسعار. ولم تشأ الحكومة أن تستخدم السياسة النقدية بفعالية لكبح التضخم واحتفظت، حتى الوقت الحاضر، بنظام متعدد ثابت لسعر الصرف جعل النقد الإيراني أعلى من قيمته الحقيقية، فما ثبط التصدير وشجع الاستيراد[281][281]، أن الدور المهيمن للدولة على النشاطات الاقتصادية وعدم تشجيع القطاع الخاص، أدى إلى وجود أزمات اقتصادية مما أدى إلى الاعتماد الكلي على عائدات النفط لحل معظم المشكلات الاقتصادية خاصة تلك المشكلة المتعلقة بالديون الخارجية.

فضلاً عن ذلك فإن هذا الاقتصاد يعاني من بعض المشاكل ولديه بعض الثغرات التي يمكن أن تجعل العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها منذ أكثر من ثلاثين عاماً مؤثرة عليه من أهمها ما يأتي:

- ارتكاز الاقتصاد المزمن على الإعانات المالية الضخمة التي تقدمها الدولة والتي بدأت منذ عهد الشاه وحتى يومنا. كما أنه يعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية فالذهب الأسود يشكل 85% من إجمالي الصادرات، كما يشكل غياب التنوع في

نشاطات التصدير أثراً بالغاً بالاقتصاد الإيراني لأنه (أي الاقتصاد الإيراني) يقوم على التخصص في قطاعات أولية غير متطورة وغير قادرة على مواجهة المنافسة.

- اعتماد إيران على استيراد 40% من احتياجاتها من البنزين من الخارج لعدم وجود قدرات تكرير كافية لديها وتعدّ هذه اكبر نقطة ضعف في الاقتصاد الإيراني. لأن العقوبات الاقتصادية أو الحرب على إيران تعني منعها من الحصول على احتياجاتها من البنزين، مما سيخلق أزمة وقود داخل إيران[282].
- حالة الاحتقان السياسي التي تعاني منه إيران في ظل تعدد وتصادم الاتجاهات في النخبة السياسية الحاكمة، والتعدد والتصادم الأوسع نطاقاً في النخبة الثقافية بالمعنى الواسع للكلمة، وهو تعدد وتصادم يدار بطريقة تجعله مصدرا للتوتر السياسي الذي يؤثر بشكل مباشر وشديد الفعالية على الاقتصاد الإيراني[283].
- تزايد احتمالات فقدان إيران للاستثمارات الأجنبية وعزوف الشركات الأجنبية عن التعامل معها خاصة في مجال النفط، وذلك بعد تزايد الضغوط الأمريكية على الشركات في هذا المجال، مما قد يؤدي إلى تراجع القدرات الإيرانية لتصدير النفط خاصة وان قطاع البترول الإيراني يعاني من العديد من المشاكل أهمها: تقادم الآلات والمعدات وعدم تحديثها منذ فترة طويلة، وهذا ما جعل هناك تكهنات بتوقف الصادرات الإيرانية من النفط بحلول عام 2015، بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية وبسبب تزايد الاستهلاك الداخلي من النفط، حيث تستهلك إيران نحو (1.5) مليون برميل يومياً[284].

لقد عملت هذه المشكلات المتعددة، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية الأمريكية والشك بالمستقبل على تثبيط الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، وعملت على خنق النشاط الاقتصادي. إن هذه العوامل مجتمعة أخرت التطور الاقتصادي في إيران، غير أن ذلك كله لم يمنع من حدوث تطور في نمو الناتج القومي الإجمالي.

الفصل الثالث

المجال الحيوي الإيراني

أهدافه – ووسائل تحقيقه

تمهيد

تمثل دولة إيران الإسلامية، أحد أهم مثلثات القوة الإقليمية الشرق أوسطية، كما أنها من بين أهم القوى التي تستند إلى بعد تأريخي وحضاري، هذا البعد يمثل حقيقة الدور الإيراني القديم والحديث في المنطقة، إن سلطان الجغرافيا الإيرانية يجعل من هذه الدولة دائمة الحضور في الجيوستراتيجية الشرق أوسطية، فإيران بمساحتها الواسعة وعدد سكانها الكثير وهيمنتها على مضائق مائية هامة في الشرق الأوسط، فضلاً عن حجم المنافع الاقتصادية المتوافرة في هذه المنطقة كان لا بد لإيران من وضع سياسات ووسائل متعددة لتحقيق أهدافها من خلال استغلال قوتها الذاتية الناعمة منها والصلبة، والعمل لما هو متاح من أسباب القوة، وما تملكه من عوامل ردع لإيجاد توازن إقليمي ودولي، وقد حققت دولة إيران نجاحات كبيرة، باعتبارها قدرة إقليمية شرق أوسطية فاعلة، وتأسيساً على ذلك فإن هذا الفصل يتناول المباحث الآتية.

المبحث الأول: البعد التأريخي للمجال الحيوي الإيراني.

المبحث الثاني: أهداف سياسة المجال الحيوي الإيراني وأبعادها المكانية.

المبحث الثالث: الوسائل المستخدمة لتحقيق المجال الحيوي الإيراني.

المبحث الأول
البعد التأريخي
للمجال الحيوي الإيراني

إن أهمية البعد التأريخي يعد أمراً جوهرياً لأية دراسة علمية جادة وعميقة لواقعنا السياسي والاستراتيجي المعاصر، والحقيقة أن التاريخ هو معمل الجغرافي كما قيل وهو كذلك مخزنه الاستراتيجي الذي لا ينضب، وكل منهما يستمد مادته الخام ويجري عليه تجاربه، **وبالنسبة للجغرافي** بالذات فإن التاريخ إذا كرر نفسه، وهذا ما هو حاصل في دراستنا – **فهذا التكرار هو (الجغرافيا) وأعني بذلك بأن الجغرافيا هي الجذر الجبري للتأريخ وعملية استقطاب وتركيز له فالتاريخ في الواقع هو جغرافية متحركة**، ولا شك أن التأريخ الطويل للأمة الإيرانية ينطوي تحت هذا المفهوم، ومن الطبيعي أن تكون **قمة الجغرافيا** هي التعرف على شخصيات الأقاليم والتعرف على الشخصية الإقليمية شيء أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص المكان، إنها تتناول أساسا عما يعطي دولة أو منطقة ما تميز وتفرد بين سائر المناطق المجاورة **محاولة أن تنفذ إلى روح المكان لتكشف عبقريته الذاتية التي تحدد شخصيته الكامنة**[285]. ومن هذا المدخل فإن **الفكر الجغرافي الإيراني** عبر التأريخ يمثل استجابة للفاعلية الإيجابية للإقليم الجغرافي السياسي (الدولة) ولا شك أن التاريخ الطويل للأمة الإيرانية قد ألقى بظلاله على دولة إيران الحالية وهي ترسم خريطة جغرافيتها السياسية الحالية والمستقبلية، فهذا التأريخ الذي يرجح المؤرخون بدايته إلى سنة 2500 ق.م. شهد حالات ارتفعت فيها مكانتها وتوسعت جغرافيتها السياسية بسبب قوتها التي أفضت إلى التمدد الجغرافي مثلما انتكست خلاله ولمرات عديدة عندما كانت عرضة لانكماش حدودها الجغرافية والسقوط تحت الهيمنة الجيوبولتيكية الأجنبية. كما يمكن القول: إن بسبب أهميتها الاستراتيجية وثقلها السكاني وعمقها الحضاري، فإن الدور الإيراني كان دائماً يتجاوز حدود البلاد الجغرافية، وتاريخياً فإن إيران لم تكن يوماً ما منكفئة على ذاتها داخل الهضبة، وإنما كان معظم ما يسمى ب. (الشرق الأوسط) الآن هو مجالها الجغرافي – الحيوي، حيث تسعفها قوتها الذاتية وطبيعة القوى الإقليمية والدولية في ذلك.

الأمر الذي ولد لدى صناع القرار السياسي الجدد في إيران شعوراً بالفخر بالماضي المجيد، **وليترافق مع محاولات حقيقية لإعادة رسم خريطة جغرافية إيران السياسية القديمة** ومن دون الغوص بشكل متشعب في التفاصيل التأريخية لنشأة إيران، فإن ما يهمنا بالبحث هنا هو ما يتعلق بحالات القوة التي

أدت إلى التمدد الجغرافي الإقليمي التي ظهرت بها الأمة الإيرانية على امتداد التأريخ على وفق ما تجمع عليه أغلب المراجع التأريخية مقابل حالات الضعف والوهن الجيوبولتيكي التي رافقتها، بهدف التوصل إلى مدى تأثير ذلك على صناعة القرار فيه، **ولعلنا نستطيع أن نؤشر مراحل تطور فكرة المجال الحيوي في الفكر السياسي الإيراني وفق الآتي:**

أولاً: المفهوم الإيراني القديم لفكرة المجال الحيوي.

ثانياً: المفهوم الإيراني المعاصر لفكرة المجال الحيوي.

أولاً: المفهوم الإيراني القديم لفكرة المجال الحيوي

على الرغم من أن **مصطلح المجال الحيوي** لم يكن قد ظهر بعد في أدبيات الفكر الجغرافي – السياسي، إلا في أواخر القرن التاسع عشر كما أسلفنا في الفصل الأول من الدراسة، إلا أن فكرة التوسع أو التمدد الجغرافي كانت تحتل حيزاً كبيراً في فكر كل القوى التي تعاقبت على حكم إيران منذ ظهور أول دولة وحتى الآن. ويمكن أن نستدل على ترسخ فكرة المجال الحيوي بمفهومه القديم من خلال تحليل جيوستراتيجي لفكر كل القوى التي تعاقبت على حكم إيران التي استخدمت ما بات يعرف بـ **(القوة الخشنة)** كآلية للوصول إلى المجال الحيوي وفقاً لمفهوم الدورة الجيوبولتيكية الذي صاغه عالم الجيوبولتيك الأمريكي **صموئيل فالكنبرك**. وفقاً لذلك، **يمكن أن نؤشر ثلاث مراحل مرت بها القوى الإيرانية التي تعاقبت على حكم إيران. وهي:**

أ – مرحلة نشوء فكرة المجال الحيوي بمفهومه القديم.

ب – مرحلة ركود فكرة المجال الحيوي بمفهومه القديم.

ت – مرحلة تجدد فكرة المجال الحيوي بمفهومه القديم

أ – مرحلة نشوء فكرة المجال الحيوي بمفهومه القديم:

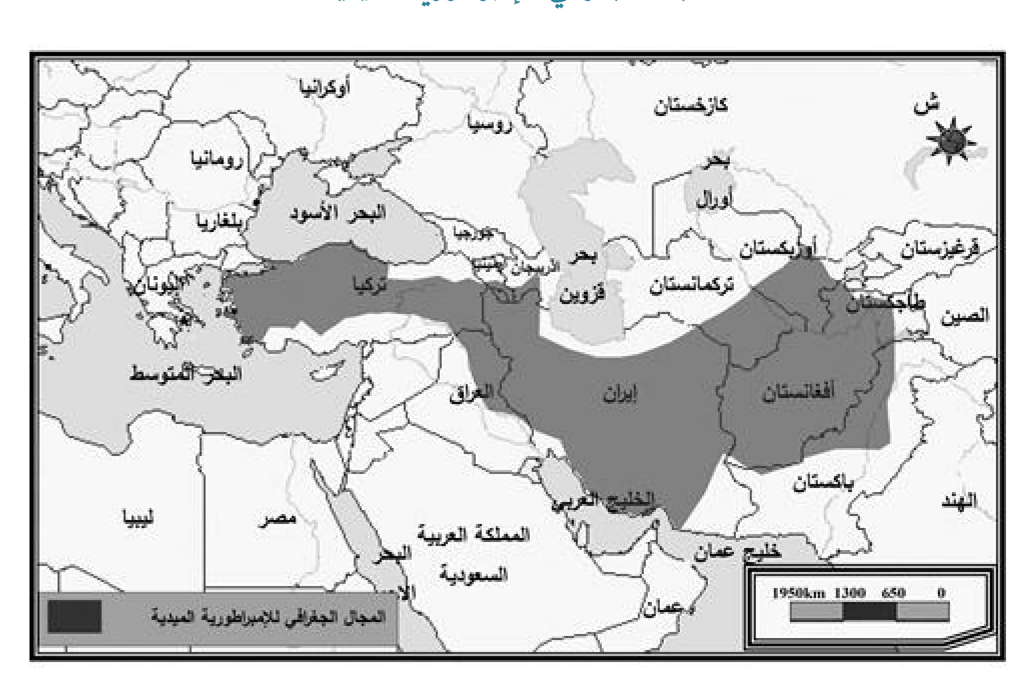
تعد هذه المرحلة مرحلة نشوء وترسخ فكرة المجال الحيوي أو التمدد الجغرافي بمفهومه القديم. وهنا يمكن أن نؤشر أربع دورات جيوبولتيكية إيرانية:

الأولى: دولة الميديين في القرن السابع قبل الميلاد. إذ تمكن الميديون أن يؤسسوا دولة مستقلة، أخضعت لها شعب فارس الذي كان يقطن الجزء الجنوبي الغربي من هضبة إيران، وقد بلغت تلك الدولة أوج قوتها عندما استطاعت توحيد القبائل الميدية تحت راية واحدة تنافس في قوتها، أقوى

دولتين في المنطقة وهما الدولة البابلية في وسط وجنوب العراق والدولة الآشورية في شماله، ولتستمر هذه الدولة حتى عام 550 ق.م[286].

خريطة (30)

المجال الجغرافي للإمبراطورية الميدية

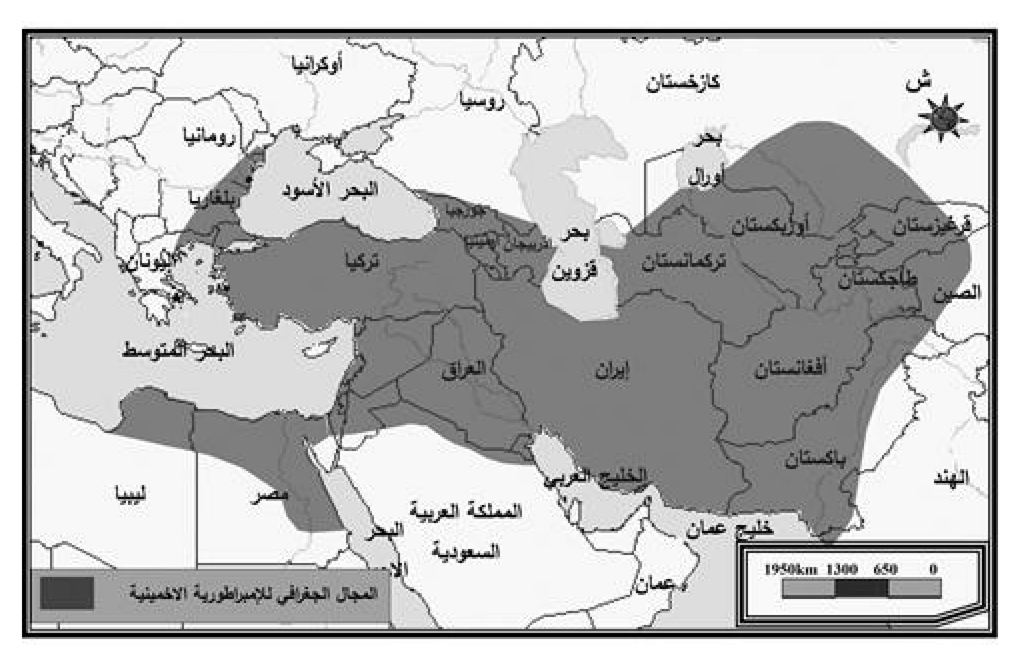


المصدر: كريم عزقول وآخرون، موسوعة بهجة المعرفة، المجموعة الثانية، المجلد الأول، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1974، ص 126.

الثانية: دولة الأخمينيين، يعد ظهورها بداية رواج مبادئ توسيع النفوذ الذي لم تهمله أية أمة منذ ولدت الإمبراطوريات القديمة وحتى الوقت الحاضر. إذ أسس الأخمينيون أول دولة تؤمن بالتوسع والتمدد الإيراني، استطاعت هذه الدولة القوية أن تتمدد جغرافياً من حوض الهندوس وحتى المتوسط، مغطية كامل آسيا الوسطى وليديا – الدول العظيمة في الأناضول وحوض ما بين النهرين، وسوريا ومصر[287].

خريطة (31)

المجال الجغرافي للإمبراطورية الاخمينية



المصدر: سيف الدين الكاتب وإبراهيم حلمي الغوري، أطلس تأريخ الحضارات، الإصدار الثالث، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 2007، ص 45.

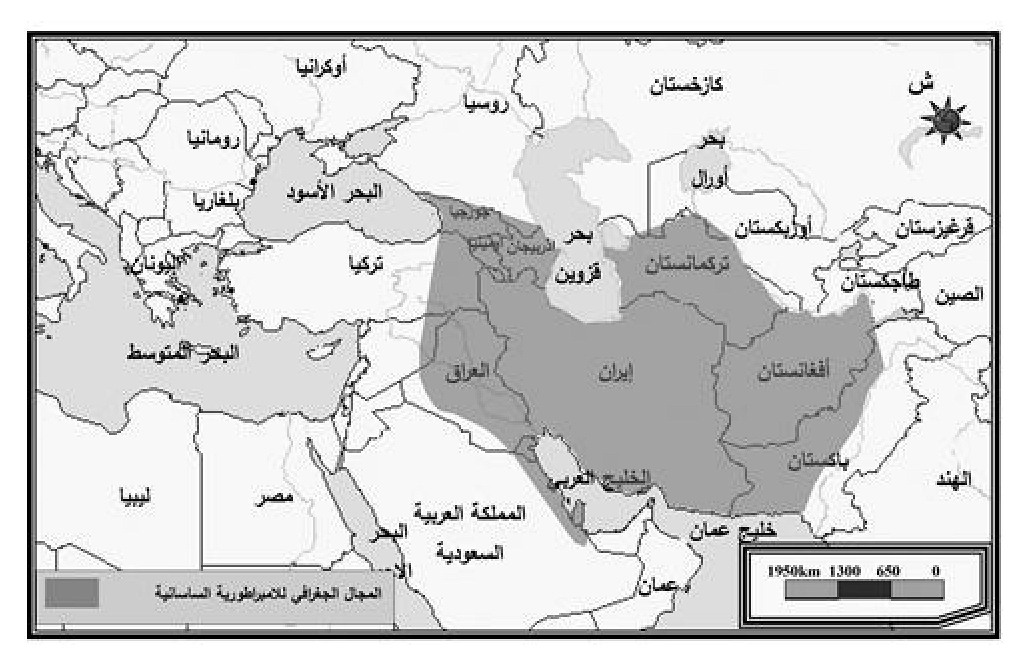
بيد أن محاولة التمدد الجغرافي أو زحزحة الحدود الجغرافية باتجاه اليونان، أطاح بالدولة الأخمينية في عام 331 ق.م، لتدخل إيران بذلك تحت الهيمنة الجيوبولتيكية اليونانية ثم السلوقية، التي استمرت للمدة من 331 إلى247 ق.م[288].

الثالثة: منذ ذلك السقوط الذي يعد الأول للدولة الفارسية، فإن إيران ظلت تكافح من أجل استعادة إمبراطوريتها المترامية الأطراف. فاستطاعت بعض القبائل الإيرانية – التي عرفت فيما بعد باسم **(الفرثيين)** – من الانفصال عن الدولة السلوقية وتكوين دولة قوية – لتبدأ **الدورة الجيوبولتيكية الثالثة**، وذلك في عام 247 ق.م. وتوسعت بتوطد أركان هذه الدولة، حيث شمل نطاقها الجغرافي كل بلاد فارس وبلاد ميديا والدولة الآرامية التي كانت قد قامت في جنوب العراق والبصرة كذلك بلاد آشور [289].

الرابعة: أسس ظهور الدولة الساسانية عام 224 ق.م. لبدء **دورة جيوبولتيكية إيرانية رابعة**، آمن قادتها بفكرة التمدد الجغرافي، فتمكنت تلك القوة تركيز القاعدة الإيرانية في بلاد ما بين النهرين، وعلى كامل أرمينيا وأذربيجان[290].

خريطة (32)

المجال الجغرافي للإمبراطورية الساسانية



المصدر: محمود عصام الميداني، الأطلس التاريخي، دار دمشق للنشر والتوزيع، ط1، دمشق 2006، ص 64.

ب – مرحلة ركود فكرة المجال الحيوي الإيراني بمفهومه القديم:

تعد هذه المرحلة مرحلة ركود المشروع الإمبراطوري الفارسي، إذ غابت فكرة التمدد الجغرافي عن أذهان الأمة الإيرانية حتى القرن السادس عشر الميلادي، بسبب انهيار الإمبراطورية الساسانية على أيدي العرب المسلمين الذين أسقطوها في فتوحاتهم الكبرى في القرن السابع الميلادي. **تؤشر هذه المرحلة حالة الضعف الذي عانت منه الدولة الإيرانية**، وبحكم تصدير القوة الذي تؤمن به القوى الإقليمية والدولية، فإن هذه الفترة توفرت القوة بمفهومها القديم لدى أمم أخرى مثل العرب الذين اعتنقوا الإسلام، ومن وجهة نظر الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك فإن الدولة الإسلامية في فترات قوتها قد آمنت بضرورة نشر مبادئ الإسلام، وأن هذا التوسع في نشر الإسلام ما كان ليتم لولا امتلاك الدولة الإسلامية للقوة التي عدها الكثير من المستشرقين وغيرهم بحثاً عن مجالات حيوية أداتها الأساسية الإسلام ونشر مبادئ، وقد أصبحت الدولة الإيرانية دولة مسلمة في ضوء هذه النظرية **(نظرية المجال الحيوي الإسلامي)**. إذ أصبحت إيران جزءا من القسم الشرقي من الدولة الإسلامية، لغاية العام 1055م. ويمكن اعتبار هذا العام هو بداية عهد طويل امتد حتى العام 1500م، ظلت بلاد فارس تحكَ خلالها من قبل قوى خارجية، حيث احتل الأتراك بلاد فارس، واستمرت بحكمها حتى الاجتياح المغولي لإيران عام 1256م، ثم جاء بعد ذلك الاحتلال التيموري عام 1392م[291]. بيد أن ذلك لم يمنع الإيرانيين خلال تلك المرحلة من تأسيس دول خاصة بهم في غرب ووسط وجنوب إيران لكنها

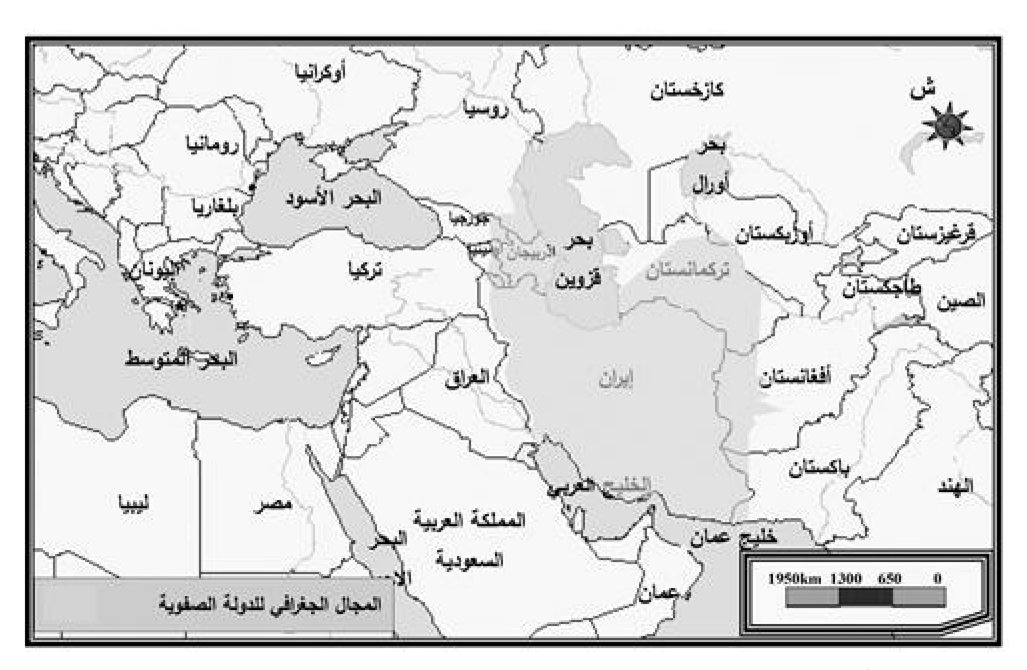
لم تستمر طويلاً[292].

ت – مرحلة تجدد فكرة المجال الحيوي الإيراني بمفهومه القديم:

تجددت فكرة المجال الحيوي وفق المفهوم القديم في الفكر السياسي الإيراني مع قيام الدولة الصفوية. إذ مثل قيام هذه الدولة **بداية دورة جيوبولتيكية جديدة**، يؤمن ساستها بالتمدد الجغرافي خارج حدود إيران، كما مثل ظهورها قيام أول دولة فارسية تحكم فارس كلها منذ الفتح الإسلامي، وهي الدولة التي وحدت فارس، ورسمت جغرافيتها السياسية الحالية. **بعدما توفرت القوة لتلك الدولة سعت إلى الحصول على مجالات جغرافية حيوية في محيطها الإقليمي**، فتمكنت من الاستيلاء على أجزاء واسعة من أفغانستان والهند والعراق[293]. بيد أنها وقعت في مواجهة التمدد الجغرافي التركي/ العثماني الذي أخذ يتمدد جنوباً في الشرق العربي أولاً ثم في بقية الوطن العربي ثانياً[294]. الأمر الذي احدث صراعاً قوياً إيرانياً – تركياً على المجال الحيوي الشرق – أوسطي.

خريطة (33)

المجال الجغرافي للدولة الصفوية



المصدر: محمود عصام الميداني، الأطلس التاريخي، دار دمشق للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 142.

وقد استخدمت كلتا الدولتين العقيدة الدينية كوسيلة للوصول إلى الأهداف السياسية للبحث عن

مجالات حيوية. استثمرت الدولة الصفوية بالحكم حتى عام 1794م. عندما بدأت **دورة جيوبولتيكية أخرى** مثلتها الدولة القاجارية، والتي دام حكمها حتى عام 1925م لتبدأ **دورة جيوبولتيكية جديدة** استمرت حتى عام 1979م. وعلى الرغم من كل الأحداث التأريخية التي تخللت هذه الفترة والتي ساهمت في تكوين الشخصية القومية الإيرانية، فإنها تلازمت مع عدد من السمات التي شكلت استمراراً للتأريخ الإيراني – الفارسي القديم. **وأهم هذه السمات هو البحث عن القوة وإعادة ممارسة تصدير القوة والبحث عن المجال الجغرافي الحيوي**. وهي سمة مميزة لتلك القوى التي فقدت لأسباب مختلفة مزاياها في الهيمنة والتوسع. ومن ثم ظل الحفاظ على الدولة ذاتها مرتبطاً باستمرار التوسع الخارجي، وهي صفة يصفها الكاتب الإيراني **(رمراني)** أنها تمثل نوعاً من "**القومية العدوانية**" الناجمة عن ميول لعدم التكيف في الشخصية القومية الإيرانية، مما يجعلها تميل إلى اتخاذ دور الهيمنة **(Heqemomoie)** في المنطقة التي تعيش فيها وبالذات منطقة الخليج[295].

ثانياً: المفهوم الإيراني المعاصر لفكرة المجال الحيوي

بسقوط الحكم البهلوي واعتلاء الحكم نظام جديد اتخذ من الدين أساسا للحكم تطورت فكرة المجال الحيوي بعد أن كانت تقتصر استراتيجية التمدد الجغرافي لحدود الدولة الإيرانية على استخدام القوة العسكرية فقد شرع صناع القرار الجدد بتطوير أساليب استراتيجية جديدة لتوسيع جغرافية إيران السياسية لتعيد مجد الإمبراطورية الإيرانية التي تكونت خلال التأريخ الإيراني. **وترى الدراسة** أن **التحديات الجيوبولتيكية التي واجهت الدولة الجديدة منذ قيامها، علاوة على الوضع الاستراتيجي الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط فرض عليها تغيير استراتيجية تحقيق المجال الحيوي من مفهومه القديم القائم على استخدام القوة الخشنة (العسكرية) إلى المفهوم الحديث القائم على استخدام القوة الناعمة (اللينة)، بمعنى آخر – وفق ما أشرنا إليه سابقاً – المفهوم الجديد للجيوبولتيك وهو "الحدود الشفافة"، أي الهيمنة دون حدود خرائطيه للدولة،** أو ما يسميه تايلور بـ **(جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية)** هذه الاستراتيجية الجديدة المتبعة تتنوع بتنوع أهمية الأوضاع وأولوياتها بحسب المراحل، يظهر أن دولة مؤسسة على الإيديولوجيا، دينية كانت أم علمانية، لا تقود سياستها الخارجية كسائر الدول، فالإيديولوجيا – وهي الدين في حالة إيران – هي دائماً حاضرة، كسبب أو نتيجة، كهدف أو كحجة. في حالة الثورة الإيرانية كان الهدف الأول لصناع

القرار فيها هو المحافظة على القوة الإقليمية لإيران، عن طريق استبعاد المنافسين التقليديين؛ لأن إيران تعرضت، في القرن العشرين، إلى عدة احتلالات: روسيا ثم الاتحاد السوفياتي، ثم إنكلترا، ثم الاحتلال التركي/العثماني الذي جعل من شمال إيران، خلال الحرب العالمية الأولى، ساحة معركة ضد روسيا والإمبراطورية البريطانية[296]. وبذلك، بقيت إيران تعد نفسها مطوقة جيوبولتيكاً، ومتخوفة من التهديدات التي تشكلها الدول والبلدان المحيطة بها جغرافياً. ففي بداية القرن الماضي كانت إيران مهددة من: روسيا وتركيا وإنكلترا، ثم تحول التهديد الروسي إلى السوفياتي، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية انقلب التهديد إنكليزياً – سوفيتياً وبعد ذلك، مع دخولها في الحلف الذي يطوق الاتحاد السوفياتي، وجدت نفسها طرفاً في الحرب الباردة[297]. فيما وجدت إيران منذ عام 1979 وحتى الآن أنها مطوقة من جديد ب:

1- **القوة الأمريكية** بعد أن أفقدتها إيران المصلحة والنفوذ، لا في إيران وحدها، بل في دول أخرى من الشرق الأوسط فإيران قبل عام 1979، كانت بئراً نفطياً تستنزفه الشركات الأمريكية، وفي الوقت نفسه سوقاً رائجة للبضائع الاستهلاكية الأمريكية. كما كانت أداة جيوبولتيكية لترهيب دول المنطقة. كما كانت المركز الرئيس للمخابرات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقاعدة للتجسس والتنصت على الاتحاد السوفيتي السابق. وجاءت الثورة، وأطاحت بكل هذا، وبصورة شكلت هزة عنيفة للهيبة الأمريكية[298].

2- **القوة التركية** التي تجد نفسها في تنافس معها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى[299].

3- **القوة العراقية** حتى عام 2003، **والعربية السعودية** التي تتصاعد منافساتها معها في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن **القوة المصرية** التي تنافسها في الخليج العربي والمشرق العربي وقارة أفريقيا.

4- **القوة الباكستانية** التي تنافسها أيضاً في آسيا الوسطى: فالعلاقات بين البلدين يغلب عليها التنافس أكثر من المساعدات؛ لأن باكستان تعد إجمالاً قوة حليفة للأمريكيين[300]. لذلك منذ العام 1979 تتبع إيران، كقوة إقليمية، سياسة مميزة ومبتكرة، فعلى الصعيد الإقليمي تندرج سياستها الخارجية في الاستمرارية السياسية التقليدية الإيرانية

أي في المحافظة والنفوذ **عبر وسائل قوتها الناعمة** وتدارك أي تهديد من جانب منافسيها التقليديين العربية السعودية ومصر وتركيا وباكستان وعدوها الجديد الولايات المتحدة الأمريكية. فدبلوماسيتها حذرة تضعها في خدمة بلد فريد ومعزول، وهذا ما يفسر الاحتراس الذي يبقى هدفه الأول الأمن الداخلي والخارجي للبلاد والاستقرار على حدودها؛ لأن إيران نواة مذهبية يحيط بها طوق من الأقليات القومية وذات ميول انفصالية غير معلنة صراحة قد تشكل نقاطاً واهية ومناطق اختراق لأعداء محتملين[301]. إذاً فنحن هنا، أمام خصوصية فريدة يتميز بها النظام السياسي الإيراني منذ عام 1979 تجعله نظاماً مميزاً بالفعل عن غيره من النظم السياسية القائمة في عالمنا المعاصر فالثابت أن نظماً سياسية أخرى في العالم الإسلامي تتخذ لنفسها المسمى نفسه الخاص بالنظام السياسي الإيراني. مثل جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الأفغانية أو جمهورية أفغانستان الإسلامية. إلا أن اختلافاً جوهرياً يفصل بين مثل هذه الدول وإيران فيما يخص (ماهية) النظام السياسي القائم فيها[302]. هذا الاختلاف يكمن في – وينبع في الوقت نفسه من – عنصرين رئيسيين هما: (إيران) كدولة ذات شخصية حضارية فريدة من جهة ولها إيديولوجية خاصة من جهة أخرى. إن حالة التزاوج الطوعي التي جرت بين (إيران) وبين (المذهب) في عام 1501م – هي التي خلقت وأفرزت ذلك التميز الذي نتحدث عنه بشأن ماهية النظام القائم في إيران الآن[303]. لكن بعض المراقبين لا يولون أهمية كبيرة للعامل الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية واستراتيجية تحقيق المجال الحيوي. فمنهم من يرى فيه كلاماً منمقاً ومزايدة تخفي سياسة تقليدية للمحافظة على النفوذ الإقليمي، ومنهم من يرى فيه العكس: وراء هذه السياسة التقليدية إمبريالية دينية – مذهبية[304]. بيد أن جميع القوى العالمية دأبت وعلى مر العصور على استخدام الوسيلة الأكثر فعالية في الحقب الزمنية المتعاقبة، ولعل العقائد الدينية كانت من بين أهم تلك الوسائل عبر التأريخ الإنساني، وُعدّ الدين في الحروب الصليبية كأهم أداة جيوبولتيكية للمجال الحيوي للدول الغربية كما عد الغرب الدين الإسلامي من بين أهم وسائل التوسع والحصول على مجالات حيوية عندما كانت الدورة الجيوبولتيكية لصالح الثورة الإسلامية خلال فترات التوسع في

نشر العقيدة الإسلامية... فمن الناحية العلمية التحليلية لا فرق من وجهة نظر الجغرافية السياسية والجيوبولتيك بين "الفتوحات الإسلامية والحروب الصليبية" فكلاهما في التحليل الجغرافي، السياسي هو خلق مجالات حيوية لصناع القرار على مختلف العصور، وإيران كغيرها من القوى الإقليمية والعالمية الفاعلة في إقليم جيوبولتيكي في العالم المعاصر – وهو الشرق الأوسط الذي تعد إيران من بين أهم القوى الإقليمية الفاعلة فيه وعلى مر العصور.

إن الاستراتيجية لأي دولة كما معروف هي فن استخدام القوة للوصول إلى الأهداف، وبنظرة فاحصة على القوى الشرق أوسطية نجد أن الدين والعقيدة الدينية كانا موظفين إلى حد بعيد في فن استخدام القوة، سواءً في إيران أو تركيا أو السعودية على الأقل في الصراع بين هذه القوى الإقليمية. ومن هنا – فإن العقيدة الدينية في إيران المعاصرة هي تعبير عن استراتيجية المجال الحيوي (الإسلامي). ومن أجل أن تنجح جمهورية إيران الإسلامية في تحقيق استراتيجيتها في إعادة التوازن الدولي الشرق – أوسطي، واستعادة دورها المعروف عبر تأريخ المنطقة، كان **لا بد من تبني استراتيجية القوى الكبرى عبر الزمن**، وهي في الواقع استراتيجية في المكان، بمعنى أن تخضع مورفولوجية التأريخ لمورفولوجية الجغرافيا، ويتحول التأريخ إلى جغرافية تأريخية والسياسة إلى جغرافيا سياسية وبمعنى آخر أن يستحضر التأريخ حيث يكون داعماً للحاضر في تحقيق الاستراتيجيات المطلوبة، لقد نجح صناع القرار في إيران إلى حد كبير من استحضار تأريخ القوة الإيرانية، لتحقيق تلك السياسة. إذاً، ما تقدم ذكره – يشكل النطاق الديني للإيديولوجية التي يرتكز عليها النظام السياسي للجمهورية الإسلامية في إيران. هذا النطاق تبلور – عبر صياغات دستورية – في مجموعة من المبادئ والأهداف التي صارت تشكل بدورها النطاق الدستوري الذي بموجبه – وفي إطاره توضع السياسات والتوجهات، وكذلك الآليات اللازمة لتحقيقها – من جهة، وتحدد في الوقت نفسه – الاختصاصات والصلاحيات والسلطات الخاصة بالعناصر المؤسسية المشكلة لهيكل هذا النظام، من جهة أخرى[305].

المبحث الثاني
أهداف سياسية المجال الحيوي الإيراني
وأبعادها المكانية

أولاً: أهداف سياسة المجال الحيوي الإيراني

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية، ولهذا نجد أن الهدف الذي يرسمه صانع القرار ويضعه نصب عينه هو في جوهره ما يتصوره للظروف والأوضاع التي يريد تحقيقها في المستقبل من خلال ممارسة التأثير على معطيات البيئة الخارجية[306]. وترتبط أهداف السياسة الخارجية لأي دولة، بالقيم والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها عبر وسائل متعددة وإذا كانت بعض الوسائل هي أهداف للسياسة الخارجية كالحصول على القوة، فإن الهدف قد يكون وسيلة لتحقيق هدف آخر[307]، **لذلك يعد موضوع المجال الحيوي في معناه الجغرافي هدفاً لما به من مميزات تحصل عليها الدول عندما تتمكن من تحقيقه، ثم ما يلبث أن يتحول إلى وسيلة للحصول على مجموعة من الأهداف التي تتعلق بالفوائد التي تجنيها الدولة تبعاً للنجاحات الجيوستراتيجية المتحققة**، إن التأريخ الجغرافي للدولة الإيرانية، يشير إلى أن حيزها المكاني يتسع خارج حدود الدولة ليصل إلى مجالات مكانية حيث تمكنها القوة من ذلك، ويمكن القول إن الإمبراطوريات الفارسية والتي انطلقت من الأرض الإيرانية الحالية **مرت بدورات جيوبولتيكية متعددة**، ما بين قوة وضعف ويشير الواقع الجيوبولتيكي الحالي إلى تمتع إيران بدورة جيوبولتيكية جديدة إذ تعد هذه الدولة من بين أهم القوى الإقليمية الشرق أوسطية التي تسعى لاستعادة مجدها الإمبراطوري بمفهومه الحديث وزيادة حجم تأثيرها، **بما يحقق الأهداف العليا للمجال الحيوي**. في إطار سعيها للحصول على مجال جغرافي حيوي بمفهومه الحديث بلورت إيران مجموعة من المفاهيم التي تتعلق بأهداف السياسة الخارجية منطلقة من تلك الحقيقة التأريخية. وبتأثير ذلك الارتباط والوعي بالماضي فأنها توظف كل الإمكانات لتحقيق تلك المكانة لذى فإن الأهداف العليا للمجال الحيوي الذي تنشده إيران تتمحور في بلورت نظرية خاصة "**بالأمن القومي الإيراني**"، **وتعزيز مكانتها الإقليمية، وزيادة حجم تأثيرها، والسعي لأداء دور عالمي** ليستمر لها تحقيق عناصر قوة إضافية تضمن لها التفوق العسكري والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي لتتحول إلى دولة عظمى "**إقليمياً**"

وتتلخص أهداف إيران من ذلك في تحقيق:

أ – **الأمن القومي:** يعد **الأمن القومي** عرفا عالمياً وهدفاً تنشده كل دولة وشعب.. كما يعد أمراً طبيعياً، وكل نظام سياسي يهتم بمثل هذه القضايا مهما كانت مجموعة أولوياته. وقبل أن تأتي الدراسة على تحليل هذا الهدف لا بد من تحديد **مفهوم الأمن القومي للدول بشكل عام** فهو: تصور استراتيجي ينبع من متطلبات وحماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية[308]. **وهو أيضاً:** مفهوم استراتيجي يمكن تلخيص جوهره بأنه تلمس عناصر الضعف الاستراتيجي في الإقليم القومي ومحاولة تخطي ذلك الضعف باتخاذ إجراءات وقائية تضمن ألا يكون ذلك الضعف مصدراً لتمزقات معادية قد تكون قاتلة[309]. **وبالعودة إلى التعريفين السابقين، نرى أن إيران** تسعى إلى تلبية متطلبات أمنها القومي من خلال بناء قوة عسكرية رادعة للدفاع والهجوم، والمحافظة على نسيجها الاجتماعي الداخلي وبناء اقتصاد متوازن. إلا أن ما يهم إيران وقبل كل شيء هو بناء قوة عسكرية رادعة، لأنها ظلت تعيش بصورة مستمرة من الإحساس بالشعور بأنها محاطة بالأعداء، وأن أمنها القومي عرضة للخطر، وهذا الإحساس لم يأت من فراغ، وإنما من خلال تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على الحالة الاستراتيجية أو الوضع الاستراتيجي للمنطقة وانعكاسها على الأمن القومي الإيراني. وأول هذه العوامل المسببة لذلك وأهمها هو الفرق في مستويات القوة بين دول المنطقة وما ينشأ عن ذلك بالضرورة من أحداث مهمة لها تأثيرها على الأمن القومي الإيراني[310]. وقد أولى صناع القرار السياسي وحتى قيام الثورة الإيرانية للمؤسسة العسكرية ولا سيما في عقد السبعينيات من القرن الماضي اهتماماً خاصاً ليجعل منها القوة العسكرية الإقليمية الأولى في المنطقة لحماية ما يسمى بالأمن الإقليمي وليجعل من إيران ما اصطلح على تسميته "بشرطي الخليج" أما بعد عام 1979، فقد ظهر تصور جديد لمفهوم الأمن القومي الإيراني ذات أبعاد جيوسياسية ثلاثة مع الأخذ بنظر الاعتبار الاستمرار ببناء قوة عسكرية فاعلة إذ تبنت إيران جملة من الأهداف منبثقة من مبادئ وعقائد ثورتها، وهي[311]:

- **النمو والتوسعة الاقتصادية، والحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة الإقليمية.**
- **الدفاع عن المسلمين والثورات التحريرية، ومعارضة "إسرائيل"، والغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.**

- **محاولة تزعم العالم الإسلامي.**

مخطط (1)

الإبعاد الجيوسياسية للأمن القومي الإيراني

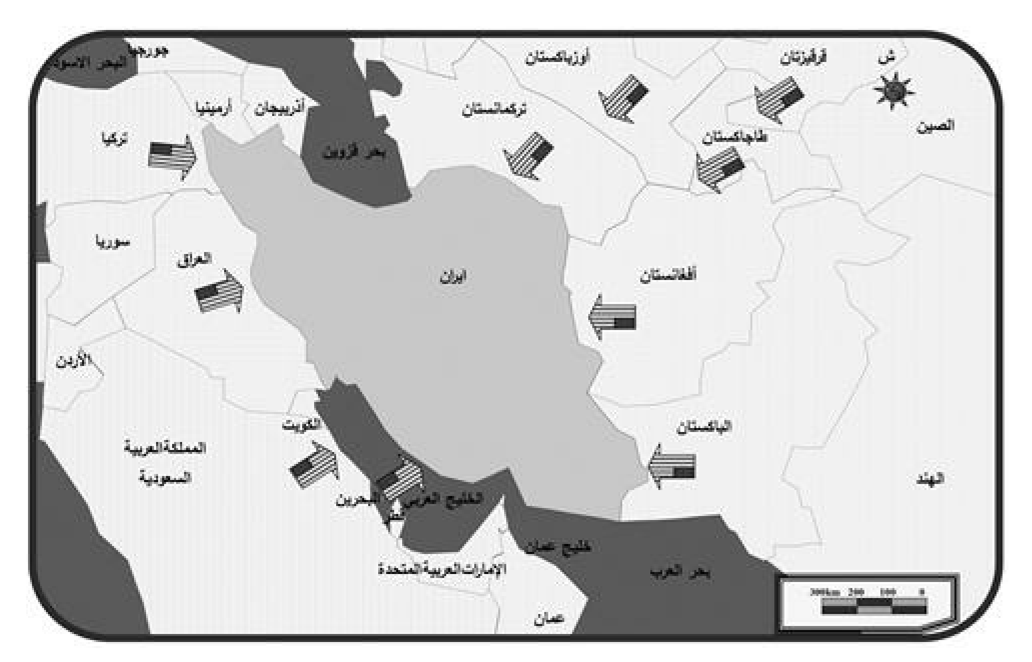


المصدر: محمود سريع القلم، الأمن القومي الإيراني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 279، 2005، ص 105.

وفق هذه المعطيات تتدرج **نظرية الأمن القومي الإيراني** إلى بعدين أساسيين: **الأول**، بعد عقائدي، يتمثل في تعزيز سلوكيات المنطقة في اتجاه قيمي – ديني، **الثاني** بعد نضالي، يتمثل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بإمكانيتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون هيمنة قوى أجنبية. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مهدد للأمن القومي الإيراني حالياً وفي المستقبل المنظور، إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل الأحداث التي شهدتها المنطقة في العقدين الأخيرين، في **تطويق إيران جيوبولتيكيا عبر سياسة التطويق الجغرافي حولها**، فدعمت وجودها في جوارها الجغرافي الجنوبي أي في الخليج وكما ركزت وكثفت وجودها في غرب إيران. كما ركزت على كل من أفغانستان وباكستان وخلقت فرصا للتواجد المباشر والاستراتيجي في الشمال أي (آسيا الوسطى)[312].

خريطة (34)

الطوق الجغرافي – العسكري الامريكي المحيط بدولةايران



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على أطلس العالم، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005، ص 88.

كما يعتقد صناع القرار في إيران، إن عقدة الأمن القومي الإيراني هو الخطر الإسرائيلي، نظراً للعلاقة الاستراتيجية التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية وبسياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي بصورة عامة والخليج بصورة خاصة[313]. كما انعكست مسألة البرنامج النووي الإيراني على الأمن القومي الإيراني، ومن ثم على السياسة الخارجية الإيرانية نفسها حيث تسبب في إثارة الكثير من الضغوط الدولية عليها ومردها أن تقوم إيران باستخدام أسلحتها النووية ضد إسرائيل أو ضد قواعدها في المنطقة بعدما تزايدت الجهود الإيرانية للحصول على التكنولوجيا النووية [314]. **لمواجهة تحديات الأمن القومي الإيراني لجأ صانعو القرار في إيران إلى إيجاد مناطق نفوذ أو مجالات حيوية لحماية مصالحها الاستراتيجية وحماية أمنها القومي، وذلك لجعل مناطق النفوذ هذه ورقة ضغط بوجه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وفقاً لمنظور الحدود الشفافة للمجال الحيوي.**

ب – **تعزيز المكانة الإقليمية:** يقصد **بالمكانة الإقليمية:** الدور التي تؤديه الدولة في مجال محيطها الإقليمي بفعل تأثير إمكانياتها على الدول الأخرى، بمعنى آخر أن الدولة تكتسب مكانتها من خلال عناصر قوتها الكامنة والظاهرة، فتكون مكانة مرتكزة على تصورات القوة أو المنافسة كما في حالة الدول الكبرى[315]. وعليه فأن الدول تسعى إلى إتباع **سياسة المكانة**، لتعزيز هيمنتها

الإقليمية وحتى الدولية، إن الهدف من تطبيق سياسة المكانة هو التأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تمتلكها الدولة بصورة فعلية أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تمتلكها. ويمكن تنفيذ **سياسة المكانة** من خلال استعراض القوة العسكرية والأدوات الدبلوماسية. إذ إن سياسات المكانة تحقق نصرها الحقيقي الكبير عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة كبيرة بأنها ذات سلطان (قوة). بحيث تتمكن من تجنيب استخدامها فعلا لتحقيق أغراضها[316]. ولكن في حالات يكون استخدام هذه القوة وعدم الاكتراث للمخاطر الناتجة عن ذلك ضرورياً لسياسات المكانة لتحقيق نصرها[317]. **وتتركز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية**، إذ تسعى إيران في هذا الإطار للقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، تحقيق الاستقرار في منطقتي وسط وشمال غرب آسيا، إذ يعتقد الكثير من الإيرانيين أن النوايا الحقيقية للأمريكيين في أفغانستان إنما كانت لتطويق إيران ومهاجمتها، وأن قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق إنما يهدف إلى تطويق إيران[318] عسكرياً ومن ثم جيوبولتيكياً في مرحلة لاحقة، أن انسحاب القوات الأمريكية العسكرية، لم يغير من حقيقة الأمر بشيء، إذ أن الاستراتيجية الأمريكية تحققت تماماً بإنهاء قدرة العراق العسكرية وخلق دولة تبقى لأمد غير قليل تحت الهيمنة الأمريكية، بل مجالاً حيوياً لها وفقاً لمفهومه الحديث. وتصل رؤى صناع القرار السياسي في إيران إلى إمكانية الإفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها **الأول** ملء الفراغ الإيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، و**الثاني** استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام[319].

د – **السعي لـ (أداء دور عالمي):** يتطلب أداء مثل هذا الدور مزج الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية من خلال تفاعلاتها مع البيئة الإقليمية أو العالمية على انجاز مهمات هذا الدور الذي رسمته إيران لنفسها بإيديولوجية إسلامية، والتي تحاول أن تحققها من خلال البروز كقوة إسلامية عالمية مؤثرة وفاعله في الأحداث الإقليمية والدولية ورسم مستقبلها وخصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وحصول جمهورياته الإسلامية على الاستقلال[320]، ومد أذرع للتعاون وخلق المجالات الحيوية في مناطق واسعة من الجمهوريات الإسلامية لتي نالت استقلالها بعد هذا التفكك. كما تقوم الاستراتيجية الإيرانية بإيجاد منافذ وأذرع للقوة في معظم الدول الإسلامية الأخرى.

ثانياً: البعدين الإقليمي والعالمي للمجال الحيوي الإيراني

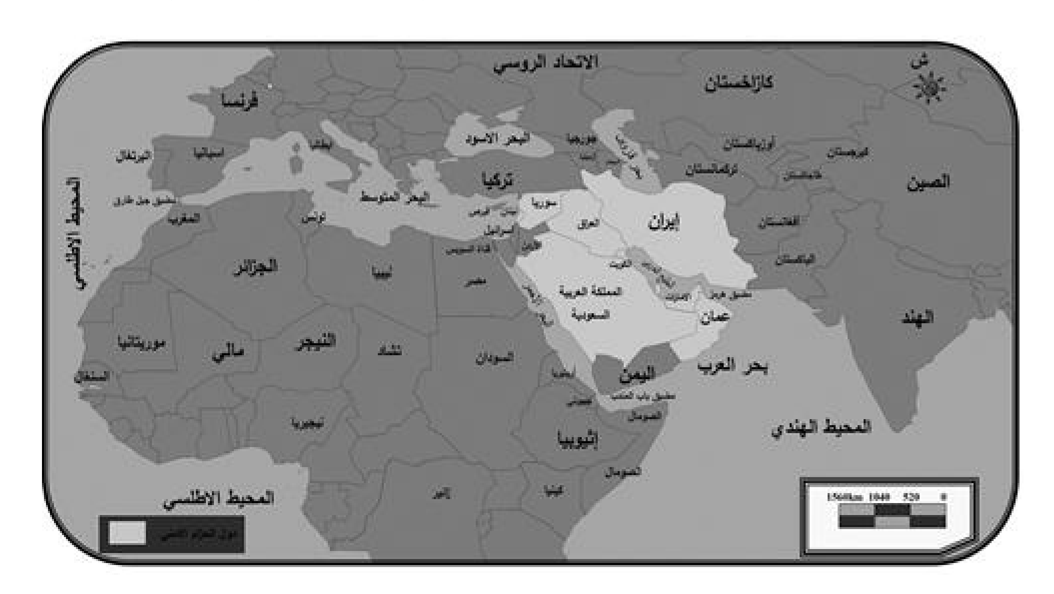
أ – البعد الإقليمي للمجال الحيوي الإيراني:

تعد الجغرافية السياسية عاملاً مهماً من عوامل تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول. وهذا ينطبق على إيران كما ينطبق على غيرها من الدول التي تبحث عن مصالحها أو تطمع وترنو لتأدية دور معين خارج حدودها. وإيران تنظر إلى نفسها دائماً انطلاقاً من كونها قوة إقليمية، ولكي تكتسب كل مواصفات هذه القوة لابد أن تكون الأقوى بين عدة قوى تقع على تخومها. ففي الماضي البعيد – وكما سبق القول – كانت الإمبراطورية الفارسية تتقاسم النفوذ والتأثير مع الإمبراطورية البيزنطية. وأن المنطقة الجغرافية الواقعة بين الإمبراطوريتين كانت مسرح التجاذب السياسي ومساحات العمليات العسكرية، ومجال التدخلات الدائمة فيها حتى ليصح القول أنه في تلك الحقبة من الزمن كانت المنطقة التي تعرف بالشرق الأوسط محكومة بثنائية الهيمنة من هاتين الإمبراطوريتين. **فقد أتاح موقع إيران الجغرافي قدرة كبيرة على التميز والتفاعل الإقليمي،** فهي دولة طريق أو معبر أفقي لحركة التجارة بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي، وهي بمثابة جسر رأسي لنقل الحركة البشرية من الشمال الروسي المتجمد إلى الجنوب الدافئ في الخليج العربي والمحيط الهندي، وقد أدى الموقع إلى نتيجتين تأريخيتين هما: إن إيران صارت طريق التجارة بين شرق العالم القديم وغربه، وأنها كانت مطمع الغزاة منذ بدء الحياة السياسية، مما جعل لها علاقات مع جميع الدول سلباً وإيجاباً بالصداقة أو الحرب، وجعلها تتبنى عدة قيم أهمها الصمود في مواجه الغزو والمحافظة على وحدة البلاد واستقرارها، واستراتيجية التمدد للخارج درءاً للمخاطر[321]. لذا تطرح إيران نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في الإقليم الشرق – أوسطي، ولم تخف السياسة الخارجية الإيرانية منذ الحكم البهلوي استراتيجية تمديد مجالها الحيوي، ومحاولة توسيع دورها الإقليمي، وقد حقق صناع القرار الإيراني آنذاك نجاحاً كبيراً في بناء قوة إقليمية، ساعدها في ذلك ظروف دولية منها، محاولة الولايات المتحدة توسيع مناطق نفوذها مع قوى إقليمية شرق – أوسطية مثل إيران ودعمها لصناع القرار فيها للعب دور هام في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، مما ولد لدى إيران فرص مؤاتية لزيادة نفوذها في الشرق الأوسط ومنها دول الخليج وما يمثله ذلك في امتداد نحو بحر العرب والمحيط الهندي[322]. وهذا النطاق الجغرافي بلا شك كان ولا

يزال مجالاً حيوياً لدولة إيران بحكم الاعتبارات الجيوستراتيجية المتعلقة **بالموقع الإيراني**. علاوة على التأييد الخارجي والطموح الداخلي، يساهم تزايد إيرادات إيران الضخمة من النفط إلى تحويلها قوة شرق أوسطية رئيسة. وأصبحت إيران – تحت حكم الشاه – الداعمة الأساسية التي ترتكز عليها سياسة الأمن الأمريكي في الخليج، المشهورة ب. (سياسة العمودين)*. في الوقت ذاته لم يتردد الشاه في استخدام قوة إيران الضخمة، وهو ما اتضح في احتلال جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى عام 1971[323][323]. وفي التدخل العسكري في منطقة ضفار العمانية للقضاء على الماركسيين، والمشروع الذي تقدم به الشاه عام 1975م، والمتعلق بالتعاون العسكري مع دول الخليج بهدف حماية أطرافه، وفرض الهيمنة على مياه الخليج العربي[324]. أما السياسة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية عام 1979 فقد اتبعت، بصفتها قوة إقليمية، سياسة مميزة ومبتكرة، فعلى الصعيد الإقليمي تندرج سياستها الخارجية في الاستمرارية السياسية التقليدية الإيرانية، أي في المحافظة على النفوذ وتدارك أي تهديد من جانب منافسيها التقليديين. لذلك وضمن إطار سياستها الخارجية التقليدية – الإقليمية تحديداً – وكونها دولة لها الحق في أن تبحث عن دورها في منطقة يشتد فيها الصراع للهيمنة عليها طرحت **إيران مشاريع إقليمية ذات حدود جغرافية – سياسية أوسع من الحدود السابقة لمشروع الشاه،** مثل **مشروع أمن الخليج 6 + 1 + 1** ومشروع **السوق الإسلامية المشتركة، ومشروع اتحاد البرلمانات المشتركة، ومشروع وحدة العالم الإسلامي، فضلاً عن توسيع قاعدة منظمة التعاون الإقليمي (اكوا)**، بانضمام جمهوريات آسيا الوسطى إلى المنظمة، ولا شك في أن مشروعات الوحدة والتعاون الإيرانية تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربي وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية فيه من أفريقيا، تقوم أساساً على السياسة الأمنية، وتجزم إيران بأن حركة الثورة الإسلامية خارج الحدود الإيرانية لها نتائج فعالة، وهو ما ينسحب على قضايا فلسطين والخليج وآسيا الوسطى[325]. إن جيوستراتيجية الموقع الإيراني وتمتعها بمزايا جيوبولتيكية، يؤهلها لأن تكون القائدة لهذه التكتلات التي من خلالها يمكن خلق حزام أمني واقتصادي للعالم الإسلامي. علاوة على ذلك كشفت السياسة الإيرانية بعد عام 1979 عن تخطيط استراتيجي جديد يتيح لإيران الهيمنة على ضفتي العالم الإسلامي عبر إقامة حزام أمني يتألف من إيران والعراق وسوريا ولبنان، ودول مجلس التعاون الخليجي، وعندما تصبح متحكماً لهذا الحزام يستخدم النفط، وموقع الخليج العربي وعندها يمكن أن تتحكم، بأهم حزام نفطي للتأثير على الفعل السياسي العالمي"[326].

خريطة (35)

مشروع الحزام الامني – الاستراتيجي الايراني



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد، داود صليبا ونيقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 2010، ص 1.

أن هذا المشروع الإسلامي الذي تتزعمه دولة إيران يمكن أن يكون مشروعاً دفاعياً ووقائياً لها في ذات الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لهما مشاريعهما الخاصة لتفتيت الشرق الأوسط من خلال مشروعي **الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد**، وذا كان الهدف من هذه المشاريع هو وضع خريطة جيوبولتيكية جديدة يسهل السيطرة عليها واستغلال مواردها، فإن ذلك يدفع إيران للعمل بكل الوسائل لكونها **أولاً** جزءاً مهماً ومحورياً من الشرق الأوسط وتقع في ذات الأهداف التقسيمية، و**ثانياً** كونها أكبر قوة إقليمية وجغرافية في المنطقة فمن واجبها القومي والجيوبولتيكي أن تعمل وفقاً لسياسة تخدم مصالحها، وإذا كانت المشاريع الغربية والإسرائيلية تتسم بالبعد عن والواقعية، **بسبب المتغير الجغرافي – السياسي**، فإن المشروع الإيراني يتميز بواقعية وإمكانية معتمداً في ذلك على ما تقدم له مزايا الجغرافيا وسلطانها. وبذلك يمكن القول، أن الإيديولوجية الإسلامية التي تؤمن بها إيران، على الرغم من استيائها من النظام الدولي وفكرة الدولة القومية لم تكن أقل طموحاً من نظرة السياسة الواقعية التي أعتنقها الشاه والتي تتمحور حول **فكرة القيادة الإقليمية الإيرانية**.

ب – البعد العالمي للمجال الحيوي الإيراني:

إيران – كما سبق القول – دولة حضارية ذات طبيعة خاصة وفريدة، وكانت على مر العصور

من دول الأقطاب الفاعلة في إدارة شؤون العالم (بلاد فارس)، كما أنها كانت القطب العالمي الأول الذي حكم العالم قروناً طويلة في شراكة تنافسية مع الروم (أوروبا اليوم)، وهو ما يجعلها معتقدة دوماً بأن لها مسؤولية ما تجاه العالم وفي هذا الصدد يقول المؤرخ هيرودوتس: "كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم متفوقون كثيراً بكل شيء عن بقية البشرية، ويعتبرون أن الآخرين يقتربون من الكمال بدرجة اقترابهم منه"[327]. وربما تحتل صورة الإمبراطورية القديمة لغاية الآن مكاناً لها في الوعي القومي الإيراني المعاصر. ويبدو أن مثل هذه المقارنات الذي ذكرها هيرودوتس كانت تجول بالتأكيد في الفكر السياسي لصناع القرار في إيران. إذ ترى إيران الحالية أن ثورتها ذات سمة تبشيرية وشمولية. ويجب على الأمة الإيرانية أن تنموا في القوة والتصميم إلى أن تتمكن من منح الإسلام إلى العالم بأكمله[328]. كما يؤكد صناع القرار في إيران حالياً على قدرة إيران على قيادة العالم إلى تلك القيم الطيبة: "إننا أمة نمتلك تأريخاً من الحضارة يرجع لآلاف من السنين. ويدين لنا العالم بالكثير من القيم الأخلاقية والإنسانية. وما زلنا نمتلك القدرة الكافية لقيادة العالم إلى تلك القيم الطيبة. والشيء الوحيد الذي نريده لتحقيق هذه الهدف ليس فهم أنفسنا ولكن الإيمان بها"[329]. ويرسم هذا العقل الاستراتيجي الإيراني – السيد محمد خاتمي – الذي أعاد الاعتبار لقوة إيران الناعمة في المنطقة بمقولات (حوار الحضارات) و(الدين والفلسفة)، وهي المقولات التي أظهرت قدرات إيران العرفانية والتراثية العالمية ولكن في قالب عصري حديث[330]. تأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن الإيديولوجية الحاكمة لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران إيديولوجية ذات صبغة إسلامية – إيرانية مركبة ومتشابكة، **إيديولوجية تمتزج وتختلط فيها التوجهات والطموحات التاريخية لإيران بمنظورها التاريخي والجغرافي والحضاري** من جهة مع **الثوابت والمبادئ والتعاليم الأممية للدين الإسلامي** من جهة أخرى. **وكأن إيران الجغرافيا والتاريخ والحضارة قد جعلت العقيدة الإسلامية قاطرة تحركاتها وطموحاتها الاستراتيجية لإحياء وتجديد "دور حضاري" عالمي افتقدته إيران تقريباً منذ سقوط الدولة الساسانية وبروز الدور الإسلامي القائد لحقبة زمنية كبيرة ممثلة بالدولة الأموية، والعباسية والعثمانية.**

كذلك يمكن القول إن الثوابت والمبادئ والتعاليم الأممية للدين الإسلامي تتيح لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران من جهة وإيران الجغرافيا والتاريخ والحضارة من جهة أخرى شرعية ومشروعية

مزدوجة وممتزجة كلتاهما بالأخرى على النحو الذي من شانه كسب تأييد ودعم أو على الأقل تعاطف الشعوب الإسلامية كلها مع أي توجهات أو تحركات إيرانية[331]، سواءً في ما يتعلق بالمواجهة مع ما تسميه إيران قوى الاستكبار العالمي وتقصد به الولايات المتحدة الأمريكية، أو فيما يتعلق بالمواجهة مع "إسرائيل" والتهديد الإيراني المستمر لها. **إذاً يمكن الجزم** بحصول عملية دمج بين الخطاب الثوري الذي لازم الثورة والخطاب الإمبراطوري الإيراني الذي سبق إلى الوجود حكم أسرة بهلوي، ضارباً جذوره في التاريخ الإيراني البعيد، **ومستنداً إلى المعطيات الجغرافية – السياسية والاجتماعية – الاقتصادية لإيران وجوارها**[332]. والاندماج بين الخطابين الثوري والإمبراطوري أو اكتشاف الثوار قيمة السياسات الإمبراطورية ليس بالأمر الجديد. فبعد أعوام قليلة من نجاح الثورة الفرنسية، سعت هذه إلى حماية الدولة التي أنشأتها من خلال تصدير قيم "الأخوة والحرية والمساواة" إلى الدول المجاورة (إلى مصر في المغامرة الشهيرة التي قادها نابليون بونابرت بأمر من حكومة "الإدارة" قبل أن يصبح إمبراطوراً، وتتضح طموحاته الخاصة الأمر نفسه تكرر مع الثورة البلشفية التي تبنت قضايا الطبقة العاملة العالمية، إلى أن أرغمتها الصراعات بين قادتها، خاصة بين ستالين وتروتسكي من جهة، وضرورات الواقع، من جهة ثانية، على إعادة صوغ مقولاتها الثورية العالمية. والثورة الإسلامية ليست استثناء في الباب هذا، **برأي المفكر السياسي الإيراني حسام عينتاني**، فهي إحدى أهم ثورات القرن العشرين، والأهم على الإطلاق في التاريخ الحديث للعالم الإسلامي، بسبب التغيرات الكبرى التي أدخلتها على جملة طويلة من المفاهيم (الإسلام ودوره في السياسة. وتولي رجال الدين للسلطة المباشرة. وعلى علاقة الدول والمجتمعات الإسلامية بعضها ببعض، وعلاقاتها جميعاً بالغرب. ومعنى الحداثة بالنسبة إلى المسلمين.. إلخ) وجملة أطول من المعطيات الجغرافية – السياسية[333] التي منحت إيران ما يمكن أن نطلق عليه ب. **(جغرافية القوة)**. عليه قد لا يكون مستغرباً، في نظرة استعادية إلى الحدث الإيراني الكبير، أن تعطي إيران الثورة حيزاً واسعاً لمساعي شرح أفكارها ليس في الإقليم أو العالم الإسلامي فحسب، بل للعالم أجمع. **وصولاً إلى خلق مجالات أكثر اتساعاً تُؤمن بإيديولوجيتها الدينية** إذ إن أهم ما يميز الإيديولوجية الإسلامية الإيرانية هو **(الطابع الأممي)** إذ تستند على الاعتقاد بأن إيران مؤهلة لتكريس جهودها وزعامتها الرائدة لتحقيق هدفها الاستراتيجي في بناء **(نظام دولي إسلامي)** فالحكومة الإسلامية قد أسند إليها تنفيذ واجب سماوي، إذ أنها النموذج الوحيد الذي لا يماثله أي نظام في بلدان العالم حيث احتل الفقه موقع السيادة

في الدولة ومنه تستمد السلطات الثلاث شرعيتها أي من سيادة دين الله[334]، ما سبق يدفعنا إلى القول مرة أخرى إننا أمام هدف إيراني استراتيجي حدوده الجغرافية هي كل الكرة الأرضية. بيد أن ذلك – لا يمكن أن يتحقق من الناحية العلمية **(بمعنى منظور جيوبولتيكي إقليمي، وجيوستراتيجي عالمي)** – لأن جميع القوى الإقليمية والدولية لها ذات الإيمان بضرورة أن يكون لها مجال حيوي يتواءم مع قوتها وإمكانيتها... إذ أن الثابت في السياسة الدولية هي أن القوة تصدر كما أي سلعة أخرى عندما تمتلكها الدولة... وبقدر إيمان القوة العظمى بأن كون العالم برمته أو أكبر حيز منه مجالاً حيوياً لها، فإن الدولة الإيرانية تسعى لذلك مستفيدة بهذا من كون الإيديولوجية الإسلامية هي في حقيقتها عالمية الطابع.

ثالثاً: وظائف المجال الحيوي الإيراني

وفق المفهوم المعاصر للمجال الحيوي **(الحدود الشفافة)**. يوفر المجال الحيوي لإيران وظائف عدة تصب في مجملها خدمة استراتيجية إيران بعيدة المدى. فمن خلال حجم تأثيرها أو ما يمكن أن نطلق عليها "استراتيجية السيطرة عن بعد" في مجالها الحيوي المتحقق، أو ما تعتقده أنه مجال حيوي لأمنها. وهذه الوظائف:

الوظيفة الأولى: تستغل إيران نفوذها في مجالها الحيوي ل. **(أغراض المساومة)**. وبذلك يتحول التأثير السياسي إلى مجال حيوي، إذ يعد النفوذ الإيراني في العراق ولبنان على سبيل المثال ورقة مساومة لتخفيف الضغوط الغربية عليها، ونقل الصراع إلى ساحة خارجية، وتلك استراتيجية إيرانية معروفة، لتسخين المناطق المتوترة في حزام الدول المجاورة من أجل المناورة.

الوظيفة الثانية: استخدام ما يسمى ب. **(الحرب بالوكالة)**، وتعد هذه الوظيفة وسيلة أو آلية للحصول على تأثير أو دور في منطقة ما ل. **(أغراض الحرب بالوكالة)**، إذ استطاعت إيران استخدام **(الحرب بالوكالة)** لتقاتل الولايات المتحدة بنجاح على الساحة العراقية عبر دعم بعض الوكلاء (الحلفاء)، بشكل أثر على القرارات الأمريكية التي تتعلق بقدراتها على مهاجمة إيران بقدر أكثر علانية، بسبب المواجهة التي برزت في منتصف عام 2007 بخصوص البرنامج النووي الإيراني.
تأسيساً على ما تقدم يمكن القول: إن جمهورية إيران الإسلامية تسعى لخلق استراتيجية من شأنها أن تضع صعوبات جمة أمام أي محاولات أمريكية أو غربية أو إسرائيلية لضرب مفاعلاتها النووية،

وبمعنى أدق استخدام مناطق نفوذ الدولة الإيرانية (مجالها الحيوي) لضرب خطوط العدو الخلفية أو الأمامية، وهذا هو في الواقع فن استخدام القوة لتحقيق أهداف الدولة في استراتيجية الدفاع عن أمنها الوطني أو القومي.

الوظيفة الثالثة: يوفر المجال الحيوي، ما يسمى ب. **(الردع الجغرافي)**. فعلى الرغم من امتلاك إيران مساحة جغرافية واسعة تتيح لها ما يسمى في علم الجغرافيا السياسية وعلم الجيوبوليتكس ب. "**العمق الاستراتيجي**". إلا أن المفهوم الجديد للجيوبوليتكس الذي يؤمن به صناع القرار الإيراني، يرى إمكانية استخدام المجال الحيوي كوسيلة ردع إذ ترتكز فلسفة الردع لدى إيران إلى ما يسمى ب. "**الردع الجغرافي البعيد**" وهو ما عملت عليه السياسة الخارجية الإيرانية. حيث يشكل الدعم العسكري والمادي واللوجستي لحلفائها في النطاقات الجغرافية البعيدة التي تعد مجالاً حيوياً لها عامل ردع لها. إن فلسفة الردع واستخداماته في السياسة الخارجية الإيرانية تهدف إلى خلق حالة انتقامية مضادة في صفوف أعدائها التقليديين داخل وخارج الإقليم الشرق – أوسطي. وبالتالي خلق مصداقية لقدرتها على العقاب؛ لتحقيق ردع فعال ضد أي محاولة لتهديد مجالها الحيوي المتحقق، أو ما تعتقده مجالاً حيوياً لها.

الوظيفة الرابعة: يؤدي المجال الحيوي الحديث وظيفة **(السيطرة الاقتصادية)**التي ترفد الاستراتيجية الإيرانية بمستلزمات "**بناء قوة**" ويرتكز على سعي إيران الدائم للسيطرة على منابع المياه، وحقول النفط. وهو ما تجسد فعليا في احتلال إقليم الأحواز ومحاولاتها السيطرة على دول الخليج والعراق بسبب طبيعة الموارد الأولية المخزونة في باطن الأرض حيث الاحتياطات النفطية الهائلة في هذه البلدان من نفط وغاز وكبريت وحديد وزئبق أحمر.. إلخ، والتي تعني السيطرة عليها تعزيز القدرة الجيو – اقتصادية الإيرانية.

المبحث الثالث
الوسائل المستخدمة لتحقيق
المجال الحيوي الإيراني

في سعي الدول للحصول على المجال الحيوي الذي تعتقده ضرورياً لها، تستخدم مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافها، وإذا كانت الوسيلة تعني من حيث المبدأ، الطريقة أو الواسطة التي تؤدي إلى إنجاز هدف معين، فقد تتعدد الوسائل وتتنوع وفقاً لنوعية الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها وفي السعي لتحقيق المجال الحيوي. تحتاج الدولة إلى نوعين من الوسائل، الأولى، تنصرف إلى تحقيق الهدف، والثانية تلك الوسائل التي تحافظ على الهدف وتتفاعل هذه الوسائل والأدوات، وفقاً لتبادل الأدوار وحسب رؤية صناع القرار لها، **وهذا ما ينطبق على إيران التي اعتمدت على نوعين من الوسائل، هي:**

أولاً. وسائل القوة الناعمة (اللينة).

ثانياً. وسائل القوة الخشنة (الصلبة).

أولاً: وسائل القوة الناعمة (اللينة)

أ – التأصيل الفكري لأطروحة القوة الناعمة:

قبل التحليل الخاص بالبحث في وسائل وآليات تحقيق المجال الحيوي الإيراني المعاصر عبر استراتيجيتا القوة الناعمة **(اللينة)** والقوة الخشنة **(الصلبة)** من الضرورة تأصيل هذين المفهومين للوصول إلى فهم أعمق لاستخدام مثل هذه الوسائل للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية. إن استخدام **القوة الناعمة** ليس جديدا بل هو قديم قدم التجربة الاستعمارية. بيد أن المصطلح سياسي جديد دخل – مؤخراً – قاموس العلوم السياسية، وشاع استعماله في العلاقات الدولية، وذاع صيته في الأدبيات السياسية، خاصة في مجالات عمل الدولة الجيوبولتيكي للحصول على مجالات حيوية، بل وانتشر الاهتمام العملي في تطبيقاته بين مختلف دوائر صناعة القرار، لاسيما في الدول المتقدمة، التي اعتبرته ذراعاً فعالا وأداة مؤثرة في تحقيق مكاسب جيوستراتيجية، وعند تعاملها مع الدول والشعوب الأخرى، لخدمة مصالحها الاستراتيجية طويلة المدى. ويصف هذا المصطلح قدرة أي دولة، ونظامها السياسي، على التأثير **(غير المباشر)** والمستمر في سلوك الدول الأخرى وسياساتها ومصالحها،

وكذلك التأثير على توجهات نخبها وشعوبها، عبر توظيف جملة من الوسائل: مثل **الأدوات الإيديولوجية والدينية والثقافية**[335]. فضلاً عن مجموعة **الوسائل السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والقانونية والإعلامية**، وغيرها من الوسائل التي تشكل في مجموعها منظومة داعمة لتحقيق المجال الحيوي خاصة وفق المفهوم الحديث الذي أصبحت فيه القوة العسكرية **(الخشنة)** هي في الواقع قوة ردع أكثر منها قوة تعمل إلا في الضرورات[336]. وأول من استخدم هذا المصطلح السياسي هو الأدميرال **(جوزيف ناي)*** في كتابه: **القوة الناعمة:** معاني النجاح في السياسات الدولية، حدد مفهوم هذه القوة. في كونها: القدرة على الاستقطاب والإقناع... بما إن القوة الخشنة تكمن في القدرة على الإجبار والإكراه المتأتية من القوة العسكرية للدولة، أو من تفوق قدراتها الاقتصادية: **فأن القوة الناعمة تتأتى من جاذبيتها الثقافية أو السياسية أو ما سواها** ويضيف: إن **القوة الناعمة** هي القدرة على أن تحصل على ما تريد بقوة الجذب، وليس بالقوة المادية أو التهديد أو القوة الخشنة[337][337]. إذاً يتحدد مفهوم القوة الناعمة: قياساً إلى مفهوم القوة الخشنة، التي غالبا ما تجد **ترجمتها العسكرية** في الحرب المباشرة أو الردع، **وترجمتها السياسية** في الضغط عبر الهيئات الدولية والإقليمية، **وترجمتها الاقتصادية** في سبل الضغط والمقاطعة والحصار، وهكذا. فليس من الضرورة في شيء إجبار الآخرين على التغيير، من خلال سبل التهديد، أو اللجوء إلى القوة العسكرية أو الاقتصادية لتركيعهم، ولكن بالإمكان إجبارهم بطرق أخرى، تجعلهم "يريدون ما تريده أنت" بطريقة أخرى، دونما استفزازهم، أو استعمال الأساليب الخشنة ضدهم. ويعلل ذلك الرأي بقوله: إنه وان أمكن الوصول إلى الأهداف من خلال القوة الخشنة، ومن خلال استعمال القوة من قبل القوى الكبرى، إلا أنه قد يشكل خطراً على أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية والسياسية، وحتى الثقافية. كما أضحى من الصعب، في العالم المعاصر، استخدام القوة العسكرية على الرغم من ضرورتها كسياسية ردع وإكراه، فهي أصبحت صعبة جداً... وأصبحت الحرب أمرا جد مكلف من الناحية المادية... ناهيك عن المناهضة المتزايدة للحروب، واستخدام القوة من لدن الرأي العام[338]. ويبرهن (ناي) على **نجاعة القوة الناعمة في الطرح الدولي والوصول إلى المجال الحيوي**، من خلال إشادته إلى فعالية القوة الناعمة الأمريكية في تفكيك المعسكر الاشتراكي قائلاً: "... فأمريكا انتصرت في الحرب الباردة من خلال "**سياسة الاحتواء**"، وسياسة الاحتواء قامت على ضلعين: **القوة الخشنة والقوة**

الناعمة. وفي السنوات الأخيرة قبل انتهاء الحرب الباردة كانت القوة الناعمة هي السلاح الأهم، فجاذبية النموذج الاجتماعي والثقافي والسياسي الأمريكي هي التي أنهت الاتحاد السوفيتي، وفتحت أبواب أوروبا الشرقية أمام التأثير الأمريكي[339]. وبقدر ما لا يقلل **(الأدميرال ناي)** من القوة الخشنة، فـإنه لا يستحبها في المطلق، بل لا يفضل اللجوء إليها، إلا في حالات خاصة وفي نهاية المطاف.. أي عندما لا تستطيع أدوات وشعارات القوة الناعمة، إتيان أكلها في الزمن المحدد. في الحقيقة إن القوتين أداتان لسياسة واحدة، تستخدم إحداها لمجرد فشل عناصر الأخرى، أو أن الأولى **(القوة الخشنة)** هي في خدمة الثانية **(القوة الناعمة)**، مادامت هي عصاها في المحصلة النهائية، والثانية خادمة الأولى إن هي استطاعت "لعب الدور" دونما لجوء إلى القوة العسكرية، هما وجهان لعملة واحدة متكاملتين، متناسقتين – حتى وإن بديتا متناقضتين عضوياً)[340]. تأخذ إحداهما المبادرة إن تعذر على الأخرى السبيل.

ب – القوة الناعمة واستراتيجيا تحقيق المجال الحيوي الإيراني:

لجأت إيران إلى استخدام قوتها الناعمة من أجل مد نفوذها وتأثيرها في المساحات الجغرافية التي تراها استراتيجية لمشروعها التوسعي. إذ استخدمت مختلف الأساليب منها: استخدام استراتيجية الهجرة المنظمة، وتوظيف إيديولوجيتها الدينية توظيفاً سياسياً، فضلاً عن استخدام الإعلام وتحقيق التبعية الثقافية، وسياسة الاختراق الجيو – اقتصادي، وهذه وسائل فعالة وقد نجحت إيران في هذا الإطار أو الأذرع المهمة في خلق المجالات الحيوية.

1. الهجرة المنظمة وتشكيل البؤر السكانية:

يعد **تشكيل البؤر السكانية** إحدى قنوات الفعل الجيوبولتيكي التي تعتمدها إيران وغيرها من الدول الفاعلة لتحقيق استراتيجية المجال الحيوي في ضوء الدور الذي يمكن أن تلعبه في بناء أدوار سياسية واجتماعية وصلت إلى حد يمكن الحديث عن تأثير اجتماعي كبير طال البناء السكاني والاقتصادي والسياسي في دول عدة كيما تكون لاحقاً قوة ناعمة لتحقيق سياسات المجال الحيوي الإيرانية في الشرق الأوسط وغيرها، وتكونت هذه البؤر خلال فترات زمنية مختلفة منها ما هو عشوائي ومنها ما هو منتظم وهي: **الأولى** في العشرينيات من القرن الماضي فراراً من الأوضاع السياسية المضطربة في إيران والتي ترتبت على سقوط الأسرة القاجارية وقيام الحكم البهلوي. أما **الثانية** فهي الهجرة التلقائية

المرتبطة بكسب العيش[341] . ولعل أهم تلك الموجات السكانية هي هجرة الشباب (الأيدي العاملة) إلى دول الخليج العربي، إذ تعد هذه الظاهرة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية انحداراً جيوبولتيكياً لصالح الدولة الإيرانية التي يشكل مجموع سكانها أضعاف عديدة من سكان دول جوارها الخليجي، مما يعني ميزة جيوستراتيجية لإيران في استخدام القوة الناعمة، اقتصادياً وثقافياً وإيديولوجياً، وهذا هو شأن وهدف المجال الحيوي لأي دولة. ويبين الجدول **نسبة الإيرانيين في الدول العربية الخليجية إلى جملة الوافدين للفترة 1965-2007.**

الجدول (34)

نسبة الإيرانيين في الدول العربية الخليجية إلى جملة الوافدين للفترة 1965-2007

الدولة	السنة								
	1965	**1968**	**1970**	**1971**	**1975**	**1976**	**1980**	**1991**	**2007**
الكويت	12,4	–	10	–	7,8	–	–	1	5,42
قطر	–	–	31,5	–	–	–	–	2	5
البحرين	18,8	–	–	13,5	–	6,5	–	1,4	16,07
الإمارات	–	42	–	–	10,7	–	3,5	5	2
السعودية	–	–	–	–	2	–	–	–	–
عمان	–	–	–	–	–	–	–	–	–

المصدر:

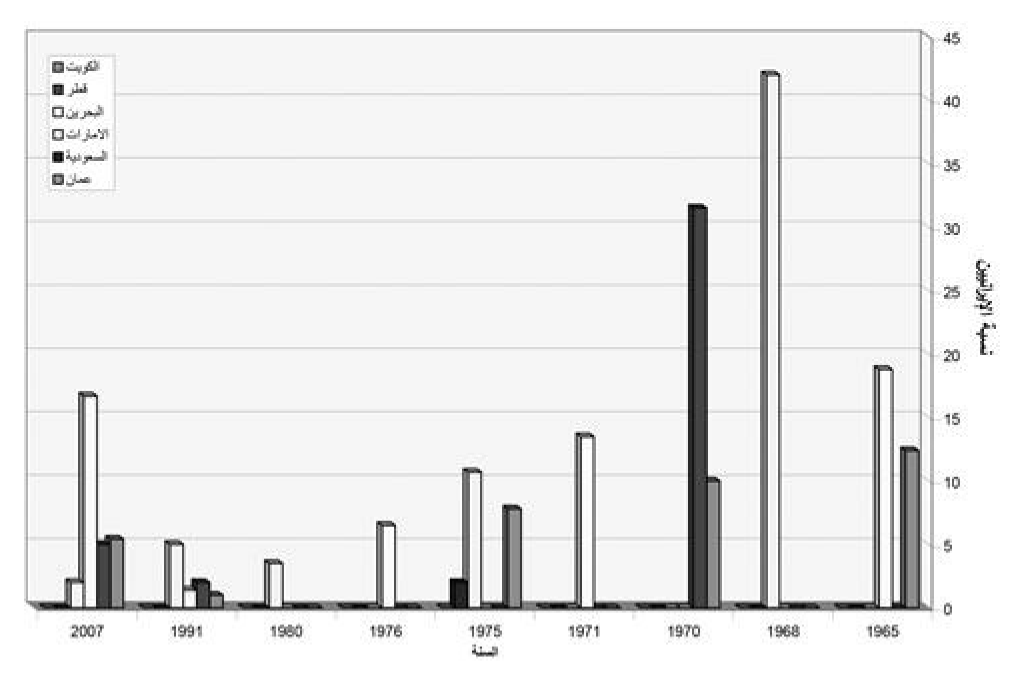
(1) محمد محمد زهرة، الأوضاع الديموجرافية في إيران والدول العربية. في مجموعة باحثين، العلاقات العربية – لإيرانية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 1993، ص 221.

(2) مايكل بونابن، النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرها في امن الخليج. في مجموعة باحثين، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 1998، ص 325.

(3) ميثاء سالم الشامسي، الخلل في التركية السكانية وتأثيره في دول الخليج. في مجموعة باحثين، النظام الأمني في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008، ص 515.

شكل (12)

نسبة الإيرانيين في الدول العربية الخليجية إلى جملة الوافدين للفترة 1965-2007



المصدر: بالاعتماد على جدول (34).

وكما يبين الجدول والشكل السابق: في **الكويت** شكلت الجالية الإيرانية نسبة 7,8% من جملة الوافدين عام 1975 وفي التعدادات السابقة 1970 و1965 كانت النسبة أعلى من ذلك، حيث مثلث 12,4% و10% على التوالي ثم عادت النسبة لتنخفض إلى 1% عام 1991 أثر غزو العراق للكويت الذي تسبب في نزوح معظم الجاليات إلى خارج الكويت. بعد عام 1991 ازدادت أعداد الوافدين الإيرانيين حتى وصلت إلى 5,42%، نتيجة تحسين العلاقات الإيرانية – الكويتية. وفي **قطر** شكلت الجالية الإيرانية فيها نسبة 5% من جملة الوافدين عام 2007 وفي عام 1970 كانت النسبة أعلى من ذلك، حيث مثلث 31,5%. وفي **البحرين** انخفضت نسبة هذه الجالية أيضا، فبينما كانت 18,8% من جملة الوافدين عام 1965 انخفضت إلى 13,5% عام 1971 ثم واصلت انخفاضها حتى وصلت إلى 6,5% و10,4% في العامين 1976 و1991. وقد تبع هذا الانخفاض في النسبة انخفاض مماثلاً في الأعداد المطلقة وقد يكون الحصول على الجنسية لكثير من هؤلاء سبباً رئيساً في تناقص أعدادهم بحجة أنهم ولدوا في البحرين في وقت لم تكن شهادات الميلاد متداولة في البلاد، لذلك اعتبروا مواطنين ولم يظهروا في الإحصاءات السكانية على أنهم إيرانيون[342]. غير أن هذه النسبة عادت لترتفع إلى 16,7% عام 2007، لتحسن العلاقات بين البلدين والانفتاح الإيراني على معظم دول الخليج. وفي **الإمارات** شكلت الجالية الإيرانية نسبة 2% من جملة الوافدين عام 2007

وفي الأعوام السابقة 1991، 1980، 1975، 1968 كانت النسبة أعلى من ذلك حيث مثلت 5% و3,5% و10,7% و42% على التوالي. وفي السعودية شكلت الجالية الإيرانية نسبة 2% من جملة الوافدين عام 1975 فيما توقفت بعد ذلك نتيجة السياسة السعودية إزاء الوافدين عموماً والإيرانيين خصوصاً ويشير الجدول أدناه إلى أعداد الإيرانيين في دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول (35)

أعداد الإيرانيون في دول مجلس التعاون الخليجي

(تقديرات لعام 2008 بالآلاف)

	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الإمارات	الإجمالي
إعداد الإيرانيون (ألف نسمة)	45	80	–	20	–	40	145
السكان الأصليون (مليون نسمة)	1,123	3,442	2,867	1,448	24,807	4,765	

المصدر:

(1)ميثاء سالم الشامسي، الخلل في التركية السكانية وتأثيره في دول الخليج. في مجموعة باحثين، النظام الأمني وتأثيره في دول الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2008، ص 515.

(2)التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2009)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص 272.

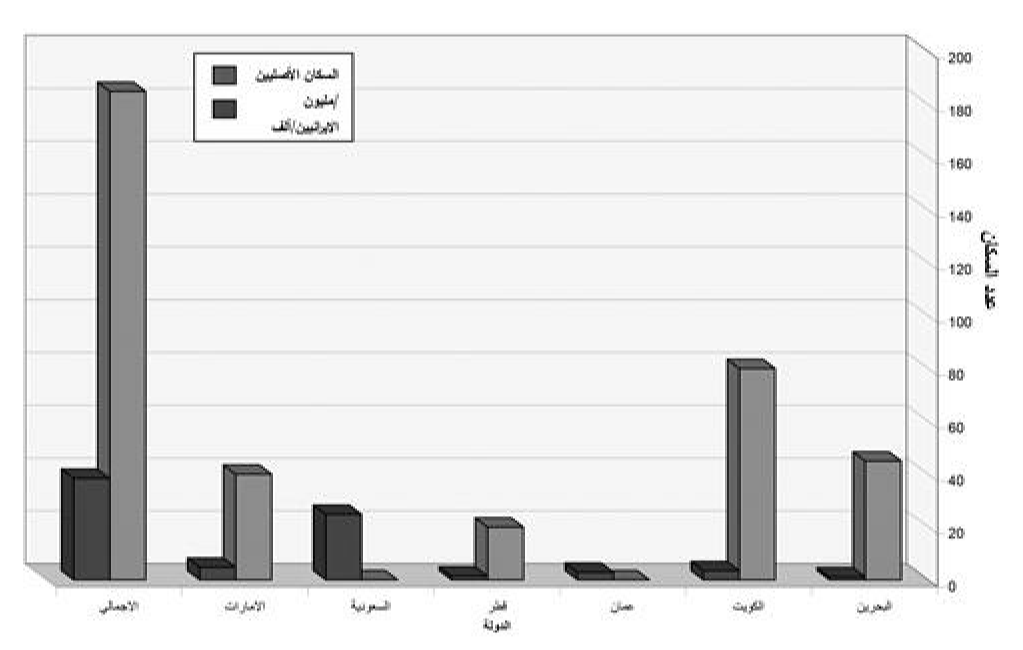
ويمكن إجمال الأهمية الجيوبولتيكية لتزايد عدد سكان إيران في دول الخليج بما يأتي:

- إحداث خلل في التركيبة السكانية تساعد على تحقيق مصالح الدولة الإيرانية اقتصادياً وأمنياً.
- يعد وجود عدد كبير من الإيرانيين في دول الخليج ميزة جيوبولتيكية لإيران من الناحيتين الاقتصادية والأمنية، وفي حالة السلم يمكن أن يشكل هؤلاء روابط مهمة بين الدولتين، إذ إن إيران حريصة على تقليل نسبة البطالة وعدم خلق أزمات تجعل من هذه الدول تعتمد على العمالة الأسيوية بدلاً منها. فضلاً عن منطقة الخليج العربي (1941–1979). هاجرت أعداد من الإيرانيين إلى دول العراق ولبنان وسوريا، وقد أخذت هذه الهجرات في عهد محمد رضا بهلوي طابعاً سياسياً وأمنياً، إذ جندت إيران في هذه الفترة أعداداً أخرى من الإيرانيين، ولا سيما في أوساط رجال الأعمال والتجارة ورجال

الدين[343]. **ويمكن أن نستنتج من ذلك، أن سياسة الهجرة المنظمة إلى دول الشرق الأوسط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي يعد من بين أهم أدوات القوة الناعمة لخلق عقد جيوبولتيكية تلعب دوراً مهماً ثقافياً واقتصادياً وأمنياً.**

شكل (13)

أعداد الإيرانيين في دول مجلس التعاون الخليجي (تقديرات لعام 2008 بالآلف)



المصدر: بالاعتماد على جدول (.(35

2. الإيديولوجيا الدينية:

تعرف **الإيديولوجيا**: إنها نظام الأفكار المتداخلة كالمعتقدات التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية وتبررها في الوقت نفسه[344]. طبقاً لمنطق **(نظرية المؤثرات الإيديولوجية)** في خلق وتصعيد الصراع الدولي، ترى هذه **النظرية** أن **للإيديولوجيا** دوراً فعالاً في تحديد الأهداف المرحلية والنهائية التي تخطط لها الدول، وتدير صراعاتها الدولية على أساسها كما أنها أحياناً أداة لإضفاء الشرعية على تصرفات دولة معينة تتضمن انتهاكا لبعض مبادئ وقواعد القانون الدولي[345]. **كما ترى النظرية ذاتها "الإيديولوجيا** سلاحاً رئيسياً للصراع غير المباشر الذي يسعى إلى ترجيح المعتقدات المذهبية على غيرها في المجتمعات الأخرى أو النيل من تقاليدها، أو تحريك عوامل الصراع الداخلي فيها أو استغلالها دعائيا

ضدها أو للتحريض على قلب أنظمة الحكم فيها أو لتعميق تبعيتها السياسية لقوى دولية خارجية معينة وهكذا"[346]. ولم يكن الاستنجاد بالإيديولوجيا كأداة لتفعيل القدرة الاستراتيجية الشاملة بجديد على السياسة الدولة ومنها **إيران** التي سكنت قياداتها المختلفة والإرث المتكون لديها بجميع صوره التعاونية والتساومية والصراعية. فالتأريخ السياسي الإيراني يكشف وبمختلف مراحله وبوضوح مقدار التأثير التي تتركه الإيديولوجيا على الفعل السياسي الإيراني العام والتي تجاوزت مهمتها كأداة لتحييد خطر الفسيفساء القومية. وقد حددت وشخصت هذه الإيديولوجيا (سواء أكانت قومية غالبة أو دينية) الذاتية الإيرانية وميزتها وَفعلّت مكوناتها وقدمت الحافز على ضرورة زيادة نفوذها في مجالها أو في الأماكن البعيدة[347]. وإذا كان الشاه قد طوع هذا التأثير لصالح نظامه عندما حسبه كعنصر داعم لحملة التحديث التي غطت كل عهده، **فإن النظام الجديد وجد في الإيديولوجيا أداة استراتيجية ذات بعدين: أولهما**، بعد محلي، يحفظ التماسك الداخلي للمجتمع الإيراني المتنوع، علاوة على جعله مجتمعاً ثورياً لتحقيق فعل خارجي محسوب يحقق أهداف إيران. **ثانيهما**، تثوير المجتمعات الأخرى في المنطقة وتقديم النموذج الإيراني كخيار لتغيير الحكام الموالين للغرب. وعلى هذا الأساس رأى النظام الجديد أن الخطوة الأولى الواجبة بهذا الصدد تكمن في النزوع نحو تحويل الجماعات الثورية التي أخذت على عاتقها مهمة التخلص من الشاه وبناء النظام الجديد إلى مؤسسات ذات قدرة على التطور **إلا أن تلك الخطوة رافقتها خطوة أخرى لتحقيق سياسة المجال الحيوي الإيرانية الجديدة**. هذه الخطوة هي نزوع قادة النظام الجديد لفعل الإسلام القديم لتغيير النظام العالمي جذرياً أو تحويله إلى نظام إسلامي يحقق الغاية الأسمى التي عجزت عن بلوغها الدول الإسلامية السابقة. وبقدر ما خلق هذا الطموح **وظيفة حضارية** تعبر عن الحق الإلهي المقدس للمسلمين عامة بنشر نور الإسلام وتخليص الإنسانية المعذبة من جور أنظمتها... فـإنه خلق تطلعاً لممارسة الدور القيادي الذي سيغدو رصينا طالما بقيت الإيديولوجيا بطبيعتها تمثل قوة لا تدانيها قوة شارعة في خلق إرادة أمة وسياستها الخارجية ونمط العلاقات الدولية الواجب تبنيها[348]. لم تكن تلك الإيديولوجيا بنت فكر بعض الساسة الإيرانيين فقط إنما هي مبدأ منصوص عليه في الدستور. إذ جاء في مقدمة الدستور "فإن الدستور يوفر أرضيه ديمومة هذه الثورة في داخل وخارج الوطن وخاصة في تكثيف العلاقات الدولية ويسعى مع بقية الحركات الإسلامية والجماهرية إلى بناء الأمة العالمية الواحدة"، كما ورد في مقدمة الدستور أيضاً "سيكون التركيز في تشكيل وتعبئة القوات المسلحة على الإيمان والعقيدة كأساس

وقاعدة. من هنا، فإن جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة الإسلامية سيوجهان للانطباق مع هذا الهدف ولا يتحملان فقط مسؤولية حفظ وحراسة الحدود وإنما يتكفلان أيضاً لحمل رسالة عقائدية أي الجهاد في سبيل الله والنضال من أجل توسيع قانون حاكمية قانون الله في كافة أرجاء العالم"[349]. وفق ذلك، وفرت إيران بواسطة الإيديولوجيا الحافظة للثورة شرعية فعلها المقصود باتجاهات توسيع مجالها الحيوي على اعتبار ان شعار تصدير الثورة يمثل بالأساس في فعل استراتيجي يرتبط بعلاقات قوى إقليمية متعددة لها طموحاتها. وأي تفعيل له يحسب كخطوة مقصودة لدرءِ أي مساس أمني لمفردات الأمن القومي الإيراني وتحقيق مصالح البلاد العليا ونشر إيديولوجيته الدينية في مناطق الشرق الأوسط فضلاً عن العالم الإسلامي وغير الإسلامي[350]. ويبدو أن استخدام إيران للتأثير الإيديولوجي الديني من بين أهم الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافها في خلق القوة التي ترنو إليها جميع القوى الإقليمية ذات الجذور الإمبراطورية – مثل إيران وتركيا، وقد تتناوب الوسائل لتحقيق الهدف حسب جيوبولتيكية السياسية العالمية والإقليمية، فأحيانا يكون الدين هو الوسيلة الأكثر تأثيراً ولذلك نجد أن بدايات الثورة في جمهورية إيران الإسلامية اعتمدت هذه الوسيلة بطريقة أكثر ترجيحاً للوسائل الأخرى فيما أخذت وسائل أخرى للعمل باتجاه تحقيق مصالح الدولة الإيرانية خارج حدودها، وبذلك فالاستراتيجية الإيرانية تستخدم فن الممكن من الوسائل بنجاح لتحقيق دورٍ في الشرق الأوسط.

3. قوة الإعلام:

لا يخفى تنامي قوة الإعلام وقدرته على تشكيل الرأي العام، وإظهار القوة التي تتمتع بها أي دولة وبما أن الإعلام أصبح يؤدي ذلك الدور الخطير، فقد أصبحت فنون **التغليط الإعلامي** عموماً تدرس في معاهد وكليات الصحافة، وصارت تلك الفنون أسلحة تستخدم في الصراعات السياسية حينا وتواكب الصراعات المسلحة في أحيان أخرى. وما التغليط (**Disinformation**) إلا سلاح في الاغتيال المعنوي (**Moral assassination**)، إذ بمقتضاه يصبح بمقدورك أن تصفي خصمك وتجهز عليه سياسياً بفنون الإعلام وحدها[351]. كما أن قوة الإعلام قادرة أيضا على خلق وتشكيل القوة المعنوية لدى أفراد المجتمع لتحقيق سياسة الدولة لا سيما سياسة المجال الحيوي. كما أن الإعلام هو وسيلة فعالة بيد صناع القرار السياسي لتوجيه الرأي العام داخل الدولة لإقناعهم

لتحقيق أهداف مرحلية واستراتيجية، وعدت الحرب الإعلامية من بين أهم الوسائل الناعمة تأثيراً في العصر الحديث، بعد تنوع وسائل الاتصال، وتعددها بما يمكن الدولة من الترويج والفعل باتجاه تغير قناعات الآخرين من خلال قوة الإعلام[352].

تأسيساً على ما تقدم، أدرك صانعو القرار السياسي الإيراني سواء قبل ثورة 1979 وبعدها قوة الإعلام لذلك اتخذوا من هذه الوسيلة عاملاً أساسياً لتحقيق سياسة المجال الحيوي الإيراني. فقبل عام 1979 كان رجال السياسة والمنظرون الحاكمون على الثقافة في إيران يتبعون سياسة قومية لتحشيد الر العام الداخلي من خلال إبراز الأهمية القصوى لإيران "القديمة" ومدح الأفكار والأهداف القومية الإيرانية ومن أجل تحشيد الرأي العام الداخلي خدمة لسياسة المجال الحيوي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة، استخدمت إيران **أسلوب التغليظ الإعلامي** إذ أكثر الإعلام الإيراني قبل ثورة 1979 الإسلامية على حقيقة كون إيران هي وريثة الإمبراطوريات الفارسية التي كان لها الدور الفاعل يسمى الآن منطقة الشرق الأوسط، وأن انكفاء الدور الإيراني هو بسبب الفتوحات الإسلامية من قبل أقوام أقل حضارة من حضارة بلاد فارس[353]. وفي واقع الحال أن إيران ما قبل الثورة وفي ضوء جيوبولتيكية الحرب الباردة المعروفة كان الإعلام الإيراني يتناغم مع دور إيران في منطقة الشرق الأوسط والخليج لاسيما أن إيران امتلكت خامس أقوى جيش في العالم آنذاك بسبب موقعها الجيوسياسي القريب من القطب العالمي الثاني (الاتحاد السوفياتي السابق)، فيما استمر الإعلام الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام 1979 لتحقيق أهداف الدولة الإيرانية في خلق القوة والهيمنة ولكن ضمن جيوبولتيكية عالمية جديدة، مؤداها متغيرات دولية هامة منها انتهاء الحرب الباردة، ووصول الإسلاميين إلى صناعة القرار السياسي الإيراني، فأصبحت وسيلة الإعلام تؤدي الدور السابق نفسه للوصول إلى أهداف الدولة الأكثر تأثيراً في محيطها الدولي والإقليمي، وهنا لا بد أن يعكس الإعلام حقيقة التوجهات الجديدة في الاستراتيجية الإيرانية أو الدور الذي يراد لها أن تلعبه في المنطقة، إذ أصبح بشكل عام خطاباً معادياً للغرب، مناصراً للقضية الفلسطينية، كما اتسم من جهة أخرى بكونه خطاباً تهيجياً راديكالياً متطرفاً، شديد الانتفاع ببؤر التوتر في المنطقة، وتختلط فيه الاعتبارات الداخلية. كما كان مليئاً بالطموحات السياسية والسلوكيات العسكرية التي تبعث القلق في حوض الخليج خصوصاً. كما أنه مسكون بحالة السيولة الأمنية وفراغ القوة على ضفة الخليج العربية، وكذلك التحريض على التمرد والثورة ضد الأنظمة وخاصة – الخليجية – منها من خلال وسائله الإعلامية

المقروءة والمسموعة[354]. وقد استندت الدعاية الإيرانية على الإيديولوجيا الإيرانية في تقديم الصورة الإيجابية عن إيران على أنها: دولة الإسلام الحقيقي التحرري، والتي تعيد إلى الأذهان الدولة الإسلامية في صدر الإسلام، والتي تهدف إلى تحقيق رسالتها التاريخية في إنقاذ البشرية المظلومة ووحدة الأمة الإسلامية. في حين قدمت هذه الدعاية البلدان الأخرى في صور متعددة إما استعمارية وإما تابعة للاستعمار وإما كافرة وإما معارضة للإسلام في محاولة لتشويه الأنظمة السياسية[355].

إذاً بعد عام 1979 سعت إيران لاستخدام قوة الإعلام كإحدى الأدوات في توضيح جانب مهم من سياستها الخارجية وإبراز نموذجها الإسلامي والترويج لمبادئ الثورة الإسلامية. وتعد "**منظمة الإعلام الإسلامي**"* إحدى أهم المؤسسات الإعلامية الإيرانية التي أخذت على عاتقها توضيح جانب من سياسة إيران الخارجية وإبراز النموذج الإيراني – الإسلامي والترويج لمبادئ الثورة الإسلامية إلى جانب وزارة الإرشاد الإسلامي التي تنسق الإعلام الرسمي، وقد ساهمت بعض المؤسسات الأخرى أيضاً في إيجاد نهضة إعلامية كبرى في إيران. كما تقوم بعض المنظمات بأنشطة مختلفة تتمثل في نشر الكتب بمختلف اللغات العربية، والانجليزية، والفرنسية، والألمانية، والهندية، وغيرها وتضم شتى المواضيع الإسلامية وموضوعات في التاريخ كما تصدر مجلة "التوحيد" بالإنجليزية وباللغات الأخرى، ومجلة "آمانج" باللغة الكردية، ومجلة "الهدى" للأحداث العربية، كما أنها تنشر صحيفة يومية باللغة الانجليزية هي "طهران تايمز" لقراء الانجليزية في الداخل والخارج. كما تسعى معاونية العلاقات الدولية إلى عقد مؤتمرات دولية مختلفة تحضرها أعداد كبيرة من رجال الدين من مختلف أنحاء العالم. بهدف الترويج لمبادئ الثورة وإيديولوجيتها ونموذجها السياسي، والعمل على كسب التأييد والتعاطف لسياستها الخارجية[356][356]. وتعد الصحافة المقروءة (الصحف) والمسموعة (الإذاعة والتلفزيون) – أهم الوسائل الإعلامية التي اعتمدت عليها إيران لتحقيق أهداف إيران المرحلية والاستراتيجية. بيد أن أي حديث عن الصحافة الإيرانية بعد الثورة، لا بد وأن يتناول المراحل الأساسية التي مرت بها هذه الصحافة حيث نجد أن هناك أكثر من مرحلة عكست كل منها طبيعية توازنات القوى السياسية السائدة في الساحة الإيرانية والتي يمكن تحديدها بعدة مراحل مهمة أبرزها:

أولاً: الحقبة الممتدة منذ نجاح الثورة عام 1979 وحتى عام 1989، حيث خضعت الصحافة فيها بشكل مباشر لتوجيهات التيار المحافظ.

ثانياً: المرحلة الممتدة من عام 1989 وحتى عام 1997 إذ شهدت تغيراً بطيئاً لكنه ذو أثر

ملموس وتميزت هذه المرحلة بانتهاء الحرب مع العراق وبداية التحرك لكسر طوق العزلة الإقليمية والدولية التي عانت منها إيران.

ثالثاً: المرحلة الممتدة من عام 1991 وحتى عام 2005 وشهدت فيها الصحافة الإيرانية نهضة حقيقية في كافة المستويات. تميزت هذه المرحلة بتزايد حدة الخلاف بين التيارين المحافظ والإصلاحي حيث أصبحت توجيهات التيار الإصلاحي جزءاً مهما من موارد هذه الصحف وفي مقدمتها قضية الحريات في الداخل ومسألة حقوق الإنسان التي تطرحها المنظمات الدولية والدول الأوروبية[357].

رابعاً: المرحلة الممتدة من عام 2005 وحتى الآن، إذ خضعت الصحافة فيها من جديد وبشكل مباشر لتوجيهات التيار المحافظ. إذاً بعد عام 1979 سعت إيران لاستخدام قوة الإعلام كإحدى الأدوات في توضيح جانب مهم من سياستها الخارجية وإبراز نموذجها الإسلامي في الترويج لمبادئ الثورة الإسلامية.

4. سياسة الاختراق الجيو – اقتصادي وتحقيق التبعية الاقتصادية

سبقت الإشارة في الفصل الثاني من الدراسة إلى قدرة الاقتصاد الإيراني على التأثير إقليمياً ودولياً على الرغم مما يعانيه من صعوبات داخلية وخارجية. حيث يعد الاقتصاد الإيراني أحد أكبر الاقتصاديات الإقليمية إذا ما قورن بحجم الاقتصاديات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، لذلك أنصبت الاستراتيجية الإيرانية لخلق مجال حيوي اقتصادي إيراني على أمد مستقبلي ضمن إطار ربط اقتصاديات الدول التي تعدها مجالا حيوياً لها باقتصادها. إذ ترى إيران بأن هذه الاستراتيجية هي الأمثل لتطوير وازدهار اقتصادها من ناحية، واقترابها من مجريات الأحداث والمتغيرات الدولية ومحاولتها الدخول في صميم هذا المعترك السياسي لإيجاد مسوغ لها في إثبات وزنها الجيوبولتيكي وتوضح معالم وجودها الطبيعي ضمن الخارطة الشرق أوسطية من ناحية أخرى. وعلى هذا الأساس سعت إيران إلى:

أولاً: خلق فرص جديدة لاستثمار مقومات القدرة الاقتصادية التي تؤهلها للمنافسة مع الدول المتقدمة في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة. خاصة وهي تمتلك الكثير من الموارد "فولاذ، نحاس، ألمنيوم، قصدير، سجاد، غاز، نفط" الضرورية لتنشيط حركة التبادل التجاري الخارجي[358]. لتحقيق الاختراق الجيو – اقتصادي ولتكون بعائداتها رديفاً مهماً في مهمة دعم الاقتصاد الإيراني.

ثانياً: تنشيط حركة التبادل التجاري الخارجي وفتح منافذ إضافية لتسويق الصادرات عن طريق تقديم الامتيازات المالية الضرورية لمصدري السلع غير البترولية. وبذلك تحقق **هدفين اقتصادي** يتمثل في إضافة قدرة مالية أخرى للاقتصاد الإيراني، **وسياسي** يتمثل في إضافة فاعلية أخرى للاختراق الجيو – اقتصادي الإيراني في الدول المستهدفة.

ثالثاً: جعل إيران سوقاً لتوفير السلع الوسطية والإدارة والقوى العاملة لا سيما وأن إيران تمتلك قدرات بشرية وكفاءات مدربة قادرة على المساهمة في إصلاح وبناء البنى التحتية لدول الجوار وغيرها كما هو الحال في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية وسوريا ولبنان.

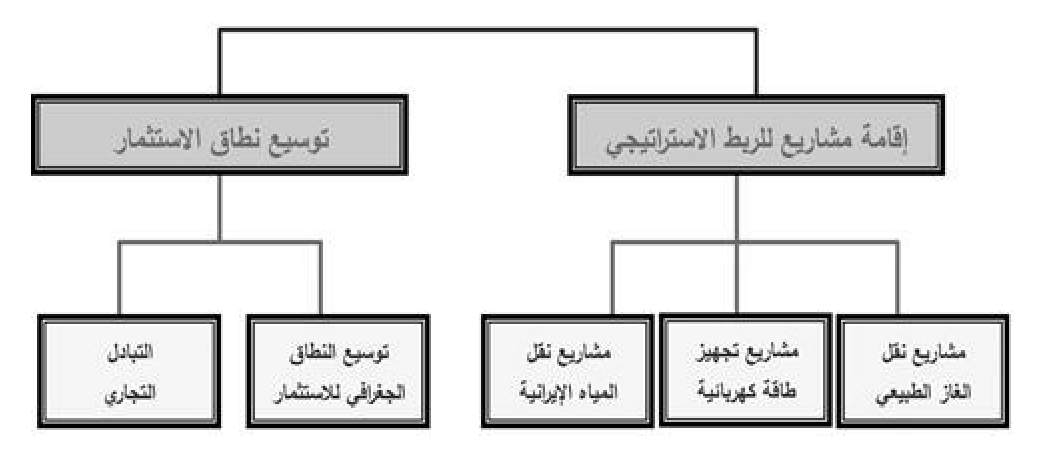
رابعاً: تقديم إيران نفسها كطرف مستعد للمشاركة في تحسين البنية الأساسية لطرق الاتصال البري والبحري مع جوارها الجغرافي.

خامساً: توسيع نطاق مناطق التجارة والصناعة الحرة سواء في الخليج أو في العراق أو في الجمهوريات الإسلامية. وقد برزت بوادر هذه الاستراتيجية الجيو – اقتصادية من خلال:

- **إقامة مشاريع الربط الجغرافي – الاستراتيجي(نقل الطاقة والمياه).**
- **توسيع نطاق الاستثمار المشترك وتسهيل التبادل التجاري.**

مخطط (2)

سياسة الاختراق الجيو – اقتصادي الإيراني في الشرق الأوسط



*** إقامة مشاريع الربط الجغرافي – الاقتصادي الاستراتيجي (نقل الطاقة والمياه):**

ساعد الموقع الجغرافي الإيراني في تسهيل تطبيق استراتيجية إيران في هذا المجال عبر إقامة

عدد من المشاريع الاستراتيجية الإيرانية لنقل ما يحتاجه جوارها الجغرافي القريب من سلعتين استراتيجيتين هما (الغاز الطبيعي والمياه) فضلاً عن تجهيزها بالطاقة الكهربائية لدول جوارها المباشر وغير المباشر. ولعل أهم هذه المشاريع هي:

1. مشاريع نقل الغاز الطبيعي الإيراني:

مهدت حاجة إمارة دبي التي أظهرت في السنوات الأخيرة حاجة ملحة لاستيراد الغاز، إضافة إلى الكويت، وأبو ظبي، وعُمان والبحرين التي يزداد استهلاكها بسرعة، لإقامة مشاريع نقل الغاز الطبيعي. وعقدت أيضا بعض الاتفاقيات التمهيدية لتزويد بعض هذه الدول الشرق أوسطية بالغاز ففي 12 كانون الثاني من العام 2003 أبرمت إيران والكويت **بروتوكولا أولياً** لتصدير الغاز الطبيعي من إيران إلى الكويت في صفقة بلغت قيمتها سبعة مليارات دولار بمقتضاها تزويد الكويت ب. (3000) مليون م^3 كل يوم ولمدة 25 عاماً عبر خط أنابيب تحت الماء يمتد حوالي 200 كم. وفي 15 آذار من العام 2005 أبرمت إيران وسلطنة عُمان **اتفاقاً** لتزويد السلطنة ب. (350) مليار م^3 من الغاز الإيراني كل عام، وهي الكمية التي ستتم زيادتها لتصبح (800) مليار م^3 بحلول العام 2012[359] علاوة على ذلك اتجهت إيران نحو جوار جغرافي قريب آخر وهو العراق ليبدأ منه مشروع استراتيجي آخر يعزز الاختراق الجيو – اقتصادي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. إذ أعدت إيران مشروعاً لتصدير الغاز الإيراني من حقل بارس الجنوبي إلى العراق وسوريا لنقله إلى أوروبا عبر البحر المتوسط عبر خط أنابيب بطول (5,600) كم، وبقطر (56) بوصة لنقل ما بين 100 و110 ملايين متر مكعب من الغاز يومياً ومن المفترض بناء خط الأنابيب بين البلدان الثلاثة في غضون ثلاث سنوات بعد توقيع البروتوكول في طهران في تموز 2011 ويوفر المشروع كميات كبيرة من الغاز لتغطية احتياجات سوريا ولبنان والأردن والدول المشاركة في خط (الغاز العربي)* وصولاً إلى تصدير الفائض لدول أوروبية[360][360].

2. مشاريع نقل المياه الإيرانية:

بينما تعد ندرة الماء في شبه الجزيرة العربية مشكلة خطيرة، فإن الموارد المائية في إيران تتسم بأنها أكثر وفرة وكما مبين في الجدول (36). وعلى الرغم من أن إيران ليس بلداً غنياً من الناحية المائية بالمطلق، فإن التفاوت في هذه الهبة الإلهية بين إيران وجاراتها في جنوب الخليج كافٍ ليجعل

تصدر المياه إليها خياراً عملياً، **ولا سيما أن معظم الأنهار الرئيسة في إيران التي يمكن أن تكون مصدراً للمياه المصدرة – وهي جراحي وكرخة وديز وكارون – تقع في المنطقة الجنوبية الغربية من إيران، وهي المنطقة القريبة جغرافياً من شبه الجزيرة العربية. وفي الواقع تحتوي هذه المنطقة، التي تقع ضمن محافظة خوزستان، على ثلث إجمالي المياه السطحية في إيران.**

الجدول (36)

الموارد المائية المتاحة في إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	المياه الجوفية المتجددة داخلياً (1000 م^3/سنوياً)	المياه السطحية المتجددة داخلياً (1000 م^3/سنوياً)	المياه المتداخلة السطحية والجوفية (1000 م^3/سنوياً)	مجموع المياه المتجددة للفرد (1000 م^3/للفرد في السنة)
إيران	49,30	97,30	18,10	1,955
قطر	0,05	0,001	0,00	94
الكويت	0,00	0,00	0,00	10
البحرين	0,00	0,004	0,00	181
السعودية	2,20	2,20	2,00	118
عُمان	0,96	0,93	0,90	338
الإمارات	0,12	0,15	0,12	58

المصدر: كامران تارمي، دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية اتجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 58، 2006، ص 8.

لهذا السبب يعتقد صناع القرار الإيراني أن في الإمكان تصدير أكثر من ملياري متر مكعب من مياه هذه الأنهار سنوياً إلى دول الخليج العربي ولهذا السبب دخلت إيران منذ عام 1989 في **مفاوضات مع قطر** لتصدير المياه إليها وبعد فشل هذه المفاوضات بدأت **إيران ودولة الكويت** في عام 1999 مفاوضات من أجل تزويد الثانية بالمياه من نهر كرخة الذي يقع جنوب غربي إيران. وفي كا الأول 2003 توجت هذه المفاوضات بالتوصل إلى اتفاق لتصدير 300 مليون متر مكعب من المياه سنويا ولمدة ثلاثين عاما إلى دولة الكويت. وجرت كذلك محادثات مع **المملكة العربية السعودية** للتوصل إلى الاتفاق نفسه[361]. إن الجهود الإيرانية الدؤوبة التي بذلت من عام 1989 في سبيل الحصول على حصة من سوق المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تثير تساؤلين هل

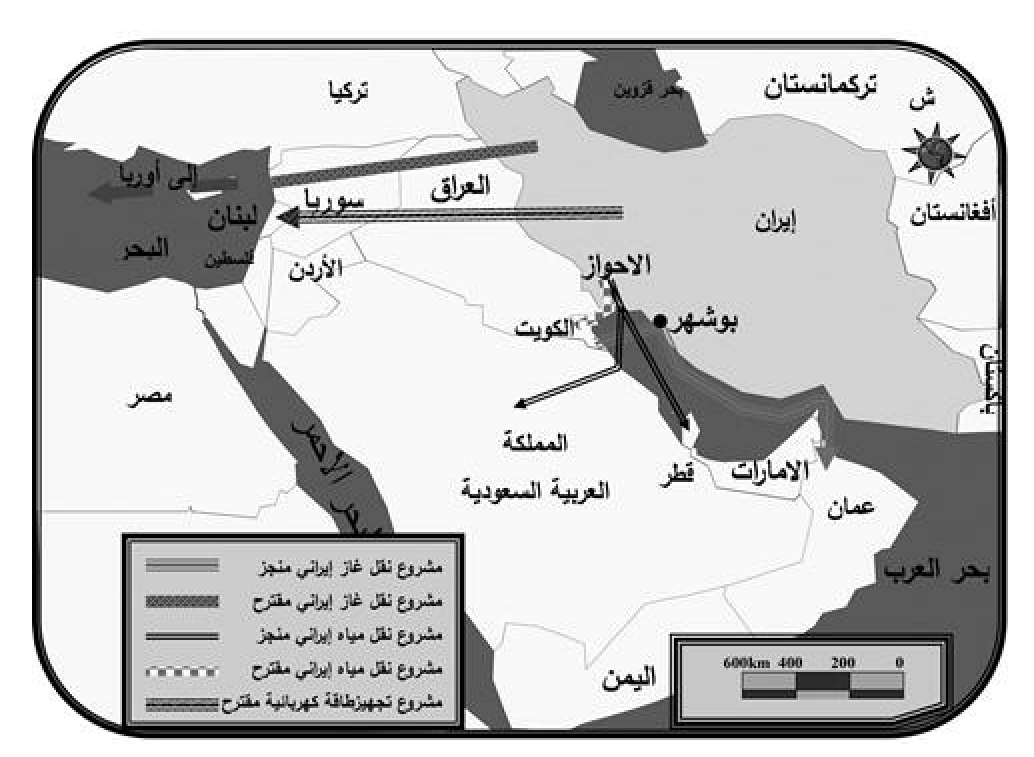
كان الدافع وراء هذه الجهود اقتصادياً كما يظهر للوهلة الأولى أم أنه سياسي؟ وما الأهداف التي يحققها تصدير المياه في مجمل السياسة الإيرانية الخارجية تجاه دول مجلس التعاون؟ أن الإجابة على ذلك تكمن في رغبة إيران في إقامة علاقات ودية تستند إلى الثقة والتعاون المتبادلين إذ تأمل إيران وعلى المدى الطويل أن تصدير المياه إلى دول مجلس التعاون إلى جانب الغاز الطبيعي سيجعلها معتمدة عليها في سلعتين استراتيجيتين ما سيمنح إيران نفوذا على الضفة الأخرى من الخليج وهذا الأمر سيجعل العلاقات الإيرانية – الخليجية أكثر توازناً، **وهنا نلحظ عبقرية المكان الإيرانية والتي تمكنت من خلق مجالات حيوية في جوارها الجغرافي.**

3. مشاريع تجهيز الطاقة الكهربائية:

استكمالاً لمشاريع الربط الجغرافي – الاستراتيجي، في مجال الغاز والمياه الإيرانية. طرحت إيران مشروعاً استراتيجياً لتزويد عدد من دول جوارها الجغرافي المباشر وغير المباشر بالطاقة الكهربائية الإيرانية، يشمل المشروع القوس الجغرافي الممتد من إيران مروراً بالعراق وسوريا إلى لبنان. يؤمن المشروع تبادل 1600 ميغاواط فيما بينها موزعة على النحو الآتي: 1000 للعراق، و500 لسوريا، و100 للبنان في سبيل ذلك وقعت الدول الأربع مذكرة تفاهم تقوم إيران بموجبها بتزويد الدول الثلاث مبدئيا بالطاقة الكهربائية. وتقضي المذكرة القيام بدراسات شاملة حول طريقة عمل شبكات الكهرباء في إيران وسوريا والعراق ولبنان ليتم الربط الاستراتيجي من بعدها يشكل متزامن[362].

خريطة (36)

مشاريع الربط الجيو – اقتصادي الاستراتيجي الإيراني في الشرق الأوسط



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 2010، ص 64.

*** توسيع نطاق الاستثمار المشترك وتسهيل التبادل التجاري:**

عملت إيران على ربط اقتصاديات الشرق الأوسط بالاقتصاد الإيراني تناغماً مع استراتيجيتها الإقليمية الرامية إلى توسيع مجالها الحيوي الاقتصادي، علاوة على كسر أي طوق اقتصادي وأمني وعسكري يهدف إلى عزلتها وتحويل هذا الطوق إلى رباط من العلاقات يخدم مصالحها ويعمل على رفع مستوى معيشتها وإنقاذ اقتصادها. لذلك عمدت إيران إلى إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع عموم دول الشرق الأوسط تشمل توسيع نطاق الاستثمار المشترك وتسهيل التبادل التجاري، كما تهدف إلى خلق البدائل الجيوبولتيكية للحصار الأمريكي والغربي والعقوبات العالمية على دولة إيران.

1. توسيع النطاق الجغرافي للاستثمار:

في مجال الاستثمار، يمكن القول إن النطاق الجغرافي للاستثمار الإيراني في منطقة الشرق الأوسط أخذ بالتوسع بعد عام 1979 عما كان قبله، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد النظام البهلوي على القوة العسكرية في التمدد الجغرافي فيما اتبع النظام الجديد على هذه الوسيلة وفق المفهوم الجديد للجيوبولتيك الذي آمن به صناع القرار في إيران وهو "**الحدود الشفافة**" لتوسيع المجال الحيوي

الإيراني. ولا يتسع المجال هنا لجرد كافة الاستثمارات الإيرانية في الدول التي تعد مجالا حيويا لإيران، لكننا سنشير إلى أهمها. ففي **سلطنة عمان**. يعد الاستثمار الإيراني في هذا البلد من أهم ركائز المجال الحيوي للاقتصاد الإيراني، كما أنه ساهم بدرجة كبيرة في ثقل الاقتصاد الإيراني إذ بادرت إيران باستغلال وتطوير موقع خصيب النفطي وميناءها في عمليات التبادل التجاري، فضلاً عن تطوير حقل بوخاهينجام البحري لمكثفات الغاز والذي يقع على بعد 12 كم من ساحل شمالي عمان على ممر هرمز الاستراتيجي بين البلدين وتكمن الأهمية في هذا المشروع بتقسيم الإنتاج بنسبة 80% لإيران مقابل 20% لعمان[363]. أما في **الإمارات** فقد ضخ الإيرانيون فيها استثمارات ضخمة فطبقاً لإحصاءات 2007 فإن أكثر من 300 مليار دولار هي قيمة الاستثمارات الموجودة في دولة الإمارات وهو ما أعطى هذه الاستثمارات دوراً مهما في الاقتصاد الإيراني والإماراتي إلى جانب أنها حققت الآلاف من فرص العمل داخل الإمارات. وفي تقرير لعام 2007 أعلن جمرك الإمارات أن في عام 2007 تم اعتماد 27 شركة مملوكة للإيرانيين في دبي. أيضاً يوجد أكثر من 1000 شركة في الإمارات مساهمة من دولة الإمارات والشركات الإيرانية[364]. كما نجحت إيران في إدخال الشركات ورؤوس الأموال الإيرانية للاستثمار داخل **قطر** خاصة الشركات المتخصصة بالصناعات الغذائية فضلاً عن نجاحها في زج عدد كبير من العمالة الإيرانية في الأسواق والمشاريع القطرية [365]. وفي **السعودية** سعت إيران إلى إنشاء عدة شركات من شأنها أن تلقي اهتماما في الأسواق السعودية ولاسيما المتخصصة بالصناعات الغذائية والتي دخلت بقوة لهذه الأسواق وأخذت تصعد من نشاطها تدريجياً. كما دعت إيران المستثمرين السعوديين للاستثمار الزراعي في إيران وتصدير المنتوجات إلى الأسواق السعودية. فضلاً عن مجالات التعاون سالفة الذكر فإن هناك عشرات المشاريع الاقتصادية والتجارية والفنية والتقنية المشتركة[366]. كما نجحت إيران في عقد عدة اتفاقيات استثمارية مع **دولة الكويت** جعلت من إيران مؤثرة وذات وزن على الساحة الكويتية، لعل من أهمها مشروع الصلب المشترك برأسمال 70 مليون دولار، بلغت حصة الشركة الإيرانية للصلب فيه 49% وبطاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف طن سنوياً مخصصة للاستهلاك المحلي في الكويت[367]. فضلاً عن النجاح الإيراني في خلق مجالات حيوية اقتصادية لها في الدول المشار إليها، كذلك نجحت في تأمين مجالات حيوية اقتصادية أخرى لها في عموم بلدان الشرق الأوسط ومنها **مصر**

وسوريا والعراق ولبنان والسودان والأردن وذلك من خلال إدخال الشركات ورؤوس الأموال الإيرانية للاستثمار فيها. فيما يخص **مصر**، هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية المتحكمة في تحديد مستوى العلاقات الاقتصادية بين مصر وإيران في الوقت الراهن. وعلى الرغم من أنه ليس هناك جوار جغرافي مباشر بين إيران ومصر، إلا أنهما تعدان قريبتين نسبياً وهو ما يعطي ميزة نسبية للتعاملات الاقتصادية بين الدولتين. من ناحية أخرى، فإن العلاقات الاقتصادية بين إيران ومصر، مرتبطة بشكل وثيق بمستوى العلاقات السياسية بينهما. وهذا الارتباط هو تلازم كان غالباً ما يحدث في العلاقات بين مختلف دول العالم. والحقيقة أن العلاقات السياسية المصرية – الإيرانية قد تعرضت لتوترات شديدة منذ نجاح الثورة الإيرانية عام 1979، انتهى الأمر بالقطيعة الدبلوماسية بين الدولتين مما انعكس على العلاقات الاقتصادية بينهما. لكن تلك العلاقات عادت منذ بداية تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن، وأصبحت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، مرشحة منذ عدة سنوات لتطور كبير[368].

ففي مجال الاستثمار، هناك بعض الاستثمارات التي تدفقت من إيران إلى مصر قبل عام 1979 ومازالت موجودة حتى الآن وهي تعود للدولة الإيرانية وليس للأفراد. وكان عدد المشروعات التي تشارك فيها إيران بالاستثمار في مصر هو 7 مشروعات حتى منتصف عام 1999 ارتفعت في منتصف عام 2001 إلى 8 مشروعات مما يعني أن هناك استثمارات جديدة حتى وإن كانت محدودة وتشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر إلى أن الاستثمارات الإيرانية تشارك في 8 مشروعات وتبلغ تكاليفها الاستثمارية 563 مليون دولار وتبلغ قيمة المساهمة الإيرانية فيها نحو 208 مليون دولار في منتصف عام 2001[369]. ووفق تقرير الهيئة ذاتها، إن حجم الاستثمارات مصر لم يتخطَّ حاجزاً يصل إلى نحو 331 مليون دولار من خلال 12 شركة فقط مسجلة منذ عام 1970 وحتى عام 2010[370]. فضلاً عن تأسيس شركة ميراتكس "**مصر وإيران للغزل والنسيج**"، رأسمالها الحالي 54 مليون دولار، حصة إيران في هذه الشركة 49%، بينما حصة الجانب المصري 51% ومن أجل توفير التسهيلات البنكية لرجال الأعمال الإيرانيين لتنمية العلاقات الاقتصادية، وتم ف مصر تأسيس "**بنك مصر وإيران للتنمية**" ويبلغ رأسماله 100 مليون دولار، 20% من أسهم البنك تخص الجانب الإيراني[371]. بالمقابل حصل قطاع الأعمال المصري على عقود بناء مصانع

السكر في إيران تبلغ قيمتها 154 مليون دولار. رغم الطبيعة الخاصة لعقود المقاولات التي حصلت عليها مصر في إيران، إلا أن وجود الشركات المصرية في إيران لتنفيذ العقود المذكورة وما اقترن به من فتح قنوات التعامل في هذا المجال مع الشركاء الإيرانيين، يمكن أن يفتح مجالاً واسعاً للتعاون الاقتصادي بين الدولتين في المستقبل[372]. أما مع **سوريا** فتتزايد العلاقات الاقتصادية تشابكاً منذ ثمانينيات القرن الماضي. ففي مجال التعاون الاقتصادي فيمكن القول: إن التعاون الصناعي يتم اليوم بأشكاله الثلاثة **التمويل المباشر والمشترك والتمويل السوري المحلي**، إذ شهدت سوريا بداية صيف عام 2007 إنتاج أول سيارة سورية بالتعاون مع شركة **(إيران خودرو)**، وتم افتتاح معمل إنتاج الاسمنت وتنفيذ العديد من المشاريع الحيوية **ذات التمويل المشترك** في أنحاء سوريا[373] وفي 21/2/2006 اختتمت اللجنة العليا السورية – الإيرانية المشتركة أعمالها في دمشق، بالتوقيع على تسع تعاون ومذكرات تفاهم – **خصصت معظمها على الاستثمار الإيراني في سوريا**، وتضمنت المذكرة على التعاون والاستثمار في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات والكهرباء، والنقل البري والبحري والجوي، وكذلك في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التعاون في مجال الصحة والزراعة والسياحة والإسكان والتعمير ومن بين أهم الاتفاقيات اتفاقية لتأسيس مصرف سوري إيراني. فضلاً عن تنفيذ "مشروع الربط بينهما من خلال خطوط ربط كهربائي، لتحقيق هذه المنظومة، الترابط الاستراتيجي بين سوريا وإيران"[374]، من خلال تمويل بنك صادرات إيران لـ (60%) من مشاريع الطاقة الكهربائية التي يبلغ عددها 10 مشاريع تقوم بها "**شركة مبنا الإيرانية**" ومن بين هذه المشاريع إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من الرياح، ومحطة أخرى لتوليد 450 ميغا واط في منطقة السويدية شمال شرق سوريا[375]. أما في **العراق**، فإن مجال تطور العلاقات الاقتصادية مع إيران ومنها **الاستثمار** – واجهتها عقبات حقيقية بسبب التوترات الشديدة في علاقات البلدين وصلت لحالة الحرب. بيد أن الآونة الأخيرة شهدت نمواً واضحاً في **المجال الاقتصادي – الاستثماري** من خلال التوقيع على مذكرات التفاهم واتفاقات بين الجانبين على سبيل المثال لا الحصر:

- الملتقى الاقتصادي العراقي الإيراني الذي انعقدت جلساته في طهران في آب 2004، لبحث سبل تنمية التعاون الاقتصادي بين العراق وإيران، وتناول الملتقى سبل المشاركة الإيرانية في مشاريع البنى التحتية لإعادة إعمار العراق ومن ضمنها مشاريع صناعة النفط

والكهرباء كما بحث الملتقى سبل التعاون التجاري والنقل والشحن بين البلدين.

- اتفاقية التعاون المشترك في مجال العلاقات المصرفية والتجارية في آب 2005، وتقضي الاتفاقية بأن يضمن صندوق تأمين الصادرات الإيرانية الاعتماد المصرفية الإيرانية ومجازفات الاستثمارات الإيرانية بعد أن يفتح التجار العراقيون الاعتمادات في البنوك الإيرانية.
- مذكرة تفاهم لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتقضي المذكرة على تسهيل عملية منح التأشيرات التجارية وإقامة الاستثمارات المتبادلة بالإضافة إلى تسهيل عملية تبادل المهارات الفنية والهندسية وضمن إطار هذه المذكرة أبرمت اتفاقية تعاون صناعي بين وزارة الصناعة العراقية وسبع شركات في مجال صناعة الحديد والزجاج[376].
- في مجال النفط والغاز، تمثل الاستثمار في تطوير مشروعات مشتركة لحقول النفط والغاز المشتركة التي يتقاسمها العراق وإيران مثل **حقل ازادجان الكبير**. إذ تم الاتفاق على مد خط أنابيب من البصرة إلى عبادان في إقليم خوزستان (الأحواز)، لينقل ما يقارب 200 ألف برميل من النفط الخام يومياً من العراق إلى إيران، فيما تصدر إيران الغاز المسال بالمقابل[377]. علاوة على ذلك، **امتدت ذراع إيران الاقتصادية إلى إقليم كردستان في شمال العراق منذ لعام 1991**، نظراً لما انفرد به الإقليم من وضع خاص وانفصاله عن السلطة المركزية، إذ كانت **إيران وتركيا** تمثلان المنفذين التجاريين الوحيدين، اللذين تمكن سكان إقليم كردستان من خلالهما من تلبية احتياجاتهم الأساسية مما أدى إلى فتح التجارة مع إيران وتركيا على نحو غير مسبوق. **وفيما يخص الاستثمار** أبرمت إيران الكثير من عقود الاستثمار في عدة مجالات لعل من أهمها عقود التنقيب عن النفط وعقود العمل في مجال البناء والتشييد التي تقودها (15) خمسة عشرة شركة إيرانية. فضلاً عن نشاطات إيرانية تجارية أسفرت عن فتح مكاتب عديدة لجلب الاستثمارات لعل من أهمها[378]:
  - **(مكتب تعاوني صناعي) تابع لجمعية الصناعيين الإيرانية.**
  - **(المركز التجاري للجمهورية الإسلامية).**
  - **(غرفة التعاون التجاري في السليمانية) بالتنسيق مع غرفة التجارة في كرمنشاه.**

- **(مكتب اتحاد مقاولي طهران).**

كما تعد دولة **لبنان** أهم ساحات الاختراق الجيو – اقتصادي الإيراني لتحقيق التبعية الاقتصادية والسياسية، نظراً للأهمية التي يحظى بها لبنان في الجيوبولتيك الإيراني، من أجل ذلك عقدت إيران سلسلة من الاتفاقيات منذ عام 1953 وحتى 2010[*]. وتعد الفترة بين عام 1995 و2005 هي الفترة الذهبية في علاقات البلدين على المستوى التجاري. فقد وقعت عشرات الاتفاقيات بين البلدين في مجالات عدة، وحصلت زيارات متبادلة لمسؤولين ووزراء كانت تؤكد على أهمية التعاون وضرورة توسيع مجالاته. عند مراجعة معظم الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين، وتحديداً تلك التي أبرمت في ذروة التقدم في العلاقات بين الدولتين أي بين 1995 و2005، نلاحظ أن معظمها لم ينفذ. ويعود الأمر بالدرجة الأولى إلى أسباب سياسية. فقد تغيرت الأوضاع في لبنان تغيراً دراماتيكياً بعد اغتيال الرئيس الحريري عام 2005 ودخل لبنان نفقاً مظلماً من الاضطراب الأمني السياسي الحاد الذي يستمر إلى يومنا هذا[379][379]. فيما أتاحت حرب "إسرائيل" على لبنان عام 2006، لإيران تفعيل الاتفاقيات القديمة وخلق فضاءات اقتصادية جديدة للاستثمار، وتنشيط التبادل التجاري. **ففي مجال الاستثمار** استخدمت إيران وسيلة تقديم المساعدات في إعادة ما دمرته آلة الحرب "الإسرائيلية" من خلال المنظمات والمؤسسات الرسمية الإيرانية، شملت مجالات الطرق والمواصلات وإعادة تأهيل المستشفيات والمدارس وغيرها. كما مبين في الجدولين أدناه.

الجدول (37)

مشاريع الهيئة الإيرانية في لبنان لعام 2006

الموضوع	عدد المشاريع	الموضوع	عدد المشاريع	الموضوع	عدد المشاريع
مشاريع البنى التحتية	88	**الجسور الرئيسية**	14	**المشاريع التجميلية**	151
مشاريع الكهرباء	110	**الجسور الفرعية**	341	**دور العبادة**	73
المراكز الطبية	19	**بلديات لبنان**	380		
المشاريع	4	**الطرقات**	27		

السكنية		**الرئيسية**			
المراكز التربوية	141	**الطرقات الفرعية**	844	**المجموع**	2192

المصدر: الهيئة الإيرانية للمساهمة في إعمار لبنان بعد عدوان تموز 2006.

الجدول (38)

التوزيع الجغرافي لمشاريع الهيئة الإيرانية في لبنان عام 2006

المنطقة	**عدد المشاريع**	**المنطقة**	**عدد المشاريع**	**المنطقة**	**عدد المشاريع**
بيروت (ضاحية)	410	جبيل	50	**جنوب نهر الليطاني**	1049
البقاع	311	جنوب لبنان	16	**شمال نهر الليطاني**	356
				المجموع	2192

المصدر: الهيئة الإيرانية للمساهمة في أعمار لبنان بعد عدوان تموز 2006.

أما قيمة التبادل التجاري فقد زادت من 72 مليون دولار عام 2007 إلى نحو 144 مليون دولار، عام 2008، ثم انخفضت إلى نحو 87 مليون دولار، عام 2009[380]. أما في **السودان** فقد بلغ . الاستثمارات الإيرانية خلال الفترة 1974-2005 نحو 208,6 مليون دولار ولم يقتصر التعاون الدولي بين السودان وإيران على التعاون المالي فقط بل هناك تعاون عبر اللجان الوزارية. أناطت إيران مهمة تنفيذ مشاريع الاستثمار المشترك إلى "**منظمة جهاد البناء الإيرانية**" – فرع السودان – شملت مشاريع الاستثمار مجالات النقل والمياه والصحة والزراعة والصناعة[381].

كما امتدت ذراع إيران الاقتصادية إلى **الأردن** بهدف خلق مجال حيوي لها فيه. إذ عرضت إيران على الأردن عدة مشاريع ذات الاستثمار المشترك لعل من أهمها: مشروع إنتاج حامض الفسفوريك (DAP)، وإقامة مصانع مشتركة لإنتاج الجرارات الزراعية والباصات والحافلات في الأردن. **وبهدف خلق مجال لهذا الاستثمار وخلق التشابكات الاقتصادية مع السوق الإيراني**، عرضت إيران إمكانية

استيراد الفوسفات الأردني، وسماد (DAP) من خلال عقود طويلة الأمد مقدارها 500 ألف طن سنوياً. كذلك قيام إيران باستيراد حاجتها من فلوريد الأمونيا المسالة والكبريت ومن خلال عقود طويلة الأمد أيضاً[382].

2. التبادل التجاري:

يعد التبادل التجاري مؤشراً هاماً لتتبع ماهية حركة الاقتصاد الإيراني، ومنه يمكننا تلمس صورة الساحات الدولية التي يتحرك خلالها الاقتصاد الإيراني، إذ إن ذلك سيمكننا من التحقق من حجم التأثير والتأثر وفقاً لما تشير إليه مؤشرات الاقتصاد الإيراني من خلال التبادل التجاري الموضح في الجدول (39). من تحليل الجدول المذكور يمكن تلمس جغرافية المصالح الإيرانية **(التبادل التجاري)**، إذ يعد هذا التبادل من وجهة نظر الجغرافيا السياسية هو في الواقع الأذرع الاقتصادية التي تتعامل معها إيران، فالصادرات والواردات كلتاهما مؤشر لهذه الحقيقة، حقيقة الحيوية التي تمتاز بها الدولة الإيرانية.. إذ يتضح أن إجمالي الواردات والصادرات قد زاد بشكل كبير وواضح للسنوات 1985، 2010 بين إيران ومعظم الدول الشرق أوسطية وهذا يعد تنامي استخدام القوة الناعمة لدعم القوة الشاما لدولة إيران، وتبين المؤشرات أن قيمة التبادل التجاري زادت 1,223 مليار دولار عام 1985 ارتفعت إلى 19,257 مليار دولار عام 2010. وتبين المؤشرات أن دول مجلس التعاون الخليجي أكبر شريك تجاري لإيران في الشرق الأوسط. ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أن ارتفاع حجم التعاملات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي يأتي كذلك كنتيجة لفرض العقوبات على إيران، وتعد دول المجلس بمثابة دول عبور **(ترانزيت)**، فليس كل ما تستورده هذه الدول من إيران لاستهلاكها المحلي فجزء كبير منه يعاد تصديره إلى الخارج كما تبين مؤشرات الجدول أن العراق حالياً يعد من أكبر الأسواق في المنطقة تلقياً للبضائع الإيرانية بحكم حتمية الموقع الجغرافي القريب وتطور العلاقات بين الدولتين إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين خلال العام 2010 نحو 4,482 مليار دولار، بلغت استيرادات العراق من إيران 4,439 مليار دولار، فيما بلغت صادرات العراق إلى إيران 43 مليون دولار. كما تبين المؤشرات رجحان كفة الميزان التجاري لمعظم دول المنطقة على إيران. حقيقة الأمر أن هذه استراتيجية إيرانية لجعل إيران سوقاً مفتوحة لمنتجات دول المنطقة وبالتالي جعل هذه الدول دولاً لا يمكن أن تستغني عن الأسواق الإيرانية مستقبلاً، إذ شرع صناع القرار السياسي في إيران إلى خلق ما يسمى ب. **(التشابكات الاقتصادية)** مع دول الشرق الأوسط تحقيقاً للاستراتيجية

الشاملة في السيطرة على أهم منطقة في العالم بيد أن التوترات الحادة في العلاقات السياسية بين إيران ومعظم دول الشرق الأوسط سواء قبل عام 1979 أو بعد، أثر سلباً على مستوى العلاقات الاقتصادية عامة والتجارية خاصة، إلا أن ذلك لم يحول دون قيام تبادل تجاري مع الكثير من دول الشرق الأوسط.

الدولة	1985			1988			1991			1999			2000			2003			2004			2010		
	الصادرات الى ايران	الواردات الى ايران	الاجمالي	الصادرات الى ايران	الواردات الى ايران	الاجمالي	الصادرات الى ايران	الواردات الى ايران	الاجمالي	الصادرات الى ايران	الواردات الى ايران	الاجمالي	الصادرات الى ايران	الواردات الى ايران	الاجمالي	الصادرات الى ايران	الواردات الى ايران	الاجمالي	الصادرات الى ايران	الواردات الى ايران	الاجمالي	الصادرات الى ايران	الواردات الى ايران	الاجمالي
الامارات	200	72	272	276	115	391	1044	154	1198	769	1584	2353	1154	256	1410	2395	346	2741	2757	398	3155	6345	2200	8545
الكويت	36	10	46	2	18	20	-	-	-	-	-	-	8	256	264	15	-	15	18	-	18	355	295	650
البحرين	8	3	11	0	2	2	1	3	4	-	-	-	24	-	24	63	-	63	82		82	72	78	150
قطر	13	-	13	31	0	31	4	7	11	-	-	-	4	21	25	12	16	28	67	-	67	72	128	200
السعودية	11	17	28	13	4	17	7	-	7	-	-	-	74	0	74	372	0	372	429	249	678	644	482	1126
عمان	-	-	-	2	-	2	192	-	192	-	-	-	2	55	57	472	42	514	544	48	592	1252	952	2204
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	17	-	17	19	8	27	43	4439	4482
الأردن	0	2	2	0	2	2	49	10	59	-	-	-	5	8	13	29	14	43	57	8	65	189	126	315
سوريا	36	642	678	99	54	153	9	-	9	-	-	-	1	-	1	39	0	39	28	449	477	100	1100	1200
لبنان	1	0	1	1	0	1	2	0	2	-	-	-	4	7	11	36	35	71	47	46	93	112	142	254
اليمن	-	-	-	-	15	15	1	19	20	-	-	-	-	3	3	-	5	5	-	7	7			
السودان	5	17	22	21	21	42	88	56	144	-	-	-	-	2	2	6	14	20	-	25	25	-	44	44
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	12	13	16	-	16	12		21	16	37	45	42	87
الاجمالي	460	763	1223	445	231	676	1397	249	1646	770	1596	2366	1292	371	1662	3472	484	3956	4069	1266	5335	9229	10028	19257

ثانياً: وسائل القوة الخشنة (الصلبة)

مر بنا عند تأصيل القوتين الناعمة والخشنة أن القوة الخشنة تكمن في القدرة على الإجبار والإكراه المتأتية من القوة العسكرية للدولة. تجد ترجمتها العسكرية في الحرب المباشرة، وترجمتها

السياسية في المقايضة عبر الهيئات الدولية والإقليمية، وترجمتها الاقتصادية في سبل الضغط والمقاطعة الحصار، ويمكن من خلالها، الوصول إلى الأهداف المبتغاة. **تمكنت إيران بواسطة هذه القوة** – ولأكثر من مرة – إرساء دعائم إمبراطوريات عظمى هيمنت على أجزاء واسعة من الدول، وفي مقدمتها ما بات يعرف في التاريخ المعاصر بالشرق الأوسط. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك.، والشيء نفسه يقال بصدد أنها تحاول حالياً ومستقبلاً أن تعزز قوتها وقدرتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية **للحفاظ على مجالها الحيوي المتحقق أو ما تعتقده مجالاً حيوياً لها والدفاع عن مصالحها الإقليمية.** ابتداءً، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم **القوة العسكرية** إنما يرتبط **بالقدرات العسكرية للدولة**، التي يقترب مفهومها إلى الغموض منه إلى الوضوح، ولذلك تتعدد الآراء وتتنوع بصدده، وبدون الدخول في تفاصيلها يرتبط مفهوم **(القدرة العسكرية)** بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة، كماً ونوعاً خدمة لأهداف سياستها الخارجية. ولذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الاقتصادية والبشرية والعلمية والتكنولوجية والمعنوية للدولة. وتختلف القدرات العسكرية للدولة باختلاف إمكانات هذه الدول ومدى كفاءة صناع قراراتها على تحديد ما تحتاجه الدولة من **(قوة عسكرية)** فاعلة لأغراض ضمان أمنها القومي سواء في الحاضر أم في المستقبل[383]. أما **(القوة العسكرية)** فقد عرفت بالأداة النهائية لحسم الصراع بين الدول في إطار قوتها الشاملة[384]، وإذا كانت الرغبة بالحصول على قوة فعالة أمراً لا تتخلى عنه أية أمة، فإن هذه الرغبة تتخلل كل الوجود الإنساني، وهي بحد ذاتها – مهام سياسية، إذ يشكل الهوس المتصاعد للقوة من قبل حكومات الدول محوراً مشتركاً ومهماً في سياساتها، ذلك أن القوة العسكرية تعد أداة للقوة السياسية وهي مقوم ضروري للقوة السياسية بل إنها الأداة التي تحقق إرادة الدولة بصورة عامة، فالمعيار العسكري على الرغم من أنه لا يعد العنصر الأول والأهم في قياس الدولة إلا أنه من المعايير الأساسية والضمانة الأكيدة لباقي عناصر القوة الأخرى، غير أن الهيكل التصوري للقوة العسكرية يبقى متبايناً باختلاف الثقافات والمكونات التاريخية على وفق خصوصية كل أمة والمثل الأقرب لهذه الصورة يتضح من خلال رؤية الغرب للقوة، والتي عدها – ولمدة طويلة من الزمن، بأنها مسألة كمية[385]. أما إذا أردنا أن نستشف مفهوم هذه القوة لدى إيران وجدواها فسنرى أنها قد تكونت على امتداد قرون، وبفعل العديد من التأثيرات المتنوعة التي حصلت لها من قبل ولا سيما تلك التي أحدثتها حالات القهر التي تعرضت لها إيران نتيجة هيمنة أمم أخرى عليها وإخضاعها لسيطرتها بعد احتلالها، مما انعكس سلبياً

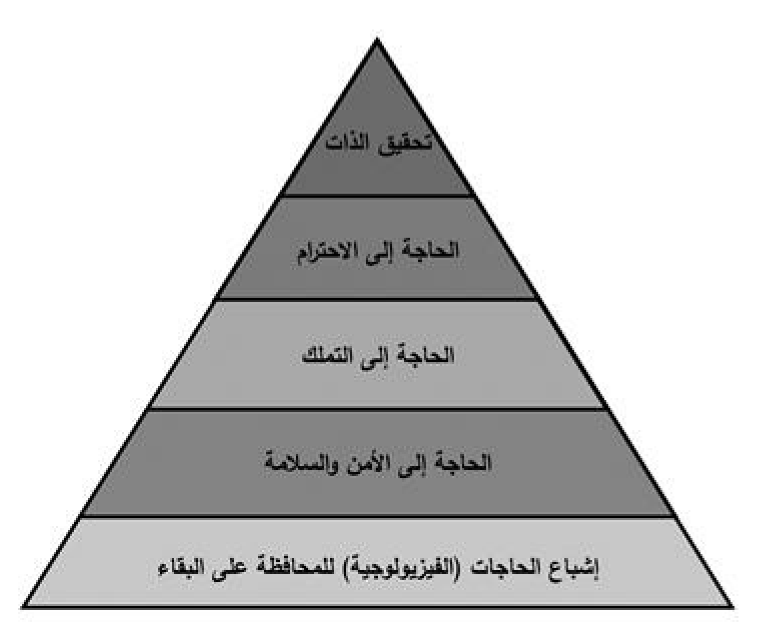
على مشاعر الإيرانيين والذين تناقلوها جيلاً بعد جيل.

أ – سياسة بناء القوة العسكرية في إيران:

من خلال متابعة السلوك السياسي الإيراني، فضلاً عن دراستنا ل. **(نظرية تدرج الحاجات الإنسانية)** ل. **(أبراهام ماسلو)**، يمكن أن نحلل سياسة صناع القرار الإيراني نحو بناء قوة عسكرية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط التي تعد الأشد اصطراعاً في العالم. يؤكد **(أبراهام ماسلو):** أن الوجود الإنساني محكوم بسلسلة متدرجة من الدوافع، أو ما يمكن تسميته ب. **(التدرج الهرمي للحاجات)، وتقوم نظريته** هذه على أن الحاجات الإنسانية يمثلها **هرم** يكتمل فيه تحقيق الذات عند الوصول إلى قمة هذا الهرم، أما **قاعدته،** فتبدأ بالحاجات الفسلجية **(الفيزيولوجية)**، التي تعد ضرورة للبقاء، ثم تليها الدرجة أو الطبقة الأعلى **(الثانية)**، والتي تتمثل بالحاجة إلى الأمن والسلامة. أو ما يمكن أن نسميه في علم الجغرافية السياسية وعلم الجيوبولتيك ب. **(الأمن القومي)**، بينما تشمل الطبقة التالية باتجاه الأعلى **(الثالثة)** الحاجة إلى **حب التملك**، ثم يلي تلك الطبقة أو الدرجة **(الرابعة)** الحاجة إلى الاحترام وأخيراً يكتمل تكوين الشكل الهرمي في طبقة أو درجة قمته، وبعد أن توفرت كل الطبقات أو الدرجات آنفة الذكر، من خلال تحقيق الذات[386].

مخطط (3)

التدرج الهرمي للحاجات الإنسانية وفق نظرية ابراهام موسلو



لمصدر: رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2006، ص 20، 22.

وفق ما أشرنا إليه يمكن تحليل سياسة بناء القوة العسكرية الإيرانية وفق الآتي:

الأول: المحافظة على البقاء: على الرغم من أن إيران لا تجد خصماً يهدد وجود كيانها أرضاً وشعباً بالمقارنة مع الكيان الصهيوني بهذا المجال؛ إذ عمد هذا الكيان إلى استخدام أسلوب التضليل المتعمد في سياسة التأثير على الخصوم باحتفاظه بترسانة عسكرية ضخمة وتحديداً قدرات غير تقليدية بما يمكن أن يطلق عليه ب. **(وثيقة التأمين النهائية)** حول مسألة (البقاء) داخل محيط عربي – إسلامي يرفض وجوده. نجد أن إيران تتحسس في مسألة (البقاء) جانباً فيما يتعلق بالناحية القيمية وتحديداً الدينية، لذا نجدها في أكثر من مناسبة تربط بين هذا الجانب وبين السلاح النووي وسعيها للحصول على ما يسمى ب. **(القنبلة الإسلامية)**، حيث تدعو التيارات المحافظة ممثلة برجال الدين المتشددين إلى ضرورة متابعة البرنامج النووي الإيراني من دون أن تخفي اهتمامها في أن تتطور تلك المتابعة باتجاه امتلاك القنبلة النووية، لأن امتلاكها من قبل الشرق والغرب يمثل تهديداً لمستقبل الإسلام. وبذلك يمكن القول: بأن إيران تحاول استخدام هذه الحجة مبرراً لمحاولات امتلاكها قدرات عسكرية نووية، وأنها تبالغ في حجم الخطر الذي يهدد الإسلام لإسباغه مبرراً لذلك[387]. لذا فإن إيران تقدم نفسها على الساحة الإسلامية، باعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة المدافعة عن قضايا الأمة الإسلامية لا سيما القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية في وجه الاعتداءات "الإسرائيلية" والأمريكية، بينما تقاعست الدول الإسلامية الأخرى عن هذا الواجب وحافظت على علاقات طبيعية مع كل من الولايات المتحدة و"إسرائيل"[388].

الثاني: تحقيق الأمن القومي: يرى صناع القرار الإيراني أن إيران هي الدولة المهددة، وهي التي تفتقر إلى الإحساس بالأمن من الناحية العسكرية، ومرد ذلك هو **موقعها الجغرافي الحرج**، بحسب رأي هؤلاء أن إيران يحيطها جوار غير مريح من كل الجهات، يثير لديها القلق على أمنها القومي وعلى مصالحها. بعدما تعرضت من هذا الجوار للحرب وللتهديد بالحرب، وهي تخشى في الوقت نفسه أن تطوقها القوات الأمريكية التي باتت في قلب هذا الجوار بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001. لذا فهي عندما تفكر في أمنها القومي يسود لدى صناع القرار فيها الاعتقاد بأن العامل الحاسم في تشكيل البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط هو القوة العسكرية المتفوقة[389]. كما يعتقد القادة العسكريون إن الاستعداد العسكري لابد أن يحتل الأولوية القصوى، وتحتاج إيران إلى مخزون

احتياطي ضخم من الأسلحة من جهة، وإلى التمويل اللازم من جهة أخرى، علاوة على تحقيق اكتفاء ذاتي من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية من خلال بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية تغنيها عن الاعتماد على الخارج خصوصاً، في حالات الخطر والحصار ولمجارات القدرات التقليدية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة[390].

الثالث: تعزيز استراتيجية الردع: يعني **الردع** تقديم أدلة للعدو لا يمكن إخطاؤها (**unmistakable evidence**) عن توفر المقدرة الثأرية (**Retaliatory capacity**) التي تكفل معاقبته بشدة عن أية محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو كسب معين من ورائها على حساب الدولة الرادعة[391]. كما يعني عدم استخدام القوة العسكرية (**Skilfull non military force**)[392]. وإذا كان الردع كالسياسة أو استراتيجية لها جذورها التأريخية البعيدة المدى إلا أنها استطاعت في العصر النووي أن تكسب لنفسها مقومات جديدة بل ومضموناً مختلفاً كل الاختلاف عن المضمون التقليدي **لنظرية الردع**. ومن ناحية أخرى فإذا كانت الحرب النووية بين القوى العظمى قد أصبحت بعيدة الاحتمال تماماً، فإن حماية المصالح السياسية والاستراتيجية لهذه الدول وتنميتها أصبح يركز في المقام الأول على ما يمتلكه من أدوات القوة ووسائلها غير المباشرة. لذا يقتضي الردع كشرط مسبق وضروري توصيل التهديد إلى العدو بوجود تصميم على الانتقام منه وبصورة قاطعة لا غموض فيها، وإفهامه أن الخسارة التي سيمنى بها نتيجة قيامه بإثارة الحرب ستكون أفدح بكثير من أي كسب يمكن أن يحققه من ورائها[393]. لذا يعد الردع إحدى الغايات الأساسية التي تدفع إيران إلى تعزيز قوتها العسكرية – وتحديداً قوتها النووية – أو ما أسميناه بالقوة الكامنة بما يمكنها من خلالها أن تخلق مستوى مهما من التخوف أو التردد لدى صناع القرار لدى أعدائها المحتملين من جهة، وعامل ضغط سياسي على دول الشرق الأوسط، وبالأخص الخليجية منها، وهذا من شأنه أن يمنح إيران مانعاً أو عائقاً فعالاً لسياسات تلك القوى، والتي قد لا تتوانى عن القيام بأعمال من شأنها أن تهدد الأمن القومي الإيراني أو مصالح إيران الاستراتيجية، ومن هنا يبدو أن ثمة قناعات قد تولدت لدى صناع القرار الإيرانيين قوامها أن القوة التقليدية وإعداد الجيوش الكبيرة لن تشكل رادعاً عملياً لاعتداءات خارجية محتملة أو وسيلة ضغط على الآخرين مما يحتم عليها القيام بالبحث عن وسائل فعالة بديلة، ليس من أجل منع وقوع مثل هذه الاعتداءات، وإنما أيضاً من أجل قيامها بسلطان أكبر

خارج حدود جغرافيتها السياسية[394]. لذلك فإن إيران تحاول تعزيز استراتيجية الردع بإدخال السلاح النووي إلى جانب السلاحين الكيمياوي والبايالوجي، ووسائل إيصالها الصاروخية والجوية لمسافات تغطي دائرة المجال الحيوي الإيراني، والاعتماد على الصواريخ البالستية كسلاح ردع استراتيجي يعوض تخلف قواتها الجوية في مواجهة تفوق القوات الجوية الأمريكية و"الإسرائيلية".

الرابع: الطموح الإقليمي: تتمتع إيران بثقل إقليمي ملحوظ على الصعيد السياسي والثقافي والديني، لذا يرى صناع القرار الإيراني لكي تعزز إيران مكانتها وهيمنتها* على الساحة الإقليمية لا بد وأن يواكبها تعزيزاً في القدرات الدفاعية الإيرانية لا سيما في الجانب الاستراتيجي والنووي، فيرى صناع القرار أن القدرات العسكرية للدول هي التي تعزز مكانة الدولة بمنطقتها الجغرافية وتكسب احترام الآخرين. لذا ترى فئات معينة في الوسط السياسي والاستراتيجي الإيراني أن تعزيز البرامج النووية من شأنه أن يرفع المكانة الإقليمية ويضعها على خريطة الدول الرئيسة بمنطقة الشرق الأوسط، فهي قوة إقليمية عظمى مؤهلة حضارياً لقيادة دول المنطقة، وذلك بحكم ما تمتلكه من قدرات جيوبولتيكية ضخمة (سكان، مساحة، ثروة نفطية هائلة، حضارة قديمة).

الخامس: تعزيز المكانة الدولية: يقصد **بالمكانة الدولية** الهيبة والاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة من الدول، وقد تركز على تصورات للقوة أو المنافسة على السمعة في احترام الاتفاقيات الدولية. وفق هذا التعريف يمكن **تقسيم المكانة** إلى: **مكانة دولية** بدلالة الهيبة، مستندة على القوة و**مكانة دولية** مستندة على السمعة[395][395]. **وفي حالة إيران** يمكن القول: إن الافتراض القائم على سعي إيران لبناء قوة عسكرية فاعلة بتقنيتها التقليدية وغير التقليدية – تحديداً – إنما يهدف إلى البحث عن المكانة الدولية، المستندة على القوة بما يعني توافق هذا الأمر مع ما افترضناه سابقاً من أن الردع يشكل أحد مبررات امتلاكها لهذه القوة، إذ تشكل المكانة الدولية لدولة مثل إيران ناتجاً مهماً ومتوافقاً مع إمكانية الردع المتأتية عن امتلاكها لهذا النوع من السلاح، وبما ينقلها إلى مستوى أعلى في سلم التدرج الهرمي للحاجات الذي رسمه موسلو آنف الذكر[396].

وتعزز ذلك الطموح بتعزيز المكانة الدولية بعدما وفرته متغيرات البيئة الإقليمية والدولية بعد أحداث 11 سبتمبر واحتلال العراق، إذ تعاظم النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة بشكل غير مسبوق – خاصة بعد أن ضعفت القوى التي كانت منافسة لها. وتتركز توجهات السياسة الإيرانية في محيطها الإقليمي – لتعزيز مكانتها الدولية، من خلال بسط الهيمنة الإقليمية في نطاق مجال نفوذها، مع

تحقيق تفوق في ميزان القوى لصالحها، في مواجهة القوى المنافسة لها. وقد أصبح من الواضح أن الصراع الإيراني مع كل من "إسرائيل" والولايات المتحدة هو صراع يهدف بالأساس إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية وتعزيز المكانة الدولية وحل القضايا طبقاً لرؤياها ومصالحها الخاصة[397].

السادس: حب التملك وتحقيق الذات: لا شك أن أحد الأسباب التي جعلت كل القوى الفاعلة ومنها إيران تهتم بتطوير قوتها العسكرية – بخاصة غير التقليدية منها – تحديداً تطوير برامجها النووية، هو حب التملك وتحقيق الذات بما يتيح لها أن تكون دولة عظمى في الإقليم الشرق – أوسطي. إذ إن امتلاك "إسرائيل" ترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين 150–200 رأس نووي، جعلها تتمتع بتفوق استراتيجي ومعنوي في الساحة الإقليمية، الأمر الذي أثار انزعاج الإيرانيين، فعندما نلقي الضوء على تاريخ تطور السلاح النووي، نجد أن في معظم الحالات التي توترت فيها العلاقات بين دولتين متنازعتين وتمتلك إحداهما سلاحاً نووياً نجد أن الدولة الأخرى **(غير الممتلكة)** تسعى جاهدة بصورة تلقائية إلى تطوير وتصنيع سلاح مماثل كرد وعدم قبول فكرة الاستسلام للاستفزاز النووي. فعندما صنعت الولايات المتحدة القنبلة النووية الأولى عام 1945، سعى الجانب الروسي جاهداً إلى تطوير برنامجه النووي الذي أدى بطبيعة الحال إلى امتلاك روسيا سلاح نووي مع بلوغ عام 1949. وكذلك الحال في المنطقة الأسيوية، عندما أعلنت الهند عن امتلاكها السلاح النووي في عام 1972 سعت باكستان إلى تطوير برنامجها أيضاً مما أدى إلى امتلاكها لقنبلة مماثلة بعد عام واحد[398]. الأمر مماثل اليوم بمنطقة الشرق الأوسط حيث إن امتلاك "إسرائيل" للترسانة النووية الضخمة، ينتج بصفة مباشرة عن رغبة إيرانية قوية في امتلاك سلاح مماثل وتعزيز لقدراتها النووية أيضاً.

ب – حجم الإنفاق العسكري في إيران:

لعل من بين أهم الصعوبات التي تواجه الباحثين هو الحصول على بيانات دقيقة عن الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية خاصة في بلدان عالم الجنوب وفي الشرق الأوسط خاصة، لما تحمله المنطقة من أهمية جيوستراتيجية، وكون هذه المنطقة شهدت منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الآن صراعات عسكرية إقليمية ودولية مما جعلها تحتل المركز الأول من بين المناطق القلقة جيوبولتيكياً، فضلاً عن أن الكثير من الأسلحة تعد من الأسرار، سواءً صُنعت في داخل البلد أو تم استيرادها وهذا يجعل من إمكانية الحصول على بيانات دقيقة أمراً طبيعياً وقد حاولت الدراسة الحصول على مؤشرات

مهمة في هذا الصدد من مصادر مهمة ومهما يكن مصدر الأرقام التي نتحدث عنها تبقى إيران واحدة من أكثر الدول إنفاقاً في العالم على القطاع العسكري منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا[1]. وأصرت الدولة على إبقاء حد عال جداً من الإنفاق العسكري حتى خلال السنوات المالية الصعبة كعام 1995 وما تلاها من السنوات العجاف على سبيل المثال ويبين الجدول أدناه الإنفاق العسكري الإيراني للفترة 1981-2008.

الجدول (40)

الإنفاق العسكري الإيراني (1981-2008) مليار دولار

الفترة	الأولى			الثانية			الثالثة		
	السنة	النفقات العسكرية	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	السنة	النفقات العسكرية	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	السنة	النفقات العسكرية	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
	1981	4,904	6,8	1989	5,305	6,4	2003	19,189	–
	1982	5,245	6,4	1980	5,422	5,9	2004	7,982	4,5
	1983	5,390	6,1	1991	5,647	5,7	2005	9,157	5,8
	1984	6,512	7,1	1994	8,364	3,1	2006	10,453	–
	1985	7,026	7,3	1995	6,192	2,4	2007	7,160	–
	1986	7,002	10,3	1996	7,003	3,1	2008	8,168	–
	1987	7,479	8,7	1997	7,841	2,6	2009	8,568	–
	1988	6,637	8,3	1998	8,276	2,9			–
				1999	8,391	3,1			–
				2000	6,695	5,4			–
				2001	7,408	5,7			–
				2002	15,369	–			–

المصدر:

(1)أنتوني كوردزمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد؟ في: مجموعة باحثين، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، الإمارات، ط2، 2008، ص 303.

(2)وويبي أو ميتوغن، الانفاق العسكري، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(sipri) ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي – الكتاب السنوي 2004، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 535.

(3)بيتر ستالينهايم كاتالينا بيردومو، الإنفاق العسكري، معهد ستوكهولم لأبحاث معهد السلام الدولي(sipri) ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي – الكتاب السنوي لعام 2007، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص 471.

(4)موسى حمد القلاب، شؤون الدفاع في دول مجلس التعاون، في: مجموعة باحثين، الخليج في عام 2008–2009، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2009، ص 239.

من خلال الجدول يمكن الاستنتاج وفقاً لما يأتي:

1- ازدياد حجم الإنفاق العسكري إذ بلغ 4,904 مليار دولار عام 1981، ارتفع إلى نحو 6,637 مليار دولار عام 1988، وهي الفترة التي اضطرت إيران فيها إلى إنفاق نسبة كبيرة من إجمالي العملة الصعبة والطاقة الاستيرادية على السلاح أثناء الحرب مع العراق.

2- استمرار سياسة التسلح الإيرانية خلال الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار مع العراق إذ توضح الأرقام المذكورة إن النفقات ظلت باهظة، ويعكس هذا الاتجاه عدداً من العوامل، إذ كان لا بد من إعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية بسبب الخسائر التي تترتب عن أي حرب، إذ خسرت القوات الإيرانية نحو 40–60% من إجمالي رصيدها من المعدات القتالية الرئيسة[399][399].

3- **تظهر أعلى الزيادات في الإنفاق العسكري في سنة 2003 وما تلاها.** إذ بلغ في السنة المذكورة نحو 19,189 مليار دولار. ويمكن إرجاع الزيادة في الإنفاق وشراء الأسلحة إلى سببين هما: **الأول:** تواجد القوات الأمريكية في العراق والحاجة إلى الاستعداد لتفاقم الوضع المحتمل داخل الأراضي الإيرانية. **والثاني:** تصنيف الولايات المتحدة إيران في عداد **(محور الشر)** في سنة 2002 والاعتقاد في إيران بوجود حاجة إلى الاستعداد لهجوم أمريكي محتمل بعد احتلال العراق. وتعزز ذلك بالنظر إلى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج كتهديد للأمن القومي الإيراني. كما إن مع تغير المشهد السياسي في المنطقة، أصبحت إيران محاطة تقريباً بحكومات مؤيدة للولايات المتحدة وتستضيف قواعد عسكرية أمريكية بها. مما يستدعي بناء قوة عسكرية رادعة، لذلك انصرفت الجهود إلى بناء قوة عسكرية ذاتية لبناء قوة دفاعية معتمدة على صناعات ذات بعد استراتيجي مثل الصواريخ

البالستية وغيرها.

ت. القدرات العسكري التقليدية[*]:

تعد إيران في مجال الأسلحة التقليدية إحدى القوى العسكرية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، ولمعرفة القدرات العسكرية التقليدية لإيران لا بد من تصنيفها حسب فروعها الرئيسة، وهي على النحو الآتي:

1 – **القوات البرية:** تتمتع إيران حالياً بميزة امتلاك قوات برية كبيرة، وهذه القوات ترتبط باستراتيجية القوة لشاملة الإيرانية، إذ أن حجم الدولة الإيرانية مساحة وشكلاً تستدعي، امتلاك قوة كبيرة من هذا النوع لإمكانية القتال وفرض الأمن على عموم الدولة الإيرانية التي تزيد مساحتها على نحو 1,6 مليون متر مربع، فيما يسعفها عدد سكانها الذي يزيد عن 72 مليون نسمة، وهذه في الواقع ميزة جيوبولتيكية لدولة إيران، ومن هنا فإن صناع القرار في إيران وضعوا استراتيجية شاملة لتطوير كافة قدراتها العسكرية ومنها البرية. وشهدت هذه القوات عملية تحديث شاملة يجري العمل فيها وفقاً لخطة خمسية متكاملة امتدت على المدة من 1989–1990 إلى 1994–1995 والسنوات اللاحقة استهدفت بشكل عام تحديث أجهزة وهياكل القيادة العامة في القوات البرية فضلاً عن إعادة تسليحها بأسلحة ومعدات جديدة؛ لتعزيز قدرتها العسكرية وبفعل ارتفاع عائدات النفط الإيراني أعطى لإيران فرصة تاريخية لتطوير قواتها بصورة شاملة بما فيها قواتها البرية وتطوير برامجها العسكرية[400] [400]. ويتمتع الجيش الإيراني بحجم كبير من القوات البرية، إذ وصل حجم الجيش الإيراني إلى ما يعادل 12 فرقة و40 لواء متحركاً وشملت تلك التشكيلات 4 فرق مدرعة، بالإضافة إلى 7 فرق مشاة وفرقة القوات الخاصة المكونة من 4 ألوية[401]، كما قامت إيران بتنويع مصادر تجهيزها بالأسلحة، إذ قامت بالتعاون مع كل من روسيا الاتحادية لشراء دبابات حديثة كما تم شراء دبابات من الصين وكوريا الشمالية، ومع كل من الجيك ورومانيا لشراء الصواريخ والدبابات، وعلى هذا الأساس ارتفع المخزون الإيراني من الدبابات من 510 دبابة عام 1989 إلى 1135 دبابة في عام 2000 إلى 1565 دبابة في عام 2003 و1613 دبابة في عام 2006 كما تستورد إيران الأسلحة المضادة للدبابات من روسيا والصين وأوكرانيا، كما تصنعها محلياً طبقاً للنماذج الروسية التي تمتلكها[402]. ويشير الجدول (41) إلى حجم القوات الإيرانية البرية لعام 2009.

الجدول (41)

إمكانيات القوات البرية الإيرانية لعام 2009

	العدد		العدد
عدد القوات العاملة	350.000	**مدافع أخرى**	5000
عدد قوات الاحتياط	220.000	**قاذفات متعددة الصواريخ**	876
دبابات القتال الرئيسة	1750	**أسلحة مضادة للدبابات (موجهة)**	غير معروف
دبابات أخرى	80	**قاذفات الصواريخ**	غير معروف
مركبات استطلاع	35	**قاذفات عديمة الارتداد**	غير معروف
عربات المشاة المدرعة	650	**مدافع دفاع جوي**	1700
مركبات المشاة المدرعة	720	**طائرات نقل**	17
المدافع المقطورة	2000	**طائرات عمودية**	50
مدافع ذاتية الدفع	300		

المصدر: شيماء علي قناوي، محددات القوة العسكرية الإيرانية 1979-2009، مركز البحوث الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 2009، ص 116. نقلاً عن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

ومن الجدول أعلاه يتبين أن إيران تمتلك قدرات عسكرية فعالة في القوات البرية.. وهذا يساعدها مع حجم الدولة الكبير على استخدام المناورة أو الدفاع في العمق. لتعزيز، قواتها البرية انطلقت إيران في بناء أسلحة استراتيجية وبمساندة دول متقدمة مثل روسيا الاتحادية وكوريا الشمالية والصين ورافق هذه المساعدات إدخال تحسينات وتعديلات إضافية من حيث رفع مديات الصواريخ وزيادة قدراتها التدميرية ودقتها في التصويب. ويبين الجدول (42): الأنظمة الصاروخية الهجومية بعيدة المدى التي تم تسليمها إلى إيران للفترة 1997-2006.

الجدول (42)

الأنظمة الصاروخية الهجومية بعيدة المدى التي تم تسليمها إلى إيران للفترة 1997-2006

التسمية	النوع	المدى	المصدر
سكود MCD-C	SSM	500	كوريا الشمالية (تنتج في إيران تحت اسم شهاب 1)
سكود MOD-D	SSM	700	كوريا الشمالية (تنتج في إيران تحت اسم شهاب 2)
نودونغ	SSM	1300 +	كوريا الشمالية (تنتج في إيران تحت اسم شهاب 3)

BM-25	SSM	2000 +	كوريا الشمالية
SS-N-27 (CLUB)	SSM	300	روسيا
زلزال – 3	SSM	400	تصميم وإنتاج محلي

المصدر: مارك بروملي، وداميان فروتشارت، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(Sipri) ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي – الكتاب السنوي، 2007، ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص 594.

فضلاً عما ورد في الجدول السابق، تشير بعض التقارير إلى قيام إيران بتطوير صاروخ بالستي عابر للقارات يدعى (**شهاب – 5**) الذي يصل مداه إلى (**5000**) كم والذي يستند في تكنولوجيته على الصاروخ الكوري (**تايبودونغ – 1**)، والذي قدر له أن يدخل الخدمة في عام 2005. وبهذا يمكن القول: إن إيران دخلت نادي الدول المنتجة للصواريخ عابرة الإقليم وربما عابرة للقارات[403].

2 – **القوات البحرية:** تلعب القوات البحرية دوراً مهما في تحجيم الصراعات المحتملة، **مثل الصراعات حول جزر الخليج، والسيطرة على مضيق هرمز**، نتيجة لذلك لم يكن مستغرباً إن تعطي إيران الأولوية لتحديث قواتها البحرية منذ نهاية حربها مع العراق. وتشير بيانات الجدول (43) إلى إمكانيات القوات البحرية الإيرانية لعام 2009.

الجدول (43)

إمكانيات القوات البحرية الإيرانية لعام 2009

القوات البحرية الإيرانية	العدد	القوات البحرية الإيرانية	العدد
عدد أفراد القوات	18000	**مركبات الدوريات والقتال الشاطئ**	250
غواصات روسية من طراز (KILO)	5	**مركبات دوريات الشاطئ**	85
الفرقاطات	5	**معدات مضادة للألغام**	5
زوارق معدة لإطلاق الصواريخ	20	**مركبات برمائية**	10
سفن معدة لزراعة الألغام	3	**مركبات إسناد**	27
مروحيات لزراعة الألغام من طراز Rh. 53D sea stallion	3	**مركبات مضادة للغواصات**	10
		مركبات نقل	13

المصدر: شيماء علي محمد قناوي، محددات القوة العسكرية الإيرانية 1979–2009، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 2009، ص 121. نقلاً عن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

من خلال الجدول السابق يتضح إن للبحرية الإيرانية (5) غواصات روسية من طراز حديث (**kilo**). مكنت لخلق قوة بحرية متقدمة على مثيلاتها في المنطقة التي تمتلك قدرات عسكرية هجومية تحت سطح الماء. **وتوفر إمكانيات السيطرة على مضيق هرمز** من صغر حجمها الذي تختبئ بموجبه في مياهه الضحلة، كما يمكن استخدامها لإطلاق الطوربيدات، أو زرع الألغام. كما يوضح الجدول أن البحرية الإيرانية تمتلك (5) فرقاطات و(20) زورقاً لإطلاق الصواريخ. **بإمكانها زرع الألغام لتحقيق ردع جيوستراتيجي بإغلاق مضيق هرمز**. كما تمتلك إيران أيضاً ثلاث سفن في مياه الخليج تتمتع بقدرة خاصة **لزرع الألغام** للهدف نفسه. فضلاً عن امتلاكها نحو (250) زورقاً صغير الحجم للاشتباك والدوريات الساحلية، مناسبة أيضاً لزرع الألغام. وتعد هذه الزوارق أسرع واكتشافها بالرادار أصعب، وهي مفيدة بصورة رئيسة للهجمات بالصواريخ والرشاشات عديمة الارتداد والأسلحة الصغيرة. وقد استخدمت إيران زوارق صغيرة من هذا النوع لزرع الألغام في أثناء حرب الناقلات [404]. فضلاً عن عمليات التسليح البحري تعمل إيران على تطوير مهارات قواتها البحرية من خلال إجراء تدريبات ومناورات بحرية، وذلك لتكون جاهزة لأي مواجهة محتملة، حيث يتم التركيز في هذه التدريبات والمناورات على الانتشار السريع للقوات البرمائية والقوات التي تؤمن التغطية المناسبة لها، والهجوم المعادي على منشأتها النفطية، وحرب الغواصات ونشر واستخدام الصواريخ المضادة للسفن والحرب الالكترونية والدفاع بالأسلحة الكيمياوية، فضلاً عن التدريب على أنواع **الاعتراض البحري** على السفن الداخلة والخارجة من الخليج العربي، ورافقتها تدريبات على **إمكانية إحكام السيطرة على مضيق هرمز ومن ثم إغلاقه**[405]. ولعل من أهم المناورات البحرية والتدريبات التي أجرتها إيران في منطقة الخليج العربي وبحر عمان في نهاية آذار من العام 2008، أطلق عليها (مناورات الرسول الأعظم) حيث قامت بإطلاق (صاروخ موت) الذي وصفته إيران بأنه أسرع صاروخ تحت الماء، و(صاروخ فجر 3) القادر على مهاجمة عدة أهداف في آن واحد وله القدرة على التخفي وعدم القدرة على التشويش عليه. وتم إجراء هذه المناورات البحرية بمشاركة 1700 مقاتل و500 زورق بحري في بحر عُمان[406]. ومما يعزز قوة إيران البحرية التي أشارت إليها الدراسة هو العدد الكبير لمنشآتها البحرية (2600 منشأة بحرية).. موزعة جغرافياً في قواعد بندر عباس (وهي القاعدة الرئيسة ومقر القيادة) وبوشهر وجزيرة خرج وبندر انزلي (على بحر قزوين) وبندر خميني

وجاهبها (قرب الحدود الباكستانية)[407]. وقد أقامت إيران قاعدة جديدة شرق مضيق هرمز في ميناء "**جسك**" الإيراني الواقع في بحر عمان، بهدف تعزيز مراقبتها العسكرية لهذه المنطقة الحساسة، وقد أعلن ذلك قائد سلاح البحرية الإيرانية في 28 أكتوبر 2009، وأضاف أنه مع فتح هذه القاعدة البحرية الجديدة تم **تدشين خط دفاعي جديد**، إلا أنه ليس من المستبعد أن تكون القاعدة البحرية الجديدة بمنزلة تعويض من قاعدة ومنشآت بحرية أخرى، كانت تحت سيطرة سلاح البحرية الإيرانية قبل إعادة توزيع وتحديد المسؤوليات الدفاعية البحرية بين سلاح البحرية وبين القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى احتمالية نقل أسلحة الدفاعات الساحلية التابعة لسلاح البحرية، كالصواريخ أرض – بحر، والمدفعية الساحلية، وبعض وسائل الدعم اللوجستي والإداري، من مواقعها السابقة على الساحل الشرقي للخليج إلى قاعدة "جسك" الجديدة[408]. ويعزز هذا الاحتمال **أن إيران تعمل حالياً على بناء خط دفاعي مؤلف من قواعد بحرية على طول سواحلها الجنوبية حتى مضيق هرمز**، وذلك بدءا من منطقة "**باسابندر**" بالقرب من الحدود الباكستانية، حتى ميناء "**بندر عباس**" الرئيس في إيران، وتأسيساً على ما تقدم يمكن الاستنتاج أن المهمة الجديدة للبحرية الإيرانية تتمثل ببناء خط دفاعي لا يمكن اختراقه عند المدخل المؤدي إلى بحر عُمان يستنتج كذلك من هذا التوجه الجديد عملية توسيع وتطهير كبير على سلاح البحرية الإيراني يشمل أعداد القطع البحرية وأنواعها والدفاعات الساحلية، بحيث تتلاءم مع المسؤولية الساحلية الطويلة التي حددت لها مؤخراً[409].

3 – **القوات الجوية**: تعد القوات الجوية الإيرانية ذراعاً ضارباً للمجال الحيوي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، إذ ظلت إيران تستخدمها طيلة حربها مع العراق، إذ هددت بها وبشكل مباشر دول الخليج العربي أكثر من مرة تساندها في ذلك قواتها البحرية المنتشرة في قواعدها التي سبق وأشارت إليها الدراسة. لا تزال القوة الميدانية للقوات الجوية الإيرانية صعبة التقدير، مثلها في ذلك مثل القوة الميدانية للقوات البرية. وبينما كانت القوات الجوية – قبل عام 1979 تضم 85,000 رجل و447 طائرة مقاتلة، فإنها فقدت قواتها الجوية بشكل تدريجي في أثناء حربها مع العراق، إذ تكبدت خسائر كبيرة في الحرب، كما توقف الموردون الأمريكيون عن التعامل مع إيران من زمن طويل[410]. بيد أن القوات الجوية الإيرانية تطورت على نحو ملحوظ بعد نهاية حربها مع العراق، باعتمادها على

الموردين الجدد الذين أشارت إليهم الدراسة سابقاً. إذ تشير تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن السلاح الجوي الإيراني يضم (18) سرباً من الطائرات الحربية، منها (9) أسراب من الطائرات المقاتلة الهجومية، و(7) أسراب من طائرات الدفاع الجوي، كما تمتلك سرب طائرات استطلاع، وعدداً كبيراً من طائرات النقل والإمداد الجوي والطائرات المروحية السمتية، وعدد من طائرات التدريب[411]. وما زالت القوات الجوية تشغل خمس طائرات أوريون من طراز p3 mp التي لها قدرات الإنذار المحمول جواً، والسيطرة الجوية، والدوريات البحرية، وقدرات التهديف الصاروخي البعيد المدى ضد السفن، ولكن وضعها العملياتي، غير واضح، وقدراتها في الحرب الالكترونية محدودة[412]. ولا يعرف على وجه الدقة عدد الطائرات الجديدة التي حصلت عليها إيران، من جمهورية الصين الشعبية ومن الاتحاد السوفيتي السابق أو من روسيا ومن المصادر الأخرى وتتكون القوات الجوية الإيرانية من 52000 فرداً بما فيهم 15000 في قطاع الدفاع الجوي. وتمتلك أكثر من 300 طائرة حربية. وتشير بيانات الجدول (44) إلى إمكانيات القوات الجوية الإيرانية لعام 2009.

الجدول (44)

إمكانيات القوات الجوية الإيرانية لعام 2009

القوات الجوية الإيرانية	العدد	القوات الجوية الإيرانية	العدد
عدد أفراد القوات	52000	**طائرات إسناد**	12
طائرات القتال الجوي	74	**طائرات عمودية**	34
طائرات قتال جوي/ارضي	186	**طائرات تدريب**	119
طائرات استطلاعية (بحرية)	5	**صواريخ ارض – جو**	2,500
طائرات استطلاع	–	**صواريخ جو – جو**	العدد غير معروف
طائرات نقل	65	**صواريخ جو ارض**	العدد غير معروف
طائرات إنذار من نوع P-3 MP	5	**مدافع دفاع جوي**	العدد غير معروف

العدد غير معروف	**صواريخ دفاع جوي من طراز (SA-2, SA-5, SA-6, SA-10)**		
العدد غير معروف	**صواريخ دفاع جوي من طراز Hawk**		

المصدر: شيماء علي قناوي، محددات القوة العسكرية الإيرانية، 1979–2009، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الإدارة والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 119. نقلاً عن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

ما ينبغي الإشارة إليه في هذا السياق أن الإيرانيين واجهوا أوقاتاً صعبة للحفاظ على قدرة طائراتهم على التحليق بسبب الحظر الأمريكي المفروض عليهم منذ عام 1979 مما جعل طائراتهم عرضة للتآكل والتدهور، فكان عليهم انتهاج طرق وأساليب سرية لتهريب قطع غيار الطائرات من الولايات المتحدة الأمريكية لإدامة طائراتهم الأمريكية الصنع، بما فيها طائرات نقل من طراز **(C-130)** وعدد من الطائرات المقاتلة من نوع **(F-14 تومكان)**، و**(F-4 فانتوم)**، و**(F-5)**، إضافة إلى مجموعة من الطائرات العمودية التي حصلت عليها إيران أبان عهد الشاه[413]. ومما ينبغي الإشارة إليه أيضاً **أن إمكانيات القوات الجوية الإيرانية** في مجال كل من الحرب الالكترونية والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ونظم القيادة والسيطرة والاتصالات وإدارة المعركة متدنية إلى متوسطة، وتحدها بشكل كبير اعتبارات العمر والقيود الأصيلة في النظم الإلكترونية المستخدمة في طائراتها[414]. تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول: **إن القوات الجوية الإيرانية تجمع بين مزيج من نقاط القوة والضعف،** وهو ما يجعل قدرتها على خوض الحروب تتأرجح بين القدرة المحدودة والمتوسطة، فعلى الرغم من قلة الإمكانيات والإمدادات تتميز **بخاصيتين متميزتين: العمق الاستراتيجي والقدرات المحلية العادية في مجال تصنيع الأسلحة المحلية.** هاتان الخاصيتان ساعدتا إيران في الحفاظ على أسطولها الجوي في وقت الحروب والعقوبات التي فرضت عليها منذ عام 1979[415].

أما فيما يتعلق بقوات **الدفاع الجوي،** فإن حاجة إيران لتطويرها هي الأخرى لا تقل عن أهمية حصولها على الطائرات. وإدراكاً منها لصعوبة وضع كامل سمائها ضمن غطاء جوي متطور وباهظ التكاليف، تمنح إيران المواقع الرئيسة مثل القواعد العسكرية والمنشآت النفطية والعاصمة طهران أولوية الدفاع عنها، وفي هذا الإطار قامت إيران ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بنشر منظومة صواريخ متطورة من طراز **SA-2 وSA-5 وSA-6** و**SA-10** البالستية البعيدة المدى لتغطية

المواقع السابقة، إلى جانب قيامها بنشر صواريخ(**HAWK**) المطورة والصواريخ الروسية والصينية حول طهران وأصفهان وشيراز وبندر عباس وجزيرة خرج وبوشهر وكرمنشاه وتبريز وهمدان وبوشهر وبندر خميني والأحواز ودزفول والجزر العربية الثلاث[416]. حيث تكتسب إيران بموجب هذه العمليات قدرة إضافية على الدفاع عن مواقع محددة بالإضافة إلى تغطية طويلة المدى لأجزاء من ساحل الخليج العربي. فضلاً عن ذلك، توصلت إيران إلى بعض الطرق الحديثة مكنتها من تحديث أجهزة الاستشعار، وإدارة المعركة، ونظم الحرب الالكترونية التي تدعم هذه القوات. كما تمكنت من تطوير صواريخ **TOR-M1** أرض – جو التي استوردتها من روسيا واختبرت نيرانها في كانون الثاني/يناير 2007، وهي أول نظم حديثة تحصل عليها منذ سقوط الشاه. وهي أفضل ما تكون في الدفاعات القصيرة والمتوسطة المدى[417]. ولدى إيران كذلك ضمن قواتها أو قدرتها العسكرية – جناح أو ذراع للقوة هو (**الحرس الثوري**)، الذي تأسس في 5 أيار/مايو 1979. وكما تنص المادة (150) في الفصل التاسع من دستور عام 1979، تتمثل مهمة قوات الحرس الثوري الإسلامي في حماية الثورة ومنجزاتها: "تبقى **قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها**"[418]. عمل الحرس الثوري كثقل مضاد للمؤسسة العسكرية النظامية التي كانت في بادئ الأمر خاضعة لسيطرة مؤيدي نظام الشاه، وكان ولاؤها للنظام الجديد موضوع شك. وفي الفترة 1979–1982، وهي الفترة التي كانت فيها الجمهورية الإسلامية تحارب من أجل البقاء أثبت الحرس الثوري أنه أقوى سلاح يمتلكه النظام الجديد؛ إذ قام بالقضاء على انتفاضات الانفصاليين من الأكراد والتركمان والبلوش[419]. علاوة على محاربة "منظمة مجاهدي خلق" والقضاء عليها وطردها خارج إيران[420]. وفضلاً عن تطوير بنية تحتية لوجستية لدعم القوات المقاتلة الخاصة به، عمل الحرس الثوري منذ عام 1982 على إنشاء مؤسسة مستقلة عن القوات المسلحة النظامية تضطلع بمشتريات الأسلحة، كما شرع – في إجراء موازٍ لذلك – في **إنشاء صناعة دفاعية خاصة به**، تمكنه من تخفيف أثر حظر الأسلحة الأمريكية المفروض على إيران منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين. كما قام الحرس الثوري بدور رئيس بشراء وحيازة أنظمة السلاح الرئيسة من دول الاتحاد السوفياتي السابق وكوريا الشمالية والصين. واليوم يسيطر الحرس الثوري على جزء كبير من ترسانة إيران العسكرية وكثيراً ما تُسلم إليه أحدث

أنظمة الأسلحة قبل أن تسلم للقوات المسلحة النظامية[421].. كما يوجد لدى الحرس الثوري العديد من الوحدات الخاصة به. وكما هو مبين في الجدول والمخطط أدناه.

الجدول (45)

إمكانيات القوات البرية والبحرية للحرس الثوري الإيراني

		العدد
البرية	**عدد أفراد القوات**	100000 مقاتل منظمين ب. (16 –20) فرقة منها (2) مدرعة و(5) آلية و(10) مشاة و(1) قوات خاصة. فضلاً عن (15 –20) لواء مستقلاً و(5) جحافل مدفعية وبضمنها صواريخ ارض – ارض
	دبابات القتال الرئيسة	470
	عجلات قتال مدرعة	620
	مدافع ذاتية الدفع	370
البحرية	**عدد أفراد القوات**	20000
	مركبات دوريات الشاطئ من طراز HOUDONG مجهزة بصواريخ من نوع (SS-N-C-802/YL-2) ورؤوساً حربية زنة 165 كغم ومدى أقصى يبلغ (120) كم	10
	صواريخ مضادة للسفن من طراز SEERSUCER EAGLE، ذات مدى يتراوح بين (95–100) كم، ورادار يتم التحكم فيه آلياً	عدد غير معروف
	زوارق الاعتراض السريع من طراز BOGHAMMER مزودة برشاشات غير ارتدادية	عدد غير معروف
	مركبات برمائية لزراعة الألغام	عدد غير معروف

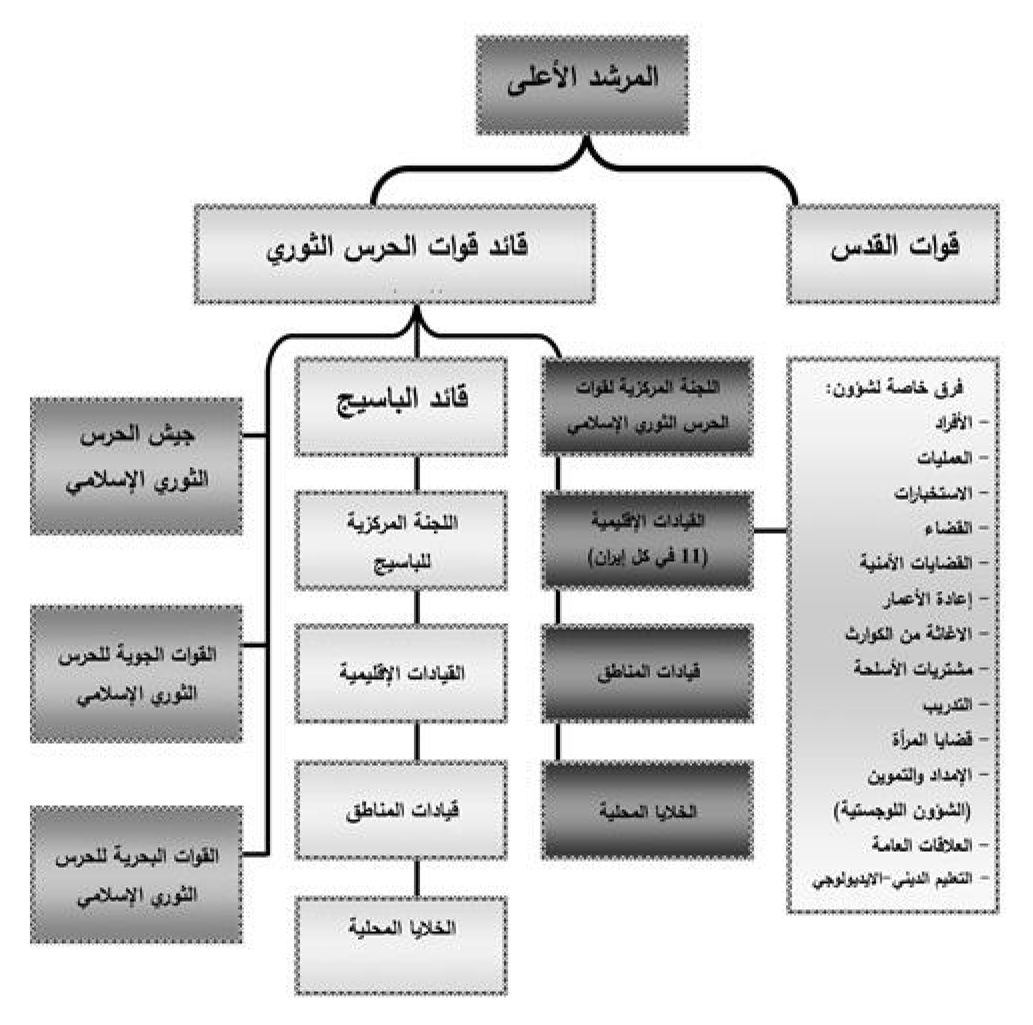
المصدر:

- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص 94-95.

- كينيث كاتزمان، التهديدات العسكرية والسياسة الإيرانية، في: مجموعة باحثين، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2004، ص 284.

مخطط (4)
هيكلية الحرس الثوري الإسلامي الإيراني



المصدر: ويلفرد بوختا، من يحكم إيران؟: بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص 95.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول: إن قوات الحرس الثوري أنشئت لمركب من الأهداف أهمها حماية الثورة وموازنة الجيش، فضلاً عن تحقيق أهداف أخرى تتعلق بأمن الدولة بشكل عام، ومحاولة استغلال ولاء هذه القوات للثورة الإيرانية لتحقيق كامل أهداف الدولة الإيرانية. وعلى الرغم من أهمية هذه القوات فهي في الواقع أداة جديدة بمسمى جديد لخلق القوة الإيرانية التي لديها في مختلف

العصور استراتيجية تبدو دائمة الحضور في كل العصور وهي الهيمنة على مفاصل مهمة من خارطة الشرق الأوسط، وطالما تتطور الأساليب لتحقيق ذات الأهداف الجيوبولتيكية وبالعودة إلى تاريخ الشرق الأوسط القديم والحديث نجد أن لا خلاف جوهري بين كل صناع القرار في دولة إيران... **ونحن قد لا نبالغ بان الجغرافيا الإيرانية قد رسمت حتمية أبدية لصناع القرار فيها بإيجاد مجالات حيوية لها، وهذا ما يمكن وصفها بعبقرية المكان، إذ أن سلطان الجغرافيا الإيرانية حاضر على مر العصور.**

ث – القدرات العسكرية فوق التقليدية* وسياسة الردع الجيوبولتيكي

سعت إيران طويلاً إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، بيد أن واقعها الثوري – غير المستقر – قد أعاق حصولها على التكنولوجيا الأجنبية، وقلل من فاعلية قاعدتها الصناعية. ولكن إيران سعت، على أية حال، للحصول على صواريخ بعيدة المدى، وأنتجت الأسلحة الكيمياوية، وطورت الأسلحة البيولوجية، وتبذل حالياً جهوداً كبيرة لامتلاك الأسلحة النووية. وسوف يتم التركيز في هذا الجزء على المجالين الكيمياوي والبايلوجي فضلاً عن البرنامج النووي الذي يثير جدلاً واسعاً بين إيران والمعسكر الغربـي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية:

1- **الأسلحة الكيمياوية:** وقّعت إيران بروتوكولات جنيف لعام 1925 التي تحظر استخدام الغازات السامة، ووقعت أيضاً ميثاق حظر الأسلحة البيولوجية لعام 1972 الذي يحظر تطوير الأسلحة البيولوجية أو إنتاجها أو نشرها أو تخزينها[422][422]، **ومع ذلك بدأت إيران** – منذ أوائل الثمانينيات – تبذل جهوداً عاجلة لإنتاج الأسلحة الكيمياوية، لمجابهة القوات العراقية إبّان حربها مع العراق. وقد تم إسناد مهمة تطوير الأسلحة الكيمياوية الهجومية إلى جهاز الحرس الثوري بدعم من وزارة الدفاع، واحتاجت إيران إلى سنوات للحصول – بشكل سري – على دعم خارجي كبير وعلى المواد الأولية اللازمة لإنتاج مثل هذه الأسلحة. **فقد كان لديها بحلول مارس 1985 مصانع للأسلحة الكيمياوية متوسطة الحجم قيد التشغيل في بارشين ودامجان. وبدأت إيران تجارب إطلاق صواريخ سكود ذات الرؤوس الكيمياوية، وأنتجت غاز الخردل الكبريتي وعوامل تسميم الدم مثل سيانيد الهيدروجين وغاز الفوسجين وربما غاز الكلورين. وتمت تعبئة هذه العوامل الغازية في قنابل وقذائف مدفعية**[423]. إن قدرات إيران الحالية في الحرب الكيمياوية

غير معروفة على وجه الدقة، لكن من الواضح أنها تملك قدرة كبيرة على إنتاج الأسلحة الكيمياوية تقدر ب. (25–100) طن سنوياً، وربما تتمتع إيران بخبرة عملية محدودة في العمليات الكيمياوية واسعة النطاق، ولكن الأسلحة الكيمياوية تمنح إيران إمكانيات جديدة لتخويف دول الخليج والعراق وردع الدول الغربية[424].

2- **الأسلحة البيولوجية:** تختلف الأسلحة البيولوجية عن الأسلحة النووية والكيمياوية، **فهي عبارة عن كائنات حية تسبب الأمراض ويتم إطلاقها بواسطة الأسلحة.** وتتقسم العناصر البيولوجية إلى سميات **(toxins)** أو كائنات مرضية **(pathogens)** وهي كائنات حية تسبب الأمراض، وتشمل البكتيريا والفيروسات[425]. **وفيما يتعلق ببرنامج إيران للتسلح البيولوجي،** فهي تواصل مساعيها الهادفة إلى الحصول على أنواع متطورة من الأسلحة البيولوجية والمواد الداخلة في إنتاجها، بكونها أحد الأنواع الفاعلة لأسلحة التدمير الشامل والتي تمنحها قدرة كبيرة على **الردع**. فعلى مدار العقد الثامن من القرن العشرين، **تمكنت من إنتاج عامل بيولوجي يعرف (الميكوتوكسين)** لا يحتاج إلا مرافق مختبرية بسيطة، وحصلت من هولندا وكندا على نوعين جديدين من الفطر يمكن استعمالهما لإنتاجه، على أساس أن الجهات المستفيدة من هذه المواد هي (منظمة البحوث الإيرانية للعلوم والتكنولوجيا) و(مركز الإمام الرضا في جامعة مشهد للعلوم الطبية)، في حين أن الجهة المستفيدة منها هي وكالة حكومية إيرانية متخصصة في الحرب البيولوجية. كما نفذت إيران في العقد التاسع من القرن العشرين عمليات سرية في سويسرا وألمانيا لها صلة ببحوث الأسلحة البيولوجية وإنتاجها، **وأجرت بحوثاً واسعة حول العوامل الفعالة الأشد فتكاً مثل الانثراكس (الجمرة الخبيثة)، والبيوتوكسين (الجراثيم السامة)، والجراثيم المسببة للحمى القلاعية**[426]. يجدر الذكر إن بإمكان إيران بما تملكه من أسلحة بيولوجية استخدمها بواسطة الدبابات والصواريخ والسفن والطائرات التي تطير بدون طيار كوسائل إطلاق أكثر تقدماً[427].

3- **الأسلحة النووية:** ظل امتلاك القدرة النووية حلماً يراود الإيرانيين منذ تولي محمد رضا بهلوي، باعتبارها إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظيمة التي كان الشاه يبغي

انجازها، ومع العلاقات الودية التي أقامتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدور الذي اضطلعت به كشرطي للمنطقة أمام امتداد النفوذ السوفياتي خلال الحرب الباردة، بدأ برنامج إيران النووي بمساعدة الولايات المتحدة[428] مع انتهاء الحرب مع العراق في العام 1988، باتت السياسة الإيرانية تعطي اهتماماً مكثفاً لدفع وتطوير البرنامج النووي، ووصل الاهتمام بهذا البرنامج إلى درجة أصبح على ما يبدو واحداً من أهم الأولويات الموضوعة على اهتمامات صناع القرار منذ فترة ليس بالقصيرة. حيث شهد البرنامج النووي قدراً عالياً من قوة الدفع منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، **ولا سيما بعد أن نجحت إيران في تكثيف تعاونها النووي مع كل من الصين وكوريا الشمالية وروسيا الاتحادية**، ودخلت إلى مرحلة شراء المفاعلات النووية كبيرة الحجم، بالإضافة إلى مواصلة العمل في بناء وتجهيز محطة بوشهر النووية في جنوب البلد، التي تمثل المعقل الرئيس للبرنامج النووي الإيراني[429]. وفقاً لما تقدم، يمكن القول إن إيران وضعت برنامجاً طموحاً وطويل الأمد من أجل بناء مصانع للطاقة النووية مع إعطاء سبب جوهري لذلك وهو التوصل للاكتفاء الذاتي من الطاقة[430]. بيد أن منتصف العام 2002، انكشف الدافع غير المصرح به للتخصيب أو لامتلاك القوة النووية من خلال المعلومات المفاجئة التي كشفت عن وجود مرافق غير معلنة لإنتاج دورة وقود نووي في إيران[431]. **تقوم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بتشغيل منشآت متعددة في أنحاء إيران**، بما فيها مركز بحوث المعادن والتعدين **(BHRC)** ومركز البحوث النووية في الزراعة والطب **(MRCAM)**، ومركز أصفهان للتقنية النووية[432]. أما المنشآت التشغيلية فتشمل إنتاج الكعكة الصفراء وتعدين اليورانيوم وسط إيران، وتخصيب اليورانيوم في ناتنز، وتحويل اليورانيوم، وتصنيع الوقود في أصفهان، ومنشآت تضم مفاعلات بحوث تشغيلية في طهران، ومحطة ماء ثقيل في آراك. بالإضافة إلى ذلك مفاعل بوشهر النووي.

الجدول (46)

البنية التحتية النووية الإيرانية

الموقع	المنشأة	الوضع

أراك	مفاعل أبحاث IR-40	مفاعل ماء ثقيل قدرته 10 ميغاواط (حراري) شغال
بوشهر	مصنع بوشهر النووي	مفاعل كهربائي ماء خفيف ذات تصميم روسي قدرته 1000 ميغاواط (كهربائي) شغال
مركز أصفهان للتقانة النووية	مفاعلات أبحاث/ مجموعات حرجة/ مختبر تصنيع الوقود/ مصنع تصنيع الوقود منشآت تحويل اليورانيوم	موردة من الصين، مطابقة لاتفاقية الرقابة، شغالة، مصنع لتحويل خام اليورانيوم إلى يورانيوم سداسي cuf لاستعماله في برنامج التكثيف المحلي في طور البناء مع وحدات معالجة عاملة
كرج	منشأة لتخزين المخلفات المشعة	في طور البناء، تعمل جزئيا
الاشقار أبعاد	مصنع تكثيف بالليزر	موقع لاختبارات تركيز اليورانيوم بواسطة معدن اليورانيوم غير المصرح به. فككت الأجهزة وأخضعت لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيار/مايو 2003
ناتانز	مصنع نابذة الغاز	منشأة تركيز اليورانيوم للأبحاث مع 100 طاردة ركبت في أوائل العام 2004
	منشأة تكثيف اليورانيوم	منشأة تركيز اليورانيوم للأغراض التجارية، مصممة لتستقبل 50000 طاردة غاز، تم التشغيل عام 2005
مركز طهران للأبحاث النووية	مفاعل أبحاث مختبرات جابر بن حيان	مفاعل أبحاث قدرته 5 ميغا واط، شغال، ومطابق للضمانات الدولية شغالة. موقع جرت فيه اختبارات غير مصرح عنها بواسطة مواد نووية، بما فيه إنتاج معدن اليورانيوم
طهران	شركة كهرباء كلاي	فككت في أواسط 2003، كانت تتضمن ورشة لإنتاج قطع النابذات واختبارها
ساغند	منجم ومصنع ساغند	بدأ العمل فيه عام 2006 باستخدام 120 طناً من اليورانيوم الخام لإنتاج من 50 – 60 طن يورانيوم سنوياً
اردكان	مصنع تنقية اليورانيوم	يتم فيه تنقية اليورانيوم الخام كي يصبح يورانيوم خاماً مركزاً والذي يعرف باسم "الكعكة الصفراء". ينتج المصنع من 60 – 70 طن يورانيوم سنوياً.
جيهان	مصنع	يتم تطويره لإنتاج نحو 24 طناً من "الكعكة الصفراء".

المصدر:

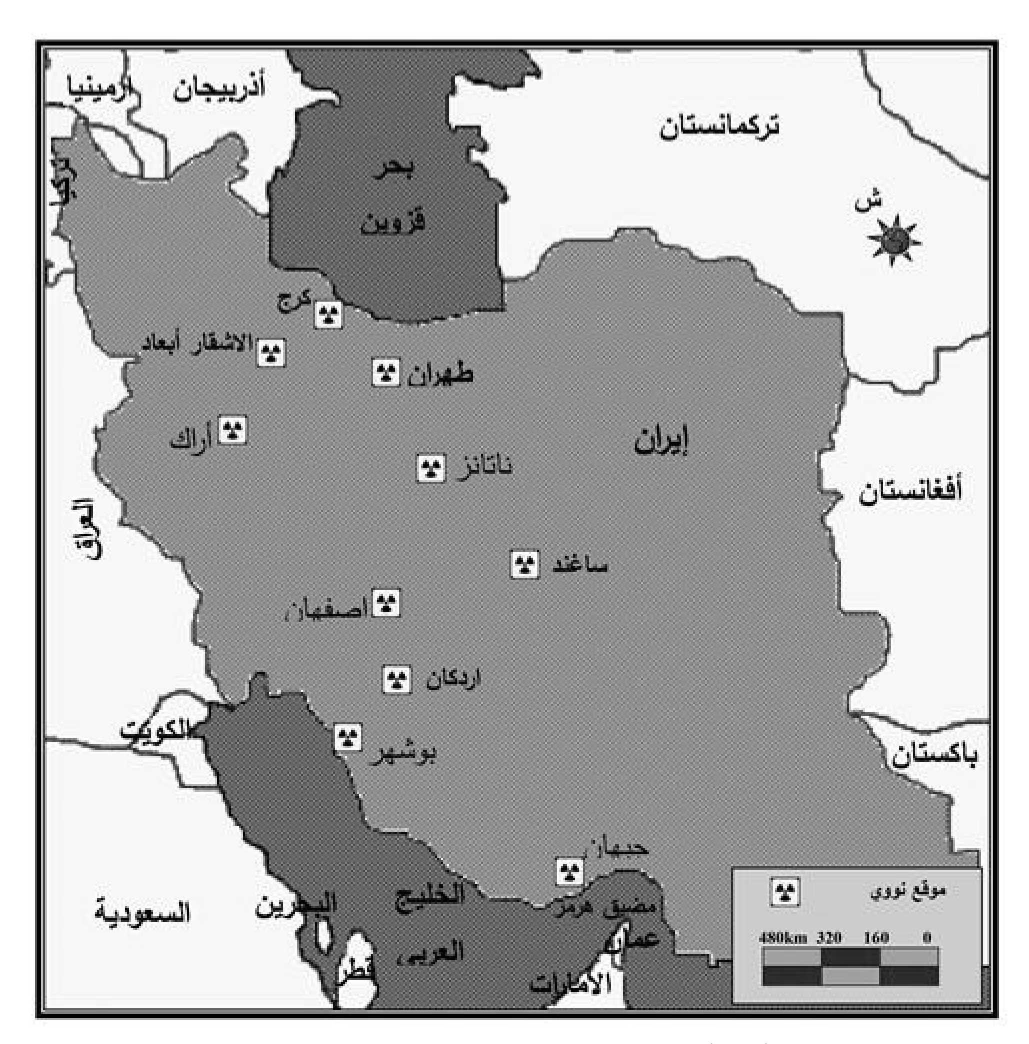
-1شانون ن. كابل، الحد من الاسلحة النووية وحظر انتشارها، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي) (SIPRI) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي) الكتاب السنوي – 2004، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 923.

-2جون لارج، ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟ سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات – المحاضرة 117، ط1، 2008، ص 854-855.

إذا يمكن القول إن كافة العناصر اللازمة لأي برنامج وقود يورانيوم إيراني من الحجم الذي يمكن إن يكتب له النجاح والحياة، موجودة في إيران، بدءاً بعمليات الاستخراج، وتحويل اليورانيوم إلى كعكة صفراء. وإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم. وفي نتنز تتم عملية التخصيب الفعلية، وبالتالي تعمل هذه المنشآت المتنوعة ذات (القدرة المزدوجة) مجتمعة لإنتاج مواد انشطارية مدنية وعسكرية على حد سواء. **من المنظور الاستراتيجي** نجد ان الإيرانيين تعلموا دروساً مهمة من الغارة الإسرائيلية على مفاعل تموز العراقي، فأقاموا منشآتهم النووية في مجمعات واسعة النطاق، ووزعوها في عموم أرجاء البلاد[433]. وكما مبين في الخريطة (37).

خريطة (38)

التوزيع الجغرافي لمواقع إيران النووية



المصدر: – سكوت ريتر، استهداف إيران، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط1، 2007، ص 6–7. – عادل الجوجري، أحمدي نجاد: رجل في قلب العاصفة، دار الكتاب العربي، حلب، ط1، 2006، ص 329.

ويبدو أن إيران، التواقة منذ قيام دولتها الحديثة للعب دور اقليمي. تعرف ان القدرات النووية العسكرية هي الضمان لهذا الدور في منطقة أصبحت نووية بالفعل في ضوء امتلاك "إسرائيل" وباكستان والهند لتلك القدرات. ويبدو أيضاً من غير المنطقي أن نستبعد، في ظل سعي إيران الحثيث لفرض نفسها قوة إقليمية في المنطقة، احتمال وجود أهداف عسكرية وأمنية دافعة للبرنامج النووي الإيراني، بل ربما كانت هذه الأهداف هي الأهم في هذا البرنامج كما يمكن القول، **إن خيار الردع النووي له ما يبرره من وجه نظر صناع القرار في إيران**؛ ومرد ذلك إلى أن قدرات إيران العسكرية التقليدية كانت– ولا تزال – عرضة للتآكل والتدهور على امتداد العقود المنصرمة؛ الأمر الذي أضعف بشكل حاد قدرة إيران على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي[434].

فمنذ عام 1979 لم تجد إيران لنفسها أي مورد رئيسي يمدها بأسلحة تقليدية، مما اثر على قدرات إيران العسكرية وعدم إمكانية تحديث هذا السلاح.

وبطبيعة الحال هناك ارتباط كبير بين مدركات الأمن ورؤية صناع القرار في إيران للسلاح النووي، بل ورؤيتهم لدور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الإيرانية ككل. وتركز سياسة الأمن القومي الإيراني حالياً على مجابهة التهديدات والاستفادة من الفرص القائمة في البيئة الاستراتيجية المحيطة بإيران[435]. **وتركز السياسة الدفاعية الإيرانية، على محورين رئيسيين: أولهما اختلال معادلات القوة في منطقة الخليج،** بعد انهيار العراق كقوة إقليمية عسكرية وسكانية كبرى، ودخول معظم دول الخليج في مظلة الحماية الأمريكية من خلال القواعد العسكرية الموجودة في هذه الدول، وهذه الاختلالات كان من شأنها أن تغري إيران لإمكانية تطوير قدراتها النووية لمواجهة التهديدات الأمريكية و"الإسرائيلية"[436]. **أما المحور الثاني فهو يتمثل في تعزيز الدور الاستراتيجي الإقليمي لإيران،** سواء في منطقة الخليج أو في الشرق الأوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو جنوب غرب آسيا[437]. من جانب آخر فإن إيران ترى أن استخدام السلاح النووي استخداماً "جريئاً وشجاعاً" يمكن أن يسهم في توطيد الركائز الثورية التي تستند إليها في الداخل، وكسب دعم وإسناد واسعين من جانب الرأي العام المسلم في عموم الشرق الأوسط وفضلاً عن ذلك، ربما وضع الإيرانيون في حسابهم أن شركاء الولايات المتحدة على الصعيد الأمني في منطقة الخليج قد يجدون أنفسهم، تحت ضغط السلاح النووي الإيراني مجبرين على "**الاصطفاف**" مع إيران بدل من "**مجابهتها**"[438]. وفي ضوء ما عليه دول الخليج العربي الآن من حال، فقد أمست ترى في تحالفاتها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة من وسائل مواجهة القوة الإيرانية في المنطقة. وبناءً على ذلك، فإن بوسع طهران أن توظف مخزون أسلحتها النووية لإجبار هذه الدول على المستويين السياسي والدبلوماسي على تجميد علاقاتها الأمنية مع واشنطن، أو حتى قطعها، والوقوف – بدلاً من ذلك – إلى جانب السياسات الأمنية الإيرانية وقد يصبح بوسع الإيرانيين أيضاً استغلال الاضطرابات السياسية التي تنشب داخل الدول الخليجية العربية لدفع العواصم العربية إلى النأي بنفسها عن الولايات المتحدة الأمريكية[439]. ويبقى السؤال، كيف سيؤثر امتلاك أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل على أهداف إيران الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وسلوكها؟ إن المحللين

يختلفون حول تأثير الأسلحة النووية على الدول المغامرة، وخصوصاً في ظل المخاطر الكبيرة على كل حال، إن التهديد الناجم عن امتلاك إيران للمقدرة النووية، متعدد الأوجه ويمكن أن تتضمن الاحتمالات. **أو الاستراتيجيات الآتية:**

- **تحقيق الردع الجغرافي عن بعد (البعيد):** قد تلجأ إيران إلى دعم أذرعها العسكرية خارج حدود جغرافيتها السياسية في معظم مجالاتها الحيوية أو تلك المتصارع عليها مع الدول الغربية، أو قد تدفع الإمكانيات الجديدة، على أقل تقدير، العناصر المتشددة (وخاصة الحرس الثوري) إلى المطالبة بانتهاج سياسات أكثر طموها[440].
- **استراتيجية المساومة:** إن قدرة إيران وسلوكها السياسي يمتاز بالمطاولة وحسن إدارة الأزمات وقد تعطي الأسلحة غير التقليدية إيران ميزة التهديد بالتصعيد الأفقي أو توسيع رقعة النزاع من خلال إثارة القلاقل في المنطقة أو تهديد الدول الحليفة للولايات المتحدة. فعندما وصلت إيران مؤخراً إلى طريق مسدود في علاقاتها مع الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية، أطلق المسؤولون الإيرانيون بعض التهديدات المقنعة: إذا استمرت الولايات المتحدة في ضغطها (الدبلوماسي)، فلن يكون أمام إيران "خيار إلا أن تستخدم وسيلة إشعار الآخر وخاصة أمريكيا بتهديد مصالحها للخطر"[441]. من استهداف ناقلات النفط العملاقة المارة عبر مياه الخليج، لاسيما إذا ظل الإيرانيون متمسكين بقواعدهم العسكرية عند مضيق هرمز، الذي يشكل عنق الخليج، – لذلك ترى الدراسة إن هذا الموضوع يحظى باهتمام صناع القرار السياسي الإيراني من خلال تهديدها بالقيام بمثل هذه العمليات إذا ما تعرض بلدهم لعمل عسكري يؤدي إلى تدمير منشأتهم النووية والاقتصادية، وهو السبيل الذي – ربما تستطيع أن تضغط إيران من خلاله على دول أوروبا الغربية واليابان لعرقلة النوايا الأمريكية الراغبة باستخدام القوة ضدها، ووضع حل سلمي للأزمة.

تأسيساً على ما تقدم يمكن الاستنتاج أن استراتيجية الدولة الإيرانية تنحى منحى متوازناً لاستخدام كافة وسائلها المتاحة إذ إن **جغرافية القوة** لدى إيران متوفرة ويساعدها في **استخدام المكان** على أنه المنطلق الذي تمارس عليه قوتها، **فامتلاك السواحل هامة وهيمنتها على مضيق هرمز ووقوع كامل المنشآت النفطية الخليجية في مدى تأثير أسلحتها التقليدية وغير التقليدية، ولد قوة ردع هائلة،** جعلت من محاولة التدخل العسكري أو ضرب منشآتها النووية، تعد من المعضلات الجيوبولتيكية لأن

آثارها ستكون عالمية، كما يمكن استنتاج حقائق مهمة أن كلا الوسائل الناعمة والخشنة هي تعمل بتناسق تام من أجل الوصول إلى أهداف الاستراتيجية الإيرانية وهي تحقيق قدر أكبر من المصالح خارج حدودها، وهذا يتماشى مع وجهة نظر الجغرافيا السياسية والجيوبوليتك بخلق مجالات حيوية في الشرق الأوسط الذي أصبح هدفا جيوستراتيجياً لكل القوى العالمية والإقليمية لما يمتاز به من عناصر جذب اقتصادية موردية **(نفط، غاز)** – استهلاكية **(قدرة شرائية)** – **استثمارية** – فضلاً عن البعد الجيوسياسي لموقعه الجغرافي المعروف، ومن هنا وجدت الدراسة أن جمهورية إيران الإسلامية قد حققت في السنوات الماضية نجاحات هامة في هذا الصعيد على الرغم من الحصار المفروض والعقوبات المفروضة. هذه النجاحات جعلت منها محوراً إقليمياً أعاد إليها قدراً من الهيمنة على مناطق مهمة في الشرق الأوسط ومنافساً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتقد أن هذه المنطقة شكلت عبر التاريخ المركز الحضاري الخطير والمنافس للمركز الحضاري الأوروبي – الأمريكي.

لذلك تسعى الاستراتيجية الأمريكية إلى منع أي إمكانية لتوفر شروط ثقافية ودينية وسياسية واقتصادية مستقرة وآمنة تسمح لشعوب المنطقة بأن تتقارب وتتعاون وتبني ثورة حضارية كبيرة قد تشكل مستقبلاً إمبراطورية خطرة تهدد سلامة الغرب ومصالح أمريكا بالذات، ومن خلال ذلك عمدت الولايات المتحدة والغرب إلى تبني استراتيجية مفادها تدمير المنطقة بكاملها من أجل إعادة بنائها دول وشعوب وثقافات وقناعات ومصالح، بما ينسجم مع مصالح الغرب، وهذا لا يتحقق بالنسبة لهم إلا بخلق التوتر والعداء والتعصب في الجماعات الأساسية في الشرق الأوسط، المسلمون السنة، المسلمون الشيعة، العلمانيون، المتدينون اليهود، المسيحيون، بالإضافة إلى الجماعات، القومية المختلفة من عرب، وأتراك، وفرس، وأكراد وغيرهم.

وهذه الاستراتيجية تركز على خلق محاور متصارعة، دينية وقومية، ومن هنا فإن جهود إيران لاستعادة مكانتها الإقليمية ومحاولة امتلاكها لأسلحة الردع الدفاعي يصور غربياً على خلق قطب طائفي وإيديولوجي ديني لابد للآخرين من مواجهته بالأسلوب ذاته، بما يؤدي إلى خلق أقطاب دينية (طائفية) وأخرى قومية.

الفصل الرابع
المجالات الحيوية الشرق أوسطية
في الاستراتيجية الإيرانية

تمهيد

إن أهم ما يميز إيران كقوة إقليمية فاعلة في الشرق الأوسط أنها دولة قامت على ميراث الإمبراطوريات السابقة وأن إيران اليوم تمتلك القدرة والثقة بالنفس لتأكيد دورها الحضاري الذي مارسته في المنطقة عبر التاريخ، بضوء استراتيجية تحديد مناطق التحكم الجيوبولتيكي للدائرة الكبرى الشرق أوسطية، هذه الاستراتيجية تعتمد الدوائر الجيوسياسية والجيوثقافية لتطبيق سياسات المجال الحيوي.

إن ثقل أي دولة في معادلات القوة يأتي نتيجة التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية الموجهة للمعطيات الثابتة والمتغيرة، فالتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والقدرة العسكرية **عناصر متغيرة**، تتناغم موضوعيا مع العناصر الجغرافية والتاريخية باعتبارها **عناصر ثابتة**، من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية في عمق الدولة، أو مجالها الحيوي.

إن فن استخدام القوة الدفاعية هو صناعة استراتيجية، إذ تتطلب هذه الصناعة انسجام الثابت مع المتغير من العناصر، إذ أن الاستثمار في مجال الدفاع يتحول إلى مجال اقتصادي **(مجال اقتصادي حيوي)** يحقق عائدات اقتصادية من خلال تجارة الأسلحة، كما أن الصناعة الدفاعية هي محرك للتطور التكنولوجي وهذه الخطوات يكمل بعضها بعضاً، ولا يتحقق ذلك إلا بإرادة سياسة، **وإيران في هذا المجال حققت نجاحات كبيرة في توظيف معطياتها الجغرافية كعنصر ثابت وبين عناصر قوتها المتغيرة من أجل الحصول على مكاسب جيوسياسية متميزة كقوة إقليمية شرق أوسطية تعد أحد أهم أركان مثلث القوة في المنطقة (تركيا، مصر).**

وتأسيساً لما تقدم، فإن هذا الفصل ينصرف لدراسة الدوائر الجيوبولتيكية التي تعد حدوداً جغرافية مرنة في الاستراتيجية الإيرانية، مستمدة شرعيتها من البعد التاريخي الشرق أوسطي الذي يعد الآن حيزاً جغرافياً يمتاز ببعده الجيوثقافي ومكانته النفطية وكونه الحزام المركزي المحيط بـأوراسيا، فهو إذن يحمل سمات جيوسياسية، وجيوثقافية وجيو – اقتصادية.. ومن خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الدائرة الجيوبولتيكية المباشرة.

المبحث الثاني: الدائرة الجيوبولتيكية غير المباشرة.

المبحث الثالث: الدائرة الأفريقية الشرق أوسطية.

المبحث الأول
الدائرة الجيوبولتيكية المباشرة

أولاً: الخليج العربي*

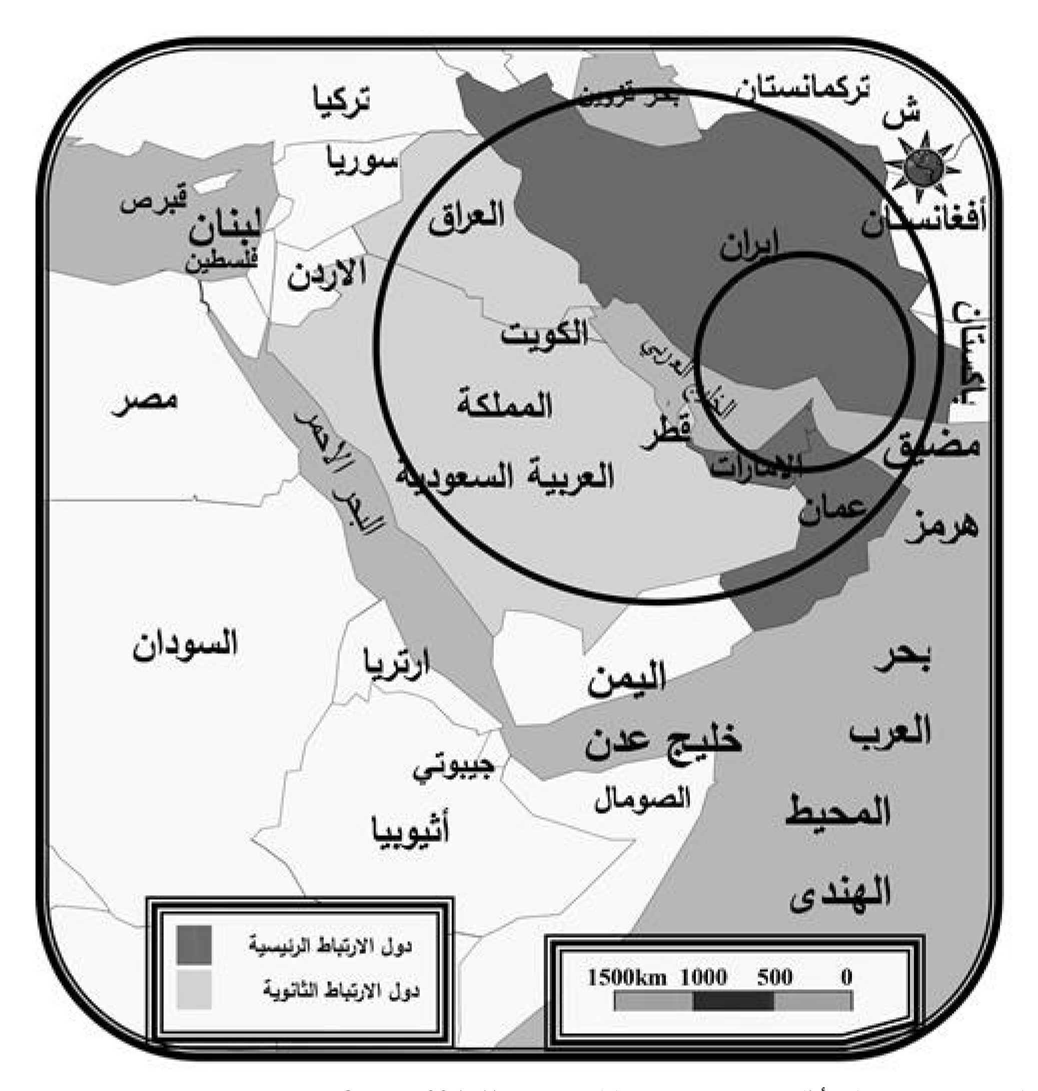
أ. الأبعاد الجغرافية للخليج العربي ودورها الحيوي

يعد الخليج العربي من أهم دوائر المجال الحيوي المباشرة بالنسبة لإيران وذلك لتمتعه بأبعاد جغرافية متعددة هي: الجغرافيا السياسية، والجغرافيا الاستراتيجية، والجغرافيا الاقتصادية، والجغرافيا الأمنية – العسكرية.

ففي مجال **الجغرافيا السياسية** يمكن القول إن الاتجاه نحو الإقليمية السياسية في الشرق الأوسط ومرتكزها (أي منطقة الخليج)، يعد من أكبر المزايا للسيطرة على مسار العولمة السياسية. وإن حجم الإقليمية السياسية في الشرق الأوسط العربي والخليج يعد أكبر من الإحجام والطاقات المتحدية للإقليمية الخارجية أما في مجال **الجغرافيا الاستراتيجية** فإننا لو دققنا في المقياس الاستراتيجي والأمني العالمي، سواء من ناحية مركز الأرض أو من ناحية هامش الأرض أو كليهما، لا نجد نقطة في العالم تتمتع بمزايا كمنطقة الخليج[442][442]. **علاوة على ذلك فإن المنطقة بالنسبة للجيوبولتيك الإيراني** تعد دائرة التماس الأولى والمدخل إلى البعد الإقليمي لا سيما باتجاه الوطن العربي. في الوقت نفسه فإن الخليج حيوي لوجودها القومي والاقتصادي والثقافي، لأنه لولا موقعها المطل على الخليج لكانت بلداً مغلقاً، لأن بحر قزوين بحر مغلق[443]. **هذا من ناحية**. ومن **ناحية أخرى** تشكل الملاحة في الخليج عبر **مضيق هرمز الاستراتيجي الأهمية القصوى** ليس لإيران فحسب بل لكافة دول الخليج. والعراق والدول الصناعية الكبرى في العالم وتكمن الأهمية والخطورة الجيوبولتيكية في هذا الأمر هو السيطرة والإشراف الإيراني المباشر لهذا المضيق الذي تعده بمثابة **العنق الجغرافي – الذهبي** لها، والذي منحها ميزة جيوسياسية هامة على الصعيد العالمي من خلال استخدامه كوسيلة تهديد جيوبولتيكي لتعزيز أمنها القومي في أي صراع عسكري مما يجعله نقطة اختناق بحري حرجة بالنسبة للاقتصاد العالمي. خريطة (38).

خريطة (38)

منطقة المدخل الرئيسي للخليج العربي – مضيق هرمز (العنق الجغرافي – الذهبي لإيران)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: أطلس العالم، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005، ص 78.

وترجع أهمية مضيق هرمز إلى أنه يلعب دور **الصمام الرئيس،** الذي يتحكم في حركة تدفق النفط من منطقة الخليج الغنية إلى مناطق العجز والاستهلاك في أنحاء العالم. ويقدر ما يمر بمضيق هرمز نحو 19–20 مليون برميل، تحمله نحو مائة ناقلة يومياً أي بمعدل ناقلة كل سبع دقائق، ولذا فإن المضيق يتمتع بأهمية استراتيجية بالغة الدقة والحساسية، خاصة بالنسبة لدول الغرب الصناعية واليابان. فمضيق هرمز يمر به نحو 56% من إمدادات دول الغرب الصناعية من البترول وحوالي 90% من إمدادات اليابان من هذه السلعة الاستراتيجية، من هنا أطلق البعض على **(هرمز) اسم الور** **الوداجي** للغرب **Jugularein** نظراً لأهميته للغرب. وأهمية المضيق للغرب تجعل أية محاولة إيرانية

لإغلاقه تكتيكياً أو استراتيجياً تعني قطع الوريد الرئيس الذي يحمل أهم مصادر الطاقة للغرب والدول الصناعية الأخرى[444]. لهذا السبب وحده نجد أن المحافظة على الملاحة البحرية في الخليج وعبر المضيق خالية من الانقطاع تشكل أولوية استراتيجية. ونظراً لتزايد الأهمية الاستراتيجية للخليج والمضيق، فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة قواعد عسكرية في عُمان، حيث يشكل موقع سلطنة عُمان أهمية استراتيجية خاصة، حيث تتحكم وتشرف على مضيق هرمز. فبعد التهديد الإيراني، بإغلاق المضيق وعرقلة الملاحة في وجه الولايات المتحدة وحلفائها بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979، سعت الولايات المتحدة إلى اتفاق عام 1980، سمح للولايات المتحدة باستخدام المنشآت العسكرية لعُمان[445]. واستكمالاً لإحكام السيطرة على الخليج والمضيق كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من وجودها في هذه المنطقة من خلال فرض وجودها العسكري في المملكة العربية السعودية **(قاعدتي الظهران وحفر الباطن)**، والبحرين **(قاعدتي الجفير والهملة)**، والكويت **(قاعدة احمد الجابر الجوية، وجزيرة فيلكا، وميناء الأحمدي، وقاعدة علي السالم، وقطر (قاعدتي السيلية والعيديد)**، والإمارات العربية المتحدة **(قاعدة الشارقة، وقاعدة الظافر الجوية)**[446]. أما في مجال **الجغرافيا الاقتصادية، فإن للطرفين الإيراني والخليجي، مصالح مشتركة في الخليج لأنه يضم احتياطات النفط والغاز القيّمة والتي تشكل دعامة أساسية لاقتصادياتهما، ولا سيما أن بعض هذه الاحتياطات تتداخل بين حدودها البحرية ويتم استغلالها على نحو مشترك. ويعد الخليج مهماً أيضاً لصادراتها النفطية ولتجارتها الإجمالية مع العالم الخارجي** [447]. على الرغم مما لها من مصالح اقتصادية حيوية في منطقة الخليج لها علاقة مباشرة بإمدادات النفط التي لا غنى عنها. وعلى نحو متزايد، بدأت المصالح النفطية تبدو ضخمة في **الفكر الإيراني الاستراتيجي واندفاعه باتجاه الخليج**، بحيث وصلت تلك المصالح النفطية إلى قلب مسرح السياسة الإقليمية والدولية، وأصبحت لها دلالات تمتد إلى ما وراء الأبعاد **الجيو – استراتيجية للخليج العربي** [448]. في هذا الصدد تعتمد الرؤية الإيرانية للتنمية الاقتصادية العابرة للإقليم على ربط الخليج العربي بآسيا الوسطى. وتتمتع إيران بموقع جيو – استراتيجي مهم بين الخليج العربي وبحر قزوين، وقد تبنت عملية تقوم على أساس **(صفقات التبادل):** التي تتسلم إيران بمقتضاها صادرات النفط الخام التي تأتي من آسيا الوسطى لتستهلكها في شمال إيران، وتقوم بتصدير كمية مماثلة من النفط الإيراني الخام من موانئ التصدير

الإيرانية على الخليج نيابة عن دول آسيا الوسطى. وقد ثبت أن هذه العملية حققت نجاحاً نسبياً بعد أن تم الاتفاق على صفقات تبادل مع الشركات العاملة في كازاخستان وتركمانستان [449]. تأسيساً على ما تقدم، ظلت إيران تنظر إلى الخليج باعتباره بحيرة إيرانية لما يشكله من أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لها، فهو المنفذ البحري الوحيد لها. كما أن سواحله العربية لها أهميتها الاقتصادية إذ أن افتقار تلك السواحل إلى القوى الوطنية العاملة يمكن شغله بفائض العمالة الإيرانية فضلاً عن إيجاد أسواق للبضائع الإيرانية، والأهم من ذلك كله أن نجاح إيران في السيطرة على تلك السواحل يضمن استقرارها كدولة مصدّرة للنفط والغاز واعتمادها عليه بشكل كبير [450]. أما في مجال **الجغرافيا الأمنية – العسكرية**، ففي الوقت الذي تُعد فيه إيران لدى اغلب المراقبين بأنها أحد أكثر الدول أهمية في استقرار المنطقة لما لها من إمكانية في أن تؤدي أدواراً مهمة، سواء كان تأثير تلك الأدوار سلبياً أم إيجابياً، فإنها ظلت تعيش في حالة مستمرة من الإحساس بالشعور بأنها تعيش في بيئة إقليمية قلقة من الناحية الجيوبولتيكية، مما يؤدي إلى تعرض أمنها القومي للخطر هذا الإحساس لم يتأت من فراغ، وإنما من خلال ما تسفر عنه في كل مرة المتغيرات الإقليمية والدولية من تأثير على الحالة الاستراتيجية أو الوضع الاستراتيجي للمنطقة وانعكاساتها على الأمن القومي الإيراني إذ تواجه إيران دائما وبشكل دائم تحديات ومشاكل عديدة في البيئة المحيطة بها وهذه المشاكل قد أعيد إنتاجها على كل ساحات هذه البيئة الأمنية لدرجة أن هذه الدولة لم تستطع حتى الآن أن تشهد على أي من هذه الساحات إطاراً أمنيا قائما ومستقرا يكون موضع توافق [451]. ففي الماضي التحديات الأمنية الإيرانية التي كانت تنتج عن البيئة المحيطة كانت توجد بأشكال مختلفة بداية من عدم الأمن على الحدود وعدم الاستقرار المؤقت إلى الحملات والحروب العسكرية الطويلة الأمد. والآن أيضاً تجلت هذه المسألة في أطر وتوليفات مختلفة. وفي الوقت الراهن فإن ما يسمى **ب. "الإرهاب" والتطرف والحكومات الضعيفة وأزمة القوة.** كذلك أيضاً تدخل القوة فوق الإقليمية تعد ثلاثة تحديات أمنية أساسية في البيئة المحيطة بإيران ترتبط ببعضها وتعدد أبعادها. من بين التحديات الثلاثة تبدو الحكومات الضعيفة وأزمة القوة هي التحدي الأكثر أهمية والذي يؤدي إلى إثارة التحديين الآخرين، فالحكومات الضعيفة في العراق وأفغانستان وباكستان تؤدي إلى انتشار ما يسمى ب. "الإرهاب" والتطرف بجميع أنواعه وصورة، علاوة على هذا يصبح المجال أكثر تهيئاً لاستمرار وجود القوة فوق الإقليمية. فيما فتح ضعف القوة لدى الدول العربية الخليجية المجال لتعاون غير متكافئ مع القوة فوق الإقليمية وزيادة تدخل القوة الأجنبية

[452]

. إن انتماء إيران إلى نظام إقليمي رئيسي هو النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، ونظام إقليمي فرعي وهو النظام الإقليمي للخليج العربي دفعها لمحاولة التمتع بخصائص المهيمن الإقليمي والتي سبق ذكرها، فهي تحاول أن تقوم بدور الراعي والمقاتل الإقليمي في المنطقة وكذلك تقوم بدور المدافع عن القيم والمعتقدات والمحرر فهي دولة ذات أيديولوجية تؤمن بها وتسعى لنشرها داخل الإقليم كآلية من آليات البحث عن القوة والمجال الحيوي مستخدمة في ذلك كافة الوسائل المتاحة أيديولوجياً وعسكرياً في نطاقها الإقليمي ولعل من أهم مبررات البحث عن وسائل القوة والهيمنة هو الواقع الجيوبولتيكي لدول الخليج العربي الذي يمتاز بالضعف والهشاشة والاعتماد على القوى الدولية لحماية مصالحه مما أعطى لإيران المبررات للبحث عن كل الوسائل لتحقيق أهدافها الدفاعية.

ب. الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي

انصبت استراتيجية إيران في تحقيق مجالها الحيوي في منطقة الخليج بادئ الأمر على **التمدد الجغرافي التقليدي**، بيد أن الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في هذه المنطقة الحيوية والقلقة جيوبولتيكية **بدا يحول** دون العودة **للتمدد الجغرافي التقليدي** الذي تطمح إليه إيران، لذا اتجهت في سبيل تحقيق أهدافها في كيفية تحقيق الهيمنة والسيطرة على نظمه وهياكله الأمنية والسياسية. وتتحدد القناعة الإيرانية بفكرة القوامة الفارسية على الخليج وضرورة الهيمنة على أي من نظمه وهياكله الأمنية من خلال التفاعل بين ثلاثة عوامل أساسية، أحدهما **تأريخي** ويتصل بأثر الخبرة السابقة على تشكيل الإدراك الإيراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني، والآخر **جيو – استراتيجي** وينبع من تقييم عناصر القوة الإيرانية مقارنة بنظيرتها العربية – الخليجية، والثالث **أيديولوجي** ويرتبط بطبيعة العقيدة الدينية – المذهبية، وتكييفها لماهية السلطة السياسية وهي كالآتي:

- فيما يتعلق **بالعامل التأريخي** فإن هذا يفسر العودة للحدود التاريخية الإيرانية صوب الخليج، ويوضح أنه في كل مرة انكفأت فيها إيران على نفسها تزايدت احتمالات تعرضها للتفكك والعكس صحيح وتجسد فترة حكم القاجاريين لإيران هذه العلاقة الارتباطية الوثيقة بين التمدد الجغرافي الخارجي لإيران وتكريس مظاهر قوامتها على الخليج من جانب، وبين قدرتها على حفظ تكاملها الإقليمي والقومي، ودعم سلطة حكومتها المركزية من جانب آخر [453].

- وبالنسبة للعامل **الجيو – استراتيجي** فإن هذا يفرض استمرارية معينة على الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، فإن هذا يتداخل مع المحدد التاريخي وليستمد منه جزءاً من أهميته، فكون إيران قد ضمت جزرا عربية غربـي الخليج (خاصة طنب الصغرى والكبرى وأبـي موسى) من بعض إماراته فقد مكنها ذلك من التحكم في مضيق هرمز الذي يربط الخليج بالمحيط الهندي، كما إن اتفاقها مع العراق (اتفاقية الجزائر عام 1975)، قد أتاح لها إخضاع الملاحة في شط العرب لمبدأ الإشراف المشترك لكن (**البعد الجغرافي**) ليس هو كل ما تتميز به إيران على دول الخليج العربية، فهناك **ثقلها السكاني**، الذي خلق ما يسمى **بالانحدار الجيوبولتيكي** بين إيران ودول الخليج لصالح إيران فضلاً عن **امتداد ديموغرافي مهم لها في هذه الدول**، وتسهم في سد حاجاتها من الأيدي العاملة وإيران تتميز أيضا **بوفرة ثرواتها الطبيعية كالنفط والغاز، وضخامة ترسانتها العسكرية**[454].
- أما **العامل الإيديولوجي**، فهو يجد جذوره في التأريخ الفارسي القديم عندما اصطلح الإيرانيون شعبا وحكما على اعتبار السند الديني أساسا للسلطة السياسية. وتتفرع عن العامل الإيديولوجي نقطتان تساعدان في تفسير الرؤية الإيرانية لأمن الخليج وترفعان التضاد الظاهرين بين **المبدأين القومي (الفارسي) والعالمي (الإسلام)**، **النقطة الأولى** هي إن الجمهورية الإيرانية تعد نفسها أفضل دولة تطبق العدل بين المسلمين في ظل الجمهورية الإيرانية **والنقطة الثانية** هي إن الوضع السابق يرتب لإيران الإسلامية القوامة السياسية في محيطها على مستوى العالم[455].

ولأجل متابعة السياسة الإيرانية لمصالحها في (الخليج العربـي) يمكن تلمسها من خلال الآتي:

الأول: الحصول على مزايا جغرافية/سياسية في الخليج ومياهه.

الثاني: أداء دور إقليمي أمني.

الثالث: استراتيجية التوازن الخليجي.

المحور الأول: الحصول على مزايا جغرافية/سياسية في الخليج ومياهه

تمكنت إيران في زمن **الدولة الصفوية والزندية** من القضاء على العديد من الإمارات القائمة في منطقة الخليج وضم العديد من الجزر*. فيما حققت **الدولة البهلوية** تمدداً جغرافياً في جزر الخليج

ومياهه الإقليمية مكنها من تعزيز سيطرتها الجيوبولتيكية على طرق النقل البحري في الخليج وفي **مرحلة ثانية** تنوعت أساليب **زحزحة الحدود الجغرافية** الإيرانية باتجاه جزر الخليج ومياهه الإقليمية ما بين **قانونية تمثلت بعقد الاتفاقيات** تارة، **والاحتلال العسكري المباشر** تارة أخرى. ففي تشرين الأول 1968 وقعت إيران والسعودية **اتفاقية** نصت على حقوق إيران في جزيرة **(فارسي)** وحقوق السعودية في جزيرة **(عربي)**. وعند تعيين الرصيف القاري، طلبت إيران وجوب مرور الخط البحري الفاصل في منتصف المسافة بين الساحل العربي وجزيرة **(خرج)** وليس في منتصف المسافة بين الساحل العربي والساحل الإيراني إذ أن جزيرة **(خرج)** تبعد مسافة (50كم) من الساحل الإيراني[456] [456]. وحين أعلنت بريطانيا في عام 1968 عزمها الانسحاب من الخليج، **حاولت إيران تحقيق إضافة جيوبولتيكية للخارطة الإيرانية في جزر البحرين**(**) إلا أن كلاً من بريطانيا التي تسعى لإبقاء مصالحها في المنطقة، والولايات المتحدة القادم الجديد إلى المنطقة، حالتا دون ذلك[457] [457] فقد مارست كلتا الدولتين ضغوطاً على إيران للتخلي عن مطالبها، مقابل تحقيق مطالب جغرافية أخرى لها في المنطقة. فما كان من إيران إلا الاختيار بين **المجال الحيوي المهم والمجال الحيوي الأهم**، أي بين البحرين والجزر العربية الثلاث، فتخلت عن مطالبها، والقبول بقرار مجلس الأمن الدولي المبني على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، التي أكدت على رغبة أغلبية الشعب البحريني في الاعتراف بهويته القومية العربية في دولة مستقلة ذات سيادة وحرة في تقرير علاقاتها بالدول الأخرى[458]. على الرغم من استقلال البحرين في 14/8/1971، بقيت إيران تعدها تابعة لها ولا بد من عودتها إلى الوطن الأم إذ برزت المسألة من جديد مع قيام الثورة الإيرانية. حيث اعتبر العديد من صناع القرار السياسي الإيراني أن البحرين هي الولاية الخامسة والعشرون... وإنها جزء من التراب الإيراني[459]. كما وقعت سلطنة عمان مع إيران **اتفاقية** (آذار 1972) في طهران، تنازلت فيها لإيران عن جزيرة **(أم الغنم)** الاستراتيجية، كما تنازلت عن سيادتها على منطقة (رأس الغنم) ومياهه الإقليمية[460]. بيد أن **أهم إضافة جيوبولتيكية حيوية للمجال الإيراني هو السيطرة على الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الصغرى، طنب الكبرى)** الذي تحقق وفق **استراتيجيتين هما:**

1- **استراتيجية تفاوضية**، ففي 23، تشرين الثاني عام 1971، تم تحقيق وجود عسكري إيراني في جزيرة (**أبو موسى**) عبر **مذكرة تفاهم** تم التوصل إليها بين إيران وإمارة الشارقة حول الجزيرة. وتميزت مذكرة التفاهم بالطريقة التي نصت بها على سيادة كل من إيران والشارقة على الجزيرة، أي تقسيم السيادة بين الطرفين، فتتولى الشارقة السيطرة على الجزء الجنوبي، بما في ذلك قرية أبو موسى، وتتولى إيران السيطرة على شمال الجزيرة. كما نصت مذكرة التفاهم على وضع القوات الإيرانية في المناطق الاستراتيجية الرئيسة – لا سيما التلال الموجودة في شمال الجزيرة – واعترفت كل من إيران والشارقة بالمياه الإقليمية للجزيرة، بعرض 12 ميلا بحرياً، يحق لمواطني البلدين التمتع بحقوق متساوية في الصيد فيها[461].

2- **استراتيجية عسكرية**، فقد أتاح إعلان بريطانيا في (16/12/1968) بشأن تحقيق الانسحاب العسكري من شرق السويس خلال فترة زمنية لا تتجاوز عام 1971، الفرصة أمام إيران لتهيئة الظروف المناسبة مكاسب جيوسياسية في الخليج العربي أقدمت إيران عسكريا على ضم جزيرتي (**طنب الصغرى وطنب الكبرى**)، فضلا عن جزيرة (أبو موسى) في (30 تشرين الثاني 1971) وقبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني من المنطقة[462].

*** المزايا الجيوستراتيجية للجزر (المتنازع عليها)**

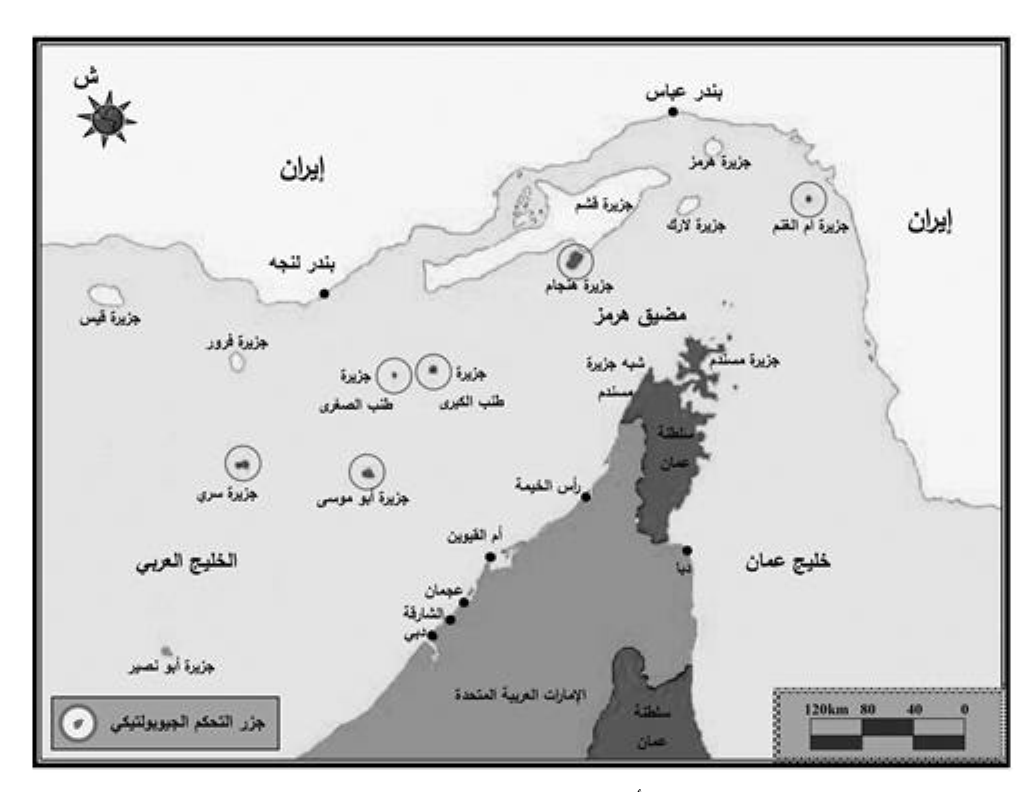
سبقت الإشارة إلى أن مضيق أو اختناق هرمز يربط بين مياه عامة تتمثل في كل من خليج عمان والخليج العربي ويقع هذا الاختناق بين إيران في الشمال الشرقي وسلطنة عُمان في الجنوب الغربي بين الشمال الغربي لشبه جزيرة مسندم* من ناحية، والجانب الشرقي لجزيرة قشم وجزيرتي هينجام ولاراك من ناحية الشمال. ويبلغ طول اختناق هرمز نحو 26كم، وذلك فيما بين الخط الممتد بين جزيرة سلامة وبناتها(**) وجزيرة لاراك من ناحية الشرق والخط الواصل بين رأس مسندم والساحل الشرقي لجزيرة قشم. ويتشابه مضيق هرمز مع باب المندب من حيث انتشار الجزر ودورها بالنسبة لحركة الملاحة. وأبرز هذه الجزر تلك التي تقع في المدخل الشمالي للمضيق، وهي جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى وسيري وفرور. وهذه الجزر تتحكم في الممرات الصالحة للملاحة فيما

بين مضيق هرمز والخليج العربي[463][463][463]. **وبالتالي فإن من يستطع أن يسيطر عليها يستطع أن يسيطر على مضيق هرمز، ومن يستطع أن يسيطر على مضيق هرمز يستطع أن يسيطر على دول الخليج خاصة وأن هذه الجزر صالحة لإقامة منشآت وقواعد عسكرية بها. تتأتى الأهمية الاستراتيجية للجزر الثلاث كمجال حيوي لإيران من معطيين استراتيجيين هما الموقع والمساحة.**

بالنسبة **للموقع** تقع الجزر في منطقة استراتيجية مهمة بسبب (قربها من الساحلين العربي والإيراني)* وعليه فإنها تشكل **مركز المراقبة** الذي يمكن من خلاله رؤية سواحل المملكة العربية السعودية والعراق كما يشكل موقع الجزر الثلاث **مرتكز قوة جيوبولتيكي لإيران** فمن خلال موقع الجزر عززت إيران مواقعها العسكرية الأمامية بالقرب من سواحل الإمارات وقطر والبحرين **بالمقابل فإن فقدان إيران السيطرة على الجزر يعد نقطة ضعف جيوبولتيكي بالنسبة لها**. إذ من الممكن أن تستخدم كقواعد بالقرب منها مما يشكل تهديداً لأمنها القومي. كما تتأتى أهمية هذا الموقع الجغرافي الحيوي من خلال إمكانية استخدامها في **السيطرة على حركة السفن وناقلات البترول** من وإلى الخليج العربي. فجزيرة **(أبو موسى)** تعد أهم مركز رقابة على هذا الممر المائي بينها وبين الشارقة والذي يعد ممراً لناقلات النفط وبواخر الشحن ذات الغطس العميق. فيما أتاح موقع جزيرة **(طنب الكبرى)** السيطرة على مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي. فيما أتاحت **(مساحة الجزر)*** لإيران بناء منشآت عسكرية حتى تستطيع ضمان السيطرة على مدخل الخليج والبحر العربي، ولخدمة هذا الغرض بنيت القواعد في بندر عباس وشاه مهر، القاعدة الأولى في بندر عباس لغرض حماية الممرات النفطية، والثانية في شاه مهر لغرض حماية المحيط الهندي إلى الخليج العربي وفي نفس الوقت نصبت إيران على جزيرة **(أبو موسى)** و**(طنب الكبرى)** منشآت إلكترونية لمراقبة حركة البواخر الداخلية إلى مضيق هرمز[464][464][464]. كما أتاحت مساحة الجزر الثلاث لإيران وفرة لكثير من المعادن المهمة ولا سيما النفط وأكسيد الحديد الأحمر فضلا عن ثروة سمكية هائلة [465]. وتظهر الخريطة (39): المجالات الحيوية الإيرانية المكتسبة في المياه الخليجية (جزر التحكم الجيوبولتيكي).

خريطة (39)

المجالات الحيوية الإيرانية المكتسبة في المياه الإقليمية الخليجية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 2010، ص 26.

المحور الثاني: أداء دور إقليمي – أمني

من أجل **خلق عمق استراتيجي** لإيران في منطقة الخليج، يسعى صناع القرار السياسي الإيراني لتكوين كتلة إقليمية لملء الفراغ الاستراتيجي في هذا القطاع الوسط من العالم الإسلامي تكون إيران في القلب منها وقائدة لها، عبر إقامة تحالف إقليمي في منطقة الخليج وفق رؤيتها الأمنية الخاصة والمبنية على **أساس جغرافي** وهو أن الحفاظ على الأمن يجب أن يكون قاصرا على الدول المطلة على الخليج فقط... وبما يوفر لها ميزة أفضل للحركة في الخليج. تستند هذه الرؤية الأمنية الإيرانية على **حقيقة جغرافية** لها ما يبرها وهي أنها تمثل شريكا ضرورياً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بحكم **الجوار الجغرافي** بينها وبين دول مجلس التعاون، ومن الصعوبة على دول هذه المنطقة التخلص من **حتمية الجغرافيا ومقتضياتها**، فقد فرضت حقائق ومعطيات **الجغرافيا السياسية**، والدين، والتراث المشترك على العلاقة بين دول ضفتي الخليج ما يسمى "العلاقات المتداخلة" التي تربط بينهما، **فهي علاقة عضوية "جيوبولتيكية" بين الضفتين لا مناص لهما منها**[466]. تأسيسا على تلك **الحتمية الجغرافية** كانت إيران حريصة على أن يكون لها دور إقليمي فاعل في منطقة الخليج العربي ففي

فترة الحرب الباردة والصراع بين القوى الدولية فيها، كانت إيران تمثل منطقة متقدمة للدفاع عن المصالح الغربية، خاصة زمن الشاه – وتمثل منطقة **فصل جيوبولتيكي** بين الاتحاد السوفياتي ومصالحه وبين مصالح الغرب في الخليج والشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن قيام الثورة الإسلامية في إيران وإعلان الجمهورية الإسلامية قد أدى إلى بعض التغيرات الجذرية في سياسة إيران على المستوى الداخلي والخارجي والتحول بعيداً عن الولايات المتحدة بشكل أساسي، إلا أن رؤية إيران الإسلامية لدورها الإقليمي في منطقة الخليج لم تتغير في أهدافها ولم تتبدل ولم تتحول رغم التحول الهائل من نظام ملكي إلى نظام جمهوري ثوري. فإيران الجمهورية لن تسعى إلى التخلي عن دورها الإقليمي الذي سعت إلى ممارسته تحت حكم الشاه فهناك اعتبارات مصلحية وقومية تعلو فوق المصالح والاعتبارات الإيديولوجية التي جاءت بها الثورة الإسلامية[467]. إذ أن تغير صناع القرار لا يلغي حقيقة البحث عن مصلحة الدولة وقوتها سواءً لإيران أو غيرها وفي عرف الجغرافيا السياسية، والسياسة فإن المنافسة الدولية واستخدام فن الممكن للحصول على مكاسب هو عقيدة لا مناص منها في استراتيجيات الدول، ومن هنا فإن صناع القرار الإيراني بعد نجاح ثورتهم الإسلامية تسعى لذات الأهداف لخلق المكانة الدولية الممكنة بجيوبولتيكية جديدة (بأساليب جديدة) تتواءم مع طروحات الثورة وتحالفاتها الدولية الجديدة إلا أن إيران لم تتخل عن رؤيتها لدورها الإقليمي البارز في المنطقة خاصة وأن غزو العراق للكويت قد وفر لإيران فرصة جيوبولتيكية غير متوقعة إذ وجدت إيران في الأزمة فرصة مهمة لكسر العزلة الدولية والانفتاح على الدول الخليجية والغربية تمهيداً **لاسترداد المكانة** التي تستحقها إيران في المنطقة، بعد عقد كامل من عدم الاستقرار الداخلي والمجابهات الخارجية وكان الهدف هو استعادة النفوذ الذي فقدته الإمبراطورية الإيرانية منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي، عندما كانت القوة المهيمنة على سواحل الخليج فبعد (حرب الخليج الثانية) ظهرت عدة عوامل ساعدت إيران في الخروج من عزلتها السياسية ومن أهمها هو الخلل الذي أصاب التوازن الإقليمي في منطقة الخليج وانتهاء دور القوة السوفياتية كعنصر موازن للولايات المتحدة الأمريكية وكتحد تخشاه إيران في الشمال. فضلاً عن تحول إيران تدريجياً من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية الدولة وإتباع سياسة واقعية سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الخارجي[468]. إضافة إلى ذلك فإن إيران تمتلك قدرات اقتصادية وثروات يمكن أن توظفها لخدمة حركتها السياسية. وفي نفس الوقت تستفيد من حركتها الخارجية لخدمة اقتصادها. وبعد الزلزال الجيو – استراتيجي الذي أصاب

المنطقة جراء احتلال العراق وإخراجه من معادلة التوازن الإقليمي – الخليجي رأت إيران أن الفرصة باتت مواتيه لقيادة المنطقة على الرغم من التواجد الأجنبي الكثيف في المنطقة ففي أواخر عام 2007 دعت الحكومة الإيرانية الدول الإقليمية في منطقة الخليج إلى عقد اتفاق امني إلى جانب إنشاء "**منظمة للتعاون الأمني بين دول المنطقة**". وقد وردت كبند عاشر ضمن مشروع مقترح لتحسين علاقات التعاون وبناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين الجمهورية الإسلامية في إيران في قمة مجلس التعاون الخليجي الذي حضرته إيران ممثلاً برئيس الدولة. وقد جاء نص المقترح مقتضبا دون تفاصيل وبالصيغة الحرفية الآتية:

(تأسيس وإنشاء مؤسسات أمنية للتعاون): أمن بلداننا مرتبط مع بعض وإن أي انفلات امني محتمل سوف يؤثر سلباً على أمن سائر الدول، إن دول المنطقة قادرة على حفظ الأمن الإقليمي، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لنزع فتيل التوتر من المنطقة والحد من حدوث أي توتر من قبل القوى الأجنبية اقترح عقد اتفاق أمني وإنشاء منظمة للتعاون الأمني بين دول المنطقة[469]. وفي العام 2008، تجددت الدعوة الإيرانية ذاتها. وعلى لسان رئيس الدولة مرة أخرى خلال لقائه وزير الخارجية البحريني، داعياً إلى إنهاء الوجود العسكري الأجنبي من المنطقة، ذلك أن هذا الوجود يعد العقبة الأساسية التي تقف عائقاً أمام تأسيس هذا النظام حيث يقول "إن القوى المتغطرسة لا بد من أن ترحل من المنطقة يوماً ما"[470]. كما ترفض إيران حتى المشاركة العربية في أية ترتيبات أمنية*. وبذلك تحاول إيران إبعاد جميع القوى الفاعلة الدولية والإقليمية عن هذه المنطقة الحيوية، ليتسنى لها تحقيق نفوذها السياسي والإيديولوجي والاستراتيجي. **استند هذا التصور الاستراتيجي الإيراني على أسس وحقائق الجغرافيا السياسية** حين أشار نائب وزير الخارجية الإيراني علي بشارتي بالقول: "**إن الدول المطلة على الخليج هي نفسها التي يجب أن تقوم بهذه الترتيبات" وأضاف أن لإيران 250 كم من السواحل المطلة على الخليج ولا بد أن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخليجية"**[471]

[471]. لتحقيق الهيمنة وقيادة المنطقة الخليجية طرحت إيران نفسها بالاستناد إلى قوتها العسكرية الفاعلة والمتفوقة على باقي دول المنطقة أنها البلد الوحيد الذي يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن الخليج. وبدراسة وتحليل التصورات والرؤى الإيرانية، وجدت الدراسة أنها تتعارض مع الترتيبات الأمنية لدول الخليج التي فرضتها أزمة الثاني من آب عام 1990 والتي فرضت على دول

مجلس التعاون الخليجي ضرورة إقرار ثلاثة مستويات للترتيبات الأمنية وهي:

- توفير القدرة الذاتية للدفاع عن التراب الوطني لكل دولة من دول مجلس التعاون وبصفة خاصة دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وذلك باستمرار بناء قواتها المسلحة الذاتية، وعقد الصفقات التسليحية التي توفر قدرات قتالية رادعة وأجهزة فائقة التكنولوجيا توفر المعلومات والإنذار في الوقت المناسب مع امتلاكها قدرات تدميرية هائلة تعوض النقص في حجم القوة البشرية الخليجية.
- بناء نظام دفاعي جماعي بتوفير القدرة الفعالة لقوات **(درع الجزيرة)** في إطار مجلس التعاون الخليجي يركز على مبدأ التكامل في نوعية المعدات والأجهزة ووسائل القتال الذي يوفر لها أرقى وأرفع التكنولوجيات في مجال التصنيع الحربي المعاصر. جدول (47).
- الاعتماد على القوات الأجنبية الحليفة في إطار الاتفاقيات الثنائية للدفاع المشترك والاتفاقيات الأمنية ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. وكانت الكويت أول من أبرم اتفاقية دفاع مشترك في أيلول 1991. ثم تبعتها اتفاقيات أخرى مع البحرين وقطر. ولعل آخر الاتفاقيات ما وقعته دولة الإمارات العربية مع فرنسا في أواخر العام [472]2009. **ترى دول مجلس التعاون أن هذه الترتيبات الأمنية حيوية لمو التهديدات الجيوبولتيكية التي مازالت قائمة حولها وهي تتعارض تماما مع السياسة الأمنية والتصورات الإيرانية المعلنة. وقد شكل هذا التعارض في الرؤى للأمن في الخليج عائقاً أمام دور إيراني فاعل في أمن الخليج فضلاً عن سلسلة أخرى من التحديات الهائلة التي يمكن أن تستمر في الفترة القادمة، تتمثل في.**

1- الوجود العسكري والسياسي الغربي في منطقة الخليج، حيث إن هذا الوجود يتميز بعدة خصائص فهو وجود كثيف ويحظى بتأييد الشرعية الدولية. كما أنه يحظى بقبول دول مجلس التعاون وأن الغرب يظهر بمظهر المتضامن مع هذه الدول. كما أن الأنظمة الخليجية قد استعادت ثقتها السياسية بالدور الأمريكي وأعطت مصداقية للدول والمواقف السياسية المحافظة على حساب العمل الثوري[473].

الجدول (47)

القدرات العسكرية التقليدية لقوات درع الجزيرة الخليجي

القوات البرية				القوات الجوية			
أعداد القوات البرية العاملة	332500	قطع مدفعية مختلفة	1562	أعداد العاملين	48200	طائرات تخزين الوقود من نوع -KE 3A, Kc-130H	11
دبابات القتال الرئيسة	2332	أسلحة مضادة للدبابات	330	طائرات القتال (طائرات قاذفة + طائرات اعتراض) من نوع -F 5B/F/RF: Tornado IDS, و Tornado ADV و F-15S و F-15D, F-15C	580	طائرات أخرى من نوع: RJ-85: Cufstreamii, Boeing-727, trg3.t67m, firefly/singsby	7
مركبات القتال للمشاة المدرعة	1270	قاذفات صواريخ ارض– جو	710	طائرات عمودية من نوع AB-205, AB0206A, AB-212	340	أجهزة الإنذار الجوي المبكر من نوع E-3A	5
مركبات الآليات المدرعة	1117	قاذفات صواريخ ارض – جو Css-2	16	طائرات تدريب	89	أجهزة عمليات التحويل من نوع F-5B	14
مركبات الدعم	190	طائرات عمودية مقاتلة	12	طائرات نقل نوع -C 130 Cn-235, L-100-30Hs	94		
مركبات بأجهزة استطلاع	259	طائرات عمودية للنقل	55				
حاملات الأفراد	819						

المدرعة							
القوات البحرية							
أعداد العاملين	27200		80	زوارق وقوارب سريعة مجهزة بقدرة صاروخية	44	فرقاطات	11
سفن القتال الرئيسة	9	مركبات الدورية والقتال الساحلي	6	زوارق دورية سريعة مجهزة بصواريخ ارض – جو	10	كاسحات ألغام برمائية	7
المركبات البرمائية	159	مركبات الدعم والنقل	5	الطائرات العمودية	62		

المصدر: عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2006، ص 66

2- **الهاجس الخليجي من البرنامج النووي الإيراني:** إن قدرة إيران على امتلاك التقنية النووية وامتلاكها لإمكانيات غير تقليدية يشكل هاجساً أمنياً لدول الخليج خاصة بعد احتلال العراق وإضعاف قوته العسكرية[474]. رغم تلك الكوابح – لا تسعى إيران التخلي عن هذا الدور. بل إن حجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها وقواتها العسكرية والخبرات المكتسبة من حرب ثماني سنوات مع العراق، كل ذلك يعزز هذه الطموحات، وهو ما أكدت عليه تصريحات وزير الدفاع الإيراني السابق الذي قال فيه: قررت الجمهورية الإسلامية استعراض قوتها العسكرية في الخليج، ليس إتباعاً لسياسة توسعية، وإنما إحساساً بضرورة إثبات قدرة إيران على صون الأمن في هذه المنطقة الحساسة من العالم ويمكن أن نجد الترجمة الفعلية لهذا التصريح في المناورات العسكرية الإيرانية الكثيرة التي تجريها إيران في هذا الممر البحري الاستراتيجي.

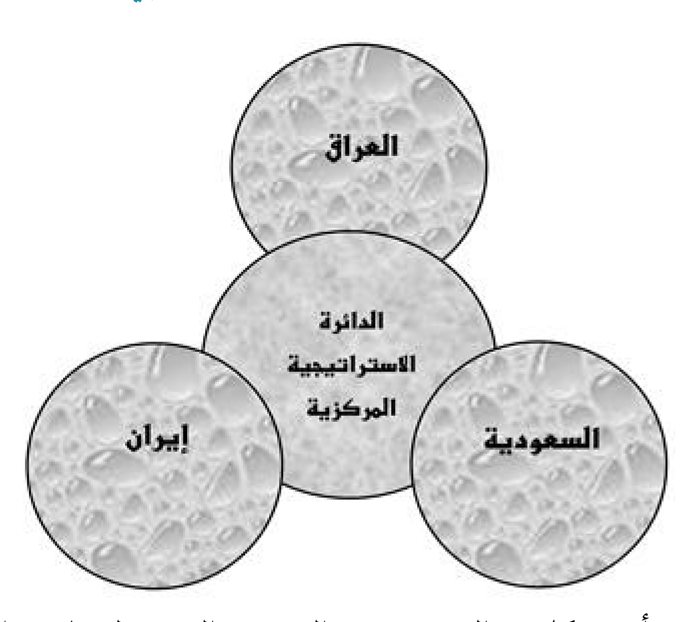
الثالث: استراتيجية التوازن الخليجي

شكلت الدائرة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي أهم ساحات الصراع الجيوبولتيكي الإقليمي، تظهر الدائرة الاستراتيجية ثلاث قوى ذات طموحات إقليمية: العراق والمملكة العربية السعودية وإيران،

وهي أهم الدول المتنافسة أما الدول الأخرى فلا تستطيع التطلع إلى دور سياسي طموح نظراً لصغر حجمها. مخطط (5).

المخطط (5)

الدائرة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي



بالنسبة **(للعراق)** رغم أنه يشكل – إلى حد بعيد المصدر الرئيس لمخاوف إيران الإقليمية.

إلا أن محدودية منفذه البحري المطل على الخليج، شكل عقبة جوهرية أمام تبوء الدور القيادي في المنطقة. رغم ذلك شهدت الدولتان سنوات من التنافس أدت إلى نشوب حرب بينهما كانت من أكثر الحروب تدميراً في المنطقة. وعلى الرغم أن العراق خرج من الحرب وهو يتمتع بمكانة وقدرة كبيرة، إلا أنه فقد الكثير من مكانته وقدرته نتيجة لحرب الخليج الثانية، والعزلة الدولية التي فرضت عليه[475]، مما أتاح لإيران مكانة جديدة في المنطقة. فيما أدى احتلال العراق وإخراجه من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة إلى إحداث خلل جيو – استراتيجي في توازنات المنطقة، وجعل الصراع على المنطقة بين القوتين الأخريتين المملكة العربية السعودية وإيران. أما **المملكة العربية السعودية** فهي أيضاً من دول الخليج ذات الطموحات الإقليمية. وهي ترى أنها لعبت دور القوة الإقليمية الرئيسة لحقبة طويلة من الزمن – ولن تتخلى عن هذا الدور. بل أن حجمها وموقعها الجغرافي ومكانتها الدينية وقدراتها العسكرية والاقتصادية يعزز هذه الطموحات لذلك تنظر إيران إلى السعودية بعين الشك والريبة لعدة اعتبارات وحقائق وهي:

- **تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربـي،** فالمتتبع للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المجلس عموماً يجد أن إيران اعتبرت تشكيل مجلس التعاون عام 1981 ما هو إلا امتداد للنفوذ السعودي على دول الخليج الأخرى[476]. علاوة على اعتبار أن السعودية ترمي من ورائه، بالإضافة إلى مهامه (السياسة والاقتصادية لتعميق الروابط بين أقطار الخليج العربـي) تحقيق أهداف عسكرية وأمنية **لإقامة سد جيوبولتيكي – دفاعي في مواجهة إيران في المنطقة**[477].
- **موقف المملكة العربية السعودية الداعم لدولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجُزر الإماراتية المحتلة.** وتأكيد صانع القرار السياسي في السعودية: "أن استمرار مشكلة الجُزر الإماراتية ودون حل سيشكل تعكيراً في صفوة العلاقات بين إيران والسعودية على وجه الخصوص"[478].

وحتى يمكننا أن نبين طبيعة الصراع الإيراني – السعودي على قيادة المنطقة والدور الإقليمي الذي تبحث عنه الدولتان سيتناول البحث وضمن إطار تحليل جغرافي/سياسي الآتي:

1– **الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط باعتبارها أهم القوى الفاعلة في الدائرة الاستراتيجية الخليجية.**

2– **ملامح الدور السعودي الفاعل في الشرق الأوسط.**

3– **الصراع الجيوبولتيكي الإيراني – السعودي على المجال الحيوي للخليج العربـي.**

1– الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط

تعد المملكة العربية السعودية من الناحية الجيوبولتيكية واحدة من القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط إذ منحت (المساحة الواسعة للمملكة، ومكانتها الدينية، وحجم مواردها الطبيعية، فضلاً عن علاقاتها الدولية ولا سيما مع المعسكر الغربـي وفي طليعته الولايات المتحدة الأمريكية) أهمية خاصة ودور فاعل في منطقة تعد الأشد اضطراباً في العالم أضافت المساحة الواسعة للمملكة قوة جيو – اقتصادية مهمة* إذ أن المساحة الواسعة أكسبتها إمكانيات اقتصادية كبيرة كالثروة النفطية والغازية الهائلة، إذ من المؤكد امتلاكها على ربع الاحتياطي العالمي النفطي والمرتبة الرابعة في

احتياطي الغاز الطبيعي على مستوى العالم. وتشكل المملكة أكبر قوة عسكرية في دول مجلس التعاون، نمت إمكانياتها العسكرية بشكل ملحوظ منذ نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991. إذ إن إعداد القوات المسلحة السعودية قد تضاعفت علاوة على ارتفاع في عدد الدبابات الحربية ومركبات المشاة المدرعة والصواريخ الجو/أرض، كما يملك الجيش السعودي أحد أفضل الأنظمة المدفعية في الشرق الأوسط، من منظور المعايير العسكرية العالمية للاستعدادات العسكرية تعد إمكانيات الجيش السعودي قوية مقارنة بالعديد من دول حلف شمال الأطلسي ال NATO.[479][479]

وفيما يتعلق بالاهتمام بتحديث الجيش السعودي من وجهة النظر السعودية هو وجود التهديد الخارجي فالتحديات الخارجية ووقوع المملكة في منطقة الشرق الأوسط المضطربة وغير المستقرة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً كذلك احتواؤها على الثروة النفطية والغازية الهائلة يجعلها متأثرة بشكل أو بآخر فالأحداث الخارجية والأخطار الخارجية للمملكة تأتي من وجهة نظرها بالدرجة الأولى من إيران ثم الواقع الجديد للعراق ثم "إسرائيل" كذلك تعد مصر رغم العلاقات الجيدة معها دول يجب الحذر منها، لأنها تنافسها في قيادة الإقليم كذلك دولة قطر التي لها مشاكل عديدة مع المملكة والتي أصبحت ذات علاقات متميزة مع الولايات المتحدة في وقت تراجعت فيه العلاقات الأمريكية – السعودية فضلاً عن بعض الدول الغربية التي يقلقها دعم السعودية بما تسميه "الإرهاب" وعدم احترام حقوق الإنسان في المملكة[480].

2- ملامح الدور السعودي الفاعل في الشرق الأوسط

اعتمدت السياسة السعودية ومنذ تأسيس الدولة رسمياً في عام 1932 على مبدأ التحالف مع القوى العظمى ابتداءً من بريطانيا والتحول في أعقاب الحرب العالمية الثانية نحو الولايات المتحدة بعد انحسار النفوذ البريطاني وقد تعزز النفوذ الأمريكي الاقتصادي والسياسي والعسكري في العالم إلى جانب تطور الوضع الاقتصادي السعودي (النفط). أن هذا التغيير افرز نمطاً جديداً في السياسة الخارجية السعودية اعتمد على مبدأ: توثيق التحالف مع الغرب وبالخصوص الولايات المتحدة من أجل توفير مظلة حماية للنظام السياسي قاد فيما بعد إلى إلحاق السياسة الخارجية السعودية بسياسة الولايات المتحدة واستمرت السعودية في علاقاتها المتميزة مع الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص، ومارست أدواراً ومهاماً عديدة تطابقت ولعقود مع سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من المكانة التي كانت تحتلها المملكة في السياسة الأمريكية كونها حليفاً استراتيجياً

لها[481]. المتتبع للعلاقات السعودية – الأمريكية، يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أولت اهتماماً كبيراً بالسعودية في منتصف السبعينات في المدة التي أعقبت الأزمة البترولية وموت الملك فيصل كقوة مهمة في الشرق الأوسط والمجال الدولي، وقد عمل الأمريكان على بناء وحدات القوة العسكرية السعودية ابتداءً من الصفر تقريباً، وكان هذا يعني أن التجهيزات العسكرية كانت تتضمن التدريب، وإصلاح وتركيب المعدات وهو ما كان يشكل الجزء الأكبر من برنامج الموارد العسكرية الأمريكية. أن هذه التطورات كانت إحدى الانعكاسات لما عرف بالتحالف العسكري بين السعودية والولايات المتحدة، وهي علاقة قامت من جانب السعودية على أساس أن الولايات المتحدة تكون الضامن لدوام النظام والحليف الطبيعي في عالم مهدد بالشيوعية[482]. وقد توصلت الولايات المتحدة والسعودية في عهد كارتر إلى اتفاق يتضمن نوعاً من المقايضة بين ما تعتزم السعودية شراءه من أمريكا بصورة صفقة متكاملة للأسلحة عالية التقنية من جهة، وقيام السعودية ببناء وشراء نظم متعددة للسيطرة أو القيادة، إضافة إلى تسهيلات بحرية وجوية تدعيماً للحضور الأمريكي في الخليج [483]، من أجل تمكين أمريكا خوض أي حرب محتملة دفاعاً عن مصالحها الحيوية في المنطقة. من هنا يرى خبراء السياسة الخارجية الأمريكية بأن التحالف مع السعودية يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً طويل الأمد، فالسعودية ليس فقط البلد الذي يملك أكبر احتياطيات البترول في المنطقة، وكذلك أكبر كتلة نقدية من البترو – دولار وإنما أيضاً كونها مدخلاً في العلاقات الحسنة مع البلدان الغربية وبلدان الأوبك، وكذلك البلدان الإسلامية[484]. لذلك عمدت القوى الأجنبية إلى تدعيم موقع السعودية ك. (طرف محفز لبناء أدوار إقليمية، أو ترتيبات محسوبة) للأوضاع القلقة في منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة، معتمدة على ما تحمله من رؤى لأهمية السعودية في الاستراتيجية الأمريكية. وقد لعبت السعودية دوراً مهماً وسياسياً في خدمة الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستثمارات النفطية الأمريكية في السعودية، والأرصدة النقدية السعودية في الولايات المتحدة، ومن خلال السعي لتسوية الصراع العربي – "الإسرائيلي"، وكذلك من خلال الوجود العسكري الأمريكي والغربي على أراضيها. علاوة على دورها في محاربة ما يسمى ب. "الإرهاب" وإنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وحربي الخليج الأولى والثانية.

3. الصراع الجيوبولتيكي السعودي – الإيراني على المجال الحيوي للخليج العربي:

أثبتت حالة العلاقات السعودية – الإيرانية وجود سياستين متنافستين ومتوازيتين فرضها منطق الجوار الجغرافي، والعلاقات التاريخية، والأهمية التي تحظى بها الدولتان سواء من ناحية الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية التي تمتلكها. كما أن هذا التنافس هو نتيجة حتمية للتناقضات القائمة بين قطبين يمثلان نوعين مختلفين تماما من أنظمة الحكم، وبينهما صراعات إقليمية وحدودية، وتاريخ حافل بتدخلات كل منهما في شؤون الأقليات لدى الطرف الآخر[485]. ويعود جزء كبير من ذلك التدخل إلى الخلافات العقائدية طويلة الأمد بين المذهب الذي تدين به السعودية والمذهب الذي تدين به إيران. بيد أن هذا التنافس الأيديولوجي لم يقض على التنسيق في السياسات النفطية، كما أن التعاون داخل منظمة الأوبك لم ينجم عن تعاون مشابه في مجالات السياسة الخارجية. وظلت السياسة الخارجية لكل منهما تعكس بعض الخصوصية الأيديولوجية لمجتمعيهما، باستثناء بعض الحالات القليلة التي أفلتت في سياستها الخارجية من النموذج الأيديولوجي وأصبحت توفيقية، خاصة عندما تكون مصالح الدولة على درجة عالية من الأهمية[486]. **وفي ما يأتي نموذجان تطبيقيان لحالة الصراع الإيراني – السعودي على المجال الحيوي للشرق الأوسط وهي: النطاق الجغرافي للمدينتين الإسلاميتين المقدستين، مكة المكرمة والمدينة المنورة ومملكة البحرين.**

أ. النطاق الجغرافي للمدينتين الإسلاميتين المقدستين، مكة المكرمة والمدينة المنورة: أكسب وجود المدينتين الإسلاميتين المقدستين، مكة المكرمة والمدينة المنورة المملكة العربية السعودية مكانة دينية عظيمة ليس في العالم الإسلامي وحسب بل في العالم أجمع، علاوة على ذلك **أدى وجودهما إلى تعزيز القدرة الاقتصادية للمملكة** لما تدره من أرصدة نقدية هائلة. لذلك سعت إيران إلى انتزاع السيادة السعودية على هاتين المدينتين، إذ دعت إيران إلى وضع المدينتين، تحت سيادة إسلامية مشتركة، كما طالبت عام 1984 بإرسال "قوات من كافة الدول الإسلامية" إليها، كما نظمت الحكومة الإيرانية في كانون الثاني 1988 مؤتمراً عقد في لندن للدعوة إلى نزع السيادة عن الحرمين الشريفين، وفي عام 1994 دعت إيران على لسان نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني إلى قيام الدول الإسلامية بإدارة موسم الحج.... وان إيران مستعدة لإرسال متطوعين إلى مكة المكرمة لإدارة موسم الحج بالمقابل وجدت الحكومة السعودية في اقتراحات إيران تهديداً لسيادتها ووحدتها، التي لم تبلغها إلا بعد رحلة تاريخية طويلة وشاقة، بدأت منذ انعقاد المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة عام 1926.[487]

ب. مملكة البحرين: تعد المملكة العربية السعودية مملكة البحرين جزءاً من الوحدة الجغرافية السياسية الخليجية كما تعدها جزءاً من الأمن القومي الخليجي، وتعد المطالبة الإيرانية باستعادتها وضمها تهديداً للأمن القومي الخليجي، لذلك وقفت السعودية ضد دعوات إيران المتكررة بضم مملكة البحرين وتعزيزاً لتلك الوحدة الجغرافية السياسية أقامت السعودية جسراً برياً عبر مياه الخليج العربي ليربطها بالبحرين. فاعتبرت إيران ذلك المشروع بمثابة إجراء دفاعي تتخذه السعودية بهدف إحباط أية محاولة من جانب إيران لضم البحرين. ازداد التوجيه الاستراتيجي السعودي باتجاه البحرين خلال العامين 2011 و2012 وتمثل ذلك بدخول قوات درع الجزيرة الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية إلى البحرين لمواجهة قوى إيران. علاوة على طرح السعودية مشروعاً للوحدة مع البحرين ليكون مقدمة للاتحاد الخليجي. أن تدشين الاتحاد الخليجي بين السعودية والبحرين برأي صناع القرار السياسي الخليجي خطوة حقيقية ونقلة نوعية بالغة الأهمية على طريق الوحدة الجيوبولتيكية الخليجية الجامعة والشاملة لمواجهة المخاطر والتحديات الإقليمية التي أصبحت محدقة بدول مجلس التعاون الخليجي. **لذلك ترى إيران أنها أمام معادلة جيوسياسية جديدة في الدائرة الاستراتيجية الخليجية مما يستلزم تغيير تلك المعادلة الجيوسياسية بإيجاد استراتيجية دفاعية – سياسية لمواجهة ذلك تتمثل في:-**

1- **تعزيز القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية بما يضمن تفوقاً عسكرياً نوعياً وكمياً على دول مجلس التعاون الخليجي.**
2- **تكثيف وجودها العسكري في الجزر العربية المحتلة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى). وفرض واقع جغرافي جديد في الجزر من خلال إقامة منشآت عسكرية دفاعية بما يعزز سيطرتها الجيوبولتيكية على مضيق هرمز الاستراتيجي.**
3- **تقديم الدعم العسكري والمادي والإعلامي للحراك الشعبي المتوقع في دول مجلس التعاون الخليجي.**

ثانياً: العراق

أ. الأهمية الجيو بولتيكية لموقع العراق في الاستراتيجية الإيرانية

يعد العراق من بين أهم مصادر الجيو – اقتصادية الرئيسة في الشرق الأوسط، ويعد كذلك في منظور الاستراتيجية العالمية مركز الحزام الاستراتيجي الشرق أوسطي، وذلك من خلال موقعه

الجغرافي المتميز فهو يقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا، والقسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، وأن نظرة واحدة على خارطة الشرق الأوسط توضح أن العراق يشكل برزخاً برياً وحيداً بين الشرق الأوسط، وراءه أوروبا عبر البحر المتوسط، وبين أسيا حتى المحيط الهادي، ويعد العراق معبراً محفوفاً بالبحار، ما بين الخليج وبحر قزوين والبحر المتوسط، وفي وسطها جميعاً يكاد العراق يكون بوابة برية.. مفتوحة. **وفيما يخص إطلالته على الخليج العربي،** فقد أعطته أهميه استراتيجية مضافة، وهذه الأهمية نابعة أساساً من الأهمية الاستراتيجية للخليج ذاته، إذ أن الموقع الجغرافي للخليج العربي وما يتمتع به من مركز استراتيجي مهم ودور اقتصادي متميز، أضفى على الطريق الملاحي فيه أهمية خاصة، فالسيطرة على هذا الطريق تعني السيطرة على حركة الأساطيل العسكرية والتجارية ومن ثم السيطرة على الخليج، كما أن وقف الملاحة فيه يعني من الناحية العملية وقف إمدادات النفط إلى العالم، ومن هنا يأتي اهتمام الدول بهذا الطريق الملاحي الاستراتيجي وضرورة المحافظة عليه [488] . كما اكتسب موقع العراق أهميته الاستراتيجية من طبيعة العلاقة مع دول الجوار **أولاً** وطبيعة المنطقة وحساسيتها **ثانياً** فمن حيث **الأول** فإن **العراق يقع ضمن دائرتين (الأولى)** وهي دول الجوار المباشر والمتمثلة بالكويت والسعودية والأردن وسوريا وتركيا وإيران إذ يتوسط العراق هذه الدول **(والدائرة الثانية)** هي الدائرة الإقليمية التي تمثل باقي دول الخليج ومصر ولبنان وفلسطين واليمن و"**إسرائيل**"[489]. **والأهمية التي انعكست على الجانب السياسي هو أن العراق استطاع لفترة أن يكون عنصر توازن في المنطقة بين دول متمايزة في القوة في ظل تنافس سياسي شديد بين الدائرتين وحتى بين أطراف الدائرة الواحدة فقد لعب العراق دور الجدار الحاجز لتوسع دول على حساب غيرها فمثلاً عامل الاختلاف بين إيران ودول الخليج العربي أعطى العراق ميزة من حيث الموقع المجاور مع إيران ذات القوة الفاعلة في المنطقة فإن العراق كان الموازن لها. أما من حيث النقطة الثانية** فإن حساسية المنطقة جاءت بسبب التوجهات والطموحات السياسية لدول المنطقة خاصة وأن موقع العراق ومجاورته لدول ذات قوميات مختلفة جعل السياسة القائمة سواء للدول العربية أم غير العربية مبنية على أساس عدم الثقة. بهذا أصبح الصراع يدور في هذه المنطقة حول مصالح هذه الدول ودول أخرى خارج المنطقة مما جعل العراق يبني سياسته على أساس القوة من أجل المحافظة على وضعه[490]. كما أكد العديد من الباحثين والمهتمين بالاستراتيجية الدولية على أهمية موقع العراق الجغرافي، ولعل في مقدمتهم رواد الاستراتيجية الحديثة أمثال **(سفرسكي وسبيكمان**

وماكندر)، فعلى وفق **نظرية القوة الجوية مفتاح البقاء Air Power key to surviral لسفرسكي** فالعراق يقع ضمن منطقة المصير **Area of Decision** وهي أهم المناطق من الناحية الاستراتيجية والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم. وطبقاً **لنظرية سبيكمان** أن العراق يقع ضمن ما أسماه الإطار الأرضي **RIMLAND** ذا الأهمية الاستراتيجية الذي يشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي وأعطى العالم **ماكندر** أهمية خاصة للعراق في نظرية **Heart Land** وتنبأ له منذ عام 1904 بمستقبل كبير [491]. **لذلك كان للموقع الاستراتيجي للعراق، علاوة على غناه بالموارد الطبيعية وتركيبة سكانه الإثنوغرافي إلى جعل العراق مسرحاً جيوبولتيكياً للصراع بين مختلف القوى في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. كان في مقدمة القوى التي تصارعت على العراق وعدته مجالاً حيوياً لها هي تركيا وإيران وبريطانيا وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية.** ولعل حتمية جوار العراق وإيران، يجعل من العلاقة بين الحيزين أو الكيانين على مر العصور، من بين أهم الثوابت الجغرافية التي لا يمكن لصناع القرار فيها من تجاوز هذه الحقيقة، فموقع العراق يعد امتداداً جيوبولتيكياً هاماً بالنسبة لإيران في ضوء جميع الاستراتيجيات العالمية، إذ يشترك العراق مع إيران بحدود برية وبحرية تصل إلى نحو 1300كم، وبضوء مزايا الموقع العراقي سالفة الذكر فإن هذا يشكل عمقاً استراتيجياً طبيعياً لإيران، وخط دفاع أول ضد اجتياحها أو احتوائها ومحاولة إخضاع أو تغيير، أنظمة الحكم فيها، فعلى مدار التاريخ كان العراق الباب الرئيس للحملات العسكرية التي اجتاحت (بلاد فارس) من الغرب، كما كانت إيران البوابة التي دخلت فيها القوى المتعددة إلى العراق والشرق الأوسط، فحتمية الجوار هي حتمية تاريخية جيوسياسية لا يمكن إغفالها خاصة وأن الجوار الإيراني الشمالي والشرقي، يزيد من أهمية العراق بالنسبة لإيران، إذ أن تركيا وهي القوة الإقليمية الأكثر منافسة لإيران في الشرق الأوسط ووريثه الدول العثمانية، تشكل حدودها الأخرى كما أن باكستان وأفغانستان **(الجوار الشرقي)** لا تشكلان مجالات حيوية هامة بالنسبة لدولة إيران اقتصادياً أو جيوبولتيكياً مقارنة مع الجوار العراقي الشرق أوسطي.

ب. استراتيجية علاقة الجوار الجغرافي العراقي – الإيراني

لغرض فهم حقيقة حتمية وجدلية علاقة موقع الجوار الجغرافي كأحد أهم مميز للعلاقات الدولية وأثره في استراتيجيات الدول المتجاورة وعلاقة ذلك بالمجالات الحيوية لا بد من تلمس التاريخ الجغرافي (العلاقة الجيوبولتيكية للجوار الجغرافي) – بين موقعي إيران والعراق قبل الاستقلال

وبعده وحتى عندما كان العراق جزء من الدولة العثمانية، وما تحقق من نفوذ أو ما اصطلح عليه بـ (المجال الحيوي) وما رافقه من فن استخدام الوسائل للوصول إلى الأهداف وتكيفها بحسب التطورات الجيوبولتيكية، وفقا للمحاور الآتية:

المحور الأول: استراتيجية القوة والدبلوماسية التقليدية.

المحور الثاني: استراتيجية احتواء مناطق الضعف الجيوبولتيكي.

المحور الثالث: استراتيجية تحقيق التوازن الإقليمي بين العراق وإيران.

المحور الرابع: الاستراتيجية الإيرانية بعد احتلال العراق.

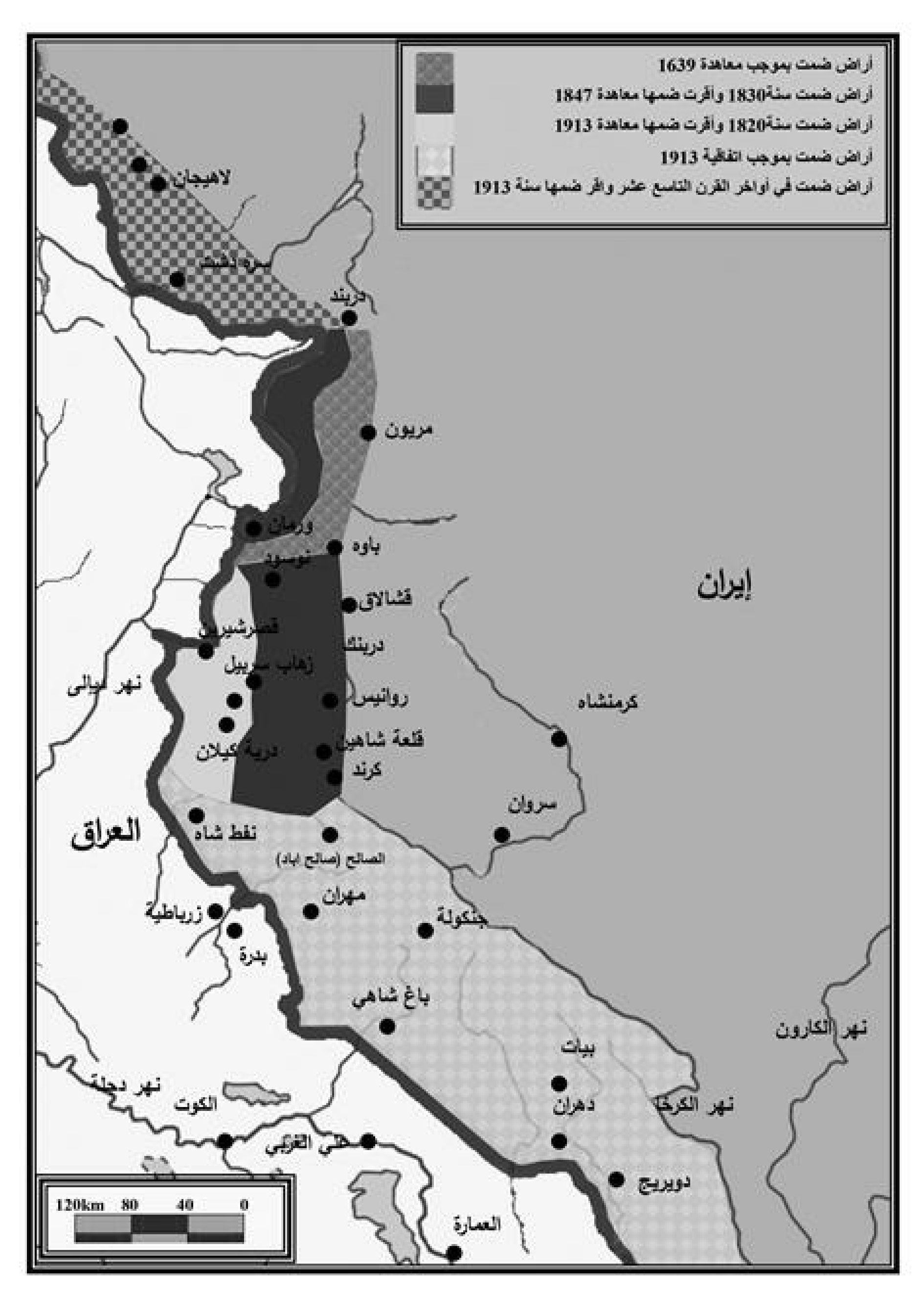
المحور الأول: سياسة القوة والدبلوماسية التقليدية

اتسمت هذه المرحلة من تكوين الخريطة الجيوبولتيكية الإيرانية باستخدام كل الوسائل المتاحة وخاصة **سياسة القوة والدبلوماسية التقليدية*** إذ من المعروف في علم السياسة أن تحقق أي مكاسب في الاتفاقيات والمعاهدات إنما هو فرض القوة على الطرف الآخر، ومن هنا وباستعراض هذه المعاهدات وما نتج عنها من واقع جيوبولتيكي للخريطة الإيرانية يوضح بجلاء فرض مثل هذه الحدود السياسية، كما يوضح بعد النظر الحضاري لأهمية الموقع الجغرافي وأهميته الجيوستراتيجية منذ فترات قديمة سبقت ما ظهر من مصطلحات حديثة **(كالمجال الحيوي)** لاحقاً، إذ أن هذه الدولة الإمبراطورية – كغيرها من القوى التي كان لها دور حضاري كبير، تعي جيداً أهمية مثل هذه المواقع الجيوبولتيكية في الشرق الأوسط المحكوم من قبل الدولة العثمانية، وكانت أولى هذه المعاهدات التي جاءت بعد حروب طويلة بين الفرس والعثمانيين سنة 1554 وهي أول معاهدة ذكرت فيها حدود العراق[492] [492]. وعندما امتلكت الدولة الإيرانية مقومات القوة لجأت إلى الصراع المسلح إذ خاضت أربعة حروب متتالية خلال خمسة وثلاثين عاما (1602–1637) ووقعت مع العثمانيين أربع معاهدات [493]. لعل أهمها **معاهدة زهاب** سنة 1639 **التي تم بموجبها تحديد مجموعة من المناطق وعدوها تابعة للدولة العثمانية وهي:** (درنه) وحسان، وبدره، ومندلجين (مندلي)، ودزنتك مع السهول الواقعة بين دزنتك وسرمنيك والقرى الواقعة مع غربي رنجبير حتى قلعة سالم في ضواحي شهرزور وقلعة قزلجة وتوابعها. **أما فيما يخص إيران فقد نصت المعاهدة على أن تكون المدن والأراضي الآتية تابعة لها، وهي:** القلاع في الجهة الثانية ابتداء من مندلجية ودرنتك وباوه وسرودني والتي

تسمى (سمر وديما) والقرى والقلاع والغابات الواقعة شرقي سند وجبروا ومريوان وتوابعها[494].
ومع أن الطرفين المتعاقدين قد تعهدنا باحترام نصوص المعاهدات لضمان السلم والصداقة بينها، إلا أن الصراعات العسكرية عادت وتجددت مرات عدة مما دفع الطرفين لعقد مجموعة معاهدات أخرى مثل **معاهدة همدان** عام 1727م **ومعاهدة القسطنطينية** عام 1736م، **ومعاهدة معان** عام 1746م[495]. حتى انعقاد **معاهدة ارضروم الثانية** 1845 التي بموجبها حققت إيران أهم توسع جيوبولتيكي (جغرافي) في العراق، **إذ اعترفت إيران بالسيادة العثمانية على مدينة السليمانية، مقابل اعتراف الدولة العثمانية بسيادة إيران على مدينة المحمرة** والتي كانت عاصمة إقليم عربستان (خوزستان) وميناءها عبادان وعلى الأراضي التي تقع على الضفة الشرقية لشط العرب، كما نصت المعاهدة على حرية الملاحة للسفن الإيرانية على شط العرب[496]. كما حققت إيران إضافة جيوبولتيكية للخارطة الإيرانية وذلك بموجب **بروتوكول طهران** سنة 1911 إذ وافقت الدولة العثمانية على مرور خط الحدود بين البلدين في منتصف شط العرب أمام ميناء المحمرة ولمسافة قدرها أربعة أميال تقريباً[497]. ولعل أخطر ما في هذه المعاهدات ما أقره **بروتوكول الأستانة** لسنة 1913م إذ اعترفت الدولة العثمانية بموجبه بسيادة إيران على أراض عراقية سلخت عام 1820 م وأواخر القرن التاسع عشر، فضلاً عن الحصول على أراض أخرى سلمياً بالاتفاق مع الدولة العثمانية[498].
وتظهر الخريطة (40): **المجالات الحيوية المكتسبة في العراق حتى عام 1913.**

خريطة (40)

المجالات الحيوية المكتسبة في العراق حتى عام 1913



المصدر: عماد عبد السلام رؤوف، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، بغداد، ط1، 1996، ص 36.

وفي سنة 1925 من خلال قوتها العسكرية ضمت إقليم الأحواز بالكامل لتنهي بذلك الحكم العربي في الإقليم **وقد أعطى هذا الإقليم لإيران ميزة استراتيجية مهمة من خلال:**

- **موقع استراتيجي وتجاري مهم**، لوقوع الإقليم على رأس لخليج العربي، إذ

أنها تحتل سواحله الشمالية، مما جعلها تلعب دوراً رئيساً في التجارة أما موقعه العسكري فلا يقل أهمية عن مكانته الاقتصادية، فقد وصفه العسكريون بأنه في غاية الأهمية لأنه يقع ضمن الجسر الأرضي الذي يوصل القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا بعضها ببعض، كما أنه يكون خط الدفاع الطبيعي المتمثل بجبال البختيارية وكردستان بين العراق وإيران[499].

تبلغ مساحة الإقليم نحو 185 ألف كم^2، كما تضم أجزاء منه محافظات مثل شيراز، أصفهان، لورستان وسُمي إقليم الأحواز بخوزستان[500]. خريطة (41).

- **موارد اقتصادية – طبيعية**، تمثلت في سلعتين استراتيجيتين هما: **(النفط والمياه)** إذ يزخر الإقليم **بثروة نفطية** كبيرة جعلت من إيران حالياً من الدول الغنية بالنفط. تعد الأحواز حالياً أغنى منطقة بالبترول الإيراني، إذ أنها تحتوي على أكثر من ثمانين في المائة من احتياطي البلاد من النفط، وأكثر من تسعين في المائة من إنتاج الهيدروكربونات [501]. أما بالنسبة **للموارد المائية** فقد تحقق لإيران السيطرة الجيوبولتيكية على شبكة واسعة من الأنهر والجداول والروافد أهمها نهر كارون الذي يبلغ طوله (1300 كم) وروافده نهر (كارون الأسفل) ونهر ديبس والميناو. وكذلك نهر الكرخة ونهر الجراحي وشاور وكركي وشطيط وغيرها[502]. كما حققت الاستراتيجية الإيرانية مكسباً جيوبولتيكياً جديداً بموجب معاهدة عام 1937، والتي تم بموجبها تعديل حدود شط العرب[503]. بـما يؤدي إلى إعطاء الخارطة الإيرانية قوة جيوبولتيكية اتجاه منطقة الخليج العربـي. **إذ أضافت لحدودها مناطق حيوية بموجب هذه الاتفاقية،** وحصلت على نحو (5 كم)، وقد استمرت سياسة الدولة الإيرانية للبحث عن أفضل وضع جيوبولتيكي في شط العرب حتى حصلت عليه وهو **(خط التالوك**[*]**)** بموجب اتفاقية عام 1975 والتي كانت استجابة لمطالب إيران الجيوبولتيكية القديمة، إذ سعت قبل هذا التاريخ بالمطالبة بأن تكون الملاحة في شط العرب وفقا لخط التالوك[504][504]. وبذلك حققت مكسباً جيوبولتيكياً في استخدام مياه هذا النهر للملاحة، بعد ما كان يعد شطا عراقيا دون منازع... ويمكن الاستنتاج هنا بان دول الجوار الجغرافي تضع في استراتيجيتها وبموجب المتغيرات الإقليمية والدولية تحقيق مجالات حيوية

جوهرية للدولة في القوى السائدة بين هذه الدول... ولعل الخارطة العالمية تزخر بأمثلة من هذا النوع، إذ نجد أن مشكلات الحدود بين دول الجوار تمثل أكبر تحدي للجغرافيا السياسية العالمية.

خريطة (41)

الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإقليم الاحواز

المصدر: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 2010، ص 69.

المحور الثاني: استراتيجية احتواء مناطق الضعف الجيوبولتيكي

تقوم (**نظرية الاحتواء**)* إلى جس نبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة لدى قوة ما، أو تلك التي كانت تشكل فراغات قوى يمكن النفاذ منها واستخدامها كنقطة وثوب نحو إحداث تغيرات تتواءم والأهداف البعيدة المدى لهذه الاستراتيجية. ولتقريب الصورة بشكل أكثر دقة فإنه في كثير من التحالفات تضطر القوة الأكبر إلى التنسيق مع القوة الأصغر – من أجل امتلاكها لميزة استراتيجية مهمة – وفي هذا السياق يتم التغاضي عن اعتبارات القوة، وتقديم الدعم المالي والعسكري

– في مقابل الإفادة من تلك المزية. **وفي الشرق الأوسط**، فقد تم توظيف المسألة الكردية من كافة القوى الإقليمية المتجاورة (إيران، العراق، تركيا، سوريا) من أجل الإفادة منها لتحقيق مكاسب على حساب دول الجوار.. وعلى ارض الواقع كان للموقع الجغرافي دوره الجيوبولتيكي الهام في صراعات الدول الأربع التي يتوزع فيها سكان القومية الكردية، إذ وضفت هذه المشكلة في الصراعات الجيوبولتيكية الشرق أوسطية، ولم يقتصر الأمر على علاقات الجوار حسب، وإنما امتد كون هذه المشكلة بوابة للتدخل في شؤون هذه الدول من قبل الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإقليمية الأخرى مثل "**إسرائيل**".

وبدى صدى هذه المشكلة أكثر وضوحاً في علاقات الجوار العراقية – الإيرانية، فقد استفادة إيران من المشاكل الداخلية أو مطالب الكرد بحقوقهم القومية للنفاذ إلى العراق بهدف تحقيق **مجالها الحيوي** فيه، إذ وظفت إيران تلك القضية توظيفاً سياسياً من خلال إقامة علاقة استراتيجية مع القوى الفاعلة في شمال العراق وتقديم الدعم المادي والعسكري اللوجستي لها في حروبها المستمرة ضد كافة الحكومات والأنظمة التي تعاقبت على حكم العراق، فقد كانت استراتيجية إيران من وراء التوظيف السياسي لهذه المشكلة في معظم المراحل التاريخية هو الحصول على أكبر عامل ضغط جيوبولتيكي على العراق من أجل تحقيق مكاسب في المجالات الحيوية المعروفة في ترسيم الحدود في شط العرب وتحسين وجودها في المياه الإقليمية لشط العرب كما حدث عام 1975 بموجب الاتفاقية المعروفة مقابل توقف المساعدات الإيرانية للقوى الفاعلة في شمال العراق. فمنذ عام 1958 ازدادت خشية إيران من أن تؤدي سياسة النظام الجديد في العراق إلى توسيع ظاهرة الأنظمة الراديكالية العربية المتحالفة مع النظام القومي في مصر ومحاصرة التطلعات القومية الإيرانية في المنطقة، وقد تصاعد التوجه الإيراني مع وصول نظام حكم آخر إلى السلطة عام 1963، حيث بدأت إيران وبصورة عملية تقديم المساعدة لتلك القوى بهدف إضعاف الحكومة الجديدة وعرقلة جهودها لتعزيز جبهتها الداخلية [505][505]. ومع وصول نظام حكم جديد آخر إلى الحكم عام 1968، وتبنيه شعارات قومية، وازدياد الصراع العسكري بين الحكومة المركزية وتلك القوى، وظهور بوادر الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1968، وتطلع إيران لخلافة الدور البريطاني، تضاعفت المعونات الإيرانية للكرد[506]. بيد أن اتفاق 11 آذار 1970، والذي سمح للكرد بممارسة الحكم الذاتي في مناطقهم الشمالية، أدى إلى إنهاء التوتر في هذه البؤرة وتوقف المساعدات الإيرانية. إلا أن هذه البؤرة عادت

للتوتر من جديد بقوة مع دخول الولايات المتحدة و"**إسرائيل**" على خط الدعم، بعدما استطاعت إيران إقناع الولايات المتحدة من أن مساعدتهم باتت ضرورية لإجهاض طموحات النظام العراقي الجديد ومواقفه العدائية لإيران والولايات المتحدة و"**إسرائيل**". **فيما كانت الحرب بين العراق وإيران عام 1980 سبباً مهماً لاحتواء مناطق الضعف الجيوبولتيكي في شمال العراق**، إذ استثمر صناع القرار في إيران هذه الورقة للتأثير على القدرات العراقية من خلال **نظرية التخادم** إذ إن إضعاف الحكومة المركزية هو فرصة مواتية لتحقيق مطالب القوى الكردية، فيما تستفيد إيران من وجود مواقع جيوبولتيكية مهمة في حدودها الشمالية[507]. فيما أتاح الاحتلال الأمريكي للعراق تعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي الإيراني في المنطقة، إذ عززت إيران علاقاتها مع الأحزاب الكردية، واعترفت بالواقع الفيدرالي في الإقليم وفتحت قنصليات دبلوماسية هناك[508]. وبذلك يمكن القول أن القضية الكردية لم تكن تمثل لصناع القرار في إيران وعلى حد وصف الباحث الأمريكي (**جوناثان رادل**) سوى ورقة لعب (**Play Card**) احتفظ بها لليوم الذي مكن القيادة الإيرانية من استخدامها أو مبادلتها مع العراق.

المحور الثالث: استراتيجية تحقيق التوازن الإقليمي بين العراق وإيران

يحتل العراق مكانة استراتيجية قصوى في الفكر الجيوبولتيكي الإيراني وعلى مر العصور وذلك وكما اتضح إقليم الجغرافيا والجوار والمزايا الجيوسياسية للعراق ومنطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة، وتظهر العلاقة بين العراق وإيران سواء في العصر الحديث أو القديم، فالقوى التي كانت تتحكم بالمكانيين تدرك أهمية التوازن الجيوبولتيكي في هذا الإقليم إذ أن قوة العراق قد تشكل خطراً يتهدد مصالح الدولة الإيرانية في منطقة الخليج وحتى في بعض أقاليم إيران، فيما يشكل ضعف العراق إلى تمتع إيران بميزة الانفراد في القوة، مما يسهل عملية خلق مجالات حيوية لصالحها سواء في العراق مباشرة أو من خلاله إلى دول المنطقة، ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن الجيوستراتيجية العالمية لا تسمح بوجود قوة متحالفة بين إيران والعراق، إذ أن ذلك سيشكل خطراً على المصالح الغربية، ولعل التحليل الجغرافي، السياسي للقوتين العراقية والإيرانية قبل عام 1980 تشير إلى وجود عملاقين إقليمين بالقرب من أهم المناطق حيوية وحساسية وهي منطقة الخليج العربي وأن التوازن الذي حصل بين القوة العراقية، والقوة الإيرانية مع اختلاف الإيديولوجيات وتصور كل قوة بأن الأخرى ستحصل على مجال حيوي أوسع أفضى إلى الحرب بين الدولتين (1980-1988)، فضلاً

عن ذلك توافقت الاستراتيجية الكونية للقوى العظمى على تأجيج واستمرار الصراع، وقد كان من بين أهم النتائج الجيوبولتيكية للحرب هي تحييد القوتين العراقية والإيرانية حتى قيام العراق باحتلال الكويت عام 1990، وعلى الرغم أن دوافع هذا الاحتلال تبدو في أسبابها المباشرة حول الحدود والديون وغيرها إلا أن الحقيقة الجغرافية – السياسية لهذا الفعل هو خلق مجالا حيوياً للعراق تمكنه من تجاوز ظلم الجغرافية السياسية لجغرافيته وأكدت عملية احتلال الكويت فشل استراتيجية تحييد القوة العسكرية خلال حرب الثماني السنوات **وهنا ظهرت استراتيجية التخادم لكل القوى الإقليمية والدولية على تحرير الكويت.**

المحور الرابع: الاستراتيجية الإيرانية بعد احتلال العراق

مثلت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق في مرحلة الاحتلال الأمريكي، أنموذجاً جيدا لاختبار طبيعة تلك السياسة وتطورها وصولا لتحقيق مصالح إيران الحيوية في هذا البلد. لذا فقد كان منطقيا أن ترصد إيران تطور الملف العراقي بعيون وموازين مختلفة عما يرصده الآخرون، ليس فقط لميراث لصراع السياسي والأيديولوجي والعسكري الشديد بين البلدين. ولكن أيضا لسببين جوهرين[509]:

الأول: احتمال حدوث فراغ سياسي في العراق بسبب الاحتلال، وما قد ينجم عنه من مخاطر جيوستراتنيجية على الأمن القومي الإيراني، ولعل ما كان يثير مخاوف إيران في هذا السياق هو:

- إن فشل العراق في إيجاد حكومة مركزية قوية تمنع حالة الفوضى والاضطراب من الانتقال إلى الحدود مع إيران فضلاً عن احتمالات حدوث عملية انفصال لأحد الأقاليم العراقية، عن بقية العراق، **كإقليم كردستان مثلا، وهو من شأنه التأثير على وضع الأقلية الكردية في إيران، وتشجيعهم على السعي إلى تحسين أوضاعهم في إيران أو طلب الانضمام إلى الدولة الكردية الجديدة.**
- أن يصل إلى الحكم في العراق حكومة مستقرة ولكنها موالية للولايات المتحدة، ومعادية لإيران، مما قد يشكل خطرا حقيقيا على الدولة الإيرانية، ذلك أن احتمالات استخدامها كقاعدة انطلاق لتهديد إيران يظل خيارا قائما، خصوصا في ظل الميراث العدائي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

الثاني: أن يتيح الفراغ السياسي المتوقع حدوثه إمكانية عودة إيران بقوة إلى العراق وتحقيق

أهدافها الجيوستراتيجية فيه. في **ضوء ذلك التصور الاستراتيجي الإيراني، نجد أن إيران اتبعت سياسات ملائمة بضوء المتغيرات الجديدة الناتجة عن احتلال العراق وحدوث متغير جيوبولتيكي له آثاره الخطيرة وهو وجود القوات الأمريكية في أرض الجوار الجغرافي الإيراني، وهذا يعني عملية تطويق جيوبولتيكي تستدعي سياسات جديدة تتواءم مع الواقع الجديد ومن هذه السياسات:**

أ. **سياسة الحياد النشط (الإيجابي):** اتبعت إيران هذه السياسة في بداية التحضير الأمريكي للغزو[510]. حيث نجدها واضحة من خلال رفضها المطلق للحرب لحل الأزمة*.

ب. **سياسة الانحياز الحرج:** اتبعت إيران هذه السياسة عندما وجدت أن مصالحها سوف تتضرر، وبالتالي أرادت الانفتاح على الولايات المتحدة في الأقل لدرء المخاطر المتوقعة من جانب الولايات المتحدة عليها، وفي الوقت نفسه تتجنب أي مواجهة مع العراق أو إثارة أي خلافات أو مواجهات يمكن أن تفسر بأنها انحياز إيراني للجانب الأمريكي[511][511].

ت. **سياسة مواجهة التداعيات:** اتبعت إيران هذه السياسة بعد أن تأكدت بان الهدف الأمريكي ليس الإطاحة بالنظام السابق وإنما يتعدى ليشمل ذلك النظام في سوريا وإيران. إذ تزايد تهديد صقور الإدارة الأمريكية الذين اعتبروا أن الدور التالي سيكون من نصيب إيران، وان الولايات المتحدة على استعداد لمساندة ما اعتبرته نضال الإيرانيين من أجل نيل حريتهم، وقد دفعت هذه التهديدات الأمريكية المباشرة الإيرانيين إلى بلورة السياسة اللازمة لمواجهة تداعيات ما بعد الحرب على العراق.

إذا أن خلاصة الاستراتيجية الأمريكية في العراق، هو أن يبقى هذا البلد لفترات طويلة تحت السيطرة الكاملة (مباشرة وغير مباشرة) سياسياً وعسكرياً، فضلاً عن أن الاستراتيجية الأمريكية تحاول وبكل وسائلها المتاحة تضخيم التغلغل الإيراني في العراق، من أجل إخافة الدول العربية وتركيا ودفعها لكي تتصارع في أرض العراق وأيضاً إخافة العراقيين ودفعهم للتمسك بالوجود الأمريكي تحت ذريعة الحماية من تدخل دول الجوار الجغرافي وخاصة إيران. وقد دفعت هذه الاستراتيجية إيران لاتخاذ وبلورة مواقف جيوبولتيكية واستراتيجيات مرحلية للحد من خطورة التواجد الأمريكي وسياساته في العراق وهي في مجملها يمكن عدها **(دفاع في العمق)** لإبعاد كيانها من الخطر الأمريكي خاصة وان

الاستراتيجية الأمريكية باحتلالها للعراق وأفغانستان هي في الواقع استراتيجية تطويق جيوبولتيكي خطير لدولة إيران، خاصة مع العلاقة الاستراتيجية بين كل من أمريكا وتركيا وباكستان، وبموجب هذا الواقع وبحكم الجوار الجغرافي العراقي/الإيراني وأهميته، كان مسوغاً من الناحية الجيوبولتيكية أن تتحرك الاستراتيجية الإيرانية وفقاً لمصالحها باتجاه ووسائل متعددة الاتجاه، داخلياً في ارض العراق، وخارجياً للضغط على المصالح الأمريكية خاصة في الخليج العربي، **فظهرت هنا سياسة الضغط والضغط المقابل** بما يجعل الاستراتيجية الإيرانية تعمل بفن الممكن لتحقيق أهدافها لاحتواء الاحتلال ومن هذه الأساليب، **النشاط الاستخباري، الذراع الاقتصادي، الفوضى المسيطر عليها**... إلخ.

المبحث الثاني
الدائرة الجيوبولتيكية غير المباشرة

أولاً: اليمن*

1. الأهمية الجيو – استراتيجية لموقع اليمن

تقع اليمن في جنوب شرق الجزيرة العربية، أي في جنوب غرب آسيا، يحدها من الشمال السعودية ومن الجنوب خليج عدن وبحر العرب ومن الشرق عُمان ومن الغرب البحر الأحمر. فيما منح الإشراف اليمني المباشر على **مضيق باب المندب** الذي يعد من أهم الممرات المائية في العالم (الذي يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط) ميزة استراتيجية هامة كأفضل موقع للإشراف المباشر على حركة السفن من خلال امتلاكها **لجزيرة بريم** البالغ مساحتها ثمانية كيلو مترات مربعة، وهي على الرغم من صغرها فإن لها موقعاً استراتيجياً يمكن من خلاله السيطرة على الممر، حيث تتوسط المضيق، وتبعد 8 كم من الساحل الآسيوي و16 كم من الساحل الأفريقي[512][512].

ويمكن التميز بين مستويين من مستويات التحكم والارتباط لمضيق باب المندب الذي منح اليمن الميزة الاستراتيجية المهمة كدولة تسيطر على هذا الممر الحيوي للتجارة العالمية:

المستوى الأول: يتمثل في المنطقة التي تتحكم وترتبط بصورة رئيسة ومباشرة بمضيق باب المندب. أو نقطة الاختناق الأساسية.

المستوى الثاني: يتمثل في المنطقة التي تتحكم وترتبط بصورة ثانوية وغير مباشرة بنقطة الاختناق. وذلك بحكم عامل الاتساع وعامل التباعد بين نقطة الاختناق في هذه المنطقة.

أما عن منطقة الارتباط الرئيسي: فهي تتمثل في المنطقة التي تلي مباشرة مضيق باب المندب. ويمكن أن نصطلح على تسمية هذه المنطقة باسم المنطقة اللامة **Vonveringq Zone**. وهذه المنطقة تتمثل شمالاً في ذلك الجزء الممتد من مضيق باب المندب إلى خط عرض 13–14 شمالاً، وهو الخط الذي يمثل الحد الشمالي لمجموعة الجزر التي تقع في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر[513]. وهذه الجزر هي: الحنيش الصغيرة – الحنيش الكبيرة – حالب – فاطمة – ضفار – أبو عبل، إلى جانب بعض الجزر الأخرى أقل أهمية[514].

وعلى ذلك يمكن القول بأن من يسيطر على هذه المجموعة من الجزر يستطع أن يسيطر على المنطقة اللامة الشمالية ومن يسيطر على المنطقة اللامة الشمالية يستطع السيطرة على مضيق باب المندب.

أما عن المنطقة اللامة جنوباً فهي تقريباً تمتد بين الخط الواصل بين عدن وجيبوتي شرقاً لمسافة 180 كم. بيد أن هذا الاتساع يضيق تدريجياً. وإذا كان الاختناق يعني في النهاية التحكم في المجرى الملاحي **فإن صفة التحكم تتوفر في ميناء عدن بالدرجة الأولى** باعتباره الميناء الرئيس في المنطقة اللامة الجنوبية ويشترك ميناء جيبوتي مع ميناء عدن في التحكم في المنطقة اللامة الجنوبية ولكن بدرجة تحكم اقل ويرجع ذلك أساسا إلى انحرافه وبعده عن الخط الملاحي الرئيس ولكن بدرجة تحكم أقل[515]. **وبالتالي يمكن القول بأن من يسيطر على عدن بالدرجة الأولى وجيبوتي بالدرجة الثانية يسيطر على مضيق باب المندب.**

أما **منطقة الارتباط الثانوي** فهي ترتبط بالموقع*. أكثر من ارتباطها بالموضع(**). كما هو الحال بالنسبة لمنطقة التحكم الرئيس. فالمواقع الحاكمة لها أهمية خاصة في مجال الدراسات الجغرافية السياسية. **فالموقع الحاكم** يتيح لمن يسيطر عليه أن يبسط سيطرته ونفوذه على مساحات شاسعة. وقد تكون بعيدة – دون حاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تتطلبها. السيطرة المباشرة. فالموقع الحاكم هنا يحقق اختزال في السيطرة وهو ما يمكن أن نسميه **بالسيطرة الاستراتيجية Strateqic Control** تميزاً لها عن **السيطرة الجغرافية Geoqraphic Control**[516][516][516].

وصفه الموقع الحاكم تتوفر **شمال المضيق** في مجموعة من الجزر التي يمكن أن نطلق عليها اسم "**البوابات**"، تنتشر بكثافة عالية نسبياً في القطاع البحري الممتد من جيزان على الساحل السعودي ومصوع على الساحل الأثيوبي[517].

كما أن **صفة الموقع الحاكم** تتوفر جنوب المضيق في مجموعة أخرى من **الجزر الاعتراضية** التي تتمركز في موضع متميز عند مدخل خليج عدن، الذي يمثل بدورة طريق الاقتراب الجنوبي لمضيق باب المندب، هذه الجزر هي: عبد الخوري وسمحا ودرزي وسقطرة التي تعد أكبر وأهم هذه الجزر جميعاً. وعلى الرغم من أن هذه الجزر لا تقع تماماً داخل مدخل خليج عدن (350 كم) ولا تتعرضه بكثافة[518]. إلا أن موقعها يتيح لها السيطرة الاستراتيجية والقيام بدور **(الحارس)** لمدخل

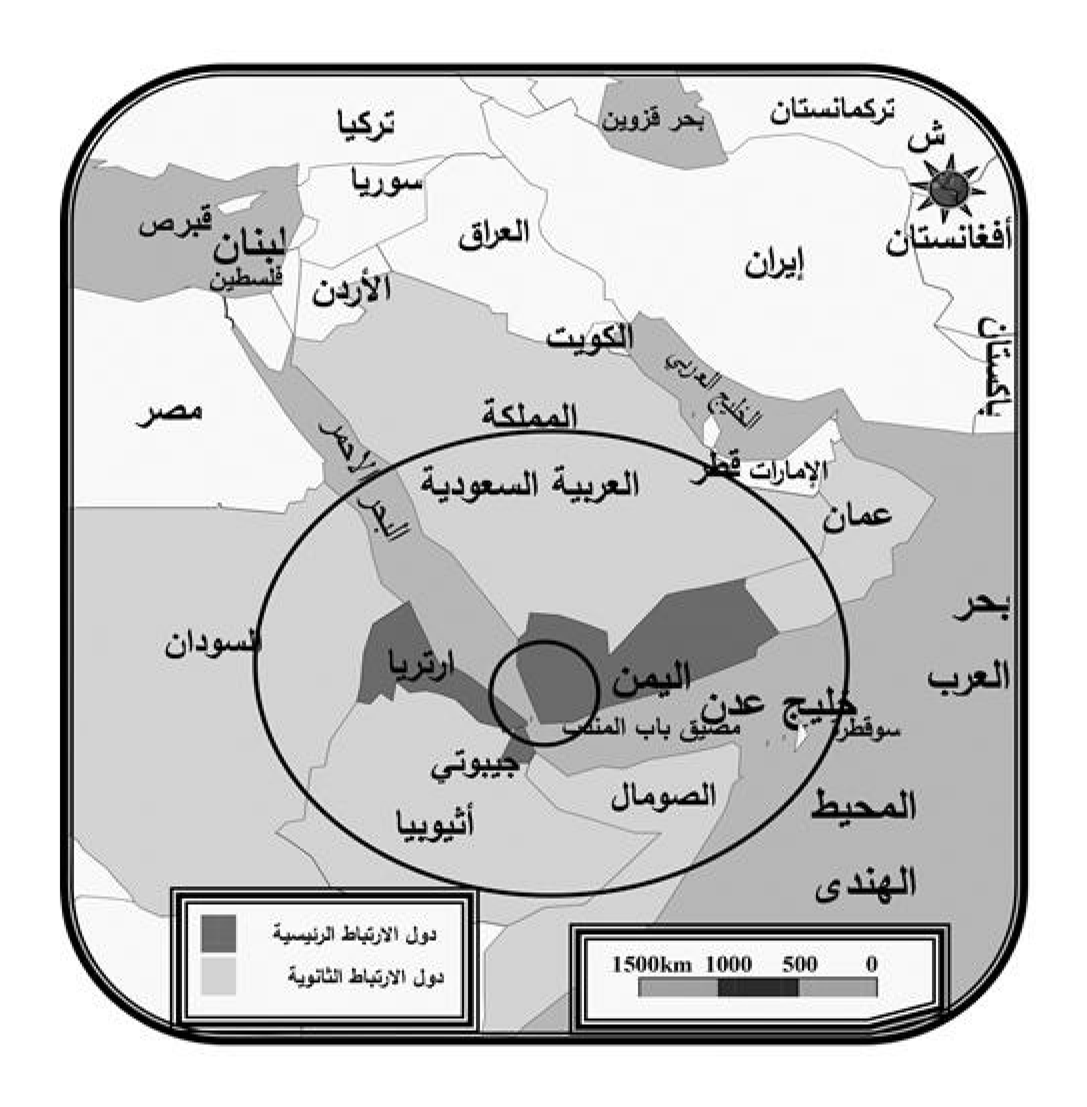
خليج عدن الذي يمثل بدوره (البوابة الجنوبية **لمضيق باب المندب)**. خريطة(42)

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن من يسطر على هذه الجزر - وخاصة سوقطره فإنه يسيطر على ميناء عدن. وأخيراً من يسيطر على ميناء عدن يستطع السيطرة على مضيق باب المندب.

لذلك تأريخياً كان موقع اليمن الجيوستراتيجي أحد الأسباب التي أدت إلى أن تكون البلاد ساحة للصراعات الدولية وحلبة لتصفية الحسابات الإقليمية، وتعد هذه السمة هي الغالبة في التأريخ اليمني من مطلع القرن الأول قبل الميلاد عندما شرع الفرس والروم في اللعب بالورقة الدينية عبر دعم إيران لليهود والرومان للنصارى، كجسر عبور لتحقيق الأغراض التجارية المتمثلة في تجارة البحر الأحمر، والذي كانت نتيجة استيلاء فارس في القرن السادس الميلادي على اليمن[519]. ولا يزال موقع اليمن الجيو - استراتيجي يحتل مكانه مهمة في الجيوبولتيك العالمي عامة والجيوبولتيك الإقليمي خاصة، باعتباره مشرفاً على ممرات حيوية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية.

خريطة (42)

منطقة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (مضيق باب المندب)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: أطلس العالم، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005، ص 78.

فقبل انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، اعتبر المضيق منطقة تنافس بينه وبين الولايات المتحدة، وكتعبير عن هذا التنافس أقام الاتحاد السوفياتي قاعدة عسكرية في جزيرة دهلك الأثيوبية في البحر الأحمر، وأقام الأمريكان قواعد عسكرية في مقاديشو، وبربرة، في الصومال، وهناك قاعدة عسكرية في جيبوتي، وإنجليزية في عمان، أقيمتا للغاية نفسها[520]. كما يعد المضيق من الممرات المهمة استراتيجيا لكل من اريتيريا، السودان، والأردن، لأنه يعد الممر الوحيد لتجارتها البحرية، إذا أغلقت قناة السويس.

في الوقت الذي تسيطر فيه اليمن على جزيرة بريم التي تتحكم بدورها في مدخل مضيق باب المندب ونقاط الخناق **Choke poinys** في البحر الأحمر والتي عن طريقها يصدر النفط إلى العالم

الخارجي يصبح المدخل الجنوبي للبحر الأحمر خارج نفوذ الدول الأخرى الإقليمية **وخصوصاً إيران.**
لذلك، فإن إيران تنظر إلى الوضع الاستراتيجي لليمن، وسيطرتها على مضيق باب المندب، ووقوع هذه الدولة تحت الهيمنة الأمريكية والغربية وتعزيز دور دول شرق أوسطية، يحتم على صناع القرار السياسي في إيران من اتخاذ استراتيجية مواجهة متفاعلة من الواقع الجغرافي والسياسي للمنطقة واليمن مما يجعلها قادرة على التأثير في جيوبولتيكية منطقة الشرق الأوسط من أهم مواقعها الجغرافية والمتمثلة بموقع دولة اليمن والبحر الأحمر ومضيق باب المندب والإذرع المائية الواصلة إلى قناة السويس مع الأخذ بنظر الاعتبار استراتيجيات القوى الأخرى الإقليمية "كإسرائيل" والعالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والغربية، وحتى الصين وروسيا التي لها نفوذ في القرن الأفريقي، **ووفقاً لهذا الواقع فإن الاستراتيجية الإيرانية تعمل باتجاهيين لتحقيق التوازن وخلق مناطق إزعاج جيوبولتيكية للقوى الأخرى.** مما يعطيها ميزة جيوستراتيجية خاصة وأن جغرافيتها السياسية، تمكنها من خلق مثل هذا الإزعاج، من خلال خلق طوق جيوبولتيكي في المنطقة الحاكمة جغرافياً، ومحاولة جعل الخصم (الولايات المتحدة الأمريكية خاصة) و"إسرائيل" والقوى الإقليمية المنافسة، في حالة ضعف جيوبولتيكي، إذ أن التواجد الفعال لإيران وقوى إقليمية أخرى مناهضة للسياسة الغربية..
سيعطي ميزة التأثير في انسيابية النفط والفعاليات الاقتصادية، فضلاً عن تهديد (القواعد والمنشآت العسكرية المنتشرة في عموم المنطقة، **وتبدو واقعية الاستراتيجية الإيرانية إزاء هذه المنطقة من خلال التعامل الفعال مع الأحداث بستراتيجيتين متميزتين** احدهما **(خارجية)** تتمثل بتواجد عسكري واختراق لمنطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر وخليج عدن، ويمكن عدها بسياسة التطويق الجيوبولتيكي الفعالة*، وأخرى **(داخلية)** – استثمار المشكلات الجيوبولتيكية المتعددة في اليمن، والتدخل الدولي والإقليمي في شؤون هذه الدولة، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وكل منهما تنطلق وفق رؤى سياسية تخدم مصالحها، وباعتبار دولة إيران من بين أهم القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط لا بد أن تضع استراتيجية متوائمة مع الواقع الجغرافي السياسي في دولة اليمن الذي يتميز بالتعقيد ومن بين أهم مشكلات اليمن السياسية التي تحاول إيران استثمارها من خلال استخدام سياسة الاحتواء هي:

- **مشكلة الشمال:** تعاني دولة اليمن منذ بداية القرن الحالي من مشكلة جغرافية، سياسية – داخلية في شمال البلاد في منطقة صعدة، تتمثل في محاولة سكان المنطقة الانفصال عن الدولة اليمنية، وإقامة دولة مستقلة خاصة بهم. تستمد مطالبة الحركة

السياسية التي انبثقت من سكان المنطقة والتي عرفت في الأدبيات السياسية ب. **(الحركة الحوثية)**(**) – بإقامة دولة خاصة بها وإعادة حكم الإمارة الزيدية من عاملين هما **تأريخي وجغرافي**[521][521][521][521]:

العامل التأريخي: ويتمثل بالعودة إلى التأريخ حيث تمكن الأئمة الزيدية من إقامة دولة خاصة بهم. كانت مدينة صعدة مركزا لها استطاعت مقاومة وحسم كل العواصف والصراعات الداخلية والخارجية.. وهي الدولة الوحيدة على ارض اليمن التي استمرت متواصلة الخطى تأريخياً من عام 889م حتى عام 1962 دون غيرها من الدول الإسلامية اليمنية الأخرى التي ظهرت على ارض اليمن لفترة زمنية وانهارت.

العامل الجغرافي: نظراً لما تتمتع به المنطقة من أهمية استراتيجية من حيث المساحة والموقع والتضاريس والموارد الاقتصادية. **فمن حيث المساحة** تعد مناسبة لإقامة دولة مستقرة على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تبلغ مساحتها 12,4 ألف كم^2. **ومن ناحية الموقع الجغرافي** حدودها مع المملكة العربية السعودية. **من ناحية التضاريس** فهي مناسبة فهي جبلية محصنة وصعبة الاختراق. كما تتميز بوفرة مواردها الاقتصادية ومنذ **اندلاع المشكلة كانت هناك عدة قوى دولية وإقليمية – منها إيران تدفع بالصراع السياسي إلى صراع عسكري داخل المنطقة،** إذ ترى هذه القوى أن تفتيت الجغرافيا السياسية لليمن مصلحة استراتيجية؛ لذلك تنبت الحركة الحوثية الخيار العسكري بدل الخيار السياسي في سبيل الحصول على مطلب إقامة الدولة. فمنذ عام 2004 خاضت الحركة ستة حروب ضد الحكومة المركزية[522]. **يمكن القول أن هناك عدة قوى دولية وإقليمية – تدعم الجهات المتصارعة في محاولة استغلال تلك المشكلة الجغرافية السياسية التي تعاني منها دولة اليمن.**

- **مشكلة الجنوب:** دخلت قوى الانفصال أو ما اصطلح على تسميتها (الحراك الجنوبي) كطرف في إثارة مشكلة جغرافية سياسية أخرى في اليمن، وتحولت إلى مخلب جديد يحاول هو الآخر أن يمزق الجغرافيا السياسية لليمن من جهة الجنوب، مستغلاً تشتت الوضع الراهن في البلد بين مواجهة خلايا تنظيم القاعدة من ناحية، والحرب في الشمال من ناحية أخرى[523]. وذلك لتنفيذ مطالب تراها الحكومة اليمنية غير شرعية. كانت سنة

2007 بداية ظهور (الحراك الجنوبـي) على يد أعضاء مفصولين من الجيش اليمني الجنود السابق، ثم التحق بهد العديد من سكان الجنوب بعد ذلك، نتيجة سياسة الإقصاء والتهميش الذي تعرض له أبناء الجنوب من الحكومة المركزية. إضافة ما ادعوا أنه عمليات نهب منظم للأراضي في الجنوب، الذي تمثل مساحته حوالي 65% من أراضي اليمن في حين أن عدد سكانه يقدر بحوالي 25 و30% فقط. وعدم حصول مواطنيه المحليين خصوصاً على عوائدهم المستحقة من النفط الذي يستخرج حوالي 80% منه من الجنوب شبوه وحضرموت تحديداً[524]. خريطة (43).

خريطة (43)

استراتيجية المجال الحيوي الإيراني في اليمن



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: أطلس العالم، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005، ص 74.

ثانياً: سوريا

أ. الأهمية الجيوبولتيكية لسوريا في الخارطة الشرق أوسطية

تحتل سوريا موقعاً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقع جغرافياً ضمن أكثر المناطق حساسة فيه، يحدها البحر المتوسط الذي تشرف على حوضه بساحل طوله 183 كم، وفلسطين المحتلة من الغرب والجنوب، والأردن من الجنوب والجنوب الشرقي، والعراق من الشرق، وتركيا من الشمال. **لذلك شكل النطاق الجغرافي لسوريا في منطقة الشرق الأوسط، أهمية استثنائية لإيران** ودول الشرق الأوسط عامة لذلك اتجهت نحو سوريا والتحالف معها فمنذ استقلال سوريا وحتى الآن ارتبطت الدولتين بعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية. بالرغم من الاهتمام الإيراني بسوريا يعود إلى ابعد من ذلك، بيد أن هذا الاهتمام اخذ شكلاً تبادلياً بين الدولتين بحلول ثمانينيات القرن الماضي. **بالنسبة لسوريا**، يمكن القول أن حالتها بفعل انعزالها عن النظام الإقليمي العربي وعن فضائها السياسي الطبيعي، فضلاً عن الاختلال في موازين القوى الإقليمي لغير صالحها، إذ شعرت سوريا بعد اتفاقية كامب ديفيد واتفاقيات السلام عموماً مع الدول العربية وخاصة دول المواجهة (مصر والأردن) فضلاً عن التحالف الاستراتيجي الذي كان قائماً بين تركيا و"**إسرائيل**" مما وضع الدولة السورية بين كماشتين[525]. **استدعى كل ذلك بحسب رأي صناع القرار في سوريا إعادة اصطفاف استراتيجية، لذا وجدت سوريا بإيران القوة المؤهلة في المنطقة التي يمكن لسوريا عبر التحالف معها تحقيق التوازن الإقليمي وتعويض سوريا عن عزلتها**؛ ذلك كان متغيراً أساسياً ودافعهاً قوياً لسياسة سوريا الخارجية **أما بالنسبة لإيران، فبدت أكثر حرصاً على التحالف مع إيران، لأسباب عدة:**

الأول: اتخاذ سوريا جسراً استراتيجياً للعبور إلى المشرق العربي

تعد إيران سوريا جسرا استراتيجيا للعبور إلى مجالها الحيوي في المشرق العربي؛ لذلك كانت إيران وما تزال تهدف من وراء تعزيز وترسيخ علاقاتها الجيوبولتيكية مع سوريا تحقيق ضمان التواجد

والتأثير الإقليمي في المنطقة والسعي لمد تأثيرها الجيو – استراتيجي في دول المشرق العربي وتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية وممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط لإجبار الأخيرة على التعاون معها[526]. **كما يعد الموقع الجغرافي السياسي لسوريا ذات ميزة جيوبولتيكية بالنسبة للعلاقات الإيرانية في عموم منطقة الشرق الأوسط، مثل تركيا – العراق.**

الثاني: الوصول إلى شواطئ البحر المتوسط

بحكم الميزات التي منحتها الجغرافية السياسية لسوريا من خلال الإطلالة على شواطئ البحر المتوسط بساحل طوله 183 كم. سعت مختلف القوى الكبرى والإقليمية في الشرق الأوسط احتلال سوريا أو التحالف معها فقد بذل الاتحاد السوفياتي سابقاً، وروسيا الاتحادية حالياً محاولات للوصول إلى هذا البحر، والسيطرة على أجزاء من سواحله، من خلال كسب سوريا كحليف استراتيجي. كذلك سعت إيران للبحث عن منافذ لها على هذا الممر الحيوي عبر التحالف مع سوريا. فقد كانت إيران تريد الحصول عليه بأي ثمن مباشرة أو بواسطة طرف آخر حبذته للعمل من أجلها. وكان صناع القرار السياسي الإيراني منذ القدم لا يتركون فرصة إلا ويستغلونها للإطلالة على شواطئ البحر المتوسط والحصول على موطئ قدم لهم فيه لذلك يمكن القول، إن الوصول إلى شواطئ هذا الممر الحيوي يعد أحد الأهداف الجيوسياسية للتحالف الإيراني – السوري؛ إذ يكتسب هذا البحر أهمية جيوسياسية استراتيجية بالغة لدى إيران، نتيجة مرور نسبة كبيرة من نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا، وأمريكا الشمالية، فيه، علاوة على أهميته من الناحية العسكرية. فهي (أي إيران)، ترى أنها إن تمكنت من ذلك، يعني أنها اكتسبت ميزة استراتيجية وإظهار قوتها خارج حدودها الجغرافية الإقليمية. ولعل وصول عدة سفن حربية وفرقاطات إيرانية إلى ميناء اللاذقية السوري على البحر المتوسط[*]، يعد علامة تأريخية واستراتيجية على درجة كبيرة من الأهمية. إذ أن إيران بخطوتها هذه تكون قد كرست نفسها قوة بحرية خارج حدودها الإقليمية، وأعلنت أن مجالها الحيوي يشمل البحر المتوسط.

الثالث: عرقلة عملية التسوية لتعزيز الدور الإقليمي الإيراني

تمثل **سوريا لإيران خط الدفاع الأول الذي ينبغي إسناده لعرقلة حصول أية تسوية للصراع يتم على حساب دورها الإقليمي في المنطقة**[527][527]. على أساس تلك الرؤية الاستراتيجية جاء الدعم الإيراني لسوريا كدولة مواجهة ل. "**إسرائيل**"؛ فقد ساندت إيران سوريا في مواقفها ضد الاحتلال

"الإسرائيلي" للجولان وضد المشاريع المطروحة للتسوية السلمية للصراع وشجعت حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية على الرغم من رؤية أمريكا لها كعامل تدّخل وإرهاب في المنطقة. وكانت إيران قد دخلت المواجهة مع "إسرائيل" عبر البوابة السورية من خلال تبنيها ودعمها لحزب الله اللبناني الذي اعتبرته توظيفا خارجياً مهما لها يزيد في ثقلها الإقليمي والدولي ومن ثم الدخول في صلب عملية التسوية. **وفي الوقت الراهن**، اكتسب التحالف بين الدولتين أبعاداً أخرى. فبالنسبة **لسوريا** ترى التحالف في ظل الظروف الراهنة مهما لها، لما يراه صناع القرار فيها أن أمنهم القومي المهدد شرقاً من الوجود الأمريكي في العراق. وجنوبا ليس من "**إسرائيل**" فقط، بل من **لبنان** الذي تخشى سوريا أن يستكمل اكتساب التأييد والدعم العربـي والغربـي أيضاً، ليصبح شوكة في جانبها، خاصة وقد اضطرت إلى سحب جيشها منه في آذار/مارس 2005م، واتهامها بزعزعة استقرار لبنان[528].

أما **الإيرانيون**، فأنهم هم الأكثر حرصاً على هذا التحالف، ولكن لأسباب أخرى تختلف عن مقولة الأمن الواحد التي يرددها صناع القرار فيها، إذ أن تخلي الإيرانيين عن سوريا الرسمية قد يدفعها للعودة إلى المنظومة العربية فضلاً عن احتمال توقيع معاهدة سلام مع "**إسرائيل**"، وهو مالا ترغب به إيران فهي تريد قبل أية تسوية محتملة بين سوريا و"إسرائيل" يجب أن يسبقها اتفاق مع الأمريكيين على الإطار الخاص بدور إيران الإقليمي ونفوذها في الخليج. علاوة على ما تقدم، **فإنما يهم إيران هو مستقبل حزب الله، كجدار إقليمي للإيرانيين، فإذا ما خرجت سوريا، جسر الربط الوحيد مع الحزب، فهذا يعني إضعاف قوة الحزب عسكرياً، وبالتالي سيخسر الإيرانيون ورقة ضغط قوية على "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية.**

الرابع: التطويق الجيوبولتيكي (لقوة إسرائيل)

يشكل موقع سوريا الجيوبولتيكي وتحالفها الاستراتيجي مع إيران، ذراعاً جيوستراتيجياً لتحقيق أهداف متعددة من خلال سهولة الوصول إلى مناطق متاخمة ل. **("إسرائيل"، وحزب الله) وخلق قوة جيوبولتيكية** لها أدوار متعددة سواءً في صراعها مع "**إسرائيل**" أو بغرض **هيمنة على الدولة اللبنانية**، كما يمكنها من **محاولة تطويق الدولة الصهيونية ودعم بؤر التوتر حولها في لبنان، وفلسطين (غزة)** مما يشكل **استراتيجية دفاع متقدمة** في صراع إيران حول برنامجها النووي. وقد كان للتحالف "**الإسرائيلي**" – **التركي** المدعوم أمريكياً منذ عام 1996 دور هام في تعزيز العلاقات الإيرانية/السورية وأصبح التحالف الاستراتيجي بين الدولتين يأخذ بعداً أكثر وضوحاً في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق

ووضع الولايات المتحدة الدولتين في قائمة الدول المساندة "**للإرهاب**" وقد اتفقت سوريا وإيران في 17/2/2005 على ما يأتي[529].

- **اعتبار أي اعتداء على دولة هو اعتداء على الأخرى.**
- **التزام إيران بتقديم الدعم لسوريا في حالة تعرضها لأي اعتداء.**
- **زيادة قيمة التبادل التجاري بين الجانبين.**

*** التعاون العسكري بين الجانبين**

تأسيساً لما تقدم يمكن القول إن الاتفاق يعكس إدراك صناع القرار في البلدين لضرورة وأهمية تعزيز العلاقات فيما بينها لمواجهة التحديات تجاههما إقليميا ودولياً. وفي الوقت ذاته يحمل رسالتين. **أولها**، إلى "إسرائيل" والولايات المتحدة مضمونها وقوفهما ضد أي هجوم عسكري قد يتعرض له أحد البلدين في المستقبل. **وثانيهما**، إلى العرب مفادها أن سوريا ضمن المنظومة الإيرانية وليس ضمن المنظومة العربية. وبذلك يمكن القول أن إيران استطاعت:

- تحطيم المحور الاستراتيجي لأي تماسك في الجسد العربي الذي تشكل سوريا محوراً مهما فيه.
- **إضعاف موقف دعاة الفكر القومي والعناصر العربية ذات الثقل والتأثير النوعي في صراعات الأمة.**

ومما سبق، يمكن القول أيضا أن سوريا تشكل لإيران نافذة على الخليج والدول العربية والصراع العربي "الإسرائيلي" بينما توفر إيران لسوريا عمقاً استراتيجياً بديلاً للعمق العربي الذي بدأ في التراجع بعد الوجود والأمريكي المباشر في المنطقة.

ثالثاً: لبنان

أ. الأهمية الجيوبولتيكية للبنان في الخارطة السياسية الإيرانية

يقع **لبنان** في غرب القارة الآسيوية، يحده من الشمال والشرق سوريا، ومن الغرب البحر المتوسط، ومن الجنوب فلسطين المحتلة، وهو جزء من الطريق الذي يربط ويصل بين قارات العالم

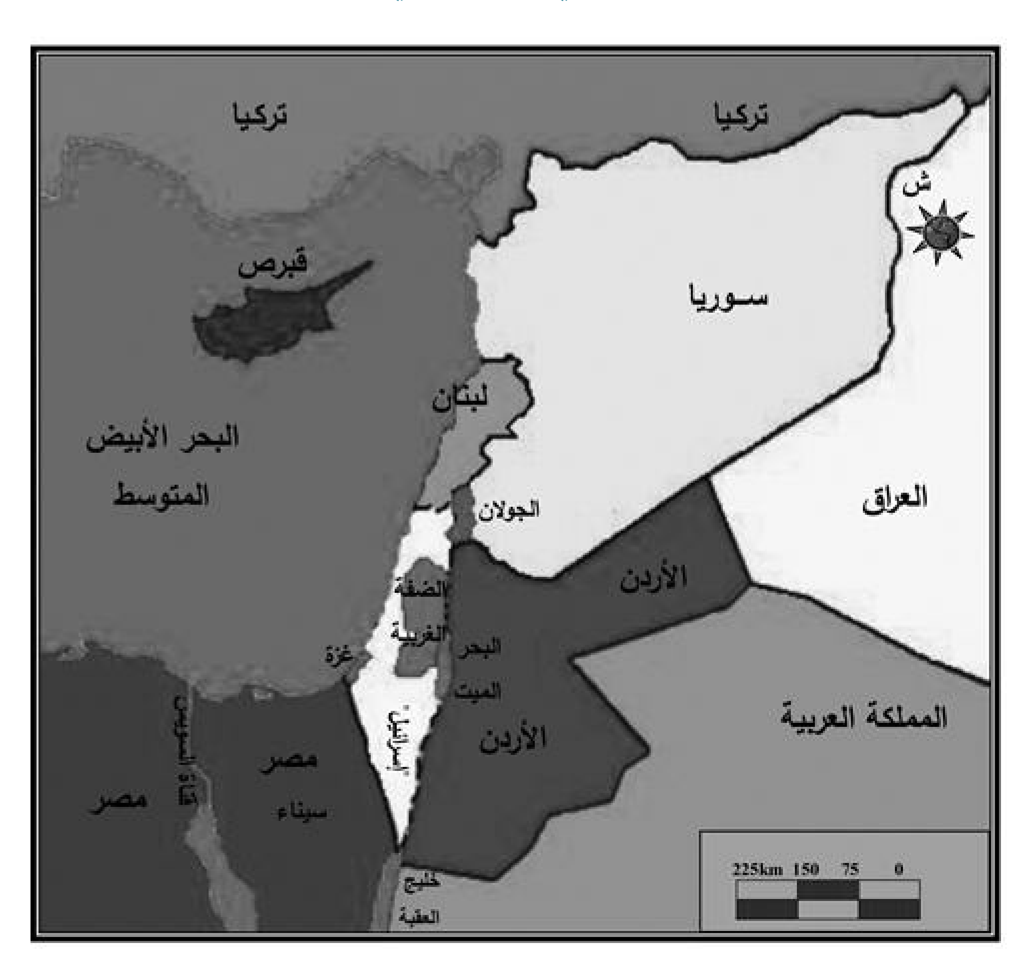
القديم الثلاث (آسيا أفريقيا أوروبا). خريطة (44). **كان للموقع الاستراتيجي للبنان، وافتقاره للموارد الطبيعية، وتركيبة سكانه الإثنوغرافي التي بني على أساسه نظامه السياسي إلى جعل لبنان مسرحاً جيوبولتيكياً للصراع بين مختلف القوى في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. كان في مقدمة القوى الداخلية التي تصارعت في الساحة اللبنانية وعدته مجالاً حيوياً لها هي (سوريا و"إسرائيل" وإيران). بالنسبة لسوريا،** مثل لبنان برأي صناع القرار السياسي اللذين تعاقبوا على حكم سوريا **مثلث العمق الاستراتيجي** لسوريا في مواجهة القوة العسكرية "الإسرائيلية" لذا تمتعت سوريا بوجود سياسي وعسكري في هذا البلد، فقد كان دورها مباشراً عبر وجود عسكري كثيف تحت مسمى قوات الدرع العربية عام 1976 وإضفاء الشرعية لهذا الوجود بموافقة جامعة الدول العربية. على الرغم من انتهاء الوجود العسك السوري بموجب قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1559 بقي النفوذ السياسي والعسكري السوري من خلال دعم المقاومة اللبنانية سياسياً وعسكرياً من أجل إسقاط المشروع "الإسرائيلي" في لبنان من جهة، وإبقاء الجنوب اللبناني ساحة مواجهة واستنزاف ل. "**إسرائيل**" من جهة أخرى.

أما "إسرائيل" فتعد لبنان (أرضاً ومياهاً) جزءاً من (إسرائيل الكبرى)، استناداً على نصوص توراتية. كما أن لبنان من وجهة نظر صهيونية هو خطأ جغرافي – تاريخي انطلاقاً من تلك الدعاوي التوراتية والصهيونية بدأت "إسرائيل" تتوسع في حدودها الشمالية في لبنان **وتدخل هنا عاملان** لا يمكن فصلهما عما أشرنا أليه آنفاً، **أو لهما العامل الاستراتيجي** الذي ينطلق من الحفاظ على أمن دولة "إسرائيل" والعمل على حماية توسيع حدودها. **والثاني العامل المائي** المتمثل بسعيها للسيطرة على منابع الأنهار وخاصة الشمالية منها للحصول على أكبر قدر من المياه لتأمين احتياجاتها السكانية المتزايدة وتوفير الطاقة[530]. ففي آذار 1978 نفذت "إسرائيل" **(عملية الليطاني)** واحتلت الجنوب اللبناني، ومن ثم الاجتياح الشامل عام 1982. وتكرر سيناريو الحرب "الإسرائيلية"، مرة أخرى في حربها على لبنان عام 2006، بحجة تحرير الجنديين "الإسرائيليين" الذين أسرهما حزب الله اللبناني في 12 تموز 2006. **يبد أن الأسباب الحقيقية للحرب هي أسباب إقليمية تتعلق بفكرة الهيمنة "الإسرائيلية" على الدول العربية والإقليم بأكمله،** فرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (أيهود أو لمرت) من خلال هذه الحرب أراد أن يعطي إشارة إلى نهاية عملية التسوية القائمة على المفاوضات والمعاهدات، وأن يكون البديل هو أنظمة خاضعة للهيمنة "الإسرائيلية" تنفذ ما يطلب منها فقط، وليس لها القدرة على المطالبة بشيء، بمعنى تأكيد طريقة الخطوات الأحادية الجانب ضد العرب

والجوار ككل. كذلك فإن الساسة الصهاينة سعوا إلى انتزاع شرعية وجود "**إسرائيل**" وحربها على الدول العربية مجتمعة، بحيث تصبح "**إسرائيل**" قادرة على ضرب أي هدف في دول الجوار بحجة علاقته بما يسمى ب. **(الإرهاب)**[531]. **أما إيران،** فمنذ ما قبل الميلاد تنظر إلى لبنان على أنه برج مراقبه يطلون منه على المنطقة العربية برمتها، وميدان اختبار لمشاريعهم، وأرضا خصبة لزرع دعواتهم، ومحطة ملائمة لنشر أفكارهم ونظرياتهم. فلبنان هي الساحة المتميزة التي ترى فيها إيران على تعاقب مراحلها، واختلاف نضمها السياسية سواء أكانت ساسانية أو صفوية أو افشارية أو زندية أو قاجارية أو في الدولة المعاصرة مجالاً حيوياً لأنشطة عديدة تقوم بها وتؤكد من خلالها وجودها وقوتها إقليمياً. لقد عادت إيران بقوة على المسرح الجيوبولتيكي للصراع في لبنان في بداية ثمانينات القرن الماضي في محاولة منها لتحقيق أهدافها آنفة الذكر.

خريطة (44)

الموقع الجغرافي – الاستراتيجي للبنان



المصدر: ماجد حمود، الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي، دار الرضوان، حلب، 2003، ص 8.

ب. الإطار الاستراتيجي لحركة إيران في لبنان

يتحدد مفهوم الإطار الاستراتيجي لحركة الدولة من خلال العلاقة التفاعلية بين الأهداف والوسائل التي تعتمدها هذه الدولة أو تلك من أجل تحقيق أهدافها. وبما يعطي الباحث في الشأن الإيراني صورة واضحة عن حركة إيران الاستراتيجية في لبنان خاصة. لذا انصبت الدراسة هنا على:

أولاً: تحليل جيوبولتيكيا الجنوب اللبناني في المجال الحيوي الإيراني، من خلال توضيح المزايا الجيوبولتيكية لذلك الحيز الجغرافي باعتباره الوسيلة أو المرتكز الجيوبولتيكي الرئيس لإيران في لبنان.

وثانياً مناقشة الأهداف الجيو – استراتيجية الإيرانية في لبنان.

أولاً: جيوبولتيكيا الجنوب اللبناني في المجال الحيوي الإيراني

يشغل جنوب لبنان مساحة جغرافية قدرها (2000) كم ^{2} من مساحة لبنان البالغة (10,452) كم ^{2} أي ما يقارب 20% من مساحة الأراضي اللبنانية[532] يشمل محافظتي الجنوب والنبطية، تحوي المحافظتان على 415 مدينة وبلدة وقرية. جدول (48).

الجدول (48)

المعطيات الجغرافية – السياسية لجنوب لبنان

المحافظة والقضاء	المساحة كلم ^{2}	عدد المدن والقرى	المحافظة والقضاء	المساحة كلم ^{2}	عدد المدن والقرى
محافظة صيدا	942,70	262	**محافظة النبطية**	1057,88	153
قضاء صيدا	268,01	88	قضاء النبطية	269,90	55
قضاء صور	415,10	97	قضاء بنت جبيل	255,58	37
قضاء جزين	209,59	77	قضاء مرجعيون	313,60	35
					36

	218,80	قضاء حاصبيا			

المصدر: معين حداد، الرهانات الجيوبولتيكية الرئيسية في المشرق العربي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2002، ص 189.

حدوده الغربية هي لساناً ساحلياً يمتد من مدينة صيدا شمالاً حتى مدينة الناقورة جنوباً، أما **حدوده الشرقية** فهي سفوح جبل الشيخ على مثلث الحدود بين لبنان وسوريا وفلسطين المحتلة[533].

أما لجهة الموقع من الحدود الفلسطينية – اللبنانية فإن أربعة أقضية من الأقضية السبعة هي على تماس مباشر مع إسرائيل: قضاء من محافظة صيدا هو قضاء صور وثلاثة أقضية من محافظة النبطية هي بنت جبيل، مرجعيون حاصبيا (لا سيما بعد أن احتلت إسرائيل الجولان ومعه مزارع شبعا اللبنانية التي تنتمي إلى القضاء الأخير) تتوزع الأقضية الأربعة الحدودية على ثلاث وحدات جغرافية طبيعية:

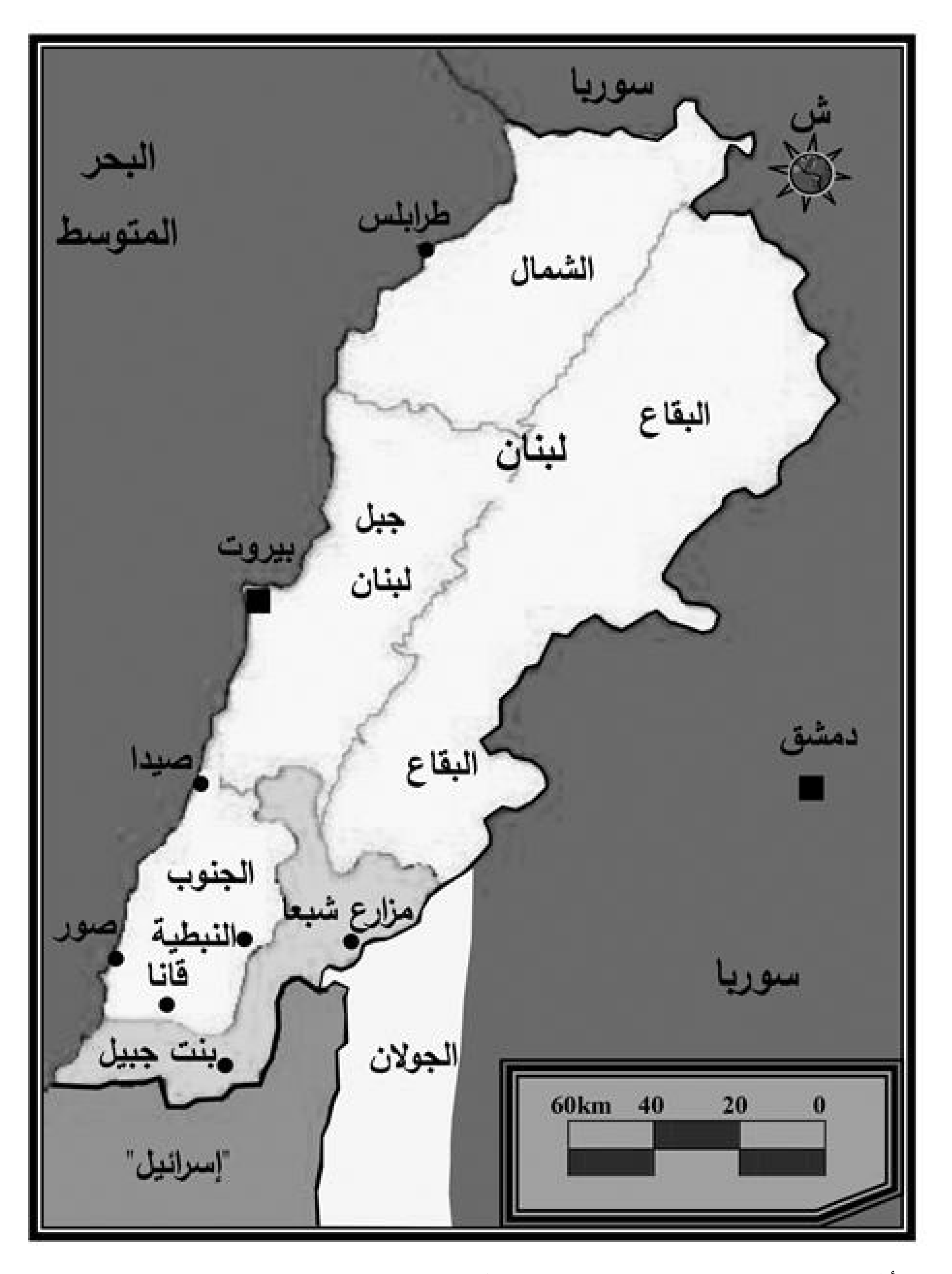
- **وحدة جبل عامل:** وفيها قضاء بنت جبيل والجزء الجنوبي من قضاء صور، وجزء من قضاء مرجعيون.
- **وحدة مرجعيون:** وتبدو على شكل عتبة أو درجة، تصل منخفض الحولة وغور الأردن في فلسطين بالبقاع اللبناني، وفيها أجزاء من أقضية بنت جبيل، مرجعيون وحاصبيا.
- **وحدة جبل حرمون:** حيث خط القمم فيها يتطابق مع الحدود السياسية الفاصلة بين لبنان وسوريا. وفيها يقع الجزء الأكبر من قضاء حاصبيا[534]. **لذا ترتكز استراتيجية إيران في رؤيتها الجيوبولتيكية إلى جنوب لبنان كجزء من المجال الحيوي لدولة إيران، ونطاق جغرافي يشكل التمدد فيه أحد مرتكزات تلك الدولة وليست هذه الركيزة الجيوبولتيكية بمعزل عن دوافع عديدة منها:**
- **قاعدة انطلاق نحو باقي لبنان.**
- **مركز الثقل السكاني الداعم للاستراتيجية الإيرانية.**
- **الجوار الجغرافي مع الكيان الإسرائيلي وما يشكله من أهمية جيوبولتيكية في السياسة الخارجية الإيرانية.**

إذ يحد جنوب لبنان "إسرائيل" بطول 79 كم[535]. وهي حدود أحدثت وتحدث توتراً سياسياً وعسكرياً بين لبنان و"إسرائيل"، أجادت إيران توظيفها خدمة لغرض ترسيخ مجالها الحيوي في لبنان،

ويمكن القول كذلك أن إيران أجادت في هذه المنطقة أن تمد ما يسمى ب. "حدودها الشفافة" لتكون بجوار "إسرائيل". خريطة (45).

خريطة (45)

الموقع الجغرافي – الاستراتيجي لجنوب لبنان



المصدر: ماجد حمود، الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي، دار الرضوان، حلب، ط1، 2003، ص 37.

ثانياً: الأهداف الجيوستراتيجية الإيرانية في لبنان

إن الأهمية الاستراتيجية لدولة لبنان تكمن من خلال المزايا الجيوبولتيكية لهذه الدولة على الصعد المكانية والجيوثقافية وميزة الجوار الجغرافي لدولة فلسطين المحتلة. من هنا يمكن أن تحقق لبنان أهدافاً مهمة في الاستراتيجية الإيرانية الشاملة في الشرق الأوسط ومن هذه الأهداف.

أ. أهداف جيوبولتيكية دفاعية عسكرية

تقوم السياسة الإيرانية وبضوء طبيعة الصراعات في الشرق الأوسط وتعدد القوى الإقليمية والدولية المتنافسة فيها، **من اعتماد الدفاع من الأطراف وإرباك القوى المعادية من خارج جغرافيتها**، ولتحقيق هذا الهدف، كان لا بد من خلق قوة أو ذراع متقدم باتجاه "**إسرائيل**" كهدف استراتيجي، إذ أن أمن "**إسرائيل**" هو جزء من أمن الولايات المتحدة الأمريكية، لذا انصبت الاستراتيجية الإيرانية منذ ثمانينيات القرن الماضي على منطقة الجنوب اللبناني، حيث مركز الثقل السكاني الداعم لاستراتيجيتها في المنطقة ليكون قاعدة انطلاق نحو باقي لبنان. لذلك عملت إيران على البحث عن موطئ قدم لها في هذه المنطقة. وقد انصبت استراتيجيتها لأجل هذا المجال الحيوي في العمل على خلق قوة عسكرية مقاومة في الجنوب اللبناني لتطويق "إسرائيل" من خلال دعم حزب الله. بعد أن استتب ميزان القوة لصالح الحزب كقوة جيوبولتيكية داعمة لاستراتيجيتها، بدأت تستثمر تلك القوة وفقاً لأهدافها ومصالحها الاستراتيجية **وجعلت من جغرافية الجنوب اللبناني ميدانا لصراعها مع "إسرائيل"** وجعلت منها ورقة ضغط ومساومة متى ما تعرضت لضغوط دولية وإقليمية. ويمكن اخذ مثال للفعل الجيوبولتيكي لهذه الاستراتيجية من خلال عدة حروب خاضتها هذه القوة ضد "إسرائيل" لعل من أهمها حرب عام 2006. **وفي الجانب المتعلق بالتسليح** تكفلت إيران بتسليح الحزب وتدريب مقاتليه ليكون **ذراعها العس** وتميز سلاح الحزب بالتنوع إلى الدرجة التي يعتبره بعض الخبراء العسكريين بمثابة جيش نظامي صغير، وهو ما ينفي عن الحزب إتباع أسلوب حرب العصابات فهو يمارس أسلوباً قتاليا يجمع بين حرب العصابات والحرب النظامية. وتشكل الصواريخ السلاح الأهم في ترسانة الحزب ولم تكن **إيران** وحدها على خط الدعم العام للحزب، فقد كانت **سوريا** شريكا وحليفاً قوياً لإيران **لاعتبارات استراتيجة** وكان لهذا التحالف أثره على الحزب، دعما ومساندة عسكرية وسياسية، واستخداما بما يتوافق وأهداف الحليفين[536]. وكان لهذا التحالف دور هام في تحديد مسار الحزب ويظهر الجدول الآتي مصادر الأسلحة التقليدية التي استخدمها الحزب في سنة 2006 أثناء حربه مع "إسرائيل".

الجدول (49)

مصدر الأسلحة التقليدية الرئيسية التي استخدمها حزب الله في حرب 2006 مع إسرائيل

المصدر	التسمية	النوع	العدة	تعليق
إيران	C-802	صاروخ مضاد للسفن	قليل	
	BGM-71Tow	صاروخ مضاد للدبابات		بما في ذلك نسخة إيرانية الإنتاج
	Qw-1	صاروخ سطح – جو محمول	قليل	النسخة ميساغ –1 الإيرانية الإنتاج
	SA-16	صاروخ سطح – جو محمول	قليل	
	BM-21	صاروخ	400	تم استخدامها
	فجر –3	صاروخ	قليل	
	فجر – 5	صاروخ	قليل	
	زلزال – 2	صاروخ سطح – جو	قليل	
	مرصاد	طائرة بلا طيار	قليل	مهاجر –4 أو أبابيل؛ استخدمت في دور مسلح كصاروخ كروز
إيران/ سوريا	ميتيس AT-13/	صاروخ مضاد للدبابات	مئات	
سوريا	كونكورس AT-5	صاروخ مضاد للدبابات	مئات	منها النسخة طوسان–1 الإيرانية الإنتاج
	AT-3	صاروخ مضاد للدبابات	مئات	النسخة رعد الإيرانية الإنتاج

	فاغوت AT-4	صاروخ مضاد للدبابات	مئات	
	كورنت AT-14	صاروخ مضاد للدبابات	مئات	
	كورنت AT-14	صاروخ (220 ملم)	مئات	يدعوه حزب الله رعد، ربما هو نسخة أو مرتكز على الصاروخ الروسي BM-22 (أو راغان)
	كورنت AT-14	صاروخ (302 ملم)		يدعوه حزب الله خيبر؛ ربما هو نسخة أو مرتكز على الصاروخ الصيني WS-1
غير معروف	ميلان	صاروخ مضاد للدبابات	قليل	

المصدر: مارك بروملي ودراميان فرونتشارت، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، معهد استوكهلوم لأبحاث السلام الدولي(Sipiri) ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، 2007، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص 608.

وبذلك استطاعت إيران أن تجعل من النطاق الجغرافي لجنوب لبنان نطاقاً جيوبولتيكياً داعماً لاستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، ومجالاً حيوياً دفاعياً لها.

ب. هدف جيو – اقتصادي/التحكم بمسارات النفط وعرقلة الملاحة في البحر المتوسط

سبقت الإشارة، إن إيران سعت منذ القدم للبحث عن منافذ لها على ساحل البحر المتوسط، فقد كانت تريد الحصول عليه بأي ثمن مباشرة أو بواسطة طرف آخر تجنده للعمل من أجلها. وكان كل من تعاقب على حكم إيران لا يتركون فرصة ألا ويستغلونها للإطالة على شواطئ هذا البحر وإقامة موطئ قدم لهم فيه. وبقي حلم الوصول إلى هذا البحر من خلال لبنان أيضاً متأصلاً في الفكر الجيوبولتيكي لصناع القرار الجدد بعد عام 1979 وإلى الآن، إذ يتيح الساحل اللبناني البالغ (225 كم). التحكم والسيطرة على ممر النفط المار عبر هذا البحر الحيوي. وبهذا تريد إيران أن تكون الممسك بعصب الطاقة العالمي عبر التحكم بمسارات النقل عبر البحر المتوسط أيضاً كما هو الحال في تحكمها بمسار النقل عبر مضيق هرمز الاستراتيجي **وتعد إيران السيطرة على الساحل اللبناني ضرورة استراتيجية لها** خاصة بعد افتتاح خط أنابيب جيهان – تبليسي – بكاو (بـي تي سي) في 13 تموز 2006 التي تربط بحر قزوين بشرقي المتوسط. والذي يقضي بعزلها وإبعادها عن نقل نفط

دول آسيا الوسطى إلى السوق العالمية ويتمثل ذلك أن النفط المنقول من بحر قزوين، سيتم تحويله مباشرة إلى "إسرائيل". ومن أجل ذلك تم تصور مشروع أنابيب "إسرائيلية" – تركية تمر عبر مياه البحر المتوسط لتربط جيهان بمرفأ عسقلان في فلسطين المحتلة، ومن هناك عبر نظام الأنابيب "الإسرائيلية" الرئيس، وصولاً إلى البحر الأحمر. والهدف من ذلك، ليس فقط منح "إسرائيل" حاجتها من الاستهلاك النفطي من بحر قزوين، بل أيضاً تحويل "إسرائيل" إلى المفتاح الرئيس لإعادة تصدير نفط بحر قزوين إلى الأسواق الآسيوية عبر مرفأ إيلات في البحر الأحمر. ومن المتصور أن يتم ربط أنابيب "بـي تي سي" بتلك التي تربط عسقلان وإيلات[537]. **ويعمل هذا المخطط على إضعاف دور روسيا في آسيا الوسطى، وعزل كل من الصين وإيران عن مصادر النفط فيها.**

رابعاً: الأردن

أ. الأهمية الجيوبولتيكية للأردن في الخارطة السياسية الشرق أوسطية

يحتل الأردن موقعاً جغرافياً استراتيجياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط. وقد اكسبه موقعه الجغرافي هذا أهمية كبيرة في جميع مراحل الصراع في التاريخ القديم والحديث على هذه المنطقة المهمة. **وموقع الأردن هذا، بعوامله الجغرافية الناجمة عنه،** لعب دوراً رئيساً وضابطاً في السياسة الخارجية للأردن. بالرغم من الاستراتيجيات السياسية المختلفة على حدوده شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، بإيديولوجياتها المختلفة والمتضاربة. والتي أثرت تأثيراً بالغاً على قرارات الأردن السياسية الخارجية. مروراً "برفض الأردن لحلف بغداد عام 1955" إلى الصراع العربـي – الصهيوني إلى عملية السلام الأخيرة مع "**إسرائيل**".

حقيقة الأمر أن الحفاظ على وجود النظام وبقائه كان هدفاً حيوياً له منذ نشأته في عشرينيات القران الماضي، وكانت علاقته بالغرب (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) الركيزة الأساسية – وفقاً لأدراك النظام – لحفظ أمنه واستقراره بل وإدارة أزماته الداخلية، ومواجهة الشروط الإقليمية القاسية في كثير من الأحيان، **بمعنى: أن العلاقة مع الغرب مثلت دوماً رصيداً استراتيجياً لاستقرار نظام الحكم.**

وبعد حرب الخليج الثانية، قدم الأردن نفسه كحلقة وصل بين النظام الإقليمي العربـي بتجلياته كافة، والقوى الغربية ولا سيما في الترويج لعملية السلام بين العرب و"إسرائيل" أو في مواجهة القوى الراديكالية وخاصة العراق إذ أخذت الأردن وبقية الدول العربية المشاركة في ترتيبات السلام

المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، وحث الأطراف العربية للتحفز لبناء ترتيبات السلام المختلفة في المنطقة، ولبناء مواقف تؤهلها للدخول في هذه الترتيبات، وهو ما اتضح في اتفاقية السلام الأردنية – "**الإسرائيلية**" عام 1994، كما سعت لإبداء استعدادها لتأدية دور معلوم حيث اشتراكها فعلياً في توفير المناخ الملائم لتنفيذ استراتيجية (**الاحتواء المزدوج**) كطرف يمكن الاعتماد عليه لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء أي تدهور أو أزمة تلم بتطورات المسيرة السلمية[538]، خاصة وأن الاستراتيجية الأردنية بدت أكثر مرونة واعتدالاً وأهلية ولكي تكون عقدة الوصل بين العرب والغرب و"إسرائيل" **والواقع أن هذه التوازنات الجيوسياسية رفعت الأردن، وهي الدولة الصغيرة بمقاييس عوامل القوة الحقيقية، إلى مرتبة الدول المفاتيح للسياسات الإقليمية**، فقد أضفى التخطيط الجيوسياسي في المنطقة على الأردن **صفة الدولة العازلة (الحاجزة)** نظراً لموقعه الحاجز بين "**إسرائيل**" وسوريا والعراق والسعودية، من خلال ارتباطه بفلسطين والضفة الغربية. **باعتباره الدولة العربية الأولى التي تواجه هذا الكيان بأطول شريط حدودي (560) كم**. فقد اضطلع الأردن بدور مهم في توفير الدعم اللوجستي للحروب **العربية** – "**الإسرائيلية**" في 1948 و1967 و1973، إذ اكسب الموقع الجغرافي للمملكة، أهمية خاصة كمنطقة استراتيجية للتحركات العسكرية. وحشد القوات العربية القادمة من الشرق والجنوب والشمال وقد علق (بن غوريون) بذلك على تلك الأهمية والدور الأردني بقوله: "أن احتلال الأردن عسكرياً لا يفرق الدول العربية بعضها عن بعض فحسب، ولكنه يقضي على أمال الوحدة العربية وروحها[539]".

كما قام الأردن بدور الجسر في عملية دعم المعسكر العربي للعراق ضد إيران. وكما كانت سياسة الحياد التي انتهجتها المملكة في الأيام الأولى من حرب الخليج الثانية نتيجة ضرورية لهذه الوضعية في الأساس، الواقع أن دبلوماسية صناع القرار السياسي في الأردن المتمثلة في شخصية الملك الراحل (حسين) في علاقاته الثنائية وعلاقاته متعددة الأطراف داخل التوازنات في المنطقة، تعد مثالاً بارزاً على مدى ما يمكن أن تحققه دولة صغيرة من تأثير وقوة في بنية توازنات القوى في الشرق الأوسط. إذ وظف الملك حسين العوامل الخارجية توظيفاً مؤثراً من أجل تشكيل القوة في المنطقة، **وحافظ من ناحية أخرى على موقعه في لعبة الشطرنج الداخلية، ونجح في تطوير دبلوماسية مرنة وقادرة على خوض لعبة القوة في منطقة مضطربة، دون انعزال أو تفرد**[540].

ب. الحدود الأردنية – "الإسرائيلية" في الفكر الجيوبولتيكي الإيراني

جعلت هذه الوضعية الحاجزة الأردن عنصراً من أهم عناصر التنافس اللوجستي بين مختلف القوى الدولية والإقليمية[541] ومنها **إيران** لذلك، تحاول عبر الأردن إيجاد موطئ قدم لها بالمنطقة؛ يؤهلها لان تكون طرفا رئيساً في معادلة الصراع في الشرق الأوسط على حساب مصالح الأردن السياسية والأمنية، **إن هدف إيران في الأردن كمجال حيوي يكمن في:-**

الأول: استكمال الطوق الجيوبولتيكي حول دولة "إسرائيل"

تنظر إيران إلى الأردن على أنه الحيز الجغرافي الذي يمكن من خلاله استكمال الطوق الجيوبولتيكي حول دولة "**إسرائيل**"، فبعد توظيفها لقدرات حزب الله العسكرية في جنوب لبنان المتاخم لحدود "إسرائيل" الشمالية، وتحالفها الاستراتيجي مع سوريا، فضلاً على علاقتها مع حركات المقاومة في فلسطين المحتلة، لم يتبقى لها سوى حدود الأردن الطويلة مع "**إسرائيل**"؛ لاستكمال الطوق حولها. وهدفها من ذلك كله ليس الدفاع عن الفلسطينيين أو تحرير فلسطين، وليس عداء ل. "إسرائيل" وهي التي لم تطلق صاروخاً تجاهها، ولم تخوض حرباً معها طوال تأريخ دولة "إسرائيل" – بل استخدام ذلك الطوق كورقة ضغط جيوبولتيكي ومساومة متى ما شعرت أن مصالحها ودورها الجيوسياسي **في المنطقة** معرض للخطر.

الثاني: إنشاء ممرات جغرافية آمنة على الحدود الأردنية – الإسرائيلية

كل الثورات تتبنى سياسة خارجية راديكالية لكن الثورة الإيرانية عام 1979 فاقتها جميعاً، فأحد النتائج الفورية الناتجة عن هذه الثورة كان تحول "**إسرائيل**" في نظر إيران من حليف وثيق إلى عدو لدود. إذ باتت "إسرائيل" توصم من قبل صناع القرار السياسي في إيران بأنها "**الشيطان الأصغر**" ودولة لا يسبق عدائه لها سوى عدائه للولايات المتحدة "**الشيطان الأكبر**"، ونتيجة لذلك انخرطت إيران منذ ثمانينيات القرن الماضي، بصورة غير مباشرة في تشجيع التشدد المعادي "**لإسرائيل**"، سواءً في لبنان أو فلسطين. وسرعان ما صب الخلاف المتصاعد بسرعة بين إيران و"إسرائيل" في النزاع "**الإسرائيلي" /الفلسطيني، مما خلق مثلث شجعت خلاله إيران التشدد الفلسطيني وعارضت أي حل سلمي بين إسرائيل وجيرانها**. ومنذ عام 1999، ظهرت توترات بين الحين والآخر على الحدود الأردنية – "الإسرائيلية" بشأن اكتشاف ممرات جغرافية على الحدود لتهريب الأسلحة إلى الفلسطينيين

في الضفة الغربية عن طريق الأردن، وآخرها في أبريل 2006. واعتقلت السلطات الأردنية في حينها عناصر من حزب الله وحركة حماس وهم يقومون في عملية التهريب وزعمت أن إيران، المنتجة لهذه الأسلحة. بما يعرض أمن ومصالح الأردن السياسة للخطر[542].

خامساً: فلسطين

أ. جيوبولتيكية السياسة الإيرانية في القضية الفلسطينية وإبعادها

منذ قيام الجمهورية الإسلامية احتلت القضية الفلسطينية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها. فقد رفعت الثورة فور انتصارها شعارات مثل **(تحرير القدس)** و**(إسرائيل غدة سرطانية يجب أن تزول)**، واتخذت القيادة الإيرانية عدداً من الإجراءات تمثلت بسحب الاعتراف ب. "**إسرائيل**"، وبتحويل مبنى السفارة "الإسرائيلية" إلى مقر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، كما قطعت علاقاتها مع مصر بسبب معاهدة السلام المبرمة مع "إسرائيل"، كما تم استقبال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في طهران، الأمر الذي دفع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إلى القول **بأن إيران بدت وكأنها العمق الاستراتيجي للثورة الفلسطينية**[543]. لكن حقيقة الأمر أن القيادة الإيرانية قد وظفت الشعارات المشار إليها لتغطية تحركها السياسي الخارجي في عملية تأطير مشروعها الإقليمي، وهو ما اتضح في تأكيد صناع القرار السياسي في إيران منذ 1979، "أن الحرب على العراق هي بداية العمل لتحرير القدس... أن المهمة الأولى تستدعي احتلال العراق ومن ثم التوجه نحو القدس". كما وظفت القيادة الإيرانية القضية الفلسطينية كجزء من تحركها السياسي الخارجي وطرحتها في مختلف المحافل الدولية، إذ تبنت إقامة المؤتمرات والندوات الدولية داخل إيران وحرصت على إحياء ما أسمته **(يوم القدس)** سنويا ودعوة المسلمين من مختلف أنحاء العالم للمشاركة فيه[544]. ظلت فلسطين والدعوة للجهاد من الأبعاد الثورية الهامة في الخطاب الأيديولوجي الرسمي بالرغم من انفصام عرى العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية وكثير من المبادئ الأيديولوجية الثورية مثل تصدير الثورة وغيرها، **فالحل النهائي لمشكلة الفلسطينيين برأي صناع القرار السياسي في إيران يكمن في الجهاد الكامل ضد العدو الصهيوني، وعدم التسليم بجدوى النهج السلمي وقدرة الاتفاقيات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق.** لذلك عارضت إيران عمليات التسوية وكان رد فعلها

سلبياً على اتفاقيات أوسلو عام 1993 لأنها ترعى من قبل الدولة الحامية "**الإسرائيل**". وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حسب الرؤية الإيرانية. استمرت إيران في عدم الثقة في النهج السلمي وقدرة الاتفاقيات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الإيراني الأسبق كمال خرازي في 10/10/2000 أن "السلام مع إسرائيل ليس إلا سراباً" [545]. بل كان أسلوب المواجهة العسكرية عن طريق استخدام (الوكيل **Proxy**) هو المعتمد لديها وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله في لبنان ابرز دليل على ذلك.

ب. سياسة المجال الحيوي الإيراني في فلسطين:

تقوم سياسة المجال الحيوي الإيراني في فلسطين المحتلة على تطبيق نظرية الاحتواء الأمريكية. من أجل النفاذ إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، إذ يشكل موقعها الجغرافي – الاستراتيجي أهمية خاصة في الاستراتيجية الإيرانية من حيث:

- **موقعهما الجغرافي – الاستراتيجي** المتاخم لحدود الكيان **"الإسرائيلي"**.
- **موقعهما الجغرافي – الاستراتيجي** على الساحل الشرقي على البحر المتوسط والبحر الميت.
- **موقعهما الجغرافي – الاستراتيجي** المجاور لدول الطوق الجغرافي العربي حول "**إسرائيل**" (مصر والأردن).

لذلك تحاول إيران:

1- استقطاب القوى الفاعلة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وإبعادها عن ما يسمى ب. (محور الاعتدال العربي وهي: (الأردن، مصر، السعودية)، من أجل عرقلة عملية التسوية الفلسطينية - "الإسرائيلية".

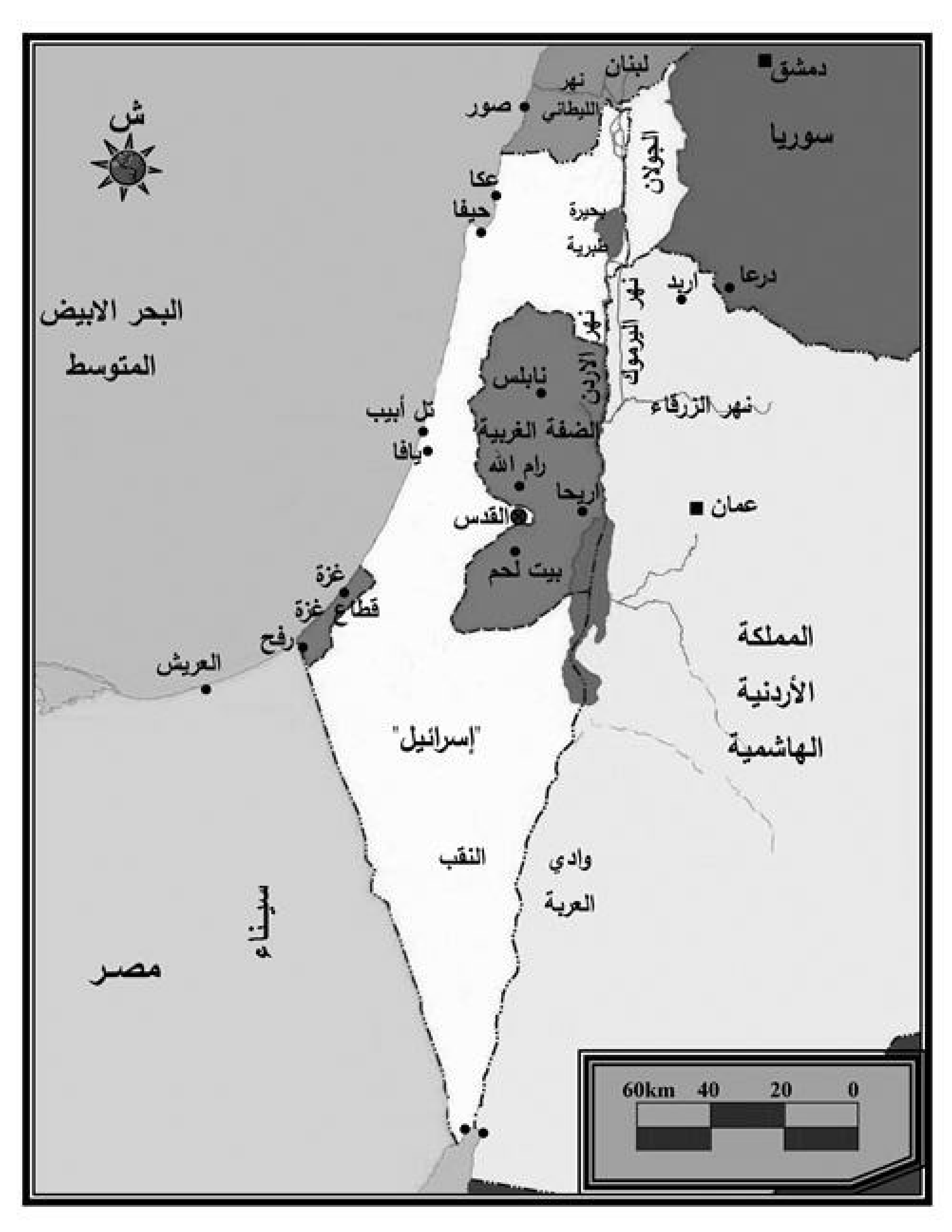
2- اتخاذ ذلك النطاق الجيوبولتيكي كمنطقة مجال حيوي لاستكمال التطويق الجيبولتيكي حول "إسرائيل". واستخدامه كوسيلة ضغط ومساومة مع "إسرائيل" والولايات

المتحدة الأمريكية متى ما شعرت أن أمنها القومي وبرنامجها النووي في خطر.

3- محاولة الحصول على موطئ قدم لها على الساحل الفلسطيني المطل على البحر المتوسط عبر طرف فلسطيني ينوب عنها. خريطة (46).

خريطة (46)

الموقع الجغرافي - الاستراتيجي للضفة الغربية وقطاع غزة



المصدر: ماجد حمود، الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي، دار الرضوان، حلب، 2003، ص 31.

وبمراجعة دقيقة لنظرية الاحتواء الاستراتيجية المعروفة في تحليل الصراعات الدولية، نجد أن إيران سعت إلى تطبيق النظرية في الساحة الفلسطينية أيضاً. **إذ يمثل النطاق الجغرافي لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية) أهمية بالغة في استراتيجية إيران المعروفة وهي اعتماد الدفاع من الأطراف لإرباك القوى المعادية من خارج جغرافيتها وكما حاصل في الجنوب اللبناني.**

فقد منح اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و"**إسرائيل**" الفرصة لإيران للتقرب والتنسيق من الفصائل الفلسطينية المقاومة للاحتلال والرافضة لاتفاق أوسلو. من خلال تنشيط مكتب حركات التحرر وإعداد الخطط للاتصال بين مسؤولي المكتب والفصائل الفلسطينية الرافضة للتسوية كحركتي الجهاد الإسلامي وحماس والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[546]. وليس بمقدار احد تجاهل الدعم الذي قدمته إيران لهذه الفصائل المسلحة – عن طريق تقديم الدعم المالي – في مقابل الإفادة من المزية الاستراتيجية التي تشكلها تلك الفصائل، **فإيران بمجرد أن تصبح داعماً أساسياً لحركات المقاومة فهذا يعطيها وضعاً تفاوضياً وإقليمياً متقدماً في مختلف الملفات ذات الصلة بها، دون أن تكون مضطرة إلى إلزام فصائل المقاومة التي تتلقى الدعم المالي والمعنوي بأية أجندة سياسية عامة أو تفصيلية.**

المبحث الثالث
الدائرة الأفريقية الشرق أوسطية

أولاً: مصر

لا تعد كل من **مصر وإيران** مجرد قوتين إقليميتين على الساحة الجغرافية السياسية بل هما أيضا محوران جغرافيان سياسيان تكتسب أوضاعهما الداخلية أهميه حاسمه يتوقف عليها مصير المنطقة. **وكل منها قوه ذات طموحات إقليميه ومجالات حيوية تريد الحصول عليها**، لذلك فإن **التوجه الجغرافي السياسي لكليهما** على الأقل منذ ثمانينات القرن الماضي بسبب التغيرات الداخلية التي حصلت فيها **تسبب بحدوث صراع على المجالات الحيوية في الإقليم وصراع على قيادة الإقليم.**

ويرى مهندس السياسة الخارجية التركية **احمد داود أو غلو** إن كل من **مصر وإيران** إلى جانب **تركيا** تشكل **مثلث حساس** أسهم في تحقيق **التوازن الاستراتيجي** في فترات وعدم التوازن (اختلال) لجيوسياسية الشرق الأوسط **وأن دول هذا المثلث الحساس تتحكم بزمان التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط نظرا لما تتمتع به من إمكانيات جغرافية – اقتصادية – عسكرية – حضارية**[*]. خريطة (47).

كما يؤكد **زبجينيو برجينسكي** هذا التصور الاستراتيجي، بيد أنه يرى أن التوجه الجغرافي السياسي لدول المثلث في المستقبل يظل في علم الغيب ويعلل ذلك، أن الأمر مرهون بما يستجد في أوضاعها الداخلية[547][547]. وهو ما حصل بالفعل من تغيير في بنية النظام المصري جراء ثورة 25 يناير 2011.

نظراً لما تتمتع به مصر من ثقل جغرافي – بشري – سياسي – عسكري – حضاري، علاوة على كونها تعد منافساً ونداً لإيران في الإقليم الشرق – أوسطي، سيتناول البحث هنا ضمن إطار تحليلي جغرافي – سياسي المحاور الآتية.

المحور الأول: المعطيات الجيوستراتيجة لمصر وإثرها في قوتها في الشرق الأوسط

تمثل مصر أهمية جيوستراتيجية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط بسبب ثقلها البشري والثقافي والحضاري والتاريخي والسياسي، فضلاً عن موقعها الجيوبولتيكي المهم وإطلالتها على البحر المتوسط في حوضه الجنوبي وعلى البحر الأحمر، وامتلاكها لواحدة من أهم خطوط الملاحة العالمية بين

أسيا وأفريقيا وأوروبا.

ويصف **جمال حمدان** تلك الأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها مصر في كتابه "شخصية مصر" بالقول "أنها بجسمها النهري قوة بر، ولكنها بسواحلها قوة بحر، وتضع بذلك قدماً في الأرض وقدماً في الماء. وهي بجسمها النحيل تبدو مخلوقاً اقل من قوي، ولكنها برسالتها التاريخية الطموح تحمل رأساً أكثر من ضخم. وهي بموقعها على خط التقسيم التاريخي بين الشرق والغرب تقع في الأول ولكنها تواجه الثاني وتكاد تراه عبر المتوسط كما تمد يداً نحو الشمال وأخرى نحو الجنوب. وهي توشك بعد هذا كله أن تكون مركزاً مشتركاً لثلاث دوائر مختلفة بحيث سارت مجمعاً لعوامل شتى، **فهي قلب العالم العربي، وواسطة العالم الإسلامي، وحجر الزاوية في العالم الأفريقي..**" [548].

خريطة (47)

(المثلث الاستراتيجي) قوى التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 2010، ص 65.

وإذا أخذنا المعطيات الجيوستراتيجية التي تتمتع بها مصر من ناحية أخرى، لأدركنا مدى أهميتها في المنظومة الشرق – أوسطية. إذ تعد مصر في مقدمة دول المنطقة من حيث **(القوة العسكرية)**، لامتلاكها الحجم السكاني الذي سخرته في بناء قوتها العسكرية، إضافة إلى امتلاكها الخبرة القتالية نتيجة الحروب التي خاضتها ضد العدو الصهيوني وآخرها حرب 1973 التي حقق فيها الجيش المصري أعظم إنجاز عسكري في العصر الحديث في عبوره خط بارليف. أما فيما يتعلق **(بقدراتها النووية)** فيلاحظ أن مصر لا تفصح عن قدراتها النووية على الرغم من أنها بدأت منذ عام 1957 برنامجاً نووياً سلمياً، أما فيما يخص **(الأسلحة الكيماوية)** فهي أسلحة مزعومة وإذا ما وجدت ف تتمثل في المخزون الاحتياطي من مادة السارين والخردل ويذكر أن مصر من بين الدول غير الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية. أما فيما يخص **(الأسلحة البايولوجية)** فلا تفاصيل متوافرة وليست مصر طرف في أي معاهدة تشمل تلك الأسلحة[549]. ويظهر الجدول أدناه القدرات العسكرية التقليدية المصرية لعام 2009.

الجدول (50)

القدرات العسكرية التقليدية لدولة مصر لعام 2009

عدد القوات العاملة	**400 ألف**	**أنظمة صاروخية مضادة للألغام**	**عدد غير معروف**
دبابات القتال الرئيسية	3815	صواريخ أرض/أرض البالستية	48
دبابات أخرى	900	أنظمة صواريخ أرض أرض	1450
عربات الجنود المجنزرة	2920	أنظمة صواريخ أرض ارض أخرى	874
عربات الجنود الخفيفة	2920	أنظمة صواريخ مضادة للدبابات ذاتية الحركة	1300
سلاح المدفعية		أنظمة صواريخ مضادة للدبابات موجهة	8980
مدفعية مقطورة	971	صواريخ مضادة للدبابات محمولة جواً	4800
مدفعية ذاتية الحركة	462	غواصات وكاسحات ألغام وطوربيدات وفرقاطات وقوارب سريعة	220

راجمات صواريخ متعددة	356	مروحيات للقتال البحري	24
مدافع عديمة الارتداد	520	طائرات هيليكوبتر مضادة للغواصات	24
مدافع دفاع جوي	476	طائرات مقاتلة من نوع F-7، F-6، FT-7، FT-6، F-16C/D، Block40	532

الجدول: التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2007–2008، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2008، ص 32.

أما فيما يتعلق **(بقدراتها الاقتصادية)** فيلاحظ أنها اتجهت إلى تبني تدريجي لنظام اقتصاد السوق، وانطلقت ببرنامج إصلاح اقتصادي في تسعينات القرن الماضي. إذ جاءت حزمة الاتفاق بين مصر ودول نادي باريس والولايات المتحدة الأمريكية، وإسقاط الدين لدول الخليج العربي، وللولايات المتحدة، وخفض باقي الدين بنسبة 50% مقابل إجراءات اقتصادية تتعلق بالإصلاح تتبعها مصر [550].

المحور الثاني: ملامح دور مصر الإقليمي في الشرق الأوسط

مثلت مصر خلال المدة بين خمسينات ومنتصف سبعينات القرن الماضي دور الزعيم للعالم العربي، بكل ما يحمله ذلك العالم من تناقضات في الاتجاه والارتباطات*، وشكل نظام الحكم. لكنها اتجهت بعد ذلك وصولاً إلى نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى التركيز على الوضع الداخلي، وإلى التأكيد على العلاقة مع الولايات المتحدة. ومنذ بدايات القرن الحالي اتجهت إلى التماس مشاركة اكبر في التفاعلات الإقليمية، **وتأكيد دورها القيادي في العالم العربي** ووسعت علاقاتها مع تركيا، ومارست أدواراً إقليمية **(كوسيط في الغالب)** في علاقات الصراع العربي – الإسرائيلي. بمعنى أن صانع القرار المصري يدرك أن لمصر دوراً إقليمياً، لا يتوجب الإخلال به وتركه. **أن من ابرز ملامح دور مصر الإقليمي التاريخي، هو الآتي:**

1. سعة مجالات الحركة الإقليمية: فمصر من **الناحية الجغرافية** ترتبط بإقليمين حضاريين لكل منهما ميراث عن الآخر، شمال أفريقيا وحوض النيل، ألا أنها ترتبط سياسياً بمنطقة الشرق الأوسط، الذي جرى ويجري إدماجها فيه، حيث النظر إلى إعادة تعريف رابطة اللغة والدين والمذهب والمصالح في المنطقة. قابل هذا الارتباط الواسع قناعات مصرية داخلية، وإقليمية – عربية، أن لمصر أدوار ينبغي أن تشغلها وتفاعلات ينبغي أن تؤديها عسكرية وثقافية واقتصادية.

2. التنافس على قيادة الإقليم: بعد أن كان لمصر القيادة والزعامة في محيطها الإقليمي والذي استمر لعقود زمنية طويلة، صارت تجابه بقوى إقليمية منافسة لها تحاول انتزاع القيادة والزعامة منها، بسبب ما طرأ من تحول في متطلبات أداء الدور من العناصر التقليدية **(الموقع، عدد السكان، حجم القوات المسلحة..)**، إلى سلطة المال والتكنولوجيا والاعتبارات الروحية. وهذا ما ولد قوى جديدة تؤدي عن رغبة وفعل أدواراً نافست مصر، وأهمها **السعودية**، وقوى في مستويات اقل نسبياً مثل **قطر**، ناهيك بالطبع عن **إيران وتركيا و"إسرائيل"**[551][551].

3. تامين مصالح مصر الإقليمية: وتشمل هذه بيئة دوائر المصالح الجيوبولتيكية المصرية في منطقة الشرق الأوسط وهذا ما أشار إليه الرئيس المصري السابق في خطابه في 3/12/2007 في نهاية أعمال مؤتمر الحزب الوطني حيث حدد وفي عبارات محددة أمن مصر الخارجي في الدفاع عن أرض مصر والحفاظ على سيادتها واستقلال إرادتها والحفاظ على استقرارها وأمان مواطنيها. وأمن الطاقة وامن المياه وامن الغذاء فضلاً عن ارتباطه بأمن مجموعة من الأقاليم المباشرة المحيطة به. ثم فرق بين **نوعين من الجوار الجغرافي** هما: **جوار جغرافي مباشر** متمثل في ليبيا والسودان وفلسطين والسعودية والأردن، **وجوار جغرافي استراتيجي** متمثل في تركيا ودول الخليج العربـي واليمن والصومال. و"أن امن مصر القومي جزء لا يتجزأ من امن المنطقة الخليج والبحر الأحمر والمتوسط والشرق الأوسط وهو في كل إبعاده وجوانبه يمثل أولوية قصوى وخطاً أحمر لا أسمح لأحد أبداً أن يتجاوزه"[552].

فيما يخص الجوار الجغرافي الاستراتيجي مع الخليج العربـي: فان الخليج العربـي يعد دائرة فرعية واحدة في سياسة مصر الإقليمية ويدخل في حزمة مترابطة من القضايا أبرزها **(الأمن، اليد العاملة المصرية، الاستثمارات الخارجية في مصر، ضمان تدفق النفط الخليجي عبر قناة السويس وتحصيل إيرادات عن مروره).**

لذا تكتسب دول الخليج أهميتها بالنسبة إلى مصر في هذا الشأن من واقع تأثير القضايا أعلاه على واقع القدرات المصرية أو مكانة مصر الإقليمية، حيث لدول الخليج إمكانات مؤثرة في الإطارين العربـي والإسلامي. كما تكتسب مصر أيضاً أهمية خاصة لدول الخليج العربية لدورها الريادي في تحديد مسار وإيقاع العمل العربـي المشترك والعلاقات الثنائية على حد سواء[553].

وفيما يتعلق بالجوار الجغرافي المباشر مع السودان، تبرز قضية المياه بصورة أساسية،

فالسودان يمثل عمقاً استراتيجياً للأمن القومي المصري سواء على المستوى الجغرافي أم البشري، أما العلاقة التي تقام مع أي كيان فلسطيني **لها تأثيرها من الناحية الجغرافية،** فالأحداث التي تمر بها الأراضي الفلسطينية تؤثر على الأمن القومي المصري، وبالتالي مصر يهمها وجود حكومة فلسطينية موحدة قوية يدعمها الشعب الفلسطيني[554].

4. العلاقات مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى: تسلم مصر منذ سبعينات القرن الماضي أن الولايات المتحدة تمتلك معظم أوراق التفاعلات الإقليمية لكنها في المقابل استطاعت أن توسع من مكانتها في اعتبارات الاستراتيجية الأمريكية، بحيث لم تعد مجرد رقم في عدد حلفاء الولايات المتحدة، وإنما استطاعت أن تحصل على مكانة خاصة وتحديداً في مجال القضية الفلسطينية، وأعادت صياغة خريطة المنطقة على خلفية أداؤها في حربي الخليج الثانية والثالثة[555].

المحور الثالث: جيوبولتيكية الصراع والتعاون المصري/الإيراني

سبقت الإشارة، إن مصر وإيران دولتان ذات تأثير إقليمي، لكل منهما أهدافها ورؤيتها الخاصة لتحقيق مصالحها. وعلى هذا الأساس تدرك كلا الدولتين إن إحداها منافسة للأخرى. **إذ تنظر إيران إلى مصر كقوة جيوبولتيكية منافسة لها، وعائقاً أمام الوصول إلى مجالها الحيوي، فيما تنظر مصر إلى إيران أنها دولة منافسة لها في الزعامة والطموح. على المناطق الحيوية في أفريقيا والشرق الأوسط عموماً، وتبدو مصر بقوتها الإقليمية الناعمة والخشنة، منافساً قوياً لإيران وتركيا و"إسرائيل" في تطبيقات المجال الحيوي الاقتصادي – الأمني – امتداد الأذرع نحو مناطق الوهن الجيوبولتيكي الشرق أوسطي،** وفقاً لهذه الرؤيا فالاستراتيجية الإيرانية وصناع القرار فيها، تعمل ووفقاً لمصالح وإمكانية استخدام فن الممكن للوصول إلى الأهداف، **وتسعى إيران الآن لخلق تعاون إيراني – مصري في الشرق الأوسط،** وهذا يعني من وجه نظر الاستراتيجية الغربية و"الإسرائيلية" والتركية **خلق كماشة (خانقة)** يصعب اختراقها، وأن المثلث آنف الذكر **(المثلث الإقليمي الاستراتيجي في الشرق الأوسط)** المكون من (مصر – إيران – تركيا) – **لا يمكن للقوى الخارجية أن تتجاهل في آن واحد دولتين من هذه الدول (في حالة تحالف)** إذ أن ذلك سيؤسس مصدر تهديد خطير على المشاريع الشرق أوسطية "الإسرائيلية" والغربية. إن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وضعت لهذا المثلث شبكة من العلاقات المتداخلة مع المثلث الداخلي (العراق – سوريا – السعودية) فضلاً عن المثلث الآخر المهمل رغم أهميته وهو (الأردن – لبنان – فلسطين) والذي يشكل محور

مجابهة مع "إسرائيل" وهذا المثلث يتأثر بالمثلثين الأخريين. ويمكن الاستنتاج إلى أن هدف الاستراتيجية الإيرانية خلال الفترة المنصرفة خاصة بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" بالآتي:

1- **تطويق وتحييد الدور الجغرافي السياسي المصري في المناطق المتنافس عليها جيوبولتيكياً في أفريقيا.**
2- **تطويق وتحييد الدور الجغرافي السياسي المصري في دول الخليج العربي.**
3- **تطويق وتحييد الدور الجغرافي السياسي المصري في دول المشرق العربي.**

1. تطويق وتحييد الدور الجغرافي السياسي المصري في المناطق المتنافس عليها جيوبولتيكياً في أفريقيا

لا أحد يجادل ما توليه مصر من اهتمام لأفريقيا. فهي أفريقية أو لاً وطامحة لدور إقليمي ريادي فيها. وأدركت مصر أن التغلغل أفريقيا من الممكن أن يؤمن حدودها دفاعاً عن نفسها وتحقيقا لأمنها، لا سيما وان (العذر) موجودة **مياه النيل. فالنيل عامل جيوبولتيكي حاسم**، وكذا الأمر بالنسبة **للبحر الأحمر**، وإن النهر والبحر يحتويان على عوامل تؤثر وصراعات مقلقة للبلدان المطلة عليهما ومنها مصر[556]. **لذا سعت إيران إلى أفريقيا عمق مصر ومجالها الحيوي لتشيعها ساحات تأثير أمام فعلها فضلاً على ما مثله الفعل الإيراني من تأثير غير مباشر داخل مصر.**

والغرض الإيراني وراء الاندفاع نحو أفريقيا هو: استفزاز الفعل الجغرافي –السياسي المصري لكي ينتفض قسراً من المنطقة الخليجية. **فهدفها**: –

- منع مصر من طرح نموذجها الغربي كبديل عن طرح الفعل الإسلامي.
- إعاقة أي ضمان مصري لدول الخليج أمام **الفعل الجغرافي – السياسي الإيراني**. تحسباً لإعاقة أي وجود مصري في الخليج.
- خلق توتر لمصر في **البحر الأحمر** يكون مدعاة لثقل دولي. وهذا يعني إشغال لمصر في حرمها. فإيران تسعى إلى تأزيم البحر الأحمر عندما ترى أنها خنقت خليجياً. يؤشر ذلك مليا، تصريح رئيس هيئة تشخيص مصلحة النظام الإيراني: "إذا أوقفت سفننا في قناة السويس سنستخدم عقوبة القصاص وتوقف السفن في مضيق هرمز[557].

لذا فإيران معنية بتطويقه بمثابة عصا الساحر الذي يدفعها لأفريقيا فهي عندما تتحكم في

مداخل وشواطئ تحصل منها فعلا مدبراً. فقد سعت إلى التغلغل في شواطئه لذا عملت على إقامة علاقات متميزة مع السودان واريتريا. فوجودها في البحر الأحمر يمثل مفتاحا للتدخل في أفريقيا **بينما ترى مصر أن البحر الأحمر حرماً عربياً ينبغي أن يكون بعيداً عن التأزم وأنه لا توجد أية مسوغات تعطي أية قوة أجنبية فرصة الدخول إليه بأساطيلها سواء باستخدام الموانئ**. والدول المطلة عليه ثم للبقاء خصوصاً أن **البحر الأحمر** يتمتع بثقل اقتصادي كبير كونه البعد الثاني لتصدير النفط العربي[558]. وقد لازم الفعل الإيراني توجهه نحو المناطق الاستراتيجية التي تحكم لها الدور مستخدماً شتى أساليب التغلغل فيها. الأمر الذي حتم على إيران تعميق فعلها توسلا بما يمثله من بعد أيدولوجي فسعت إلى استغلال الجاليات المسلمة والعمل على توسيع تنظيمات لتهيئة فرصة مناسبة للانطلاق. وقد كان أحد وجوه هذا الانطلاق. رداً لفعل مصري وانشغالاً له أفريقيا. فقد وسعت إيران تصورها لمثل هذا الأمر بشتى الوسائل منها استخدام رصيد قريب للمشاغلة. **ليبيا** إبان فترة الحرب الإيرانية – العراقية. **والسودان** إبان أزمة الخليج وما بعدها **لكي تصور لمصر أنها مطوقة أفريقيا بفعل الوجود الإيراني**[559]. وهكذا تبدو إيران ندا لمصر في إقليمها كما هو عليه الحال طرح مصر نفسها خليجياً ندا لإيران فالفعل المتقابل اكتسب تهديداً مقابلاً ومشتركاً.

2. تطويق وتحييد الدور الجغرافي السياسي المصري في دول الخليج العربي

تعد منطقة الخليج العربي مجالا حيوياً بالغ الأهمية لمصر. بيد أن هناك نوعان من التباين في المنظور الاستراتيجي لكل من مصر وإيران تجاه المنطقة والترتيبات الأمنية لها[560]. **فالقاهرة تعتبرها امتداداً للأمن القومي المصري، ليس باعتبارها التزاماً عربياً فقط، بل لوجود مصالح أمنية واقتصادية**[561]. كما أن وزن مصر الجغرافي والديمغرافي يجعلها أساس أية استراتيجية للتوازن في الشرق الأوسط وعلى الرغم من أن هذا الأمر يتوقف على امتلاك مصر للقوة الناهضة والسياسة البعيدة المدى التي تنص على الاستعداد الدائم للعمل. فإن هذا الأمر يتطلب الوصول إلى **القلب أو العمق** والقدرة على خلق الاندماج بين رؤيتها وما تستلزمه حالة الدفاع عن ذلك **العمق** ولم تمنعها في سبيل ذلك أزمتها الاقتصادية المستديمة. وفعلاً وجدت مصر إن فعلها **الجغرافي – السياسي** هذا ينبغي أن يوجه بداءة نحو الخليج العربي الذي أثبتت الحرب العراقية الإيرانية وأزمة الكويت ضعف مناعته الإقليمية وان هذا **الحيز الجغرافي يمثل البقعة الأصلح لتطبيق فرضيات دورها**

الجيوبولتيكي[562]. فجاءت حرب الخليج الثانية لتتيح لمصر الدور الذي تبحث عنه. فقد أسست لها حرب الخليج الثانية تواجد عسكري وفق ما سمي ب. **(إعلان دمشق)**. وترى دول الخليج التي تربطها مع مصر علاقات قوية انه لا يمكن إجراء ترتيبات أمنية أو سياسية بدون مصر والتشاور معها. فمصر دفعت ثمن موقفها من أزمة الكويت دماء وخلافات عربية وإسلامية وهي تريد أن لا تذهب ذلك مجاناً[563]. **بينما إيران لا تود أن تعترف بالوجود والمصالح المصرية في هذه المنطقة الحيوية ويصل الأمر بها إلى أنها لا ترى أي حق لمصر في المشاركة في أي ترتيبات أمنية تتعلق بالمنطقة**[564]. حيث يرى صناع القرار الإيراني إن الشرق الأوسط يتشكل من أقاليم جيوسياسية منفصلة، وان أي مشروع حول أمن الخليج لا تصنعه إيران أو لا تشترك في وضعه على الأقل هو مشروع فاشل، لأنه يتجاهل دولة خليجية لها أكثر من نصف السواحل المطلة على الخليج، ومياهها الإقليمية في الخليج أوسع من سائر الدول الخليجية، وتتحكم في مضيق هرمز الذي يعتبر المنفذ الوحيد للخليج في المحيط. وأن الافتراض المسلم به مسبقاً والخاص بزعامة مصر الدائمة للوطن العربي والذي يمنح الشرعية لتواجد عسكري دائم لمصر في الخليج **مرفوض**[565]. **ومن هنا وجب وفق الرؤية الإيرانية تحجيم وتطويق دور مصر الجيوبولتيكي خليجياً** ذلك لأنها **ترى نفسها الأحق بين الأنداد في السيطرة على موقع ومورد**[566]. وبالتالي ترفض أية ترتيبات أمنية بالخليج لا تكون طرفا فيها. خصوصاً أن وجود مصر جاء بعد أن حسبت إيران إن انتهاء حربها مع العراق سوف يؤسس لها خروجها من العزلة ويكسبها أصدقاء إقليميين ودوليين مما سمح لها بدور أساسي في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً. على الرغم أن **(إعلان دمشق)** أصابه الوهن بسبب عدم توفر الإجماع له، علاوة على السعي الإيراني للمشاركة في الترتيبات الأمنية التي أقرها الإعلان. عندها أصرت مصر على موقفها الداعي إلى إبعاد إيران عن أي مشاريع إقليمية، لأنها تقود المنطقة إلى الانفجار. لذا فهي معنية بإحياء بيان دمشق وتحويله إلى برنامج واضح ومحدد له آلياته الفاعلة. وقد عولت مصر عبر هذا الإصرار لرؤيتها المتمثلة بضرورة بناء بنية أمنية شرق أوسطية جديدة مغنية بخلق حالة من إشغال فجوة في الأمن العربي. وعذرها في ذلك أن النظام الإقليمي العربي لم يقدم أي ضمانات حقيقية لإحياء الأمن المفقود نتيجة لازمة الكويت[567].

3. تطويق وتحييد الدور الجغرافي السياسي المصري في دول المشرق العربي

تمثلت هذه السياسة بقيام إيران بتفكيك التحالفات والمحاور القديمة في المنطقة وإعادة تشكيلها من جديد، ليسهل لها تطويق **الفعل الجغرافي – السياسي** المصري في حرمها الإقليمي من ناحية، والضغط عليها ليسهل اختراقها وتطويعها من ناحية أخرى. فبعد أن كانت خريطة التحالفات السياسية في المنطقة تتمثل في المحور **الجغرافي – السياسي المصري – السعودي – السوري**، نجحت السياسة الإيرانية بإخراج سوريا من هذا المحور. **لتشكيل محور جغرافي – سياسي جديد يجمع كل من إيران وسوريا وحزب الله اللبناني**، ليطوق الفعل الجغرافي – **السياسي المصري في القضايا الاستراتيجية في المشرق العربي وليقف بالضد لمحور مصر والسعودية والأردن.** يتتبع مجريات السياسة الخارجية المصرية في المشرق العربي يتبدى تراجع فاعليتها مقابل فاعلية واضحة للسياسة الخارجية الإيرانية.

ثانياً: السودان:

أ. جيوبولتيكيا السودان وأهميته في جغرافيا السياسة الإيرانية

أسس النطاق الجيوبولتيكي للسودان على البحر الأحمر وجواره جمهورية مصر العربية، وباقي دول أفريقيا، أهمية استثنائية لإيران، **كمرتكز جيوبولتيكي ونقطة وثوب وانطلاق لإيجاد موطئ قدم لها على الحدود الجنوبية لمصر، وعلى شواطئ البحر الأحمر وباقي دول أفريقيا المجاورة للحوز الجغرافي للسودان.** لذلك أدرك صناع القرار السياسي الإيراني منذ استقلال السودان عام 1954 إن عليهم استغلال ذلك النطاق الجيوبولتيكي للانطلاق إلى مجالات حيوية مهمة أخرى لإيران. أقدمت إيران على تنفيذ أول خطوة لها في هذه السياسة في مرحلة السبعينات من القرن الماضي وذلك عندما بدأت تعد نفسها آنذاك لملء ما سمي بالفراغ الذي سوف ينشأ بانسحاب بريطانيا من شرق السويس. **عندها أخذت إيران ترنو إلى أفق إقليمية أبعد، إلى أفريقيا الشرقية، التي يشكل السودان واحدة من نقاط الارتكاز الأهم فيها.** وقد ساعدت المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على بلورة هذه السياسة. التي اقترن بها العمل على توسيع النفوذ الإيراني من جانب ومحاربة المد الشيوعي المتصاعد – يومذاك – في أفريقيا من جانب آخر [568]. وهو المد الذي تمثل في انتصار الانقلاب المتشح بالشيوعية في أثيوبيا عام 1974 وتبني الصومال للماركسية اللينينية وما تركه هذان المتغيران الخطيران من تداعيات على شرقي أفريقيا والبحر الأحمر. **وفي سبيل تثبيت ركائز وجودها في ذلك**

النطاق الجيوبولتيكي المهم استخدمت إيران مختلف الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

تعد **الوسيلة الاقتصادية** أولى الوسائل التي اعتمدتها إيران حيث أقدمت على دعم مشروع السوق المشتركة الذي ظهر حينها تحت أسم منظمة التعاون الأفريقي، عام 1974، حيث قامت بتقديم مساعدات اقتصادية لبعض الدول الأفريقية الواقعة على المحيط الهندي أو القريبة منه، **وقد كان السودان من بين الدول التي تلقت مثل هذه المساعدات**[569]. بعد عام 1979 م، بقي صناع القرار السياسي الإيراني الجدد يعدون السودان مرتكزاً جيوبولتيكياً مهماً **لتحقيق سياسة المجال الحيوي**. بيد أن وسائل تحقيق ذلك قد تعددت. ففي بداية الثمانينيات **اعتمدت إيران وسيلتين:-**

الأولى: إيجاد نظام حكم داعم لاستراتيجيتها ومشابه لنظامها السياسي عبر تصدير ثورتها. على الرغم من أن إيران لم تجهر علنا بهذا الهدف أو الوسيلة، ألا أن أحد التقارير المنشورة من قبل مركز الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية يؤكد ما أشارت إليه الدراسة، إذ يؤكد نص التقرير الآتي: "إن علينا استغلال الأزمة الاقتصادية التي تعيشها مصر والأردن وتركيا وباكستان والسودان، لتحويلها إلى ثورة سياسية واجتماعية ضد الأنظمة الحاكمة في هذه الدول" كما يكشف تقرير القائم بالأعمال الإيراني في الخرطوم في شهر شباط عام 1986 إلى وزير الخارجية الإيرانية يوصي فيه بزيادة ميزانية البعثة الدبلوماسية الإيرانية في الخرطوم كيما تواجه احتياجات الذين يرتبطون بالسفارة الإيرانية ويلزمهم الدعم المالي استعداداً لمواجهة التيارات القومية في السودان[570].

الثانية: دعم القوى المطالبة بالانفصال في جنوب السودان ماديا وعسكرياً؛ لتحقيق هدفين في آن واحد، **أولها**، أن سوداناً مجزءاً – ضعيفاً يوفر لها سبل الاختراق، **وثانيها**، كيما تكون أكثر قربا من **الناحية الجغرافية** من الدول الأفريقية الأخرى وهي: **(كينيا – أوغنده – زائير – أفريقيا الوسطى)** [571]. **بيد أن فشل هذه السياسة***، أدت إلى عودة إيران لاستخدام **الاقتصاد والدبلوماسية** من أجل عودتها إلى السودان من جديد؛ إذ شهدت العلاقات بين الدولتين منذ عام 1991 تعاوناً ملحوظاً شمل مجالات دفاعية وأمنية، وإنشاء مكتب لوزارة جهاد البناء الإيراني في الخرطوم، بالإضافة إلى فتح قنصلية إيرانية في بور السودان على البحر الأحمر[572][572]. كما أسهمت **(المعاناة الاقتصادية التي يعيشها السودان*)** في اختراق الجبهة الداخلية السودانية وتثبيت ركائز التأثير الإيراني فيه، **علاوة على الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة ضد كل من السودان وإيران،**

بحجة رعايتهما لما يسمى ب. الإرهاب" وانتهاكات حقوق الإنسان مما استلزم توثيق التعاون بينهما. وبلغت العلاقات ذروتها في عهد الرئيس نجاد، إذ شهدت فترة رئاسة نجاد توقيع عدة اتفاقيات في المجالات التجارية والصناعية والتدريبية والعلمية والدفاعية. حتى وصل الأمر بإيران إلى أن تعد قوة واقتدار السودان على إنها قوة واقتدار لإيران[573][573][573].

ب. أهداف السياسة الإيرانية في السودان

تتلخص أهداف الاستراتيجية الإيرانية في السودان وأفريقيا بالآتي:

1- **محاولة التأثير في جيوبولتيكية البحر الأحمر.**
2- **فك نطاق العزلة الإقليمية.**
3- **اتخاذ السودان منطقة ارتكاز جيوبولتيكي باتجاه شمال وشرق أفريقيا.**

1. محاولة التأثير في جيوبولتيكية البحر الأحمر

من الطبيعي أن تبحث إيران عبر تطوير علاقاتها مع السودان إيجاد موطئ قدم لها على شواطئ البحر الأحمر لما يمثله من أهمية جيو – استراتيجية لها لكي تصبح قريبة من قطاع غزة وسيناء وميناء إيلات، من اجل تحقيق أهداف سياسية لها في هذه المناطق، **علاوة على رغبتها في التحكم بمسارات نقل مصادر الطاقة الرئيسة بدءا من (الخليج مروراً ب. خليج عمان – بحر العرب – خليج عدن – مضيق باب المندب – البحر الأحمر – قناة السويس – البحر المتوسط)** بينما تحاول إيران السيطرة على المدخل أو الخانق الجنوبي للبحر الأحمر من خلال استمرار وجودها العسكري في ميناء عصب الاريتيري، فأن محاولات النفاذ إلى شواطئ البحر الأحمر عبر البوابة الأفريقية ومنها السودان تعود إلى سنوات الحكم البهلوي بحجة محاربة المد الشيوعي في أفريقيا وفي هذا السياق عبر رئيس الدولة الإيراني آنذاك: أن إيران لا تستطيع أن تتهاون وهي ترى الخطر الشيوعي ينفذ إلى أفريقيا من ثلاث محاور **الأول** يأتي ليبيا في طريقه إلى تشاد والسودان الصومال ويستهدف البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، **والمحور الثاني** يستهدف الربط بواسطة البر بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، **والمحور الثالث** يقطع القارة الأفريقية إلى قسمين على مستوى أنغولا وموزمبيق[574].

وفي إطار تلك الرؤية الإيرانية التي اتبعها الشاه لتوسيع نطاق الحركة الإيرانية من الخليج إلى

أفريقيا استخدمت إيران تقديم مساعدات اقتصادية لبعض الدول الواقعة على البحر الأحمر والمحيط الهندي أو القريبة منه وكان السودان من بين الدول التي تلقت هذه المساعدات وكما أشارت الدراسة لذلك سابقاً. وبعد عام 1979 استمرت سياسة تقديم المساعدات الاقتصادية نحو الدول ذاتها ومنها دولتي **السودان واريتيريا** لامتلاكهما سواحل على هذا الممر البحري الحيوي من أجل تعزيز وجودها العسكري فيه. كما هي الحال في بعض الجزر الارتيرية وغيرها واستخدامها كمراكز تدريب وتجنيد للعناصر التي تم استخدامها في منطقة صعدة اليمنية[575]. كما أن ذلك التوجه من قبل إيران يتم دعمه بالغواصات والقطع البحرية الأخرى التي أصبحت تجوب مياه البحر الأحمر من شماله إلى جنوبه **واتضحت ملامح هذه الاستراتيجية الإيرانية الخطيرة منذ شهر شباط من العام 2011م، بعد سقوط أنظمة تونس ومصر وليبيا، حيث بادرت إيران إلى اتخاذ خطوة استراتيجية تمثلت في توسيع انتشارها البحري – العسكري باتجاه خليج عدن، البحر الأحمر، ومن هناك، عبر قناة السويس إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط هذه الخطوة الاستراتيجية برأي الدراسة لم تكن لتتم لولا التفاهم الإيراني – السوداني – الاريتيري. على الرغم من تقسيم دولة السودان إلى قسمين شمالي وجنوبي إلا أن إيران تحاول عبر علاقتها مع الدولة الجنوبية الجديدة تعزيز تواجدها البحري في هذا الممر الحيوي. وبذلك يمكن القول أن البحر الأحمر يمثل جزءاً مهماً في الدائرة الأمنية الإيرانية.**

2. فك نطاق العزلة الإقليمية

تأتي أهمية السودان بالنسبة لإيران والسعي لإقامة علاقات سياسية – عسكرية – اقتصادية معه، **لفك نطاق العزلة أو الشعور بالعزلة في محيطها الإقليمي**، وتكوين ثقل أساسي لها في مواجهة خصومها في المنطقة، بمعنى تشكيل قوة ضغط على بلدان المنطقة، كيما يرتضوا أو يضطروا إلى إعطاء دور لها في السياسة الخليجية. فبعد أن انتهى دور شرطي الخليج، بوجود الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، فإن إيران تسعى لأن يكون لها رأي في سياسة المنطقة وإلا فهي تلوح وتهدد بالتوغل في دول الجوار – وجوار الجوار من أجل أن تضفي على حركتها أهمية مضافة.

3. اتخاذ السودان منطقة ارتكاز جيوبولتيكي باتجاه شمال وشرق أفريقيا

تسعى إيران أن تجعل من وجودها في السودان **منطقة ارتكاز جيوبولتيكي لها باتجاه شمال**

وشرق أفريقيا. وقد أشارت دراسات عديدة ومن قرائن – إلى أن تزايد الوجود الإيراني في السودان كان له تأثير مباشر على دعم الحركات الإسلامية المسلحة في مصر والجزائر والصومال، وفي بلدان أفريقية أخرى بها جاليات مسلمة كبيرة الحجم **باعتبار السودان بوابة إيران على أفريقيا المسلمة**. ونكتفي بالإشارة هنا إلى مصر والصومال، لعدم اتساع المجال لذكر كل مجالات الضغط والاختراق الإيراني لدول القارة عبر النافذة السودانية. فقد استغلت إيران هذا المنفذ مليا. بتشجيع الاتجاهات الإسلامية الراديكالية داخل مصر بالتأييد المعنوي أو بالمال والسلاح والتدريب. إذ اتهمت مصر السودان، بإقامة عدد من المعسكرات غير الثابتة لتدريب ما أسموه ب. **(الإرهابيين)** من عدة جنسيات عربية – بينها مصر – في أراضيها تحت إشراف إيرانيين[576].

كما استخدمت إيران الدعم المادي للسودان كوسيلة للضغط والتشديد على مصر. **إذ ساعدت السودان في بناء سد رصيرص على النيل الأزرق**. الأمر الذي سبب خللاً في مجموع كميات المياه المتدفقة إلى مصر. وعلى الرغم ما يؤسسه هذا الفعل من انتهاك لمعاهدة 1959. **فأنه يعد تهديداً لمصر في عمقها الجيوبولتيكي**. وقد كان من الطبيعي أن تثير تلك العلاقة نوعاً من القلق لدى مصر[577]. إذ أن حصول قوة إقليمية مثل إيران على موطئ قدم على الحدود الجنوبية لمصر، أو على شواطئ البحر الأحمر، يمثل بلا شك تهديداً استراتيجياً للأمن المصري، كما يفتح الباب أمام تداعيات سياسية وأمنية في المنطقة العربية والقارة الأفريقية.

أما في **الصومال**، فقد أدى تزايد الوجود الإيراني في السودان إلى تأثير مباشر على دعم الحركات الإسلامية المسلحة بالصومال، خاصة حركة الجهاد الإسلامي هناك[578].

وتأسيساً لما تقدم فإن الاستراتيجية الإيرانية في خلق المجالات الحيوية لصالحها، قد أدركت بعمق حقيقة الجغرافية السياسية للشرق الأوسط، إذ أن مفاتيح هذه المنطقة المهمة جغرافياً، تتركز في دوائرها المباشرة التي تعد حلقة وصل لدوائرها غير المباشرة والدائرة الأفريقية، ومن هنا فإن مبدأ الدفاع بالعمق بمعناه الجيوبولتيكي متوافر بكفاءة عالية في الاستراتيجية الإيرانية وكما يتضح في الخارطة (48).

خريطة (48)

دوائر المجال الحيوي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونقولا زيادة، مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 2010، ص 17.

الفصل الخامس
مستقبل الشرق الأوسط في ظل الصراعات الإقليمية والدولية

المبحث الأول
القوى الإقليمية ومستقبل الشرق الأوسط

يعد الشرق الأوسط من أكثر المناطق اتقاداً وقابلية للاشتعال في العالم. فمنذ عام 1945، تورطت كل دولة في المنطقة في حرب واحدة على الأقل. وكان جوهر المشكلة هي النزاع العربي – "الإسرائيلي"، والتي نجم عنها ثلاثة حروب إقليمية، وعمليات عسكرية عديدة، نجم عنها آلاف القتلى فمقاومة "إسرائيل" حتى عام 1979 على الأقل كان عاملاً معيارياً للسياسة الخارجية لكل دولة في المنطقة. وحتى بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد فإن هذا الاعتبار ظل مهيمناً على السياسات الشرق أوسطية الداخلية. وكان الصراع العربي – "الإسرائيلي" يشكل مصدراً للقلق لكافة الدول، خاصة بعد حرب عام 1967، واحتلال ما تبقى من فلسطين، وهضبة الجولان وسيناء المصرية. وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وما نتج عنها من صراعات داخلية، وكان سبباً لحملتين عسكريتين إسرائيليتين على لبنان في عامي 1978 و1982، حاولت فيها "إسرائيل" أن تتصرف وكأنها قوة إقليمية عظمى. **وترافق مع المواجهة العربية – "الإسرائيلية" ثلاثة حروب مروعة: الأولى** هي الحرب الإيرانية – العراقية التي امتدت ثماني سنوات (1980–1988)، **الثانية** بسبب غزو العراق الكويت عام 1991، **الثالثة** غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. وعلى هامش هذه المواجهات العسكرية الرئيسة، كانت هناك أحداث ونزاعات حدودية متواصلة أصغر مثل: النزاعات الحدودية بين (مصر وليبيا، مصر والسودان، الأردن وسوريا، عُمان ورأس الخيمة، السعودية واليمن، السعودية وقطر.. إلخ) وحوادث إظهار القوة من جانب "**إسرائيل**" وحدوث تدخلات عسكرية طويلة أم قصيرة الأمد (تركيا في شمال العراق وقبرص)، (سوريا و"إسرائيل" في لبنان)، (إيران في العراق). هذه القائمة البسيطة من النزاعات العسكرية لا تشير إلى أي شيء حول الأسباب والحوافز التي كانت وراءها، والتي تعد معقدة ومعينة لكل مسرح أو نزاع خاص للمواجهة. ولكن ما هو واضح أن العديد من الدول في المنطقة لديها مصالح تكمن خلف أمنها وأراضيها. وبعضها لديه حلفاء والتزامات، أو مصالح محدودة (مثل الاستقرار الإقليمي أو التوازن الاستراتيجي) مستعدة لأن تقاتل تماماً من أجلها. وقد قويت هذه العناصر بحقيقة أن معظم الأنظمة في المنطقة تعد عسكرية أو شبه عسكرية. والحقيقة أن مجتمعات الشرق الأوسط قد جربت الحكومات العسكرية لمدة طويلة وتبين النزاعات العسكرية الطويلة في الشرق الأوسط بأن دوله كرست مصادرها الإنسانية والمادية للتسليح

للدفاع وشن الحرب أكثر من أية منطقة أخرى من مناطق عالم الجنوب. لذا تقتضي الدراسة المرور والتعريف بأهم القوى الداخلية في منطقة الشرق الأوسط، التي لكل منها أهدافها واستراتيجيتها في هذه المنطقة الحيوية. فعلى مستوى هذا النظام الإقليمي الشرق – أوسطي تتنافس خمس دول من أجل بسط النفوذ وقيادة المنطقة تتمثل في "**إسرائيل**" الطامحة إلى دور أكبر في قيادة الشرق الأوسط في قرنه الحالي. **وإيران** التي تعد مركز الثقل الأساس لتوازن القوى الإقليمية. **وتركيا** الذي أخذ دورها في التبلور باتجاه إعادة صياغة وترتيب الأوضاع في المنطقة تدريجياً ومن خلال **أسلوب القوة الناعمة** بقدر الإمكان بما يحقق الأمن والسلام والتنمية لدول المنطقة وفقاً للرؤيا التركية، علاوة على كل من **مصر والسعودية** التي ترى أنها مؤهلة للقيادة والزعامة في محيطها الإقليمي الذي استمر لعقود زمنية طويلة. **تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن جميع القوى الكبرى في العالم والقوى الإقليمية الشرق – أوسطية لها مصالح لا تقل أهمية عن مصالح إيران**، وهو ما يشكل معوقاً جيوسياسياً أمام تمدد النفوذ الإيراني. كما أن لكل منها تحالفاته وارتباطاته داخل المنطقة وخارجها، هذه التحالفات والارتباطات أسهمت في تحقيق التوازن الاستراتيجي في فترات وعدم التوازن (اختلال) لجيوسياسية الشرق الأوسط. ويتمثل هذا التوازن وعدم التوازن في المثلث الاستراتيجي الحساس الذي يقع في أطرافه كل من تركيا ومصر وإيران كما أسلفنا. من جهة أخرى، تشكل التوازنات الخارجية شبكة من العلاقات المتداخلة مع مثلث السعودية – سوريا – العراق. ويتعين علينا، ونحن نحلل التحالفات القائمة في الشرق الأوسط وتوازناتها المقابلة، أن ننظر بعين الاعتبار أيضاً إلى مثلث أصغر وهو مثلث الأردن – "إسرائيل" – لبنان. تكشف لنا العلاقة الجدلية بين هذه التوازنات الثلاثية عن لعبة شطرنج متداخلة متشعبة، تقوم فيها التحالفات على أساس المصلحة والأوضاع المؤقتة بشكل عام وتبدو ألعاب ميزان القوى هذه قاسية لا رحمة فيها، وكل شيء فيها مباح، إذ يتربص اللاعبون كل منهم بالآخر، ويبرم التحالفات التي تحقق مصالحه الاستراتيجية. ويسعى للتخلص من منافسيه[579]. والحكم في هذه اللعبة الدينامية ليس التماثل في النظم أو التوافق في الإيديولوجيات بقدر ما **هو الصراع من أجل الحصول على مجال حيوي.**

أولاً: "إسرائيل"

أ – أهداف سياسة المجال الحيوي "الإسرائيلي" في الشرق الأوسط:

تقع "إسرائيل" في منطقة استراتيجية مهمة عند ملتقى قارة أسيا بقارة أفريقيا. وإذا كان موقع "إسرائيل" الجغرافي يشطر الوطن العربي إلى قسمين محدداً بذلك إمكانية التواصل الجغرافي الطبيعي بين الضفتين الأسيوية والإفريقية فإنه يضيف ميزة أخرى تأتي من إمكانية تهديد الممرات المائية الدولية لقربه من (قناة السويس ومضيق باب المندب)، أضف إلى ذلك إمكانية استغلال ساحل البحر المتوسط كمنفذ إذا قامت الدول العربية بإغلاق المنافذ البرية مع "إسرائيل". ولكن على الرغم من أن هذا الموقع يمثل جانب قوة ل. "**إسرائيل**" بيد أن عيوباً مهمة تعتريه أهمها عدم وجود علاقات طبيعية بينها وبين الدول العربية، مما يجعلها معزولة كلياً عن الإقليم البري الذي تقع فيه وإن استطاعت أن تفك جزءاً من هذه العزلة بتطبيع علاقتها مع بعض الدول العربية المجاورة وهي (مصر والأردن). لذلك كان الهدف الأهم للاستراتيجية الإسرائيلية، ولا تزال، هو الحصول على قبول عربي بالوجود "الإسرائيلي" وليس مجرد الاعتراف القانوني بها. ورغم أن "إسرائيل" تشعر منذ كامب ديفيد ومن بعدها وادي عربة، بأن أحد أكبر أهدافها قد تحقق في اكتساب شرعية إقليمية ما، إلا أن ذلك لم يحل لديها وما هو أكبر من الهاجس القانوني لشرعية الوجود الإقليمي، عبر الاتفاقات الموقعة مع مصر وهي أكبر بلد عربي، والأردن، **وتقصد بذلك عقدة الانتماء القومي إلى الإقليم وأداء دور علني واسع ومتعدد الأبعاد في المنطقة** إذ إن سقوط حاجزي مصر والأردن عبر الاتفاقات الموقعة معهما، لم يسمح بتحقيق الاختراق الشامل، حيث تعذر تطبيق سياسة تطبيع العلاقات، وبقيت الاتفاقيات معزولة عن البنى التحتية في المجتمع وتفاعلاتها، في الوقت الذي كانت "**إسرائيل**" تطمح إلى جعل هذه الاتفاقيات مدخلاً لتحقيق الانتماء الفعلي إلى المنطقة، والدخول في صنع علاقات اقتصادية وثقافية، تكون لها فيها اليد الأعلى لإكمال ما فشلت الحروب والعمليات العسكرية في تحقيقه والوصول إليه.

ومن هنا فإن "**إسرائيل**" تعاني من انفصام عن "النظام الإقليمي العربي"، ورغم وجودها الجغرافي في نطاقه، وهو ما تصفه بالحصار العربي، والعزلة في الإقليم، وبعقدة الانتماء إلى النظام الإقليمي، وعدم التمتع بامتيازات التعاون والتفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي في إطاره[580]. ونتيجة لتلك العزلة في المنطقة، تعمل "إسرائيل" بكل فاعلية على تكريس التجزئة في المنطقة وتسعى حثيثاً نحو فرض وجودها باعتبارها الأداة التي تتحكم في هذه المنطقة بما يتلاءم **ومفهوم الدولة القائد**. فالصهيونية لم تزرع "إسرائيل" في المنطقة، وإنما تعدى هذا الأمر ليشمل التحكم في المنطقة

من خلال **تبوء المركز القيادي** الذي يسمح لها بذلك والتقت أهدافها مع الدول الطامعة في المنطقة وخلقت مشاكل عديدة لمعظمها. وخاصة العراق، وأخذ الاتجاه هذا يتصاعد في "إسرائيل" لتذكير الدول العربية بضرورة التركيز على مشاكلها الداخلية الملحة، وضرورة تحسين أوضاعها الاقتصادية بدلاً من تخصيص الأموال الضخمة إلى أمر غير مجد[581].

مما تقدم يمكن أن نجمل أهم أهداف "**إسرائيل**" الاستراتيجية، بما يأتي:

- **الحفاظ على الأمن "الإسرائيلي"** بما يعني حماية الوجود "الإسرائيلي" في المنطقة.
- **الإبقاء على الفجوة التكنولوجية** والعلمية بينها وبين دول المنطقة، والعمل على تحويلها إلى قلعة صناعية.
- **أن تكون "إسرائيل" عنصر اضطراب في المنطقة بما يحقق التجزئة،** ويتطلب ذلك نقل الصراعات إلى داخل المجتمعات في المنطقة، وإيجاد فجوة بين المجتمعات العربية والإسلامية، خاصة وأن معظم دول المنطقة تتكون من طوائف وأقليات، وأن "**إسرائيل**" تستغل ذلك لتحقيق ما تريده.
- **التوسع الإقليمي:** أن تعريف الدولة من الناحية السياسية أو القانونية يشمل في أحد أركانه الأساسية على رقعة محددة من الأرض تشكل إقليماً لتلك الدولة، ولكن عند بحث موضوع "إسرائيل" فـإنا نجد أنفسنا أمام حالة فريدة إذ إن "**إسرائيل**" التي أعلنت عن قيامها كدولة دون أن تحدد رقعة من الأرض كإقليم لها وعلى هذا **أصبح إقليمها عبارة عن كيان متحرك وحدودها عبارة عن خطوط متحركة بناء على سياسة واستراتيجية توسعية،** وهذا ما أكده (بن غوريون) عند قيام (الدولة) عام 1948 إذ قال: "ستنشأ في المستقبل ظروف، وعلينا أن نستغل هذه الظروف لتوسيع حدود الدولة"[582]. لذا استند الوجود الإسرائيلي من بداية نشأته على بناء جيش عصري متطور ومجهز بإمكانات نوعية وبأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية، وذلك لاعتبارات عسكرية وسياسية واستراتيجية، (فإسرائيل) تدرك أنها وجدت بالقوة وسط محيط معاد لها، وأنها جعلت من التوسع الإقليمي أساساً لاستراتيجيتها العليا، وقد ترتب على ذلك أن تغلغل العنصر العسكري في المنطق الإسرائيلي. هذا المنطق الذي ينبع من التقاليد التاريخية للتعامل المحلي للصهيونية على

أرض فلسطين، وكان لا بد وأن يعكس آثاره على كل ما له صلة بالسياسة الخارجية وضمن هذه الرؤية تتحول القوة العسكرية الإسرائيلية إلى هيمنة أمنية "إسرائيلية" يتم تحقيقها من خلال التفاوض، تهدف إلى خلق نظام أمني يوفر الشرعية لها فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية والإقليمية[583].

وفقاً للرؤية الصهيونية يصف إسحاق رابين الجيش بأنه العمود الفقري لسيادة **"إسرائيل"** واستقلالها فقد قال: "بدون قوة عسكرية إسرائيلية لن يتم تحقيق مفاوضات سياسية ولا سلام"، ويضيف "إن الوسيلة الرئيسة لبقاء إسرائيل وقدرتها على انتهاج سياسة تسعى للسلام مع جارتها وعقد اتفاق سلام معها تتوقف على قوتها العسكرية" ويحدد رابين الهدف الأول والأساس لسياسة إسرائيل هو ضمان عدم تحول نسب القوة العسكرية بين إسرائيل والقوة العربية الشاملة التي قد تشترك في حرب مع إسرائيل لغير مصلحة الأخيرة[584]. لذا سعت **"إسرائيل"** إلى تعزيز قدراتها التسليحية التقليدية، وجعل الميزان الاستراتيجي العسكري لصالحها من خلال إدخال التحسينات التكنولوجية لرفع القدرات الهجومية، وتطوير القوات المسلحة بما يضمن تفوقاً نوعياً شبه مطلق. ففي المجال الجوي تركزت أعمال التطوير على توفير عناصر السيادة الجوية، والقذف الجوي وزيادة القدرات النارية وتكنولوجيا المناورة، والتكتيكات القتالية الجوية كما قطعت "إسرائيل" شوطاً على طريق الصناعة العسكرية، بما مكنها من دعم اقتصادها، عبر عمليات تصدير السلاح وجني الأرباح، فقد بلغت قيمة صادراتها العسكرية خلال الفترة 1998-2005 (18,295) مليار دولار[585]. وقد احتلت أربعة شركات "إسرائيلية" منتجة للأسلحة موقعاً لها ضمن مئة شركة كبرى منتجة للأسلحة في العالم. ويبين جدول (51) ترتيب هذه الشركات بالنسبة للشركات العالمية المنتجة للأسلحة للعامين 2004 و2005، ومقدار الربح المتحقق للشركات في العام 2005.

الجدول (51)

الشركات "الإسرائيلية" للأسلحة وترتيبها بالنسبة للشركات العالمية

ومقدار الربح المتحقق لها (مليون دولار) لعام 2005

اسم الشركة	المرتبة		مبيعات الأسلحة		إجمالي المبيعات 2005	مبيعات الأسلحة كنسبة مئوية من إجمالي المبيعات 2005	الأرباح 2005
	2005	2004	2005	2004			

Israel aircraft industries	34	35	1520	1370	2340	65	25
Elbirt systems	46	50	1070	940	1070	100	32
Rafael	59	60	800	760	846	95	–
Israel military ndustries	100	92	340	400	379	90	–

المصدر: أيمون سوري، الشركات المائة الكبرى المنتجة للأسلحة، 2005، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(sipri) ، التسلح ونوع السلاح الدولي، الكتاب السنوي 2007، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص 559-.560

أما في ما يخص قدراتها النووية، ولا تزال "إسرائيل" متمسكة بسياستها القديمة القائمة على الغموض النووي بحيث لا تؤكد ولا تنفي حيازتها على أسلحة نووية. بيد انه يعتقد أن "**إسرائيل**" قامت بتطوير وتصنيع أسلحة نووية منذ الستينيات من القرن العشرين. وتشير معظم التقديرات إلى أن "**إسرائيل**" تمتلك اليوم حوالي 200 رأس نووي، مما يعني أن مجموع أسلحتها تزيد عن الذي تملكه المملكة المتحدة التي تندرج ضمن الدول النووية الخمس التي تنص عليها معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية يعتقد العديد من المحللين العسكريين أن "إسرائيل" تمتلك أسلحة نووية مخزنة وغير معبأة تتطلب القليل من التحضير قبل الاستعمال، وبالتالي لا يمكن نشر الرؤوس الحربية اللازمة لسد الأسلحة النووية. كما يعتقد بعض المحليين أن "إسرائيل" تمتلك أيضاً مجموعة أسلحة نووية غير استراتيجية تتألف من ألغام أرضية وأسلحة دمار ذري وقنابل مدفعية[586]. وتمتلك "إسرائيل" عدداً من المنشآت النووية من أهمها: (ويشون ليزون وناحال سوريك وديمونا التخنينيون). ويوضح الجدول أدناه القوى النووية "الإسرائيلية".

الجدول (52)

القوى النووية الإسرائيلية 2004-2007

النوع	المدى (كم)	الحمولة (كغ)	الوضع
السفن الهوائية (الطائرات)			
FLACON F-16 A/B/C/D/1	1600	5400	205 سفن هوائية في المخزون، بعض منها يعتقد أنها اعتمدت لنقل الأسلحة النووية
F-151 THUNDER	3500	11000	25 سفينة هوائية في المخزون، بعض منها قد يعتمد لنقل أسلحة نووية طويلة المدى

الصواريخ البالستية			
JERICH OI	500	450- 650	50-100 صاروخ، نشرت أولاً في 1973
JERICH II	1500-1800	750-1000	50 صاروخاً، نشرت أولاً في عام 1990، ثم اختبار إطلاقها في 27/حزيران/يونيو 2001
الغواصات			
DOLPHIN		مجهزة بصواريخ كروز ذات قدرة نووية لكن مسؤولين إسرائيليين نفوا ذلك	

المصدر: * فيتالي فيد شنكو وشانون ن. كايل، القوى النووية العالمية، معهد أستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(Sipri) ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2007، ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1، 2007، ص 805.

*هانس م. كريستنسن، القوى النووية العالمية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(Sipri) ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2007، ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1، 2004، ص 903.

ومن أجل تحقيق أهدافها وتحقيق الاندماج الإقليمي ل. "**إسرائيل**" في المنطقة، عملت إسرائيل على:

1. الدعوة لإقامة مشروع "الشرق الأوسط الجديد" كآلية وهدف لتحقيق المجال الحيوي "لإسرائيل"

مع نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، والدعوة الأمريكية إلى نظام عالمي جديد وخصوصاً مع بدء المفاوضات العربية – الإسرائيلية بدأ تعبير الشرق الأوسط – يكتسي – دلالات ومعان جديدة. ثم جاء كتاب شمعون بيريس "الشرق الأوسط الجديد" ليعبر عن مسارات سياسية شرق أوسطية جديدة تتعلق في الصراع العربي "الإسرائيلي" ومحاولة بحث عن صيغة ملائمة لاندراج إسرائيل في منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا – التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، **ويشدد فيها على الجغرافيا – الاقتصادية المعاصرة** في نظام السوق العالمية، ليخلق فيها نواة سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقاً من إسرائيل كنواة ودورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصادياً وتكنولوجياً وأمنياً ومدنياً. وقبل صدور كتابه المشار إليه طرح بيريس مصطلح الشرق الأوسط ورؤيته لمنطقة الشرق الأوسط في مقال له تحت عنوان: "ماذا بعد عاصفة الخليج، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط" أوضح فيه تصوراته الخاصة بالتسوية في الشرق الأوسط، والنظام الإقليمي الشرق – أوسطي المرتقب بترتيباته الأمنية، والاقتصادية والسياسية، وقبل أن يتم الكشف عن مفاوضات أوسلو

السرية التي أفضت إلى طرح صيغة غزة – أريحا أولاً[587]. **ويمكن إجمال رؤية بيريس الشرق – أوسطية والتي تمثل استراتيجية "إسرائيل" الشرق أوسطية بالنقاط الآتية**[588]: –

- سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التكنولوجيا الإسرائيلية والمياه التركية والأموال الخليجية والعمالة المصرية.
- إن السلام في الشرق الأوسط يشكل أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبناء (شرق أوسط جديد) متحرر من الصراعات ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد.
- إنشاء مجلس يضم وزراء الزراعة في كل دول المنطقة لكي يشرع في تخطيط حل مشكلة المياه وتزويد سكان المنطقة بالغذاء.
- ضرورة المساعدات الأوروبية الأمريكية واليابانية.

ويضيف بيريس في مؤتمر موسكو 1992 حول مستقبل المنطقة الشرق – أوسطية المفترضة للترويج للنظام الشرق – أوسطي المقترح بالقول: "إن النظام الشرق – أوسطي يتيح فرصاً للتعايش مع دول الجوار ويفتح آفاقاً رحبة للاستثمار والتوسع الاقتصادي ولن يتم قيام هذا النظام إلا عن طريق التعاون الاقتصادي. فالاقتصاد، هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها إخماد نيران المواجهة العسكرية وخلق أرضية من المصالح المشتركة التي لا تولد وإنما تخلق"[589]. وفق ذلك، تقدم "إسرائيل" نفسها، وبتعبير أدبياتها وصانعي القرار فيها على هذا النحو قاعدة تكنولوجية متقدمة في شرق عربي متخلف، دول "ديمقراطية" في وسط "ديكتاتوريات"، قوة أمنية رادعة في عالم عربي "عدواني". فهي من هذه الزاوية تدعي حمل مشروع هدفه "**خلق مشروع شرق أوسطي جديد**". وبدا أن هذا الدور تقاسمه عملياً ووظيفياً في ذلك الوقت حزبا الليكود والعمل. وما كتابا "**الشرق الأوسط الجديد**" لشمعون بيريس، و"**مكان تحت الشمس**" لبنيامين نتنياهو. إلا للتعبير عن استراتيجية إسرائيلية متكاملة تبحث عن سلام مشروط بغلبتين: **الغلبة الاقتصادية والغلبة العسكرية.** ف. "**المكان**" الأمني الذي يتحدث بنيامين نتنياهو عنه هو الشرط المؤدي فعلاً إلى أن يكون "**الشرق الأوسط**" الاقتصادي الذي يتحدث عنه شمعون بيريس عنه، أي أن الاقتصاد مضافاً إليه الردع الإسرائيلي "**المستديم**" هو، الذي يشكل الحائط "الذي يضرب العرب رؤوسهم به" والرهان الإسرائيلي هو أن يُحدث "**انقلاباً سيكولوجياً**" في موقف العرب من إسرائيل، لأن هؤلاء، كما يقول نتنياهو "أن يضربوا رؤوسهم في

الحائط إلى الأبد"[590]. وفي الواقع، فإن ما تم التخطيط لهذه المنطقة من مشاريع، وما تم نسجه من سيناريوهات لإعادة تشكيل بنيتها الإقليمية، وترتيب بيادقها بالشكل الذي يتناسب، أحياناً يتطابق مع استمرار الحفاظ على المصالح الحيوية للقوى الغربية والصهيونية، يعاد طرحه الآن من جديد، ومن خلال قوى جديدة أيضاً، ولكن لا تختلف في أهدافها ومطامعها عن القوى السابقة التي وجدت في المنطقة، والوطن العربـي بالذات ما يحقق استراتيجياتها، وتصوراتها في بناء نظامها العالمي الجديد، وفرض هيمنتها العسكرية والاقتصادية على العالم.

ب – الصراع الجيوبولتيكي "الإسرائيلي" – الإيراني على المجال الحيوي للشرق الأوسط:

لم يمضِ وقت طويل على هزيمة ألمانيا في حربين عالميتين حتى ظهرت ما يسمى ب. "دولة إسرائيل" في العالم العربـي منتهجة أسلوب ألمانيا في نظرية التوسع. ولقد ولدت عام 1948، ولم يأتِ عام 1967 حتى تضاعفت أراضيها ولا زالت تخطط لإضافة أراضٍ جديدة من جنوب لبنان ومن الأراضي السورية وغيرها. **غير أن "إسرائيل" طبقت نظرية راتزل بطريقة مختلفة في ترتيب شروط النمو حيث بدأت باحتلال الأراضي ثم زيادة عدد السكان بواسطة طلب المزيد من المهاجرين اليهود من جميع أنحاء العالم فإذا ما وصل المهاجرين وازدحمت بهم البلاد دفعوا بحدودهم بالاعتداء على الدول المجاورة واحتلوا أراضيها**. وهنا تصبح الخطوة الأولى بعد الاحتلال هي تغيير معالم الأرض حتى يصبح الطابع الغالب على الأراضي هو الطابع اليهودي وليس الطابع العربـي. لقد اتبعت "إسرائيل" **نصيحة راتزل** في النمو ببطء وذلك بإضافة أجزاء صغيرة إلى جسم الدولة كل عشر سنوات حتى يتمكنوا من استيعابها وهضمها وحتى لا يصابوا بالتخمة بإضافة أراضي كبيرة لا يستطيعون استيعابها بل تسبب لهم مشاكل جمة كما أنهم يراعون نوعية الأراضي التي يضمونها بأن تكون لها قيمة اقتصادية مثل السهول الزراعية في كل من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان والمناطق الغنية بالمعادن في سيناء. علماً أن "إسرائيل" قامت بإنشاء خطوط أنابيب لنقل البترول من خليج العقبة وإلى البحر المتوسط، لتساهم في التجارة الدولية للبترول وتحصل على جزء كبير من البترول الذي كان يمر بقناة السويس. وبهذا يصبح للأراضي التي ضمتها قيمة اقتصادية[591]. يذكر أن دعاة الفكر الصهيوني التوسعي يرون أن حدود دولتهم أو **مجالهم الحيوي** تستمد جذورها من العقيدة الدينية التوراتية، وأنها تمتد من النيل إلى الفرات والتي تعرف ب. "إسرائيل الكبرى". فقد أوردت التوراة بزعمهم أن الرب قال لإبرام عندما كان في أرض كنعان "فلسطين أرفع عينيك أنظر من الموضع الذي أنت

فيه شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها، ولنسلك إلى الأبد" ثم يشير إلى تحديد هذه الأرض ضمن حدود أكثر وضوحاً حين يقول: "في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً فاعلاً لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات" خريطة (49).

وأما الحكام "الإسرائيليين" فالدلائل على تمسكهم بحرفية التوراة خدمة لأهدافهم السياسية، أكثر من أن تحصى، ونختار من بينها ما قاله موشي دايان إثر حرب حزيران/يونيو 1967 "ما دام عندكم التوراة، فيجب أن تكون لكم أرض التوراة.. قد لا يكون هذا برنامجاً سياسياً ولكنه أكثر أهمية، لأنه برنامج يحقق لشعبنا نبوءة الأباء"[592].

خريطة (49)

الإطار الجغرافي لإسرائيل الكبرى (إمبراطورية صهيون)

المصدر: جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة، 1983، ص 138.

وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي طرأ تغيير كبير في **فكرة المجال الحيوي الإسرائيلية** تهدف إلى توسيع المجال الحيوي للدول من خلال التسلل صوب مناطق خلف الدول العربية المجاورة

ل. "إسرائيل" وتنفيذ سياسة تقوم على إحاطة العرب بسور من الدول العربية الأخرى بإقامة علاقات اقتصادية وسياسية. وقد صاغ اريل شارون تلك الفكرة وقال: "**إننا نريد الشرق الأوسط مجالاً حيوياً لنا**" مبرراً بأن مصالح أمن إسرائيل في الثمانينيات تتأثر بتطورات وأحداث تتجاوز منطقة المواجهة المباشرة التي ركزت "إسرائيل" انتباهها في الماضي. وأضاف في خطابه في ندوة عقدها معهد الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب، أن اهتمامات إسرائيل الاستراتيجية، **ينبغي أن تتسع إلى ما وراء الدائرة الأولى التقليدية لدول المواجهة المحيطة بها، وهذا الاتساع يجب أن يمتد ليشمل مجالين جغرافيين آخرين لهما أهمية أمنية حسب تعبيره، وحدد شارون هذين المجالين على النحو الآتي:**

–

المجال الأول: – يتعلق بما أسماه الدول العربية الخارجية، وقصد بذلك الدول الواقعة وراء دول المواجهة والتي تضيف مقدرتها العسكرية المتزايدة بعداً أكثر خطورة إلى الخطر المباشر الماثل أمام "إسرائيل" سواء بواسطة عمليات بحرية وجوية مباشرة تستطيع تنفيذها ضد خطوط المواصلات البحرية والجوية لإسرائيل.

المجال الثاني: – يشمل الدول الخارجية التي قد تؤثر مكانتها وتوجهاتها السياسية الاستراتيجية بمقدار الخطر في أمن إسرائيل القومي. وقال شارون: ينبغي أن نوسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمني لإسرائيل، بحيث يشمل دولاً مثل تركيا وإيران وباكستان، ومناطق مثل الخليج العربي وإفريقيا، وبشكل خاص دول إفريقيا الشمالية والوسطى[593]. **وتعتمد فكرة المجال الحيوي الإسرائيلي الجديدة** على رؤية تحسبيه يراد منها: درء المخاطر الأمنية المحتملة التي ستنجم عن الانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي العربية المحتلة في حال التوصل إلى تسوية نهائية بحيث يصار إلى ترتيب أوضاع آمنة تتجاوز فيها توسيع العمق الاستراتيجي ومجالات المناورة.

خريطة (50)

الإطار الجغرافي للمجال الحيوي "الإسرائيلي" بحسب تحديد اريل شارون



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: داود صليبا ونيقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط6، 2010، ص 95.

وبذلك يمكن القول إن منطقة الشرق الأوسط تمثل منطقة صراع وتنافس جيوبولتيكي بين "إسرائيل" وإيران وقوى دولية وإقليمية، **إذ كلتا الدولتين تعد المنطقة الشرق – أوسطية مجالاً حيوياً لها.** بيد أن حقيقة الأمر أن هذا التنافس طبيعي وليس وليد الثورة الإسلامية في إيران، بل كان موجوداً حتى إبان حقبة الشاه "حليف إسرائيل" فـ. "إسرائيل" تشارك الولايات المتحدة في النظرة إلى إيران، ليس فقط فيما يتعلق بكسر الاحتكار النووي "الإسرائيلي"، ولكن أيضاً في توسيع النفوذ الإيراني في المنطقة، والذي لم يقتصر فقط على منطقة الخليج العربـي بل شمل أيضاً باقي منطقة الشرق الأوسط من خلال خلق بؤر لتطويق "إسرائيل" في لبنان وسوريا، علاوة على العلاقة الاستراتيجية مع حركات المقاومة في فلسطين المحتلة، وما يشكله ذلك ليس فقط من تهديدات أمنية على "إسرائيل"، بل مخاطر وجودية عليها أيضاً في ضوء تجربة القصف الصاروخي المكثف الذي مارسه حزب الله ضد المدن الإسرائيلية في الحرب الأخيرة عام 2009، **كما أن التنافس الإيراني – "الإسرائيلي" شمل مناطق واسعة من الشرق الأوسط في (آسيا الوسطى) وحوض قزوين إذ تعد هذه المناطق مجالات حيوية مهمة لكل القوى الإقليمية والدولية بما فيها "إسرائيل" وإيران وتركيا.** وفي النظرة "الإسرائيلية" الأمريكية المشتركة أن إيران إذا ما تحولت إلى دولة نووية فـإنها ستغير المنطقة، وتخلق محوراً جديداً للطاقة يضم إيران والصين وروسيا وفنزويلا. الأمر الذي سيشكل خسارة أكبر من التكاليف العسكرية والسياسية لأية حرب ضد إيران. كما أن النظرة الاستراتيجية "الإسرائيلية" ترى أن الاختراق الإيراني لمنطقة المشرق العربـي – هدفها تعظيم الوزن الجيوستراتيجي الإقليمي الإيراني في مواجهة

أطماعها في هذه المنطقة المتاخمة لحدود "إسرائيل"[594]. فيما تتخوف إيران من دخول "إسرائيل" منطقة الخليج العربـي التي تعدها إيران أهم وأعظم مجال حيوي لها – تحت عباءة تطبيع علاقاتها مع دول الخليج، وزيادة الروابط الاقتصادية والتكنولوجية والاستثمارية وغيرها، لتمكينها من فرض هيمنتها على منطقة الخليج الغنية بالثروات.. ومنطقة الهلال الخصيب الغنية بالمصادر الطبيعية.. واكتساب وضعية جيوستراتيجية وسياسية تدعم دورها كدولة إقليمية كبرى ومؤثرة، وكحليف استراتيجي أمريكي كما أن إيران تخشى أن يؤدي أي سلام بين "إسرائيل" والعرب إلى تهميشها إقليمياً، بحيث **تصبح معزولة استراتيجياً عن مجالها الحيوي الذي حققته في المنطقة لا سيما سوريا،** ليس هذا فحسب بل أن التوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة سيؤدي إلى زيادة النفوذ الأمريكي والقوات العسكرية وهو أمر لا يخدم مصالح إيران[595]. وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الصراع "الإسرائيلي" – الإيراني على الشرق الأوسط يشكل بعداً جيوبولتيكياً هاماً من خلال استراتيجية "إسرائيل" لعدم السماح لأي قوة إقليمية شرق أوسطية بامتلاك الأسلحة النووية، إذ إن امتلاك إيران لسلاح نووي يعني تحقيق **استراتيجية الردع المتوازن**، مما يجعل الصراع لصالح القوى الأخرى، ومن هنا نجد أن مستقبل الشرق الأوسط مرهون إلى حد كبير بما تؤول إليه المساعي السلمية، وإن فشلت ربما العسكرية بين إيران و"إسرائيل" والغرب حال امتلاك إيران للسلاح النووي.

ثانياً: تركيا

أ – الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط في الفكر الجيوبولتيكي التركي:

تعد تركيا جزءاً لا يمكن فصله عن إقليم الشرق الأوسط، لا من حيث التراكم التاريخي ولا من حيث الموقع الجغرافي. بل تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية بالنسبة لتركيا من أوجه: **الأول،** باعتبار موقعها ضمن المناطق القارية لتركيا، وإحدى النقاط المركزية في سياساتها الإقليمية. **الثاني،** تواجد طرق المواصلات البرية القريبة بالنسبة لتركيا في هذه المنطقة، وتحكمها في ساحة الاتصال تجاه قارتي آسيا وأفريقيا. **الثالث،** أن هذه المنطقة تضم خطوط سواحل الأحواض البحرية القريبة وتشكل الحديقة الخلفية **(Hinterland)** التي تتدخل فيها تركيا بشكل مباشر **الرابع،** جيو – اقتصادية المنطقة المتمثلة بالموارد المائية والمناطق الزراعية وموارد الطاقة (النفط والغاز) ومسارات خطوط نقل الطاقة. بخوص **الموارد المائية،** تنبع من تركيا نهران اثنان من أهم انهار الشرق الأوسط

ذوا التأثير الخطير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية للشعب العربي في كل من سوريا والعراق، ويتعلق بحقيقة منبعهما "**تهديد خطير لقطاعي الأمن المائي والأمن الغذائي العربي**". وهو الموضوع الذي اكتسب أهمية كبيرة اثر تفعيل تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول التي تمولها تركيا بميزانية كبيرة ليست جزءاً من التنمية الاقتصادية فحسب، بل إنها عنصر هام للصراع الجيوستراتيجي في الشرق الأوسط على المدى البعيد. أما فيما يخص **موارد الطاقة**، يعد الشرق الأوسط لا سيما العراق والخليج العربي، وطرق اتصاله مع البحر المتوسط عبر الأحمر، واتصاله مع المحيط الهندي عبر مضيق هرمز، من الأحواض البحرية الهامة التي يمكنها أن تدعم التأثير القاري لتركيا، وكان ابتعاد تركيا عن التأثير في هذه المنطقة، على الرغم من قربها منه أهم نقطة ضعف في ماضي السياسة الخارجية التركية. إذ إن إهمال تركيا لسياسات الشرق الأوسط والخليج حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، أدى إلى بقاء تركيا بعيدة عن الموارد الغنية للمنطقة، وعدم قدرتها على الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالخليج إلا بمقدار ما تسمح به القضايا الخاصة بقاعدة انجرلك[596]. لذا يجب – برأي النخبة الحاكمة حالياً في تركيا – على تركيا أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة نقل المياه والمنتوجات الزراعية ومواد الطاقة كقضية أساسية وهامة في تخطيطها الاستراتيجي للمراحل القادمة وعلى المدى البعيد، وأن تقوم بالاستعدادات اللازمة لذلك. ولا بد من القيام بذلك، ليس من أجل تحقيق التأثير على الموارد الجيو – اقتصادية فحسب، بل من أجل الانسجام مع جيوسياسية المنطقة المتغيرة أيضاً.

ب – الأهداف الجيوبولتيكية التركية في الشرق الأوسط:

لا شك أن لتركيا التي تعد من أهم الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط أهدافاً في المنطقة. وفيما يأتي تحليل جغرافي سياسي لأهم الأهداف التركية العامة ذات العلاقة بمنطقة الشرق الأوسط:

–

1– **التوسع الإقليمي** لا تختلف تركيا عن "إسرائيل" وإيران بأنها دولة تسعى لمجال حيوي لها في منطقة الشرق الأوسط. وهي الدولة ذات الإرث الإمبراطوري الحديث في المنطقة (الدولة العثمانية). لذا– برأي صناع القرار في تركيا حالياً – لا يمكن لتركيا الدولة التي ظهرت على الأرضية التاريخية والجيوسياسية للدولة العثمانية، والتي كان لها نصيب الأسد من ميراثها، أن تقتصر مجالها الحيوي داخل حدودها القانونية فحسب. ويفرض هذا

الإرث التاريخي التي تمتلكه تركيا عليها ضرورة التدخل في أي وقت في قضايا متعددة خارج حدودها **لأن جغرافية تركيا تضم عناصر هامة، تؤثر بشكل مباشر على بنية صناعته الدفاعية، حيث إن تركيا تعد شبه جزيرة، محاطة بالمياه من ثلاثة أطراف، فضلاً عن عمق جغرافي كبير، مما يعطيها ميزة القدرة على تطوير استراتيجيات برية وجوية وبحرية مشتركة ومنسجمة، لا تمتلكها كثير من الدول. ويحدد موقع تركيا الجغرافي ساحة التقاطع المشتركة لاحتياجاتها في الصناعة الدفاعية**[597]. إن أبرز محاولتين للتوسع الإقليمي التركي في المنطقة هما: (الموصل) (الإسكندرونة) حيث فشلت في الأولى ونجحت في الاستيلاء على الثانية بفضل الدعم والتواطؤ الغربـي من قبل بريطانيا وفرنسا صاحبتا الإرث الاستعماري في المنطقة.

2- **أداء دور إقليمي** بعد أن قطع مصطفى كمال أتاتورك كل صلة للجمهورية التركية الوليدة في الشرق الأوسط ولا سيما بدوله العربية والإسلامية، واتخذ من الغرب ودوله الأوروبية أنموذجاً وهدفاً في الحد ذاته، وظف سياسات الدولة ولا سيما التعليمية إلى تأصيل العداء تجاه الأمة العربية والإسلامية وزرع الحلم الأوروبـي في مخيلة الأجيال التركية، وهو ما يمكن وصفه بعملية الاستئصال التاريخي للماضي العثماني من تاريخ الأتراك. وهو ما جعل أربعة أجيال متتالية من الأتراك تعتقد بأن تركيا ليست دولة شرق أوسطية[598]. ثم ما لبثت أن عادت طموحات تركيا في لعب دور إقليمي بارز ونشط في منطقة الشرق الأوسط، ليمثل واحداً من الأحلام الإمبراطورية الكبيرة في المنطقة، ومن دول الجوار الجغرافي للعالم العربـي وهو دور يستعيد في المخيلة السياسية، عالم الإمبراطورية العثمانية، وقد تمثلت العودة إلى المنطقة الشرق – أوسطية في حرب الخليج الثانية (1991)، ودورها الكبير إقليمياً في مساعدة قوات التحالف الدولي، ورغبتها الصريحة في اعتبار الأزمة بمثابة أداة تغيير الخريطة السياسية في المنطقة، وأنه لا بد وأن يكون لها دور في الجغرافيا السياسية الجديدة في الشرق الأوسط ولكن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته واستقلالها أدت إلى بروز امكانية أخرى وواسعة لدور إقليمي تركي كبير في وسط أسيا والقوقاز، الأمر الذي تظهر معه السياسة التركية محملة بازدواجيات منوعة جديدة الشرق – الغرب – آسيا – الشرق الأوسط – الخليج العربـي ويرى وزير الخارجية التركي

الحالي (أحمد داود أوغلو) الذي يوصف بأنه مهندس سياستها الخارجية أن تركيا الآن مضطرة لأن تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري، **لأنها أي تركيا فقدت الأحزمة الاستراتيجية الأكثر قوة في منطقة الشرق الأوسط في الربع الأول من القرن الماضي، وعاشت بعيدة عن المنطقة بشكل عام في ربعيه الأول والثاني والثالث، وطورت سلسلة علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول المنطقة خلال الربع الأخير من القرن نفسه** كما أن اقترابها من المنطقة قد تسبب في تفاقم الأزمة الاقتصادية والتضخم الذي شهدته تركيا في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، والذي لم تتخلص منه حتى الآن[599]. ولكي تكون مؤثرة في المنطقة يرسم أوغلو مسارات سياسة بلده عن طريق إنتاج سياسات تستطيع من خلالها تخطي الجدران الموجودة بينها وبين دول المنطقة، بدلاً من بناء جدار الكتروني كجدار برلين. إذ إن إبقاء علاقات تركيا مع جيرانها متوترة بشكل دائم، بحجة الخوف من المؤثرات الإيديولوجية كما هو الحال مع إيران، أو بحجج الخوف من احتمال حدوث حرب أهلية بسبب الوضع في شمال العراق، أو عن طريق تحويل الأزمة العرضية إلى أزمات مزمنة وطويلة المدى كما حدث مع سوريا، إنما يهدف إلى تقييد تركيا ضمن حدودها والسيطرة عليها بشكل غير مباشر[600]. تأسيساً على تلك الرؤية الاستراتيجية اتجهت تركيا للعودة إلى ما تسميه ب. **(حديقتها الخلفية)** متخذة مسارات جديدة أكثر فاعلية في سياستها الخارجية المؤثرة في المنطقة. ويعتقد كثيرون خطأً أن توجه تركيا إلى الشرق الأوسط يعني خروجها من الحيز الغربـي وتخليها عن فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـي، وهذا تحليل غير واقعي. فسياستها الخارجية تهدف إلى توسيع (مروحة خياراتها) في محاولات عزلها. وبالتالي فإن توسيع حيزها وتحولها من دولة هامشية لا قيمة لها على أطراف القارات، كما يرى صموئيل هنتغتون، إلى دولة مهمة من الناحية الجيوسياسية ذات محور مركزي تدور حوله دول أخرى. إذن، طبقاً لرؤية داود أوغلو، فإن تركيا تعد **(قوة مركزية)** وتمتلك **(عمقاً استراتيجياً)**، ما يعني أنه لا يتعين عليها الاستمرار في صياغة استراتيجيتها وسياساتها بما يتوافق مع الاستراتيجية لحلفائها الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. على العكس من ذلك، ينبغي لها أن تؤسس أجندة وأولويات استراتيجية خاصة بها قد لا تتفق بالضرورة مع الأهداف والمصالح الاستراتيجية

في أمريكا وأوروبا. ويعتقد أن على بلاده أن تنأى بنفسها عن صورتها التقليدية الراسخة كدولة عسكرية ونصير قوي للغرب. **ويرى أنه ينبغي لها أن تبني صورة جديدة يهيمن عليها عامل القوة التركية الناعمة مترجماً في شكل نفوذ اقتصادي وثقافي وسياسي**[601].

ج – الصراع الجيوبولتيكي الإيراني – التركي على المجالات الحيوية في الشرق الأوسط:

تميزت العلاقات التركية – الإيرانية بالصراع الدائم والمستمر، إذ شهدت الحقب التاريخية الماضية تنافساً سياسياً واقتصادياً بين البلدين، أنتجته عوامل عدة بعضها مرتبط بطبيعة نشأة الدولتين، وبعضها الآخر مرتبط بواقعهما الجغرافي، فضلاً عن العوامل الإيديولوجية المرتبطة باعتناقهما لمذهبين مختلفين كمبرر لحالات الصراع بينهما، ولا يمكن التقليل من أهمية الصراع حول مناطق تعد **مجالاً حيوياً** لكليهما في محيطهما الإقليمي الشرق – أوسطي فالتنافس السياسي بينهما أوجد تجاذباً ومحاور سياسية كانت علامة مميزة للسياسة الخارجية لكلا البلدين منذ العام 1500م[602]، ثم زادت حدتها في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وما شهدته المنطقة من تطورات سياسية مهمة كان من أبرزها دخول تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي (**NATO**)، مما جعل منها قاعدة متقدمة في مواجهة أية طموحات للهيمنة والتوسع الإقليمي من دول الجوار الجغرافي الأخرى **ومنها إيران**. على الرغم مما تميزت به العلاقات بين الدولتين بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران 1979 بالاستقرار عموماً، **إلا أن الصراع على الحصول على المجال الحيوي في الشرق الأوسط ظل بين الطرفين وإن اتخذ أشكالاً أخرى** إذ اعتمد كلاهما على **تفعيل قوتهما الناعمة للنفاذ إلى المنطقة والحصول على نفوذ فيها. ولتحقيق مجالها الحيوي في المنطقة** سعت السياسة الخارجية التركية الحالية إلى تأكيد أنها لا تحقق مصالح تركيا فقط، وإنما مصالح الدول الإقليمية جميعاً من خلال التركيز على تعزيز مفهوم الربح المتبادل، وليس مفهوم التنافس ذا الطبيعة الصفرية، وعلى حشد الطاقات والقدرات التركية لتفعيل القوة الناعمة للدولة، وجعلها أنموذجاً يحتذى به، نظراً لأهمية العامل الجيوسياسي في تحديد وجهتها، كما أسلفنا، فقد وضعت مبادئ هذه السياسة الخارجية لتحقيق مجالاتها الحيوية، ولتعيد الدور التركي السياسي والاقتصادي باستخدام[603].

1- **مبدأ الانفتاح السياسي على الجميع** أو ما يطلق عليه داود أغلو: **الارتقاء**

بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة: بغرض التواصل مع جميع الفاعلين من دون التحيز لأحد، إقليميين ودوليين، حكومات وجماعات ومنظمات غير الحكومية. وهذا يقتضي تفعيل سياسات مسؤولة متعددة الأبعاد تبتعد عن التنافس مع اللاعبين الآخرين، وتمكن تركيا من لعب دور متميز ويمثل حوار تركيا الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، انعكاساً لهذه الثقة، حيث تعززت هذه العلاقات إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات التركية – العربية. ولم يؤد هذا الوضع إلى اتساع ساحة التأثير التركي داخل الشرق الأوسط وحسب بل أدى إلى امتداده نحو منطقة أفروأوراسيا أيضاً.

2- **مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل:** ويهدف إلى تثبيت التواصل السياسي على أسس مستدامة، والدفع باتجاه إيجاد مصالح مشتركة وفوائد متبادلة. ولهذا فقد بادرت إلى سلسلة من المشروعات الاقتصادية مع دول المنطقة، ووقعت عدداً من اتفاقيات التجارة الحرة مع الأردن وسوريا والعراق.

3- **مبدأ إحلال الأمن الإقليمي:** والهدف منه توفير الأمن لدول المنطقة على اعتبار أنها لا تحظى بالاستقرار. ويكمن النموذج التركي في القدرة على الموازنة بين متطلبات الأمن وحقوق الفرد والجماعة وحريتهما.

4- **مبدأ تصفير المشكلات (أي صفر مشاكل):** وغايته إنهاء النزاعات، وزيادة الاستقرار في المنطقة من خلال البحث عن آليات وقنوات مبتكرة لتسوية الخلافات، وبناء جسور للحوار بين الثقافات، مما يتطلب تفعيل دور الوساطة بشكل مؤثر واعتماد المبادرات الاستباقية التي تجعل من تركيا عنصراً مؤثراً لا متلقياً، يمكن القول: إن مبدأ تصفير المشكلات في الإقليم الشرق – أوسطي قد تجاوز ذاته إلى مرحلة أرحب، تشهد تعاوناً شاملاً مع هذه الدولة.

إن قراءة متأنية للمبادئ أعلاه تظهر بوضوح أن إيران ذاتها تعد مجالاً حيوياً للاقتصاد التركي. ومن الأمور ذات الدلالة على ما أشارت إليه الدراسة أن داود أوغلو يصف في كتاباته إيران ضمن مجموعة الدول المميزة التي يعدها (قوة مركزية) تتمتع بعمق استراتيجي بفضل خصائصها التاريخية والجغرافية. ومن ثم فهو يضع تطوير علاقات قوية مع إيران على قائمة الأولويات التركية وتحتل إيران وموارد الطاقة فيها بالنسبة إلى تركيا أهمية تفوق تقديرات حلفائها من العرب. وكان **مجال الطاقة** من المجالات التي نشطت فيها علاقات التعاون التركية – الإيرانية بشكل كبير، بدأ من منتصف

التسعينيات من القرن الماضي. عبر مد خط أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا. وكذلك بفضل الاستثمارات التركية في قطاع الصناعات الاستخراجية للغاز في إيران. وبموجب مذكرة تفاهم وقعتها الدولتان عام 2008، تشارك شركة النفط التركية (**TPNO**) في تطوير حقل جنوب بارس، أكبر حقل للغاز الطبيعي في إيران. ووصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى 10 مليارات دولار أمريكي في عام 2008. ومن المتوقع له أن يبلغ 20 مليار دولار بحلول عام 2013[604]. **أما بخصوص المجال الحيوي التركي في الشرق الأوسط تحاول الدراسة هنا توضيح الانفتاح السياسي والاقتصادي التركي فيها مع عرض للموقف الإيراني المضاد كأنموذج، ذلك أن التغلغل التركي يؤدي عملياً إلى تقليص النفوذ الإيراني لأنه يوجد في المنطقة نفسها، التي تطمح إيران إلى تسيدها، وعلى الرغم من أن تركيا تصر على أنها ليس ضد أحد.** يحتل الانفتاح على دول الشرق الأوسط حيزاً واسعاً من أجندة السياسة الخارجية التركية، علماً أن هذا التوجه استند في بدايته إلى **البعد الجيو – اقتصادي**، ذلك أن الاقتصاد والمال يشكلان جوهر المشروعين التركيين المحلي والإقليمي، والركيزة الأساسية للصعود التفاعلي. **وتشكل سوريا والعراق متنفساً اقتصادياً واستراتيجياً لتركيا على صعيد الأمن المائي والاقتصادي وأمن الطاقة، كما تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم البؤر الاستراتيجية التي تحاول أنقرة النفاذ إليها.** إذ تدرك تركيا أن دول "مجلس التعاون" تتمتع بمقدرات مالية ومخزون نفطي يؤهلانها لأن تلعب دوراً أساسياً في الأجندة التركية التي تحتاج بشدة إلى هذين العنصرين. وبالمقابل ترى دول الخليج أن حجم تركيا وموقعها وقدراتها العسكرية وعلاقاتها السياسية وعضويتها في المؤسسات الدولية والأحلاف (**NOTO**)، تؤهلها للقيام بدور بالنسبة لها في: تحقيق توازن جيوستراتيجي مع إيران لكونها شريكا موثوقا به قادراً على الانخراط سواء في عملية وساطة لفض الخلاقات مع إيران وفي قدرتها على موازنة النفوذ الإيراني المتعاظم أوصده كما كان يحدث تأريخياً. من هذا المنطلق، طرحت مسألة التعاون الاقتصادي بين الطرفين للمرة الأولى في اجتماع دول المجلس في حزيران 2004، وهو ما مهد لتوقيع اتفاق التعاون الاقتصادي بينها في (أيار 2005 في البحرين) تحول بدوره إلى مذكرة تفاهم ل. "**الحوار الاستراتيجي**"، وقع في جدة بتاريخ 3 أيلول 2008 وجاء هذا التطور بعد ارتفاع التعاون الاقتصادي بين الجانبين من 2,1 مليار دولار عام 2002 إلى 16,6 مليار خلال فترة قليلة[605]. وعلى الصعيد الاقتصادي هذا، يمكن لهذه العلاقة أن تحقق التكامل بين الطرفين، **خاصة من ناحيتي:**

- **الأمن المائي والنفط:** تستورد تركيا أكثر من 95% من حاجاتها النفطية، في الوقت الذي تمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي تصل إلى 1,85 مليار متر مكعب، ما يجعل التكامل النفطي – المائي بينهما أمراً حيوياً على صعيد حماية الأمن القومي عند الطرفين، الذي يندرج تحته الأمن المائي الخليجي، وأمن الطاقة التركي[606]. علاوة على ذلك تطرح تركيا مشروعها الاستراتيجي (أنبوب مياه السلام) لتزويد دول الخليج بالمياه التركية.
- **الأمن الغذائي والاستثمار:** تتمتع تركيا بواحدة من أعلى نسب الاكتفاء الغذائي عالمياً. وهي تمتلك المقومات الزراعية والمائية كلها اللازمة لتكون قادرة على توفير الغذاء لدول مجلس التعاون لدول الخليجي العربية العازمة على الاستثمار في مشروعات زراعية في دول أجنبية لتوفير الغذاء الكافي لمنطقة الخليج العربية. وبذلك يكون **البعد الجيو – اقتصادي** – للطرفين، قد توسع، بين **دول الخليج تركيا "أول شريك استراتيجي خارجي"** **بالمقابل لا تنظر إيران** بارتياح إلى تصنيف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتركيا **على أنها شريك استراتيجي.** وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلاقات الاستراتيجية التي كانت تربط **تركيا بسوريا**، التي من شأنها أن تحرر من الاحتكار الإيراني ما قد يمهد لعزل إيران.

إذن، فإن سياسة تركيا الخارجية تتميز حالياً بأنها تستند إلى رؤية واضحة تتصل بموقع الدولة المفترض ودورها في الإطارين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى توافر إرادة قوية لوضع هذه الرؤية موضع التنفيذ. وتهدف إلى الإسهام في تحقيق الغاية الاستراتيجية الكبرى للبلاد بالتحول إلى قوة عالمية فاعلة. ولا شك في أن تحقيق هذه المهمة لن يكون سهلا فحتى تتحول إلى قوة عالمية، **عليها أن تثبت موقعها كقوة إقليمية بما يتناسب مع مفهوم "العمق الاستراتيجي"** الذي يجعلها محور اهتمام عالمي بما تمثله بذاتها كأنموذج من جهة، وبمبادراتها ودورها من جهة ثانية. وهذا يحتاج إلى بيئة مستقرة وآمنة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال دبلوماسية فعالة ودور قوي، وهنا بالتحديد يأتي دور السياسة الخارجية التركية وأدواتها[607].

المبحث الثاني
الصراعات الدولية وأثرها
في مستقبل الشرق الأوسط

يشهد الشرق الأوسط صراعاً جيوبولتيكاً بين القوى العالمية الكبرى وهو في أحد جوانبه يعكس مستوى من الصراع على قمة النظام الدولي ومن هنا تأتي خطورة هذا النمط القائم من أنماط الصراع خاصة وأنه يتم في ظل مرحلة من مراحل التحول الاستراتيجي للنظام الدولي جوهرها يتمثل في إعادة هيكلية النظام الدولي بحكم التغيرات الهامة التي تحدث على صعيد توازن القوى الاستراتيجية، وهو الأمر الذي لا يحدث عادة بسهولة لأنه يمس مصالح حيوية لبعض القوى ويفتح المجال لمصالح قوى أخرى صاعدة ومن ثم نجد الولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على دورها المهيمن بمنطقة الشرق الأوسط لأن الحفاظ على هذا الدور لا يرتبط بمجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية فحسب وإنما يرتبط بوضعها على قمة النظام الدولي حيث يتيح لها هذا الدور درجة من درجات السيطرة والتحكم في حركة صعود وتطور عناصر القوة للعديد من القوى الكبرى التقليدية والصاعدة على السواء وفي المقابل تسعى القوى الكبرى الأخرى إلى تعديل النظام الدولي بحيث يتحول إلى نظام متعدد الأقطاب بدلاً من نظام القطب الواحد الذي ترى هذه الدول أنه لم يعد ملائماً للواقع القائم، بما يتيح لها التأسيس لشبكة من المصالح ترتكز إليها وتحتاج إليها في إدارة حركة صعودها الاستراتيجي المستمر على مستوى النظام الدولي[608]. ورغم حدة التناقض بين القوى الدولية الكبرى في المنطقة إلا أن واقع التفاعلات فيما بينها يوضح انه توجد مساحة من المصالح المشتركة فيما بينها في المنطقة وهي مساحة ليست ثابتة وإنما متغيرة نظرا لسرعة التغيرات الجارية في سياق الصراع على هذا المستوى والمستويات الأخرى ولعل في هذا ما يفسر جانباً من جوانب مواقف القوى الكبرى تجاه بعض القضايا المهمة بالنسبة للمنطقة.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

تعد منطقة الشرق الأوسط أهم مجال حيوي وأعظم منطقة استراتيجية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. إن حيوية هذه المنطقة بما تحتوي عليه من بيئات وأقاليم، تقابل أهميتها في التفكر الاستراتيجي الأمريكي مناطق أخرى من العالم، مثل: أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي، بل

وتصل أهميتها في صميم ذلك "التفكير" بمستوى أهمية أوروبا ذاتها[609].

أ – الاستراتيجية الأمريكية الكبرى والمجال الحيوي للشرق الأوسط:

تعني الاستراتيجية الكبرى: كيف تعرف الدولة مصالحها والتهديدات التي تستهدف هذه المصالح ووسائل التعامل معها[610]. إن الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة التي تحمل اسم "طيف الهيمنة الكاملة" هي تحقيق الهيمنة على كل شيء وفي كل مكان أي بمعنى أن تكون في المقام الأول أو السيطرة والتسلط التي تعني حالة من السياسات الدولية التي تهيمن فيها دولة على دولة أخرى نتيجة لقوتها وتفوقها العسكري. إن السيطرة الأمريكية تمنحها القدرة على إعطاء الأولوية لمصالحها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، كما تمنحها أيضاً القدرة على تقديم أفكارها إلى المجتمع الدولي بوضع مقاييس تطبيق ونظم سياسة مقبولة تعكس قيمها[611]. كملاحظة تمهيدية من الهام أن نؤكد على أن نقطة التركيز الأهم في هذه الدراسة تتعلق بالأهداف الاستراتيجية الضخمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ولذلك لا توجد حاجة لمناقشة تفصيلية لما يسمى بالأهداف الفورية للولايات المتحدة. ومع أن معظم الأهداف الفورية – الآنية هامة ومن المؤكد أنها ملحة وصعبة بالإضافة إلى الخطوات اللازمة لتأكيد إنجاز الأهداف الاستراتيجية الضخمة، إلا أن اهتمامنا في هذه الدراسة سيركز على الأهداف الثابتة وطويلة الأمد في المنطقة. وهي: –

- جعل المنطقة ضمن دائرة النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي.
- إيجاد حزام أمني ومد خطوط دفاعية.
- تحقيق أبعاد استراتيجية لها أعماقها في حالة انفجار أي صراع عسكري.

تقليدي وغير تقليدي لتوفير إمكانية المناورة والمفاجأة.

- السيطرة على المنطقة جغرافياً لتأمين مسالك عبور برية وبحرية وجوية تتحكم في المعابر الدولية بين الشرق والغرب[612].
- التحكم في المنابع والحقول البترولية وضمان السيطرة على عمليات الاستخراج والنقل والتسعير بما يمكنها من تعزيز **الرقابة الجيوبولتيكية** على منافسيها التقليديين (أوروبا والصين واليابان). وتشكل سياسة واشنطن إزاء منطقة الشرق الأوسط على السياسات النفطية فيها، وعلى كيفية إيصال النفط منها ومن منطقة بحر قزوين إلى منافسيها

وبالأحجام التي تراها مناسبة لإبقاء تبعيتها في مجال الطاقة، تشكل إحدى أهم إبقاء وتعزيز تلك الرقابة الجيوبولتيكية عليهم.

- فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية.
- حماية الكيان "الإسرائيلي"، وضمان تفوقه العسكري الإقليمي، من منطلق أنها الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه، فضلاً عن الارتباط الأمريكي "بإسرائيل" دوافع سياسية ودينية وتاريخية وفكرية تخص فلسفة المجتمع الأمريكي وتوجهاته الداخلية والخارجية[613].

ب – الحرب الباردة والتركيز الاستراتيجي الأمريكي في المجال الحيوي للشرق الأوسط:

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية اهتمام حقيقي بالمنطقة، إذ اتبعت ما يعرف **بسياسة العزلة والحياد** وفقاً **لمبدأ مونرو** 1823. ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والسياسية في دول أوروبا الغربية وعدم تمكنها من التصدي لخطر المد الشيوعي بمفردها. فقد قررت أن الوقت قد حان لتخليها عن **سياسة العزلة التقليدية** التي ارتبطت بقيامها لكي تتولى بنفسها مسؤولية الدفاع عن العالم الغربي وقيمة الليبرالية في مواجهة التطلعات السوفيتية[614]. وقد تمثلت أبرز ملامح ذلك التحول الكبير في الاستراتيجية الأمريكية في تبعيتها لما عرف **بسياسة الاحتواء Containment Policy** التي حاولت بمقتضاها منع الاتحاد السوفياتي وانتشار نفوذه خارج نطاق **مجاله الحيوي.** الذي تم التسليم له به في أوروبا الشرقية والوسطى وإحكام **التطويق الجيوبولتيكي** حوله بهدف الحيلولة دون اتساعه أو امتداده إلى مناطق أخرى من العالم ولا سيما منطقة الشرق الأوسط[615]. وكان من أبرز الأساليب التي لجأت إليها الولايات المتحدة في إطار تبنيها لسياسة الاحتواء **أسلوب التحالف،** إذ عمدت إلى تطويق الاتحاد السوفيتي بجدار سميك وعازل من الأحلاف العسكرية. وجرت إقامة ثلاثة تحالفات عسكرية من قبل واشنطن، تتوافق مع، القطاعات الأساس للأرض المؤطرة في مواجهة الشيوعية. وهي:

- منظمة حلف شمال الأطلسي، في المنطقة الأوروبية الساحلية.
- حلف بغداد، في المنطقة الصحراوية للعالم العربي والشرق الأوسط.
- حلف جنوب – شرقي آسيا **(O.T A S E)**، في منطقة الرياح الموسمية من

آسيا. ويمكن اعتبار أن هذا المنطلق الأولي في عمليات الاحتواء، وهي جيوسياسية استمدت من فكر الجيوبولتيكي الأمريكي **سبايكمان**، ووضعت في خدمة الإيديولوجية، بهدف احتواء الشيوعية[616]. وتعزيزاً لسياستها التي جسدتها سياسة الاحتواء عام 1947، اصدر الكونغرس الأمريكي في الخامس من كانون الثاني 1957، القرار المشترك ال إلى نشر السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والذي عرف فيما بعد **بمبدأ أيزنهاور**. وقد نص هذا القرار على تخويل الرئيس الأمريكي تنفيذ برامج المساعدة العسكرية والمعونات الاقتصادية في الشرق الأوسط بصورة عامة مع أية أمة أو مجموعة من الأمم الراغبة في مساعدة من هذا القبيل. ونص ذلك على استعداد أمريكا للمحافظة على استقلال أمم الشرق الأوسط ووحدتها كأمر حيوي للمصلحة القومية الأمريكية والسلام العالمي، وأنها مصممة على استخدام القوة ضد أي عدوان من جانب أي بلد خاضع للشيوعية العالمية[617].

وفي الستينيات وأغلب السبعينيات بدا أن المصالح الأمريكية تدعمها **خمس دعائم صلبة** في الواقع هي: **"إسرائيل" والمملكة العربية السعودية وتركيا ومصر وإيران**. وكنتيجة لذلك لم يكن هناك ضرورة لوجود عسكري أمريكي واسع كشكل من التزاماتها مع حلف الناتو فيما تعلق بانتشارها العسكري، ومع اليابان وكوريا وتورطها في أراضي جنوب شرق آسيا ومع تناقص التهديد السوفياتي في المنطقة أصبح من الممكن الاعتماد على الأعمدة الخمسة لإعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية وحمايتها، ولكن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحمل نفقات الاعتماد على حلفائها لحماية موارد النفط حينما ازداد التهديد السوفياتي في نهاية السبعينيات مع تزايد القدرات السوفياتية وتوسعها في القرن الأفريقي وغزوها لأفغانستان، وعندما ترافق هذا كله مع سقوط الشاه بدا وكأن ميزان القوى قد انقلب ضد الولايات المتحدة[618]. ولتحسين هذا الوضع طورت إدارة كارتر **"قوة الانتشار السريع"** وهي السلف الأول للقيادة المركزية الأمريكية الحالية التي تمنح الولايات المتحدة القدرة على نقل قوة عسكرية إلى منطقة الخليج وإلى ضرورة إتباع سياسة التدخل العسكري المباشر لحماية المصالح الأمريكية[619]. **وهذا ما قاد فيما بعد إلى دخول الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية كتطبيق لجانب الخطط الاستراتيجية نحو الشرق الأوسط**. كذلك عمل

الرئيس ريغان على تنفيذ **فكرة الإجماع الاستراتيجي** التي كانت تهدف إلى تحقيق توافق استراتيجي لإقامة تحالف أو واقع إقليمي يضم أصدقاء أمريكا في الشرق الأوسط والخليج بضمنهم "إسرائيل". تمهيداً لقيام نظام شرق أوسطي يمتد من مشرق أفريقيا وصولاً إلى الباكستان، بما في ذلك القيام بوضع خارطة جديدة للمنطقة تستند إلى المنطق الأمريكي – "الإسرائيلي" كبديل للمنطق البريطاني – الفرنسي السابق حيث عملت الإدارة الأمريكية في بداية الثمانينيات في مهمة بناء الشرق الأوسط من جديد وكأنه منطقة نفوذ أمريكي خالص، وفي ذهنها السيطرة التامة على **جغرافية ونفط** القرن القادم الذي عدته أمريكا فيما بعد وطبقاً لأطروحتها (**PAX American**) القرن الأمريكي بلا منازع بيد أن هذا المشروع لم يواجه النجاح لأسباب عديدة منها ما يتعلق بواقع المنطقة القائم في تلك الفترة، ومنها ما يتعلق بأوضاع داخلية أمريكية عديدة غير مساندة لتنفيذ مثل هذه الفكرة أو المشروع[620].

ونتيجة لذلك الفشل اتجهت الولايات المتحدة إلى:

1- تنفيذ: فكرة مشروع إقالة تحالف استراتيجي بينها وبين إسرائيل اتخذ صيغة المعاهدة عام 1983 والتي تؤكد على دعم "إسرائيل" عسكرياً واقتصادياً وجعلها تعمل في المنطقة من دون رادع وتوقع لأي رد فعل من أحد، فضلاً عن إعطائها وصفاً يشبه لحد ما وضع الحلفاء الغربيين في حلف الناتو.

2- أدركت الولايات المتحدة في الوقت ذاته قيمة حلفائها في المنطقة **فعززت تسليح الأعمدة لأربعة** التي بقيت لها **بعد خروج إيران عام 1979**. وأضافت إليها العديد من الدول الأصغر الواقعة بين المغرب والخليج – بما يؤمن لها أساساً قوياً في المنطقة تمارس من خلاله نفوذهما داخل وخارج الشرق الأوسط[621].

ت – نهاية الحرب الباردة وتوسيع السيطرة الأمريكية في المجال الحيوي للشرق الأوسط:

حمل عقد التسعينيات من القرن الماضي متغيرين أساسيين في المشهدين الإقليمي والدولي منحا الولايات المتحدة اللحظة الخالدة كي تصبح القطب الوحيد ولتفرض هيمنتها على **المجال الحيوي في الشرق الأوسط برمته:**

المتغير الأول: انهيار المعبد الشيوعي، في أغرب وأسرع سقوط عرفه التاريخ لدولة تمتلك من مقومات القوة والمنعة ما جعلها تكون إحدى القوتين الأعظم على الصعيد الكوني فكان العامل

الاقتصادي والعامل القومي ولعوامل التأثير الخارجي تأثيراتها في أحداث هذا السقوط لصالح الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

المتغير الثاني: الحرب الأمريكية على العراق لتمنح أمريكا الكثير من المكاسب الاستراتيجية العسكرية في المنطقة النفطية في هذه البقعة من العالم فحتى عام 1991، لم تكن الولايات المتحدة قادرة على إقناع دول الخليج العربي بالسماح بوجود أمريكي دائم على أراضيها. مثل هذا الوضع تغير تماماً مع حرب الخليج عام 1991. فلم تعد السعودية أو الدول الخليجية الأخرى تعارض الوجود العسكري الأمريكي المباشر على أراضيها، ليبدأ تدفق الجنود الأمريكيين وفرق الإنشاءات وتجار السلاح وفرق الإسناد إلى المنطقة. وفي ذلك يقول المحلل العسكري الأمريكي **روبرت دريفوس** بأنه، وقبل عملية "عاصفة الصحراء"، كانت الامتيازات العسكرية الممنوحة للأمريكيين تنحصر في حق التخزين الدائم أو الآني للمعدات العسكرية في مناطق في سلطنة عمان على المحيط الهندي، وهي مناطق بعيدة نسبياً. أما بعد الحرب، فقد بدأت جميع دول الخليج العربي إقامة تدريبات عسكرية مشتركة مع الأمريكيين، واستضافة وحدات من البحرية وسلاح الجو الأمريكي، ومنح الأمريكيين حق "**إعادة تموضع**". وفي ذلك قال وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وليام كوهين مفتخراً عام 1995: (لقد زاد وجودنا العسكري في الشرق الأوسط بصورة دراماتيكية)[622]. **وفقاً لما أسسه ذلك المتغيرين،** برزت الولايات المتحدة الأمريكية معلنة عن نظام دولي جديد، بعد أن حققت مكاسب استراتيجية، محتلة مجال القطب الأوحد الذي فرض هيمنته على أهم مجال حيوي وأعظم منطقة استراتيجية بالنسبة لها، بعد تسجيلها النقاط الآتية[623]:

- **الضمان الأساسي للنفط في المنطقة، والطرف الأكثر قوة وهيمنة في ميزان النفط.**
- **الحصول على مكاسب جيو – اقتصادية على حساب غربي أوروبا واليابان.**
- **ترتيب قضايا التسوية بين العرب و"إسرائيل".**

لترسيخ وجود دائم للولايات المتحدة في هذا **المجال الجغرافي الحيوي** كان لا بد من ركائز أساسية من أجل خلق بنية شرق أوسطية جديدة، وقد تحققت البدايات لذلك كله وبالفعل إثر سقوط الاتحاد السوفياتي. فأخذت تلك "الملامح" تتضح شيئاً فشيئاً من خلال طبيعة العلاقات العربية –

الأمريكية وطبيعة العلاقات الإسرائيلية – العربية. لتعلن في عام 1991 عن ضرورة تأسيس نظام جديد في الشرق الأوسط.

ث – الحادي عشر من سبتمبر وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتسوغ للولايات المتحدة، والتي نمت سيطرة المحافظين الجدد من اليمين المسيحي المتصهين عليها – المجاهرة بمشروعها نحو الهيمنة على العالم بذريعة حمايته من الإرهاب والتسلط، فأصدر البنتاجون وثيقة جديدة للأمن القومي الأمريكي في الذكرى الأولى لتلك الأحداث المأساوية، والتي طالبت مجدداً بضرورة الحيلولة دون ظهور قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة التي تمتلك كافة أسباب القوة والهيمنة، ودعت الإدارة إلى بسط سيطرتها على كافة **البؤر الجيوستراتيجية** المهمة في العالم أجمع لتأمين احتياجات أمريكا المستقبلية من مصادر الطاقة، فكان احتلال أفغانستان ومن بعدها العراق ثم محاصرة إيران. وجاءت العقيدة العسكرية الجديدة للرئيس بوش **بفكرة الهجوم المضاد الاستباقي** ضد الأخطار التي تهدد العالم وتزعج مساعي الهيمنة الأمريكية، وهي الاستراتيجية التي سوغت لواشنطن تهميش الأمم المتحدة وابتكار السلاح النووي التكتيكي وإقامة الدرع الصاروخي، وعدم التصديق على اتفاقيات حظر التجارب النووية، وتصنيف دول العالم ما بين صديق تابع وعدو متمرد. لتعزز بذلك الهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم، والتي تتخذ من الأهداف والمخططات الأمريكية مرجعية ومن التفوق العسكري الكاسح درعاً[624]. لكن حقيقة الأمر، أن النخبة السلطوية الأمريكية بدأت التخطيط للهيمنة على العالم ضمن ما يعرف **باستراتيجية الإمبراطورية العالمية** قبل هجمات 11 سبتمبر بسنوات، وتحديداً بعد انهيار المنافس الرئيس لأمريكا في السيطرة على العالم وهو الاتحاد السوفياتي. ففي عام 1992 أعد "**وولفوتز**"، وبتكليف من الوزير تشيني، ورقة سرية حول الاستراتيجية العسكرية الأمريكية القادمة. إلا أن ما ورد في ورقة "**وولفوتز**"، وجد طريقة للتنفيذ في عهد بوش الابن. فقد شكلت توصيات معد الورقة، وهو أحد رموز المحافظين الجدد، البرنامج الفعلي لمشروع الإمبراطورية الأمريكية العالمية، كما اعتبرت الأساس لعقيدة بوش المعلنة في سبتمبر (2002)، والخاصة **بالحروب الإجهاضية الاستباقية والاستراتيجية الأمنية** للولايات المتحدة في القرن الجديد وجاءت الوثيقة (التي تعد الأولى من نوعها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة) لترسم صورة جديدة للعالم فيه قوة عظمى وحيدة ينبغي على قادتها الحفاظ على آليات كفيلة بردع أي منافسين محتملين عن التطلع للقيام حتى بدور إقليمي أو عالمي

وفي هذه الوثيقة الخطيرة، يتحدث "**وولفوتز**" عن سياسة واشنطن تجاه المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح الأمريكية. نورد منها المقتطفات المحددة التالية الخاصة **بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا:** "إن هدفنا الإجمالي في **الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا** هو إبقاء المنطقة خارج نفوذ أي قوة إقليمية، والحفاظ على حرية وصول الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين إلى نفط المنطقة. كما نسعى أيضاً إلى ردع أي عدوان في المنطقة. وتعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية المواطنين والممتلكات الأمريكية، والحفاظ على حقنا في استخدام الأجواء والممرات المائية الدولية. وكما تبين من الغزو العراقي للكويت. فإنه يبقى من الأهمية بمكان الحيلولة دون وقوع المنطقة تحت هيمنة قوة أو تحالف قوى إقليمية. وبخاصة فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية. ولهذا ينبغي علينا الاستمرار في لعب دور من خلال **تعزيز سياسة الردع وتطوير التعاون الإقليمي**[625]. ولقد بدا جلياً أن الإدارة الأمريكية قد اتخذت من عاصفة (11 سبتمبر عام 2001) ذريعة لتنفيذ أجندة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، كان الحديث عنها قد بدأ قبل أحداث سبتمبر بوقت طويل. فكانت خلاصة الأجندة هي **إعادة تشكيل خريطة المنطقة** التي اعتبر – المحافظين الجدد – أن سياسة أمريكا تجاهها تتحرك في ميدان تم **تشكيل تضاريسه الجيوبولتيكية** تبعاً لمصالح بريطانيا وفرنسا، أما الآن فإن الظروف مهيأة لتقوية النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط[626]. وكانت التصريحات المتتالية لمسئولي الإدارة الأمريكية. في عهد بوش الابن.. وبعض التقارير الصادرة عن معاهد استراتيجية ومراكز أبحاث، قد أفصحت عن بعض تفاصيل تلك الأجندة، وأبرزت خرائط جديدة قيل إنها تشكل صياغات مقترحة للخارطة الجيوسياسية للمشرق العربـي التي يجري العمل على تنفيذها. وكانت الإرشادات واضحة... فالمطلوب هو استبدال النظام الإقليمي العربـي الذي ساد منذ نهاية الحرب الكونية الثانية بآخر شرق أوسطي يستبدل الدولة القطرية بكانتونات وفيدراليات تقوم على أسس القسمة الطائفية والإثنية. وأن يكون النظام الشرق – أوسطي الجديد، بكل مفرداته السياسية والعسكرية والاقتصادية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون سلطان القوة فيه بيد الدولة العبرية.

ج – الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001:

في خضم هذه الاستراتيجيات، ومن خلال عرض الصورة الكبرى وهي الاستراتيجية الأمريكية في العالم، والصورة الأصغر وهي الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وما يعتريها من تحديات، يمكن تلمس الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يعد أحداث 11 سبتمبر من خلال: 1. **القوة**

الناعمة المتمثلة بالمشروع الموسوم "**الشرق الأوسط الكبير**". 2. **القوة الخشنة** المتمثلة ب. **تطويق منطقة الشرق الأوسط عسكرياً**، عبر نشر (حلف الناتو) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قواعده العسكرية في جميع أنحاء المنطقة الشرق أوسطية وحولها؛ كعامل إسناد للقوة الناعمة المتمثلة بالمشروع المذكور.

1. مشروع "الشرق الأوسط الكبير":

لتحليل الأبعاد الجيوستراتيجية للمشروع ينبغي دراسة: مكونة، ثم مجاله الجغرافي الحيوي، والبعد الزمني لإنجاز المشروع، وأخيراً أبعاده السياسية الخفية.

- **مكونات المشروع:** لا شك أن تفاصيل المشروع مغيبة بدرجة كبيرة، وبتتبع ما ينشر منه نجد أنه لن يخرج عن عدة مصادر؛ منها أقوال بعض المسؤولين الأمريكيين؛ بدءاً من الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، مروراً بباول وزير الخارجية الأسبق، وانتهاء بهيس مستشار وزير الخارجية بأول، وسربت بعض الصحف الأمريكية بعض المعلومات المتعلقة بهذا المشروع، كما ناقشه باحثون ومفكرون وصحفيون أمريكيون؛ أما اطلاعا من بعض صانعي القرار الأمريكي، وإما أنهم قد سبقوا وقدموا مباحثهم للإدارة، وأما استنتاجات فهموها من التطورات السياسية. كذلك يمكن استنباط هذا المشروع من خلال المشاريع السابقة عليه والتي طرقت في السابق بالنسبة للتغيير المطلوب للشرق الأوسط بيد أن ما اتفق عليه عند أغلب المراقبين في شؤون الشرق الأوسط – وهو **ما تؤيده الدراسة** – أن الصيغة المقدمة من قبل الرئيس بوش الابن – لمؤتمر دول الثمانية الكبار **(G-8)** الذي عقد في (جزيرة سي – اسلاند) بجورجيا من 8–10 حزيران 2004، تحت شعار "**شراكة من أجل المستقبل**" هو النص الحرفي لمسودة المشروع. بحسب مسودة المشروع: "أن الشرق الأوسط يمثل تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي في أن يصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق مبادرة لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. وما دام تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة في تزايد فستشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات تصف الوضع الحالي في(الشرق الأوسط الكبير) مروعة" [627]. وبذلك ينطلق المشروع من **ركيزتين: الركيزة الأولى:** تقول إن التدهور الكبير في

الأوضاع في المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب البدء في الإصلاح. **والثانية:** أن هذه الأوضاع تشكل الأرضية الخصبة لبروز التطرف والإرهاب الدولي. وينادي المشروع بضرورة البدء بالتغيير والإصلاح وضرورة مساعدة الجهود الدولية لتحقيقه، لأن الولايات المتحدة ترفض هذه الأوضاع وتصر على ضرورة تغييرها للقضاء على ما تسميه "الإرهاب" والكراهية والتحريض الموجه ضد "إسرائيل" وضد المصالح الأمريكية[628]. وحددت المبادرة الأمريكية الإصلاح بثلاثة أهداف رئيسة: سياسي/ اقتصادي/اجتماعي[629].

- **السياسي:** يعبر عنه بتشجيع الديمقراطية، ودعم الانتخابات الحرة في الشرق الأوسط؛ من خلال المساعدات التقنية والتدريب على الصعيد البرلماني (خاصة للنساء)، والمساعدة القانونية للناس العاديين، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة، ودعم قيام المجتمع المدني.
- **الاقتصادي:** يتناول شراكة اقتصادية تعني إزالة عوائق التبادل التجاري بين الغرب والدول التي يشملها المشروع، فقد اقترح إنشاء صناديق عدة لتمويل ما يسمى "**تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير**"، تتضمن: صندوقاً لتمويل المشاريع الصغيرة، ومؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير لمساعدة الدول الساعية للإصلاح على توفير احتياجات التنمية والشراكة من أجل نظام مالي أفضل، إضافة إلى تسهيل انضمام دول الشرق الأوسط إلى منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق التجارة الحرة لتشجيع التبادل الإقليمي والمشاريع الإقليمية المشتركة وإقرارها.
- **الاجتماعي:** وضعت سلسلة مبادرات لدعم التعليم الأساسي، ومحو الأمية، وإصلاح برامج التعليم، ونشر الانترنت، وإصلاح التعليم، وتطوير الخطاب الديني، والمرأة.

هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بدأت بالخطاب الذي وجهه الرئيس بوش الابن إلى الكونغرس في 20/9/2002 وأعلن فيه أن حكومته طالبت الحكومات الإسلامية أن تحارب الفساد وتحترم الحقوق الأساسية، وتطبق حكم القانون، وتستمر في العناية الصحية والتعليم، وتتبع سياسات اقتصادية، وتوفر المقدرة لممارسة المبادرات الاقتصادية الفردية، وقد تعززت هذه الرؤية بالعديد من الدراسات لعل أهمها دراسة **مؤسسة راند الأمريكية** التي خلصت إلى: أن تجربة الأنظمة الشرق

أوسطية التي نشأت في الثلث الأول من القرن الماضي ك. "مجموعة من إدارات قمعية مفسدة وأنظمة غير ممثلة للشعب وعاجزة عن تقديم جزء متواضع من الديمقراطية والاقتصاد الواعد أو العدالة الاجتماعية"[630]، فضلاً عن العديد من الوثائق والخطابات؛ أبرزها **(مبادرة بناء الأمل)** التي أعلنها كولن باول في 12/2/2002 في مؤسسة التراث بواشنطن والتي أشار فيها إلى مناصرة الولايات المتحدة لعملية الإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط، **معللاً ذلك أن المنطقة تمثل أهمية فائقة للولايات المتحدة**[631]. **أما على الصعيد الاقتصادي**، فيمكن اعتبار **وثيقة تشارلين بارشيفسكي** الممثل التجاري للولايات المتحدة السابق، والمعنونة ب. **(فليعد الشرق الأوسط للتجارة العالمية)**، الحجر الأساس في هذا المضمار، فقد أوصت هذه الوثيقة إدارة بوش الابن بضرورة تحرير التجارة في منطقة الشرق الأوسط واعتبارها هدفاً مقدساً للولايات المتحدة؛ لأن الشرق الإسلامي والعربي لم يعد فقط يمارس القطعية مع الاقتصاد العالمي؛ بل أصبح عقبة في وجه التجارة العالمية [632].

- **المجال الجغرافي الحيوي للمشروع:** تضمن مشروع أمريكا للشرق الأوسط العظيم مجموعة ضخمة من الإلحاقات الجغرافية التي توسع حدوده وتبرز تسمية بالكبير، فالشرق الأوسط الأمريكي يتاخم كل الأعداء المحتملين للولايات المتحدة، فهو يتاخم أوروبا. من جهته الغربية والصين من الشرقية وروسيا من الجهة الشمالية وهذه الحدود المترامية الأطراف ترشح المنطقة للعب دور استراتيجي هام في احتواء هذه الجهات الثلاث. فضلاً عن الاحتواء الأمريكي المباشر للمنطقة نفسها بسبب استحالة الحفاظ على استقرارها من دون مساعدة أمريكية تلغي كل المنظمات الإقليمية فيها أو تصيبها بشكل كامل[633].
- **البعد الزمني لإنجاز المشروع:** وفيما يتعلق **بالبعد الزمني لإنجاز المشروع**، أعلن كولن باول في 14 مايو 2004 في القاهرة أن هناك بعداً جديداً في أجندة الرئيس جورج بوش فيما يخص منطقة الشرق الأوسط. وأوضح أن هذا البعد يتعلق بتغيير المنطقة بحلول عام 2014م. وهذه المرة الوحيدة التي تسرب فيها الولايات المتحدة المدى الزمني لتنفيذ المشروع، وهو كما يبدو في تصريحات باول – عشر سنوات[634].

*** الأهداف السياسية الخفية للمشروع:**

مما لا شك فيه، أن الدوافع الخفية لهذا المشروع، لن تخرج عن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية الكبرى كما ذكرنا سابقاً. ولكن هذه الأهداف (الدوافع) كانت تتم في الماضي عبر استقرار الأنظمة السياسية السائدة في الماضي؛ فإنه بعد 11 سبتمبر أصبح التغيير هو النهج السائد. **يمكن أن نجمل الأهداف السياسة الخفية للمشروع في هدفين أساسيين هما:**

الأول: تقسيم وتفتيت الشرق الأوسط: إنه هدف ووسيلة في آن وأحد، ولعل أكبر إشارة صدرت عن ذلك؛ ما عبر عنه وزير خارجية ألمانيا السابق **(يوشكا فيشر)** في كتابة **(مقبض القوة)**: إن الإدارة الأمريكية ترسم خريطة سياسية، ثقافية جديدة للشرق الأوسط، واعتبر ما سمي **(مشروع الشرق الأوسط الكبير)** مقدمة، ويؤكد أن الأوروبيين على الخط مع الأمريكيين، وأن الاختلاف هو في التفاصيل، ومن ثم لا يناوئ الأوروبيون الخطط الأمريكية.

بل يدعو فيشر إلى استراتيجية أمريكية – أوروبية مشتركة، تحاول أن تجد حلولا لمشاكل المنطقة خاصة النزاع العربي "الإسرائيلي" كخطوة أولى على طريق عملية إعادة تشكيل المنطقة. وتشجيع، ودعم عملية التحول الديمقراطي في دولها[635]. يتم هذا التقسيم وهذه الهيمنة عبر مفهوم "**الفوضى الخلاقة**" التي كانت في البداية وسيلة لتحقيق الهدف، ولكنها أصبحت الآن هدفاً بعد الفشل حالياً في تقسيم المنطقة وتفتيتها إلى دويلات وفيدراليات وكانتونات صغيرة. تعد **الفوضى الخلاقة** إحدى السياسات التي اتبعتها الخارجية الأمريكية في سعيها للسيطرة الكاملة على الشرق الأوسط وتطويع قواه الحية، وهي تتداخل مع الديمقراطية التي تعد الأداة الرئيسة لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير. كما إنها فلسفة يهودية بحتة، فاليهود عملوا عبر تأريخهم على **استغلال الفوضى** بعد إثارتها ويعد **مايكل ليدين.** وهو من كبار رجال المحافظين – أن فكرة **الفوضى الخلاقة** والتغيير عبر الفوضى ذات جذور في الفكر الغربي الليبرالي، فـ "**الفوضى الخلاقة** هي معلم أساسي في فكرنا، داخل مجتمعنا وخارجه... نحن ندمر النظام القديم كل يوم... ولطالما خشي أعداؤنا هذه الزوبعة المؤلمة من الطاقة الخلاقة التي تهدد تقاليدهم... ينبغي علينا تدميرهم لنتقدم نحو مهمتنا التاريخية"، ويشرح **جيل دورونسورو** من كبار رجال المحافظين أيضاً **استراتيجية الفوضى الخلاقة** فيقول: "تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير، دعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي، اختراع رمز يمكنهم التوحد حوله، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها[636]. الحاجة إلى **الفوضى الخلاقة** مردها إلى افتقاد أي طرف خارجي القدرة على التأثير في بنية دولة مستهدفة

دون وجود عوامل داخلية مساعدة ومرتبطة به من حيث الأهداف أو بشكل عضوي، وبالنسبة للولايات المتحدة، التي تعاني من أزمة مصداقية بين شعوب الشرق الأوسط، فضلاً عن تجنب المزيد من الفشل وتعينهم على بلوغ أهدافهم وتنفيذ استراتيجيتهم في المنطقة، فهي بأمس الحاجة إلى توفير مناخ ملائم لتنفيذ مشروعها، داخل بلدان المنطقة الشرق – أوسطية، فهمي بأمس الحاجة إلى دور الفوضى الخلاقة في إحداث تغيير داخلي وتبعاً للظروف القائمة في المنطقة – التي أشارت إليها الدراسة، فإن من الواضح أن السياسة الخارجية الأمريكية بدأت تغير في استراتيجيتها في عهد المحافظين الجدد أنفسهم. فلطالما أمعنت إدارة المحافظين الجدد – التي يمثلها بوش الابن في تغليب **القوة العسكرية** (كما في حالة حربها في أفغانستان والعراق) على **القوة الناعمة** على أثر اعتقاد المحافظين الجدد أنفسهم في بادي الأمر بأن **القوة العسكرية** هي وحدها مفتاح النصر والغلبة، غير مكترثين بتأثير وجدوى **القوى الناعمة**(التي تعد الفوضى الخلاقة – إحدى ركائزها الأساسية)، التي قال عنها وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد حينما سئل عنها ذات يوم أنه لا يدري معنى القوة الناعمة أصلاً[637]. **ولعل أهم مظاهر الفوضى الخلاقة التي يراد لها في الشرق الأوسط هو:**

- **تشكيل كونفدراليات وفيدراليات بداية بالانفصال الكردي والمذهبي (السني والشيعي) ليمتد أفقيا وعمودياً إلى دول الجوار.**
- **حرب نفسية أمريكية إرهابية تستند إلى إرهاب دولي ضد إرهاب مصطنع (إسلاميين).**
- **التدمير المنهجي للدولة والشعب والمجتمعات ذات الصلة.**
- **الاغتيالات السياسية (علمانية أو دينية) واغتيال العلماء في مجالات البحوث النووية والفيزيائية والكيميائية والأطباء.**
- **تعزيز مفهوم الطائفية والقبلية، والتحريض على الحروب الدينية والمذهبية والتعصب العرقي بدءاً من العراق ونشره وانتقاله إلى دول الجوار**[638] .

بمعنى آخر: خلق التوتر والعداء والتعصب بين الجماعات الدينية الأساسية التي تتكون منها مجتمعات الشرق الأوسط: على الرغم من أن هناك ما لا يحصى من الجماعات الدينية في منطقة الشرق الأوسط إلا أن الباحثين الأمريكيين توصلوا إلى تحديد أكثر الجماعات الفاعلة التي تعد أساس مجتمعات الشرق الأوسط وهما: المسلمون (السنة)، والمسلمون (الشيعة) لذا انصب اهتمام أمريكا على

محاولة خلق التوتر والعداء والتعصب بين الجماعتين، وهي محاولة ترى واشنطن أن نجاحها من شأنه أن يحقق استراتيجية الولايات المتحدة في السيطرة على المنطقة. هذه الاستراتيجية الجديدة، وضعها خمسة من قادة التحالف المسيحي الصهيوني هم: ميشيل هولمان، وكيو فالتون، وسيلوم هايث، وجراهام ايلوز وراس، وزكرايس الموفكل [639] . وكانت الخطوة الأولى لهذه الاستراتيجية، تتمثل في احتلال العراق لتحويله إلى ساحة للصراع الدامي والشامل بين القطبين السني والشيعي.

الثاني: فرض (تعميم) النموذج الغربي الرأسمالي (العولمة): تنطوي فكرة نشر **الديموقراطية** على أهداف عديدة تتلاقى جميعها في نقطة فرض **العولمة** فكرا وثقافة واقتصادا، وقبل كل شيء فرض النموذج السياسي الغربي، لكن لا بد من الالتفات إلى أن **العولمة** هي سياق تاريخي تدريجي، بخلاف نشر **الديموقراطية** التي تعد عملية مبرمجة وهادفة ومفروضة بالقوة أحيانا وتتم إدارتها خطوة خطوة [640] .

بيد أن مبدأ نشر **الديمقراطية** الذي احتواه مشروع الشرق الأوسط الكبير هو في حقيقة الأمر استراتيجية استعمارية أمريكية قديمة تقوم على أساس الترويج ل.: **"حق الشعوب في تقرير مصيرها".** ابتدعها الرئيس الأمريكي الأسبق **وودرو ويلسون** والذي تولى رئاسة بلاده بين عامي 1913 و1921. فويلسون الذي اتخذ قرار مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى منهياً بذلك عقود من العزلة الأمريكية، هو نفسه أيضاً الذي أعقب قراره هذا بطرح عدد من الأفكار الأخلاقية والمبادئ الإنسانية البراقة بعد الويلات التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى بغية وضع أسس متينة لسلام عالمي وإنشاء كيان مؤسسي دولي يفصل في المنازعات بين الأمم والشعوب وحفظ الأمن العالمي، وهو **عصبة الأمم المتحدة**، والتي تحولت فيما بعد إلى **منظمة الأمم المتحدة**، وتحرير شعوب العالم الثالث من الاستعمار ونشر الديموقراطية. أفكار نبيلة وطموحة بقدر ما كانت تحلق في أجواء الحلم بعالم أفضل يعيش في ظلال الأمن والسلم، ومن ثم الاستقرار والرخاء، وهو ما عرف **بمبادئ ويلسون الأربعة عشرة.** حيث كان **ويلسون** يتخذ من تلك القيم والأفكار **آليات ووسائل** لتحقيق الهيمنة الأمريكية. إذ كان يهدف من وراء تحرير الدول المستعمرة من نير سطوة الدول الاستعمارية الكبرى كبريطانيا وفرنسا وهولندا وغيرها، إلى تقليم أظافر تلك الدول الاستعمارية العظمى بحرماتها من تلك المستعمرات وما تمدها من مكاسب استراتيجية واقتصادية جمة تسهم بشكل كبير في تنامي قوة تلك الدول الاستعمارية وإطالة مدة بقائها على قمة النظام الدولي والحيلولة دون صعود

الولايات المتحدة ومشاطرتهم تلك القمة. ولم يخف **ويلسون** حماسه لتكريس الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط حين قال: "**علينا فتح الشرق وتغييره، ومن واجبنا فرض مقاييس الغرب عليه**" [641].

ورغم أن الحلم الويلسوني لم يتحقق؛ إذ عاد العالم إلى خوض أتون الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بعشرين عالماً، فإن **الويلسونية** ظلت مستقرة في الضمير الجمعي الأمريكي، وفي متون الأدبيات السياسية العالمية. ففي خمسينيات القرن المنصرم، تمكن الرئيس **أيزنهاور** من مواصلة الدرب وتنفيذ مخططات وأفكار الرئيس **ويلسون** حينما تمكن من تقطيع أوصال الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية ونجح في إيجاد موطئ قدم لبلاده في المستعمرات المحررة بمناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا استناداً **لنظرية "ملء الفراغ"**[642].

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن **الويلسونية** – وإن بدت في واقع الأمر يوتيوبية أو مثالية – لم تغرد بعيداً عن سرب المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، بيد أنها استخدمت **أدوات وآليات ناعمة وبراقة** تخفي بين ثناياها المخططات والنوايا الحقيقية للأمريكيين، والتي تتمحور حول الهيمنة والإمبراطورية وهي النوايا التي لم تكن بعيدة عن توجهات المحافظين الجدد بعبارة أخرى، يمكن القول: إن شبح "**الويلسونية**" لم يغادر ساسة الولايات المتحدة رغم تعاقب الإدارات واختلاف الوسائل والمبررات، إذ بقيت أفكار ذلك الرؤيوي ويلسون تخيم على صناع القرار في واشنطن وتجسدت مع بداية الألفية الثالثة في سياسات إدارة الرئيس بوش الابن فيما يتصل بنشر الديموقراطية (غزو العراق وأفغانستان، مشروع الشرق الأوسط الكبير) وحقوق الأقليات، وتحرير التبادل التجاري (اتفاقيات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط). علاوة على الرقابة على التسلح كما في حالة (إيران)، وتحولت إلى أهداف استراتيجية ثابتة في السياسات الأمريكية[643]. كما يمكن القول: إن الويلسونية الحالية تختلف عن تلك التي نشأت في عشرينيات القرن الماضي بتحركها في سياق **العولمة الأمريكية**، فبالإضافة إلى شراء واختراق القوى المعارضة لتحقيق نفوذ على حساب المستعمرين المنافسين، صار للويلسونية أهداف من قبيل فرض القيم وتغيير المجتمعات وتدمير الإيديولوجيات المعادية من خلال حرب ثقافة وإعلام، وتحويل أمريكا إلى المحدد الأول للقيم وكذلك الناظر إلى انطباقها على الأمم والشعوب – لا سيما أمم وشعوب الشرق الأوسط، أي تطبيقاً فعلياً لمقولة صدام الحضارات التي حاولت إنتاج جدول أعمال جديد لسياسة أمريكا الخارجية بعد السقوط المدوي للاتحاد السوفياتي[644].

2. تطويق الشرق الأوسط عسكرياً:

لقد غمر الوجود العسكري الأجنبي منطقة الشرق الأوسط بدرجة غير مسبوقة في الأزمنة الحديثة وضمن نطاق هذه الاستراتيجية عملت القوى الفاعلة في النظام الدولي على إحاطة منطقة الشرق الأوسط بحزام أمني – عسكري، فضلاً عن عسكرة المنطقة الشرق – أوسطية ذاتها. إذ تم توسيع نطاق الوجود العسكري لحلف الناتو في المنطقة المحيطة بالخليج من جيبوتي في القرن الأفريقي إلى جزيرة دييغوا غارسيا في المحيط الهندي، وفي الوقت ذاته، انتشرت شبكة من القواعد والبعثات العسكرية الأمريكية في عمق آسيا الوسطى. ففي المنطقة الواسعة الممتدة من أفغانستان إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة أوزباكستان وقرقيزتان، أقامت القوات الأمريكية وجوداً لها في مناطق كانت، ولسنوات طويلة، جزءاً من منطقة النفوذ الروسي وتحولت المنطقة الغنية بالنفط، وذات الأهمية الاستراتيجية الحيوية والمعروفة بآسيا الوسطى، إلى حلقة شرقية في سلسلة متصلة من القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية، بل إن حلفاء أمريكا يمتدون حالياً من البحر الأحمر والبحر المتوسط إلى عمق القارة الآسيوية[645]. وتبرز الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا القوى الأجنبية الأخرى في عدد دول المنطقة ومحيطها الخارجي التي تنتشر فيها قوتهما، وكذلك في نطاق أنشطتها ودرجتها.

الجدول (53)

الوجود العسكري الأجنبي في الناطق المحيطة بالشرق الأوسط وداخلها عام 2007

المكان	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة	دول أخرى
أفغانستان	✓	✓	(38) دولة أخرى ممثلة في "إيساف" قوات المساعدة الأمنية الدولية
البحرين	✓	✓	×
قبرص	✓	✓	(6) دول أخرى + تركيا
ديو جارسيا	✓	✓	×
جيبوتي	✓	×	فرنسا وألمانيا
إيران	×	×	×
العراق	✓	✓	(30) دولة أخرى ممثلة في القوات المتعددة الجنسيات في عملية حرب العراق انسحب معظمها بعد الحرب

"إسرائيل"	×	×	كندا
الأردن	×	×	×
الكويت	✓	✓	×
قرغيزيا	✓	×	الدنمارك وروسيا
عمان	✓	✓	×
باكستان	✓	✓	×
قطر	✓	✓	×
السعودية	✓	×	×
طاجيكستان	×	×	فرنسا والهند وروسيا
تركيا	✓	×	×
تركمانستان	×	×	×
الإمارات	✓	×	فرنسا
أوزبكستان	×	×	ألمانيا
اليمن	×	×	×
اليونان	✓	×	×
ايطاليا	✓	×	×
البرتغال	✓	×	×
اسبانيا	✓	✓	×

ملاحظة: – بعد انسحابها من العراق، أعادت معظم القوات الأمريكية تموضعها في قواعدها المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط وحولها.

المصدر: جون بيتر سون، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي: النظام الأمني في الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط3، 2008، ص.

وتأتي أهمية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية المحيطة بالمنطقة مثل ديجوجارسيا، وقواعد شمال المتوسط بما تمثله من دعم قريب للعمليات العسكرية في الشرق الأوسط، إضافة إلى أنها تمثل القواعد الرئيسة لانطلاق القاذفات الأمريكية الثقيلة من طراز **B-52** في اتجاه مسرح عمليات الشرق الأوسط. علاوة على القواعد والتجهيزات الدائمة المنتشرة بكثافة حول المنطقة، عمدت الولايات المتحدة على هندسة وجودها في قلب الشرق الأوسط – الخليج العربـي والعراق، عبر شبكة من الاتفاقيات التي تتيح التموضع المسبق لقواتها ومعداتها، وبذلك حولت الولايات المتحدة تركيزها إلى ابتداع طيف من القواعد الرئيسة، ومواقع العمليات المتقدمة، والمواضع الأمنية التعاونية، حيث وفرت **دولة الكويت**

نطاقا متنوعاً من المساعدات للقوات الأمريكية، وسمحت بالاستخدام الواسع للأرض والمنشآت الكويتية. أما **البحرين**، فتضم قيادة الأسطول الخامس الأمريكي، في حين تفضل دولة **الإمارات وسلطنة عمان** التموضع المسبق للقوات والعتاد، واستخدام القواعد الجوية. في المقابل، نما الوجود العسكري الأجنبي الأمريكي في **دولة قطر** كجزء من سياسة قطرية متعمدة في السنوات الأخيرة لتعزيز علاقتها بالولايات المتحدة، لتأمين مظلة أمنية مضمونة، ووسيلة لتوسيع النفوذ القطري داخل مجلس التعاون ومنافسة الدور السعودي داخل المجلس خاصة والشرق الأوسط عامة. فقد وفرت قطر مكانا للقيادة الأمامية للقيادة الوسطى الأمريكية، ووفرت التسهيلات الجوية في قاعدتي العديد والسيلية الجوية، فضلاً عن إتاحة الاستخدام الحر للموانئ القطرية[646]. وبذلك حولت الولايات المتحدة النظام الإقليمي الخليجي إلى ثكنة عسكرية مكونة من سلسلة من القواعد والمنشآت والمطارات والموانئ والمستودعات المكدسة بكميات ضخمة من الأسلحة والمعدات التي يمكن استخدامها في مهام عسكرية عاجلة.

الجدول (54)

حجم القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي والعراق 2008

المؤشرات	العدد	المؤشر	العدد
إجمالي القوات الأمريكية		إجمالي عدد الدبابات	1400 دبابة
عدد القوات البرية	114000 جندياً	عدد الدبابات من نوع أم 1	814 دبابة
عدد القوات البحرية	15000 جندياً	عدد الدبابات من نوع برادلي	549 دبابة
عدد الطائرات المقاتلة	775 طائرة	عدد بطاريات الباتريوت	4 بطاريات
عدد طائرات الهليكوبتر	250 طائرة أباتشي	عدد حاملات الطائرات	حاملة واحدة تضم 11 ألف جندي
عدد طائرات الاستطلاع	10 طائرات	عدد صواريخ كروز	449 صاروخا

المصدر: عبد لخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، ص 2009، ص .240

هذه البيانات العسكرية تشير إلى أن النظام الإقليمي الخليجي قد أصبح من حيث حجم القوات المسلحة من أكثر الأنظمة الإقليمية عسكرة في العالم، إذ لا يوجد نظام إقليمي آخر في العالم بهذا

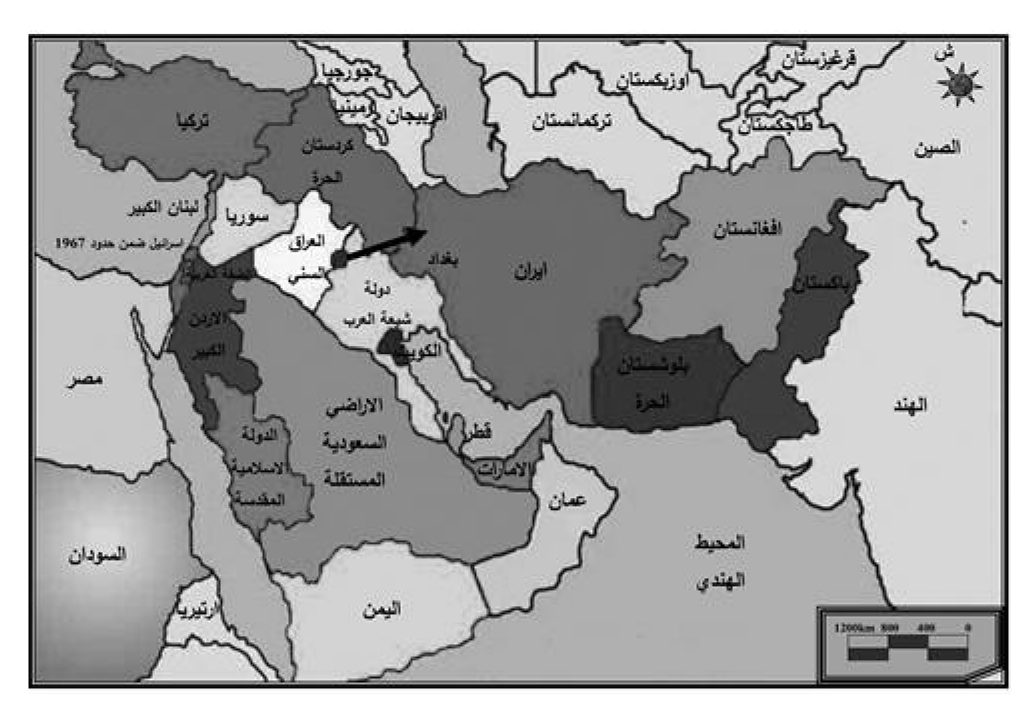
القدر من العسكرة، ويضم هذا القدر من القوات والأسلحة والتجهيزات والقواعد الأمريكية خارج القارة الأمريكية. **لقد ساهم الوجود الاستعدادي العسكري الأمريكي الواضح في ردع إيران عن القيام بأي عمل عسكري خطير لإرهاب جيرانها في الخليج**، فضلاً عن تقليل احتمالات عدم الاستقرار الإقليمي. ومن خلال التأكيد الواضح للدول الحليفة والصديقة على أن الولايات المتحدة سوف تهب لمساعدتها عند الضرورة. وبذلك اكتسبت الضمانات الأمريكية الأمنية مزيداً من المصداقية، لأن أي اعتداء من إيران سيؤدي بالضرورة إلى رد القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة، مما يضمن سرعة الاستجابة الحاسمة لأية أزمة من هذا القبيل، من جانب أكبر عدد ممكن من القوات من داخل الولايات المتحدة نفسها.

ح – الصراع الجيوبولتيكي الأمريكي – الإيراني على المجال الحيوي للشرق الأوسط:

لا بد عند الحديث عن مشروع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، من التطرق إلى موضوع الصراع الأمريكي – الإيراني المحتدم حالياً بسبب تعارض مصالح ورؤى الطرفين حول آلية بناء المنطقة، فكل طرف يسعى لأن تتم عملية إعادة تشكل المنطقة وفق مصالحه الخاصة، حيث **تسعى الولايات المتحدة** إلى الهيمنة على ثروات المنطقة من دون شريك، مع تنصيب إسرائيل وكيلا لها فيها، في حين **تسعى إيران** إلى تحسين مواقعها وبسط نفوذها، لا سيما بعد الفراغ الذي أحدثه احتلال العراق **وما توفره لها جغرافيتها السياسية من ميزات استراتيجية،** فهي تحتل موقعاً جغرافياً استراتيجياً متقدما يتيح له مراقبة مجمل منطقة الشرق الأوسط والنقاط الاستراتيجية في الخليج العربي (بما فيها مضيق هرمز)، وكذلك لدى إيران نفوذ قوي في المنطقة. أما حدودها الشمالية فهي تمتد من القوقاز إلى بحر قزوين. ومنذ الثورة الإيرانية في عام 1979 أصبحت إيران معادية جداً لأمريكا وفقا للنظرية الدينية التي تلقي باللوم على أمريكا للعديد من ويلاتها. لذا كانت إيران إحدى الدول المارقة [647]، وواحدة من العناصر الثلاثة لمحور الشر هي: العراق وإيران وكوريا الشمالية كما سماهم الرئيس بوش الابن في خطابة في كانون الثاني [648]2002. كما يعود الصراع الأمريكي – الإيراني سبب جوهري آخر هو: أن إيران ترى أنها تقع في ذات الأهداف التقسيمية المعدة للمنطقة بحسب الخريطة المنشورة في موقع مجلة القوات المسلحة **Armed Forces Journal** في شهر حزيران 2006 م تحت عنوان "**حدود الدم**" حددت ملامح جديدة لخريطة شرق أوسط جديد.

خريطة (51)

الشرق الاوسط الجديد (حدود الدم) حسب تصورات الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: مفيد محي الدين الصواف، ويستمر الصراع على الشرق الاوسط الكبير، دار الفكر، دمشق، ط3، 2010، ص 257.

فيما يخص إيران تظهر الخريطة أن إيران ستفقد أجزاء منها لتشكيل دول أخرى في المنطقة قومية – دينية – مذهبية. إن الصراع الأمريكي – الإيراني الدائر حالياً في أماكن عدة من منطقة الشرق الأوسط والذي يعود في جزء أساسي منه بحسب الرؤية الأمريكية إلى:[649]

أولاً: محاولتها امتلاك أسلحة نووية، وأسلحة الدمار الشامل، **ثانياً:** مساعيها للحصول على قدرات هجومية اعتماداً على الأسلحة التقليدية بحيث يمكن أن تهدد جيرانها، **ثالثاً:** جهودها للاعتراض على عمليات السلام العربي – "الإسرائيلي"، **رابعاً:** دعمها للقوى الإسلامية "الراديكالية" الممانعة للوجود الأمريكي في المنطقة. بيد أن هذا الصراع يخفي وراءه صراعاً أكثر عمقاً وأبعد مدى من هذه الملفات التي لا تشكل سوى ذريعة أو واجهة لصراع أكثر عمقاً وأبعد مدى من هذه الملفات، حيث يكمن الخلاف الأساسي حول تنازع الطرفين للسيطرة على المنطقة، وليست الحروب الساخنة القائمة، أو التي سوف تقوم في المنطقة، من العراق إلى فلسطين مروراً بلبنان، سوى دليل على وجود **حرب باردة** قائمة بين كل من الولايات المتحدة وإيران، وهو نوع من الحروب امتهنته أمريكا في القرن الماضي أثناء حربها الباردة مع الاتحاد السوفياتي السابق. وهي تعيد الكرة اليوم مع إيران، لمنعها من

مد سيطرتها على المنطقة ذات الأهمية الجيوستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، بعدما تسببت سياسات المحافظين الجدد إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وكسر توازن القوى لصالح إيران بعد ضرب أعدائها السابقين في أفغانستان والعراق، مما أدى إلى **فك الطوق الجيوبولتيكي** حولها وساعدها على إعادة الاعتبار لمشروعها الإقليمي مستفيدة من الفراغ القائم هناك[650]. لذا ترى الولايات المتحدة أن إيران سوف تشكل في المستقبل مصدر تهديد لمصالحها في الشرق الأوسط. وهذا ما لا تقبل به الولايات المتحدة التي يرى صناع القرار فيها، أن الولايات المتحدة هي – ويجب أن تبقى – القوة العظمى الأولى وبذلك فإنه من غير المقبول، من منظور الولايات المتحدة، أن تتعرض تلك القوة لأي تهديد أو منافسة من قبل أي دولة إقليمية أو دولية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الجيوستراتيجية لها. من هنا يكون امتلاك السلاح النووي خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة. ولعل هذا هو السبب الرئيس في الهجمة الأمريكية غير المتسامحة تجاه محاولات إيران الحالية لامتلاك التكنولوجيا النووية أو القوة العسكرية[651]. ولهذا السبب أيضاً لا تتعامل الولايات المتحدة مع البرنامج النووي لكوريا الشمالية بالاهتمام والقلق نفسه، بينما تعد المحاولات الإيرانية خروجاً عن المسموح.

ثانياً: روسيا الاتحادية

أ – الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية:

لعل من نافلة القول أن الاتحاد السوفياتي كان إحدى القوتين العظميين في العالم وتبعاً لذلك سعى إلى تحقيق مصالح استراتيجية ثابتة امتدت لتشمل أغلب المناطق الاستراتيجية في العالم عبر تكتيك مرن أساسه أدوات مباشرة وغير مباشرة. ولفاعلية هذه الأدوات في معظم الأحيان صارت الحركة السوفياتية تتميز بقدر لا ينكر من التأثير في اتجاه ومحصلة التفاعلات الإقليمية والعالمية سلباً وإيجاباً ولذلك ما كان العديد من الأحداث التي مرت بها العديد من المناطق ذات الأهمية بالنسبة لأمنه القومي بمعزل عن دورة فيها – **ومنطقة الشرق الأوسط عامة – والخليج العربي خاصة** – هي إحدى تلك المناطق الاستراتيجية في العالم التي حظيت بأهمية عالية في الحركة الاستراتيجية والتعبوية السوفياتية؛ ومرد ذلك أهميتها متعددة المفردات أمنياً واقتصادياً وسياسياً. فمن يستطع السيطرة عليها، يستطع السيطرة على امتداداتها الجيوبولتيكية نحو البحر المتوسط والمحيط

الهندي[652]. وتبعاً لذلك تميزت الحركة السوفياتية، على الدوام بالحرص على الاقتراب منها، سواء عبر جهد منفرد، أو عبر بناء علاقات ذات مضامين مختلفة مع دول المنطقة ولا سيما تلك التي تتمتع بمقدار عال من التأثير في مجمل تفاعلاتها في بعضها. بمعنى آخر حاولت موسكو من حين لآخر أن تشرك مجموعة منتقاة من دول المنطقة – ومنها **إيران والعراق** على سبيل المثال – من أجل أن تحولها إلى مناطق جيوستراتيجية متقدمة لدعم صراعها مع الإمبريالية الأمريكية. واتخذ الكرملين موقفا قاسياً ضد "إسرائيل" ودعم حركة التحرير الفلسطينية بكل السبل الممكنة، وأسهم هذا الأمر في أن تكون للاتحاد السوفياتي صورة إيجابية في المنطقة، وإن كان الاتحاد السوفياتي قد شن حرباً دموية ضد المقاتلين المسلمين طوال عقد في أفغانستان، وهي الحرب التي انهزم فيها في نهاية المطاف[653]. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991، وجدت روسيا أنها في حاجة ماسة وملحة إلى صوغ سياسة خارجية جديدة. **فقد خلق تفكك أكبر دولة في العالم من حيث المساحة "ثقباً أسود" في مركز أوراسيا "أوروبا وآسيا" وكان الأمر كما لو أن "قلب الأرض" بالنسبة لعلماء الجغرافيا السياسية قد خلع فجأة من خريطة العالم**[654]. لقد أحدث تفكك الاتحاد السوفياتي اضطراباً جغرافياً سياسياً "جيوبولتيكي" عظيماً فقد فقدت موسكو، ليس فقط إمبراطوريتها الدولية والأوروبية، التي ربحتها عام 1945، بل أيضاً في الوقت نفسه، فقد نعت التوسعات الجيوسياسية التي تحققت لها في عهد بطرس الأكبر، وكاترين الثانية، وذلك بفقدانها كل الطرق المؤدية إلى بحر البلطيق والبحر الأسود، عملياً[655]. وقد أحيت خسارة القوقاز المخاوف الاستراتيجية من إحياء التأثير التركي. وقد ولد فقدان آسيا الوسطى إحساساً بالحرمان فيما يخص الطاقة الهائلة والثروات المعدنية للمنطقة إلى جانب القلق من التحدي الإسلامي المحتمل. والأكثر إيلاماً من ذلك كله، هو انحطاط مكانة روسيا العالمية بقدر كبير حيث تم النظر إليها الآن وهي إحدى القوتين العالميتين، على أنها ليست أكثر من قوة محلية في العالم الثالث[656]. مع ذلك تبقى روسيا، قوة نووية رئيسة. وهذه النقطة الوحيدة، التي تستطيع روسيا بواسطتها، المطالبة بتكافؤها مع الولايات المتحدة، بصورة شرعية. بيد أن إصرار الولايات المتحدة على تحجيم دور روسيا وتقزيمه عالمياً في الوقت الذي تسعى واشنطن لبسط هيمنتها على العالم والتغلغل في دوائر الأمن القومي الروسي، وتهديد المصالح الروسية المباشرة على نحو أقرب إلى إذلال الدب الروسي، قد أفضى إلى

دفع موسكو نحو التمرد على تلك المخططات الأمريكية مستندة إلى بعض ما تبقى لديها من ركائز القوة كحيازتها لترسانة عسكرية هائلة تتضمن عدداً ضخماً من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الاستراتيجية إلى جانب البرنامج الفضائي والمقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي[657]. فعقب توليه السلطة مطلع القرن الحالي أعلن بوتين أن استعادة روسيا لمكانتها العالمية هو أحد أهم أولوياته؛ وذلك في إطار نظام متعدد القوى يسمح بهامش من المناورة والتأثير للعديد من الفاعلين الدوليين إلى جانب الولايات المتحدة **دون أن يغفل الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية**. حيث أكد بوتين في هذا المضمار على أهمية التقارب في المواقف السياسية والاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مبدياً انفتاحاً ملحوظاً على إبرام اتفاقيات اقتصادية ونفطية. وهو في الوقت عينة **يؤكد حق إيران في امتلاك تقنيات نووية سلمية**، وإلغاء التصعيد العسكري في المنطقة، واحترام قرارات الأمم المتحدة وبذلك تضمن روسيا استعادة بعض من دورها المفقود في الشرق الأوسط، والمشاركة في تسوية الصراع العربي – "الإسرائيلي"، بدءاً من قضية فلسطين هذا مع إشارة ذكية من بوتين إلى أن بلاده لا تنوي الدخول في تنافس مع أي طرف على النفوذ في الشرق الأوسط[658]. يمكن القول: إن السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط ما هي إلا محصلة لمجموعة من العوامل المختلفة، الداخلية والخارجية، والتي طالما كانت متناقضة فيما بينها، ومن هذه العوامل[659]:

- **محاولات الكرملين المنظمة لصياغة عقيدة جديدة للسياسة الخارجية.**
- **رغبته في أن يتولى دوراً دولياً رغم أنه لا يملك المقومات السياسية أو الاقتصادية لذلك.**
- **كراهيته للسياسة الأمريكية الأحادية، ومحاولاته إقامة عالم متعدد القطبية مع خصوم الولايات المتحدة الأمريكية.**
- **رغبته في المحافظة على نفوذه في منطقة الخليج مع سعيه، في الوقت ذاته، للتكامل مع الغرب.**
- **حنينه إلى مكانته الجيوسياسية السابقة.**
- **محاولاته جعل روسيا تحتل مكان الصدارة بين الدول المصدرة للطاقة.**

- **حاجته إلى الإبقاء على جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.**

لذلك يمكن القول: إن الشرق الأوسط يمثل مجالاً حيوياً بالغ الأهمية لروسيا، إذ يشكل لها مجالاً حيوياً اقتصادياً – سياسياً – أمنياً. من هنا تحاول الدراسة وضمن إطار تحليلي جغرافي/ سياسي توضيح الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية الروسية في هذه المنطقة الحيوية:

- **الأهداف الاقتصادية:** حينما كان الاتحاد السوفياتي قوة عظمى، كانت سياسته الخارجية موجهة، في معظمها، إلى المحافظة على الندية النووية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وما كان يعني صناع القرار السوفييت من خريطة العالم برمتها هو سبل تحديد حدود المواجهة العالمية، وفهم سبل الاستفادة من الحلفاء ضد الأعداء، والحيلولة دون أن تقع دول العالم في دائرة النفوذ الأمريكي واحتلت الإيديولوجية والمصالح السياسية المجردة والصراع على الهيمنة العسكرية ونشر القيم السوفيتية دوراً محورياً في السياسة الخارجية السوفيتية. فيما احتلت المصالح الاقتصادية، تقليدياً ذيل تلك القائمة[660]. بعد سقوط الاتحاد السوفياتي الذي كانت معظم سياساته تدار وتقوم على الإطار الإيديولوجي، تحولت روسيا إلى واحدة من الدول التي ليس لها إيديولوجية. لقد ظهر في روسيا مفهوم جديد للإيديولوجيا ولم تعد الأمور هناك تقوم على أساس تطلعات مدينة – هي موسكو – خاصة في عصر بوتين، فقد كان هناك حديث حول "مصالح الدولة" والأولوية كانت حول هذا الحديث. والمؤكد أن الرؤية الروسية للعالم في عصر بوتين كانت متمحورة حول المصالح المالية والاقتصادية في عالم متعدد الأقطاب[661]. من هنا فإن المصالح الاقتصادية والمالية، التي صارت هي الهدف الأول لروسيا الذي تسعى من أجل تحقيقه، هذه المصالح الاقتصادية والمالية أخذت تشكل الأساس الأول الذي سوف تستند وتقوم – عليه روسيا في استعادة قدراتها بوصفها قوة عالمية، ومن هنا أصبحت العقيدة الإيديولوجية الروسية على قناعة بأن امتلاك الأسلحة النووية والجيش الضخم، دون امتلاك مصالح مالية واقتصادية، لن تصبح لها الفائدة المرجوة والمنشودة بين القوى العالمية المسيرة لشؤون العالم أو المحركة له[662]. **ولذلك يمكن القول: إن المصالح الجيوبولتيكية هي الأهم في العصر السوفياتي،** هذا الأمر تغير تماماً في عصر بوتين وتتمثل المصالح الاقتصادية الروسية في المنطقة فيما يأتي:

- تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة، والحصول على المعاملة التفضيلية معها وزيادة الصادرات من السلع والخدمات إلى دول المنطقة. **وهذا ما حصل عليه الروس مع العراق**. وقد ظل العراق الشريك الاقتصادي والسياسي الأول لروسيا في المنطقة. كما إن أهمية العراق بالنسبة إلى روسيا تعززت بعد أن ترسخ النظام الإسلامي المتشدد في أفغانستان وتراجع نفوذ روسيا الجيوسياسي. **لقد أبرم العراق وروسيا حتى احتلاله، أكثر من خمسين اتفاقية في مختلف المجالات**[663]. بعد أن فقدت مكانتها في العراق، بدأت موسكو تبني علاقاتها **مع المملكة العربية السعودية والإمارات** من أجل أن تحافظ على وجود ما في منطقة الخليج العربي.
- تنشيط تجارة السلاح وزيارة الصادرات الروسية من الأسلحة إلى دول المنطقة. وكانت روسيا التي تعد إحدى أهم الدول المصدرة للسلاح في العالم قد باعت منظومة دفاع جوي لدولة الإمارات عام 2004 مقابل 4 مليارات دولار أمريكي[664]. ومما لا شك فيه إن روسيا تبذل جهوداً حثيثة لدخول سوق الأسلحة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال والحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول الغنية بالمنطقة خاصة دول الخليج.
- **الأهداف السياسية والأمنية:** حاولت النخبة الروسية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، أن تحقق أهدافاً مهمة متزامنة. **فمن ناحية**، حاولت هذه النخبة أن تضمن الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية، ومن **ناحية ثانية** أرادت أن تسترد نفوذ الاتحاد السوفياتي بوصفه أحد القوتين العظيمتين في العالم. وتؤمن المؤسسة الروسية إيماناً قوياً بأن روسيا لا يمكنها إلا أن تكون قوة عظمى؛ لأنها ببساطة تحتل مكانة فريدة في البنية الجيوسياسية العالمية[665]. **وتعد منطقة الشرق الأوسط أحد أهم البؤر الاستراتيجية بالنسبة للأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية**؛ فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحصول جمهورياته على الاستقلال، أصبحت جمهورياته السابقة هي الحدود الروسية الحالية والمتاخمة لدول الشرق الأوسط؛ لذلك، اتجهت السياسة الخارجية الروسية إلى تحقيق مصالح روسيا الأمنية في المنطقة من خلال:
- الحيلولة دون تدفق الأموال والمقاتلين من المنطقة إلى الشيشان، فموسكو، التي

تعاني من مشكلات كبيرة في الشيشان ولها حدود مع العديد من الدول الإسلامية، تبدو حذرة من التسيس المحتمل للإسلام في المنطقة – التي تتركز فيها على نحو خطير معاداة الولايات المتحدة الأمريكية، والنزعة الوطنية، والتطرف الإسلامي – والذي من المحتمل أن تكون موسكو أولى ضحاياه.

- الحيلولة دون تفاقم الصراعات القائمة وحلها بالطرق السلمية؛ لأن أثر هذه الاضطرابات قد يمتد إلى مناطق النفوذ الروسية في الخارج القريب، وإلى روسيا نفسها، كما عملت روسيا بالتعاون مع دول شرق أوسطية من أجل حل الصراعات الإقليمية القريبة ما بين روسيا ودول الشرق الأوسط بالوسائل السلمية فعلى سبيل المثال طلبت روسيا الاتحادية من إيران لمساعدتها في وضع حد للحرب الأهلية في طاجكستان[666].
- الحيلولة دون إقامة تحالفات إقليمية عسكرية أو ذات نزعة عسكرية بمشاركة قوات الولايات المتحدة والغرب، إذ إن ذلك لن يضعف الفرص المتاحة لموسكو في المنطقة فحسب، بل سيزيد المشكلات الداخلية لدول المنطقة وبالتالي التأثير غير المباشر على الأمن القومي الروسي.

ب – الاستراتيجيات الروسية في المجال الحيوي للشرق الأوسط:

- **توسيع النفوذ الإقليمي:** تشير فلسفة التأريخ إلى القدرة الروسية على توسيع النفوذ الإقليمي والدولي، وتتكامل مع الموقع الجيوبولتيكي المطل على المياه الدافئة. فقد عجلت غطرسة الولايات المتحدة الأمريكية من نزوع روسيا نحو التصدي لمساعي فرض الهيمنة الأمريكية وتقزيم الدور الروسي. ومن الشرق الأوسط، مروراً بآسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة التي حاصرتها واشنطن إلى كوريا الشمالية، ثم الدرع الصاروخي الأمريكي وغيرها بدأ الروس يظهرون تمردهم على القطب الأمريكي الأوحد ومساعيه نحو الهيمنة. **وبتعبير آخر**، فإن موسكو تحاول أن تسترد سلطتها المفقودة. لكنها حققت ذلك تقليدياً من خلال معارضة واشنطن حيث شهدت السياسة الروسية في الآونة الأخيرة درجة عالية من الاستقلالية في العديد من القضايا والمواقف الدولية والإقليمية. ففي عام 2003 حاولت روسيا أن تمنع الحرب على العراق، وليس هذا فحسب بل حاولت أيضاً أن تدول الصراع وتجعله في إطار المنظمة الدولية التي تتولى فيها دوراً رائداً[667].

وتوقيع الإعلان الثلاثي الفرنسي الألماني الروسي ضد الحرب في العاشر من شهر فبراير 2003، ورفضها استخدام القوة ضد إيران. هذا إضافة إلى رفض موسكو لجوء الولايات المت إلى القوة لحمل كوريا الشمالية على تجميد أنشطتها النووية وإجهاضها لأي مشروع قرار عقابـي عسكري ضدها ومساندة مساعي الشعب الفلسطيني في حقوقه بدولة مستقلة، وتمثل ذلك بجعل خارطة الطريق قراراً دولياً يصدر عن مجلس الأمن، كما استقبل ممثلين عن حركة حماس بعد تشكيلها الحكومة الفلسطينية عام 2006 على الرغم من الحصار الذي فرضته واشنطن عليها[668]. وأخيراً دورها في منع أي تدخل عسكري لحلف الناتو في سوريا.

- **التحالف مع إيران:** إن روسيا والتي كانت لوقت قريب مكونة لإمبراطورية أرضية عظيمة، وقائد لتحالف إيديولوجي لدول تابعة ممتدة لقلب أوروبا وفي وقت من الأوقات امتدت إلى جنوب بحر الصين، **أصبحت دولة قومية مضطربة دون ممر جغرافي سهل للعالم الخارجي**، وعرضه على وجه الاحتمال لصراعات منهمكة مع جيرانها على جوانبها الغربية والجنوبية الشرقية. وبدت فقط الفضاءات الشمالية المتجمدة تقريباً بشكل دائم آمنة من الناحية الجغرافية – السياسية كانت فترة الاضطراب التأريخي والاستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبريالية لا مفر منها، فقد أثار الانهيار الحدودي للاتحاد السوفياتي، وخاصة التفكك غير المتوقع والمدهش للإمبراطورية الروسية العظمى، تفتيشاً للذات [669] **وبحثاً عن ممر جغرافي حيوي تطل عبره على العالم**. لذا حاولت موسكو أن تجد لها **ممراً جيوبولتيكياً** إلى المياه الدافئة في الخليج العربـي، **وذلك بمحاولة استمالة إيران والتحالف معها**؛ إذ إن هذا التحالف يحقق لروسيا توسع رقعة نفوذها في منطقة الخليج العربـي، حيث كانت إيران ولا تزال بموقعها الحيوي البؤري تمثل إطلالة لروسيا بوصفها المفتاح الرئيس للوصول للمياه الدافئة ومنابع النفط في منطقة الخليج العربـي. **ويمكننا أن نعد السلوك السياسي الخارجي لروسيا تجاه إيران ومحاولات تطوير العلاقات معها على مختلف الأصعدة أنموذجاً آخر لمدى ارتباط السياسة الروسية بمنطقة الخليج العربـي، ويبدو أن إصرار روسيا على زيادة التعاون مع إيران – خصوصاً في مجال التسليح والمجال النووي – تحكمه أيضاً عدة دوافع منها:**

- **الدوافع الأمنية:** تأخذ روسيا بالحسبان أن إقامة علاقات وثيقة مع إيران سيحول دون قيام الأخيرة بأي أعمال قد تضر بمصالح روسيا في منطقة آسيا الوسطى. ومن ثم التأثير في مستوى التعاون بينهما وهو بالطبع ينعكس تأثيره السلبي في إيران بصورة أكبر ولا سيما أنها تعاني من عزلة مفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة والغرب[670]. **هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى،** تعتقد روسيا أن لإيران مصلحة أساسية ومشتركة في الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى وذلك لخشية إيران من أن تنتقل حالة عدم الاستقرار في هذه المنطقة إليها، لا سيما وأنه في إيران تعيش أقليات كبيرة "نسبياً" أصلها يعود لبعض دول آسيا الوسطى – كالأذربيجانيين يأمل كلا الجانبين دون قيام أزمات واضطرابات في منطقة آسيا الوسطى تؤثر في مصالحهم[671].
- **الدوافع الاقتصادية:** وهي الأكثر أهمية في تبرير إصرار روسيا على التعاون مع إيران حيث احتياجاتها الشديدة للعملات الصعبة وزيادة واردتها منها[672]، فضلاً عن تأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من الخبراء والمتخصصين الروس علاوة على ما تقدم تريد روسيا الاستفادة القصوى من الحظر الأمريكي على إيران، للتعامل التجاري معها ولتوظيف قدرات روسيا وإنتاجها وخطوط مواصلاتها البرية والجوية والبحرية، عبر بحر قزوين وما يعنيه ذلك من إنعاش الصادرات الروسية[673]. هذه العوامل وغيرها أدت بالنتيجة إلى دعم العلاقات الروسية – الإيرانية على نحو غير مسبوق. حيث يتلاقى التوجه الروسي مع الاحتياجات الإيرانية بإيجاد حليف لها والخروج من العزلة المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: الصين

أ – الوزن السياسي للقوة الصينية في الجيوبولتيك العالمي:

بدت الصين كقوة عظمى عالمية مقبلة، أكثر فأكثر، في التسعينيات من القرن العشرين. فقد أصبحت الصين الشريك الأول، والخصم الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية. وأخذت المكان الذي يستحقه الاتحاد السوفياتي سابقاً أيضاً في أثناء الحرب الباردة. وتستمد الصين وزنها وثقلها الرئيسين على المسرح الدولي من كون الصين قوة عالمية عظمى صاعدة، فاقتصادياً، بلغ معدل

النمو السنوي الصيني 9%. ويعتقد الخبراء، بأنها سوف تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم في عام 2030. لتحتل بذلك المكانة الأولى التي تتمتع بها الآن أمريكا[674]. كما ناهز الناتج المحلي الإجمالي 1300 مليار دولار، فيما تجاوز حجم التجارة الخارجية التريليون دولار، حيث نجحت الصين خلال السنوات الأخيرة المنقضية في اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخارجية، فضلاً عن توثيق صلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي وفتح أسواق جديدة في بلدانه، كما وقعت في العام 2004 اتفاقاً مع دول جنوب شرق آسيا الأعضاء في رابطة الاسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة للتجارة في العالم يضم سوقها أكثر من ملياري نسمة ويتجاوز حجم تجارتها البينية المائة مليار دولار، وتعد **الجغرافيا** أيضاً عاملاً مهما في وزن الصين الجيوسياسي العالمي، فهي ذات مساحة جغرافية واسعة تزيد على 9,5 مليون كم^2، الأمر الذي يوفر لها قدرات بشرية كبيرة من جهة اقتصادية وجغرافية غير محدودة من جهة أخرى. كما إن الصين هي البلد الأكثر سكاناً في العالم والبالغ عددهم مليار و250 نسمة[675].

هناك كذلك تنام مثير وملفت في **قوة الصين العسكرية** بشتى مستوياتها التقليدية وغير التقليدية على خلفية نهم الصينيين لتحديث ترسانتهم العسكرية وزيادة ميزانية بلادهم العسكرية بشكل مضطرد بحيث بلغت 49,5 مليار دولار عام 2006. لتغدو بذلك أكبر دولة منفقة في آسيا، ورابع أكبر الدول المنفقة في العالم[676]. تنفق على جيش هو الأضخم عالمياً يتجاوز تعداده الـ 106 مليون مقاتل. كما تقوم الصين، بتحديث قواتها النووية والبالستية باستمرار، حيث أصبحت الصين، قوة نووية منذ عام 1964 وبذلك يمكن القول: إن الصين أخذت تسير في طريق مستقر سياسياً، مع نمو اقتصادي قوي، بعد هجر **المبدأ المأوي**، أي مبدأ الاكتفاء الذاتي، حيث يجب الاعتماد على قوة الصين الذاتية وبذلك هي في طريقها إلى أن تصبح القوة السائدة عالمياً، وهي الآن **سائدة جغرافياً وسياسياً** في داخل آسيا، فقوتها العسكرية والاقتصادية تجعل جيرانها المباشرين أقزاماً، باستثناء الهند. إذ أن من الطبيعي أن يتزايد تأكيد الصين لدورها في المنطقة حيث يتماشى هذا مع **تأريخها وجغرافيتها واقتصادها** وفي الوقت نفسه، تتغذى الصين بأطماع استراتيجية كبرى. فقد استرجعت هونغ كونغ إلى الصين القارية، في عام 1997، حيث كانت قد اقتطعت لصالح الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية عام 1898. يضاف إلى ذلك، فللصين رغبة رسمية باستعادة جميع جزر بحر الصين. كما تطالب فيتنام بهذه الجزر الغنية بالمصادر النفطية. في الوقت نفسه، تطالب ماليزيا أيضاً، وكذلك

الفلبين، وبروناي، وتايوان، بهذه الجزر [677]. وهي بذلك، فقد غسلت، إذلالات نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حيث قُطعت الصين إرباً، وفرضت عليها أتاوات من قبل القوى الغربية الاستعمارية. وهي تريد إثبات وتأكيد، إنها بلد لا يفرض عليه أي شيء بعد اليوم. وإن ما من أحد يستطيع أن يفرض عليها قانونه وهذا ما يعطي للوضع الصيني، طابعاً عدوانياً، ويؤدي إلى سياسة. فهي اليوم، البلد الوحيد، الذي يمكن أن يعارض واشنطن، على الرغم من عدم المساواة وعدم التكافؤ مع القوة الأمريكية وتظل التوجهات الاستراتيجية المبهمة والميول السياسية الغامضة لبكين مصدر إرباك حقيقي للأمريكيين ما بين الجنوح نحو تأسيس تحالفات أو تجمعات استراتيجية آسيوية بمنأى عن الولايات المتحدة على شاكلة **منظمة شانغهاي وقمة دول شرق آسيا** التي عقدت في عام 2004 ولم تدع لحضورها واشنطن، أو توثيق عرى التقارب الاستراتيجي بين موسكو وبكين من خلال المناورات العسكرية الموسعة المشتركة كتلك التي أجريت في 2005 ولم تدع الولايات المتحدة لتشهدها كباقي دول الجوار، وكلها ترتيبات ومساع صينية لإعادة وصياغة وتشكيل الأوضاع في القارة الآسيوية على نحو يضمن تعاظم قوة الصين وتعزيز وجودها في ربوعها والحيلولة دون تغلغل النفوذ الأمريكي في أرجائها لا سيما منطقة آسيا الوسطى والقوقاز [678].

ب – سياسة المجال الحيوي الصيني في الشرق الأوسط:

تنظر الصين إلى منطقة الشرق الأوسط باعتباره **مجالاً حيوياً** تتصارع للسيطرة عليه مختلف القوى الإقليمية والدولية. وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولضمان مصالحها الحيوية فيه اتجهت السياسة الخارجية الصينية إلى إيجاد مجال نفوذ فيه عير سلسلة من السياسات لعل من أهمها: –

- التوغل في دوائر النفوذ والأمن التقليدية الأمريكية؛ حيث قامت بكين بإبرام اتفاقات تعاون عسكري مع بعض دول الشرق الأوسط التي تعد الفناء الخلفي والعمق الاستراتيجي للولايات المتحدة، وتتضمن تدريب خبراء عسكريين صينيين لجيوش تلك الدول، فضلاً عن إبرام صفقات بترولية مع دول تعتبرها واشنطن مارقة أو مزعجة **مثل إيران والسودان** وهو ما تراه واشنطن عائقاً أمام سعيها لاتخاذ مواقف وإجراءات عقابية محدودة حيال هذه الدول بسبب لجوء بكين لاستخدام حق الفيتو لإجهاض أية محاولة في هذا الصدد حفاظاً على مصالحها النفطية.

- اتخاذ مواقف وسياسات مناوئة لأمريكا على صعيد السياسة الدولية؛ لتوثيق عرى التقارب الاستراتيجي بينها وبين القوى المستهدفة من قبل واشنطن، **كموقفها إزاء كل من إيران وسوريا والسودان وكوريا الشمالية ومن قبلهم العراق**، وهي مجموعة الدول التي وضعتها واشنطن ضمن **قائمة محور الشر** واعتبرتها مكمن الإرهاب ومنبع التسلط والعنف في العالم. وتصر الصين على تبني مواقف مغايرة لواشنطن حيال قضايا دولية عديدة كالعراق وإيران وسوريا، فهي ترفض لجوء واشنطن لاستعمال القوة ضد هذه الدول وتفضل الوسائل السلمية حفاظاً على مصالح الصين وعلاقاتها مع تلك الدول التي لا طائل لواشنطن من وراء التصعيد حيالها سوى المصالح الاستراتيجية الأمريكية التي من شأنها أن تعزز توجهات واشنطن نحو الهيمنة على العالم[679]. وقد عمق من الإدراك السلبي الأمريكي لتلك العلاقات الدور المهم الذي لعبته الصين في تطوير القدرات النووية العسكرية لتلك الدول سواء من خلال تزويدها بالمواد والتقنيات النووية أو تكنولوجيا الصواريخ.
- توثيق عرى التقارب الاستراتيجي مع **طهران وموسكو ونيودلهي**، والجنوح نحو تأسيس تحالفات أو تجمعات استراتيجية مناهضة للهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية والشرق الأوسط والعالم فبعد عام 1991 نظرت كل من **الصين وروسيا** إلى وضع اليد الأمريكية "الغليظة" على **منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا** بريبة وحذر. وقد قامت بالتعاون مع أربعة بلدان أخرى في آسيا الوسطى وهي (كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، وأوزباكستان) فضلاً عن **إيران** وأعضاء مراقبين وهم (البرازيل والباكستان)، بتأسيس **منظمة شنغهاي للتعاون** (وهي عبارة عن جسم أمني إقليمي قام أساساً كرد فعل وكمحاولة لإقامة توازن مع مشروع الهيمنة الأمريكية في المنطقة)[680]. وبالفعل فقد صدر إعلان عن المنظمة يطالب بضرورة التغيير في توازن القوى الدولية واعتراضهم على توزيع الفرص، وعدم المساواة في الاقتصاد والسياسة الدوليين، فضلاً عن المطالبة بسحب القوات الأمريكية من منطقة آسيا الوسطى.

ولأهمية المنظمة فقد اختصت مؤسسات الأبحاث الاستراتيجية الأمريكية والغربية باستراتيجية المنظمة، حتى أن إحدى المؤسسات البحثية أشارت إلى أن **منظمة تعاون شنغهاي** تتحرك تجاه الأمن والسير بموازاة **حركة الناتو**، وكان الشاهد على هذا التحليل هو التعاون الاستراتيجي بين الصين

وروسيا، كما كان في المناورة العسكرية الكبرى والتي شاركت فيها **إيران** كمراقب في مرتفعات أورال[681]. وعلى هذا الأساس فأن الكثير من الخبراء الأمريكيين قد أكدوا على أن **شنغهاي** قد وضعت خطوة في مسيرة تأسيس منظمة على غرار مجموعة الثماني. وقالوا في تحليل محتوى الاجتماعات السابقة للمنظمة، إن تنامي دور هذه المنظمة مثير، فبعد أن انحصرت أهدافها في حل المشكلات الحدودية والإقليمية للصين وروسيا والجمهوريات الأربع، ولكنها في فترة قصيرة ومع انضمام قوى كبرى مثل **إيران والهند وباكستان**، يمكننا القول إن شنغهاي قد غيرت جلدها تماماً، وأنها أصبحت قوة موازية للناتو[682].

ت – مكانة إيران في المجال الحيوي للاقتصاد الصيني في الشرق الأوسط:

سبقت الإشارة إن محور الاستراتيجية الصينية هو تحقيق مكانة اقتصادية قوية، على الأقل أن تكون الأولى اقتصادياً في آسيا والإحصائيات تشير إلى أن الصين تمضي خطوات جادة في هذا الاتجاه. وبما أنها لا تملك مصادر طبيعية وفيرة من النفط*. ترى الصين في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط على أن **مجالها الحيوي الاقتصادي بالنسبة إلى الشرق الأوسط**، فإن كلاً من **السودان وإيران**، هما ذا أهمية قصوى **كمجال حيوي اقتصادي** لذا تقتضي الدراسة التعريف بالمصالح الاقتصادية في كل من السودان وإيران اللتين تعدان أهم مناطق المجال الحيوي الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط.

- **السودان**: يرجع أول وجود صيني في مناطق النفط السودانية إلى العقد الماضي حيث بدأ العمل الصيني في منطقة "مقلد" النفطية. لكن بعد عشر سنوات تقريباً من تلك البداية صارت الصين تشتري الآن ما لا يقل عن 60% من إجمالي النفط السوداني وهو ما يلبي الآن 7% من احتياجات الصين من النفط في هذا الصدد يذكر أن الصين قامت بتوقيع اتفاق مع السودان بلغت قيمتها 8 مليار دولار بشأن اكتشاف واستخراج النفط وإقامة خط أنابيب نفطي لنقل النفط السوداني من مناطق إنتاجه في الجنوب إلى السواحل السودانية على البحر الأحمر في الشمال الغربي إلى جانب مصفاة نفطية في "**بور سودان**". من الطبيعي في ظل هذه الاتفاقية – أن تتسلل القدرات والعناصر البشرية الصينية لسوق العمل السودانية حيث تفيد التقارير أن أكثر من عشرة آلاف صيني يعملون الآن في

السودان[683][683].

- **إيران:** الحقيقة الأساسية التي تلون العلاقات بين الصين وإيران تتمثل في أن كلتيهما تملك، وتعترف بأن الأخرى تمتلك، قدرات أرفع من قدرات معظم الدول الأخرى في المنطقة الخاصة بكل منهما. وقد اعترف صناع القرار الصيني بسلطة إيران القوية وأهميتها الاستراتيجية، فمثلاً، أشار وزير الخارجية الأسبق **ووشوية تشيان** عام 1985. إلى أن **الصين تعد إيران "مهمة استراتيجياً"**، وأضاف "ولذلك فنحن جادون فيما يتعلق بروابطنا مع إيران، ولا نعتبر تلك العلاقات مؤقتة"[684]. **بالمقابل يدرك صناع القرار في إيران** جيداً الدور الذي تلعبه في الحسابات الصينية القوة الإيرانية المتفوقة نسبياً؛ لذلك اتجهت إيران نحو الصين في بناء قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية. ربما كان من الواضح أن التعاون مع الدول الأكثر قدرات شيء منشود؛ لأنه يضفي قدرة أكبر على تحقيق الأهداف التي يتم السعي لها بشكل متبادل، لذلك يمكن تقدير فهم الصين لقدرات إيران الأعظم نسبياً يمثل نقطة انطلاق مهمة فقد كانت عروض بكين لإيران في سبعينيات القرن العشرين ومرة أخرى في التسعينيات من القرن نفسه قد استمدت الإلهام من إدراك أن إيران يمكن أن تلعب دوراً مهما في وقف "**التوسعية السوفيتية**" و"**الأحادية القطبية**" للولايات المتحدة الأمريكية على التوالي ومن المرجح بقدر أكبر أن تحقق الصين هذا الطموح إذا كانت الدول الأخرى قوية نسبياً في آسيا **مثل إيران،** متجهة نحوه جيداً، وترى أن قوة الصين قوة حميدة. إن إقامة شراكة ودية متعددة الأبعاد وقائمة على الثقة والفهم المتبادل ستكون عنصراً مهماً للنفوذ الصيني في منطقة الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين. وإقامة مثل هذه العلاقة، هو الهدف الأسمى للسياسة الصينية تجاه إيران، وهو هدف مستقل عن الأهداف السياسية المحددة لهذه الفترة أو تلك من الزمان[685]. **إن العلاقة الإيجابية مع إيران** تضاعف النفوذ الصيني الخاص في منطقة مهمة من العالم. **وبالنسبة لإيران،** فإن التعاون مع الصين ربما تكون كافية لكبح، أو على الأقل مقاومة، الأعمال الأمريكية العدوانية. **إن الصين وإيران** – كقوتين إقليميتين كبيرتين ستكونان أكثر قدرة على تحقيق أهدافها المشتركة أنهم تعاوناً ويكشف جدول (55) عن تصاعد مطرد وسريع في حجم التجارة الصينية – الإيرانية.

الجدول (55)

حجم التجارة الإيرانية الصينية 1974-2003

السنة	الصادرات الإيرانية	الواردات الإيرانية	إجمالي حجم التجارة	نسبة نمو التجارة الثنائية%
1974	0	111	111	0
1979	29	40	69	- 60
1985	7	48	55	- 68
1990	39	321	360	296
1995	216	232	448	21
1999	771	613	1384	19
2000	1612	785	2397	73
2001	2204	978	3182	33
2002	2133	960	3093	- 3
2003	3007	2547	5554	80

المصدر: جون جارفر، الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص 361.

كانت حصة الصين من مصادر الطاقة الإيرانية جزءاً لا يتجزأ من العلاقة السياسية الأوسع التي أخذت تنمو بسرعة كبيرة بين البلدين. ففي منتصف التسعينيات، كان هناك قفزة مفاجئة في الواردات الصينية من النفط الإيراني من مجرد 5% مليون برميل عام 1992 إلى 16,87 مليون عام 1994. وقفز هذا الرقم مجدداً بحلول العام 2004 ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين بتزويدها بحوالي 14% من مجمل واردتها عام 2003 وكانت بكين في ذلك الوقت تستعد أيضاً لاستيراد كميات كبيرة ه الغاز الطبيعي المسال، وفي نيسان مع العام 2004، انتزعت إحدى الشركات الصينية عقداً لاستيراد ما قيمته 20 مليار دولار من الغاز الطبيعي الإيراني المسال إلى أسواقها المحلية[686]. علاوة على إبرام عقوداً ضخمة لعل من أهمها عقد شركة النفط الصينية المملوكة من الدولة (سينوبوك) مع إيران يمتد إلى خمسة وعشرين عاماً مقبلاً بقيمة مئة مليار دولار[687]. أما هيكل التجارة الصينية مع إيران ففي عام 2008، تظهر أن المكننات والآلات، والأجهزة الكهربائية، والمركبات، والطائرات

ما نسبته 47% من صادرات الصين لإيران، في ما كان نصيب المنتجات الكيماوية، والبضائع البلاستيكية والمطاطية والأسلحة منها 28%، لتكون هذه السلع المصنعة مجتمعة ما يقدر بثلاثة أرباع صادرات الصين إلى إيران. أما على الجانب الآخر، فشكل النفط ثم المعادن والفلزات من إيران ما يصل إلى 80% و14% (على التوالي من مجموع 94%) من واردات الصين من إيران.

المبحث الثالث
مستقبل سياسة المجال الحيوي الإيراني
في الشرق الأوسط
في ظل الصراعات الإقليمية والدولية

تعد الدراسات المستقبلية أحد ميادين المعرفة، الذي يزداد الاهتمام به في الدول المتقدمة وقد استمر هذا الميدان يشهد تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة وقد عرفها **(ويندل بيل) على أنها اكتشاف وابتكار وفحص وتقييم واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة. لذا فإنها تسعى لاستشراف آفاق ودروب المستقبل الممكنة، بهدف رسم خرائط للملاحة الصعبة في بحار المستقبل**[688]**. أما من الناحية الجيوبولتيكية، فيقصد بها: مدى تأثير العناصر التي تتكون منها الدولة على وزنها الإقليمي والدولي في العالم. من هنا.. فإن مستقبل أي دولة لا بد وأن يرتبط بعناصر بنائها وعلاقاتها الدولية وبالتالي التفاعل القائم بينها مما يجعل أثر هذا التفاعل على مستقبل الدولة عاملاً حاسماً.**

وبقدر ما إن هناك جزءاً من المسارات المستقبلية حراً طليقاً مفتوحاً لكافة الاحتمالات والمفاجآت، فهناك كذلك جانب من المستقبل مرهون سلفاً، بفعل الموروثات والقيود الاستراتيجية التي تثقل كاهل الحركة والفعل المستقبلي. ولذا فإن عملية **(التفاوض مع المستقبل)** هي رهان دائم لزحزحة وكسر القيود التي تشل حركة المستقبل دون القفز فوق الواقع الذي يحدد نقاط البدء في السباق نحو المستقبل[689].

تأسيساً على ما تقدم، يمكن أن نستشرف مستقبل سياسة المجال الحيوي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ضوء صراعات القوة الإقليمية والدولية للهيمنة على هذه المنطقة الحيوية وفق مشهدين هما:

أ – مشهد الاستمرار:

ينطلق هذا المشهد من احتمالية استمرار إيران في سياستها الرامية إلى تعظيم وزنها الجيوبولتيكي في المنطقة، على الرغم من احتدام الصراع بينها وبين القوى الكبرى الإقليمية الفاعلة الأخرى في المنطقة، وما قد يحدث من تغير في بنية التحالف الاستراتيجي مع سوريا وتداعيات ذلك على ذراعها

العسكري في جنوب لبنان بما يؤدي إلى إحداث زلزال – جيوبولتيكي في النفوذ الإيراني في المنطقة. بيد أن واقعها الجغرافي والاقتصادي والسكاني وثرواتها النفطية وغير النفطية، وموقعها الاستراتيجي، يجعل منها قوة إقليمية لا يمكن لأحد تجاهلها أو الاستخفاف بها، أو تجاهل مصالحها في أي مشروع إقليمي سياسي أو أمني أو اقتصادي أو استراتيجي لأن بمقدورها على الأقل أن تعرقل أي مشروع لا تشعر معه بالاطمئنان إلى مصالحها وأمنها واستقرار نظامها، وهذا ما نلمسه بوضوح على سبيل المثال في العراق، بحيث يصعب، بل من المستحيل، البحث في مستقبل العراق بمعزل عن دور إيران ونفوذها.

ب – مشهد الصراع:

ينطلق هذا المشهد أو الاحتمال من حالة وصول المفاوضات الدبلوماسية بشأن الملف النووي الإيراني إلى طريق مسدود، كما قد تحدث نتيجة الاختلاف والتصادم بين الرؤية الإيرانية والرؤية الأمريكية بشأن المنطقة الشرق – أوسطية، إذ نجد أن هناك تبايناً واضحاً بين الرؤيتين بالشكل الذي يجعل من احتمالية التصادم قائمة إلى حد كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها الغربيين و"إسرائيل" يسعون إلى كبح جماح الطموحات الإيرانية التي تسعى إلى الهيمنة على المنطقة التي باتت تشكل خطراً على هيمنة وقوة هذه الدول، والرفض القاطع لمنطق التعايش مع إيران نووية، مما يستدعي شن حرب موسعة ضد إيران، لن يكون هدفها فقط تدمير منشأتها النووية والصاروخية بل الإطاحة بنظام الحكم القائم في إيران وإقامة نظام حكم صديق للولايات المتحدة والغرب هناك(*[690]). وهو سيناريو مشابه لما حدث عام 1953 عندما نجحت أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية في الإطاحة بنظام الحكم الذي كان يرأسه مصدق الذي أمم النفط الإيراني، وأعادت شاه إيران إلى الحكم بواسطة انقلاب عسكري قاده الجنرال زاهدي[691]. ويقوم هذا الاحتمال على إعلان إيران امتلاكها القوة النووية، إذا أشار مدير الاستخبارات القومية الأمريكية (دينيس بلير) في شهادته أمام الكونغرس في 10/3/2007، إلى أن تقييم الوكالة الدولية للطاقة الذرية يخلص أن إيران تمتلك القدرات التقنية والصناعية التي تخولها إنتاج السلاح النووي.. ونقدر أنها ستكون قادرة على إنتاج الكمية الكافية من اليورانيوم العالي التخصيب لصنع السلاح النووي في فترة ما بين 2010 و2015[692].

لهذا يتحدث المحللون عن عدة احتمالات على النحو الآتي:

الاحتمال الأول: أن تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بشن حرب شاملة براً وبحراً وجواً على إيران، لتحطيم كل مصادر القوة العسكرية، والاقتصادية الإيرانية ويرى الخبراء الاستراتيجيون والمحللون هذا الاحتمال بأنه أضعف الاحتمالات على الإطلاق، وتكاد تكون نسبة حدوثه من العدم **لسببين:**

1- أن الولايات المتحدة بعد أن غرقت في المستنقع العراقي، وقبله الأفغاني، فإنها تقف عاجزة عن شن أي حرب جديدة، وذلك بعد الخسائر الفادحة التي لحقت بها في الرجال، والعتاد والمال.

2- أن إيران دولة قوية من الناحية الجيوبولتيكية.. فعدد سكانها يزيد على سبعين مليوناً نصفهم من الشباب الجاهز للقتال، ومساحتها الكبيرة تتيح لها الدفاع في العمق. بالإضافة إلى قوتها العسكرية، واقتصادها وترابطها، وخلفيتها الاستراتيجية من الدول المجاورة لها.

الاحتمال الثاني: خطة الضربة الجراحية، أي تكتفي الولايات المتحدة بضربة جوية كاسحة بالطائرات، والصواريخ، لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، وبعض المنشآت العسكرية الأخرى، وتدعو الاستراتيجية إلى استخدام صواريخ تطلق من البحر والقيام بهجمات محددة الهدف وأعمال قصف تهدف إلى تدمير أهم مواقع معسكرات الحرس الثوري الإيراني ومواقع الإمدادات والقيادة ومنشآت السيطرة. ومن المتوقع أن تعمد أمريكا على تصعيد المواجهة العسكرية لتضمن اجتياحاً لبعض الأراضي الإيرانية، لا سيما السواحل من أجل منع الزوارق البحرية الإيرانية من تهديد خطوط الملاحة البحرية وسفنها البحرية. كما يتوقع أن تستخدم أمريكا وحلفاؤها فرق القوات الخاصة في عمليات تخريبية داخل إيران. لا سيما داخل الأقاليم ذات الأقليات العرقية والطائفية من أجل زعزعة النظام من الداخل وينبغي الإشارة إلى أن هدف الإدارة الأمريكية الحالية هو تغيير النظام وليس البرنامج النووي الإيراني فحسب **ويرى المحللون والخبراء أن هذا الاحتمال ممكن. بيد أن ذلك سيواجه من قبل إيران من خلال:**

1- احتمال أن تنجح إيران في إغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي، مما سيتسبب في انقطاع الإمدادات النفطية عن العالم بأسره.

كما ستبذل إيران كل ما في وسعها للعب بورقة النفط، لا بوقف عمليات تصدير نفطها وغازها الطبيعي وحسب، بل وبتهديد إنتاج النفط في العراق، والكويت والإمارات والسعودية، إما عبر شن هجمات صاروخية أو بعمليات مباشرة ينفذها قوات كوماندوس إيرانية.

وستصبح القوات البحرية الأمريكية العاملة في الخليج عرضة للخطر، وهناك إمكانية حقيقية لنجاح إيران في إغراق عدد من السفن الحربية الرئيسة الأمريكية أو إلحاق أضرار فادحة بها، بما في ذلك حاملات طائرات تعمل في المنطقة.

2- سيكون لردة الفعل الإيرانية مدى إقليمي، مع قيام حلفاء لإيران أو وكلاء عنهم في لبنان والخليج والعراق بتنفيذ تفجيرات لمصالح أمريكية، وعمليات خطف أو اغتيال لأمريكيين وإسرائيليين وأفراد قوات التحالف، ودبلوماسيين ومدنيين.

الاحتمال الثالث: أن تقوم "إسرائيل" بضربة استباقية باستخدام الطائرات لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، كما فعلت مع العراق من قبل عندما حطمت مفاعلها النووي. **بيد أن الاحتمال لنتائج هذه الضربة هو:**

1- أن إيران ستقوم بالرد الفوري المباشر، بضرب "إسرائيل" بصواريخ (شهاب 3) و(شهاب 4) التي يصل مداها إلى أكثر من (1500 ميل)، وتطول قلب "إسرائيل"، وكل منشأتها الحيوية بما فيها المنشآت النووية والتجمعات السكانية والمراكز الصناعية.

2- ستطلق إيران إشارة البدء لحليفها الاستراتيجي حزب الله في لبنان بعمل مماثل لضرب قلب "إسرائيل" وكل منشأتها الحيوية بما فيها التجمعات السكانية والمراكز الصناعية.

الاستنتاجات

تبعاً لمضامين الكتاب في فصوله الأساسية نستطيع تأشير الآتي:

1- إن فكرة أو نظرية المجال الحيوي أضحت كما كانت تشكل استراتيجية للدول الفاعلة في السياسة الدولية، ولم تعد مجرد فكر جغرافي كما يعتقد الكثير من المهتمين في حقل الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكس.

2- بالرغم من أن مصطلح المجال الحيوي لم يكن قد ظهر بعد في أدبيات الفكر الجغرافي السياسي إلا في أواخر القرن التاسع عشر إلا أن مضمونه الواقعي في تمدد الدول والإمبراطوريات والبحث عن مجالات حيوية لتطورها سبق كثيراً المعنى الحرفي للمصطلح مما يدلل على أنه يمثل استراتيجية قديمة في فكر القوى والإمبراطوريات عبر دوراتها الجيوبولتيكية المتعاقبة.

3- تعد منطقة الشرق الأوسط أهم ساحات الصراع الجيوبولتيكي في العالم من أجل المصالح، ويشمل هذا الصراع على الاستراتيجية الجغرافية، أي الإدارة الاستراتيجية للمصالح السياسية الجغرافية، وبذلك تتأثر الخارطة السياسية الشرق أوسطية بالنتائج المترتبة على الصراعات الإقليمية والدولية، إذ إن هذه المنطقة الحيوية تعد مجالاً حيوياً هاماً لكافة القوى مما يجعل الصراع في هذه المنطقة يشكل بعداً جيوبولتيكياً هاماً.

4- شكلت إيران وعلى مدى التأريخ الجغرافي للمنطقة، قوة استراتيجية ذات أبعاد جيوبولتيكية هامة، مما جعلها تحتل أحد وأهم أركان القوة في محيطها الجغرافي الإقليمي. فمن حيث قوتها الجغرافية يمكن القول إن إيران تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً في الشرق الأوسط، بل وتحتل أهم أركان القوة الجغرافية فيه، بما يمكن القول إن جغرافية القوة الإيرانية تعد الأقوى بين الأقران في المنطقة إذا أتاح موقعها الجغرافي مراقبة مجمل المنطقة.

5- أثبتت إيران كفاءتها في استخدام القوة الناعمة والخشنة في تحقيق أهدافها الجيوبولتيكية، إذ اعتمدت إيران وعلى مدى التاريخ الجغرافي للدولة على استراتيجيات مختلفة للحصول على مجالات حيوية لها في المنطقة الشرق - أوسطية وبنجاح، ففي فترة زمنية امتدت منذ تأسيس أول دولة إيرانية وحتى عام 1979 اعتمد صناع القرار السياسي على استراتيجية عسكرية فقط، فيما شرع صناع القرار بعد عام 1979 بتطوير أساليب

جديدة للحفاظ على مجالاتها الحيوية وفق المفهوم الحديث للجيوبولتيك **(الحدود الشفافة)**.

6- من أجل تحقيق المكانة الإقليمية فقد سعت إيران إلى أن تصبح قوة عسكرية كبرى في منطقة الشرق الأوسط، وتمثل ذلك في عدد من البرامج العسكرية الطموحة لتحديد القوات الإيرانية البرية والبحرية والجوية والصاروخية، ومحاولة الحصول على أسلحة الردع النووية، الأمر الذي مكن إيران من أن تكون قوة عسكرية رئيسة في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تشكل معوقاً جيوبولتيكياً للقوى الكونية الطامعة بالمنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

7- انصبت الاستراتيجية الإيرانية لعدم تمكين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين من محاولة محاصرتها جيوبولتيكاً، خاصة بعد احتلال العراق وأفغانستان، فقد وضعت استراتيجية للدفاع المتقدم من خلال استراتيجيات **خلق البؤر الجيوبولتيكية الدفاعية** في مناطق متعددة من الشرق الأوسط.

8- إن جميع القوى الكبرى في العالم والقوى الإقليمية الشرق - أوسطية لها مصالح لا تقل أهمية عن مصالح إيران، وهو ما يشكل معوقاً جيوسياسياً. لكل منها تحالفاته وارتباطاته داخل المنطقة وخارجها، هذه التحالفات والارتباطات أسهمت في تحقيق **التوازن** الاستراتيجي في فترات وعدم التوازن **(اختلال)** لجيوسياسية الشرق الأوسط، الأمر الذي ينذر باحتمال نشوب صراع عسكري بين القوى الكبرى وإيران أو استمرار ما يمكن أن نطلق عليه الحرب الباردة بين إيران والقوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

9- تؤمن الدراسة بأن من يحكم الشرق الأوسط يتحكم بالاقتصاد العالمي، وذلك لما تحتويه هذه المنطقة الحيوية من أهمية اقتصادية تتمثل في الموارد النفطية والغازية، فضلاً عن معابره وممراته المائية الاستراتيجية.

المستخلص

تعد هذه الدراسة عرضاً وتحليلاً لسياسات تطبيق المجال الحيوي في أكثر المناطق الجغرافية أهمية لكل القوى العالمية والإقليمية وهي منطقة الشرق الأوسط، وقد تم اتخاذ دولة إيران كنموذج تطبيقي للدراسة كونها تشكل أهم القوى الإقليمية الشرق أوسطية لاحتلالها موقعاً جيوستراتيجياً متميزاً يمكنها الحفاظ على مجالها الحيوي الشرق أوسطي، وتطلب دراسة تفصيلية لما هيه المجال الحيوي قديمه وحديثه والتطورات المفاهيمية له ومدلولاته الجغرافية السياسية والتطورات الحديثة التي طرأت على الوسائل الحديثة في تحقيق أهداف المجال الحيوي فضلاً عن دراسة أهمية استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ودراسة عناصر القوة الجغرافية الإيرانية بأشكالها الطبيعية والبشرية والاقتصادية فضلاً عن تناول المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية بدوائرها الجيوبولتيكية الثلاثة كما انصرفت الدراسة إلى بيان أهم القوى الدولية والإقليمية والتي تسعى للحصول على مجالات حيوية في هذه المنطقة الجيوستراتيجية.

وانصرفت الدراسة لإثبات صحة الفرضيات إلى دراسة مكامن القوة الإيرانية، كقوة الجغرافية والقوة الأخرى الناعمة والخشنة التي تفوقت في استخدامها لتحقيق مكانة الدولة الإيرانية الحديثة وفي ذات السياق فإن الدراسة تناولت الصراع الجيوبولتيكي الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة بتنافس الدولة الإيرانية للحصول على مكاسب جيوبولتيكية في سباق محموم مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتركيا ودولاً إقليمية عربية أخرى تحاول أن تلعب دوراً متميزاً في الحصول على مصالح جيوستراتيجية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي أثبتت صحة الفرضيات المتعلقة لكون أما هذه المنطقة شكلت أهم مناطق القلق الجيوبولتيكي العالمي كما توصلت الدراسة إلى أن إيران أحد أهم أركان القوى الشرق أوسطية ومن بين أهم القوى التي تستند إلى بعد تأريخي وحضاري فضلاً عن موقعها الجغرافي جعل منها دولة دائمة الحضور في الجيوستراتيجية الشرق أوسطية وقد حققت دولة إيران نجاحات كبيرة من خلال استراتيجيتها الناجحة في إدارة الصراع الجيوبولتيكي الإقليمي والدولي والتأثير الفعال في الاستراتيجيات الغربية على هذه المنطقة الحيوية، إذ تبين أن جميع القوى الكبرى في العالم والقوة الإقليمية الشرق أوسطية لها مصالح لا تقل أهمية عن مصالح دولة إيران وهو ما يشكل معوقاً جيوسياسياً أمام كل هذه القوة مع بعضها للتحقيق مجالات حيوية متميزة وهذا بحد ذاته

جعل من المنطقة من بين أهم مناطق العالم التي تمتاز بالقلق الجيوبولتيكي، كما أن مستقبلها ينذر بمفاجآت وتغيرات لا يمكن التحكم بها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- القرآن الكريم.

أ – الكتب

1- إبراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب، ط1، 1997.

2- إبراهيم خلف العبيدي، الأحواز: أرض عربية سليبة وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، السلسلة الإعلامية 105، ط1، 1988.

3- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

4- إحسان محمد الحسن وآخرون، دراسات في المجتمع العربي، مطبعة اتحاد الجامعات العربية، عمان، ط2، 1995.

5- أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2003.

6- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1968.

7- أحمد فهمي – لماذا يكرهون حماس، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ط1، 2010.

8- أحمد فهمي، صراع المصالح في بلاد الرافدين، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، القاهرة، ط1، 2009.

9- أحمد محمد الدغشي، الحوثيون: دراسة منهجية شاملة، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط1، 2010.

10- أحمد مختار عمر وآخرون، المعجم العربي الأساسي، تونس، ط1، 1988.

11- إسماعيل أحمد سمو، العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران خلال حكم مصدق، دار دجلة، بغداد، ط1، 2009.

12- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2، 1985.

13- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دار السلاسل، الكويت، ط1، 1982.

14- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل الكويت، ط1، 1987.

15- إسماعيل علي صبري، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط2، 1989.

16- أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1977.

17- بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر، القاهرة، ط1، 2010.

18- بير رينوفان وجان باتيست وودزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 1982.

19- جابر إبراهيم الراوي، مشكلات الحدود العراقية الإيرانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1989.

20- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1983.

21- جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، مكتبة النهضة، القاهرة 1970.

22- جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1999.

23- جودة حسنين جودة، جغرافية أوراسيا الإقليمية، مطبعة الانتصار، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، ط1، 2000.

24- جورج قرم، تاريخ الشرق الأوسط من الأزمنة القديمة إلى اليوم، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، ط2، 2010.

25- حامد ربيع، الوظيفة الدولية للعراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ط1، 1987.

26- حسام أحمد شعيب، إيران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية، دار الأحباب،

دمشق، ط1، 2008.
27- حسن مجيد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، دار الأضواء، بيروت، ط1، 1999.
28- حسين الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2003.
29- حسين السيد أبو العينين، لبنان: دراسة في الجغرافية الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1980.
30- حسين حمزة بندقجي، الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، مؤسسة البندقجي للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1981.
31- حسين ندا حسين، الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط1، 2000.
32- حمدي البنبي، البترول بين النظرية والتطبيق، دار المعارف، القاهرة، ط2، 2003.
33- خالد أبو بكر، رجل إيران القوي أحمدي نجاد: الحقيقة والأسطورة، كنوز للنشر والتوز القاهرة، ط1، 2010.
34- خالد العزي، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط1 1981.
35- خالدة رشيد السعدون، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب بين العراق وإيران، بلا تاريخ.
36- خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، مطبعة الراية، بغداد، ط1، 1990.
37- دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وإبعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط1، 2009.
38- دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل، عمان، ط1، 2003.
39- دولت أحمد صادق وآخرون، الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 961
40- رنا أبو ظهر الرفاعي، الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، دار العلو العربية، بيروت، ط1، 2008.

41- رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2006.

42- زايد عبيد الله صباح، السياسة الخارجية، الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2001.

43- زكريا عبد المجيد، مبادئ الاقتصاد، ج2، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، ط، 1995.

44- سعد البزاز، إسرائيل وحرب الخليج: التفتيت والتطويق، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، ط1، 1997.

45- ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ط1، 2009.

46- سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1990.

47- سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 2007.

48- سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1974.

49- سمير خيري، نظرية الأمن القومي، دار القادسية للطباعة، بغداد، ط1، 1983.

50- سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط2، 2002.

51- السيد زهرة، الثورة الإيرانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 1985.

52- شيماء علي محمد قناوي، محددات القوة العسكرية الإيرانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 2009.

53- صادق نشأت ومصطفى حجازي، صفحات عن إيران ماضيها وحاضرها من النواحي التاريخية والثقافية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1960.

54- صباح محمود محمد، دراسات في جغرافية الصراع الدولي، مطبعة الأخيار، بغداد، ط1، 1994.

55- صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط3، 1982.

56- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، ط1، 2006.

57- طلال عتريسي، جيوستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2009.

58- طه باقر وآخرون، تاريخ إيران القديم، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط1، 1980.

59- عادل الجوجري، أحمد نجاد: رجل في قلب العاصفة، دار الكتاب العربي، حلب، ط 2006.

60- عباس إسماعيل، تاريخ العلاقات العثمانية – الإيرانية: الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، دار النفائس، بيروت، ط1، 1999.

61- عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج1، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ط3، 2003.

62- عبد الإله بلقزيز، حزب الله من التحرير إلى الردع (1982-2006)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.

63- عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005.

64- عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط 2006.

65- عبد الرزاق عباس حسين، لجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة أسعد، بغداد 1976.

66- عبد الله الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني، دار الفكر العربي، دمشق، ط1 2010.

67- عبد الله عطوي، الدولة والمشكلات الدولية: دراسة في الجغرافيا السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1994.

68- عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرو

ط1، 1987.

69- عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيكس والجغرافية السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1971.

70- عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، أسس عامة، دار الفكر، عمان، ط1، 1999.

71- عبد الحليم الجبيصي، أمريكا إلى زوال، شركة فجر الإسلام، القاهرة، ط1، 2010.

72- عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1، 2009.

73- عصام عبد الفتاح، الحوثيون ومن ورائهم إيران، جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.

74- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، ط 2004.

75- علاء محمد العيد مطر، السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية 1989-005 معهد البحوث العربية، القاهرة، ط1، 2009.

76- علي عبد الله الجباوي، الجغرافيا السياسية (الجيوغراسيا)، مطبعة جامعة دمشق، ط1 1990.

77- عماد عبد السلام رؤوف، لعلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، بغداد، ط1، 1996.

78- عمار علي حسين، ممرات غير آمنة، مركز الخليج، الإمارات، ط1، 2003.

79- عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة: دراسة جيوستراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1992.

80- غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية من عام 1945: دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1980.

81- فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.

82- فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط بلا تاريخ.

83- فتحي أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2001.

84- فرج بن لامه، الدولة اليهودية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1974.

85- فلاح شاكر أسود، الحدود الشرقية للوطن العربي، المكتبة الثقافية لنقابة المعلمين، بغداد، ط1، 1981.

86- فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2009.

87- فؤاد قاسم، ثلاثية النفط العراقي، دار الغد للنشر، بغداد، ط1، 2006.

88- قاسم الدوكيات، الجغرافيا العسكرية، جامعة مؤتة، عمان، ط1، 1998.

89- كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، الجزء الأول، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ط1، 1979.

90- كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، شركة أياد للطباعة الفنية، بغداد، ط1، 1988.

91- كمال مظهر أحمد، دراسة في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، الأمانة العامة للثقافة والشباب لمنطقة الحكم الذاتي، بغداد، ط1، 1985.

92- كميل حبيب وأحمد عودي، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2005.

93- ليلى مرسي أمين ومحمد طه بدوي، أصول علم العلاقات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، المجلد الأول، ط1، 1989.

94- ماجد شدود، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، مطبعة اليازجي، دمشق، ط1، 1996.

95- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط1، 1991.

96- متولي محمد ومحمود أبو العلا، الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1983.

97- مجموعة باحثين، الخليج: تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2005.

98- مجموعة باحثين، الخليج في عام 2008-2009، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2009.

99- مجموعة باحثين، العراق: إعادة الإعمار والدور المستقبلي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2005.

100- مجموعة باحثين، العلاقات الدولية لإيران، ج1، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، ط 1988.

101- مجموعة باحثين، العلاقات العربية - الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 1993.

102- مجموعة باحثين، المصالح الدولية في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2006.

103- مجموعة باحثين، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.

104- مجموعة باحثين، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطة خمينية، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتو القاهرة 2009.

105- مجموعة باحثين، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط2، 2008.

106- مجموعة باحثين، مصر وإيران وتحديات ما بعد 11 سبتمبر، دار المعارف، الإسكندرية، ط1، 2003.

107- مجموعة باحثين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 1998.

108- مجموعة باحثين النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2008.

109- مجموعة مؤلفين، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، بيروت، ط1، 1992.

110- مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، دار الدعوة، بيروت، ط1، 1994.

111- محمد إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية ودور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة

الخارجية، الجامعة الأردنية، عمان 1982.
112- محمد أحمد النابلسي، أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير، دار الفكر العربي، دمشق، ط1، 2007.
113- محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسية الحديثة، جامعة الموصل، ط1، 1993.
114- محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية - الإيرانية، دار الكتاب الحديث، الكويت ط1، 2000.
115- محمد خميس الزوكة، آسيا: دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.
116- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية: دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1974.
117- محمد رياض، الشرق الأوسط دراسة في التطبيق الجيوبولتيكي والسياسي، دار النهضة العربية، بيروت 1974.
118- محمد سامي عبد الحميد، مقدمة في العلاقات الدولية، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1969.
119- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1977.
120- محمد عبد السلام، مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2006.
121- محمد عبد الغني سعودي، آسيا: في شخصية القارة وشخصية الإقليم، مكتبة الأنجلو مصرية، 2008.
122- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1971.
123- محمد العويني، العلاقات الدولية المعاصرة، النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية، مكتبة الأنجلو مصرية، 1983.
124- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية: منظور معاصر، مكتبة الأنجلو مصرية، القاه ط6، 2008.
125- محمد مورو، حرب صيف 2006: الشرق الأوسط على مفترق طرق، مكتبة جزيرة الورد، القاه

ط1، 2007.
126- محمود النجار، الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج، دار السمير للنشر والتوزيع، بيرو
ط1، 1980.
127- محمود توفيق محمود، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر: دراسة الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك
دار المريخ للنشر، الرياض، ط، بلا تاريخ.
128- مراد كامل، "إسرائيل" في التوراة والإنجيل، دار المعرفة للنشر، ط2، 1967.
129- مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، دار الشرق، القاهرة، ط3، 2010.
130- معين حداد، الرهانات الجيوبولتيكية الرئيسية في المشرق العربي، شركة المطبوعات للتوزيع
والنشر، بيروت، ط1، 2002.
131- مفيد محي الدين الصواف، سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير، دار الفكر، دم
ط1، 2010.
132- ممدوح الزوبي، هل ستسقط أمريكا؟ كما سقط الاتحاد السوفياتي: رؤية مستقبلية، دار الرشيد
بيروت، ط1، 1997.
133- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر، ليبيا، ط1، 1991.
134- موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية
السورية، دمشق، ط3، 2004.
135- موسى عبود سموحة، جغرافية السكان، دار وائل للتوزيع والنشر، عمان، ط2، 2003.
136- نسيم الخوري، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرو
ط2، 2005.
137- نقولا الفرزلي، الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي، باريس، ط1، 2001.
138- نيفين عبد المنعم مسعد، الآليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث السيا
والاستراتيجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 1988.
139- نيفين عبد المنعم مسعد، الرؤية الإيرانية لأمن الخليج: دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البـ
السياسية والاستراتيجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 1994.
140- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار الـ
للعلوم – ناشرون، بيروت 2008.

141- وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية – القارجارايه والدولة العثمانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2001.
142- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزا ط1، 1991.
143- ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2004.
144- يسري الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
145- يوسف توني، معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1964.

ب – الكتب المترجمة

1- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم – ناشرون، ط2، 2010، ص 395.
2- أدولف هتلر، كفاحي، ترجمة: لويس الحاج، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.
3- أصغر شيرازي، دستور إيران: السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية، ترجمة: حميد سلمان الكعبي، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ط1، 2002.
4- الأميرال سيلبريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، الأهلية للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1988.
5- برنارد ريتش، الولايات المتحدة و"إسرائيل": ترجمة: مصطفى كمال، مؤسسة البيان، دبي، ط1، 1986.
6- بطرس بطرس غالي وشمعون بيريز، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2007.
7- بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999.
8- بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، ترجمة ونشر: أولفيه أوريان للنشر، باريس، ط1، 2004.

9- بيتر تايلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، ط1، 1978.

10- بيزن أسدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2000.

11- تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، ط1، 2008.

12- جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، الدار العربية للعوم - ناشرون، بيروت، ط1، 2006.

13- جوديث س. يافيه، الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي، ترجمة: أحمد رم دار علاء الدين، دمشق، ط2، 2007.

14- جون جارفر، الصين وإيران: شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية، ترجمة ونشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2009.

15- جون جير ومير شايمر، أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتح الخارجية، ترجمة: فاضل جتكر، العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، ط1، 2006.

16- جون ليمبرت، إيران: حرب مع التأريخ، ترجمة: حسين عبد الزهرة مجيد، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ط1، 1992.

17- جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1985.

18- دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004.

19- دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، دار مصر للطباعة، ط1، 1958.

20- رسل فيفلد وايزل بيرسي، الجيوبولتيكا، ج1، سلسلة الألف كتاب (265)، ترجمة: يوسف مجلي ولويس إسكندر، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ط1، بلا تاريخ.

21- برادلي تايلر، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى

لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004.

22- روبرت د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان، ط1، 1988.

23- روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت 2007.

24- روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، تعليق: محمد أحمد الخطيب، ترجمة ونشر، د عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1988.

25- زبجنيو برجينسكي، رقعة الشطرنج الضخمة، ترجمة: سعد فراج ومحمد عبد السلام حسن، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ط3، 2003.

26- زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2007.

27- سكوت ريتر، استهداف إيران، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم – ناشرو ط1، 2007.

28- شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنش والتوزيع، عمان، ط1، 1994.

29- علي خامنئي، الإمامة والولاية: قيادة المجتمع الإسلامي ومسؤولية المسلم، ترجمة ونشر: بيت الكاتب للطباعة والنشر، بيروت 1999.

30- فرنسوا تويال، الشيعة في العالم، ترجمة ونشر: دار الفارابي، بيروت، ط1، 2007.

31- فلادمير كارتسيف وبيوتر خازانوفسكي، آلاف السنين من الطاقة، ترجمة: محمد غيا الزيات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2005.

32- كريس براون، فهم العلاقات الدولية: ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2004.

33- كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، ترجمة ونشر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 1996.

34- ل. كارل براون، السياسة الدولية ولشرق الأوسط: قواعد قديمة لعبة خطيرة، ترجمة: د

الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987.

35- مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2008.

36- مايكل بريشر، نظام السياسة الخارجية ل. "إسرائيل"، خلفيته، صور ونماذج تطبيقية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد 1974.

37- مجموعة باحثين، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004.

38- مجموعة باحثين إسرائيليين، "إسرائيل" والمشروع النووي الإيراني، ترجمة، أحمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2006.

39- محمد خاتمي، حوار الحضارات، ترجمة ونشر: مركز حوار الحضارات، طهران، ط1 1999.

40- موشيه عاعوز، الهلال الشيعي: الواقع والأسطورة، ترجمة: مجموعة الخدمات البحثية مركز صيان لسياسة الشرق الأوسط، بيروت، ط1، 2007.

41- ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1994.

42- نيكولاي زلوين، الخليج في السياسة الخارجية الروسية في: مجموعة باحثين، المصالح الدولية في منطقة الخليج، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2006.

43- نعوم تشومسكي، الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة اسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2004.

44- ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2003.

45- يفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه؟ ترجمة: عبد الله حسن، دار الفكر العربي، دمشق، ط1، 2010.

ت - الموسوعات

1- شفيق غربال، الموسوعة الميسرة، دار الشعب، القاهرة، ط1، 1965.

2- كريم عزقول وآخرون، موسوعة بهجة المعرفة، المجموعة الثانية، المجلد الأول، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة 1974.

ث - الدوريات

1- أحمد إبراهيم محمد، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات، البرنامج النووي الإيراني – التطور والدوافع والدلالات، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 131، 1999.

2- أحمد إبراهيم محمود، التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 136، 1999.

3- ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمن القومي العربي واحتمالات المستقبل، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، ع 5-6، 1997.

4- أحمد السيد النجار، الإمكانيات والأداء والمستقبل: الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 6، 2010.

5- أحمد جالينوسي، الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من إيران، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 93، 2008.

6- أحمد عمرو، إيران والسعي إلى انفصال جنوب اليمن، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، الرياض، ع 217، 2009.

7- أحمد عمر الراوي، هل نبغي أن نقلق على مستقبل الموارد المائية العربية، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ع 7، 1999.

8- آروز ديلمقاني، العلاقات الإيرانية – الروسية في عهد بوتين، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 97، 2008.

9- أشرف العيسوي، الطائفية وتداعياتها على الأمن والاستقرار في المنطقة، مجلة شؤون خليجية، ع 47، 2006.

10- أكرم الجميلي، الصراع الأفغاني – الإيراني: رؤية تحليلية، وراق آسيوية، مركز

الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 22، 2002.

11- أمل حمادة، الجيش ومسألة الثورة في إيران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 6، 2001.

12- أنطوان حداد، مستقبل التسوية بين العرب و"إسرائيل": اتجاهات التطبيع والممانعة، مجلة شؤون الأوسط، ع 27، 1994.

13- إيناس عبد السادة وعلي حسين، معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية – الخليجية: توا أم اختلال، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع 16، 2009.

14- ب. د. كلارك، سكان إيران: دراسة في الغير الديمغرافي، ترجمة: محمد عبد الرحمن الشرنوبي، الجمعية الجغرافية الكويتية، ع 5، 1989.

15- بطرس بطرس غالي، سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 69، 1982.

16- ثناء فؤاد عبد الله، أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 135، 1999.

17- جمال زهران، الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 122، 1995.

18- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغد ع 3، 1985.

19- حسام سويلم، تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران، مختارات إيراذ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 80، 2007.

20- حسام عينتاني، الاعتبارات الجيو – استراتيجية تغلبت على ما عداها: إيران من تصد الثورة إلى حماية الدولة، مجلة آفاق استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 6، 2010.

21- حسن قانع ومرتضى شجاع، اللعبة الكبرى للصين وأمريكا في أفريقيا، مختارات إيراني مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 94، 2008.

22- حمدان ناجي توماس، المياه وإمكانات التعاون مع أقطار الخليج العربي، شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ع 19، 2001.

23- حميدة سميسم، تحليل منطق الدعاية الإيرانية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع 82، 1988.

24- خالد أبو الفتوح، النفط يشعل الحرب، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، الرياض، ع 189، 2003.

25- خالد الحروب، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى في المنطقة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ع 113، 2003.

26- خلدون ناجي معروف، دراسة في أهداف السياسة "الإسرائيلية"، الإقليمية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 5، 1990.

27- درية شفيق بسيوني، الولايات المتحدة ومنطقة الخليج: جدلية المصلحة والتدخل، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 175، 2007.

28- دياري صالح مجيد، الخلاف حول الصيغة القانونية لبحر قزوين، مجلة الأستاذ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ع 64، 2007.

29- رانيا مكرم، الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 188، 2012.

30- رحمن قهرمان بور، حرب العراق وتوازن القوى في بلاد الشام وجوراها، مجلة إيران والعرب، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية، طهران، ع 8، 2004.

31- رضا القريشي، أم المعارك والمشروع الشرق – أوسطي: دراسة في الاقتصاد لأبعاد العدوان إقليمياً، مجلة دراسات الشرق الأوسط مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع 4، 1997.

32- رياض إبراهيم السعدي، سكان إيران وخصائصهم الديموغرافية، مجلة الأمن القومي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 4، 1987.

33- زكريا حسين، أسس التصورات الإيرانية لأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 172، 2007.

34- زينب محمد ضياء الربيعي، العلاقات المدنية – العسكرية في باكستان، محطات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 82، 2001.

35- سالم مشكور، مشكلات التنمية في إيران، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات

الاستراتيجية والبحوث، دمشق، ع 49، 2001.

36- ستار الدليمي، العلاقات الباكستانية – الإيرانية: بداية مرحلة جديدة، أوراق دولية، مر
الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 121، 2003.

37- ستار الدليمي، باكستان بين المطرقة الأمريكية والسندان الأفغاني: تحالفات وتناقضا
المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 18، 2001.

38- ستيفان براسيموس ونور غول كونتال، تركيا: ثوابت الجغرافية والاستراتيجية الجديدة
الشرق، مجلة المنار، ع 13-14، 1996.

39- سليم محمد محمود، إيران تصدرت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 003
مجلة الوحدة، القاهرة، ع 271، 2008.

40- سمير زكي بسيوني، الطاقة في خطر... إيران، النفط والغرب، مختارات إيرانية، مرك
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 96، 2004.

41- شبلي تلحمي، شرح صنع القرار الأمريكي في حرب الخليج بين النظرية والتطبيق
والواقع: شرح السلوك الأمريكي في حرب الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 15، 1993.

42- شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة
المستقبل العربـي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 206، 1996.

43- صبري فارس الهيتي، أمن المحيط الهندي وعلاقته بأمن الخليج العربـي، مجلة الأم
القومي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 3، 1985.

44- طلال عتريسي، العلاقات الإيرانية – اللبنانية بين 1982-2010، منشورات الساحة
المشتركة لتبادل المعرفة، بيروت 2011.

45- عباس غالي الحديثي، القوى الكبرى ومجالاتها الحيوية: دراسة جيوبولتيكية لمستقبل
الخريطة العالمية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)،
الجامعة المستنصرية، ع 4، 1997.

46- عباس فاضل السعدي، سكان إيران وتنوعهم الاثنولوجي، مجلة الجمعية الجغرافية
العراقية، بغداد، المجلد 15، 1985.

47- عبد الإله بلقزيز، تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته في مجال الثقافة،
مجلة المستقبل العربـي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 203، 1996.

48- عبد الخالق عبد الله، أسس كثيرة للتعاون: عن إيجابيات العلاقات العربية الإيرانية، آف
المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 16، 2010.

49- عبد السلام إبراهيم بغدادي، السياسة الإيرانية تجاه السودان، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2000.

50- عبد المعطي أحمد عمران، الأهمية السياسية للموقع الجغرافي مع التطبيق على المم
العربية السعودية، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ع 64، 2006.

51- عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 122، 1995.

52- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المهارة السوقية في استيعاب عناصر القوة في إيرا
وتحييدها وصولاً إلى استعادة المبادأة وحسم الحرب، مجلة الزحف الكبير، بغداد، ع 3، 1999.

53- عبد الله فهد النفيسي، إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ 1978-1998، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 137، 1999.

54- عبده حسن تبريزي، التضخم في إيران قصة لا تنتهي، مختارات إيرانية، مركز الدراس
السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 106، 2008.

55- عزيزة مراد فهمي، الأنهار الدولية والوضع القانوني، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع 37، 1981.

56- علي ثامر وعلي نوري زاده، إيران: معركة على الورق، السياسة الدولية، مركز الدراس
السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 130، 1997.

57- علي حسن باكير، صعود تركيا الإقليمي: تصورات عن دور أنقره المفترض عام 2030، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 4، 2010

58- عمر راشد، الأمن القومي الإيراني، الواقع والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون الأوسط ع 110، 2003.

59- عزيز جير شيال، تأثير القدرة الإيرانية على الترتيبات الأمنية الإقليمية، المجلة السيا
والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ع 5، 2006.

60- غسان سلامة، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، مرك
دراسات الوحدة العربية، ع 179، 1994.

61- فاضل عبد القادر أحمد الشيخلي، النظام الشرق أوسطي: قواعد قديمة لعبة جديدة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع 30، 1996.

62- فهمي هويدي، العرب وإيران، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، ع 6، 1992.

63- فؤاد حمدي بسيسو، مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 31، 1981.

64- فواز عبد الهادي، موسم الهجرة النووية إلى إيران: العلماء الروس يأكلون الخبز في جمهورية آيات الله، مجلة القرار، باريس، ع 3، 1999.

65- فوزي رشيد، السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 94، 2001.

66- قاسم الدويكات، العلاقة بين الجغرافيا والاستراتيجيا العسكرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 19، 1999.

67- كريتسان هندرسون، دول الخليج العربية: قوة اقتصادية كبيرة ونفوذ قليل، آفاق المستق مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 2، 2009.

68- كمال عبد الحميد، أمريكا خططت للتواجد في الخليج منذ عام 1974، مجلة المنار، ع 33، 1987.

69- لادن سلامة، حروب بالنيابة عن إيران في الشرق الأوسط من لبنان إلى فلسطين ومر العراق إلى اليمن، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 112، 2009.

70- ماجد كيالي، حرب الحسابات الخاطئة، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ع 127، 2007.

71- مازن إسماعيل الرمضاني، مجلس التعاون الخليجي وأمن الخليج العربي، مجلة الأ القومي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 3، 1985.

72- مجدي رياض، العلاقات المصرية – الإيرانية: كيف يحل الاقتصاد ما أفسدته السياس مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 46، 2004.

73- محسن أمين زاده، السياسة الخارجية وتهديد مصالح إيران وأمنها القومي، مختارات

إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 91، 2008.

74- محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 165، 2006.

75- محمد السعيد عبد المؤمن، النفط المتنازع عليه، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 6، 2006.

76- محمد السعيد عبد المؤمن، تحديات إيرانية للأمن القومي المصري، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 107، 2009.

77- محمد السعيد عبد المؤمن، تطوير جيش حراس الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 78، 2007.

78- محمد جمال مظلوم، القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 48، 2000.

79- محمد سعيد أبو عامود، الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 12، 1994.

80- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الاستراتيجية الإيرانية تجاه جمهوريات آسيا الوسط نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 2، 2007.

81- محمد عز العرب، العلاقات العربية – الإيرانية: حدود الانفراج... وآفاق المستقبل، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 93، 2008.

82- محمد عقل، آخر مبتكرات العقل الصهيوني في لبنان، مجلة المنبر، ع 52، 1995.

83- محمد قدري سعيد، أمن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي، السياسة الدولي القاهرة، ع 134، 1998.

84- محمد كاظم علي، إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2000.

85- محمد وصفي أبو مغلي، التحدي الإيراني للأمن القومي العربي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع 3، 1985.

86- محمود سريع القلم، الأمن القومي الإيراني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 279، 2005.

87- محمود سريع القلم، مكانة إيران في السياسة الخارجية الصينية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 90، 2008.

88- محمود شكري، العرب وإيران، مختارات "إسرائيلية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 163، 2008.

89- محمود واعظي، التوجه الأمني الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالأهرام، القاهرة، ع 94، 2008.

90- مصطفى اللباد، هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية؟ شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ع 135، 2008.

91- مصطفى عبد العزيز مرسي، العلاقات السورية – الإيرانية: نحو مزيد من التحالف، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 163، 2005.

92- مصطفى علوي، المكانة الاستراتيجية للعراق: القوة الشاملة للعراق في ظل التطورات الراهنة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 136، 1999.

93- ممدوح الولي، ارتفاع أسعار البترول، التوقعات والآثار، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، الرياض، ع 209، 2005.

94- منعم ضاحي العمار، الموقف المصري من التحرك الإيراني في المنطقة، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2000.

95- مهدي ناصر الصافي، محيط بحر قزوين وآفاقه المستقبلية، مجلة الأستاذ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ع 65، 2007.

96- موتا مشهدي رحبي، الإيرانيون ينعشون الاقتصاد الإماراتي، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 93، 2008.

97- مي عبد الرحمن غيث، امن مصر القومي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسيد والاستراتيجية بالأهرام، ع 173، 2008.

98- مينا علي إسلام، النفوذ الدبلوماسي في تحالف الصين وإيران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 110، 2009.

99- نازلي معوض، التحرك المصري في حرب الخليج الثانية، السياسة الدولية، مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع 105، 1991.
100- ناظم عبد الواحد الجاسور، عقيدة بوش في الحرب الاستباقية، أوراق دولية، مركز الدراسات الد
جامعة بغداد، ع 119، 2003.
101- نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بير
ع 221، 1997.
102- نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، وزارة الدفاع اللبناني
بيروت، ع 74، 2002.
103- نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا استراتيجية، المركز
العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، ع 13، 1988.
104- وثائق دولية، مجلة السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة،
ع 139، 2000.
105- وجيه كوثراني، الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع "إسرائيل" البعد التاريخي والمشكلات الراهنة
مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 32، 1995.
106- يحيى اليحياوي، القوة الناعمة أو التمظهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 369، 2009.
107- يسرى أحمد عرباوي، العلاقات السودانية – الإيرانية، فتح آفاق جديدة، مختارات إيرانية، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 84، 2007.
108- القوى البشرية العاملة في إيران ومكانة خريجي التعليم العالي فيها، مختارات إيرانية، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 46، 2004.
109- مطرقة إيران على رأس "إسرائيل"، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأ
القاهرة، ع 101، 2008.
110- منظمة شنغهاي أمام أكبر التحديات العالمية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2009.
111- أزمة الاقتصاد العالمي وتأثيرها على الاقتصاد الإيراني، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السيا
والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 101، 2008.
112- الحلول التكتيكية لمشكلات اليمن، نزع بذور انفجارها ثانية، آفاق استراتيجية، مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 7، 2010.

113- القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة، ع 109، 2008.

ج - الدراسات

1- إبراهيم شحاذة، الحدود الأمنية المعترف بها، دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 37، 1993.

2- أبها دكتيت، المشاكل القومية والعرقية في باكستان، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، ع 9، 2009.

3- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 41، 1996.

4- أحمد شكارة، إيران والعراق وتركيا، الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، سلسلة محاضرات الإمارات، ط1، المحاضرة 75، 2003.

5- أحمد شكارة، تداعيات حربي العراق وأفغانستان على منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات، المحاضرة 89، 2005.

6- براء عبد القادر، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 46، 2002.

7- جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، سلسلة محاضرات الإمارات، ط1، المحاضرة 102، 2006.

8- جون لارج، ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، سلسلة محاضرات الإمارات، ط1، المحاضرة 117، 2008.

9- حسن مشهدي، ضبط التسلح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: منظور إيراني،

دراسات في الأمن والاستراتيجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ع 15، 1995.

10- خليل العناني، الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسا استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 158، 2005.

11- خليل إبراهيم العزاوي، أم المعارك ومخططات الصهيونية العالمية (العولمة والإقليمية: النظام الشرق أوسطي)، مجلة دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع 4، 1997.

12- دراسة المعهد الملكي للشؤون الدولية، إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية، تعليق: محم السعيد عبد المؤمن، سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (I C F S)، القاهرة، ع 24، 2006.

13- ريتشارد رسل، البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العرب المتحدة ومنطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات، المحاضرة 119، 2008.

14- سهيلة عبد الأنيس محمد، العلاقات الإيرانية – الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، سلسلة دراسات استراتيجية، ط1، ع 126، 2007.

15- سيار كوكب الجميل، المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيوستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، ع 85، 2003.

16- شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيج والاقتصادية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، ع 31، 2001.

17- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيراني، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 19، 2000.

18- عبد الكريم حميد بريهي، تقييم الوزن الجيوبولتيكي لحجم وتركيب سكان إيران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي، مجلة دراسات إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية،

جامعة البصرة، المجلد الثالث، ع 1-2، 2000.

19- عبد علي الخفاف، الخصائص الأساسية لتركيب وتكوين السكان في إيران، دراسات إيرانية، ج2، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلم السياسية، جامعة بغداد، ط1، 1988.

20- علاء موسى كاظم وعماد عبد السلام، التفريس اللغوي في الأحواز، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، سلسلة دراسات (332)، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط1، ع 332، 1982.

21- عمار جليل، التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، سلسلة دراسات عالمية، ع 106، ط1، 2005.

22- غازي إسماعيل ربايعة، معضلة المياه في الشرق الأوسط، سلسلة محاضرات الإمارات مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، المحاضرة 115، 2008.

23- غازي صالح نهار، السياسة الخارجية السعودية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد حربي الخليج العربي 1980-1991، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 33، 2004.

24- فتحي العفيفي، التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات المحاضرة (66)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2003.

25- كامران تارمي، دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، سلسلة دراسات عالمية، ع 58، 2006.

26- كمال علي بيوغلو، الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيمياوية على أمن الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، سلسلة محاضرات الإمارات، المحاضرة 40، 2000.

27- كيتلين تالماج، وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز، سلسلة دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 83، ط1، 2009.

28- لازم لفته المالكي وباسم حمزة عباس، الجزر العربية الثلاث بين الاحتلال والادعاء والحق والمشروع، مجلة دراسات إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، المجلد الثالث، ع 1-2، 2000.

29- لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات، المحاضرة 101، 2006.

30- مجموعة الأزمة الدولية، إيران: رئاسة أحمدي نجاد المضطربة، سلسلة ترجمات، المر الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (ICFS)، القاهرة، ع 28، 2007.

31- محمد سالم الكواز، العلاقات الإيرانية - السعودية 1979-2001: دراسة سياسية، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصول، ع 7، 2007.

32- محمد عبد الرحمن يونس عيدان، العلاقات الإيرانية السعودية: دراسة تاريخية سياسية دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ع 7، 2007.

33- معن خليل عمر، القوى الاجتماعية الفاعلة في إيران، دراسات إيرانية، ج2، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط1، 1988.

34- منعم ضاحي العمار، إيران وقابلية التكون من جديد، سلسلة دراسات استراتيجية، مرك الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2001.

35- منعم ضاحي العمار وعبد الرحمن الحمداني، إيران وقابلية التكون من جديد - رؤية جيوستراتيجية: تحقق في الاستجابة لنطاق التغير الدولي والإقليمي، سلسة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2007.

36- نغم نذير شكر، التوجهات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: الموقف الإيراني ه الحرب على العراق: دراسة تطبيقية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 65، 2004.

37- وليد محمود عبد الناصر، ثلاث دوائر إقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 38، 1996.

38- ويتني راس وأوستن لونج، تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، سلسلة دراسات عالمية، ع 71، ط1، 2008.

39- يوانيس ن. غريغو ريادیس، هل تعرض انقره نفسها للمسائلة بسببه؟ الدور التركي في حل "الأحجية النووية الإيرانية"، آفاق استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 7، 2010.

ح – التقارير

1- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام 2007، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 2007.

2- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام 2008، ج1، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 2008.

3- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام 2008، ج2، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 2008.

4- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام 2009، ج1، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 2009.

5- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام 2009، ج2، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 2009.

6- التقرير الاستراتيجي الخليجي 2009–2010، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر الإمارات، ط1، 2010.

7- التقرير الاستراتيجي السنوي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، الإصدار الثاني، ط1، 2004.

8- التقرير الاستراتيجي السنوي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، الإصدار السادس، ط1، 2009.

9- التقرير الاستراتيجي العربي 2002–2003، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2003.

10- التقرير الاستراتيجي العربي 2005–2006، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2006.

11- التقرير الاستراتيجي العربي 2007–2008، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2008.

12- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي – الكتاب السنوي 2004، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004.

13- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي

- الكتاب السنوي 2007، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.

14- ملف الأهرام الاستراتيجي لعام 2003، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهر القاهرة، ط1، 2003.

15- ملف الأهرام الاستراتيجي لعام 2005، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهر القاهرة، ط1، 2005.

16- ملف الأهرام الاستراتيجي لعام 2006، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهر القاهرة، ط1، 2006.

خ – الندوات

1- أنور احتشامي، انعكاسات الحرب الأمريكية على أفغانستان، ندوة: دراسات شرق أوسطية، عمان، ط1، 2002.

2- خالد جاسم السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية – الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، ندوة العلاقات العربية – الإيرانية، الدوحة، ط1، 1995.

3- رسلان خضور، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ج1، ط1، 1995.

4- عادل محمد أحمد وفوزي حماد، مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، أعمال الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط الموسومة: الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

5- غلام علي حداد، صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية، ندوة: العلاقات العربية – الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001.

6- فضل أبو غانم، الشرق أوسطية، وتأثيرها على البيئة اجتماعياً، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، جامعة ناصر الأهمية، ليبيا، ج1، ط1، 1995.

7- فهمي هويدي، الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخب وتأثير ذلك في العلاقات العربية الإيرانية، ندوة: العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001.

8- محمد صادق الحسيني، القضية الفلسطينية في العلاقات العربية – الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.

9- ناصيف حتى، العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الوطن العربي والكومنولث: الواقع والمستقبل: ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، دار الهلال، القاهرة، ط1، 1994.

10- نيقولا سركيس، دور النفط في تحقيق الأمن العربي، ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية 9-11/1/1996، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ط1، 1997.

11- يوسف الحسن، الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخب وتأثير ذلك في العلاقات العربية – الإيرانية، ندوة: العلاقات العربية – الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.

د – المؤتمرات

1- أحمد السيد النجار، الآثار والتداعيات للانتشار النووي في الخليج، مؤتمر: مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج، 2006، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2006.

2- جميل مطر ومحفوظ الأنصاري، تحديات الدور الإقليمي لمصر، المؤتمر السنوي الثالث للمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (ICFS)، الموسوم: المصالح الوطنية المصرية وتطور دور الإقليمي في ظل الصراعات الحالية، القاهرة، ط1، 2008.

3- محسن حرفش ونبيل جعفر، أهمية الصناعات التحويلية في الاقتصاد الإيراني، المؤتمر الأول لمركز الدراسات الإيرانية لعام 2000، جامعة البصرة، الموسوم: خصائص البنية السياسية والاستراتيجية، والاقتصادية لإيران وآثرها في توجهاتها الخارجية.

4- نوار محمد ربيع، العلاقات التركية – الإيرانية في عهد كمال أتاتورك ونظيره رضا

شاه بهلوي، المؤتمر الأول للدراسات التركية، 3-31/6/1989. مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1989.

5- هيثم الكيلاني، الأبعاد الاقتصادية: قضايا المياه والغذاء والنفط من منظور الأمن القومي، المؤتمر السابع، آذار/مارس 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998.

ذ - المنشورات الرسمية

1- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التطورات الاقتصادية الدولية، واشنطن.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1997، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 1997.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 2001.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 2002.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 2006.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 2008.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 2009.

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 2010.

9- التقرير الاقتصادي ولائحة الميزانية السنوية لعام 1984، البنك المركزي الإيراني.

10- تقرير التنمية البشرية لعام 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، نيويورك.

11- تقرير التنمية البشرية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، نيويورك.

12- تقرير التنمية البشرية لعام 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، نيويورك.

13- تقرير التنمية البشرية لعام 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، نيويورك.
14- تقرير التنمية البشرية لعام 2006، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، نيويورك.
15- تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، نيويورك.
16- تقرير التنمية البشرية لعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، نيويورك.
17- تقرير التنمية البشرية لعام 2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp، نيويورك.
18- جمهورية العراق، وزارة التجارة، العلاقات، قسم دول الجوار/إيران 2012.
19- صحيفة الوقائع، الأمم المتحدة، 64، 1989.
20- مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، وزارة الاقتصاد والتجارة، بيروت، ع 21، 2009.
21- مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، وزارة الاقتصاد والتجارة، بيروت، ع 33، 2010.
22- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والعشرون، ع 100، 2002.
23- مركز الإحصاء والكمارك الإيرانية، مجلة غرفة التجارة والصناعات المعدنية الإيرانية، ع 5، 2008.
24- منظمة الأغذية والزراعة العالمية - الفاو (FAO) - الأمم المتحدة، نيويورك.
25- منظمة العمل الدولية (ILo)، الأمم المتحدة، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.
26- الهيئة الإيرانية للمساهمة في إعادة إعمار لبنان بعد عدوان تموز 2006.

ر - الوثائق

1- دستور جمهورية إيران الإسلامية، المنشور في: نيفين عبد المنعم مسعد، ضع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.

ز - الصحف

1- أبراهام تاميز، نهاية عقد التسويات المؤقتة صحيفة السفير اللبنانية في 2/1/1991.

س - الأطالس

1- أطلس العالم، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005.
2- أطلس راهھاي إيران، مؤسسة جغرافيا وكارتوكرافي كيناشناسي، تهران 2010.

3- داود صليبا ونقولا زيادة، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، ط4، 2010.
4- سيف الدين الكاتب وإبراهيم حلمي الغوري، أطلس تاريخ الحضارات، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، الإصدار الثالث، 2007.
5- ماجد حمود، الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي، دار الرضوان، حلب، ط1، 2003
6- محمود عصام الميداني، الأطلس التاريخي، دار دمشق للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2006.

ش – أطاريح الدكتوراه

1- بهاء بدري حسين، التعدد القومي وأثره في البنية السياسية لإيران، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.
2- عبد اللطيف علي المياح، المجال الحيوي في سياسة "إسرائيل" الخارجية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.
3- علي عبد الهادي سالم، المجال الحيوي للاقتصاد التركي: آثاره وانعكاساته إقليمياً مع التركيز على الانعكاسات الخاصة بالعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996.
4- يعقوب مهدي عارف البرزنجي، محددات وإمكانات العلاقات السياسية والاقتصادية العراقية – الإيرانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

A - BOOKS

1- Anthony cordsman H, The Conventional Military Balance In The Gulf In 2000.
2- Avner Cohen, The Nuclear Equation in a New Middle East, 2004.
3- B. Russel, Power: a New Social Analysis, London, Geotq Allen, 1996.
4- Beinard Reich, Quest For Peace (New Jercy: Tran saction Books 1977).
5- Bernard Lewis, The shaping of the Modern Middle East. Oxford

University Press, 1994.

6- Bin M.C. Modern, Capitalist Of Islamic Ideology In Iraq Many, Foreign Affairs, 1998.

7- E. Nakhleh, The United States And Iran, A policy Analysis (Washington D.C Amerucan Enter Prise Institute Public Policy Research 1975.

8- Edward G. Shirfey, “The Iran policy trap”. Foreign Policy (London 1994).

9- Fredrick H. Hartman, The Relation of Nations, Printed By Macmillan Company, U.S.A Third Edition, 1997.

10- Geroqe Lenezowsk (edt), Iran Under The Pahavis, Hoover Institution Publication. 1987.

11- Hans. Morgenthau, The Struggle For Power: Policy of Prestige. Ch.6 In Politics Among Nations New York: konopf, Barry O Neill In nuclear Weapons And The Pursut of Prestige, University of California, Los Angeles, Droft, May 2002.

12- Jan Prawitz and James F. Leonard, A free zone of Mass Destruction Weapons In The Middle East New York: united Nations1996.

13- Joseph S. Nye. Jr. Bound To Lead The Changing Nature of American Power (New York. Basic Books, 1990).

14- Lillian Crag Harris, ed., Egypt, Internal Challenges And Regional Stability, London, 1989.

15- Manqold, P., Supper Power Intervention In The Middle East, Room Helm, London, 1978.

16- Marvin Zonis and D. Brumberg. Khomeine. The Islamic Republic Of Iran and The Arab world. U.S.A. Center For Middle East Studies. 2006.

17- Mootaz Ahmadein, Iranian Foreign Policy Between Ideology And Pragmatism. M. A Degree, In Statute Of Studies And Middle East, London, 2009.

18- Norman. A.G Pounds Political Geography, Mc Craw-Hill Book Co., Mc New York 1963.

19- Raph Voiney Harlow, The United State From Wildemess To world Power, New York: Holt, Rinehart and Winston 1994.

20- Raymond Aron Paixet Querre Enter Les Nations ،Calmann-Levy, Paris.

21- Robert J. Hanks. Oil And Seuritpin The United States Policy Toward Arabian Gulf And The Indian Ocean, Arab Research Center, Croom Helm London, 1999.
22- S.V. Valkenburg, the elements of political geography 2nd-edition, prentice-Hall, inc, N.Y. 1954.
23- W.B. Fisher, The Land, In The W.B. fisher edt., The Cambridge History of Iran, Cambridge, at The University Press, vol. I, 1968.
24- W.B. Fisher, "Iranian Physical And Social Geography" The Middle East And North Africa, Europe Publications ltd, London, 1987.
25- U.S.A, A. G and C Merriam co, vol. 26, 1971, Webester Third: New International Dictionary, p. 1287.
26- The Word Book Encyclopedia (Chicago, London Sydney, Toronto: Scitt fetzer Co., 1991.

B - Periodicals

1- Anthony Cordesman, Iran Military Forces In Transition: Conventional Threats And Weapons of Mass Destruction. (Westport, Conn. 1 Praeger, 2007).
2- Asgha Jafari Valdani, "Iran" And The Persian Gulf Countries. Prospects For Cooperation, The Iranian Journal Of International Affairs, vol. VII, no. 2 Fall 1996.
3- Gause, F.G., The Illogic of Dual Containment, Foreign Affairs, no. 2, 1994, no. 2, 1994.
4- John A. Rempone, Jr., How Iran Attacks, Marine Corps Gazette, vol. 91, no. January 2007.
5- Mohammed Ayoob, Security In Third World The Worn About Turn, International Affairs, no. 1, 1984.
6- Oil And Gas. Journal Energy Information Administration, U.S.A.
7- Robert Lowem, "Iran, Its Neighbors And Regional Crises", The Roga 9. Institute Of International Offairs Chatharn House Septum Ber 2006.
8- Stephen Blank, Russis and Iran In NEW Middle East, Mediterranean Quarterly, vol. 303, no. 4, Fall 1998.

C - Publications

1- Source: IME, Direction of trade statistics Year Book, 2011.
2- Iran Military Power Capabilities And Internations: Executive Summary, The Washington Instate For Near East Policy 2007.

3- Opec, Annual Statistical Bulletin, 2002 (Austria, opec, 2010).
4- United Nations, Prospect of Word Urbanization 1988, Population Studies, no. 112, New York 1948.
5- United Nations, Prospects of Word Urbanization 1988 Population Studies, no. 112, New York 1989.
6- United Nations demographic Year Book 1996, New York 1998.
7- United Nations, Demographic Year Book, 1998.

انتهى

---

[1] Norman. A.G Pounds Political Geography, Mc Craw-Hill Book Co, Mc New Yourk 1963, p. 223.

* **الجولان** هو مصدر للفعل جال ومن معاني هذا الفعل: تحرك واضطراب وطاف وتردد.. ينظر، مجموعة باحثين، المعجم الوسيط، دار الدعوة، بيروت، ط1، 1994، ص 148.

[2] أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص 146.

[3] مجموعة باحثين، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، بيروت، ط1، ص 128.

[4] أحمد مختار عمر وآخرون، المعجم العربي الأساسي، ط1، تونس 1988، ص 281.

[5] يوسف توني، معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1964، ص 440.

[6] Raymond Aron paixet Querre Enter Les Nations Calmann-Levy, Paris 1982, p. 63.

[7] محمد سامي عبد الحميد، مقدمة في العلاقات الدولية، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1969، ص 74-75.

[8] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1977، ص 103.

[9] ليلى مرسي أمين ومحمد طه بدوي، أصول علم العلاقات الدولية، المجلد الأول، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1989، ص 73.

[10] محمد سامي عبد الحميد، مصدر سابق، ص 56-57.

[11] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث

العربية، بيروت، ط2، 1985، ص 21.

[12] ليلى مرسي أمين ومحمد طه بدوي، مصدر سابق، ص 74.

[13] يوسف توني، مصدر سابق، ص 38.

[14] محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2008، ص 479-480.

* الثبات كصفة ضرورية من صفات الأقاليم ثبات نسبي فكثيراً ما تطرأ على الدولة تغيرات إقليمية بالزيادة كما لو أدى انتصارها في أحد الحروب إلى اكتسابها السيادة على منطقة معينة – أو بالنقص كما لو أجبرتها الهزيمة في حرب معينة على التنازل عن جزء من إقليمها أو كما لو ترتب على قيام ثورة في منطقة من مناطقها إن انفصلت عنها نتيجة لهذه الثورة... محمد سامي عبد الحميد، مصدر سابق، ص 53.

[15] منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولة، جامعة ناصر، ليبيا، ط1، 1991، ص 37.

[16] أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1968، ص 1125.

[17] ليلى مرسي أمين ومحمد طه بدوي، مصدر سابق، ص 136-137.

* **لمصطلح "نظرية"** معان كثيرة ولكنها في الأصل (عند اليونان) كانت تعني عملية الملاحظة ثم أصبحت ترمز إلى مجموعة منسقة من المقولات حول ظاهرة تجري عليها عملية الملاحظة كالحرب مثلاً **يمكن تعريف النظرية بشكل آخر** بالقول: أنها تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة سليمة لا أسئلة تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة... جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة للتوزيع، ط1، 1985، ص 25-26.

[18] كميل حبيب وأحمد عودي، قاموس المفردات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ط1، 2005، ص 337.

[19] أحمد عطية الله، مصدر سابق، ص 1225.

[20] U.S.A, A. G and CMerriam co, vol. 1971, Webester Third: New International Dietionary, p. 1287.

[21]سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1974، ص 404.

[22]محمد طه بدوي، مصدر سابق، ص 172.

[23]بيتر تايلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، الكويت، ط2، 1978، ص 104-105.

[24] عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية: دراسة وتحليل تطبيقية لعلم الجيوبولتكس والجغرافية السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1971، ص 139.

[25] سيار كوكب جميل، المجال الحيوي للخليج العربي، دراسة جيوستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، ع 85، 2003، ص 53.

* (العلاقات البونية) من علم البون (علم المسافات بين شيئين) **(proxemics)** ويقوم هذا العلم على أسس تأكدت صحتها ومفادها استخدام الإنسان للمسافات (البونيات) في المجالات الحيوية وفضاءاتها الاستراتيجية وخصوصاً في تطوير أنشطته وفعالياته المدينية والجمالية والإبداعية والثقافية كي يشحن قواعد قوية تولد سلسلة وحدات جديدة تطور المجال الحيوي من خلال محتوياته الداخلية لا إشكاله الخارجية. ينظر:
The Word Book Encyclopedia (Chicago, London Sydney, Tornto: Scitt fetzer co, vol. 1991), p. 545.

[26]سيار كوكب جميل، المجال الحيوي للخليج العربـي، مصدر سابق، ص 54.

[27]علي عبد الله الجباوي، الجغرافية السياسية (الجيوغراسيا)، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ط1، 1990، ص 146-147.

[28] قاسم الدويكات، العلاقة بين الجغرافيا والاستراتيجيا العسكرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 19، 1999، ص 27.

[29] بيير رينوفان وجان باتيست وودزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط2، 1982، ص 31. كذلك ينظر: محمد محمود إبراهيم الديب، مصدر سابق، ص 6-8.

[30] علي عبد الله الجباوي، مصدر سابق، ص 101-102.

[31] عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة أسعد، بغداد، ط1، 1976، ص 32.

[32] علي عبد الله الجباوي، مصدر سابق، ص 296.

[33] عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص 32-33.

[34] عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 136. كذلك ينظر: علي عبد الله الجباوي، مصدر سابق، ص 103-104.

[35] محمد إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية، دور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية، الجامعة الأردنية، عمان، ط1، 1982، ص 15.

[36] عباس غالي الحديثي، القوى الكبرى ومجالاتها الحيوية: دراسة جيوبولتيكية لمستقبل الخريطة العالمية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (سابقاً)، الجامعة المستنصرية، ع 4،1997، ص 221.

[37] موسى الزعبـي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ط3، 2004، ص 50.

[38] عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص 36-39. كذلك ينظر: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلال، الكويت، ط1، 1987، ص 303-304.

[39] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دار السلال، الكويت، ط1، 1982، ص 235.

[40] الأميرال سيليريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، الأهلية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1988، ص 22.

[41] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة والدولة، مصدر سابق، ص 305-306.

[42] عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة: دراسة جيوستراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1992، ص 92-93.

[43] رسل فيفيلد وايتزل بيرسي، الجيوبولتيكيا، ج1، سلسلة الألف كتاب (265) ترجمة: يوسف مجلي ولويس اسكندر، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ط1، بلا تاريخ، ص 26-27.

[44] يسري الجوهري، الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 1993، ص 9-10.

[45] بير رينوفان، مصدر سابق، ص 39-40.

[46]فتحي أبو عيانه، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص 140. كذلك ينظر: عباس غالي الحديثي، مصدر سابق، ص 221.

[47]علي عبد الله الجباوي، مصدر سابق، ص 52-53.

[48] كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، شركة إياد للطباعة الفنية، بغداد، ط1، 1988، ص 20.

[49] قاسم الدوكيات، العلاقة بين الجغرافيا والاستراتيجيا العسكرية، مصدر سابق، ص 32.

[50] عمر الفاروق سيد رجب، مصدر سابق، ص 93-94.

[51] محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 786. كذلك ينظر: فتحي أبو عيانة، مصدر سابق، ص 140.

[52] كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 27. كذلك ينظر: محمد إبراهيم فضة، مصدر سابق، ص 16.

[53] عمر الفاروق سيد رجب، مصدر سابق، ص 94.

[54] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 306.

[55] عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص 389-390.

[56] رسل فيفليد وأيتزل بيرسي، مصدر سابق، ص 28.

* عرفت المجلة الألمانية المذكورة الجيوبولتيكيا بالآتي «هي العلم الذي يبحث في درجة اعتماد الأحداث السياسية على التربة وهي قائمة على الأسس العامة لعلم الجغرافية السياسية التي تبحث في التنظيمات السياسية للمجال الأرضي وكل من العاملين الزمني والمكاني. وهي تهدف إلى تجهيز الدولة بالأسلحة التي تستعين بها عند القيام بأي عمل سياسي، والتي يمكن أن تسترشد بها في توجيه حياتها السياسية.. فهي والحالة هذه يجب أن تصبح الضمير الجغرافي للدولة».. ينظر: رسل فيفيلد وايتزل بيرسي، مصدر سابق، ص 28.

[57] محمد إبراهيم فضة، مصدر سابق، ص 24. كذلك ينظر: موسى الزعبي، مصدر سابق ص 53.

[58] فتحي أبو عيانة، مصدر سابق، ص 141-142.

[59] ينظر: أدولف هتلر، كفاحي، ترجمة: لويس الحاج، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ، ص 63-81.

[60] عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 145.

[61] محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 787. كذلك ينظر: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 303.

[62] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية: دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1974، ص 91.

[63] محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 788.

[64] دولت أحمد صادق وآخرون، الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، 1961، ص 21.

[65] محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 11. كذلك ينظر: كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 29-30.

[66] أدولف هتلر، مصدر سابق، ص 71.

[67] الأميرال سيليريه، مصدر سابق، ص 23.

[68] كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 20-21.

[69] محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 11.

[70] رسل فيفيلد وايتزل بيرسي، مصدر سابق، ص 154-155. كذلك ينظر: عباس غالي الحديثي، مصدر سابق، ص 221.

[71] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ط1، 1991، ص 27.

[72] كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص.

[73] Raymond Aron, op. cit., p. 92.

[74]عبد اللطيف علي المياح، المجال الحيوي في سياسة "إسرائيل" الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص 11.

[75] علي عبد الهادي سالم، المجال الحيوي للاقتصاد التركي: آثاره وانعكاساته إقليمياً مع التركيز على الانعكاسات الخاصة بالعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996، ص 23.

[76] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 149-150.

[77] منصور ميلاد يونس، مصدر سابق، ص 143.

* لقد كان البحث عن منفذ إلى البحر، دافعاً من الدرجة الأولى بالأهمية، في توجيه سياسة الدولة

الخارجية لتحقيق مجالها الحيوي، ويمكننا، أن نستعرض أحداث القرن الثامن عشر (سياسة الوصول إلى البلطيق ثم إلى البحر الأسود التي وجهتها روسيا، ثم غزو براند بورغ ليوميرانيا السويدية، وأمثلة أكثر حداثة للصراع الذي غذته بلغاريا عام 1912–1913 ومطالبة الصرب "بنافذة على الأدرياتيك» خلال الحرب العالمية الأولى، وقضية الممشى البولوني عام 1919 وحرب شاكو **chaco** التي كانت من أسبابها رغبة بوليفيا في الحصول على منفذ إلى المحيط الأطلسي بعد أن خسرت منفذها إلى المحيط الهادئ. ينظر: بير رينوفان، مصدر سابق، ص 39.

[78] فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، بلا تاريخ، ص 27.

[79] محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية الحديثة، جامعة الموصل، 1993، ص 43–44.

[80] محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1971، ص 27–28.

[81] عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 136.

[82] منصور ميلاد يونس، مصدر سابق، ص 152–153. كذلك ينظر: فتحي أبو عيانه، مصدر سابق، ص 171.

[83] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 306.

[84] إبراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب، ط 1997، ص 51–53.

[85] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 307.

[86] كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 28–29.

* أن معدل المواليد في ألمانيا في عام 1933 كان يمثل 1–15 للألف ثم ارتفع في سنة 1936 إلى 19 وهما يعدان من بين أقل المعدلات في أوروبا بتلك الحقبة.. ينظر: محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، مصدر سابق، ص 108.

[87]محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، مصدر سابق، ص 108.

[88]الأميرال سيليريه، مصدر سابق، ص 46.

[89]كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، الجزء الأول، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ط1، 1979، ص 129. كذلك ينظر: محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 785.

[90] أدولف هتلر، مصدر سابق، ص 90.

* الاهتمام بالبلقان عامة في نظر الاقتصاد الألماني راجع إلى أنها كانت مصدرة للأغذية والمواد الأولية لألمانيا الصناعية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. كما أن نحو 80% من صادرات بلغاريا قبل الحرب كانت تتجه إليها. وكذلك كانت المجر داخلة في دائرة النفوذ الاقتصادي الألماني بدرجة كبيرة، كما كان لبترول رومانيا أثره في جذب المصالح الألمانية... ينظر: محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية

والجيوبولتيكية مصر سابق، ص 99.

[91] محمد علي العويني، العلاقات الدولية المعاصرة، النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1983، ص 45.

[92] عبد اللطيف علي حسين المياح، مصدر سابق، ص 14-16.

[93] سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 2007، ص 15.

[94] عبد اللطيف علي حسين المياح، مصدر سابق، ص 14. كذلك انظر: متولي محمد ومحمود أبو العلا، الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو مصرية، 1983، ص 29.

[95] محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 13.

[96] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 306.

[97] كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 29-30. كذلك ينظر: ليلى مرسي أمين ومحمد طه بدوي، مصدر سابق، ص 87.

[98] محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 12.

[99] دولت أحمد صادق، مصدر سابق، ص 21.

[100] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سابق، ص 418. كذلك ينظر: بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 280.

[101] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سابق، ص 180.

[102] دراسة أكثر تفصيلاً عن الوسائل الاقتصادية ينظر: صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط3، 1982، ص 173-231.

[103] محمد علي العويني، مصدر سابق، ص 99-100.

[104] نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 221، 1997، ص 30.

[105] عبد العزيز كامل، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي، التقرير الاستراتيجي السنوي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، الإصدار الثاني، القاهرة 2004، ص 234-235.

[106] علي عبد الله الجباوي، مصدر سابق، ص 294-295. لدراسة أكثر تفصيلاً حول القوة العسكرية وأثرها في قوة الدولة، ينظر: مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 187-198.

[107] كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 23-24.

[108] ينظر: بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 279-292.

[109] ينظر: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص 41-54. كذلك ينظر: مجموعة باحثين، العراق: إعادة

الإعمار والدور المستقبلي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2005، ص 47-69.

[110] عبد الستار قاسم، الاستراتيجية الأمريكية وانعكاساتها على العرب، التقرير الاستراتيجي السنوي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، الإصدار الثاني، ط1، 2004، ص 279.

[111] فاضل عبد القادر أحمد الشيخلي، النظام الشرق أوسطي: قواعد قديمة لعبة جديدة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ع 30، 1996، ص 79-80. كذلك ينظر: عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 122، 1995، ص 59-60.

* **الشرق** اصطلاح قديم يعود إلى العصر الإغريقي والروماني، وكان يشير إلى سكان البحر المتوسط الشرقي (سوريا ولبنان وفلسطين)، وبذلك فهو لا يعبّر عن المنطقة كلها، ولا يزال هذا المصطلح مستخدماً بمعناه القديم وقد يستخدم في العربية كمصطلح مختصر بديلاً لمصطلح شرق البحر المتوسط، أمّا مصطلح **الشرق القديم أو الأقدم** فهو يستخدم من قبل علماء الآثار والحضارات للدلالة على المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول وغرب إيران، بحيث تشمل المناطق التي نشأت فيها حضارة العصر النيوليتي (العصر الحجري الحديث) الذي اكتشف فيه الإنسان الزراعة واستأنس الحيوان، وهي أيضاً المنطقة التي نشأت فيها الحضارات العليا القديمة في فينيقيا والعراق ومصر ووسط الأناضول وغربي إيران، وعلى هذا فإنّ المصطلح حضاري بحت ومثله في ذلك مصطلح **الصحاري الكلاسيكية**، الذي يعني منطقة الصحراء العربية وهوامش الأراضي الزراعية فيما بين النيل والفرات، أمّا مصطلح **جنوب غرب آسيا** فهو مصطلح جغرافي بحت يشمل المثلث الأرضي الممتد من أفغانستان في الشرق إلى الأناضول في الغرب واليمن في الجنوب... ينظر: محمد رياض، الشرق الأوسط: دراسة في التطبيق الجيوبولتيكي والسياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1974، ص 22.

[112] رضا القريشي، أم المعارك والمشروع الشرق – أوسطي، دراسة في الاقتصاد لأبعاد العدوان إقليمياً، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط (الملغى)، الجامعة المستنصرية، ع 4، 1997، ص 125.

[113] محمد أحمد النابلسي، أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير، دار الفكر العربي، دمشق ط1، 2007، ص 18.

[114] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1999، ص 30.

[115] Bernard Lewis, The Shaping of The Modern Middle East. Oxford University Press, 1994, pp. 3-7.

[116]خليل إبراهيم العزاوي، أم المعارك ومخططات الصهيونية العالمية (العولمة والإقليمية: النظام الشرق أوسطي)، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مركز الشرق الأوسط (الملغى) الجامعة المستنصرية ع 4، 1997م، ص 34-35.

[117] رضا القريشي، مصدر سابق، ص 125.

[118] محمد عبد السلام، مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2006، ص 181.

[119] Avner Cohen, The Nuclear Equation in a New Middle East, 2004, p. 72.

[120]محمد عبد السلام، مصدر سابق، ص 181، كذلك ينظر: محمد أحمد النابلسي، مصدر سابق، ص 21.

[121] وجيه كوثراني، الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع "إسرائيل": البعد التاريخي وإشكالات راهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 32، 1995م، ص 7.

[122] محمد أحمد النابلسي، مصدر سابق، ص 18-19.

[123] عبد الإله بلقزيز، تحديات إقامة النظام الشرق أوسط وانعكاساته في مجال الثقافة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 203، 1996م، ص 15.

[124] فضل أبو غانم، الشرق أوسطية وتأثيرها على البيئة اجتماعياً، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، 1995، ج1، 1995، ص 112.

[125] أنطوان حداد، مستقبل التسوية بين العرب وإسرائيل: اتجاهات التطبيع والممانعة، مجلة شؤون الأوسط، ع 27، 1994، ص 72.

[126] ل. كارل براون، السياسة الدولية والشرق الأوسط: قواعد قديمة. لعبة خطيرة، ترجمة: عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ط1، 1987، ص 15-16.

[127] عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 61.

[128] مايكل بريشر، نظام السياسة الخارجية لإسرائيل: خلفيته، صور ونماذج تطبيقية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1974، ص 27.

[129] عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 61.

[130] عادل محمد أحمد وفوزي حماد، مشكلات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط الموسومة: الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، أيلول 2001، ص 59-60.

[131] محمد عبد السلام، مصدر سابق، ص 182.

[132] ينظر: مجلة السياسة الدولية، ع 139، 2000، (وثائق دولية)، كانون الثاني، 2000، ص 296-297.

[133] المصدر السابق، ص 299. كذلك ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، عقيدة بوش في الحرب الاستباقية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 119، 2002، ص 5.

[134] نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، ع 13، ك2، 1988، ص 10.

[135] فاضل عبد القادر الشيخلي، مصدر سابق، ص 81.

[136] Manqold, p. Supper Power Intervention In The Middle East, Room Helm, London, 1978, p. 12.

[137] Ibid, p. 14.

[138]محمد عبد السلام، مصدر سابق، ص 186.

[139] Jan Prawitz and James F. Leonard, Afree zone of Mass Destruction Weapons In The Middle East New York: united Nations 1996, p. 63.

[140]شفيق غربال، الموسوعة الميسرة، دار الشعب، القاهرة 1965، ص 19.

[141] عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 12.

[142] ماجد شدود، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، مطبعة اليازجي، دمشق، ط1، 1996، ص 61.

[143] التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2006، ص 213.

[144] محمد سعيد أبو عامود، الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 12، 1994، ص 170.

[145] غسان سلامة، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 179، ك2، 1994، ص 79.

[146] جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص 33.

[147] المصدر السابق، ص 35-36.

[148] ينظر: شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1994، ص 43.

[149]عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 61.

[150] جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص 35. لدراسة أكثر تفصيلاً حول دور الصهيونية في تشجيع منطق الأقليات في المنطقة. ينظر: ساسين عساف، وآخرون، الصهيونية والنزاعات الأهلية. في مجموعة باحثين، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997.

[151] أبراهام تاميز، نهاية عقد التسويات المؤقتة، صحيفة السفير اللبنانية في 2/1/1991، ص 6 (أرشيف مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد).

[152] جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص 35.

[153] ساسين عساف، مصدر سابق، ص 144.

[154] حسن مشهدي، ضبط التسلح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: منظور إيراني، دراسات في الأمن والاستراتيجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ع 15، 1995، ص 16-17.

[155] منعم ضاحي العمار وعبد الرحمن الحمداني، إيران وقابلية التكوين من جديد – رؤية جيوستراتيجية تحقق في الاستجابة لنطاق التغير الدولي والإقليمي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2007، ص 41.

[156]يسر الجوهري، مصدر سابق، ص 23. كذلك ينظر: الأميرال سيلبريه، مصدر سابق، ص 84-86.

[157] قاسم الدوكيات (العلاقة بين الجغرافية والاستراتيجية العسكرية)، مصدر سابق، ص 17.

[158] ينظر: قاسم الدويكات، الجغرافيا العسكرية، جامعة، عمان، ط1، 1998، ص 123-137.

* اشترطت المعاهدة أن يكون الممر المائي حراً ومفتوحاً دوماً، في أوقات الحرب والسلم على حد سواء، أمام كافة السفن التجارية والحربية، دون التمييز بين أعلامها (هوياتها).. ينظر: عزيزة مراد فهمي، الأنهار الدولية والوضع القانوني، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع 37، 1981، ص 63.

[159] نقولا سركيس، دور النفط في تحقيق الأمن العربي، ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9-11/1/1996، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ط1، 1997، ص 262-266.

[160] ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، النزاعات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1994 ص 281.

[161] خالد أبو الفتوح، النفط يشعل الحرب، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، الرياض، ع م 1989، 2003، ص 81، كذلك ينظر: فؤاد قاسم، ثلاثية النفط العراقي، دار الغد للنشر، ط1، 2006، ص 24.

[162] نقولا سركيس، مصدر سابق، ص 269-270.

[163] خالد أبو الفتوح، مصدر سابق، ص 82-83.

[164] خالد أبو الفتوح، مصدر سابق، ص 82. كذلك ينظر: حسين الرشيد، الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية، التقرير الاستراتيجي السنوي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، الإصدار السادس، ط1، 2009، ص 410.

[165] ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، مصدر سابق، ص 280.

* وفي هذا السياق توقع (لورد براون) كبير المديرين التنفيذيين في شركة (بريتيش بتروليوم) (P.B.) أنْ يستمر النفط والغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات ال. (35) المقبلة على الأقل، مع الأخذ في الاعتبار فشل محاولات الاستعاضة عن النفط ببدائل من مصادر الطاقة الأخرى في المدى المنظور، فالفحم الذي يستهلك العالم منه يومياً ما يزيد على ما يمنحه (44) مليون برميل من النفط هو مصدر للطاقة غير فعال، فضلاً عن كونه مضراً بالبيئة، والطاقة النووية التي يستهلك العالم منها يومياً ما يزيد على ما يعطيه (7) ملايين برميل نفط، هو

مصدر للطاقة غير آمن، في حين أنَّ البدائل الأخرى للطاقة المتجددة سواء كانت هوائية ومائية أو شمسية، والتي يستهلك العالم منها ما يربو على ما يكافئ (13) مليون برميل نفط يومياً، غير اقتصادية وتطويرها يلاقي صعوبات جمّة، أو حتى لو تمكن العلماء من تطوير بدائل عديدة، فإنّ الرجوع إليها سيظل دائماً موجوداً في ضوء نضوب بعض الموارد الطبيعية للطاقة من جهة، وتنامي استهلاك الطاقة من جهة ثانية... ينظر: فلاديمير كارتسيف، بيوتر خاز انوفسكي، آلاف السنين من الطاقة، ترجمة: محمد غياث الزيات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2005، ع 187، ص 209-211.

[166] ممدوح الولي، ارتفاع أسعار البترول – التوقعات والآثار، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، الرياض، ع 209، 2005، ص 77.

[167] حمدي البنبي، البترول بين النظرية والتطبيق، دار المعارف، القاهرة، ط2، 2003، ص 196-198.

[168] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 296-297.

[169] عبد الله عطوي، الدولة والمشكلات الدولية: دراسة في الجغرافية السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1994، ص 12.

[170] عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص 238-240.

[171] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004، ص 101.

[172] المصدر السابق، ص 102.

[173] B. Russel, power: a New Social Analysis, London, Geotq Allen, 1996, p. 13.

[174] كريس براون، مصدر سابق، ص 102-103.

[175] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 109.

[176] ليلى مرسي أمين ومحمد طه بدوي، مصدر سابق، ص 78. كذلك ينظر: محمد طه بدوي، مصدر سابق، ص 106.

[177] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 157.

[178] محمد خميس الزوكة، آسيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1991، ص 449.

[179] ليلى مرسي أمين ومحمد طه بدوي، مصدر سابق، ص 78-79.

[180] بيير رينوفان، مصدر سابق، ص 32.

[181] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 160-161.

[182] بهاء بدري حسين، التعدد القومي وأثره في البنية السياسية لإيران، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب

جامعة بغداد، 1989، ص 12.

* لقد كان العراق ولا يزال يعد الأكثر تضرراً من هذا الواقع الجغرافي، بسبب ضعف البدائل المتاحة عنده في حالة إغلاق مضيق هرمز.. لمزيد من التفاصيل عن مشكلات العراق في هذا الإطار ينظر: عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيراني، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 19، 2000، ص 39-40.

[183] كيتلين تالماج، وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع83، ط1، 2009، ص 11-12. كذلك ينظر: نيفين مسعد، الرؤية الإيرانية لأمن الخليج: دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث السياسية والاستراتيجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 1994، ص 97.

* يعد بحر قزوين من أكبر البحار المغلقة في العالم، تبلغ مساحته (371) ألف كم2 ويبلغ طوله نحو (1280) كم، وعرضه يتراوح ما بين (160 - 440) كم، ويبلغ طول السواحل القزوينية حوالي (6379) كم موزعة على إيران (702) كم، إذربيجان (1467) كم، كازاخستان (1913) كم، روسيا الاتحادية (1212) كم، تركمانستان (1804) كم. **احتل البحر أهمية في المؤلف السياسي الدولي، وتأتي تلك الأهمية من استراتيجية موقعه الجغرافي، فهو يشكل جزءاً مهماً من المنطقة التي شغلت اهتماماً كبيراً في جميع النظريات الجيوبولتيكية لا سيما نظرية ماكندر ونظرية سبايكمان،** كما أشار **(سيغينيو بريجنسكي)** مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس (كارتر) إلى الإقليم باعتباره جزءاً من جيوستراتيجية أورآسيا وعلى اعتبار أن من يسيطر على هذه المنطقة فإنه يضمن هيمنته على اقتصاديات العالم في القرن الحادي والعشرين... ينظر: مهدي ناصر الصافي، محيط بحر قزوين وآفاقه المستقبلية، مجلة الأستاذ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ع 65، 2007، ص 1162-1163.

[184] شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 38، ط1، 2002، ص 38-39.

* ترد الدول حديثة الاستقلال على هذا الموقف الإيراني بالتأكيد على أن بحر قزوين قد تم تقسيم الجزء الخاضع منه تحت الإدارة السوفيتية في عام 1970 إلى مجموعة من القطاعات ما بين كل من أذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمنستان، وذلك بالاعتماد على مبدأ الخط الوسط والتي وصل فيها وفقاً لذلك القطاع الكازاخستاني إلى 113,000 كم2 أي 29,7% والتوركمنستاني إلى 80,000 كم2 أي 21,2% والأذربيجاني إلى 78,000 كم2. أي 20.5% والروسي إلى 65,000 كم2 أي 17,1% أما المتبقي الذي يصل إلى 44,000 كم2 أي 11,5% من مساحة بحر قزوين إلى الجنوب من خط استارا - حسيفلي فإنها تعود إلى دولة إي ينظر: دياري صالح مجيد، الخلاف حول الصيغة القانونية لبحر قزوين، مجلة الأستاذ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ع 64، 2007، ص 964-966.

[185] لدراسة أكثر تفصيلاً عن الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية لاستغلال موارد بحر قزوين على إيران، ينظر: شيرين هنتر، مصدر سابق، ص 68-74.

[186] محمد عبد الرحمن العبيدي، الاستراتيجية الإيرانية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 4، 2007، ص 2.

[187] مهدي فليح ناصر العبيدي، مصدر سابق، ص 118-119.

[188] طلال عتريسي، جيوستراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2009، ص 125-126.

[189] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 163.

[190] المصدر السابق، ص 164. كذلك ينظر: مازن إسماعيل الرمضاني، مجلس التعاون الخليجي وامن الخليج العربي، مجلة الأمن القومي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع3، 1985، ص 86.

[191] Geroqe Lenezowsk (edt), Iran Under The Pahavis, Hoover Institution Publication. 1987, p. 166.

[192] عباس فاضل السعدي، سكان إيران وتنوعهم الانثولوجي، مجلة الجمعية الجغرافية، المجلد 15، 1985، ص 138. كذلك ينظر: معن خليل عمر، القوى الاجتماعية القائمة في إيران، دراسات إيرانية، ج 2، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط1 1988، ص 58.

* ففي عام 1747 قام (أحمد شاه عبدلي) بضم جزء رئيس من هذه المنطقة إلى أفغانستان، وقد امتدت السيطرة عليه من قبلها مدة قرن من الزمن، وبعد عام 1851، نجحت إيران مرة أخرى باستعادته وفرض سيطرتها على منطقة سيستان بكاملها، وكانت إيران تطالب في هذه المنطقة حيث إن مطاليبها تستند على أساسين: أولهما الحقوق القديمة التاريخية، وثانيهما: الامتلاك الحالي لأجزائها، كذلك كان الأفغان، وكان مطلبهم يستند بشكل رئيس إلى وجود سيادة مستمرة، منذ عام 1747... ينظر: أكرم الجميلي، الصراع الأفغاني – الإيراني: رؤية تحليلية، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع22، 2002، ص 23-23.

[193] أكرم الجميلي، مصدر سابق، ص 24.

[194] طلال عتريسي، جيوستراتيجياً الهضبة الإيرانية، مصدر سابق، ص 130.

[195] أبهى دكيت، المشاكل القومية والعرقية في باكستان، سلسلة دراسات عالمية (9)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2009، ص 15-20، كذلك ينظر: زينب محمد ضياء الربيعي، العلاقات المدنية – العسكرية في باكستان، محطات استراتيجية ومركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 82، 2001، ص 1.

[196] أحمد إبراهيم محمد، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات، البرنامج النووي الإيراني والتطور والدوافع والدلالات، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 131، 1999، ص 83.

[197] ستار الدليمي، باكستان بين المطرقة الأمريكية والسندان الأفغاني: تحالفات وتناقضات، المرصد

الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 18، 2001، ص 8.

[198] نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، وزارة الدفاع اللبنانية، بيروت، ع74، 2002، ص 47-48، كذلك ينظر: ستار الدليمي، باكستان بين المطرقة الأمريكية والسندان الأفغاني، مصدر سابق، ص 19.

[199] عبد علي الخفاف، الخصائص الأساسية لتركيب وتكوين السكان في إيران، دراسات إيرانية، ج2، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص 25. كذلك ينظر: عباس فاضل السعدي، سكان إيران وتنوعهم الأثنولوجي، مصدر سابق، ص 135.

[200] شيرين هنتر، مصدر سابق، ص 48-49.

[201] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مصدر سابق، ص 2.

[202] شيرين هنتر، مصدر سابق، ص 52.

[203] نوار محمد ربيع، العلاقات التركية – الإيرانية في عهد كمال أتاتورك ونظيره رضاه شاه بهلوي، المؤتمر الأول للدراسات التركية 30-31/6/1989، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1989، ص 8-15.

[204] خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، مطبعة الراية، بغداد، ط1، 1990، ص 221-222.

[205] دراسة المعهد الملكي للشؤون الدولية، إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية، تعليق: محمد السعيد عبد المؤمن، سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (ICFS)، القاهرة، ع 24، 2006، ص 41-42.

[206] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيراني، مصدر سابق، ص 34-35.

[207] محمد محمود الديب، مصدر سابق، ص 251-266.

* تبلغ مساحة إيران (6,28,000) ميل مربع (1,607,680) كم2. وهي في عرف المصنفين الذين جعلوا هذا الصنف يتراوح من نصف مليون إلى مليونين ميلاً مربعاً مساحة كبيرة جداً،.. وهي بذلك تعد البلد (17) من حيث كبر المساحة في العالم.. وهي مساحة لا تفوقها سعة في جنوب غربي آسيا إلا مساحة المملكة العربية السعودية التي تزيد على 870000 ميل مربع (2,227,200) كم2.. ينظر:

S.V. valkenburg, the elements of political geography 2nd - edition, prentice - hall, inc, n.y. 1954, p. 55.

[208] رسل فيفيلد وايزل بيرسي، مصدر سابق، ص 70-71.

[209] W.B. Fisher, The Land, In The W.B. fisher edt., The Cambridge History of Iran, Cambridge, at The University Press, voi - I, 1968, p. 3.

[210] S.V. valkenburg, the elements of political geography, op. cit., p. 59-60.

[211] محمد عبد الغني سعودي، آسيا: في شخصية القارة وشخصية الإقليم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2008، ص 219-220.

[212] بهاء بدري حسين، مصدر سابق، ص 50.

[213] أحمد السيد النجار، الإمكانات والأداء والمستقبل: الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات، ع 6، 2010، ص 65.

[214] كامران تارمي، دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع 58، 2006، ص 8.

[215] لمزيد من التفاصيل عن الواقع المائي لدول الجوار الجغرافي لإيران، ينظر: غازي إسماعيل ربايعة، معضلة المياه في الشرق الأوسط، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، المحاضرة 115، ط1، 2008.

[216] هيثم الكيلاني، الأبعاد الاقتصادية: قضايا المياه والغذاء والنقط من منظور الأمن القومي، المؤتمر القومي العربي السابع في آذار/مارس 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 257.

[217] أحمد السيد النجار، الإمكانات والأداء والمستقبل: الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، مصدر سابق، ص 65-66.

[218] بهاء بدري حسين، مصدر سابق، ص 60.

[219] دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: محمد عبد المنعم حسنين، دار مصر للطباعة، ط1، 1958، ص 16.

[220] ينظر: محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية – الإيرانية، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 2000، ص 54-58.

[221] حمدان باجي توماس، إيران: المياه وإمكانات التعاون مع أقطار الخليج العربي، مجلة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ع 19، 2001، ص 8.

[222] كامران تارمي، مصدر سابق، ص 22.

[223] بيتر تايلور وكولن فلنت، مصدر سابق، ص 68-72. كذلك ينظر: كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 160-172.

[224] عبد علي الخفاف، الخصائص الأساسية لتركيب وتكوين السكان في إيران، المصدر السابق، ص 22.

[225] W.B. Fsher, "Iranian Physical And Social Geography" The Middle East And North Africa, Europe Publications ltd, landon, 1987, p. 12.

[226] عبد الكريم حميد بريهي، تقييم الوزن الجيوبولتيكي لحجم وتركيب سكان إيران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي، مجلة دراسات إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، المجلد الثالث، ع 1-2، ص 41.

* لاقت هذه السياسة الديمغرافية نجاحاً رغم ما اعتراها من تحديات وتحديداً خلال الحرب مع العراق، إذ ألقت الحرب بآثارها السلبية على مسألة التزايد السكاني بصورة أكثر إذ انخفضت حالات الزواج والإنجاب بسبب إفرازات الحرب المعروفة من الضحايا والمفقودين وغيرها.

(**) قامت الحكومة الإيرانية بتوزيع وسائل منع الحمل مجاناً لخفض أعداد الأسر، وقدمت خدمات تحديد النسل في العيادات مجاناً... ينظر: ناجي أبـي عاد وميشيل جرينون، مصدر سابق، ص 218-219.

[227] عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج1، مديرية الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 2003، ص 189-190. كذلك ينظر: موسى عبود سموحة، جغرافية السكان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2003، ص 47.

[228] جون ليمبرت، إيران: حرب من التأريخ، ترجمة: حسين عبد الزهرة مجيد، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ط1، 1992، ص 12-13.

[229] عبد علي الخفاف، الخصائص الأساسية لتركيب وتكوين السكان في إيران، مصدر سابق، ص 33. كذلك ينظر: دونالد ولبر، مصدر سابق، ص 22.

[230] رياض إبراهيم السعدي، سكان إيران وخصائصهم الديموغرافية، مجلة الأمن القومي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع4، 1987، ص 73.

[231] عباس فاضل السعدي، سكان إيران وتنوعهم الأثنولوجي، مصدر سابق، ص 114-115.

[232] إيناس عبد السادة وعلي حسين، معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية – الخليجية: توازن أم اختلال، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع 16، 2009، ص 89-90. كذلك ينظر: رياض إبراهيم السعدي، مصدر سابق، ص 77-78.

[233] عبد الكريم حميد بريهي، مصدر سابق، ص 49.

[234] ب. د. كلارك، سكان إيران: دراسة في الغير الديموغرافي، ترجمة محمد عبد الرحمن الشرنوبـي، رسائل جامعية، الجمعية الجغرافية الكويتية، ع 5، 1989، ص 32-33.

[235] عبد علي الخفاف، الخصائص الأساسية لتركيب وتكوين السكان في إيران، مصدر سابق، ص 23.

[236] ب. د. كلارك، مصدر سابق، ص 25.

[237] محمود النجار، الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج، دار السمير للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1980، ص 99.

[238] ناجي أبـي عاد وميشيل جرينون، مصدر سابق، ص 127-128.

[239] كمال مظهر أحمد، دراسة في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، الأمانة العامة للثقافة والشباب لمنطقة الحكم الذاتي، بغداد، ط1، 1985، ص 193-223.

[240] ثناء فؤاد عبد الله، أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 135، 1999، ص 104-107.

[241] علاء موسى كاظم وعماد عبد السلام، التفريس اللغوي في الأحواز، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، سلسلة دراسات (332)، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط1، 1998، ص 7-8.

[242] عبد علي الخفاف، الخصائص الأساسية لتركيب وتكوين السكان في إيران، مصدر سابق وص 24-25. كذلك ينظر: محمود النجار، مصدر سابق، ص 102-103.

[243] معن خليل عمر، مصدر سابق، ص 57-58.

[244] المصدر السابق، ص 59، كذلك ينظر: عبد علي الخفاف، الخصائص الأساسية لتركيب وتكوين السكان في إيران، مصدر سابق، ص 26-27.

[245] أمين محمود عبد الله في أصول الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1977، ص 56. كذلك ينظر: عبد علي الخفاف، جغرافية السكان: أسس عامة، دار الفكر، عمان، ط1، 1999، ص 229.

[246] عبد علي الخفاف، الخصائص الأساسية لتركيب وتكوين السكان في إيران، مصدر سابق، ص 18.

* معدل الفقر: هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر. وتستند التقديرات الوطنية إلى تقديرات المجموعات الفرعية المرجحة سكانياً والمستمدة من المسوح الاستقصائية للأسر المعيشية. من هنا يظهر مصطلح خط الفقر Poverty Line: هو أدنى مستوى من الدخل - يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشي ملائم في بلد ما. خط الفقر المتعارف عليه عالمياً كان حوالي دولار أمريكي في اليوم، لكن البنك الدولي عاد في عام 2008 ورفع هذا الخط إلى 1,25 دولار عند مستويات القوة الشرائية لعام 2005. ومع ذلك فإن العديد من الدول تضع خطوط فقر خاصة بها وفق ظروفها الخاصة... ينظر: زكريا عبد المجيد، مبادئ الاقتصاد، ج2 - الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، ط3، 1995، ص 13. كذلك ينظر: كريستيان هندرسون، دول الخليج العربية: قوة اقتصادية كبيرة ونفوذ قليل، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 2، 2009، ص 70.

[247] البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التطورات الاقتصادية الدولية، واشنطن، دي سي، ص 335-336. لدراسة أكثر تفصيلاً حول معدلات الفقر في إيران ينظر: أزمة الاقتصاد العالمي وتأثيرها على الاقتصاد الإيراني، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 101، ص 2008، ص 49-50.

[248] تقرير التنمية البشرية للأعوام (2005، 2007/2008) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Undp)، نيويورك، لمزيد من التفاصيل عن القدرة الشرائية للفرد الإيراني ينظر: القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 9، 2008، ص 60.

* تشير البطالة إلى نسبة إفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عن وظائف.

[249] القوة البشرية العاملة في إيران ومكانة خريجي التعليم العالي فيها، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة، ع 95، 2008، ص 34.

[250] منظمة العمل الدولية (ILO)، نيويورك قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل. لمزيد من التفاصيل عن البطالة في إيران، ينظر: القوة البشرية العاملة في إيران ومكانة خريجي التعليم العالي فيها، مصدر سابق، ص 22–38.

[251] كريستيان هندرسون، مصدر سابق، ص 70.

[252] عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، ع للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط1، 2009، ص 49–50.

[253] تقرير التنمية البشرية لعام 2007/2008 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Undp)، نيويورك.

[254] تقرير التنمية البشرية لعام 2007/2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Undp)، نيويورك.

[255] عصام السيد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 51.

[256] براء عبد القادر، القدرات العسكرية الإيرانية وإثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، مجلة دراسات دولة، سلسلة دراسات استراتيجية مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 46، 2002، ص 16.

[257] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المهارة السوقية في استيعاب عناصر القوة في إيران وتحييدها وصولاً إلى استعادة المبادأة وحسم الحرب، مجلة الزحف الكبير، بغداد، ع 3، 1999، ص 76.

[258] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 165–166.

[259] إسماعيل علي صبري، نظري القوة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط2، 1989، ص 214.

[260] Fredrick H. Hartman, The Relation of Nations, Printed By Macmillan Company, U.S.A Third Edition, 1997, p. 50.

[261] Ibd., p. 51.

[262] إسماعيل علي صبري، مصدر سابق، ص 216.

[263] محمد السعيد عبد المؤمن، النفط المتنازع عليه، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ع 6، 2006، ص 57.

[264] عمار علي حسين، مصدر سابق، ص 15.

[265] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2010، ص 358.

[266] ينظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، مصدر سابق، ص 357.

[267] روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحديد نفوذ الولايات المتحدة، الدار العربية للعلوم – ناشرون، ط1، 2007، ص 20–21.

[268] مركز الإحصاء والكمارك الإيرانية، مجلة غرفة التجارة والصناعات الإيرانية، ع 5، 2008، ص 60–62.

[269] محمد عبد الغني سعودي، مصدر سابق، ص 223.

[270] أحمد السيد النجار، الإمكانيات والأداء والمستقبل: الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، مصدر

سابق، ص 65.

[271] روجر هاورد، مصدر سابق، ص 95-96، لدراسة أكثر تفصيلاً حول عقود الاستثمارات النفطية بين إيران والاتحاد الأوروبي، ينظر: سهيلة عبد الأنيس محمد، العلاقات الإيرانية – الأوروبية، الأبعاد وملفات الخلاف، سلسلة دراسات استراتيجية، ع 1260، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2007، ص 34-46.

[272] سمير زكي بسيوني، الطاقة في خطر... إيران، النفط والغرب، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 96، 2008، ص 12.

[273] جون جارفر، الصين وإيران: شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص 369-407.

[274] فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط1، 2009، ص 158-159.

[275] أحمد السيد النجار، الإمكانيات والأداء والمستقبل: الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، مصدر سابق، ص 65.

[276] أحمد السيد النجار، الإمكانيات والأداء والمستقبل: الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات، مصدر سابق، ص 65.

[277] محسن حرفش ونبيل جعفر، أهمية الصناعات التحويلية في الاقتصاد الإيراني، المؤتمر الأول لمركز الدراسات الإيرانية في جامعة البصرة الموسوم: خصائص البنية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لإيران وإثرها في توجهاتها الخارجية/، 2000، ص 134.

[278] أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا، الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2003، ص 131.

[279] مركز الإحصاء والكمارك الإيرانية، مصدر سابق، ص 62.

* التضخم: ظاهرة اقتصادية تتمثل في الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء أكان هذا الارتفاع ناتجاً عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج فائضة عن المطالب الكلية، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج علاوة على الإفراط في إصدار العملة النقدية وتضخم الائتمان المصرفي... ينظر: زكريا عبد المجيد، مصدر سابق، ص 24.

[280] السيد زهرة، الثورة الإيرانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 1985، ص 91-92، نقلاً عن: التقرير الاقتصادي ولائحة الميزانية السنوية لعام 1984، الصادرة عن البنك المركزي الإيراني، ص 244.

* لمزيد من التفاصيل عن سياسة الحكومة الإيرانية في معالجة ظاهرة التضخم ينظر: عبده حسين تبريزي، التضخم في إيران قصة لا تنتهي، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،

القاهرة، ع 106، 2008، ص 66-69.

[281] ينظر: ايكارت ورتز، اقتصاديات منطقة الخليج: نظر عامة، في: مجموعة باحثين، الخليج في عام 2009-2009، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2009 ص 254-255. كذلك ينظر: جوديث س. يافيه الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي، ترجمة: أحمد رمو، دار علاء الدين، دمشق، ط2، 2007، ص 102-103.

[282] سالم مشكور، مشكلات التنمية في إيران، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، دمشق، ع 49، 2001، ص 242-243.

[283] لمزيد من التفاصيل عن البيئة السياسية الإيرانية وتثيرها على الاقتصاد ينظر: أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي، والعلاقات الأوروبية، مصدر سابق، ص 122-124.

[284] ايكارت ورتز، مصدر سابق، ص 257.

[285] ينظر: جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1970، ص 1-15.

[286] حسين الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2003، ص 21-22.

[287] جورج قرم، تأريخ الشرق الأوسط من الأزمنة القديمة إلى اليوم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 2010، ص 91.

[288] طه باقر وآخرون، تأريخ إيران القديم، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط1، 1980، ص 85. كذلك ينظر: صادق نشأت ومصطفى حجازي، صفحات عن إيران في ماضيها وحاضرها من النواحي التأريخية والثقافية والاجتماعية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، 1960، ص 40-41.

[289] طه باقر وآخرون، مصدر سابق، ص 93-95.

[290] جورج قرم، مصدر سابق، ص 92.

[291] حسين الجاف، مصدر سابق، ص 84.

[292] لدراسة أكثر تفصيلاً عن الدول الإيرانية التي قامت في غرب ووسط وجنوب إيران. ينظر: صادق نشأت ومصطفى حجازي، مصدر سابق، ص 66-78.

[293] دونالد ولبر، مصدر سابق، ص 86-90.

[294] لدراسة أكثر تفصيلاً عن الصراع العثماني - الصفوي حول الشرق الأوسط. ينظر: عباس إسماعيل، تاريخ العلاقات العثمانية - الإيرانية: الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، دار النفائس، بيروت، ط1، 1999.

[295] عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987، ص 60-61.

[296] عبد المنعم سعيد، مصدر سابق، 96-100.

[297] فنسان الغريب، مصدر سابق، ص 117-118.

[298] محمود النجار، مصدر سابق، ص 247.

[299] ينظر: عمار جليل، التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، سلسلة دراسات عالمية (106)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2005.

[300] ستار الدليمي، العلاقات الباكستانية – الإيرانية بداية مرحلة جديدة، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 121، 2003، ص 15-16.

[301] فرنسوا توبال، الشيعة في العالم، ترجمة ونشر: دار الفارابي، بيروت، ط1، 2007، ص 62.

[302] مدحت أحمد حماد، النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف، في: مجموعة باحثين، إيران جمهورية إسلامية أم سلطة خمينية، مركز الأهرام للنشر والتوجه والتوزيع، ط1، 2009، ص 59.

[303] عبد الله فهد النفيسي، إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ 1978-1998، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 137، ص 56-57، كذلك ينظر: مدحت أحمد حماد، مصدر سابق، ص 59-60.

[304] فنسان الغريب، مصدر سابق، ص 116.

[305] لمزيد من التفاصيل عن العناصر المؤسسية المشكلة لهيكل النظام السياسي في إيران ينظر: أصغر شيرازي، دستور إيران: السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية، ترجمة: حميد سلمان الكعبي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط1، 2002.

[306] زايد عبيد الله صباح، السياسة الخارجية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2001، ص 60-61.

[307]عبد اللطيف علي المياح، مصدر سابق، 89.

[308] سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي، دار القادسية، للطباعة، بغداد، ط1، 1983، ص 18.

[309] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع 3، 1985، ص 20.

[310] طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، ط1، 2006، ص 20-23.

[311] محمود سريع القلم، الأمن القومي الإيراني، مصدر سابق، ص 103.

[312]محسين آمين زاده، السياسة الخارجية وتهديد مصالح إيران وامنها القومي، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 91، 2008، ص 71.

[313] عمر راشد، الأمن القومي الإيراني: الواقع والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون الأوسط، ع 110، ربيع 2003، ص 81.

[314] عزيز جبر شيال، تأثير القدرة الإيرانية على الترتيبات الأمنية الإقليمية، المجلة السياسية للدولة، كلية

العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ع 5، 2006، ص 95-96. كذلك ينظر: مطرقة إيران على رأس "إسرائيل"، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 101، 2008، ص 67.

[315] روبرت د. كانتور، السياسية الدولية العاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان، ط1، 1988، ص 71.

[316] Hans Morgenthau, The Struggle For Power: Policy of Prestige. Ch. 6 In Politics Among Nations New York: konopf., Barry O. Neill In nuclear Weapons And The Pursut of Prestige, University of California, Los Angeles, Droft, May 2002, pp. 7-9.

[317]إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسية الدولية، مصدر سابق، ص 85.

[318]فوزي رشيد، السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 94، 2001، ص 32.

[319] ينظر: طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، مصدر سابق، ص 19-26.

[320] محسين آمين زاده، مصدر سابق، ص 71.

[321] محمد السعيد عبد المؤمن، تحديات إيرانية للأمن القومي المصري، مختارات إيرانية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع 107، 2009، ص 80.

[322] Edward G. Shirfey, "The Iran policy trap", Foreign policy (London 1994), pp. 80-83.

* **سياسية العمودين Twin pillers**: استراتيجية أمريكية أعلن عنها الرئيس الأسبق نيكسون. اعتمد بموجبها على السعودية وإيران كمرتكزين لتحقيق الأهداف الأمريكية أثناء الحرب الباردة وكان من نتيجة إعلان هذه الاستراتيجية تجهيز تلك الدولتين بمنظومات التسليح الضرورية اللازمة لذلك... E. Nakhleh, The United States And Iran, Apolicy Analysis (Washington D.C American Enter Prise Institute Public Policy Research 1975), pp. 32-33.

[323] Edward G. Shirfey, op. cit., p. 84.

[324]أحمد جالينو سي، الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من إيران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 93، 2008، ص 68.

[325] محمد السعيد عبد المؤمن، تحديات إيرانية للأمن القومي المصري، مصدر سابق، ص 80.

[326] مجموعة الأزمات الدولية، إيران: رئاسة أحمدي نجاد المضطربة، مجلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ع 28، 2007، ص 6. كذلك ينظر: موشيه عاعوز، الهلال الشيعي: الواقع والأسطورة، ترجمة: مجموعة الخدمات البحثية، مركز صيان لسياسة الشرق الأوسط، بيروت، ط1، 2007، ص 22.

[327] روجرز هاورد، مصدر سابق، ص 219.

[328] ينظر: روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، تعليق: محمد أحمد الخطيب، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1988، كذلك ينظر: علي خامنئي، الإمامة والولاية، قيادة المجتمع الإسلامي ومسؤولية المسلم، ترجمة: بيت الكاتب للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999.

[329] جاء ذلك في كلمة للرئيس الإيراني في مقر الأمم المتحدة في العام 2005، ينظر: روجرز هاورد، مصدر سابق، ص 219.

[330] ينظر: محمد خاتمي، حوار الحضارات، ترجمة ونشر: مركز حوار الحضارات، طهران، ط1، 1999.

[331] مدحت أحمد حماد، مصدر سابق، ص 68-69.

[332] ينظر: مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، دار الشروق، القاهرة، ط3، 2008، ص 317-319.

[333] حسام عينتاني، الاعتبارات الجيوستراتيجية تغلبت على ما عداها: إيران من تصدير الثورة إلى حماية الدولة، مجلة آفاق استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 6، 2010، ص 49.

[334] ينظر: بيزن أسدي، مدخل السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة: سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، ص 2000.

[335] بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 279-280.

[336] المصدر السابق، ص 281.

* مفكر استراتيجي أمريكي، عميد معهد كيندي لأنظمة الحكم في جامعة هارفارد، عمل مستشاراً في وزارة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس كارتر. ومساعد وزير الدفاع في عهد إدارة كلينتون. صدرت له عدة مؤلفات منها: مستقبل القوة، القوة وتداخل العلاقات القوة الهادئة، مفارقة القوة الأمريكية والعلاقات الدولية وعالم السياسة.

[337] Joseph S. Nye. Jr. Bound To Lead The Changing Nature of American Power (New York. Basic Books, 1990), pp. 9-11.

[338]يحي اليحياوي، القوة الناعمة، أو التمظهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 369، 2009، ص 31-32.

[339] Joseph S. Nye, op. cit., p. 17.

[340] يحيى اليحاوي، مصدر سابق، ص 34. كذلك ينظر: بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 280.

[341] ينظر: جمال زكريا قاسم، العلاقات الإيرانية بالمملكة العربية السعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية، 1925-1979، في مجموعة باحثين، العلاقات العربية - الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 1993، ص 145-146، كذلك ينظر: محمد محمد زهرة الأوضاع الديمغرافية في إيران والدول العربية، في مجموعة باحثين، العلاقات العربية - الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1،

1993، ص 223-224.

[342]محمد محمد زهرة، الأوضاع الديموغرافية في إيران والدول العربية، مصدر سابق، ص 222.

[343] لمزيد من التفاصيل عن الهجرة الإيرانية الى دول العراق ولبنان وسوريا: ينظر: إحسان محمد الحسن وآخرون، دراسات في المجتمع العربي، مطبعة اتحاد الجامعات العربية، عمان، ط2، 1995، ص 84-96.

[344] علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، ط1، 2004، ص 47.

[345] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 291.

[346] علاء أبو عامر، مصدر سابق، ص 49.

[347] Mohammed Ayoob, Security In Third World The Worn About Turn, International Affairs, no. 1,1984, p. 538.

[348]منعم ضاحي العمار، إيران وقابلية التكون من جديد، مصدر سابق، ص 12.

[349]ينظر: دستور جمهورية إيران الإسلامية، المنشور في: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2001، ص 276-277.

[350] منعم ضاحي العمار، إيران وقابلية التكون من جديد سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2001، ص 13.

[351] فهمي هويدي، الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخب وتأثير ذلك في العلاقات العربية – الإيرانية ندوة: العلاقات العربية – الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص 233.

[352] نسيم الخوري، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص 363، 411.

[353] غلام علي حداد عادل، صورة العرب في الكتب المدرسية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تنظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص 281-282. كذلك ينظر: على ثامر وعلي نوري زاده، إيران: معركة على الورق، مجلة السياسة الدو مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 130، 1997، ص 97-98.

[354] يوسف الحسن، الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخب وتأثير ذلك في العلاقات العربية – الإيرانية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص 259.

[355] حميدة سميسم، تحليل منطق الدعاية الإيرانية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع 82، 1988، ص 32.

* أسست هذه المنظمة عام 1981م، ولها فروع في جميع مدن إيران ومثيلتها في الخارج، حيث تقدم خدمات حيوية في حق الإعلام ومن بين أقسام هذه المنظمة هو قسم الإعلام المرئي الذي يعنى بأعداد المناهج

للإذاعة والتلفزيون، وكما يوجد قسم آخر للعلاقات العامة الذي يعنى بالمراسلات القادمة من الخارج. كما يوجد القسم الفني الذي يعنى بالمناهج الخاصة للثورة الإسلامية، وتأليف الكتب الأدبية والثقافية باللغة الفارسية وتوزيعها في كافة أنحاء البلاد وخارجها... ينظر: علي ثامر وعلي نوري زاده، مصدر سابق، 100–102. كذلك ينظر: عصام السيد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 168–169.

[356] عصام السيد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 168–175.

[357] Marvin Zonis and D. Brumberg. Khomeine. The Islamic Republic Of Iran and The Arab world. U.S.A. Center For Middle East Studies, 2006, p. 34.

[358] المزيد من هذه الطروحات ينظر: خالد جاسم السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية – الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، ندوة العلاقات العربية – الإيرانية، الدوحة، ط1، 1995، ص 5–34.

[359] روجر هاورد، مصدر سابق، ص 21–22. الغاز العربي حالياً (10) مليون م3 يوماً من الغاز المصري إلى الأردن.

* ينقل خط الغاز العربي حالياً (10) مليون م3 يوماً من الغاز المصري إلى الأردن، ومليوني متر مكعب إلى لبنان.

[360] عبد الخالق عبد الله، أسس كثيرة للتعاون: عن إيجابيات العلاقات العربية – الإيرانية، آفاق لمستقبل، مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، الإمارات، ع 16، 2001، ص 46–47.

[361] كامران تارمي، مصدر سابق، ص 9–10.

[362] طلال عتريسي، العلاقات الإيرانية – اللبنانية بين 1982–2010، منشورات الساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق، بيروت، 2011، ص 12.

[363] محمد عز العرب، العلاقات العربية – الإيرانية: حدود الانفراج... وآفاق المستقبل، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 93، 2008، ص 56.

[364] موتا مشهدي رحبي، الإيرانيون ينعشون الاقتصاد الإماراتي، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 93، 2008، ص 71.

[365] سليم محمد محمود، إيران تصدرت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2003، مجلة الوحدة القاهرة، ع 271، 2008، ص 23–24.

[366] محمد عز العرب، مصدر سابق، ص 57.

[367]موتا مشهدي رحبي، مصدر سابق، ص 78.

[368] أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، مصدر سابق، ص 170–171. كذلك ينظر: مجدي رياض، العلاقات المصرية – الإيرانية: كيف يحل الاقتصاد ما أفسدته السياسة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 46، 2004، ص 91–92.

[369] أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، مصدر سابق،

ص 174.

[370] رانيا مكرم، الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 188، 2012، ص 83-84.

[371] علاء محمد العيد مطر، السياسة الإيرانية تجاه جمهورية مصر العربية 1989-2005، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 2009، ص 272.

[372] أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، مصدر سابق، ص 175.

[373] حسام الدين أحمد شعيب، مصدر سابق، ص 93.

[374] رنا أبو ظهر الرفاعي، الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 2008، ص 130-131.

[375] حسام الدين شعيب، مصدر سابق، ص 94-95.

[376] لمزيد من التفاصيل عن عقود الاستثمار الإيراني في العراق ينظر: يعقوب مهدي عارف البرزنجي، محددات وإمكانات العلاقات السياسية والاقتصادية العراقية – الإيرانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2009، ص 158-160.

[377] أحمد فهمي، صراع المصالح في بلاد الرافدين، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، القاهرة، ط1، 2009، ص 310.

[378] لمزيد من التفاصيل عن عقود الاستثمار الإيراني في كردستان العراق. ينظر: يعقوب مهدي عارف البرزنجي، مصدر سابق، ص 145-158.

* لعل من أهم الاتفاقيات بين لبنان وإيران هي: اتفاقية تنشيط حماية الاستثمارات المتبادلة، واتفاقية تفادي الازدواج الضريبي عام 1999، والاتفاقية المالية والاعتمادية لتسهيل عملية الاستثمار عام 2001، فضلاً عن اتفاقيات أخرى تخص الاستثمار في مجال الملاحة البحرية التجارية عام 1998، وخدمات النقل الجوي عام 2001... ينظر: كذلك ينظر: رنا أبو ظهر الرفاعي، مصدر سابق، ص 299-303.

[379] طلال عتريسي، العلاقات الإيرانية – اللبنانية بين 1982-2010، مصدر سابق، ص 6.

[380] لمزيد من التفاصيل عن الميزان التجاري الإيراني – اللبناني ينظر: مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي وزارة الاقتصاد والتجارة، بيروت، ع 21، 2009، ص 93.

[381] يسرى احمد عرباوي، العلاقات السودانية – الإيرانية: فتح آفاق جديدة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 84، 2007، ص 52-53.

[382] لمزيد من التفاصيل حول أوجه التعاون الاقتصادي بين إيران والأردن. ينظر: عفير ياسين، العلاقات الإيرانية بدول المواجهة مع إسرائيل، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام 2007، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 65.

[383] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسية الخارجية، مصدر سابق، ص 187–188.

[384] كريس براون، مصدر سابق، ص 106. كذلك ينظر: كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 185.

[385]رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع, دمشق، ط1، 2006، ص 20.

[386] رياض الراوي، مصدر سابق، ص 21.

[387] رياض الراوي، مصدر سابق، ص 22–23.

[388] حسام سويلم، إيران بين السيناريو الباكستاني والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام 2009، ج1، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 1.

[389] طلال عتريسي، جيوستراتيجيا الهضبة الإيرانية، مصدر سابق، ص 131.

[390] حسام سويلم، إيران بين السيناريو الباكستاني والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي، مصدر سابق، ص 2. لمزيد من التفاصيل عن تطور الصناعات العسكرية في إيران. ينظر: أنتوني كوردزمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد؟ في: مجموعة باحثين، إيران والخليج: والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط2، 2008، ص 322–324.

[391] مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2010، ص 238.

[392] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 326.

[393] مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، مصدر سابق، ص 238–239. لدراسة أكثر تفصيلاً عن استراتيجية الردع التقليدي وغير التقليدي ينظر: كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 235–295.

[394] رياض الراوي، مصدر سابق، ص 30.

* تعني كلمة هيمنة (**Hejemonia**) بالمعنى اليوناني الأصلي "قيادة" وفي العلاقات الدولية المهيمن هو "القائد" أو "الدولة القائدة" لمجموعة من الدول... ينظر: مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، مصدر سابق، ص 449.

[395] روبرت دي. كانتور، مصدر سابق، ص 71.

[396] رياض الراوي، مصدر سابق، ص 30.

[397] عبد الرحمن الهواري، إيران بين الفكر السياسي.. والقدرة العسكرية، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام 2009، الجزء الأول، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 2009، ص 46.

[398] Asgha Jafari Valdani, "Iran" and The Persian Gulf Countries. Prospects For Cooperation, The Iranian Journal Of International Affairs, vol. VII, no. 2, Fall 1996, pp. 57-61.

· في سنة 2003 وسنة 2006 كانت إيران من البلدان الخمسة عشرة الكبرى في الإنفاق العسكري. وفي نفس السنتين المذكورتين كانت ثالث أكبر بلد منفق في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية و"إسرائيل".. ينظر: اليزابيث سكونر وكاتالينا بيردومو، الإنفاق العسكري، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي **(sipri)**، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي – الكتاب السنوي 2004، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 481. كذلك ينظر: بيتر ستالينهايم وكاتالينا بيردومو معهد ستوكهولم لأبحاث معهد السلام الدولي **(sipri)**، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي – الكتاب السنوي لعام 2007، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص 402-401.

[399] محمد جمال مظلوم، القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية، كراسات استراتيجية خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ع 48، 2000، ص 32.

· تعرف **القدرات العسكرية التقليدية** بأنها الأسلحة الحربية من غير الأسلحة الكيمياوية والبايالوجية والنووية ووصف (التقليدي) يطلق على الأسلحة التي يكون استخدامها مقبولاً صراحة أو ضمناً من قبل غالبية الدول في المجتمع الدولي، وهي الأسلحة المتداولة بشكل واسع والتي تستخدمها الجيوش والقوات الجوية براً وبحراً وجواً... ينظر: الأسلحة ونزع السلاح: المصطلحات والمختصرات الشائعة الاستعمال، صحيفة الوقائع، الأمم المتحدة، ع 4، 1989، ص 9.

[400] أحمد السيد النجار، الآثار والتداعيات للانتشار النووي في الخليج، مؤتمر: مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج 2006، مركز الخليج للدراسات، الإمارات، ط1، 2006، ص 10.

[401] شيماء علي محمد قناوي، مصدر سابق، ص 115. كذلك ينظر: محمد جمال مظلوم، مصدر سابق، ص 35.

[402] Anthony Cordesman, Iran Military Forces In Transition: Conventional Threats and Weapons of Mass Destruction. (Westport, Conn. 1 Praeger, 2007), p. 31.

[403] Antony Cordesman, Iran Military Forces In Transition, op. cit., pp. 32-33.

[404] محمد جمال مظلوم، مصدر سابق، ص 37.

[405] John A., Rempone Jr., How Iran Attacks Marine Corps Gazettevol. no. 91, (January 2007), p. 59.

[406] Ibid., p. 61.

[407]عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، مصدر سابق، ص 50.

[408] موسى حمد القلاب، مصدر سابق، ص 235.

[409] المصدر السابق، ص 236–237.

[410] أنتوني كوردزمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد؟ مصدر سابق، ص 339.

[411] أحمد إبراهيم محمود، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات، مصدر سابق، ص 260. كذلك

انظر: أنتوني كوردزمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد؟ مصدر سابق، ص 40-1.

[412] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، مصدر سابق، ص 51. كذلك ينظر: أنتوني كوردزمان، إيران دولة ضعيفة أم مهيمنة، في: مجموعة باحثين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2008، ص 65.

[413] ريتشارد رسل، البرنامج النووي الإيراني، الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، المحاضرة 119، ط1، 2008، ص 8.

[414] أنتوني كوردزمان، إيران دولة ضعيفة أم مهيمنة؟ مصدر سابق، ص 64.

[415] Antonym Cordesman, Iran Military Forces In Transition, op. cit., p. 35.

[416]أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة في إيران، مختارات إيرانية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 6، 2001، ص 56.

[417] أنتوني كوزدمان، إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة، مصدر سابق، ص 66.

[418] ينظر: دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، مصدر سابق، ص 314.

[419]ويلفرد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1 2003، ص 94.

[420]كينيف كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1 1996، ص 54-59. كذلك ينظر: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، مصدر سابق، ص 136.

[421] كينيث كاتزمان، التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية: إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط2، 2003، ص 284. كذلك ينظر: ويلفريد بوختا، مصدر سابق، ص 94-95.

· تعرف أيضاً ب. **(أسلحة التدمير الشامل) (WMD)** وهي الأسلحة الذرية المتفجرة وأسلحة المواد المشعة والأسلحة الكيمياوية والبيولوجية الفتاكة أو الأسلحة الأخرى المحرمة دولياً... ينظر: الأسلحة ونزع السلاح والمختصرات الشائعة الاستعمال، صحيفة الوقائع، الأمم المتحدة، ع 4، 1989، ص 7.

[422]ريتشارد غوثري وجون هارت، تطورات الحرب الكيمياوية والبيولوجية والحد من الأسلحة، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي) الكتاب السنوي - 2004، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 923.

[423]محمد السعيد عبد المؤمن، تطوير جيش حراس الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 78، 2007، ص 71.

[424]شيماء علي محمد قناوي، مصدر سابق، ص 137.

[425]كمال علي بيوغلو، الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيمياوية على أمن الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، المحاضرة 40، ط1، 2000، ص 9.

[426] أنتوني كوزدمان، قدرات إيران العسكرية، مصدر سابق، ص 396.

[427] Iran Military Power Capabilities And Internations: Executive Summary, The Washington Instate For Near East Policy, 2007, p. 54.

[428] أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 41، 1996، ص 76-80.

[429] ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ط1، 2009، ص 80.

[430] ويتني راس وأوستن لونج، تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية، ترجمة: الطيب بو ساحيه، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، الإمارات، ط1، ع 71، 2008، ص 12.

[431] جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني، سلسلة محاضرات الإمارات، المحاضرة 102، مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2006، ص 65.

[432] شانون ن. كابل، الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي) الكتاب السنوي - 2004، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 851.

[433] خالد أبو بكر، رجل إيران القوي أحمدي نجاد: الحقيقة والاسطورة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص 128-129.

[434] ريتشارد رسل، مصدر سابق، ص 8.

[435] Iran Military Power Capabilities And Internations, op. cit., p. 63.

[436]أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، مصدر سابق، ص 82.

[437] خالد أبو بكر، مصدر سابق، ص 118.

[438] ريتشارد رسل، مصدر سابق، ص 23.

[439] ريتشارد رسل، مصدر سابق، ص 11.

[440] مصطفى عبد الله، البرنامج النووي الإيراني بين العقوبات الدولية والدور الإيراني، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، 2008، ج1، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008، ص 8.

[441] روجر هاورد، مصدر سابق، ص 93 - 109. كذلك ينظر: باتريك سيل، فرص الحوار الموعود بين أمريكيا وإيران، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، 2008، ج1، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة،

ط1، 2008، ص 26.

* إشكالية التسمية: جميع الوثائق والمعاهدات الدولية – تقريباً التي صدرت قبل عام 1960 م كانت يطلق على الخليج اسم "الخليج الفارسي" وتبنت الخرائط الأوروبية هذه التسميات من العالمين اليونانيين الجغرافيين الشهيرين (**Strabo and Ptolemy**) سترأبو وبتولمي. بل إن كثيراً من الجغرافيين المسلمين في العصور الإسلامية الأولى تأثروا بهذه التسمية، فأطلقوا مسمى "**بحر فارس**" على هذا الخليج. إلا أن المراجع العربية القديمة حملت عدة تسميات أخرى للخليج أهمها: **بحر العجم، خليج البصرة، خليج عمان، خليج البحرين، خليج القطيف.** أما الاسم المعتمد رسمياً لدى دول الجامعة العربية هو: "**الخليج العربي**"، كما تستعمله الأمم المتحدة – بصفة غير رسمية – في بعض وثائقها المكتوبة باللغة العربية. وبقي "**الخليج الفارسي**" هو الاسم المعتمد لدى أغلب دول العالم في المنشورات الرسمية. أما إيران فتعتمد اسم "**الخليج الفارسي**"، بل تعارض ولا تعترف بأي تسمية أخرى.. ينظر "ضيف الله الضعيان، العلاقات الخليجية الإيرانية، التقرير الاستراتيجي السنوي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، الإصدار السادس، ط1، 2009، ص 119–120.

[442] محمد علي أبطحي، إيران والعلاقات الدولية، التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج، في: مجموعة باحثين، الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2005، ص 174.

[443] شيرين هنتر، مصدر سابق، ص 38.

[444] محمود توفيق محمود، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكس، دار المريخ، الرياض، بلا تاريخ، ص 38. كذلك ينظر: لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات (101)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2006، ص 7.

[445] صبري فارس الهيتي، أمن المحيط الهندي وعلاقته بأمن الخليج العربي، مجلة الأمن القومي، بغداد، ع 3، 1985، ص 84.

[446] لمزيد من التفاصيل عن الوجود الأجنبي في الخليج العربي: ينظر: ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004.

[447] كامران تارمي، مصدر سابق، ص 11.

[448] أحمد شكارة، إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات (75)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص 7.

[449] ينظر: مهدي فليح ناصر الصافي، مصدر سابق، ص 1180. كذلك ينظر: أحمد شكارة، إيران والعراق وتركيا، مصدر سابق، ص 8.

[450] Robert J. Hanks. Oil And Seuritpin The United States Policy Toward Arabian Gulf And The Indian Ocean, Arab Research Center, Croom Helm London, 1999, p. 48.

[451] محسن آمين زاده، مصدر سابق، ص 71–74. كذلك ينظر: منعم ضاحي العمار، إيران وقابلية التكون من جديد، مصدر سابق، ص 5.

[452] محمود واعظي، التوجه الأمني الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 94، 2008، ص 77.

[453] نفيس مسعد، امن خليج العربي: دراسة في الادرك والسياسات، مصدر سابق، ص 292–294. كذلك ينظر: فهمي هويدي، العرب وإيران، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، ع 6، 1992، ص 32.

[454] ينظر: إيناس عبد السادة وعلي حسين، مصدر سابق، ص 85–93.

[455] نيفين مسعد، أمن الخليج العربي، مصدر سابق من 296. كذلك انظر: مدحت أحمد حماد، مصدر سابق، ص 56–69.

* فالشاه عباس الأول قضى على استقلال إمارة (لار) عام 1600م وضمها إلى إيران وأرسل قواته إلى بعض الجزر في الخليج العربي واستولى عليها. والدولة الزندية قضت على إمارة (آل صعب) قرب جزيرة خرج عام 1769م.

[456] جمال زكريا، مصدر سابق، ص 151.

(**) تقع البحرين في الخليج العربي، هي أرخبيل من الجزر عددها 33 جزيرة، بين شبه جزيرة قطر شرقاً، وساحل الإحساء في السعودية غرباً، تصل مساحتها نحو 661,5 كم2. وبذلك أصبحت نقطة اتصال تجاري الخليج وقارة آسيا... ينظر: فلاح شاكر أسود الحدود الشرقية للوطن العربي، المكتبة الثقافية لنقابة المعلمين، بغداد، ط1، 1981، ص 141.

[457] فهمي هويدي، العرب وإيران، مصدر سابق، ص 48.

[458] ضيف الله الضعيان، مصدر سابق، ص 122.

[459] أشرف العيسوي، الطائفية وتداعياتها على الأمن والاستقرار في المنطقة، مجلة شؤون خليجية، ع 47، 2006، ص 87.

[460] محمد وصفي أبو مغلي، التحدي الإيراني للأمن القومي العربي مجلة آفاق عربية، دار آفاق عربية للنشر، ع 3، 1985، ص 33.

[461] ريتشارد سكوفيلد، دول الخليج والنزاعات حول والأراضي والخليج، في: مجموعة باحثين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 1998، ص 222–223.

[462] شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 206، 1996، ص 53.

* شبه جزيرة مسندم عبارة عن نتوء صخري يمتد من عمان داخل مياه الخليج على شكل مجموعة من الأصابع الملتوية من الأراضي الصخرية الشاهقة التي تتخللها ممرات مائية عميقة.

(**) جزيرة سلامة وبناتها العمانية تعرف أحياناً بالقيوين وهي عبارة عن ثلاث جزر صغيرة تقع على مسافة تتراوح بين 11–14 كم شمال شرق مسندم. وهي بموقها هذا تشبه جزيرة بيم بالنسبة لمضيق باب المندب حيث تقوم جزيرة سلامة وبناتها (القوين الكبرى والصغرى) بتقسيم مضيق هرمز إلى ممرين أحدهما صغير جنوباً يتراوح اتساعه بين 11–14 كم، وآخر كبير شمالاً يتراوح اتساعه بين 33–43 كم.... ينظر: محمود توفيق، مصدر سابق، ص 35.

[463] لمزيد من التفاصيل عن جغرافية مضيق هرمز ينظر، قاسم الدويكات، الجغرافيا العسكرية، مصدر سابق، ص 135–136.

* تبعد جزيرة طنب الكبرى عن إمارة رأس الخيمة 35 كم، كما تبعد عن الشارقة 100 كم. أما جزيرة طنب الصغرى فتبعد 90 كم عن الساحل العربي و123 كم عن جزيرة طنب الكبرى. أما جزيرة أبو موسى، فتبعد 70 كم عن الساحل الإيراني، بينما تبعد عن الساحل العماني 4 كم قبالة إمارة الشارقة.. ينظر: لازم لفته المالكي وباسم حمزة عباس، الجزر العربية الثلاث بين الاحتلال والادعاء والحق المشروع، مجلة دراسات إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، المجلد الثالث، ع 1–2، 2000، ص 1–3.

* تبلغ مساحة الجزر مجتمعة 108 كم2 (طنب الكبرى 91 كم2، طنب الصغرى 2 كم2، أبو موسى 5 ينظر: نقولا الفرزلي، الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي، باريس، 2001، ص 53.

[464] لازم لفته المالكي وباسم حمزه عباس، مصدر سابق، ص 29.

[465] شملان العيسى، مصدر سابق، ص 49–50.

[466] عبد الرحمن بن حمد العطية، معضلات الأمن في الخليج العربي، في: مجموعة باحثين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008، ص 23–24. كذلك انظر: رحمن قهرمان بور، حرب العراق وتوازن القوى في بلاد الشام وجوارها، مجلة إيران والعرب، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية، طهران، ع 8، 2004، ص 8.

[467] Robert Lowem "'Iran, Its Neighbors And Regional Crises", The Roga Institute Of International Offairs Chatharn House September 2006, p. 24-26.

[468] محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 165، 2006، ص 62–63.

[469] مصطفى العاني، تجدد الدعوات إلى تأسيس نظام أمني إقليمي، في: مجموعة باحثين، الخليج في عام 2008–2009، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ط1، 2009، ص 208–209.

[470] المصدر السابق، ص 205.

* ومن هنا.. كان الرفض الإيراني لإعلان دمشق ومهاجمة كل من مصر وسوريا وباقي الدول الخليجية التي وقعته في 6/3/1992، والذي أتاح مشاركة (مصر وسوريا) في ترتيبات الأمن الخليجي بعد حرب الخليج الثانية.

[471] محمد كاظم علي، إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مجلة متابعات دولية، مركز

الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2000، ص 5. لمزيد من التفاصيل عن الرؤية الإيرانية للأمن في الخليج ينظر: فاطمة الصمادي، توجه داخل مؤسسات إيرانية لعلاقة إيجابية مع الخليج في مواجهة النفوذ الأمريكي، التقدير الاستراتيجي الإيراني السنوي، 2009، ج1، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص 77-78.

[472] زكريا حسين، أسس التصورات الإيرانية لأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 172، 1999، ص 286.

[473] محمد كاظم علي، مصدر سابق، ص 5.

[474] أحمد شكارة، تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج، سلسلة محاضرات الإمارات (89)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2005، ص 29. لمزيد من التفاصيل عن الهاجس الخليجي من البرنامج النووي الإيراني ينظر: عبد الحليم المحجوب، إيران والقنبلة النووية، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، 2009، ج2، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص 1-2.

[475] أنور قرقاش، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في: مجموعة باحثين، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط2، 2003، ص 197.

[476] فؤاد حمدي سيسو، مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المتوازن، ع 31، 1981، ص 41.

[477] محمد سالم أحمد الكواز، العلاقات الإيرانية – السعودية 1979-2001: دراسة سياسية، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ع 7، 2007، ص 280-281.

[478] المصدر السابق، ص 296.

* تشغل المملكة رقعة جغرافية واسعة تغطي حوالي 80% من مساحة الجزيرة العربية وما يعادل 87% من مساحة دول مجلس التعاون الخليجي. تبلغ مساحة المملكة حوالي (2,000,000) كم2. وبهذه المساحة فإنها ا العربية الخليجية مساحة، متفوقة على إيران التي تبلغ حوالي (1,648,000) كم2، والعراق (435,052) كم2... الأهمية السياسية للموقع الجغرافي مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ع 64، 2006، ص 12.

[479] غازي صالح نهار، السياسة الخارجية السعودية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد حربي الخليج العربي 1980 و1991، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 33، 2000، ص 128.

[480] عبد المعطي أحمد عمران، مصدر سابق، ص 14-15.

[481] غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية من عام 1945، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1980، ص 126.

[482] المصدر السابق، ص 137.

[483] شبلي تلحمي، شرح صنع القرار الأمريكي في حرب الخليج بين النظرية والتطبيق والواقع، شرح السلوك الأمر يكي في حرب الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 15، 1993، ص 78.

[484] كمال عبد الحميد، أمريكا خططت للتواجد في الخليج منذ عام 1974، مجلة المنار، ع 33، 1987، ص 24.

[485] صالح المانع، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية – الإيرانية، في: مجموعة باحثين، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2008، ص 223، كذلك ينظر: محمد عبد الرحمن يونس عيدان، العلاقات الإيرانية – السعودية: دراسة تاريخية سياسية، دراسات إقليمية مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ع 7، 2007، ص 190-191.

[486] صالح المانع، مصدر سابق، ص 243.

[487] المصدر السابق، ص 234.

[488] حسين ندا حسين، الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربـي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 2000، ص 47.

[489] حامد ربيع، الوظيفة الدولية للعراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 1987، ص 36-49.

[490] ينظر: مصطفى علوي، المكانة الاستراتيجية للعراق: القوة الشاملة للعراق في ظل التطورات الراهنة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 136، 1999، ص 82-99. كذلك ينظر: أحمد إبراهيم محمود، التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 136، 1999، ص 111-129.

[491] ينظر: كاظم هاشم النعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 42-55.

* الدبلوماسية التقليدية (**Tradition Diplomacy**) هي ذلك النمط من الممارسات الدبلوماسية الذي سيطر خلال الفترة التاريخية التي كانت فيها القرارات المؤثرة في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته، تتخذ في نطاق مجموعة محدودة من القوى الدولية الكبرى، وبالأخص القوى الأوروبية. وهي تجمع بين فن الممكن، وفن التوفيق، وفن الإكراه. فمن جهة، كانت إدارة رئيسية من أدوات تنفيذ سياسات الصراع على القوة (**Power Politics**)، ومن جهة أخرى، تتجنب الاندفاع إلى استخدام وسائل الإكراه المسلح، مؤثرة عليه أسلوب التوفيق أو التفاوض والمساومة، وذلك في الأحوال التي لم يتوفر فيها ذلك القدر من القدرات العسكرية الذي يساعد على بلوغ الغايات المستهدفة من صراعات القوى تلك... إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسية الدولية، مصدر سابق، ص 389-391.

[492] حسن مجيد الديجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، دار الأضواء، بيروت، ط1، 1999، ص 43. كذلك ينظر: فلاح شاكر أسود، مصدر سابق، ص 9.

[493] محمد وصفي أبو مغلي، مصدر سابق، ص 29.

[494] عماد عبد السلام رؤوف، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، بغداد، ط1، 1996، ص 34.

[495] جابر إبراهيم الراوي، مشكلات الحدود العراقية الإيرانية، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط1، 1989، ص 54.

[496] لتفاصيل المعاهدة ينظر: نقولا الفرزلي، مصدر سابق، ص 191–197.

[497] خالد العزي، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط1، 1981، ص 15.

[498] لتفاصيل المعاهدة ينظر: نقولا الفرزلي، مصدر سابق، ص 199–206.

[499] إبراهيم خلف العبيدي، الأحواز: أرض عربية سليبة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، السلسلة الإعلامية (105)، ط1، 1988، ص 8–9.

[500] فلاح شاكر أسود، مصدر سابق، ص 72.

[501] ناجي أبـي عماد وميشيل جرينون، مصدر سابق، ص 150.

[502] إبراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص 9–10.

[503] فلاح شاكر أسود، مصدر سابق، ص 25–26. لتفاصيل المعاهدة ينظر: نقولا الغزلي، مصدر سابق، ص 211–214.

* التالوك كلمة ألمانية مكونة من (Thal) بمعنى الوادي و(Log) بمعنى الطريق فيكون المعنى العام (طريق الوادي) وأصبح مصطلحاً دولياً يعني (الخط العميق) المائي فهو يشمل على أعمق الأجزاء في النهر... خالدة رشيد السعدون، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب من خلال الاتفاقيات المعقودة بين العراق وإيران، بلا تاريخ، ص 62.

[504] George Lenezowsk, op. cit., p. 92.

* تعود النظرية إلى الدبلوماسي الأمريكي المتخصص في الشؤون السوفيتية جورج كينات، ثم احتضنتها ونفذتها حكومة الرئيس هاري ترومان، يمثل تطبيق هذه النظرية أولى حلقات الاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية... لدراسة أكثر تفصيلاً عن النظرية وتطبيقاتها. راجع: إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سابق، ص 213–215.

[505] دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربـي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل، عمان، ط1، 2003، ص 228.

[506] دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وإبعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم – ناشرون، ط1، 2009، 152. كذلك ينظر: تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين "إسرائيل" وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: أمين الأيوبـي، دار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص 86–87.

[507] دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وإبعاد الفيدرالية الكردية، مصدر سابق، ص 150–153.

[508] أحمد فهمي، صراع المصالح في بلاد الرافدين، مصدر سابق، 273.

[509] خليل العناني، الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ع 158، 2005، ص 4–5.

[510] التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2002–2003، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، 2003، ص 114–115.

* إن هذه السياسة الإيرانية عبر عنها كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني الأسبق بمقولة: "نحن لا نؤيد الولايات المتحدة ولا نؤيد العراق، نحن معنيون بمصالحنا الوطنية، نحن محايدون... ينظر: نغم نذير شكر، التوجيهات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: الموقف الإيراني من الحرب على العراق، دراسة تطبيقية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 65، 2004، ص 31–32.

[511] التقرير الاستراتيجي العربي 2002–2003، مصدر سابق، 117–118.

* تعد اليمن جزءاً من الجزيرة العربية والخليج، ولغرض الدراسة عُدت بين الدوائر الغير مباشرة لارتباطها بالبحر الأحمر والقرن الأفريقي.

[512] قاسم الدويكات، الجغرافيا العسكرية، مصدر سابق، ص 129–130.

[513] محمود توفيق محمود، مصدر سابق، ص 14.

[514] علي عبد الله الجباوي، مصدر سابق، ص 750.

[515] محمود توفيق محمود، مصدر سابق، ص 15. كذلك ينظر: قاسم الدويكات، الجغرافيا العسكرية، مصدر سابق، ص 129–130.

* الموقع **Location** هو عبارة عن الإطار الجغرافي الكبير الذي يحدد علاقات المكان بغيره من الأماكن والظاهرات الطبيعية والبشرية (المكان من الخارج).

(**) الموضع Site هو عبارة عن ملامح ومحتويات المكان الداخلية (المكان من الداخل).

[516] محمود توفيق محمود، مصدر سابق، ص 16.

[517] علي عبد الله الجباوي، مصدر سابق، ص 750–751.

[518] محمود توفيق محمود، مصدر سابق، ص 18.

[519] صادق نشأت ومصطفى حجازي، مصدر سابق، ص 50–55.

[520] قاسم الدويكات، الجغرافيا العسكرية، مصدر سابق، ص 130.

* فقد تمكنت إيران في الالتفاف حول اليمن عن طريق وضع قدم لها في خليج عدن وإنشاء قاعدة عسكرية لتمد حلفائها بالدعم اللوجستي والعسكري والتدخل إذا تطلب الأمر. فقد تمكنت إيران من اختراق منطقة القرن الأفريقي عبره البوابة الارتيرية إذ تمكنت من بناء قاعدة بحرية عسكرية قبالة باب المندب وخليج عدن، كما

نجحت في تحويل ميناء (عصب) الارتيري إلى قاعدة إيرانية... ينظر: عصام عبد الفتاح، الحوثيون ومن ورائهم، جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص 24. لمزيد من التفاصيل عن التواجد الإيراني في البحر الأحمر ينظر: طارق الشيخ، إيران وجهودها من أجل بحر احمر (فارسي)، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي 2009، ج2، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2009، ص 70.

(**) تعد جماعة الحوثيين حركة دينية – وتعود جذور النشأة إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي عندما تم إنشاء (اتحاد الشباب)، وأثر الوحدة اليمنية التي قامت في 1990 وفتح المجال سياسياً أمام التعددية السياسية، تحول الاتحاد من الأنشطة التربوية إلى مشروع سياسي من خلال (حزب الحق)، ثم فيما بعد (منتدى الشباب المؤمن) الذي تم تأسيسه سنة 1997م. تحول المنتدى من الطابع الثقافي إلى حركة سياسية تحمل اسم تنظيم الشباب المؤمن. وبدأ يأخذ فيما بعد نشاط التحريض على الحكومة وإعلان العصيان، ليتطور الأمر أكثر إلى المطالبة بدولة خاصة بهم في شمال اليمن وإعادة الإمامة الزيدية لها... أحمد محمد الدغشي، الحوثيون: دراسة منهجية شاملة، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص 17–22.

[521] عصام عبد الفتاح: مصدر سابق، ص 26–31.

[522] الحلول التكتيكية لمشكلات اليمن تزرع بذور انفجارها ثانية، آفاق استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع 7، 2010، ص 15. لمزيد من التفاصيل عن **سياسة الاحتواء الإيرانية لمشكلة شمال اليمن** ينظر: عصام عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 26–31.

[523] الحلول التكتيكية لمشكلات اليمن، مصدر سابق، ص 16–17.

[524] أحمد عمرو، إيران والسعي إلى انفصال جنوب اليمن، مجلة البيان المنتدى الإسلامي، الرياض، ع 217، 2009، 2 60–61. لمزيد من التفاصيل عن سياسة الاحتواء الإيرانية لمشكلة جنوب اليمن ينظر: لادن سلامة، حروب بالنيابة عن إيران في الشرق الأوسط من لبنان إلى فلسطين ومن العراق إلى اليمن، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 112، 2009، 2 46–47.

[525] مصطفى عبد العزيز مرسي، العلاقات السورية – الإيرانية: نحو مزيد من التحالف، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 163، 2005، ص 89.

[526] محمد صادق الحسيني، القضية الفلسطينية في العلاقات العربية – الإيرانية، ندوة العلاقات العربية – الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص 65.

* جرى أول تحرك إيراني في المتوسط منذ عام 1979 في شباط 2011، وفي 18 آذار 2012 دخلت سفنناً حربية إيرانية البحر المتوسط بعد عبورها قناة السويس ورست عند ميناء اللاذقية السوري.

[527] محمد صادق الحسيني، مصدر سابق، ص 652.

[528] خالد الحروب، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى في المنطقة، شؤون عربية، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة، ع 113، 2003، ص 54. كذلك ينظر: مصطفى عبد العزيز مرسي مصدر سابق، ص 86.

[529] لمزيد من التفاصيل عن التحالف السوري – الإيراني ينظر: مصطفى عبد العزيز مرسي، مصدر سابق، ص 88–94.

[530] محمد عقل، آخر مبتكرات العقل الصهيوني لبنان، مجلة المنبر، ع 52، 1995، ص 12.

[531] ينظر: محمد مورو، حرب صيف 2006: الشرق الأوسط على مفترق طرق، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط1، 2007، ص 10–16. كذلك ينظر: ماجد كيالي، حرب الحسابات الخاطئة، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ع 127، 2007، ص 39–41.

[532] صباح محمود محمد، دراسات في جغرافية الصراع الدولي، مطبعة الأخيار، بغداد، ط1، 1994، ص 46.

[533] حسن السيد أبو العينين، لبنان: دراسة في الجغرافية الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1980، ص 20–21.

[534] معين حداد، مصدر سابق، ص 189–190.

[535] محمد مورو، مصدر سابق، ص 7.

[536] لمزيد من التفاصيل عن الإمكانيات العسكرية لحزب الله اللبناني ينظر: دانيل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ترجمة عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004، ص 117–118. كذلك ينظر: عبد الإله بلقزيز، حزب الله من التحرير إلى الردع (1982–2006)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.

[537] رنا أبو ظهر الرفاعي، مصدر سابق، ص 446–448.

[538] Gause, F. G., The illogic of Dual Containment, Foreign Affairs, No. 2,1994, no. 2, 1994, pp. 55-56.

[539] سعد أبو ديه، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1990، ص 52.

[540] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات – والدار العربية للعلوم – ناشرون، ط2، 2010، ص 395.

[541] Gause, F. G, op. cit., p. 68-69.

[542] المعهد الملكي للشؤون الدولية، مصدر سابق، ص 29–32.

[543] تريتا بارزي، مصدر سابق، ص 124–125.

[544] حسام شعيب، إيران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية، دار الأحباب، دمشق، ط1، 2008، ص 76.

[545] تريتا بارزي، مصدر سابق، ص 126–129.

[546] حسام سويلم، تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 80، 2007، ص 11. لمزيد من التفاصيل عن سياسة

إيران وإبعادها اتجاه الفصائل الفلسطينية المقاومة ينظر: أحمد فهمي، لماذا يكرهون حماس، مركز البحوث والدراسات، الرياض، ط1، 2010.

* كما يرى أوغلو أن التوازنات الخارجية لهذا المثلث الحساس تشكل شبكة من العلاقات المتداخلة مع مثلثين آخرين هما: مثلث السعودية – سوريا – العراق ومثلث أصغر هو مثلث الأردن – فلسطين – لبنان الذي يرتبط بعلاقة مجابهة مع (إسرائيل) والذي تتحدد توازناته من قبل العلاقات داخل المثلثات الخارجية... لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد داود أوغلو، مصدر سابق، ص 389–396.

[547] زبجنيوبرجينيسكي، رقعة الشطرنج الضخمة، ترجمة: سحر فراج ومحمد عبد السلام حسن، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ط2، 2003، ص 27، 29.

[548] جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، مصدر سابق، ص 6–7.

[549] محمد قدري سعيد، أمن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 134، أكتوبر 1998، ص 138.

[550] أحمد السيد النجار، مصر وتركيا وإيران، الموقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، مصدر سابق، ص 9–17. كذلك ينظر: تقرير التنمية البشرية لعام 2007–2008، برنامج للأمم المتحدة الإنمائي UNDP، نيويورك، ص 267–280.

* نجحت مصر في تلك المرحلة في تحقيق إجماع عربي فعال في مواجهة قضايا مصيرية واجهة الأمة العربية ك. (الحرب الأهلية اللبنانية) والموقف من مشروعات "إسرائيل" لتحويل مجرى نهر الأردن، وانبثاق فكرة مؤتمرات القمة العربية، والإجماع العربي على دعم المواجهة مع "إسرائيل" في مؤتمر الخرطوم بعد نكسة حزيران عام 1967، ورفع شعارات (اللاءات الثلاث)، ونجاح مصر في تحقيق إجماع عربي حول دول المواجهة خلال حرب تشرين الأول عام 1973، بيد أن توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد أبعدت مصر عن دورها القيادي فتأججت حدة الصراعات الإقليمية وظهرت (الأقطاب الجديدة)، ونمت قدراتها السياسية والمالية وفرضت العزلة العربية عليها... مصطفى اللباد، هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكرا على قوى غير عربية؟، مجلة شؤون عربية، القاهرة، ع 135، 2008، ص 46.

[551] جميل مطر ومحفوظ الأنصاري، تحديات الدور الإقليمي لمصر، المؤتمر السنوي الثالث للمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية (TCFS)، الموسوم: المصالح الوطنية المصرية وتطور دور مصر الإقليمي في ظل الصراعات الحالية، القاهرة، ط1 2008، ص 76–77.

[552] مي عبد الرحمن غيث، امن مصر القومي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 173 يوليو، تموز، 2008، ص 232.

[553] جميل مطر ومحفوظ الأنصاري، مصدر سابق، ص 81–82.

[554] مي عبد الرحمن غيث، مصدر سابق، ص 136.

[555] بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، ترجمة ونشر: أولفيه أوريان، باريس، ط1،

2004، ص 139-140.

[556] بطرس بطرس غالي، سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 69، 1982، ص 46.

[557] منعم ضاحي العمار، الموقف المصري في التحرك الإيراني في المنطقة، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2000، ص 30.

[558] لدراسة أكثر تفصيلاً حول الصراع الجيوبولوتيكي للسيطرة على البحر الأحمر: راجع: طارق الشيخ، مصدر سابق، ص 70-71.

[559] عبد الله الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني، دار الفكر العربي، دمشق، ط1، 2010، 23، كذلك ينظر: منعم ضاحي العمار، الموقف المصري من التحرك الإيراني في المنطقة، مصدر سابق، ص 32.

[560] الغرب الطيب الطاهر، السياسة الخارجية في المنطقة العربية، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، 2008، الجزء الثاني، مركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2009، ص 8.

[561] محمد السعيد عبد المؤمن، تحديات إيرانية للأمن القومي المصري، مصدر سابق، ص 83.

[562] منعم ضاحي العمار، الموقف المصري من التحرك الإيراني في المنطقة، مصدر سابق، ص 30. كذلك ينظر: عبد الله الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني، دار الفكر العربي، دمشق، ط1، 2010، ص 122-123.

[563] نازلي معوض، التحرك المصري في حرب الخليج الثانية، السياسة الدولية، ع 105، 1991، ص 176-177.

[564] العزب الطيب الطاهر، السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة العربية، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام 2008، ج2، مركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2009، ص 8.

[565] وليد محمود عبد الناصر، ثلاث دوائر إقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 38، 1996، ص 17-18 كذلك انظر: محمد السعيد عبد المؤمن، تحديات إيرانية للأمن القومي المصري، مصدر سابق، ص 83.

[566] طلال عتريسي، جيوستراتيجيا الهضبة الإيرانية، مصدر سابق، ص 207-208. كذلك انظر: منعم ضاحي العمار، الموقف المصري في التحرك الإيراني في المنطقة، مصدر سابق، ص 27.

[567] نازلي معوض، مصدر سابق، 178.

[568] عبد السلام إبراهيم بغدادي، السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 17، 2000، ص 17.

[569] نوار عبد الوهاب القيسي، العلاقات الإيرانية الأفريقية، في: مجموعة باحثين، العلاقات الدولية لإيران، الجزء الأول، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، ط1، 1988، ص 236-237.

[570] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سابق، ص 18-19.

[571] نيفين عبد المنعم مسعد، الآليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث السياسية والاستراتيجية، جامعة القاهرة، 1988، ص 92-93.

* أدت هذه السياسة الإيرانية إلى قيام السودان باتخاذ موقف مضاد لإيران في حربها ضد العراق، حيث تبنت موقفاً مؤيداً وسانداً للعراق. وهو التأييد الذي وصل ذروته بإرسال حكومة السودان قوة عسكرية مؤلفة من عدة آلاف جندي إلى العراق لمساندته في الحرب ضد إيران.

[572] عصام السيد عبد الحميد م مصدر سابق، ص 233.

* نجمت المعاناة الاقتصادية التي يعيشها السودان بفعل مسببات عديدة منها: حرب الجنوب، وعدم الاستقرار السياسي، وضآلة الادخار الداخلي وضعف التمويل الخارجي وتدفق اللاجئين وغير ذلك، فالحرب في الجنوب كلفت الخزينة السودانية مبالغ طائلة وصلت إلى نحو (11) مليون جنية سوداني يومياً. ينظر: نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 148-149.

[573] طارق الشيخ، مصدر سابق، ص 73.

[574] نوار عبد الوهاب القيسي، مصدر سابق، ص 237.

[575] عصام عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 108-109.

[576] السيد عصام عبد الحميد، مصدر سابق، ص 233.

[577] Lillian Crag Harris, ed., Egypt, Internal Challenges And Regional Stability, London, 1989, p. 83.

[578] عصام السيد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 233.

[579] أحمد داود أوغلو، مصدر سابق، ص 391. لمزيد من التفاصيل عن الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط ينظر: بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة: ليلى حافظ، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2007.

[580] سعد البزاز، إسرائيل وحرب الخليج: التفتيت والتطويق، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، ط1، 1997، ص 63-69.

[581] ينظر: ساسين عساف، مصدر سابق، ص 66-67.

[582] إبراهيم شحاذة، الحدود الآمنة المعترف بها، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 37، 1973، ص 11.

[583] فرج بن لامه، الدولة اليهودية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1974، ص 65. كذلك ينظر: بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999، الفصل السابع والعاشر.

[584]خلدون ناجي معروف، دراسة في أهداف السياسة "الإسرائيلية" الإقليمية، مجلة العلوم السياسة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 5، 1990، ص 63.

[585] مشروع سيبري الخاص لعمليات نقل الأسلحة، معهد ستوكهولم لأبحاث السلاح الدولي (Sipri)،

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي (2007)، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص 639.

[586] هانس م. كرستنسن، القوى النووية العالمية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipir)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2004، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 903.

[587] ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمن القومي العربي واحتمالات المستقبل، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، ع 5-6، 1997، ص 69.

[588] ينظر: شمعون بيريس، مصدر سابق، ص 61-133.

[589] رسلان خضور، البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ج1، الدورة الخامسة، 1995، ص 1.

[590] ينظر: بنيامين نتنياهو، مصدر سابق، ص 36-37.

[591] حسين حمزة بندقجي، الدولة: دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية، مؤسسة البندقجي للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1981، ص 34-35.

[592] مراد كامل، إسرائيل في التوراة والإنجيل، دار المعرفة للنشر، ط2، 1967، ص 37.

[593] حسن الرشيدي، الشرق الأوسط والنيات الخفية، التقرير الاستراتيجي السنوي، المركز العربي للدارسات الإنسانية، القاهرة، الإصدار الثاني، ط1، 2004، ص 322-323.

[594] أفرايم اسكولاي، سلسلة تقديرات استراتيجية بشأن البرنامج النووي الإيراني، في: مجموعة مؤلفين إسرائيليين، "إسرائيل" والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدبه، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2006، ص 7-13.

[595] محمود شكري، العرب وإيران، مختارات "إسرائيلية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 163، 2008، ص 17-20.

[596]أحمد داود أوغلو، مصدر سابق، ص 206.

[597] أحمد داود أوغلو، مصدر سابق، ص 63.

[598] ستيفان براسيموس، ونور غول كونتال، تركيا: ثوابت الجغرافيا والاستراتيجية الجديدة نحو المشرق، مجلة المنار، ع 13-14، ط1، 1996، ص 34-35.

[599] أحمد داود أوغلو، مصدر سابق، ص 168-169، لدراسة تفصيلية عن الواقع الاقتصادي التركي. انظر: أحمد السيد النجار، مصر وإيران وتركيا: الواقع الاقتصادي والعلاقات الأوروبية، مصدر سابق، ص 182-236.

[600] أحمد داود أوغلو، مصدر سابق، ص 172.

[601] علي حسن باكير، صعود تركيا الإقليمي: تصورات عن دور أنقرة المفترض عام 2030، آفاق

المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 4، 2010، ص 80-81.

[602] وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية – القاجارية والدولة العثمانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، بيروت، 2001، ص 4-45.

[603] لمزيد من التفاصيل عن مبادئ السياسة الخارجية التركية لتحقيق مجالها الحيوي ينظر: أحمد داود أوغلو، مصدر سابق، ص 612-621، كذلك ينظر: علي حسن باكير، صعود تركيا الإقليمي، مصدر سابق، ص 81-82.

[604] يوانيس ن. غريغو ريادبس، هل تعرض انقره نفسها للمسائلة بسببه؟ الدور التركي في حل "الأحجية النووية الإيرانية"، آفاق استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ع 7، 2010 ص 22.

[605] علي حسين باكير، صعود تركيا الإقليمي، مصدر سابق، ص 82.

[606]لمزيد من التفاصيل عن السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي ينظر: بتول هليل الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

[607]يوانيس ن – غريغو ريادبس، مصدر سابق، ص، 21.

[608]عبد الحليم الجبيصي، أمريكا إلى زوال، شركة فجر الإسلام، القاهرة، ط1، 2010، ص 64-65.

[609]سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط2، 2002، ص 76-77.

[610] برادلي تايلر، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004، ص 8-9.

[611] زبيغنو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2007، ص 7-16.

[612] سيار الجميل، العولمة الجديدة، مصدر سابق، ص 160. كذلك ينظر: عبد الله فهد النفيسي، مصدر سابق، ص 58.

[613]لمزيد من التفاصيل عن التحالف الأمريكي – "الإسرائيلي" ينظر: جون جي. مير شايمر، أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ترجمة: فاضل جتكر، العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، ط1، 2006، ص 13-19.

[614] Raph Voiney Harlow, The United State From Wildemess To world Power, New York: Holt, Rinehart and Winston 1994, pp. 144-145.

[615] Beinard Reich, Quest For Peace (New Jercy: Tran saction Books, 1977), p. 18.

[616]موسى الزعبي، مصدر سابق، ص 74-75.

[617] Ibid., op. cit., pp. 34-35.

[618]برادلي أ. تايلر، مصدر سابق، ص 19.

[619] جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط1، 2006، ص 189–208.

[620]درية شفيق بسيوفي، الولايات المتحدة ومنطقة الخليج: جدلية المصلحة والتدخل، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 175، 2007، ص 14. كذلك ينظر: برنارد ريتش، الولايات المتحدة وإسرائيل، ترجمة: مصطفى كمال، مؤسسة البيان، دبي، ط1، 1986، ص 95–97.

[621]برادلي أ. تايلر، مصدر سابق، ص 20–21.

[622] جون بيترسون، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي، في: مجموعة باحثين، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008، ص 222 –223.

[623] سيار الجميل، العولمة الجديدة، مصدر سابق، ص 178.

[624] بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 67.

[625] عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص 45–47.

[626] هادي قبيسي، مصدر سابق، ص 66.

[627] لقراءة النص الكامل لمسودة المشروع. ينظر: سعيد اللاوندي، مصدر سابق، ص 213–121.

[628] مفيد محي الدين الصواف، سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير، دار الفكر، دمشق، ط1، 2010، ص 254.

[629] حسن الرشيدي، مصدر سابق، ص 321.

[630] هادي قبيسي، مصدر سابق، ص 36.

[631] لقراءة النص الحرفي ل. "للمبادرة". ينظر: سعيد اللاوندي، مصدر سابق، ص 228–234.

[632] حسن الرشيدي، مصدر سابق، ص 314.

[633] محمد أحمد النابلسي، مصدر سابق، ص 15.

[634] حسن الرشيدي، مصدر سابق، ص 313.

[635] عبد الحليم الجيصي، مصدر سابق، ص 124.

[636] هادي قبيسي، مصدر سابق، ص 58–59. كذلك ينظر: محمد أحمد النابلسي، مصدر سابق، ص 60.

[637] بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 279. كذلك ينظر: يحيى اليحياوي، مصدر سابق، ص 31–32.

[638] مفيد محي الدين الصواف، مصدر سابق، ص 336.

[639] عبد الحليم الجبيصي، مصدر سابق، 171–176.

[640] لمزيد من التفاصيل عن جدلية العلاقة بين الديمقراطية والعولمة ينظر: فايز الربيع، الديموقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 22–26.

[641] بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 82–85. لمزيد من التفاصيل عن استراتيجية الولايات المتحدة القائمة على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها ينظر: نعوم تشومسكي، الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة اسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2004، ص 275–305.

[642] جانس ج. تيري، مصدر سابق، ص 71–72.

[643] بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 85.

[644] هادي قبيسي، مصدر سابق، ص 42–43. كذلك ينظر: نعوم تشومسكي، مصدر سابق، ص 437–439.

[645] عبد الحي يحيى زلوم، مصدر سابق، ص 183–184.

[646]جون بيتر سون، مصدر سابق، ص 226-224.

[647] نعوم تشومسكي، مصدر سابق، ص 56. كذلك ينظر: فنسان الغريب، مصدر سابق، ص 145.

[648]فتحي محمد العفيفي، التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي، خلال عقد التسعينيات، سلسلة محاضرات الإمارات (66)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص 39.

[649] فتحي محمد العفيفي، مصدر سابق، ص 40.

[650] فنسان الغريب، مصدر سابق، ص 162–163.

[651] ريتشارد رسل، مصدر سابق، ص 25.

[652]ناصيف حتي، العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الوطن العربي والكومنولث: الواقع والمستقبل؛ ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، دار الهلال، القاهرة، ط1، 1994، ص 212–214.

[653] Stephen Blank, Russis and Iran In New Middle East, Mediterranean Quarterly, vol. 303, no. 4, Fall 1998, pp. 9-10.

[654] زبجينو برجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، المصدر السابق، ص 84.

[655] موسى الزعبي، مصدر سابق، ص 214.

[656] زبجنيو برجينسكي، رقعة الشطرنج الضخمة، مصدر سابق، ص 86.

[657] نورهان الشيخ، هل تستعيد روسيا دورها العالمي؟ ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 2003، ص 114–115.

[658] نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 14. كذلك ينظر: نورهان الشيخ، هل تستعيد روسيا دورها العالمي، مصدر سابق، ص 116.

[659]نيكولاي زلوين، الخليج في السياسة الخارجية الروسية في: مجموعة باحثين، المصالح الدولية في

منطقة الخليج، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2006، ص 24-25.

[660] نيكولاي زلوين، مصدر سابق، ص 21. كذلك ينظر: نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 10.

[661] آروز ديلمقاتي، العلاقات الإيرانية – الروسية في عهد بوتين، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، ع 97، 2008، ص 75.

[662] ناصيف حتي، مصدر سابق، ص 299-200. كذلك ينظر: آروز ديملقاني، مصدر سابق، ص 76.

[663] نيكولاي زلوين، مصدر سابق، ص 46-47.

[664] جمال زهران، الدور الروسي في توزان من امن الخليج العربي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع 122، 1995، ص 56. كذلك ينظر: نيكولاي زلوين، مصدر سابق، ص 55.

[665] لمزيد من التفاصيل عن محاولة روسيا استعادة مكانتها كدولة قيادية في العالم. ينظر: يفجيني بريماكوف، العالم بدون روسيا: قصر النظر السياسي وعواقبه؟ ترجمة: عبدالله حسن، دار الفكر العربي، دمشق، ط1، 2010، ص 115-157.

[666] نيكولاي زلوين، مصدر سابق، ص 60-61.

[667] يفجيني بريماكوف، مصدر سابق، ص 75-79. كذلك ينظر: نورهان الشيخ، هل تستعيد روسيا دورها العالمي، مصدر سابق، ص 123.

[668] بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 166-167.

[669] زبجنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الضخمة، مصدر سابق، 91-92.

[670] Stephen Blank, op. cit., p. 13.

[671] Ibid., pp. 14-15.

[672]جيرالد جرين، إيران وامن الخليج، في: مجموعة باحثين، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2004، ص 32.

[673]فواز عبد الهادي، موسم الهجرة النووية إلى إيران: العلماء الروس يأكلون الخبز في جمهورية آيات الله، مجلة القرار، باريس، ع 3، 1999، ص 20-22.

[674] حسن قانع ومرتضى شجاع، اللعبة الكبرى للصين وأمريكا في أفريقيا، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع 94، 2008، ص 21.

[675] محمد فايز فرحات، لماذا يخشى العالم من صعود الصين، ملف الأهرام الاستراتيجي لعام 2005، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 2005، ص 178-179.

[676] كاتالينا بيردومو، الإنفاق العسكري في: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) التسلح

ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2007، ترجمة ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص 429.

[677] محمد فايز فرحات، لماذا يخشى العالم من صعود الصين، مصدر سابق، ص 181. كذلك ينظر: زبجينو بريجنسكي، مصدر سابق، ص 157.

[678] مينا علي إسلام، النفوذ الدبلوماسي في تحالف الصين وإيران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع 110، 2009، ص 67-68.

[679] بشير عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 156. كذلك ينظر: روجر هاورد، مصدر سابق، ص 142-151.

[680] محمد فايز فرحات، هل تتحول منطقة شنغهاي إلى حلف شرق آسيوي، ملف الأهرام الاستراتيجي، 2006، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، 2006، ص 232-224.

[681] منظمة شنغهاي أمام أكبر التحديات العالمية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ع 109، 2009، ص 112.

[682] محمد فايز فرحات، هل تتحول منظمة شنغهاي إلى حلف شرق آسيوي، مصدر سابق، ص 224. كذلك ينظر: منظمة شنغهاي أمام أكبر التحديات العالمية، مصدر سابق، ص 113.

* حتى عام 1992، كانت الصين بلداً مصدراً للنفط، إلا أنها، ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت مستورداً نهما للنفط والغاز...... ينظر: فنسان الغريب، مصدر سابق، ص 149.

[683] حسن قانع ومرتضى شجاع، مصدر سابق، ص 21.

[684] مينا علي إسلام، النفوذ الدبلوماسي في تحالف الصين وإيران، مصدر سابق، ص 68.

[685] محمود سريع القلم، مكانة إيران في السياسة الخارجية الصينية مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع 90، 2008، ص 82. كذلك ينظر: جون جارفر، مصدر سابق، ص 33.

[686] روجر هاورد، مصدر سابق، ص 142-143.

[687] فنسان الغريب، مصدر سابق، ص 149.

[688] وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1991، ص 11.

[689] ممدوح الزوبي، هل ستسقط أمريكا؟ كما سقط الاتحاد السوفياتي: رؤية مستقبلية، دار الرشيد، بيروت، ط1، 1997، ص 15.

* في الخطاب الذي ألقاه السفير جون بولتون أمام بناس بيريت أنترناشونال، وهي منظمة إنسانية يهودية في أيار، 2006، حيث علق على احتمال أن تؤدي رزمة الحوافز إلى حمل إيران على وقف برنامج التخصيب النووي والتخلي عنه بالقول: هذه إشارة إلى الحكام في طهران بأنهم في حال أوقفوا دعمهم الطويل للإرهاب، وتخلوا عن سعيهم في امتلاك أسلحة دمار شامل، يمكن أن يبقى نظامهم، ويمكن أن يقيموا علاقة مختلفة مع الولايات

المتحدة وباقي دول العالم.. في حال أحجمت إيران عن لعب الكرة فلن يسمح للنظام الإيراني بالبقاء.. سكوت ريتر، مصدر سابق، ص 275.

[691] لمزيد من التفاصيل عن العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد مصدق ينظر: إسماعيل أحمد سمو، العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران خلال حكم مصدق، دار دجلة، بغداد، ط1، 2009، ص 127–166.

[692] رنا أبو ظهر الرفاعي، مصدر سابق، ص 241.



د. عمر كامل حسن

المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية

مراجعة وتقديم
الأستاذ المساعد الدكتور
عطا الله سليمان